

شرح  
شافيه ابن الحاجب

تأليف

أشيع رضی اللہ عنہ بن محمد بن الحسن الأستراباذي النخوي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهدہ

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب فرائد الأدب  
"الترغيب في عام ١٠٩٣ هـ"  
محققاً، وضمن غريباً، وشرح بهما،  
الأستاذة

محمد نور حسن محمد الزواف محمد محي الدين عبد الحميد

دار الكتب العلمية  
مطبعة بيروت

# شرح شافيه ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبازي النخوي ١٦٨٦هـ

## مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب

المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، و ضبط غريبهما ، و شرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد محيى الدين عبد المجيد

المدرس في تخصص  
كلية اللغة العربية

محمد الزواف

المدرس في كلية  
اللغة العربية

محمد نور حسن

المدرس في تخصص  
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

[ جميع حق الطبع محفوظ للشراح ]

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

مطبعة - بيروت

# ١ - فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب  
للامام العلامة رضى الدين الأستراياذى

ص الموضوع	ص الموضوع
٢٣ اختلاف العلماء فى النسب إلى فعول	٤ المنسوب
وفعولة وتعليل ماذهب إليه كل منهم	— شرح تعريف المنسوب
٢٨ شواذ هذه المسألة	٥ حذف تاء التأنيث من المنسوب
٢٩ اختلاف العلماء فى النسب إلى فاعيل	إليه ، وبيان السرفى ذلك
(بفتح الفاء) وإلى فاعيل (بضم الفاء)	٩ تحذف كل ياء مشددة زائدة فى
٣٢ النسب إلى الاسم الذى قبل آخره	آخر المنسوب إليه
ياء مشددة مكسورة	— حذف زيادة التثنية والجمع من
٣٥ النسب لما آخره ألف :	المنسوب إليه
— أنواع الألف التى فى آخر الاسم	١٣ علامة النسبة ، وبيان معنى الاسم
٣٧ حكم الاسم الذى آخره ألف ثانية	المنسوب
٣٨ حكم الاسم الذى آخره ألف مائة	— الفرق بين الاسم المنسوب وبين
٣٩ حكم الاسم الذى آخره ألف رابعة	الصفات
٤٠ حكم الاسم الذى آخره ألف خامسة	١٥ الفرق بين الاسم المنسوب وبين اسم
٤٢ حكم النسب إلى الاسم الذى	الزمان والمكان واسم الآلة .
آخره ياء	١٧ أنواع التغيرات التى تلحق
— أنواع الياء التى تكون فى آخر الاسم	المنسوب إليه
٤٤ حكم الياء المكسورة ما قبلها بأنواعها	— حكم المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا
٤٦ حكم الياء والواو الساكن ما قبلهما	مكسور الوسط أن يفتح ثانية
٤٩ النسب لما آخره ياء قبلها حرف علة :	فى النسب
— الياء الثالثة التى قبلها ياء ساكنة	١٨ حكم الاسم الرباعى المكسور
	ما قبل آخره وبيان خلاف العلماء
	فى الرباعى الساكن ثانية
	٢٥ النسب إلى فعولة وفعيلة ( بفتح



ص الموضوع  
 ٧٥ مذهب المبرد في النسب إلى  
 المركب الاضافي  
 ٧٦ النسب بالنحت من المركب  
 الاضافي  
 ٧٧ النسب إلى اللفظ الدال على  
 الجمع  
 ٧٨ أنواع الاسم الدال على الجمع  
 وحكم كل نوع  
 ٨١ شواذ النسب  
 ٨٤ النسب بغير الياء المشددة  
 ٨٥ الفرق بين فاعل وفعال الوصفين  
 وفاعل وفعال الدالين على النسب  
 ٨٩ جمع التكسير :  
 — الاء الذي على فعل بفتح  
 فسكون وجموعه  
 ٩٢ الاسم الذي على فعل بكسر  
 فسكون وجموعه  
 ٩٣ الاسم الذي على فعل بضم  
 فسكون وجموعه  
 ٩٥ الاسم الذي على فعل بفتحتين  
 وجموعه  
 ٩٨ الاسم الذي على فعل بفتح  
 فكسر وجموعه  
 — الاسم الذي على فعل بفتح فضم  
 وجموعه  
 — الاسم الذي على فعل بكسر  
 ففتح وجموعه

ص الموضوع  
 ٥١ الياء الثالثة التي قبلها ألف  
 ٥٢ الياء الرابعة وأحوالها وحكم كل نوع  
 ٥٣ الياء الخامسة وأحوالها وحكم  
 كل نوع  
 ٥٤ النسب لما آخره همزة قبلها ألف :  
 — أنواع الهمزة المنطوقة المسبوقة  
 بألف وحكم كل نوع منها  
 ٥٩ النسب لما آخره واو أو ياء  
 قبلها ألف  
 ٦٠ النسب إلى ما ورد على حرفين  
 — الاسم الذي على حرفين نوعان :  
 — النسب إلى ما وضع على حرفين  
 ٦٢ حكم النسب إلى المحذوف الفاء  
 ٦٣ النسب إلى المحذوف العين  
 ٦٣ النسب إلى الاسم المحذوف اللام ،  
 ويان ضابط النحاة الذي وضعوه  
 للنسب إليه ، والاعتراض عليه  
 ٦٦ خلاف سيويه والاختلاف في  
 النسب إلى المحذوف اللام وأصل  
 عينه السكون  
 ٦٧ الاسم المحذوف اللام المعوض  
 عنها همزة الوصل  
 — الاسم المحذوف اللام وقد أبدل  
 منها التاء  
 ٧١ النسب إلى المركب :  
 ٧٤ المركب الاضافي ، وتقرير مذهب  
 سيويه فيه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
—	خلاصة تتضمن بيان الأوزان التي جاء لها جمع تكسير من الصفات الثلاثية وبيان جموعها	٩٩	الاسم الذي على فعل بكسرتين وجموعه
١٢٤	تجمع الصفات جمع التصحيح مذكرا أو مؤنثا	—	الاسم الذي على فعل بضميتين وجموعه
١٢٥	جمع الاسم الثلاثي المزيد فيه بمدة ثالثة	١٠٠	لايجي. أفصل جمعا لواوى العين ولايجي. فعال جمعا لياى العين ، إلا شذوذا
١٤٩	جمع الصفة الثلاثية المزيدة بمدة ثالثة	—	جمع تكسير الاسم الثلاثي المؤنث
١٥١	جمع فاعل إذا كان اسما مذكرا أو مؤنثا	١٠٩	حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع التانيث
١٥٥	جمع فاعل إذا كان صفة مذكرا أو مؤنثا	١١٦	جمع التكسير للثلاثي الصفة :
١٥٨	جمع ما آخره ألف التانيث مقصورة أو ممدودة ، اسما كان أو صفة	—	الأصل أن الصفة تجمع جمع السلامة
١٦٨	جمع أفعل ، اسما كان أو صفة	١١٧	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فسكون
١٧٢	جمع الاسم الذي في آخره ألف ونون زائدتان ، اسما كان أو صفة	١١٨	جمع الصفة التي على زنة فعل بكسر فسكون
١٧٥	جمع باقي الصفات	١١٨	جمع الصفة التي على زنة فعل بضم فسكون
١٨٢	تكسير الاسم الرباعي وما أشبهه ، سواء أ كان ملحقا به أم لم يكن	١١٩	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتحتين
١٨٧	دخول التاء في أقصى المجموع ومواضعها	١١٩	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فكسر
١٩٢	جمع الخامس	١٢١	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فضم
١٩٣٨	بحث في اسم الجنس واسم الجمع ، والفرق بينهما ، وبين كل منهما والجمع	١٢٢	جمع الصفة التي على زنة فعل بضميتين

ص الموضوع	ص الموضوع
٢٣٨ إذا حصل من تحريك أول الساكتين نقص للعرض وكان ذلك في الفعل حرك الثاني	١٩٦ الأوزان التي جاء عليها اسم الجنس الجمع ، وبيان ما يجمع منها جمع التكسير ، مع ذكر أوزان المجموع التي يجمع عليها
٢٤٠ دواعي مخالفة الأصل في تحريك أول الساكتين	١٩٩ الأصل في اسم الجنس الجمع أن يكون في المخلوقات
٢٤٧ قد يحرك أول الساكتين مع أن التقاءهما مغتفر	٢٠١ اسم الجمع
٢٥٠ الابتداء ( همزة الوصل )	٢٠٣ رأى الاختفش في اسم الجمع الذي على زنة فعل يفتح فسكون وله مفرد على فاعل
٢٥١ الابتداء بالساكن متعذر في العربية	٢٠٤ شواذ الجمع
٢٥٢ الصرف في الايتان بهمزة الوصل في الأسماء العشرة المعروفة	٢٠٨ جمع الجمع
— أصل ابنم وأيمن	٢١٠ التقاء الساكتين
٢٥٥ أصل ابن	— بيان المواضع التي يغتفر فيها التقاءهما
٢٥٧ أصل ابنة	٢٢٥ إذا التقى ساكنان في غير هذه المواضع وأولهما مدة حذف أولهما
٢٥٨ أصل اسم	٢٢٨ إذا حذف أول الساكتين ثم تحرك الثاني بحركة غير أصلية لم يرجع المحذوف
٢٥٩ أصل است	٢٣١ إذا التقى ساكنان وليس أولهما مدة وجب تحريك أولهما
— تدخل همزة الوصل قياسا في كل مصدر بعد ألف ماضيه أربعة أحرف ، وفي ماضى هذا المصدر وأمره	٢٣٥ الأصل في تحريك أول الساكتين الكسر
٢٦١ تلحق همزة الوصل عند الابتداء وتسقط في درج الكلام	
— حركة همزة الوصل	
٢٦٥ إثبات الهمزة في الوصل لحن	

ص الموضوع	ص الموضوع
٣١٠ إبدال الألف حرفاً من جنس حركتها	٢٧١ الوقف
٣١٤ الوقف بتضعيف المتحرك الصحيح غير الهمزة	— تعريفه ، وشرح هذا التعريف
٣٢١ الوقف بنقل الحركة من الأخير إلى ما قبله	— وجوه الوقف وبيان أن بعضها أحسن من بعض
٣٢٣ الوقف على حرف واحد	٢٧٢ الاسكان المجرد
٣٢٤ المقصور والمدود	٢٧٥ الروم
— تعريفهما	— الاشتمام
— بيان ضابط المقصور القياسي	٢٧٦ لاروم ولا إشمام في ماء التانيث
— بيان ضابط المدود القياسي	وميم الجمع والحركة العارضة
— مواضع المقصور القياسي	وبيان الخلاف في ذلك
٢٢٨ مواضع المدود القياسي	٢٧٩ الوقف بإبدال النون ألفاً ،
٣٣٠ ذو الزيادة	ومواضع ذلك
٣٣١ حروف الزيادة	٢٨٥ قلب الألف همزة في الوقف
— معنى كون هذه الحروف العشرة	ضعيف
حروف الزيادة	— قلب الألف واوا أو ياء في
٢٣٣ أدلة الزيادة	الوقف ضعيف أيضاً
٣٣٤ الاشتقاق من أدلة الزيادة	٢٨٨ الوقف على التاء في الفعل وفي الاسم
٢٤٣ إذا رجعت الكلمة إلى اشتقاقين	٢٩٤ الوقف على المبنى المتحرك بالهاء
واضحين جاز اعتبار كل منهما	والوقف بالألف في أنا وحيلاً
٢٤٤ إذا لم يكن في الكلمة اشتقاق	٢٩٦ إلحاق هاء السكت منه واجب
واضح فبعضهم يرجع غلبة الزيادة	ومنه جائز
٢٥٥ خلاصة حكم الاشتقاق وبيان أقسامه	٣٠ الوقف على المنقوص
	٣٠١ إثبات الواو والياء وحذفهما في
	الفواصل والقوافي فصيح
	٣٠٧ حكم صلة الضمير من الواو والياء
	٣٠٩ حذف الياء في ذه وته

ص الموضوع	ص الموضوع
٣٧٢ مواضع زيادة الهمزة ، والميم ، والواو ، والياء ، والالف ، بحكم الاشتقاق	٢٥٨ الخروج عن الأوزان المشهورة ، من أدلة الرياء
٣٧٦ مواضع زيادة النون ، والتاء ، والسين	٣٦١ إن خرجت الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير أصالة الحروف وبتقدير زيادته حكمتا بالزيادة
٣٧٦ هل يشترط في حرف الزيادة ألا تدل على معنى ؟	٣٦٣ الغلبة من أدلة الزيادة
٢٨١ زيادة اللام والخلاف فيه	٣٦٥ بيان اختلاف العلماء في الراءد من حرفي التضعيف ووجه كل واحد منهم
٢٨٢ زيادة الهاء	٣٦٦ بيان ما يضعف ومالا يضعف من الأصول
٢٨٦ حكم اجتماع حرفين فأكثر من حروف الزيادة مع فقد الاشتقاق.	

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب  
لرضي الدين الاسترأبادي



## فهرس الأعلام

ابن	
ابن الأثير: ٤٠ ١٠٣ ١٢٢ ٢٥٤	ابن الطراوة: ٢٣
ابن أحر: ١١	ابن عصفور: ٣٢٧
ابن إسحق: ٢٢	ابن عامر: ٢٩٥
ابن الأنباري: ٣٤٦	ابن قيس الرقييات: ١٦٤
ابن برهان: ٢٨٤	ابن كيسان: ٢٨٨ ٣٤٤ ٣٤٧
ابن برقي: ٩ ١٠٢ ١٠٨ ١١٥	ابن مقبل: ١١
٢٧٧ ٣٣٩ ٣٤٦	ابن مالك: ٢٤ ٣٧٧
ابن جماعة: ٤٤ ٤٥	ابن هرمة: ٣٦٨
ابن جني: ١١٥ ٢٤٩ ٢٥٤ ٢٦٢	ابن هشام: ٣٢٤
٢٦٤ ٢٩٨ ٣٢٤ ٣٥٩	ابن يبيش: ٢٤ ٢٥ ٢٩ ١٥٠
٣٦٨	٢٨٠ ٣٩٢
ابن خالويه: ٢٥٣	أبو
ابن دريد: ٢٠٥ ٣٥٥ ٣٩٣	أبو إسحاق: ٦١
ابن رُمَيْض المنبري: ٢٥٣	أبو البقاء المكي: ٨٧
ابن سبله: ٨ ١٨ ٢٥ ٤٨ ٥٣	أبو بكر بن السري: ٣٤٩
١٠٢ ١٢٦ ١٥٦	أبو تمام: ٨٨ ٣٢٩
٢٥٤ ٢٥٥ ٢٧٣	أبو جعفر الباذش: ٢٨٠
٣٤٥ ٣٦٥	أبو جعفر النحاس: ٢٧٧
ابن السكيت: ١٠١ ١١٤	أبو الحسن الأشموي: ٢٤٥ ٣٧٧
ابن السيد البطليوسي: ٢٦٤	أبو حنيفة (الدينوري): ٤٤ ٥٣ ٢٥٦
	أبو حيان: ٧٣ ٨١
	أبو حاتم: ٢٠٥

أبو الملاء الممرى : ٣٤٢	أبو الخطاب الأخفش الكبير (شيخ
أبو عمرو بن الملاء : ٤٦ ٢٨٠ ٢٨٤	سيبويه) : ١٣٦ ٢٨٩ ٢٩٨
٣٤٨	٢٩٩ ٣٠١
أبو الفتح محمد بن عيسى العطار : ٣٦٥	أبو ذؤيب الهذلي : ١٠٨ ١٨٢ ٢٩٦
أبو النجم العجلي : ٢٢٣	أبو زيد : ٧٩ ١٣٩ ١٩٩ ٢٤٨
أبو الهيثم : ٢٥٢	٢٤٩ ٢٥٨ ٢٨٧ ٣٤٥
المحلى بال	٣٦٩
الأخطل : ١٢٣ ١٤٩	أبو زياد الكاكي : ١٢
الأخفش : ٢٣ ٣٧ ٦٧ ١٧٠	أبو سعيد الأموي : ١٠١ ٣٤٨
١٩٩ ٢٠٣ ٢٣٦ ٢٤٧	أبو سعيد السيرافي : ٢٩ ٤٠ ٦٦
٢٥٧ ٢٨٠ ٢٨٥ ٣٢٤	٧٠ ٧٥ ١٠٤ ١٥٣
٣٤٨ ٣٥٠ ٣٦٤ ٣٦٥	١٦١ ١٧٥ ١٩٠ ٢٤٢
٣٦٨ ٣٨٣ ٣٨٨	٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٣٢٢
الأزرق العنبري : ١٣٠	٣٢٣ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٦١
الأزهري : ١١	٣٦٢ ٣٦٤ ٣٦٥
الأصمعي : ٢٢ ٩٧ ١٢٣ ١٤٥	أبو شامة : ٢٧٧
١٩٩ ٣٢٧	أبو صدقة الديري : ٥٥
الأضبط بن قُرَيْع : ٢٣٢	أبو الطيب التنجي : ٨٧ ٣٠٨ ٣٢٧
الأعشى : ٩ ١٦٨ ١٧٧	أبو عبيدة : ٩٣ ٣٤٤ ٣٤٧ ٣٤٨
الأعشى ميمون : ٢٧٢	أبو علي القارسي : ٤ ١٠٢ ٢٠٥
الأعلم الشنتمري : ٢٦٧ ٣٠٩ ٣١٨	٢٨٠ ٢٨٣ ٢٩٢ ٢٩٥
٣٣٨	٣٤٥

البيضاوى : ١٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ ،	الزوزنى : ٣٣٨
٣٤٦	السكرى : ٨٨
البيضاوى : ١٩٠	الشَّيْخُ بْنُ الشَّلَكَةِ : ١٠٦
الجزمى : ٢٣ ، ٧٢ ، ٣٨١ ، ١٣٥	السمون : ٢٧٧
الجوهري : ١٠٢ ، ٩٢ ، ١١٥ ، ٢٥٣	السيوطى : ٨١
٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٧٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣	الشرىف الهادى : ٢٤
٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٦٩	الشَّامُخُ بْنُ ضِرَارٍ : ٢٨٤
الجاربرى : ٢٤	الشهاب الخفاجى : ١٤٦ ، ١٩١ ،
الحطية : ٨٨ ، ١٤٥	٢٦٤
الحارث بن حَلْزَةِ الشَّكْرِى : ٣١٧	الشاطبى : ٢٧٦
الحافظ أبو القاسم : ٧	الشيخ خالد الأزهرى : ٢٣
الخنساء : ١٩٧	الطَّرِيقُ بْنُ حَكِيمٍ : ٣٦٣
الخليل : ١٩ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٥٤ ،	العجاج : ٤٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩
١٣٥ ، ١٣٨ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢	القرزوق : ٦٦ ، ١٥٣
٢٨٥ ، ٣٠١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥	البراء : ٦٧ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٥٢ ، ١٧٦
٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٣	٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ٣٤٤
الخارزنجى : ١٢	٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٢
الراعى : ١٧٨	٣٧٦ ، ٣٨٠
الزجاج : ١١ ، ٢٤٢ ، ٣٠٩ ، ٣٣٨	القنابل الكلابى : ١٠٨
٣٨٨	الكرمانى : ٢٦٤
الزخشرى : ٣٣ ، ١٤٦ ، ٢٣٦ ،	الكسانى : ٥١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٧٠
٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٩٦ ، ٣٠٨	٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٣٢٨ ، ٣٤٧
٣٢٤ ، ٣٦٨	٤٨

امرو القيس : ١٥٦ ، ٢٣٠ ، ٣١٦

٣٣٨

أوس بن حجر : ٧٣ ، ١٥٠ ، ٢٢٣

أوس بن مفرأ : ٢٥٣

أيوب السخيتاني : ٢٤٨

ب

بشر : ١٤٥

ت

تأبط شرا : ١٥٧

ث

ثعلب : ٨٦ ، ١١٥ ، ١٤٥ ، ١٤٦

ج

جرير : ١٢ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ٢٤٤

٣٣٠

جميل بثينة : ٢٦٦

جهم بن العباس : ٢١٨

ح

حسان بن ثابت : ١٨٠ ، ٢٥٢

٢٦٦

الكميت : ١٠٦

السخيتاني : ١٠١ ، ١٣٧ ، ٣٥٩

الليث : ٢٦٨

البرد : ٨ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤

٢٩ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٢

١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٢٢ ، ٢٨٠

٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣١

٣٨٠ . ٣٨٥

للرادي : ٣٢٤

المسيب بن علس : ٣٠٤

المفضل الضبي : ٢١

المازني : ٢٢٣ ، ٢٤٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠

٣٢٤ ، ٣٣١

الليداني : ٢١

الناطقة الجمدي : ١٨٣

الناطقة الذيباني : ١٦ ، ٥٣ ، ٥٤

١٥٤

الواحدى : ٢٢

أ

أحيحة بن الجلاح : ١٧٩

أعشى ممدان : ٣٤٨

ز

زارة بن سبيع الأسدي : ١٢٣

زفر بن الحارث : ٣٥٠

زهير بن أبي سُلَيْم : ٣٠٢ ، ٣٠٤

٣١٩

زيد الخليل : ٢٨٢

س

سُور الذئب : ٢٧٧

سُحَيْم بن وَثِيل الرياحي : ٥٠

سعید بن حسان بن ثابت : ٢٦

سبويه : ٥ ، ٨ ، ١٩ ، ٢٣

٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩

٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤١

٥٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧

٦٨ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٩

٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦

٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤

١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٤

١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٤

١٥٣ ، ١٦٥ ، ١٧٠

١٧٦ ، ١٨٧ ، ١٩٧

حفص : ٢٣٩

حكيم الأعور بن عياش : ١٧١

حميد بن حرِيث بن بحدل الكلبي :

٢٩٥

حاتم : ٢٩٤

خ

خُرَزُّ بن لوزان : ١٨١

خطام المجاشعي : ١٦٢

خويلد بن قهيل : ١٩

د

دُكَيْن (الراجز) : ١٢٤

ذ

ذوالاصبع المدواني : ١٧٨ ، ١٩٨

ذوالرمة : ٢٦٨

ر

رؤبة بن الصجاج : ١٣٢ ، ١٤٠

٢٠٥ ، ٢٥٠ ، ٣١٨ ، ٣١٩

روح بن زنباع : ١٤



ع

عبد القاهر الجرجاني : ٣١٥  
عبد ينفوت الحارثي : ١٣٦  
عدي بن زيد العبادي : ١٢٧  
عروة بن حزام : ٤٣  
عروة بن الزبير : ٢٥٤  
عقيل بن علقمة المري : ١٤٥  
علقمة الفحل : ٣٤٦ ، ٣٦٨  
علي بن أبي طالب رضي الله عنه : ١٣٤  
علي بن بدال السلمي : ٦٤  
عمرو بن عبيد : ٢٣٧ ، ٢٤٩  
عمرو بن كلثوم التغلبي : ٣١٨  
عمرو بن معدى كرب : ٤٩  
عمران بن حطان السدوسي : ١٤  
عنقرة بن شداد : ٢٦٤

ق

قرواش بن حوط الضبي : ٢٣٤  
قصى بن كلاب : ٣٨٢  
قطرب : ٢٩٢  
قنص بن أم صاحب : ١٤٠  
قالون : ٣٤١

١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥  
٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦  
٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦١  
٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠  
٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠  
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣  
٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢  
٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠  
٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥  
٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٨  
٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣  
٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦  
٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢  
٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦  
٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤  
٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤  
٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣  
٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧  
٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥  
٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣

ط

طهيل النوى : ٢٨٢

قيس بن الخطيم : ٢٦٥

ك

كثير : ١٨٠ ، ٢٤٩

كراع : ١٨

كعب بن مامة : ٢٩٤

ل

ليد بن ربيعة الصحابي : ١٦٣ ،

١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥

م

مبشر بن هذيل الشمخي : ٥٦

محسن بن ثعلبة (الثقب العبدي) : ٢٦٨

مرة بن مَحْكَان : ٣٢٩

مروان بن الحكم : ٣٨٣

معن بن زائدة الشيباني : ٢٦

مفروق بن عمرو الشيباني : ١٧٩

مكي : ٢٧٧

منظور بن مرثد : ٣٢٤

ن

نصيب : ٢٥٤

نضلة بن خالد الأسدي : ١٢٣

نافع : ٢٩٥

هـ

هرم بن سنان : ٣٠٢

هميان : ١٨٧

ي

يزيد بن مَرْغَ الحيري : ١٨٦

يعقوب : ٨

يونس : ٢٣ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٩٥

٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٣٠١

ياقوت الحموي : ١١ ، ٥٨ ، ١٠٢

٣٦٣ ، ٣٧٣

## فهرس الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدتها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية  
(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة في الأصل)

### حرف الهمزة

أذرمات ٧	أجن ١٣٣	أباز ٣٢٤
أذلولى * ٣٩٧	أجل ٢٠٩	أبد ١٢٢ *
إذن * ٢٥٩ * ٢٧٩	أجربة ١٣١	أبرين ١٢
أذواد ١٠٧	أجرد ٣٣٦	أبنة ١٢٩
أرآد ٩٢	أجفيل ١٨٤	أبن ٢٥٥
أربى ١٦٠	أجن ١٣٣	أبن ٢٣٤، ٢٥٥
إربيان * ٣٤٣	أحاجى ٥٤	أبنة ٢٥٧ *
أرزممت ٣٣٤	إحاطة ٢٠٢	أبنم * ٢٥٢
أرسان ٩٧	أحاص ١٦٨	أبلة ٣٢٥ *
أرطى ٣٦، ١٦١،	أخرجة ١٢٩	أباء ٣٢٨
* ٣٤٣، ١٩٢	أخلاق ٧٩	أبايل ١٠٤
أرطاة ٣٢٤	أخساء ١٣٢	أباهر ١٧٤
أرقم ١٦٧	أحاس ٩٣	أبيل ١٣٨
أرمل ١٧٢	أذراكم ٣٧١	أفنية : ١٦٢
أرؤنان * ٣٩٧	أذل ١١٦	أثنان ٢٥٩ *
أروم ٩٩	إداوة ١٦١	أثاف ١٦٢

الطَّجَع ٣٢٤	إضداد ٣٠٦	أزوى ٣٠٥
* الثُّبَان ٣٩٥	* إضحيان ٣٤٣	أراضٍ ٢٠٦
اللات ٦١	أضا ١٠٧	أريك ١٦
التَّجَج ٣٥٩	أضاة ١٩٧	إزميل ٢٠
* ألوكة ٣٤٧	أعطيات ٢٠٩	* أشتقان ٣٤٢
إلياسين ١٩٠	أطاريض ٢٠٨	أشرباء ١٣٧
أمداد ٩٧	أعینات ٢٠٩	* أشتعان ٣٩٥
* امرؤ ٢٥٢	أضيا ٧٤	* إشتعان ٣٤٣
أشاج ٧٩	أغلاق ٩٧	أشتوان ٣٤٢
أملود ١٨٤	أفدنة ١٦٥	أسطاع ٣٨٠
* إمعة ٣٩٧	أفنان ٩٧	أستقية ٢٠٩
إموان ١٠٨	إقال ١٣٢	استلحب ٣٢٠
أمية ٣٠	أفحوان ٣٤٢	اسم ٢٥٨
* أنبجان ٣٩٧	أقمر ٣٠٥	أسمال ٧٩
أندرين ٣١٩	أقزة ١٣١	* أسوت الجرح ٣٤٨
اندفاع ٣٠٦	أقمر ٢٨٧	أسود ١٦٧
أندية ٣٣٠	أقواع ٩٥	أسورة ٢٠٩
* إنسيان ٣٤٩	أقوين ٣٠٢	أسامة ٣٠٤
أنصباء ١٣٢	أقامي ٢٢	* أسود ٣٣
أنضاء ١١٨	أكم ١٩٥	أشقي ١٨٥
أنعام ٢٠٩	* أكيلة ١٤٣	أشعرون ١٩١
إنقضل ٣٤١، ٤٣	أل ٢٦٠	أشعري ١٩١
أنقاض ١١٨	ألباب ٩٧	أشيع ٢٦٩

# حرف الباء

أَنكَاد ١١٨	بِرَّاء ١٦٥
أَنمار ٨٠ *	بِرَّام ١٠٥
أَنافى ٨٣ *	بِرِّين ١٢٧
أَهْدَقَتْ ٢٧٨	بُزْل ١٥٧
أَوْب ٢٩٩	بُسْرَة ١٩٨
أَوْسَيْت ٣٤٧ *	بَشْكَى ٣٢٧
أَوْطَب ٢٠٩	بَصْرَة ٨١ *
أَوْ لَق ٣٤٣ *	بَطْحاء ١٥٩
أَوَّل ٣٤٠، ٣٤١	بُطْنان ٩١
أَوْن ٣٤٩ *	بِطِيَة ٤٨
أَوْرَى ٥٤	بِنَادِيَة ١٩٢
أَبْر ٣٨	بَقَّال ٨٥
أَجَام ١٩٧	بَلْبَال ٢٦٧
أَذِن ٣١٧	بَلَز ١٢٢
أَض ٣٣٦	بَلْغَن ٣٣٣ *
أَكْم ١٠٦	بَلْهِنِيَة ٣٤٠ *
آ ١٠٦	بَنُو حُوَيْرَة ٢٥
آيَة ٥١	بَنُو زِنِيَة ٤٨
أَيْمَن ٢٥٤، ١٣٠	بَهْرَاء ٥٨ *
إِيناس ٣٤٩ *	بَهْرَانِي ٥٩
أَيْاهى ١٤٥، ١٤٦	بَهْم ١٩٦
أَيْن ٢٥٠ *	بُهْمَى ١٩٩
أَيْنُق ١٠٦	بُوع ٢٢٢
	بُرَّاء ١٦٥
	بُرَّام ١٠٥
	بُرِّين ١٢٧
	بُزْل ١٥٧
	بُسْرَة ١٩٨
	بَشْكَى ٣٢٧
	بَصْرَة ٨١ *
	بَطْحاء ١٥٩
	بُطْنان ٩١
	بِطِيَة ٤٨
	بِنَادِيَة ١٩٢
	بَقَّال ٨٥
	بَلْبَال ٢٦٧
	بَلَز ١٢٢
	بَلْغَن ٣٣٣ *
	بَلْهِنِيَة ٣٤٠ *
	بَنُو حُوَيْرَة ٢٥
	بَنُو زِنِيَة ٤٨
	بَهْرَاء ٥٨ *
	بَهْرَانِي ٥٩
	بَهْم ١٩٦
	بُهْمَى ١٩٩
	بُوع ٢٢٢



## حرف الجيم

جَبَّء ٢٠١  
جَبَّأ ١٧٩  
جِبَاءة \* ٩١  
جِبَاب ١٠٥  
جَجْبَاح ١٨٨  
جَجْرَة ٩٤  
جَجَنْفَل \* ٣٧٥  
جَجْدَب \* ٣٦١  
جَدَّيَا ٣١٩  
جَدُّود ١٣٩  
جِذْم ١١٦  
جِرَبَة \* ٣٣٦  
جُرْبَان ١٣٨  
جِرْع \* ٣٨٥  
جِرِض \* ٣٣٩  
جِرَائِض \* ٣٣٩  
جَرِير ٢٣٣  
جُرُرَات ٢١٠  
جَمَد ١٢٤  
جِفْطَارَة ٤٣

تَفْتَة \* ٣٩٧

تَبْض ٣٢٤

تَلَاد ٢٦٦

تَمَلَّد ٣٣٦، ٣٣٥

تَنْبَالَة \* ٣٤٥

تَنْضُب ١٨٣

تَنُوفَة ١٣٤

تِه \* ٣٠٩

تَارِس ٨٥

تَيْر ١٠٧

تَيْهَاء ٢٧٨

## حرف الثاء

ثَادَاء ١٦٠

ثُبَات ١١٥

ثُبَيْن ٢٠٨

ثَلْدَى ٩٠

ثَط ١١٧

ثَقْل ٣٠٥

ثَنَن ٢٣١

ثَنِي ١٣٨

ثَوَاء ٣١٧

ثَوَان ٢٠٨، ١٢٧

بَازِل ٣١٢، ٢٥٨

بَيْتَ بَيْتَ ٧٢

بَيْضَات ١١٢

بَيْن ٣١٧، ٣٠٦

بِيْض ١٢٨

بِيْوض ١٢٨

## حرف التاء

تَفْتَة \* ٣٩٧

تَثْنَان \* ٣٩٧

تَوَام ٢٠٤، ١٦٧

تَبْرَاك ٣٤٧

تَنْفَل ٣٥٧

تَجَوَّفَتْ ٢٧٨

تَخْلُق ٣٠٢

تَذَرِيَتْ ٢٩٥

تَرَبُّوت \* ٣٤٦

تَرْتَب \* ٣٥٨

تَرَّاس ٨٥

تَرْدَى ١٠٦

تَرْتَمُوت ٣٣٤

تَرْتَبِر ٢٣١

تَسَانِيْق ٣٠٥

حَبَاطُط ٣٣٣ *	حَبَنَطَى ٣٩٧، ٣٦ *	جَبَال ٢٦٧
حَقَف ٣٢٤	حَبَارَى ٣٦ ، ١٥٩	جَبَار ١٠٥
حِقَان ١٠٤	جَبَّج ٢٨٧	جَبَالَة ١٣٤
حَلَفَاء ١٩٨	جَبَر ٣٠٢	جَبَل ١١٨
حَلَقَة ١٠١ ، ١٩٧	جَبْرَان ١٥٢	جَبُولَاء ٥٨ * ١٦٥
حَلَقْنَا الْبَطَانَ ٢٢٥ *	جَبْرَة ١٠٥	جَبْرَى ٣٩ ، ١٥٩
حَمَل ٩٢	جَبَنَة ٢٧٨	جَبَالَة ١٢٩
حَمْلَان ١١٩	جَبَلَى ٩٧	جَبَانَى ٨٤ *
حَمْلَان ٩٦	جَدَاث ١٩٧	جَبْدَب ٣٦١ *
حَمَارَقَبَان ٢٤٨	جَدِيث ٢٠٥	جَبْدَل ١٨
حَنْطَاو ٤٤ ، ٣٦١ *	جَذِيم ٧٤	جَبْنَان ١٥٢
٣٩٧ *	جَرْبَاء ٢٥ ، ١٦٣	جَبْنَى النَّعْل ١٨٢
حَنْطَاو ٤٤	جَرْح ٨٨ *	جَبُوب ١٠٢
حَوْل ١٥٧	جَرْوَرَاء ٥٨ *	جَبُوب ١٨٥
حَوْلَايَا ٣٦١، ١٦٦، ٣٩٧ *	جَرْوَرِيَّة ٥٨ *	جَبَوَاء ٣٠٦
حَوْمَل ٣١٦	جَرْم ١٦٧ *	جَبَوَالِيْق ٢٠٧
حَوْمَان ٣٩٧ *	جَرْمَى ١٦٧ *	جَبُوز ٢٧٨
حَوَار ١٢٦	حُسَان ١٧٨	جَبُون ١١٨
حَوِيْزَة ٢٥	حُش ٩٥٠ *	جَبَامِل ٢٠٣
حَوِيْزَة ٢٥	حُشَان ٢١٠	حَرْف الْحَاء
حَوِيل ١٧٦	حَصَان ١٧٩	حَبْرَكِي ٣٦٦
حَان ١٢٧ *	حَطَم ١٢٢	حَبِيْط ١٢٠

## حرف الحاء

حَبَشِين ٣٤٠

حُتَع ١٢٢

حَدَب ٤٢

حَرَبَة ١٨

حِرْبَان ٩٧ ، ١١٩

حَرَجَة ٩٤

حَرْف ٨٢ \*

حَرِيق ١٣٩

حَزْعِيل ٣٦٣

خُشَب ١٠٧

خُشَّاء ١٤٠

خُشَّاء ٣٣٠

خَمِصَى ٣٢٨

خُضْع ١٥٤

خَطَّانَا ٢٣١

خَلَفَة ١٠٨

خَلْفَنَة ٢٦٦

خِلَال ١٠٥ ، ١٢٧

خَلِيف ١٥٠

خُصَّان ١٧٣

خِنْدِف ٧٦

خَنْدَرِيس ٢٥٥

خَنْشَلِيل ٣٥٤

خَنْفَقِيق ٢٤٣ \*

خَوْزَلَى ٢٢٧

خَوَاتِيم ٢٠٧

خَوَافَى ١٧٤

خِخوان ١٢٧

خَاشِع ١٦

خِيل ١١٨

خَيْم ١٠٣

خِيَام ١٩٦

## حرف الدال

دُبْسَة ٨١

دِبَاب ١٠١

دُخْنَة ١٩٦

دَخُول ٢١٦

دِرْحَايَة ٤٣

دَرِيْثَة ١٤٩ \*

دُسْتُور ٥٨

دُسْتُواء ٥٨

دُسْتُوانَى ٥٨

دَعَة ٣٢٤

دَقْرَى ١٦٠

دَكَادِيك ٢٥٠

دِلَاث ١٣٣ ، ١٣٥ \*

دِلَاص ٣٣٤ \*

دِلَاص ٣٣٤ \*

دَلِيس ٣٣٤ \*

دَمِث ٣٥٠ \*

دِمَثَر ٣٥٠

دَمَاء ١٥٥

دُهْن ٩١

دُهْرَى ٨٢

دوداة ٢٩١

دُولَات ١١٣

دَوَارَى ٤

دَوَّى ٤٧

دَوَّى ١٠٨

دَاج ١٥٤

دَارِق ١٥١

دِيمَات ١٠٤

## حرف الذال

ذَوَابَة ١٣٠

ذِبَّان ١٢٩

زَبِينَةُ ٨٤ *	رَحَوِيَّ ٣٨	ذَرَا ٢٧٨
زُرْقُم ٢٥٢ ، ٣٣٤ *	رِحَال ٣٢٩	ذُمَر ٣٠٤
زُمْل ١٧٩	رُخَال ١٦٦ ، ٢٠٦	ذِفْرِي ٣٦
زَمِينُ ١٢١	رِشِي ١٠٣	ذِكْرِي ٢٩٧
زَمْنِي ١٧٥	رَطْل ١١٧ *	ذُوْحَسَى ١٦
زَنَادِقَةُ ١٨٨	رَعَشَن ٣٣٣	ذَوْرِي ٣٧
زَنْيَةُ ٤٨	رُقِيَّة ٤٣	ذَا ٣٦
زَوْرَق ٢٠٧	رَكَب ٢٦٩ ، ٢٠٢ ، ٧٨	ذَا مَال ٣٥ و ٢٧ *
زَوَاوِر ١٠٧	رِكَاء ١٠١	ذَيْت ٦٩
حرف السين	رَمِيَّة ١٤٣ *	حرف الراء
سَأ ٢١٩	رَهْط ٢٠٥ ، ٧٨	رَأَد ٩١
سَبْت ٣٤٠ *	رَوَّان ١٤٤	رِثْلَان ٩١
سَبَحَلَات ٢٠٧	رَوْحَاء ٥٨ *	رَبَب ١٢٤
سَبْرُوت ٣٤٥	رَوْضَة ٢٦٧	رُبِّي ١٦٦
سَبْسَب ٣٢٠	رازي ٨٤ *	رُبَّة ٧٨ *
سَبْعَان ١٧٢	راعد ٢٦	رَبْحَلَات ٢٠٧
سَبَايْحَة ١٨٦	رامسات ١٦	رُبْد ١٠٦
سَبَل ٢٦	رياض ١٩٦	رُبْع ٩٩
سَت ٢٥٩ *	ريّض ١٧٧	رُبْعَة ١١٤
سَتّه ٢٥٩ *	حرف الزاي	رَجَلَة ٩٨ *
سَتّه ٨٨ *	زَأْمَهَا ٢٤٨ *	رِجَام ٦٦
سَتْهُمْ ٢٥٢	زَيْرِج ١٨٣	رَحْبَة ١٩٧

شفاشق ٣١٧	سور ١٢٧	سندیس ١٣٧
شمال ٣٣٣	سوی ١٢٣	سیرخان ١٧٣
شمل ٣٣٣	سوافی ٣١٩	سُری ٢٧٢
شمل ١٣٠	سویق ١٧٦	سِرَاة ٢٠٤ ، ٣٤٩ *
شمال ١٣٦ *	سایا ١٥٥ *	سُری ٣٤٩ *
شاحج ٢٨٧	ساوی ٤٧	سُریة ٣٤٩ *
شاه ٥٦ ، ٥٧	سایبی ١٧٦	سعد ١٤٢
شاوی ٥٦ ، ٥٧	سیجان ٩٦	سقط ٣١٦
شاه : ٣٦ ، ٣٧ *	سیراء ٣٣٠	سقاء ٥٢
شیة ٤٢	سیف البحر ٢٢	سفایة ٥٢
حرف الصاد	حرف الشین	سکیت ٢٠
صدع ٣٢٤	شامل ٣٣٣	سکیت ١٧٩
سرد ٩٩ ، ١٢٨	شبتان ٩٦	سلق ٩٦ *
سرزم ٩٣ *	شتا ٨٢	سکلب ٣٨٥ *
صق ١٩	شجم ٢٥٢	سجة ٢٥٨ *
صوة ١٩٦	شدقم ٢٥٢	سماء ١٣٥
صنی ١٤٠ *	شربة ٣٣٦	سنبطة ٣٤٠ *
صنی ١٠٨	شرف ١٥٧	سنداو ٣٦٢
صک ٩٠	شربث ٣٧٨ *	سنور ١٨٥
صلب ٢٦٧	شعی ١٦٠	سه ٢٥٩ *
صلاقی ١٦٣	شقرة ١٧	سهل ٨٢ *
صلایة ١٣٠	شقاق النعان ١٧	سوح ١٠٧
صنماء ٥٨ *		



حرف العين

عَبَّ ٢٠٢  
عَبْدَى ٤١  
عَبْلَة ١٢٤  
عَبَلَات ٨٠ \*  
عَبَادِيد ٧٨  
عَبْرَسَة ٣٥١ \*  
عَبْوَل ٣٩٣ \*  
عُثَان ١٢٩  
عَبْر ١٨٤ ، ٣٦٦  
عَجْر ٢٣١  
عَجُوز ١٥١  
عَدَبَس ٣٦٥  
عَدَى ١٢٣  
عَرْد ٣٧٨ \*  
عُرْس ١٠٦ ، ١٠٩  
عُرْش ١٠٦  
عِرْضَة ٣٤٠ \*  
عِرْضَى ١٦٦  
عِرْوض ٠٦  
عَرِيض ٩٣٢

ضَوْضَة ٣٧١ \*

ضَاحِي ٢٠٣

ضَيَّع ١٠٣

حرف الطاء

طِيخ ٢١٦

طَرَب ٢٦٩

طَرَفَاء ١٩٩

طَمِنَ ٨١ \*

طُنَّب ١٠٣

طَوَائِيْق ١٥١

طَائِي ٣٢

طَارِق ٢٩٧

طَاعِم ٨٨

طَنَس ٢٨٢ \*

طَنَسَل ٢٨٢ \*

طَبَالَسَة ١٨٥

حرف الظاء

ظَوَار ٢٠٣

ظَرِيَان ١٧٢

ظَلْمَان ١٣٢

صَنَعَانِي ٥٩

صَنَاع ١٧٩

صِنَوَان ٩٣

صَوَانِع ١٦

صِوَار ١٢٨

صَوَالِجَة ١٨٦

صَبَّح ٣١٩

صِيرَ أَمْر ٣٠٤

صَيَّح ٢٨٧

صِيصِيَة ٣٦٧

صِيَاقَلَة ١٩٠

حرف الضاد

ضَالِّين ٢٤٨ \*

ضَبَاب ٨٠ \*

ضِيْعَان ١٧٣

ضَحَى ٣٤٣ \*

ضَحِيَّة ١٤٣ \*

ضَرِير ١٣٢

ضَرِيْس ٩٣

ضَمِنَ ١٢٠

ضَرَبِيَا ٣٣٩ \*

ضَمِيد ٣٣٩

عِيَان ١٢٧ *	عِي ٣٠٦	عَرَطَل ٣٥٤ *
عَيْمِل ٣١٨	عَيْمِل ٣٦٥	عَرَطَلِيل ٣٥٤ *
حرف الغين	عَنْتَرِيس ٣٥١ *	عُسْب ١٣١
عُور ٩١	عُنُقُوت ٢٣٤	عُشْبَج ٢٨٧
عُبُوق ٣١٩	عُنْسَل ٣٣٣	عُشْرَة ١٩١
عُئَاء ٣٢٨	عُنُوق ١٢٦	عِشَاش ٩٤
عُدَات ١١٣	عَنَاق ١٢٦، ٩٥	عَصَبَصَب ٣٦٤ *
عَرْد ٩١ *	عِنَان ١٢٧	عُصْر ١٢٧
عَرَض ٢٢٦	عَوَاء ٣٢٧	عُصْم ٢٧٢
عَرِي ٣٢٧	عُودُ ١٨٢	عَضْب ٣١٧
عِرَات ١٢٠ ، ١٣٧	عُودَات ٢١٠	عِضَوَات ١١٥
عَزَى ١٥٦	عَوَسَج ٩٩	عَطُود ٣٣
عَزَاء ١٥٧	عُوط ١٥٧	عِفْر ٣٧٩ *
عَسَلِين ١٠	عَوَارِي ١٦٤	عُفْر ٣٢٤
عِشَاش ٢٠٠	عُوَار ١٧٨	عَفَرَنِي ٣٤٣ *
غَادِي ٢٩٩	عَوَان ١٣٤	عَفَرَنَاء ٣٤٣ *
حرف الفاء	عَوِيل ١٧٦	عَلَبَط ١٨
فُوج ٩١	عَاجِن ٧٧	عَلِبَاء ٥٥
فَتَن ١٣٣	عَالِيَة ٨١ *	عَلَج ١٢٥
فَعْبَل ٣٨٢ *	عَا ٣٦٨	عَلَجَن ١٢٣
فَحْلَة ٢٥٨	عَانَات ٨	عَلَجَات ١١٣
فَرَتَي ١٦	عَيْضَمُوز ٧٢	عَلَطَمِيس ٣٥١
	عَيْط ١٥٧ *	عَلَقَاء ١٩٩

حرف القاف

قَرَاء ٥٥	قَبْعَرَى ٣٦	فَرَسِين ٣٣٣
قَرَايِر ١٦٢	قَبْن ٢٤٤ *	فَرُهُ ١٥٦
قَرِيَاء ١٦٥	قَبَاء ٣٢٨	فَرْهَة ١٦٧ ، ٢٠٤
قَشَاعَة ١٩٠	قَبَاب ١٠٥	فَرْوَقَة ١٣٩
قَصَبَا ٣٢٠	قَتُوبَة ١٤٤	فَرَى ٣٠٢
قُضِب ١٣١	قَدَد ١٠٣	فَرَاذَنَة ١٨٩
قَضِيم ١٦	قَدَاح ٩٢	فَرَاسِين ٢٠٧
قَطَر ٣١٩	قَدَام ١٣٤	فَسِيل ٣٠٧
قَطَوَطَى ٣٩٧ *	قَذَال ١٢٥	فَصَال ١٣١
قَطَوَان ٣٩٣ * ٣٩٧ *	قَذَى ٢٠٩	فَطُن ١٢٢
قَعْب ٢٣١	قَذَاة ١٩٧	فَقْمَة ٩١ * ، ٢٠٠
قَعْدَان ١٣١	قَرْء ٩٣	فَلَق ٨٧
قَعْر ١٩٥	قُرْب ٣٢٩	فَلَك ٢٧٣
قَعَس ٢٣٤ *	قَرَبُوس ٣٤٦	فَلَكَة ١٩٧
قَعَسَاء ٢٣٤ *	قَرَدَد ٥٣٦٤	فَلَو ١٢٣
قَعُوس ٢٢٤ *	قَرَطَة ٩٤	فَلَاح ٢٣٢
قَعْدَد ٣٦٥	قُرْطَاط ١٨٤	قَن ٣٣٩ *
قَفَاف ٩٤	قَرَّعْبَلَانَة ٧٢	قَوْعَة السَّم ٣٤٢
قَلَة ١١٦	قَرَنَبَى ٣٣٠	قَازِيد ٣٥
قَلَسُوءَة ٣٧٧	قَرَنُوءَة ٤٤	قَيُوج ١٠٠
قُلُوص ١٠٤	قِرْوَاح ١٨٤	قَيُوخ ١٠٠
قِلَال ١٠٥	قَرَاء ٥٥	قَحِينَان ٣٣٩
قَمَحْدُوءَة ٤٦		

## حرف الكاف

\* كَنَاز ١٣٥  
\* كَوَّال ٣٩٧  
كُوَّة ٤٩  
كَاثِبَة ١٥٤  
كاس ٨٨  
\* كَيْت ٦٩  
كَيْس ١٤٥  
كِيَالِج ١٨٦

## حرف اللام

لَاْمَة ٣١٧  
\* لَيْس ٨٨  
لَجْبَة ١١٤  
لَذِيذ ١٣٨  
\* لَسِنْ ٨٨  
لِقَاح ١٠٤  
\* لِكَك ١٣٥  
لُوب ١٠٧  
لُوى ٣١٦  
\* لَابَ لَكَ ٢٦٣

## حرف الميم

\* مَأْتُونَاء ٢٠٤  
\* مَأْجِج ٣٩٤ \* ٣٩٧

كَنْتِيبة ١٣٤  
كُت ١١٧  
كرايس ١٦٢  
كُرَاع ٢٠٧  
كَنْكَسَة ٣٨١  
كَشَكْسَة ٣٨١  
كَشَفَت ٣١٧  
كَح ٣٠٨  
كُعُوب ٩٠  
كَلْنَا ٧٠  
كَلَّاب ١٧٩  
\* كِلَاب ٨٠  
\* كَلِيب ٩٢  
كَمَاء ٢٠٠  
\* كَمَش ١٢٤  
\* كُنْتَار ٣٥٩  
كَنْتَاو ٣٦٢  
\* كُنْتِي ٧٧  
كَنْة ٢٦٧  
\* كَنْهَل ٣٥٩

\* كَنْوَر ١٨٥ \* ٣٥٩  
كَنْبِيل ٣٦١ \* ٣٦٣

قَمَطَر ١٨٣ ، ٢٢٨  
\* قَمَارِص ٣٣٤  
قَمِين ٢٦٦  
قَنْبَرَة ١٥٥  
قَنْدَاو ٣٦٢  
قَنْسَرِين ١١  
قَنْمَاس ٣٣٤ \*  
قَنْفَخَر ٣٥٧  
قَنْة ٢٠٢  
قَنْوَان ٩٣  
قَنْاة ١٠٧  
قَنْية ٤٣  
قَنْهَرَى ٣٢٧  
قُوس ٢١٦  
قَوْقَاة ٢٩١ ، ٣٧١ \*  
قَوَّاس ٨٥  
قَوَّادِم ١٧٤  
قَوَّيم ١٣٧  
قَوَّيْمَة ٢٧  
قاصِيعَاء ١٥٥ ، ١٦٥  
قَيْقَبَان ٣٦٧  
قَيْل ١٧٦

مُتَشِير ١٨٠	مَذَا كِبَر ١٣٨	مُتَشِير ١٨٠
مُتَانَة ١٠١	مِرْجَل ٣٣٨	مُتَانَة ١٠١
مُتَوْنَة ٣٤٩ *	مِرْجَل ٣٣٨	مُتَوْنَة ٣٤٩ *
مَازِق ٢٧٨	مِرْجَل ٣٣٨	مَازِق ٢٧٨
مُتْرِقَات ١٢٧	مِرْزِق ٣٤٩ *	مُتْرِقَات ١٢٧
مُتَل ١٨٢	مِرْزَجُوش ٣٦٣	مُتَل ١٨٢
مُتَدَنَّان ٢٣١	مِرْضِع ٨٦	مُتَدَنَّان ٢٣١
مُتَعَب ٢٦	مِرْط ٣٣٨	مُتَعَب ٢٦
مُجَرَّ ١٦	مِرْقِسِي ٧٦	مُجَرَّ ١٦
مُجْفَل ٢٠٠	مِرْوَزِي ٨٤	مُجْفَل ٢٠٠
مُحَبَّب ٣٩٧ *	مِرْمَرِي ٦٤ *	مُحَبَّب ٣٩٧ *
مُحْضِر ١٧٩	مُسْتَقْل ٢٠٣	مُحْضِر ١٧٩
مُحْطَرَبَة ١٣٠	مُسْتَلْتِم ٣١٧	مُحْطَرَبَة ١٣٠
مِخْلَال ٢٦٧	مُسْرُول ١٨٥	مِخْلَال ٢٦٧
مِذْرَع ٣٣٧	مُسْلَنْقِي ٣٩	مِذْرَع ٣٣٧
مِذْرِي ١٦١، ٤٠	مُسْتَنْقِي ٢٥٠	مِذْرِي ١٦١، ٤٠
مِذْعَس ١٧٩	مُشْرِفِي ٢٢	مِذْعَس ١٧٩
مُدَيْلَة ٢٧	مُشَائِم ١٨١	مُدَيْلَة ٢٧
مُدَائِقِي ٧٩	مُشَادِن ١٨٢	مُدَائِقِي ٧٩
مُذ ٢٤١ *	مُشَاهِدَة ١٨٦	مُذ ٢٤١ *
مِذْكَار ١٣٨ *	مُشْيُوخَاء ٢٠٤ *	مِذْكَار ١٣٨ *
	مُضْرَان ٢١٠	
	مُضْمَة ٩٩ *	
مُطْفَل ٨٦		
مُطَافِل ١٨٢		
مُتَسَف ١٥		
مُتَطِير ١٧٩		
مَعَلِي ٣٩٧ *		
مَعَاي ١٤٧، ١٦٥		
مَعَايَا ١٤٧		
مَعْيُورَاء ٢٠٤ *		
مُعْرُود ١٨١		
مِغْلَات ١٨٠		
مُلُول ١٨١		
مُلُون ١٢٣		
مُلُول ١٣٩		
مُتَحَن ١٢٣		
مَنْقِي ٦٩		
مَنْجَنِيْق ٣٥٠		
مَنْحُور ٢٢٣		
مُنْفَعِر ٨٦		
مُنْفَعِر ١٩٥		
مَنَّا كَب ١٧٤		
مَهْدَد ٣٩٧ *		
مِهْدَاء ١٧٩		
مِهْدَار ١٧٩		

نَهْد ٢٣٦	نَحْوَرِش ٣٦٤	مُهَوِّم ٢٣
* نَهْر ٨٨	نَحْوَص ١٥١	مَهَارَى ١٦٤
نَهَات ٢٨٧	نَدُس ١٢١	مَهَالِبَة ١٨٦
نُوب ١٠١	نُرُشَق ٣٥٠	مَهَا ٢٧٨
نَوَار ١٢٤	نَزْوَة ١٠٢	مُهَلَة ١٩٨
نَوَاشِر ٢٢٥	نَزَال ٣٠٤	مُور ٣٢٠
نَوَاكِس ١٥٤	نَزَى ٢٨٧	مُورِق ٢٩٧ *
نَاط ٣٠٦	نَسْعَة ١٣٣	مُوطِب ٢٩٧ *
نَيْدَلَان ٣٣٣	نَصَف ١١٩	مُوَاتِل ٢٦
حرف الهاء	نَصِيْبِيْن ١٢	مُوَازِجَة ١٨٥
هَب ٣١٩	نَضُو ١٧٧	مَائِيَة ٣٧ *
* هَبْلَع ٣٨٥	نُطْفَة ٧٩	مَاهِيَة ٣٧ *
* هَبَى ٣٣٦	نَطَامَى ٧٤	مَيْس ٣٤٨ *
هَبَان ١٨٠ ، ٢٧٣	نَطِيْحَة ١٤٣ *	مِيَا سِير ١٨١
هَدَم ٢٢٥	نُصَان ١٧	مِيَا مِين ١٨١
هَدْبَة ١٩٨	نُفَر ٩٩	حرف النون
هَذ ٣٠٩	نُقْث ٦٦	نَدَل ٣٣٣
* هِرْ كَلَة ٣٨٥	نُقَر ٧٨	نَوَى ١٦
* هِرْ كَوَلَة ٣٨٥	نَاقِئَاء ١٥٥	نَث ٢٦٦
هِرْمَاس ٢٣٤	نَقْض ١٧٧	نَجْد ٩٢ *
هَرَاق ٢٨٤ * ٢٨٥ *	نُثَايَة ٥٢	نَجْد ١٢١ *
هَضْبَة ١٠١	نَمَق ١٦	نَحَى ٥٢
* هَقْل ٣٨١		

حرف اليا

يَا جَج ٣٩٤ \*  
يُبْذِرُ قُونَ ١٨٦  
يَتَّقَهُ ٢٣٩  
يَتَّقِي ٤٤  
يَتَّقَمِي ١٤٦  
يَدَيَانِ ٦٥  
يَسْتَمُورُ ٣٧٥ \*  
يَعْضِيْدُ ٥٣  
يَقْرَمُ ٢٥٨  
يَقْطُ ١٢١  
يَلُوكُ لِسَانَهُ ٢٨  
يَمَمُ ٢٦٨  
يَنْحُو ٢٥٨  
يَنِي ٣٦٨

وَجَاع ١٢٠  
وَدَ ٢٨٧  
وَزْد ١١٨  
وَرَّشَان ١٧٢  
وَرَنْتَل ٣٧٥ \*  
وُشَاة ٢٦٦  
وَصَارِص ٢٦٨  
وُضَاء ٥٥  
وَطْب ٥٢  
وَضِيْف ٢٣١  
وُغْدَان ١١٧  
وَفَرَّة ٢٨٧  
وَلِيْد ٢٣١ ، ٢٦٧  
وَلِيْلَهُ ٢٦٣  
وَلِيْلَهَا ٢٦٣

هَلَمَّ ٢٤٤  
هَمَّقِع ٣٦٥  
هَمَرِّش ٣٦٤ \*  
هَنَات ١١٦  
هَوَم ٣٣ \*  
هَامَّة ١٩٨  
هَيِّق ٣٨١ \*  
هَيِّقَل ٣٨١ \*  
هَيِّقَم ٣٨١ \*  
ها ٢١٣  
هَيِّم ٣٣ \*  
هَيِّنَات ٢٩٠

حرف الواو

وَثَّ ٣١٢  
وَجْنَاء ٣١٨

## فهرس الشواهد الواردة في الجزء الثاني

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

### حرف الهمزة

ص براماد

٣١٧ الخفيف آذَنَّا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبُّ نَارٍ يُمَلُّ مِنْهُ النَّوَاءُ

### حرف الباء الموحدة

٢٨ الطويل ولستُ بنحوى يَلُوكُ لسانه ولكن سَلِقَى أَقُولُ فَأَعْرُبُ

٢٤٤ الوافر فَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَمْبًا بَلَّتْ وَلَا كِلَابًا

٢٤٨ الرجز يَاعَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْنَبًا

خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا قَلْتُ أَرْدَفْنِي قَالِ مَرْحَبًا

٢٦٨ البسيط أَمْتَحَدَثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرًا؟

أَوَرَجَعَ الْقَلْبُ مِنْ أَطْرَاهِ طَرَبُ؟

٣٠٨ البسيط تَعَثَّرَتْ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ أَلْسِنُهَا

وَالْبُرْدُ فِي الطَّرِيقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ

٣١٨ الرجز كَأَنَّهُ السَّبِيلُ إِذَا اسْلَخَبَا أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا (١)

٣٢٢ الرجز عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ هَجَبُهُ مِنْ عَزَى سَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

٣٢٩ البسيط فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَاتِهَا الطَّنْبَا

٣٤٦ الطويل فَلَسْتُ لِأَنْسَى وَلَكِنْ لِلْمَلَائِكِ نَزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

(١) أنظره مع أبيات أخرى في ص ٣٩١ و ٣٢٠



## حرف التاء المشناة

٢٧٧ الرجز ما ضَرَّهَا أُمٌّ مَا عَلَيْهَا لَوْ شَفَتْ مُتَّيًّا بِنَظَرَةٍ وَأَشْهَقَتْ

بَلْ جَوَزَتْ بَيْنَهُمَا كَظَهَرِ الْحُجَفَتِ

٢٨٩ الرجز } اللَّهُ تَجَاكَ بِكَفَى مُسَلَّمَتْ مِنْ بَعْدَمَا وَبَعْدَمَا وَبَعْدَتْ  
صَارَتْ نَهِسَ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

٣٣٤ الرجز } شَرِيَا نَةً تُرْزَمُ مِنْ عُتُوتِهَا تُجَابُ الْقَوْسِ بِتَرْنُمِوتِهَا  
تَسْتَخْرِجُ الْحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا

## حرف الجيم

٢٨٧ الرجز } خَالِمٌ عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ لِلطَّيْفِ اللَّحْمِ بِالْعَشِجِ  
وَبِالْفَدَاةِ فَلَقَ الْبَرْزَجِ يَقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْجِ

٢٨٧ الرجز } يَارَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِي فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِسَجِ  
أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزَى وَفَرَجِ

## حرف الدال المهملة

١٥٠ البسيط إِنَّ مِنْ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفَ أَبِي وَهَبٍ بِمَوْجُودِ

٢٩٧ الوافر عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْثِمٌ كَخَزِيرٍ تَمْرَغُ فِي رَمَادِ

٢٩٩ الوافر وَمَنْ يَتَّقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرِزْقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِ

٣٣٦ الرجز } رَيْبَتِهِ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَصْ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا  
كَانَ جَزَائِي بِالْمَصَا أَنْ أَجْلَدَا

٣٤٨ الطويل فَإِنْ تَكُنِ الْمُؤَمَّى جَرَّتْ فَوْقَ بَطْرُهَا

فَمَا خُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ

## حرف الراء المهملة

ص بحر النامد

- ٦٥ الكامل يَدَيَانِ يَيْضَاوَانِ حِنْدَ مُحَلَّمٍ قَدْ تَمَتَّكَ أَنْ تَذِلَّ وَتَهْمَرَا  
٨٧ الطويل وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله ولكن لشعري فيك من نفسه شعر  
١٢٧ السريع عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَتْ دُو بِالْأَكْفِ اللَّامَاتِ سُوْزُ  
١٥٣ الكامل وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خَضَعَ الرقاب نواكس الأبصار  
٢٣٠ المتقارب لها متغائب خظانا كما أَكَبَّ عَلَى سَاعِدِيهِ النَّيْرُ  
٢٣٣ الرجز مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إِلَى مُنْحَوْرِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ  
٢٩٧ الرمل يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَيْتَنِي لَهْمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرُ  
٣٠٢ الكامل ولأنت تقرى ما خلقت وبع ض الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُ  
٣٠٣ الكامل ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجٍ فِي الذَّهْرِ  
٣٠٧ الطويل وَأَيُّنَ أَنْ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لِقَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آخِرُ  
٣١٩ لكامل لب الرياح بهـا وَغَيْرَهَا بَعْدِي مَسَوَاتِي الْأُورِ وَالْقَطْرِ

## حرف السين المهملة

- ٨٨ البسيط دَعِ الْكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُعَيْتِهَا وَاقْدِ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّامِ الْكَامِي  
٢٧٠ الرجز فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

## حرف الضاد المعجمة

- ٣٠٥ الرجز دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْذُّيُونَ تَقْضَى فَطَلَّتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

## حرف الطاء المهملة

- ٢٠٥ الرجز وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِي أَرْهَطِهِ  
(٢٤ - ٣)

## حرف العين المهملة

٤٥ الطويل	كَأَنَّ مَجْرَّ الرَامِسَاتِ ذُيُولَهَا	عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقْتُهُ الصَّوَانِعُ
٢٣٢ للنسرح	لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ	تَرْكِعَ يَوْمًا وَالْهَرَقُ قَدْ رَفَعَهُ
٣٠٦ البسيط	لَا يَبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرْكَبُهُمْ	لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُوا
٣٠٦ الطويل		خَلِيلِي طَيْرًا بِالْفَرْقِ أَوْقَعَ
٣٢٤ الرجز	لَمَّا رَأَى أَلَّا دَعَا وَلَا شَبَعَ	مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَتَفٍ فَالطَّعَجُ
٣٨٣ السريع	قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَقَعَالِهِ	عَقَّارَ مَشْنَى أُمَمَاتِ الرَّبَاعِ

## حرف الفاء

٢٢٣ الرجز	أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَانَتْ حَرْفٌ	تَحْطُ رِجْلَايَ بِخَطِّ مَخْتَلِفٍ
		تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَأَمْ أَلْفٌ

## حرف القاف

٧٢ الطويل	تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً مُرْمُزِيَّةً	بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ
١٤٠ الرجز		دَعَهَا فَمَا النَحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا
١٥٢ الرجز	يَا مَيَّ ذَاتَ الْجَوَرَبِ الْمُنْشَقِّ	أَخَذَتْ خَاتَمِي بغيرِ حَقِّ
٢٥٠ الرجز	يَا دَارِمِي بَدْءَ كَادِيكَ الْبَرَقِ	صَبْرًا فَقَدْ هَبِجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ
٢٩٨ الرجز	قَالَتْ سَلِيمِي اشْتَرِ لَنَا دَقِيقًا	وَهَاتِ خَبْزَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيقًا

## حرف الكاف

٣٤٧ الرجز	هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَ	دَارُ لِسَعْدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ
-----------	--	-------------------------------------

ص بمرفاعه

٣٨٣ المتقارب إذا الأمهات قَبَعْنَ الوجوه فَرَجَتْ الظلام بأماتكا

## حرف اللام

١٣٠ البسيط	طَرَنَ انقطاعه أوتارٍ مُحْطَرَبَةٍ	في أقوسٍ نازَعَتْها أَيْتُنُّ شَمْلًا
١٥٣ الوافر	أحامى عن دمار بنى أيكم	ومشلى في غوائبكم قليلُ
١٨٢ الطويل	وإنَّ حديثاً منك لو تبدلني	جنى النحل في ألْبَانٍ عُوذِيٍّ مَطَافِلُ
٢٠٢ الطويل	فَقَعَّتْ غَشَّاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كأنها	مع الصبح ركبٌ من أحاطة مُجْجِلُ
٢٦٢ الطويل	.....	وقال أضرب الساقين إِبْكَ هَابِلُ
٢٦٦ الكامل	وَلَا تُبَادِرُ في الشتاء وليدنا	أَلْقِدَرُ تَنْزِلُها بغيرِ جَمَالِ
٢٧٦ الطويل	وفي هاء تأنيث وميم الجميع قل	وعارض شكل لم يكونا ليدخلا
	وفي الهاء للاضمار قوم أبوهما	ومن قبله ضم أو الكسر مُثْلًا
٢٨٥ الرمل	أو أمأهما وار وياه ، وبعضهم	يُرَى لهما في كل حال محَلًّا
	وقبيل من لكيز شاهد	رَهْطِ ابْنِ مَرْجُومٍ ورَهْطِ ابْنِ الْمُثَلِّ (١)
٣٠٤ الطويل	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	على صير أمرٍ ما يُعْمَرُ وما يَحِلُّ
٣٠٤ الطويل	صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يَسْلُو	وأقهر من سلمى التَعَارِيقُ فَاتَّقِلُ
٣١٦ الطويل	قنابك من ذكرى حبيب ومنزل	يَسْقِطُ اللَّوَى بين الدَّخُولِ فَخَوَلُ
٣١٧ الطويل	وَمُسْتَلْتَمِهِ كَشَفْتُ بِالرَّمَحِ ذِيْلَهُ	أَقَمْتُ بِهَضْبٍ ذِي شَقَاشِقٍ مَيْلَهُ
٣١٨ الرجز	.....	بِإَزِيلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْلٍ
٣٣٧ الرجز	.....	بِشِيَةٍ كَشِيْفَةِ الْمُرْجَلِ
٣٣٨ الطويل	خَرَجْتُ بها أمشى تَجْرٍ وراءنا	على إِرْنَا أذْيَالٍ مِرْطٍ مُرْجَلِ

(١) انظره أيضا في ٣٠٣ و ص ٣٠٨

## حرف الميم

ص بحر الشاهد

- ٦٦ الطويل هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ قَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رَجَامِ  
٧٣ الطويل فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَى فَإِنِّي طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَامِي حَذِيمًا  
٨٤ الكامل يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبُ جَسْرَةٍ زِيَّافَةُ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْمَكْدَمِ  
٢٥٨ الرجز أَرْسَلَ فِيهَا بِأَزْلًا يُقْرَمُهُ فَهَوَّ بِهَا يَنْخُو طَرِيقًا يَمْلَمُهُ

\* بِأَسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ بِمِثْلِهِ \*

- ٢٧٢ للمقارب إِلَى الرَّءِ قَيْسُ أَطِيلُ السَّرِي وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ (١)  
٢٩٥ الوافر أَنَا سَيْفُ الْمَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي مُحَمَّدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا  
٣٠٦ الكامل يَادَارُ عِبْلَةٌ بِالْجَوَادِ تَكْلُمُ وَعَمَى صَبَاحَا دَارُ عِبْلَةٍ وَاسْلَمَ

## حرف النون

- ١٤ البسيط يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنِ وَإِنْ لَقِيتُ مَعْدِيًّا فَعْدَانِي  
٦٤ الوافر فَلَوْ أَنَا عَلَى جُفْرٍ ذِيْهِمَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ  
٧٧ الطويل وَمَا أَنَا كُنْتِي وَمَا أَنَا عَاجِنُ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتُنِي وَعَاجِنُ  
١٣٢ الرجز ..... حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولُهُ بِالْأَجْنِ  
١٧١ الوافر فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نَزَارِ حَلَائِلُ أَسْوَدِينَ وَأُحْمَرِيَا  
١٧٦ الرجز ..... مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ  
٢٦٥ الطويل إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بَنَتْ وَتَكْثِيرُ الْوُشَاةِ فِينُ  
٢٦٨ الوافر أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَعِيهِ أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَنْتَقِيْنِي

(١) انظره أيضاً في ص ٢٧٥ و ٢٧٩

ص برامند الشاهد

٣١٨ الوافر ألا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا وَلَا تُبْقِي خُور الْأُنْدَرِينَا .

### حرف الهاء

٢٠٦ السريع \* فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَل لَيْلَاةٌ \*

### حرف الألف اللينة

٢٠٩ الرجز \* بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يَخَالُطْهَا الْقَدَى \*

٢٨٣ الرجز وَرُبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَى مُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقَرَى

٣٢٣ الرجز بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

### حرف الياء

١٣٦ الطويل أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ، وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

١٦٢ المزج لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ رَ يَتَالِ الصَّحَارِيَا

٢٠٢ الرجز ..... أَخْشَى رَكِيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا<sup>(١)</sup>

٢٣٤ الرجز حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيْطَ وَعَلَى وَحَاتِمِ الطَائِيْ وَهَابُ الْبَيْ

## فهرست الاُمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص	
٢١	ش ذَكَرْتُني الطُّغْنِ وَكُنْتُ نَاسِيًا
٢٦	» كَالسَّاعِي إِلَى مَشْعَبٍ مُؤَاتِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّامِدِ
١١٣	ت غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَيْمِرِ وَمَوْتُ فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ
١٢٢	» شَرُّ الرِّعَاءِ الْخَطْمَةُ
١٢٦	هذه المُنوق بعد النُّوق
١٢٦	» حَرَّكَ لَهَا حَوَارَهَا نَحْنِ
١٣٢	» إِنْ الْقِرْمَ مِنَ الْأَفِيلِ
٢١٩	» قَرَّبِ الْجِمَارَ مِنَ الرَّذْهَةِ وَلَا تَقُلْ لَهُ سَأْ
٢٢٤	ش التَّقَتْ خَلَقَتَا الْبِطَانِ
٢٣٢	ت أَيْنَمَا أَوَّجَهُ أَلْقَ سَعْدًا
»	» بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ
٢٩٤	ش هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ
٣٣٠	ت الْقَرْنَبِيُّ فِي عَيْنِ أُمِّهَا حَسَنَةٌ
٣٩٢	» مَالُهُ أَثَرٌ وَلَا عِثَرٌ

# شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي ٦٨٦هـ

## مع شرح شواهده

للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزانة الأدب  
المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الاساتذة

محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس فى تخصص  
كلية اللغة العربية

محمد الزواف

المدرس فى كلية  
اللغة العربية

محمد نور حسن

المدرس فى تخصص  
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثانى

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الغر المحجلين ،

سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

## المنسوب

قال : « الْمَنْسُوبُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَأْخُذُ مُشَدَّدَةً لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَجْرَدِ عَنْهَا ، وَقِيَّاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّائِيثِ مُطْلَقًا ، وَزِيَادَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِلَّا عِلْمًا قَدْ أُعْرِبَ بِالْأَخْرِ كَاتٍ ؛ فَلِذَلِكَ جَاءَ قَيْسَرِيٌّ وَقَيْسَرِيٌّ »

أقول : قوله : « على نسبته إلى المجرد عنها » يخرج ما لحقت آخره ياء مستددة للوحدة كرومي ورومي ، وزنجي وزنج ، وما لحقت آخره للمبالغة كأهمري ودواري<sup>(١)</sup> ، وما لحقته لالمعنى كبردي<sup>(٢)</sup> وكري ، فلا يقال لهذه الأسماء : إنها منسوبة ، ولا لياؤها : إنها ياء النسبة<sup>(٣)</sup> ، كما يقال لثمرة والتاء فيه للوحدة ،

(١) قال في اللسان : « والدمر دوار بالإنسان ودواري : أي دائره على إضافة الشيء إلى نفسه . قال ابن سيده : هذا قول اللغويين . قال الفارسي : هو على لفظ النسب وليس بنسب ، ونظيره بجتي وكري ، وقد قال العجاج :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ أَفْنَى الْقُرُونِ وَهُوَ قَيْسَرِيٌّ

أي : أنه يدور ويتقلب بالإنسان حالاً بعد حال وأنه يفنى قروناً كثيرة وهو باق على شدته وقوته ، وأصل القيسري الجمل الضخم الشديد ، فشبه الدهر به في قوته وشدته

(٢) البردي : إما أن يكون بضم فسكون ، وإما أن يكون بفتح فسكون ، وهو على الأول نوع من تمر الحجاز جيد ، وعلى الثاني ثبت معروف واحدته بردي . ( انظر ج ١ ص ٢٠٣ ) من هذا الكتاب

(٣) قد اختلفت عبارات المؤلف في هذه الياء ، فهو أحياناً يذكر أنها ياء النسبة كما في قوله ( ١٠ ص ٢٠٣ ) : « وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضاً نحو بردي في بردي » وأحياناً يذكر أنها ليست للنسبة كما هنا ، وقد حل هو .

ولعلامة وهي فيه المبالغة ، ولعرقه ولا معنى لتأنها : إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث ؛ وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقي في أشياء ، كتأنيث ما أسند إليها ، وكصيورتها غير منصرفة في نحو طلحة ، واقلاب تأنها في الوقف هاء قوله « حذف تاء التأنيث مطلقاً » أى : سواء كان ذو التاء علماً كمكة والكوفة ، أو غير علم كالغرفة والصفرة ، بخلاف زيادتي التثنية والجمع ؛ فإيهما قد لا يحذفان في العلم كما يجيء ، وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقى أولاً كمرّة وحزمة ، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو مسلمات ، أولاً ، وأما نحو أخت وبنت فان التاء تحذف فيه ، وإن لم تكن للتأنيث ، بدليل صرف أخت وبنت إذا سمى بهما <sup>(١)</sup> ، وذلك لما في مثل هذه التاء من راحة

---

هذا الاشكال بقوله في هذا الساب في شان ياء الوحدة كرومى : « ولغائل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة ، لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحدا منهم فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة » وملخص هذا أنه ينظر أحياناً إلى الأصل فيعتبرها ياء نسبة ، وينظر أحياناً أخرى إلى ما طرأ من معنى الوحدة فينفى عنها ذلك ، وما قاله في ياء الوحدة يجرى مثله تماماً في ياء المبالغة ، لكن ياء نحو الكرسي والبردى ، وهي المزيدة لا لغرض ، لا يجرى فيها مثل ذلك ، ولا عذر له في تسميتها ياء نسبة إلا أن صورتها صورة ياء النسبة

( ١ ) قال سيويه في الكتاب ( ٢٠ ص ١٣ ) : « وإن سميت رجلاً بنت أو أخت صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء ، وألحقها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنبطة بالاربعة ، ولو كانت كالهاملما سكروا الحرف الذى قبلها ، فأنما هذه التاء فيها كتاء عفریت ، ولو كانت كالف التأنيث لم ينصرف في النكرة ، وليست كالهاملما ذكرت لك ، وإنما هذه زيادة في الاسم بنى عليها وانصرف في المعركة ، ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعركة » اهـ وكتب أبو سعيد السيرافي في شرح دلامه هذا فقال : « التاء في بنت وأخت منزلتها عند سيويه منزلة التاء في

## التأنيث (١)

وإنما حذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين : إحداهما قبل الياء ، والأخرى بعدها ، لو لم تحذف ، إذا كان المنسوب إلى ذى التاء مؤنثاً بالتاء (٢) إذ كنت تقول : امرأة كوفية ، ثم طُرِدَ حذفها في النسب المذكور ، نحو رجل كوفي قبل : إنما حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا ، في إفادة الوحدة والمبالغة ، وفي كونها لا معنى ، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع ياءان أو تاءان ، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية ، إذ هذا أيضاً جمع بينهما .

سنتة وعفريت ، فهى فيهما زائدة للالحاق بمذع وقفل ، فاذا سمينا بواحدة منهما رجلاً صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث كرجل سميناء بفهر وعين ، والتاء الزائدة التى للتأنيث هى التى يلزم ما قبلها الفتحة ويوقف عليها بالهاء كقولنا دجاجة وما أشبه ذلك « اه ملخصاً . والمراد فى كلام سيويه والسيرافى من التاء المزيدة للالحاق فى سنتة التاء الأولى لا الثانية كما هو ظاهر

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية ( ١ ص ٤٣ ) : « ويريد بتاء التأنيث تاء زائدة فى آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب هاء فى الوقف ، فتحو أخت وبنت ليس مؤنثاً بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سميت ببنت وأخت وهنت مذكراً لصرفتها « اه . وقوله « لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث الخ » هو مراده بقوله هنا « لما فى مثل هذه التاء من رائحة التأنيث » ، يدلك على أن هذا مراده بقوله فى هذا الباب كما يأتى قريباً : « فان أبدل من اللام فى الثلاثى التاء وذلك فى الأسماء المعدودة المذكورة فى باب التصغير نحو أخت وبنت وهنت وثلاثان وكيت وذيت فعند سيويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث فى هذه الأسماء « اه

(٢) قيد المؤنث المنسوب إلى ذى التاء بكونه بالتاء فى جميع النسخ ، والصواب

ويحذف الألف والتاء في نحو مسلمات<sup>(١)</sup> لإفادتهما معاً للتأنيث كما فادتهما للجمع ، فيلزم من إبقائهما اجتماع التاءين في نحو عرفاتية ، ولا ينفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتاً وزوالاً ؛ لسكونهما كعلامة واحدة ، تقول في أذرعات وعانات : أذَرَعِي<sup>(٢)</sup>

حذف هذا القيد ، لأن اجتماع التاءين لازم في المنسوب إلى ذى التاء ولو كان المنسوب مؤنثاً بغير تاء كزئب فانك كنت تقول في نسبها إلى البصرة : بهريرة

(١) ظاهر عبارة ابن الحاجب والرضي هنا أن جمعي التصحيح الباقيين على الجمعية إذا أريد النسبة إليهما حذفت منهما علامة الجمع : أى الألف والتاء في جمع المؤنث والوار والنون والياء والنون في جمع المذكر ، مع أن الذى يقتضيه كلام الرضى عند شرح قول ابن الحاجب : « والجمع يرد إلى الواحد » ويقتضيه تعليل النحويين رد الجمع إلى الواحد عند النسبة إليه : أن يرد جمعا التصحيح عند النسبة إليهما إلى الواحد لأن تحذف منهما علامة الجمع ، وفرق بين الرد إلى الواحد وحذف علامة الجمع فإن أرضين مثلاً إذا نسبت إليه وهو باق على جمعيته قلت : أرضى بسكون الراء - وإذا نسبت إليه مسمى به حاكياً إعرابه الذى كان قبل التسمية به قلت : أرضى بفتح الراء وحذف علامة الجمع ، وكذلك تمرات في جمع ثمرة : إذا نسبت إليه جمعا قلت تمرى - اسكان الميم - أى : برده إلى واحده ، وإذا نسبت إليه مسمى به قلت : تمرى - بفتح الميم وحذف علامة الجمع : أى الألف والتاء - . وتحقيق المقام أنك إذا نسبت إلى المثنى والجمع مطلقاً : أى سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير ، فإن كانت غير مسمى بها ردت إلى واحدها ، وإن كانت مسمى بها ففي المثنى وجمع المذكر السالم التفصيل الذى ذكره الرضى هنا ، أما جمع المؤنث السالم فليس فيه إلا حذف علامة الجمع أى الألف والتاء للعلة التى ذكرها المحقق الرضى

(٢) أذرعات - بفتح فسكون فراء مكسورة - وقال ياقوت : « كأنه جمع أذرة جمع ذراع جمع قلة ، وهو بلد في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعبان ينسب إليه الحمر ، وقال الحافظ أبو القاسم : أذرعات مدينة باللقاء ، وقال النحويون : بالثنية والجمع تزول الخصوصية عن الأعلام فتسكن وتجرى مجرى النكرة من أسماء الأجناس فإذا أردت تعريفه عرفته بما تعرف به الأجناس ، وأما نحو أبائين وأذرعات وعرفات قسميته ابتداء ثنية وجمع ، كما لو سميت رجلاً بخليلان أو مساجد ، وإنما عرف مثل ذلك بغير حرف تعريف وجعلت أعلاماً لأنها

لاختراق فنزلت منزلة شيء واحد فلم يقع إلباس ، واللغة الفصيحة في عرفات الصرف ، ومنع الصرف لغة ، تقول : هذه عرفات وأذرعات ( بالرفع منونا ) ورأيت عرفات وأذرعات ( بالكسر منونا ) ومررت بعرفات وأذرعات ( بالجر منونا ) لأن فيه سببا واحداً ، وهذه التاء التي فيه للجمع لا للتأنيث ، لأنه اسم لمواضع مجتمعة فجعلت تلك المواضع اسما واحدا وكان اسم كل واحد منهما عرفة وأذرة ، وقيل : بل الاسم جمع والمسمى مفرد ، فلذلك لم يتنكر ، وقيل : إن التاء فيه لم تتمحض للتأنيث ولا للجمع ، فأشبهت التاء في بنات وبنات ، وأما من منعها الصرف فإنه يقول : إن التنوين فيها للقبالة أى يقابل النون التي في جمع المذكر السالم ، فعلى هذا غير منصرفة . . . وينسب إلى أذرعات أذرعى ، اه

وفي اللسان : « وقال سيويو : أذرعات بالصرف وغير الصرف ، شبهوا التاء بهاء التأنيث ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن والساكن ليس بحاجز حصين ، إن سأل سائل فقال : ما تقول في من قال هذه أذرعات ومسلمات وشبه تاء الجماعة بهاء الواحدة فلم ينون للتعريف والتأنيث فكيف يقول إذا نكر أينون أم لا ، فالجواب أن التنوين مع التكثير واجب هنا لاحتمال لزوال التعريف فأقصى أحوال أذرعات إذا نكرتها في من لم يصرف أن تكون كحزمة إذا نكرتها ، وكما تقول : هذا حزمة وحزمة آخر ( بالتنوين ) فتصرف النكرة لا غير فكذلك تقول : عندى مسلمات ونظرت إلى مسلمات أخرى ( بالتنوين ) فتون مسلمات لا محالة ، وقال يعقوب أذرعات ويذرعات موضع بالشأم حكاه في المبدل ، اه

وفي القاموس : « وأذرعات بكسر الراء وتفتح : بلد بالشأم والنسبة أذرعى بالفتح » اه ومثل قوله : « والنسبة أذرعى بالفتح » في اللسان عن ابن سيده ، نقول : أما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات ( بفتح الراء ) فواضحة ، فإنها لاتعدو حذف تاء التأنيث ثم تحذف الألف لكونها خامسة كالف خوزلى مثلا ، وأما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات بكسر الراء فإنها بعد حذف علامة الجمع ، وهى الألف والتاء صار الاسم على أربعة أحرف ثالثها مكسور فلو بقى على حاله لاجتمع كسرتان بعدهما ياءان تخففوا ذلك بفتح الراء كما قالوا في تغلب تغلبى بفتح اللام وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يطرد ذلك ويقيسه ، وغيره يقصره على السماع (١) عانات : جمع عانة ، وعانة بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد في أعمال

ويحذف أيضاً كل ياء مشددة مزيّدة في الآخر <sup>(١)</sup> ، سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا لمعنى <sup>(٢)</sup> ؛ فنقول في المنسوب إلى بصرى ورومى وأخرى وكرمى : بَصْرِيٌّ وَرُومِيٌّ وَأَخْرِيٌّ وَكْرَمِيٌّ ؛ كراهة لاجتماعهما قوله : « زيادة التثنية والجمع » أى : جمع السلامة ، زيادة التثنية الألف والنون أو الياء والنون ، فى نحو مسلمان ومسلمتان ومسلمتين ومسلمتين ، وزيادة الجمع الواو والنون أو الياء والنون ، فى نحو مسلمون ومسلمين ، والألف والتاء فى نحو مسلمات .

الجزيرة ، وربما قالوا فى الشعر : عانات ، كأنهم جمعوها بما حولها . قال الشاعر [نسبه ابن برى إلى الأعمش]

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ مَشْهُرًا      وَرَجَّيْ خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

وعانه أيضا : بلد بالأردن

(١) احترز المؤلف بالياء المشددة المزيّدة عن ياء القاضى فان فيها خلافاً لسياق تفصيله ، وحاصله أن منهم من يرى حذفها ومنهم من يرى جواز حذفها وقلبها واوا ، وعن الياء المشددة المكونة من ياءين إحداهما أصل والأخرى زائدة كما فى اسم المفعول من الثلاثى الناقص الباقى نحو مكنى ومرمى ومبغى عليه ، فان هذه الياء المشددة لا يتحتم حذفها ، بل يجوز حذفها وهو الراجع ويجوز حذف الزائدة من الياءين وقلب الأصلية واوا ، فيقال : مكنى أو مكنوى ، ومرمى أو مرموى ومبغى أو مبغوى ، وسياق إتمام بحث ذلك

(٢) ياء الوحدة ياء تدخل على اسم الجنس الجمعى لتكون دالة على الواحد منه نحو روم ورومى ، وعرب وعربى وفرس وفرسى ، وعجم وعجمى ، وترك وتركى ، ونبط ونبطى ، ويا المبالغة ياء تلحق الآخر للدلالة على نسبة الشئ إلى نفسه ، فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئاً واحداً كأحمر وأخرى ، ودوار ودوارى ، ووجه المبالغة أنهم لما رأوا المنسوب كاملاً فى معناه ولم يجدوا شيئاً ينسبونه إليه أكل منه فى معناه نسبوه إلى نفسه . وأما الياء الزائدة لا لمعنى ففى ياء بنى عليها الاسم وليس له معنى بدونها نحو كرمى



أما حذف النون فواضح ؛ لدلالاتها على تمام الكلمة ، وياه النسبة كجزء من أجزائها ، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعراباً ولا يكون في الوسط إعراب ، وأيضاً لو لم تحذف لاجتماع علامتان المتساويتان في نحو مسلمانيان ومسلمونيون ، وعلامتا التثنية والجمع في نحو مسلمونيان ومسلمانيون ، فيكون للكلمة إعرابان ، فان جعلت المثنى والمجموع بالواو والنون علمين فلا يخلو من أن تبقى الإعراب في حال العلمية كما كان ، أولاً<sup>(١)</sup> ؛ فان أبقيته وجب الحذف أيضاً في النسبة ؛ إذ المحذور باق ، ولهذا إذا سميت شخصاً بشرين أو مسلمين لم يجز أن تقول عشرونان وعشرونون ومسلمونان ومسلمونون ، وإن أعربتاهما بالحركات وجعلت النون بعد الألف في المثنى والنون بعد الياء في الجمع مُعْتَقَبَ الإعراب كما عرفت في شرح الكافية لم يكن الألف والياء للإعراب ، ولم يقد النون تمام الكلمة ، بل كانت الكلمة كسكران وغسلين<sup>(٢)</sup> فيجب أن

---

( ١ ) للعلماء في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما أقوال : أما المثنى فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل التسمية ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويعربه إعراب ما لا ينصرف كحمدان ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويصرفه كسرحان . وأما جمع المذكر السالم فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل العلمية ، ومنهم من يحريه بحري غسيلين : أى يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ويصرفه ، ومنهم من يحريه بحري هرون : أى يلزمه الواو والنون ويمتنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة ، ومنهم من يحريه بحري عربون — بضم العين وسكون الراء أو بفتحها — أى : يلزمه الواو والنون ويصرفه ، ومنهم من يلزمه الواو مع فتح النون ويعربه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف حالاته

( ٢ ) الغسلين : ما يخرج من الثوب بالغسل ، ومثله الغسالة ، والغسلين في القرآن العزيز : ما يسيل من جلود أهل النار من قيح وغيره ، وقال الليث : الغسلين : شديد الحر ( يريد أنه وصف ) . وقيل : شجر في النار

ينسب إليهما بلا حذف شيء ، نحو بَحْرَانِيَّ وَقَنْسَرِيَّ <sup>(١)</sup> وأما إذا نَسَبَتْ

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٣١) : « إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ : فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعا على حده كضاربان وضاربون ، أو جاريا مجراها كائتان وعشرون ، أعرب في الأكثر إعرابه قبل التسمية ، ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الأعراب بشرط ألا يتجاوز حروف الكلمة سبعة ، لأن حروف قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة ، فلا تجعل النون في مستعبان ومستعبون معتقب الأعراب ، فإذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ، لأنها أخف منها ، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة ، قال ( ابن أحرر وقيل ابن مقبل )

\* أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسُّبْحَانِ \*

وألزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس ، يقال : هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين (بفتحها) . قال الأزهري : ومنهم من يقول البحران على القياس ، لكن النسبة إلى البحران الذي هو القياس أكثر ، فبحراني أكثر من بحريني وإن كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الأعراب أكثر من استعمال البحران كذلك ، وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء ، قالوا : قنسرين وقنسرون ، ونصيين ونصييون ، وبيرين وببرون ، لأن مثل زيتون في كلامهم موجود ، وقال الزجاج نقلا عن المبرد : يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الأعراب قياسا ، قال : ولا أعلم أحدا سبقنا إلى هذا قال أبو علي : لا شاهد له وهو بعيد عن القياس » اهـ

قال ياقوت : « البحرين : هكذا ي تلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر ، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الرمحشري قد حكى أنه بلفظ التثنية ، فيقولون : هذه البحران واتمينا إلى البحرين ، ولم يبلغني من جهة أخرى . . . . وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان . قيل : هي قسبة هجر ، وقيل : هجر قسبة البحرين ، وقد عدها قوم من اليمن ، وجعلها آخرون قسبة برأسها » اهـ ، وقنسرين بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده . وقد كسره قوم - ثم

إلى نحو سنين وكرين غير علمين <sup>(١)</sup> فإنه يجب رده إلى الواحد كما سيجيء.

سين مهمة : مدينة من مدن الشام تقع على خط تسع وثلاثين درجة طولاً وخمس وثلاثين درجة عرضاً قرب حمص ، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة سبع عشرة من الهجرة . ونصيبين - بالفتح ثم السكس ثم ياء علامة الجمع الصحيح : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام ، وفيها وفي قرأها بساتين كثيرة ، بينها وبين الموصل ستة أيام ، وعليها سور كانت الروم بنته ، ويبرين - بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياه ثم نون ، ويقال فيه أبرين : اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بجذاء الأحساء من بني سعد بالحرين ، وقال الخارزنجي رمل أبرين ويبرين بلد قيل هي في بلاد المالحق ( النمامة ) . ويبرين أيضاً : قرية من قرى حلب ثم من نواحي عزاز . قال أبو زياد الكلبي

أَرَاكَ إِلَى كُثْبَانَ يَبْرِينَ صَبَّةً      وَهَذَا لَعَمْرِي لَوْ قَنَعَتْ كَثِيبُ  
وَإِنَّ الْكَثِيبَ الْفَرْدَ مِنْ أَيْمَنِ الْحِمَى  
إِلَى      وَإِنْ لَمْ آتِهِ لَحَيْبُ

وقال جرير :

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالْدَيْرَيْنِ أَرْقَنِي  
صَوْتُ الدَّجَاجِ وَضَرْبُ النَّوَاقِيسِ  
فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ إِذْ جَدَّ الرَّحِيلُ بِنَا

يَا بُعْدَ يَبْرِينَ مِنْ بَابِ الْفَرَادِيسِ

(١) سنين : جمع سنة ، وكرين : جمع كرة ، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم في الاعراب بالواو والتون أو الياء والتون لكوسهما غير علمين ولا وصفين لمذكر عاقل ولكون بناء واحدهما لم يسلم في الجمع ، إذ قد حذفت لامه وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده ، ومراد المؤلف من « نحو سنين وكرين » كل ثلاثي

من وجوب رد الجموع في النسب إلى آحادها ، سواء جعلت النون معتقبة الإعراب ، أو لا

قوله « جاء قنْشِرِي » يعني في المنسوب إلى مالم يجعل نونه معتقبة الإعراب « وقنْشِرِينِي » [ يعني ] في المنسوب إلى الجمول نونه معتقبة الإعراب .

واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إما هو أو متعلقه نحو : مررت برجل تميمي ، ورجل مصري حمارة ، فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه ، مثل سائر الصفات المذكورة ، ولا يعمل في المفعول به ، إذ هو بمعنى اللازم : أي مُنتَسِب أو منسوب ، ولعدم مشابهته للفعل انطفاً لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمة المدلول عليها إما ظاهراً كما في « رجل مصري حمارة » أو مضمرًا كما في « رجل تميمي » ولا يعمل في غيره إلا في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل ، نحو « أنا قريشيٌّ أبداً » أو في الحال <sup>(١)</sup> للشبه له ، كما

---

حذفت لامه وعوض عنها في المفرد تاء التانيث ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة ، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون ، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنتين يوسف » وغرض المؤلف بما ذكر دفع ما يتوهم من أن نحو سنين كالجمع والمثنى المسمى بهما إذا أعربا بالحركات فين أن هذا النوع يرد إلى واحد في كل حال

(١) نريد أن نبين لك أولاً : أن قول المؤلف المشبه له ليس للاحتراز وإنما هو صفة كاشفة الغرض منها التعليل لعمل المنسوب في الحال كعمله في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل ، وثانياً : أن وجه الشبه بين الحال والظرف من ناحية أن معناها

مضى في بابه ، قال عمران بن حِطَّان :

٤٤ — يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا عَيْنٍ      وَإِنْ لَقَيْتُ مَعَدْيَا فَعَدَنَانِي <sup>(١)</sup>

واحد ، ألا ترى أن قولك جاء زيد را كبا مثل قولك جاء زيد وقت ركوبه ، ولهذا صم أن كل شيء دل على معنى الفعل يعمل فيهما فاسم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات وأسماء الأفعال والحروف المشبهة للفعل ، كل ذلك يعمل في الظرف والحال جميعا ، وثالثا : أنهما وإن تشابها فيما ذكرنا فإن بينهما فرقا ، ألا ترى أن الحال لا يجوز أن تتقدم على عاملها المعنوي إذا كان ظرفا أو جاراً ومجرورا على الصحيح والظرف يتقدم عليهما ، ومثال عمل المنسوب في الحال أنت قرشي خطيبا وهو تميمي متفخرا

( ١ ) هذا البيت لعمران بن حطان السدوسي الخارجي وهو أحد المعدودين من رجالات الخوارج علما ومعرفة وحفظا وكان عبد الملك بن مروان قد أهدر دمه فطلبه عماله على الجهات فكان دائم النقلة وكان إذا نزل على قوم انتسب لهم نسباً قريبا من نسبهم ، والبيت من كلمة له يقولها لروح بن زباع الجذامي وكان عمران قد نزل عليه ضيفا وسترعته نفسه وانتسب له أزديا ، فلما انكشفت حاله ترك له رقعة مكتوبا فيها :

يَا رَوْحُ كَمْ مِنْ أَخِي مَثْوًى نَزَلْتُ بِهِ

قَدْ ظَنَّ ظَنَّاكَ مِنْ نَحْمٍ وَغَسَّانٍ

حَتَّى إِذَا خِفَّتْهُ فَارَقْتُ مَنْزِلَهُ      مِنْ بَعْدِ مَا قِيلَ عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تُرَوِّعُنِي

فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَمِنْ جَانٍ

حَتَّى أَرَدْتَ بِيِ الْمُعْظَمَى فَأَذَرَ كَنِي

مَا أَذْرَكَ النَّاسَ مِنْ خَوْفِ ابْنِ مَرْوَانَ

أما سائر الصفات المذكورة فلهشابهتها للفعل لفظاً أيضاً تتعدى في العمل إلى غير  
مخصص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما .

فان قيل : فاسم الزمان والمكان أيضاً نحو المَضْرِبِ والمَقْتَلِ واسم الآلة  
يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ؛ إذ معنى المَضْرِب مكان أو  
زمان يضرب فيه ، ومعنى المَضْرِب آلة يضرب بها ، فهلاً رفعا ما يخص تنك  
الناتين أو ضميره .

فيقال : صمت يوماً معطشاً : أى معطشاً هو ، وصمت يوماً معطشاً نصفه ،  
وسرت فرسخاً معسفاً : <sup>(١)</sup> أى معسفاً هو ، وسرت فرسخاً معسفاً نصفه .

فالجواب أن اقتضاء الصفة والنسوب لمتبوع يخص الذات المبهمة التي  
يدلان عليها وضمي بخلاف الآلة وأسمى الزمان والمكان فانها وضعت على أن  
تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره ، فلما  
لم يكن لها مخصص لم تجر عليه ، ولم ترفعه ، ولم تنصب أيضاً شيئاً ، لأن النصب

فَاعْذِرْ أَخَاكَ ابْنَ زَيْبَاعٍ فَإِنَّ لَهُ فِي النَّائِبَاتِ خُطوباً ذَاتَ أَلْوَانٍ  
يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنِ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعْدِيًّا فَعَدَنَانِي  
لَوْ كُنْتُ مُسْتَغْفِرًا يَوْمًا لَطَاغِيَةَ

كُنْتُ الْمَقْدَمَ فِي سِرِّي وَإِعْلَانِي  
لَسَكِنَ أَبْتُ لِي آيَاتٍ مُطَهَّرَةً عِنْدَ الْوِلَايَةِ فِي طُهُ وَعِمْرَانٍ  
ولم يشرح البغدادي هذا البيت في شرح شواهد الشافية وقد ذكر قصة عمران  
وأياته في شرح شواهد الكافية (ش ٣٩٧)

انظر خزائن الأدب (٢ : ٤٣٥ — ٤٤١) وكامل المبرد ٢ ص ١٠٨ وما بعدها

(١) المعسف : اسم مكان من العسف ، وهو الأخذ في غير الجادة ، وأصله

السير على غير الطريق ، وبابه ضرب

في الفعل الذي هو الأصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه ، فمن ثم  
أولوا قوله :

٥٤- كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَتْهُ الصَّوَانِعُ<sup>(١)</sup>

(١) هذا البيت للنايفة الندياني من قصيدة طويلة أولها

عَفَا ذُو حُسَا مِنْ فَرَّتْنِي فَالْفَوَارِعُ

فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَاغِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ  
رَمَادُ كَكُحْلِ الْعَيْنِ مَا إِنَّ تَبِينَهُ

وَتَوَيُّ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

وذو حسا ، وفرتني ، وأريك : مواضع . ويروي \* عفا حسم من فرتني \*  
وهو موضع أيضا . وتوهمت : تفرست ، والآيات : العلامات ، واللام في قوله  
«لستة أعوام» بمعنى بعد ، وما في قوله «ما إن تبينه» نافية ، وإن بعدها زائدة ،  
وتبينه : ظهره ، والتوي — بضم فسكون — : حفيرة تحفر حول الجباء لئلا  
يدخله المطر ، والجذم — بكسر فسكون — : الأصل ، والخاشع : اللاصق بالأرض ،  
والضمير في عليه راجع إلى التوي ، والرامسات : الرياح الشديدة المهبوب وهي  
مأخوذة من الرمس وهو الدفن ، ومنه سمي القبر رمسا ، لأنها إذا هبت أثارت  
الغبار فيدفن ما يقع عليه ، والمراد من ذبولها أواخرها التي تكون ضعيفة ،  
والقضيم — بفتح فسكون — : الجلد الأبيض ، ويقال : هو حصير خيوطه من  
سيور . ونمقته : حسنته . والصوانع : جمع صانعة وهي اسم فاعل من الصنع .  
والاستشهاد بالبيت على أن مجر الرامسات مصدر ميمي بمعنى الجر ، وإضافته  
إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله ، وذبولها مفعوله والكلام على تقدير  
مضاف ، وكأنه قد قال : كأن أثر جر الرامسات ذبولها ، فأما أن مجر

بقولهم : كان أثر جحر أو موضع، على حذف المضاف ، وعلى أن جحر بمعنى جحر مصدر .

وأما المصغر فموضوع لذات مخصوصة بصفة مخصوصة ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه ،

هذا ، واعلم أن النسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات : بعضها عام في جميع الأسماء ، وبعضها مختص ببعضها ؛ فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء ، والمختص : إما حذف الحرف ، كحذف تاء التانيث وعلامتي التثنية والجمعين وياء فعيلة وفُعيلة وفُعِيل وفُعِيل المتلى اللام وواو فعولة ، وإما قلب الحرف كما في رَحَوِيَّ وعَصَوِيَّ وعمَوِيَّ في عم ، وإما رد الحرف المحذوف كما في دَمَوِيَّ ، وإما إبدال بعض الحركات ببعض كما في نَمَرِيَّ وشَقَرِيَّ<sup>(١)</sup> ، وإما زيادة الحرف كما في كَمِيَّ ولَأَيَّ ، وإما زيادة الحركة كما في طَوَوِيَّ وحيَوِيَّ ، وإما نقل بنية إلى أخرى كما تقول في المساجد مسجدي ، وإما حذف كلمة كمرئي في امرئ القيس ، هذا هو القياسي من التغييرات ، وأما الشاذ منها فسيجيء في أما كنه .  
قال : « وَيُفْتَحُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ نَمِرٍ وَالدُّلِيلِ بِخِلَافِ تَغْلِيٍّ عَلَى الْأَفْصَحِ »

مصدر فلما ذكره المؤلف من أن اسم المكان والزمان لا ينصبان المفعول ، لأنهما لا يرفعان وعمل النصب فرع عمل الرفع ، وأما تقدير المضاف فليصح المعنى ، لأنك لو لم تقدره لكنت قد شبهت الحدث وهو الجر بالذات وهو القضيض ، وإنما يشبه الحدث بالحدث أو الذات بالذات ، وهذا واضح بحمد الله إن شاء الله

(١) شقري — بفتح الشين والقاف جميعا — : منسوب إلى شقرة — بفتح فكسر — وهي شقائق النعمان ، وشقائق النعمان : نبات له مور أحمر ، يقال : أضيفت إلى النعمان بن المنذر لأنه حماها ، وقيل : إنها أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم لأنها تشبهه في اللون ، وهو الأظهر عندنا



أقول : أعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أو سطرها مكسور<sup>١</sup> وجب فتحه في النسب ، وذلك ثلاثة أمثلة : نمر ، ودُّل ، وإبل ، تقول : نَمَرِي ودُّوُلِي وإِبْلِي ، وذلك لأنك لو لم تفتحها لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة : أى الثلاثية المجردة من الزوائد ، أو أكثرها ، على غاية من الثقل ؛ بتتابع الأمثال : من الياء . والكسرة ، إذ في نحو إِبْلِي لم يخلص منها حرف ، وفي نحو نَمَرِي ودُّلِي<sup>٢</sup> وخرَّبِي<sup>(١)</sup> لم يخلص منها إلا أول الحروف ، وأما نحو عَصْدِي وعُنْقِي فإنه وإن استولت الثقلاء أيضاً على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أن تغاير الثقلاء هون الأمر ، لأن الطبع لا ينفر من توالي الاختلافات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالي التماثلات المكروهة ، إذ مجرد التوالى مكروه حتى في غير المكروهات أيضاً ، وكل كثير عدو للطبيعة .

وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية بأن تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر توالى الثقلاء الأمثال فيها ، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة ، فمن ثمَّ تقول تَغْلِي ومَغْرِبِي وَجَنْدَلِي<sup>(٢)</sup> وَعَلَبَطِي<sup>(٣)</sup> ومَسْتَخْرِجِي ومدَحْرَجِي وجَحْمَرِي<sup>(٤)</sup> .

(١) خربى : منسوب إلى خربة - كنبقة - وهى موضع الخراب الذى هو ضد العمران ، أو هو منسوب إلى خرب بزنة كنف - وهو جل قرب تعار (جبل يلا دقيس) ، وأرض بين هيت (بلد بالعراق) والشام ، وموضع بين فيد (قلعة بطريق مكة) والمدينة

(٢) جندلى : منسوب إلى جندل وهو المكان الغليظ الذى فيه الحجارة ، قال ابن سيده : « وحكا كراع بضم الجيم . قال : ولا أحقه » اهـ

(٣) العلبط والعلابط : القطيع من الغنم ، ويقال : رجل علبط ، وعلابط ، إذا كان ضحماً عظيماً ، وصدر علبط ، إذا كان غليظاً عريضاً ، ولبن علبط ، إذا كان رائباً خائراً جداً ، وكل ذلك محذوف من فعال وليس بأصل ، لأنه لا توالى أربع حركات

هذا عند الخليل ، فنظري بالفتح عنده شاذ لا يقاس عليه ،  
واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثاني  
نحو تغليبي ويثربي فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر ، قياساً مطرداً ،  
وذلك لأن الثاني ساكن والساكن كالميت المعلوم ؛ فلتحق بالثلاثي .  
والقول ما قاله الخليل ، إذ لم يسمع الفتح إلا في تغليبي<sup>(١)</sup> .  
ومن كسر القاء إتياعاً للعين الحلقي المكسور في نحو الصعق قال في المنسوب  
صعقي - بكسر الصاد وفتح العين - قال سيديويه : سمعناهم<sup>(٢)</sup> يقولون صعقي -  
بكسر الصاد والعين - وهو شاذ ، ولمل ذلك لينقي سبب كسر الصاد بحاله  
أعني كسر العين .

(١) دعوى المؤلف أنه لم يسمع الفتح إلا في تغليبي غير صحيحة فقد قال  
صاحب اللسان : « النسب إلى يثرب يثربي ويثري ، وأثربي وأثري ( بفتح الراء  
وكسرها فيهما ) . فتحوا الراء استقلاً لتوالي الكسرات » ، اهـ وفي حواشي ابن  
جماعة على الجار بردي : أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر ،  
(٢) الصعق - بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين ، فيفتح  
الفاء للعين ، وهو صفة مشبهة ، ومعناه المغشى عليه ، والفعل صعق كسمع صعقا -  
يفتح فسكون أو بفتحين - وقد لقب بالصعق خويلد بن نفيل - قال في القاموس :  
« ويقال فيه الصعق كابل والنسبة صعقي بحركة ، وصعقي كعني على غير قياس ،  
لقب به لأن تيماً أصابوا رأسه بضربة فكان إذا سمع صوتاً صعق ، أو لأنه اتخذ  
طعماً فكفأت الريح قدوره فلعننا فأرسل الله عليه صاعقة » اهـ وقال سيديويه (٢ : ٧٣)  
« وقد سمعنا بعضهم يقول في الصعق : صعقي ( بكسر الصاد والعين ) يده على حاله  
وكسر الصاد لأنه يقول صعقي ( بكسرتين ) والوجه الجيد فيه صعقي ( بفتحين )  
وصعقي ( بكسر ففتح ) جيد » اهـ

ولمخلص هذا أن من يقول صعقا كابل ينسب إليه على لفظه وقياسه فتح العين  
مع بقاء كسر الصاد ، وأن خيراً من ذلك أن يقال في المنسوب إليه صعق -  
بفتح وكسر - وينسب إليه صعقي - بفتحين -

قال : « وَتُحَذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْ فِعُولَةٍ وَفَعِيلَةٍ بِشَرْطِ صِحَّةِ الْعَيْنِ وَتَقِي التَّضْعِيفَ كَحَنْفِيٍّ وَشَدِيٍّ ، وَمِنْ فُعِيلَةٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ كَجَهَنِّيٍّ بِخِلَافِ طَوِيلٍ وَشَدِيدِيٍّ ؛ وَسَلِيقٍ وَسَلِيمِيٍّ فِي الْأَزْدِ ، وَعَمِيرِيٍّ فِي كَلْبٍ ؛ شَاذٌ ، وَعُبْدِيٌّ وَجُذْمِيٌّ فِي بَنِي عَيْدَةٍ وَجَذِيمَةٍ أَشَدُّ ، وَخَزْيِيٍّ شَاذٌ ، وَثَقْفِيٍّ وَقُرَشِيٍّ وَفُقَيْيٍّ فِي كِنَانَةٍ ، وَمُلْجِيٍّ فِي خُرَاعَةٍ ؛ شَاذٌ

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ وَآوًا كَغَنَوِيٍّ وَقَصَوِيٍّ وَأُمَوِيٍّ ، وَجَاءَ أُمِّيٌّ بِخِلَافِ غَنَوِيٍّ ، وَأُمَوِيٌّ شَاذٌ ، وَأَجْرِيٌّ تَحْوِيٌّ فِي تَحِيَّةٍ مُجْرَى غَنَوِيٍّ ، وَأَمَّا فِي تَحْوٍ عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتِّفَاقًا ، وَفِي تَحْوٍ عَدُوَّةٍ قَالَ الْمُبَرِّدُ مِثْلُهُ وَقَالَ سِيبَوَيْهِ عَدَوِيٌّ »

أقول : اعلم أن سبب هذا التغير قريب من سبب الأول ، وذلك أن فَعِيلًا وفَعِيلًا قريبان من البناء الثلاثي ، ويستولى الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فَعِيلِيٌّ وفَعِيلِيٌّ ، وهو في الثاني أقل ، وأما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكور نحو إِزْمِيلِيٍّ <sup>(١)</sup> وَسِكِّيَّتِيٍّ وَسُكِّيَّتِيٍّ <sup>(٢)</sup> بتشديد الكاف فيهما

( ١ ) إِزْمِيلِيٌّ منسوب إلى إِزْمِيل — بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه — وهو شفرة الحذاء ، والحديدة في طرف الرمح لصيد البقر ، والمطرقة ، والازمیل من الرجال الشديد والضعيف ، فهو من الأضداد

( ٢ ) سَكِّيَّتِيٌّ بكسر أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة — : منسوب إلى سَكِيت ، وهو كثير السكوت ، وسَكِّيَّتِيٌّ — بضم أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة — : منسوب إلى سَكِيت ، وهو الذي يجيء في آخر الحيلة آخر الخيل

فلا يحذف معها حرف المد ، سواء كانت مع التاء أولاً ، إذ وضعها إذن على الثقل  
فلا يستنكر الثقل العارض في الوضع الثاني ، أعنى وضع النسبة ، لكن مع قرب  
بناء فعيل وفعيل من البناء الثلاثي ليسا مثله ، إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية  
الخفة ، دون هذين ، فلا جرّم لم يفرق في الثلاثي بين فعل وفعله نحو عمر وعمره ،  
وفُتِح العين في النسب إليهما ، وأما هنا فلكون البناءين موضوعين على نوع من  
الثقل بزيادتهما على الثلاثي لم يستنكر الثقل العارض في النسب غاية الاستنكار  
حتى يُسوَّى بين المذكر والمؤنث ، بل نظر ، فلما لم يحذف في المذكر حرف لم يحذف  
حرف المد أيضاً ، ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب  
صار باب الحذف مفتوحاً ، فحذف حرف اللين أيضاً ، إذ الحذف يذكر الحذف ،  
فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكذا ينبغي أن يكون : أى  
يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأن المذكر أول ، وإنما حصل الالتباس بينهما  
لما وصلوا إلى المؤنث ؛ ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغضوه في المذكر  
وتناسوه هناك ، وإنما ذكره هنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق ،  
فكان على ما قيل :

\* ذَكَرَتْ بَنِي الطَّعْنِ وَكُنْتُ نَاسِيًا \* <sup>(١)</sup>

( ١ ) قال الميداني في مجمع الأمثال ( ١ : ٥٥ طبع بولاق ) : « قيل إن أصله أن  
رجلاً حمل على رجل ليقتله وكان في يد المحمول عليه رمح فأنساه الدهش والجزع  
ما في يده ، فقال له الحامل : ألقى الرمح ، قال الآخر : إن معي رمحاً لا أشعر به ١٤  
ذكرتني الطعن — المثل ، وحمل على صاحبه فطعنه حتى قتله أو هزمه . يضرب  
في تذكرة الشيء بغيره ، يقال : إن الحامل صخر بن معاوية السلمي والمحمول عليه  
يزيد بن الصعق ، وقال المفضل : أول من قاله رهم بن حزن الهلالي — رهم  
كمكيت ، وحزن كملس — وكان ابتغل بأهله وماله من بلد يريده بلداً آخر  
فاعترضه قوم من بني تغلب فعرفوه ، وهو لا يعرفهم ، فقالوا له : خل ما معك

ويذكرون التخفيف أيضا بسبب آخر غير حذف التاء ، وهو كون لام الفعل في قَمِيل وقُمِيل ياءً نحو عَلَى وقُصِي ، خففوا لأجل حصول الثقل المفرط لوقيل عَلِيٍّ وقُصِيٍّ في البناء القريب من الثلاثي ، ولم يفرقوا في هذا السبب لقوته بين ذى التاء وغيره ، فالنسبة إلى على وعلية طَلَوِي ، وكذا قصي وأمّية ، كما استوى في تَمِرٍ وتَمْرَةٍ ؛ خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركاً بالكسر كما مر ، والأولى مد فلا يتحرك ، وتقلب الياء الباقية واوا لثلاثا يتوالى الأمثال ؛ فان الواو وإن كانت أثقل من الياء

واجم ، قال لهم : دونكم المال ولا تعرضوا للحرم ، فقال له بعضهم : إن أردت أن تفعل ذلك فألق ربحك ، فقال : وإن معي ربحاً ؟ فشد عليهم فجعل يقتلهم واحداً بعد واحد وهو يرتجز ويقول :

رُدُّوا عَلَيَّ أَقْرَبِيهَا الْأَقْصِيَا \* إِنَّ لَهَا بِالْمُشْرِفِيِّ حَادِيَا  
ذَكَرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا اهـ

والضمير في « أقربها » يعود إلى الابل المفهومة من الحال وإن لم يجر لها ذكر في الكلام ، والأقصى : جمع أقصى أفعل تفضيل من قصى كدسا ورضى : أى بعد والمشرقي - بفتح الميم والراء : منسوب إلى مشارف ، وهى قرى قرب حوران منها بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق ، إليها تنسب السيوف المشرفية . قال أبو منصور الأزهري : قال الاصمعي : السيوف المشرفية منسوبة إلى مشارف ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، وحكى الواحدى : هى قرى باليمن ، وقال أبو عبيدة : سيف البحر شطه ، وما كان عليه من المدن يقال لها المشارف تنسب إليها السيوف المشرفية ، قال ابن إسحاق : مشارف قرية من قرى البلقاء . نقول : فن قال إن مشارف قرى فهو جمع لفظاً ومعنى ، فالنسبة إليه برده إلى واحد ، فيقال : مشرفى ، وهو قياس ، ومن قال : إن مشارف قرية فهو جمع لفظاً مفرد فى المعنى ، فالنسبة إليه تكون على لفظه ، فيقال : مشارفى ، فتقولم مشرفى على هذا الوجه شاذ

لو اقردت لكنهم استراحوا إليها من ثقل تتالى الأمثال كما ذكرنا ، ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو ظَبِيٍّ لأن ذلك السكون يقلل شيئاً من الثقل المذكور ، ألا ترى أن حركة الياء تستقل في قاض إذا كانت ضمة أو كسرة ، بخلاف ظبي ، وليس الثقل في نحو أُمِّيٍّ لا فتاح ما قبل أولى الياءين المشدتين كالثقل في نحو عَلِيٍّ ؛ لأن ههنا مع الياءين المشدتين كسرتين ؛ فلذا كان استعمال نحو أُمِّيٍّ ياءين مشدتين أكثر من استعمال نحو عَدِيٍّ كذلك ، وقد جاء نحو أُمِّيٍّ وعَدِيٍّ ياءين مشدتين فيهما في كلامهم كما حكى يونس ، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واواً أكثر .

وأما فَعُولٌ وفَعُولَةٌ فسيبويه <sup>(١)</sup> يجريهما مجرى فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ في حذف حرف اللين في اللؤث دون اللذك قياساً مطرداً ، تشبيهاً لواو المد بيائه لتساويهما في اللد وفي المحل أعنى كونهما بعد العين ، ولهذا يكونان رَدْفًا في قصيدة واحدة كما تقول مثلاً في قافية غفور وفي الأخرى كبير ، وقال المبرد شَنْئِيٌّ في شنوءة شاذ لا يجوز القياس عليه ، وقال : بين الواو والياء والضم والكسر في هذا الباب فرق ، ألا ترى أنهم قالوا نَرَى بالفتح في نمر ولم يقولوا في سَمَرٍ سَمَرِيٍّ اتفاقاً ،

---

(١) قال العلامة الشيخ خالد الأزهرى : « وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافاً ، وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضممة تبعاً واجتلاب فتحة مكان الضمة ، وذهب الأخفش والجرى والمبرد إلى وجوب بقاءهما معاً ، وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ، اهـ ومنه تعلم أن المذهب المنسوب إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد أصله للأخفش والجرى ، فأنهما سابقان عليه ، وتعلم أيضاً أن في المسألة رأياً ثالثاً وهو مذهب ابن الطراوة

وكذا قالوا في المعتل اللام في نحو عَدَوِيَّ عَدَوِي وفي عدو عَدُوِّي اتفاقا ، فكيف وافق فَعُولَة فَعِيلَة ولم يوافق فَعَل فَعِيلًا ولا فَعُول المعتل اللام فَعِيلًا ، وكذا فَعُولَة المعتل اللام بالواو أيضًا ، عند المبرد فَعُولِيٌّ ، وعند سيبويه فَعَلَى كما كان في الصحيح .

فالبرد يقول في حَلُوبٍ وحَلُوبَة حَلُوبِيٌّ ، وكذا في عَدُوٍّ وعَدُوَّة عَدُوِّيٌّ ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتل ، ولا يحذف الواو من أحدهما ، وسيبويه يفرق فيها بين المذكر والمؤنث ، فيقول في حلوب وعَدُوٍّ : حلوبِيٌّ وعَدُوِيٌّ ، وفي حلوبة وعدوة : حَلْبِيٌّ وعَدُوِيٌّ ، قياساً على فَعِيل وفَعِيلَة ، والذي غره شنوءة فإنهم قالوا فيها شَنْئِيٌّ ، ولولا قياسها على نحو حَنْيَفَة لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه ، لأن فَعْلِيًّا كَعَضْدِيٍّ وَعَجْرِيٍّ موجود في كلامهم ، فسيبويه يشبه فَعُولَة مطلقاً قياساً بفَعِيلَة في شيئين : حذف اللين ، وفتح العين ، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط ، وقد خط المصنف <sup>(١)</sup> هنا في الشرح فاحذر تخطيطه ، وقول المبرد ههنا متين كما ترى <sup>(٢)</sup>.

(١) قال ابن جماعة في حواشي الجاربردى : « زعم الشارح تبعاً للشرىف والبدري أن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضى أن يكون الحاذق المبرد وغير الحاذق سيبويه ، وإنه خطأ وقع منه ، وساق كلامه على حسب ما وقع في نسخته ، والذي رأيته في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقاً لما في المتن ، ولعل النسخ مختلفة ، فلتحرر » اهـ ومنه تعلم أن التخطيط الذى نسب المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه ، وإنما هو من تحريف النساخ ، والشرىف الذى يشير إليه هو الشرىف الهاذى وهو أحد شراح الشافعية ، وليس هو الشرىف الجرجاني

(٢) قد قوى مذهب أبى العباس المبرد بعض العلماء من ناحية القياس والتعليل والاختذ بالنظائر والأشياء فقد قال العلامة ابن يعيش ( ١٤٧ : ٥ ) : « وقول أبى العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه أشد من جهة السماع ، وهو قولهم

قوله : « بشرط صحة العين ونفى التضعيف » يعنى إن كان قَوْلُة معتلة العين نحو قَوْلُة وَيُؤَوِّعُه في مبالغة قاتل وبائع ، أو كانت مضاعفة نحو كدودة ، وكذا إن كانت فعيلة معتلة العين كحَوِيزَة وبَيْعَة من البيع ، أو مضاعفة كشديلة ، لم تحذف حرف المد في شيء منها ، إذ لو حذفته لقلت قَوْلِي وَيَعْمِي وكَدِيدِي وَحَوِيزِي <sup>(١)</sup> وَيَعْمِي وَشَدِيدِي ، فلم تُدْغَم ولم تقلب الواو ولا الياء ألفاً

شئتى وهذا نصر في محل النزاع « اه ، لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الأقوال في هذه المسألة : «والأول مذهب سيويوه وهو الصحيح ، للسمع ، فان العرب حين نسبت إلى شئونة قالوا : شئتى ، فان قيل : شئتى شاذ ، أجب بأنه لو ورد نحوه مخالفاً له صح ذلك ، ولكن لم يسمع في فعولة غيره ، ولم يسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منها ، فصار أصلاً يقاس عليه » اه ، والذي ذكره ابن جماعة في مذهب سيويوه وجيه كما لا يخفى

(١) الذى فى القاموس : الحويزة كدوية : قصبة بخوزستان ، وكجينة من قاتل الحسين ، وبدر بن حويزة محدث « اه والذى فى اللسان : «وبنو حويزة قبيلة قال ابن سيده : أظن ذلك ظناً اه وليس فيها حويزة — بفتح فكسر — كما يؤخذ من كلام المؤلف ، ولكن الذى فى ابن يعيش يقتضى صحة كلام المؤلف ، فانه قال فى (٥ : ١٤٦) : «وكذلك لو نسبت إلى بنى طويلة وبني حويزة وهم فى التيم قلت : طويلى وحويزى ، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً كقولهم : دار ، ومال ، وحذف الياء إما هو لضرب من التخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه فى الثقل أو إلى اعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله » اه وفى كلام سيويوه ما يؤيد صحة ما يؤخذ من كلام ابن يعيش ، فقد قال فى (٢ : ٧١) : « وسألته عن شديدة ، فقال : لا أحذف لاستقلالهم التضعيف ، وكأنهم تكبوا الثقاء الدالين وسائر هذا من الحروف ، قلت : فكيف تقول فى بنى طويلة ، قال : لا أحذف لكرهيتهم تحريك هذه الواو فى فعل ( بفتحتين ) ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف ، وذلك قولهم فى بنى حويزة حويزى »



لكنت كالساعي إلى مَثْعَبٍ مُؤَاتِلٍ مِنْ سَبَلٍ<sup>(١)</sup> الراعد ، إذ المد في مثله ليس في غاية الثقل كما ذكرنا ، ولذلك لم يحذف في المجرد عن التاء الصحيح اللام ، بل حذفه لأدنى ثقل فيه ، حملا على الثلاثي كما مر ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث ، واجتماع المثليين المتحركين في كلمة<sup>(٢)</sup> وتحرك الواو والياء عينيْن مع اقتراح

(١) أخذ هذه العبارة من بيت لسعيد بن حسان بن ثابت وهو مع بيت قبله :

فَرَزْتُ مِنْ مَعْنٍ وَإِفْلَاسِهِ إِلَى الْيَزِيدِيِّ أَبِي وَاقِدٍ

وَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَثْعَبٍ مُؤَاتِلٍ مِنْ سَبَلٍ الرَّاعِدِ

ومع المذكور هنا هو معن بن زائدة الشيباني الذي يضرب به المثل في الجود ، وإنما أضاف الإفلاس إليه لأن الإفلاس لازم للكرام غالبا ، والمراد باليزيدي أحد أولاد يزيد بن عبد الملك ، والمثعب — بفتح الميم وسكون التاء المثناة وفتح العين المهملة — : مسيل الماء . وموَاتِل : اسم فاعل من وامل إلى المكان مواملة ووثالا : أى بادر . والسبل — بفتح السين — : المطر . والراعد : السحاب ذو الرعد

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى تعليل عدم حذف المد من فعولة وفعيلة المضاعفين مسلم فى فعولة وليس بمسلم فى فعيلة ، لأنه بعد حذف حرف المد من نحو شديدة فتفتح العين فيصير شديدا كلب ومثل هذا الوزن يمتنع الإدغام فيه لحفته ولثلا يلتبس بفعل ما كن العين . قال المؤلف فى باب الإدغام : « وإن كان (يزيد اجتماع المثليين) فى الاسم ، فأما أن يكون فى ثلاثى مجرد من الزيادة أو فى ثلاثى مزيد فيه ، ولا يدغم فى القسمين إلا إذا شابه الفعل ، لما ذكرنا فى باب الأعلال من ثقل الفعل فالتخفيف به أليق ، فالثلاثى المجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صب . قال الخليل : هو فعل — بكسر العين — لأن صييت صباية فأنا صب كقنعت قناعة فأنا قنع ، وكذا طب طب ، وشذ رجل ضنقف ، والوجه ضف ، ولو بنيت مثل نجس (بضم العين) من رد قلت : رد بالإدغام ، وكان القياس أن يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد لموازته الفعل ، لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل وكان مثل هذا الاسم فى غاية الحفة لكونه مفتوح

ما قبلها قليلا متروكان عندهم ، ولو أدغمت وقلبت لبعدت الكلمة جدا عما هو أصلها لا لموجب قوى .

فإن قلت : لم تقلب الواو والياء ألفا في قَوْل و يَبِيع و يَبِيع مع تحركهما واقتراح ما قبلهما ، فما المحذور لو لم تقلبا أيضا مع حذف المد ؟  
فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنة القمل معه التي هي شرط في القلب كما يجيء في باب الاعلال ؛ ومع حذف المد تحصل الموازنة .

قوله : « ومن فُعيلة غير مضاعف » ، إنما شرط ذلك لأنه لو حذف من مَدِيدِي في مَدِيدَة <sup>(١)</sup> لجاء المحذور المذكور في شديدة ، ولم يشترط ههنا صحة العين لأن [ نحو ] قُوَيْمَة <sup>(٢)</sup> إذا حذف ياءه لم تكن الواو متحركة منفصلا ما قبلها كما كان يكون في طَوِيلَة وقَوُولَة لو حذف اللد .

الفاء والعين — ألا ترى الى تخفيفهم نحو كبد وضد دون نحو جمل — تركوا الإدغام فيه ، وأيضا لو أدغم فعل ( بفتح الفاء والعين ) مع خفته لالتبس بفعل ساكن العين فيكثر الالتباس ، بخلاف فعل وفعل بكسر العين وضمها فانهما قليلا في المضعف ، فلم يكثر بالالتباس القليل ، وإنما اطرده قلب العين في فعل ( بفتحين ) نحو دار وباب ونار وناب ولم يحز فيه الإدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة قبل الإدغام ، لأن القلب لا يوجب التباس فعل ( بفتحين ) بفعل ( بفتح فسكون ) ، إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لاساكنها بخلاف الإدغام ، اهـ

(١) مديدة : تصغير « مدة » ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه الزمان وما أخذت من المداد على القلم . وبالفتح ومعناه واحدة المد الذي هو الزيادة في أى شيء . وبالكسر ومعناه ما يجتمع في الجرح من القيح

(٢) قويم : تصغير قامة أو قومة أو قيمة ، فأما القامة فصدر بمعنى القيام ، أو هي جمع قائم كقادة في جمع قائد ، أو حسن طول الانسان ، أو اسم بمعنى جماعة الناس . وأما القومة فصدر بمعنى القيام أيضا ، أو المرة الواحدة منه . وأما القيمة فمن الشيء بالتقويم وأصلها قومة قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة

قوله « وسليقي شاذ » السليقة : الطبيعة ، والسليقي : الرجل يكون من أهل السليقة ، وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته [ ولغته ] ويقرأ القرآن كذلك ، بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراءات ، قال :

وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأُغْرِبُ<sup>(١)</sup>

قوله « وسليمي في الأزد وعمرى في كلب » ، يعني إن كان في العرب سليمة في غير الأزد وعمرى في غير كلب ، أو سميت الآن بسليمة أو عمرى شخصا أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سلمى وعمرى على القياس ، والذي شذ هو المنسوب إلى سليمة قبيلة من الأزد ، وإلى عمرى قبيلة من كلب ، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمة وعمرى من قوم آخرين .

قوله « وعبدى وجذمي » قال سيوييه : تقول في حى من بنى عدى يقال : لهم بنو عبيلة : عبدى ، وقال : وحدثنا من ثقب به أن بعضهم يقول : في بنى جذيمة جذمى فيضم الجيم ويحريه بحرى عبدى ، فرقا بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعبيلة وجذيمة ، وحذف المضاف : أغنى « بنو » في الموضعين ؛ لما يحىء بعد من كيفية النسبة إلى المضاف والمضاف إليه ، ولو سميت بعبيلة وجذيمة شيئا آخر جرى النسبة إليه على القياس ، كما قلنا في عمرى وسليمة .

وإنما كان هذا أشد من الأول لأن في الأول ترك حذف الياء كما في فصيل ، وغايته إبقاء الكلمة على أصلها ، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها ،

---

(١) لم نعرش على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد كثير من النحاة ، والمراد أنه يفتخر بكونه لا يعمل الكلام ولا يتبع قواعد النحاة ولكنه يتكلم على سجيته ويرسل الكلام إرسالا يأتي بالفصح العجيب . و « يلوك لسانه » : يديره في فمه والمراد يتشدد في كلامه وتشكله

وأما ههنا ففيه ضم الفاء المفتوحة ، وهو إخراج الكلمة عن أصلها .  
 قوله « وَخُرَيْبِيَّ شَاد » كل ما ذكر كان شاذاً في فَعِيلَة — بفتح الفاء  
 وكسر العين — وَخُرَيْبِيَّ شَاد في فَعِيلَة — بضم الفاء وفتح العين — وَخُرَيْبَة  
 قبيلة ، والقصد الفرق كما ذكرنا ، إذ جاء خُرَيْبَة اسم مكان أيضاً ، وكذلك  
 شذ رماح رُدَيْنِيَّة ، ورُدَيْنَة زوجة سَمَهَرٍ المنسوب إليه الرماح .

قوله « وَتَقِيَّ » هذا شاذ في فَعِيل والقياس إبقاء الياء  
 قوله « وَقُرْشِيَّ وَقُقْمِيَّ وَمُلْحِيَّ » هي شاذة في فَعِيل بضم الفاء ، والقياس  
 إبقاء الياء أيضاً ، وإنما قال « في كثافة » لأن النسب إلى قُقْمٍ بن جرير بن  
 حارم من بني تميم قُقْمِيَّ على القياس ، وقال « ملحي في خزاعة » لأن النسب  
 إلى مُلْحٍ بن الهُؤن بن خَزَيْمَة مُلْحِيَّ على القياس ، وكذا إلى مُلْحٍ بن عمرو بن  
 ربيعة في السُّكون ، والقصد الفرق في الجميع كما ذكرنا

قال السيرافي <sup>(١)</sup> : أما ما ذكره سيبويه من أن النسبة إلى هُذَيْل هُذَلِيَّ  
 فهذا الباب عندي لكثرتة كالتخرج عن الشذوذ ، وذلك خاصة في العرب الذين  
 بتهامة وما يقرب منها ؛ لأنهم قالوا قُرْشِيَّ وَمُلْحِيَّ وَهُذَلِيَّ وَقُقْمِيَّ ، وكذا قالوا في

---

(١) اعلم أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال : الأول ، وهو مذهب سيبويه  
 وجمهور النحاة أن قياس النسب إلى فعيل كأمير ، وفعل كذيل ، بقاء الياء فيهما ،  
 فإن جاء شيء مخالفاً لذلك كتقني في الأول وهذا في الثاني فهو شاذ ، الثاني ، وهو  
 مذهب أبي العباس المبرد ، أنك غير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقيتها قياساً  
 مطرداً ، فيجوز أن تقول في النسب إلى شريف وجعل : شريف وجعيل ، وأن  
 تقول : شرفي وجعلي ، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس ،  
 الثالث ، مذهب أبي سعيد السيرافي الذي أرمأ إليه المؤلف ، وهو أنك غير في  
 فعيل - بضم الفاء — بين إثبات الياء وحذفها ، فأما في فعيل — بفتح الفاء —

سَلِيمٍ وَخُثَيْمٍ وَقَرْيَمٍ وَحَرْيْثٍ وَمِمَّنْ هَذَا بَلَدٌ : سَلَمَى وَخُثَيْمَى وَقَرْيَمَى وَحَرْيْثَى «  
وهؤلاء كلهم متجاوزون بتهامة ومايدانيها ، والعلة اجتماع ثلاث ياءات مع كسرة  
في الوسط

قوله « وتحذف الياء من المعتل اللام » ، لافرق في ذلك بين المذكر  
والمؤنث بالتاء ، بخلاف الصحيح فإنه لا يحذف اللد فيه إلا من ذى التاء  
كما ذكرنا

قوله « وتقلب الياء الأخيرة واوا » لثلاث يجتمع الياءات مع تحرك ما قبلها  
لما ذكرنا

قوله « وجاء أمي » ، يعني جاء في فُعَيْل من المعتل اللام إبقاء الياء الأولى  
لقلة الثقل بسبب الفتحة قبلها ، ولم يأت نحو غَنِيٍّ ، هذا قوله ، وقد ذكرنا قبل  
أنه قد يقال غَنِيٍّ ، على ما حكى يونس ، وقال السيرافي : إن بعضهم يقول غَدِيٍّ  
إلأنه أقل من أمي ؛ لزيادة الكسرة فيه ، وقال سيديويه : بعض العرب يقول  
في النسب إلى أمية أموي بفتح الهمزة ، قال : كأنه رده إلى مكبره طلبا  
للخفة (١)

---

فليس لك إلا اثبات الياء ، وإنما فرق بينهما لكثرة ماورد من الأول بالحذف في  
حين أنه لم يرد من الثاني بالحذف إلا ثقتى هذا كله في صحيح اللام منهما ، فأما  
معتل اللام نحو على وغنى فقيه ما ذكره المؤلف من كلام يونس والمصنف

(١) اعلم أن أمية تصغير أمة ، وهي الجارية ، والتاء في أمة عوض عن اللام  
المحدودة ، وأصلها الواو ، والدليل على أن أصلها الواو جمعهم لها على أموات ، فلما  
أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس في تصغير الثلاثى الذى بقى على حرفين  
ثم قلبوا الواو ياء لا اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت ياء  
التصغير فيها ، وزادوا تاء التأنيث على ما هو قياس الاسم الثلاثى المؤنث بغير التاء  
فأما تاء العوض فقد حذفت حين ردت اللام ، لأنه لا يجمع بين العوض و

قوله « وأجرى تَحْوِي في تَحِيَّةٍ مجرى غَنَوِي » إنما ذكر ذلك لأن كلامه كان في فَعِيلَةٍ ، وَتَحِيَّةٍ في الأصل تَفْعِلَةٌ إلا أنه لما صار بالادغام كفعيلة في الحركات والسكنات ، فشارك بذلك نحو عَدِي وَغَنِي في علة حذف الياء في النسب وقلب الياء واوا<sup>(١)</sup> لحذف ياءه الأولى وقلبت الثانية واوا لمشاركته له في العلة ، وإن خالفه في الوزن وفي كون الياء الساكنة في تَحِيَّةٍ عَيْنًا وفي أَمِيَّةٍ<sup>(٢)</sup> للتصغير واعلم أنك إذا نسبت إلى قِسِيٍّ وَعِصِيٍّ هَلِينِ<sup>(٣)</sup> قلت : قُسَوِيٍّ وَعُصَوِيٍّ

والمعوض عنه ، والنسب إلى أمة المكبر أموي برد اللام وجوبا كما هو قياس النسب إلى الثلاثي المخوف اللام ، إذ كانت قد ردت في جمع التصحيح (١) وقع في أصول الكتاب كلها « فشارك بذلك نحو عدى وغنى في علة حذف الياء في التصغير وقلب الياء واوا » والذي يتجه عندنا أن كلمة « التصغير » وقعت سهواً وأن الصواب « في علة حذف الياء في النسب » لأن حذف الياء الأولى مع قلب الثانية واوا لا يكون إلا في النسب وعلى هذا تكون إضافة « علة » إلى « حذف » على معنى اللام ، وعلة الحذف هي استئصال الياءات مع الكسرتين . نعم إن تَحِيَّةٍ وغنيا يشتركان في باب التصغير في حذف إحدى الياءات لوجود ياءين بعد ياء التصغير ، لكنهما عند المؤلف تحذف ياءهما الأخيرة نسياً ، وعند ابن مالك تحذف الياء التي تلي ياء التصغير كما نص عليه في التسهيل ، وليس من اللائق حمل كلام المؤلف على غير مذهبه ، على أنه لو أمكن تصحيح بقاء كلمة « التصغير » على حالها بالنسبة إلى حذف الياء لم يمكن بقاؤها بالنسبة إلى قلب الياء واوا ، لأن عمله النسب لا التصغير ، فلا جرم وجب ما ذكرناه

(٢) قوله « وفي أَمِيَّةٍ للتصغير » هذه كلمة مستدركة ، لأنه لا يشبه تَحِيَّةٍ بأَمِيَّةٍ وإنما يشبهها بنحو غنية ، ألا ترى أن وجه الشبه أهما سواء في الحركات والسكنات والأصل في ذلك أن يكونا سواء في نوع الحركة لا في جنسها فكان الالافق أن يقول وفي « غنية » زائدة

(٣) إنما قال « هَلِينِ » للاحتراز عز النسب إليهما جديدين فإن النسب إليهما حيثُ برد كل واحد منهما إلى مفرده ، فتقول عصوي وقوموي

قضمت الفاء لأن أصله الضم ، وإنما كنت كسرنه إتباعا لكسرة العين ، فلما انفتح العين في النسبة رجع الفاء إلى أصلها

قال : « وَتُحَذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيْتٍ وَمُهَيْمٍ مِنْ هَيْمٍ ، وَطَائِيٍّ شَاذٌ ، فَإِنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيْمٍ تَصْغِيرَ مَهْوِيمٍ قِيلَ مُهَيْمِيٌّ بِالتَّوْضِيعِ »

أقول : اعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أى بنية كان الاسم : على فَيَعْلٍ كَمَيْتٍ ، أو على مُقْعَلٍ كُتَيْبٍ ، أو على أَفْيَعْلٍ كَأَسِيدٍ ، أو على فُعَيْلٍ كَحَمِيرٍ أو على غير ذلك ، لكراهتهم في آخر الكلمة الذى اللائق به التخفيفا كتناف ياءين مشدتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل ، وكان الحذف في الآخر أولى ، إلا أنه لم يجر حذف إحدى ياءى النسب لكونهما معا علامة ، ولا ترك كسرة ما قبلهما لالتزامهم كسره مطردا ، ولا حذف الياء الساكنة لئلا يبقى ياء مكسورة بعدها حرف مكسور بعدها ياء مشددة ، فان النطق بذلك أصعب من النطق بالمشدتين بكثير ، وذلك ظاهر في الحسن ، فلم يبق إلا حذف المكسورة ، فان كان الأخير حرف هلة كما في الْمُحَيِّي فسيجيء حكمه ، فان كانت الياء التى قبل الحرف الأخير مفتوحة كَبَيْنٍ وَمُهَيْمٍ اسمى مفعول لم يحذف في النسبة شيء لعدم الثقل

قوله « وَطَائِيٍّ شَاذٌ » أصله طَائِيٌّ كَمَيْتِيٍّ فحذف الياء المكسورة كما هو القياس ، فصار طَائِيٌّ ياء ساكنة ، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس فصلا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفا إذا كانت عينا أو طرقا وتحركت وانفتح ما قبلها كما يجيىء ، ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف

الياء الساكنة فتقلب الياء التي هي عين ألقا لتحركها واقتتاح ما قبلها على ما هو القياس

قوله : « ومهيم من هيم » هو اسم فاعل من هَيَّمَهُ الحب : أى صيره هائماً متعيراً .

قوله « فإن كان نحو مهيم تصغير مهوم اسم فاعل من هوم » أى نام نوماً خفيفاً ، فاذا صغرته حذفت إحدى الواوين ، كما تحذف فى تصغير مقدم إحدى الدالين ، ونجىء بياء التصغير ، فإن أدغمته فيها صار مهيماً ، وإن لم تدغمه كما تقول فى تصغير أسود : أسود<sup>(١)</sup> قلت : مُهَيَّوْمٌ ، ثم إن أبدلت من المحذوف قلت : مُهَيِّمٌ ومُهَيَّوِّمٌ ، كما تقول : مُقَيِّدٌ ، قال جارا لله وتبعه المصنف : إنك إذا نسبت إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة ، فتقول : مُهَيِّمِيٌّ لأنك لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البديل وهو على صورة اسم فاعل من هيم فان لم تحذف منه شيئاً حصل الثقل المذكور ، وإن حذفت التيس المنسوب إلى هذا المصغر بالنسب إلى اسم الفاعل من هيم ، فألزمت ياء البديل ليكون الفاصل بين الياءين المشدتين حرفين : الياء الساكنة والميم ، فتباعداً أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً ، فلا يستقل اجتماع الياءين المشدتين فى كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شيء منهما أو الالتباس بحذفه ، وكذا ينبى أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهيم اسم فاعل من هيم ، أعنى بياء العوض ، وهذا الذى ذكرنا فى تصغير مُهَيِّمٌ ومُهَوِّمٌ أعنى حذف أحد المثلين مذهب سيبويه فى تصغير عَطَوْد<sup>(٢)</sup> على ما ذكرنا فى التصغير ، أما المبرد فلا يحذف منه شيئاً ، لأن الثانى وإن كان متحركاً بصير مدة راسية فلا يختل به بنية

(١) انظر ( ١ : ٢٣٠ ) من هذا الكتاب

(٢) انظر ( ١ : ٢٥٣ ) من هذا الكتاب



التصغير كما قال سيبويه في تصغير مُسَرَّوْلٍ <sup>(١)</sup> مُسَرَّيْلٍ ، فعلى مذهبه ينبغي أن لا يجوز في تصغير مُهَوِّمٍ ومُهَيِّمٍ إلا مُهَيِّمٍ بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول في تصغير عَطَوْدٍ : عطيد لا غير ، فعلى مذهبه لا يجيء أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئاً حتى يبدل ، فلا ينسب هو أيضاً إلى المصغر إلا مُهَيِّمٍ ، لكن الياء ليس بعوض كما ذكرنا ، ومذهب سيبويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين في نحو عطود ، إلا أنه لم يقل هنا أنك لا تنسب إلى المصغر إلا مع الإبدال كما ذكر جار الله ، بل قال : إنك إذا نسبت إلى مهيم الذى فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه شيئاً ، قال : لأننا إن حذفنا الياء التى قبل الميم بقى مهيم والنسبة إلى مهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مُهَيِّمٌ ، كما يقال فى حُمَيْرٍ : حُمَيْرِي ، فيصير ذلك إخلالاً به ، يعنى يختل الكلمة بحذف الياءين منها ، فاخترأوا ما لا يوجب حذف شيئ ، يعنى إبقاء الياء التى هى مدة ، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر فيقل استئثارهما ، هذا قوله ، ويجوز أن يكون سيبويه ذهب هنا مذهب المبرد من أن النسبة إلى مثله لا تكون إلا بالمد ، إذ لا يحذف من الكلمة شيء ، فلا يكون الياء فى مُهَيِّمٍ للتعويض ويجوز أن يكون ذهب هنا أيضاً إلى ما ذهب إليه فى عَطَوْدٍ ، أعنى حذف أحد المثلين وجواز التعويض منه وتركه إلا أنه قصد إلى أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئاً خوفاً إجحاف الكلمة بحذف الياءين ، وإن نسبت إلى المصغر الذى ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسورة وقلت : مُهَيِّمٌ ، كما تقول فى المنسوب إلى اسم الفاعل من هَيِّمٍ وفى المنسوب إلى حُمَيْرٍ إذ لا إجحاف

(١) انظر ( ١ : ٢٥٠ ) من هذا الكتاب

فيه إذن ، ولا يبالي باللبس ، وثانى الاحتمالين فى قول سيوييه أرجح ؛ لتلايخالف قوله فى عَطَوْد ، وعلى كل حال فهو مخالف لما ذكره جار الله والمصنف

قال : « وَتَقْلَبُ الْأَلِفُ الْأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ الْمُتَقَلِّبَةُ وَأَوَّلُ كَعَصَوِيٍّ وَرَحَوِيٍّ وَمَلْهُوِيٍّ وَمَرْمَوِيٍّ ، وَيُحْذَفُ غَيْرُهُمَا كَحَبْلِيٍّ وَجَزَىٍّ وَمُرَامِيٍّ وَقَبْعَرِيٍّ ، وَقَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ حَبْلِيٍّ حَبْلَوِيٍّ وَحَبْلَاوِيٍّ ، بِخِلَافِ نَحْوِ جَزَىٍّ »

النسب  
لما آخره  
الف

أقول : اعلم ان آخر الاسم المنسوب إليه إما أن يكون ألفاً أو واواً أو ياء أو همزة قبلها ألف أو همزة ليس قبلها ذلك ، أو حرفاً غير هذه المذكورة ، فالقسمان الأخيران لا يُغَيَّرُ حرفهما الأخير لأجل ياء النسبة ، ونذكر الآن ما آخره ألف فنقول :

الذى آخره ألف إن كانت ألفه ثانية : فإما أن تكون لامه محذوفة كما إذا سمى بَفَازِيدٍ وَذَامَالٍ وَشَاةٍ <sup>(١)</sup> ، ولا رابع لها أولاً لام له وضما ، كما إذا سمى

(١) أصل فازيد قبل الإضافة فوه — بفتح أوله وسكون ثانيه — بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه ، ثم حذفت لامه اعتباطاً فكره نقاء الاسم العربى على حرفين ثانيهما لين فأبدل الثانى ميماً فصار قم ، فأذا أضيف زال المقتضى لآبداله ميماً ، لأن المضاف والمضاف إليه كالثى الواحد فنزلوا المضاف إليه منزلة لام الكلمة فرجع حرف العلة ، فجعلوه قائماً مقام حركة الأعراب فى الرفع ثم جعلوا الواو ألفاً فى النصب وياء فى الجر لتكون الألف والياء مثل الفتحة والكسرة وضموا ما قبل الواو فى الرفع وفتحوا ما قبل الألف فى النصب وكسروا ما قبل الياء فى الجر طلباً للتجانس والخفة . وأما ذامال فأصله قبل الإضافة ذوى — بفتح أوله وثانيه — على الراجح ، فحذفت لامه اعتباطاً ثم جعلت نينه التى هى الواو قائمة مقام حركة الأعراب فى الرفع ، وجعلت الألف والياء قائمتين مقام الفتحة والكسرة فى حالتى النصب والجر ، ثم حركت الفاء بحركة مناسبة للعين طلباً للتجانس والخفة

بذا <sup>(١)</sup> وما ولا ، وإن كانت ثالثة : فإما أن تكون منقلبة عن اللام كالحصى والفتى وهو الأكثر ، أو تكون أصلية كما في متى وإذا ، وإن كانت رابعة : فلما أن تكون منقلبة عن اللام كالأعلى والأعشى ، أو للإلحاق كالأرطى <sup>(٢)</sup> والذفرى <sup>(٣)</sup> ، أو للتأنيث كحبلى وبشرى ، أو أصلية نحو كلاً وحَتَّى ، والخامسة قد تكون منقلبة ، وللإلحاق ، وللتأنيث ، كالمصطفى والحَبِطَى <sup>(٤)</sup> والحُبَارَى <sup>(٥)</sup> ، والسادسة قد تكون منقلبة كالمُسْتَنْقَى ؛ وللإلحاق كالمُسْلَنْقَى <sup>(٦)</sup> واسْلَنْقَى علماً ، وقد تكون للتأنيث كحَوَّلَايَا <sup>(٧)</sup> ، وقد تكون لتكثير البناء فقط كقَبْعَثَرَى <sup>(٨)</sup> .

وأما شاة فأصلها شوهة - بفتح أوله وسكون ثانيه - بدليل قولهم في التصغير شوية لخدفت لام الكلمة اعتباطاً ، ثم حركت العين بالفتح لاتصال تاء التأنيث بها ، ثم أعلت العين بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذه الحركة وإن كانت عارضة إلا أنها لازمة ، فجعلت كالأصلية فاعتديها في الأعلال بخلاف حركة نحو شى في شيء وضو في ضوء ونحو اشتروا الضلالة ، ولا تنسوا الفضل بينكم

(١) مراده : « ذاه » ذا الإشارية ، وقد تبع في جعلها ثنائية الوضع ابن يعيش في شرح المفصل . انظر ( ٢٨٥ : ١ ) من هذا الكتاب

(٢) انظر ( ٥٧ : ١ )

(٣) انظر ( ٧٠ : ١ ) - و ( ١٩٥ : ١ ) من هذا الكتاب

(٤) انظر ( ٥٤ : ١ ) - و ( ٢٥٥ : ١ ) من هذا الكتاب

(٥) انظر ( ٢٤٤ : ١ ) - و ( ٢٥٧ : ١ ) من هذا الكتاب

(٦) مسلنقى : اسم مفعول من اسلنق ، وهو مطاوع سلقاه ؛ إذا صرعه وألقاه على ظهره

(٧) حولايا : اسم قرية من عمل النهروان على ما في القاموس ، وقد ذكر المؤلف في باب التصغير أنها اسم رجل : انظر ( ٢٤٦ : ١ ) من هذا الكتاب

(٨) انظر ( ٩ : ١ ) من هذا الكتاب

فالثانية التي لامها محذوفة إن وقع موقعها قبل النسب حرف صحيح على وجه الأبدال قَلْبَ الألف في النسبة إليه ؛ فيقال في النسب إلى فَا زَيْدٍ علما : فَمَيِّ ، بحذف المضاف إليه كما يحىء ، وأما قلبها في النسب مِيا فلأن ياء النسب كأنها الاسم المنسوب ، والمجرد عنها هو المنسوب إليه ؛ فلا جرم لا يلحق هذه الياء أسما إلا ويمكنه أن يستقل بنفسه من دون الياء ويعرب ، وكذا ينسب إلى فَوْزَيْدٍ وفي زَيْدٍ علمين ، وإن لم يقع موقعها حرف صحيح على وجه الابدال رد اللام كما تقول في المسمى بهذا مال وفي شاة : ذَوَوِيٌّ وَشَاهِيٌّ ، <sup>(١)</sup> وكذا تقول في المسمى بذومال وذى مال ، والثانية التي لا لام لها وضما يزداد عليها مثلاً . كما يحىء ؛ لأن الملحق به ياء النسب كما قلنا يجب أن يمكن كونه اسما معرباً من دون الياء ، فإذا زدت عليها ألفاً اجتمع ألفان ؛ فتجعل ثانيتهما همزة ؛ لأن الهمزة من مخرج الألف ومخرج الفتحة التي قبلها ، ولم تقلب الألف واواً وإن كان إبدال حروف العلة بعضها من بعض أكثر من إبدالها بغيرها ، كما تقول في الرحي : رَحَوِيٌّ على ما يحىء ، لأن وقوع الهمزة طرفاً بعد الألف أكثر من وقوع الواو بعدها ، فتقول ذاتيٌّ في ذا للإشارة ، وَلَآئِيٌّ وَمَآئِيٌّ ، فقولم : مَائِيَّةُ الشئ منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشئ كما مر في الموصولات ومن قال مَائِيَّةٌ فقد قلب

---

(١) ذَوَوِيٌّ على أن أصل ذا مال « ذَوو » واضح ، وأما على أن أصلها ذَوِيٌّ فوجهه أن الياء قلبت واواً دفعا لاستقلال الياءات والكسرة كما في عم وشع وشاهي في النسبة إلى شاة مبنى على مذهب سيويه من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامه يبقى على حركته عند رد اللام في النسب ؛ لأن ياء النسبة عارضة ولا اعتداد بالعارض ، أما على مذهب الأخفش من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكونها بعد رد اللام فيقال شرهى لا شاهي ؛ لأن المقتضى لتحريك العين هو حذف اللام فإذا ردت اللام زال المقتضى لتحريك العين وترجع إلى سكونها

الهمزة هاء لتتأريهما ، وحال الواو والياء ثانيتين لاثالث لهما كحال الألف سواء ، فتقول في المنسوب إلى لَوّ : لَوِّيّ وفي المنسوب إلى في : فَيَوِّيّ ، وأصله فَيَوِّيّ فمحل به ماعل بالمنسوب إلى حي كما يجيء

وإن كانت الألف ثالثة قلبت واوا مطلقا ، وإنما لم تحذف الألف للساكنين كما تحذف في نحو الفتى الظريف لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على فتحه دلالة على الألف المحذوفة ، لأن ما حذفت لعل لا نسيا تبقى حركة ما قبل المحذوف فيه على حالها كما في قاضٍ وعصا فكننت تقول في النسبة إلى عصا وفتى : عَصَوِّيّ وفتى بالفتح ، إذ لو كسر ما قبل الياء لا التبس بالمحذوف لانه نسيا كَيَدِيّ ودَمِيّ فكان إذن ينخرم أصلهم المبد ، وهو أن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسورا في اللفظ ليناسبها ، بخلاف ما قبل ياء الإضافة فإنه قد لا يكون مكسورا كَمُسْلِمَائِيّ وفتاى وَمُسْلِمَائِيّ ، وذلك لكون ياء الإضافة اسما برأسه ، بخلاف ياء النسبة ، فإنها أوغل منها في الجزئية وإن لم تكن جزأ حقيقيا كما مر ، وإنما لم تبدل الألف همزة لأن حروف العلة بعضها أنسب إلى بعض

وأما إبداءهم الألف همزة في نحو صفراء وكساء ورداء دون الواو والياء فلما يجيء من أنها لو قلبت إلى أحدهما لوجب قلبها ألفا ، فكان يبطل السعى ، وإنما لم تقلب ياء كراهة لاجتماع الياءات ، وإنما لم يقلب واو نحو رجوى ألفا مع تحركها واقتراح ما قبلها لِعُرُوض حركتها <sup>(١)</sup> لأن ياء النسب كما مر ليس له اتصال تام بحيث يكون كجزء مما قبله بل هو كالاسم المنسوب ، وأيضا لثلا يُصَار إلى ماقر منه

(١) الأولى أن يقتصر في عدم قلب واو نحو رجوى ألفا على التعليل الثاني : إذ لا يظهر لدعوى عروض حركة الواو وجه ، اللهم إلا أن يقال إن الواو لما كانت منقلبة عن الألف الساكنة لأجل ياء النسبة العارضة كان أصل الواو السكون وتحريكها إنما جاء لياء النسبة

وأما الألف الرابعة فإن كانت منقلبة ، أو للحلق ، أو أصلية ، فالأشهر الأجود قلبها واوا دون الحذف ؛ لكونها أصلاً أو عوضاً من الأصل أو ملحقة بالأصل ، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف ، فربما بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية ، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة كَجَمَزَى <sup>(١)</sup> ؛ لزيادة الاستئصال بسبب الحركة ، فصارت الحركة — لكونها بعض حروف المد كما ذكرنا غير مرة — كحرف ، فإذا كان الأولى بألف التأنيث من دون هذا الاستئصال الحذف كما ذكرنا صار معه واجب الحذف

وكما يتحتم حذف الألف خامسة كما يجيء يتحتم حذفها رابعة مع تحرك ثاني الكلمة ، والحركة قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استئصال كما مر فيما لا ينصرف ألا ترى أن قدماً يتحتم منع صرفه علماً كعقرب دون هِنْدٍ ودَعْدٍ ، <sup>(٢)</sup> وإن

(١) يقال : جز الانسان والبعر والدابة يجمز ، كيزرب ، جزا وجزى ، إذا عدا عدوا دون الجزى الشديد ، ويقال : حمار يجرى إذا كان وثاباً سريعاً

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية ( ١ : ٤٤ ) : « فالْمُؤْتِ بِالتاء المقدرة حقيقياً كان أولاً إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكراً حقيقياً أو مؤنثاً حقيقياً أولاً وهذا ولا ذاك ، وذلك لأن فيه تاء مقدرة وحرفاً ساداً مسدوداً ؛ فهو بمنزلة حمزة ، وإن كان ثلاثياً فأما أن يكون متحرك الأوسط أولاً ، والاول إن سميت به مؤنثاً حقيقياً كقدم في اسم امرأة أو غير حقيقى كسقر لجنهم لجميع التحوين على منع صرفه ، للتاء المقدرة ولقياس تحريك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في حبل : حبل وحبلوى ، ولا تقول في جزى إلا جزى ، كما لا تقول في جمادى إلا جمادى ، وخالفهم ابن الأنبارى فجعل سقر كهند في جواز الأمرين نظراً إلى ضعف الساد مسدود التاء ، وإن سميت به مذكراً حقيقياً أو غير حقيقى فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه ، لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميت يسقر وكتاب سميت بقدم ، اهـ

كان ثاني الكلمة ما كنا جاز تشبيه ألف التانيث بالألف المنقلبة ، والأصلية  
والتي للحاق ، فتقول : حبلى ، وبألف التانيث الممدودة ، فزيد قبلها ألفا آخر ،  
وتَقْلِبُ ألف التانيث واوا فتقول : حُبْلَاوِيٌّ وَدُنْيَاوِيٌّ كَصَغْرَاوِيٍّ ، وكما  
جاز تشبيه ألف التانيث بالمنقلبة والأصلية والتي للحاق جاز تشبيه المنقلبة  
والأصلية والتي للحاق بألف التانيث المقصورة في الحذف ، فتقول : مَلْهُيٌّ وَحَتَّىٌّ  
وَأَرْطَىٌّ ، وبألف التانيث الممدودة ، تقول : مَلْهًاوِيٌّ وَحَتَّاوِيٌّ وَأَرْطَاوِيٌّ ، وقد  
شبهوا — في الجمع أيضا — المنقلبة بألف التانيث لكن قليلا ، قالوا : مَدَارِيٌّ  
في جمع مَدَرَى <sup>(١)</sup> ، كَتَبَائِيٌّ في جمع حُبَلَى كما يجيء في بابه <sup>(٢)</sup>

وأما الخامسة فما فوقها فانها تحذف في النسب مطلقا ، منقلبة كانت أو غيرها ،  
بلا خلاف بينهم ؛ للاستتقال ؛ إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد ؛

---

(١) قال في اللسان : « والمدرى والمدرة ( بكسر أولهما وسكون ثانيهما )  
والمدرية ( بفتح أولهما وسكون ثانيهما وكسر ثالثهما ) : القرن ، والجمع مدار ، ومدارى الآلف  
بدل من الياء ، ودري رأسه بالمدرى : مشطه . قال ابن الأثير : المدرى والمدرة :  
شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به  
الشعر المتلد ، ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومنه حديث أبي : أن جارية له  
كانت تدري رأسها بمدراها : أى تسرحه ، يقال : أدريت المرأة تدري أدراء ،  
إذا سرحت شعرها به ، وأصلها تدري : تفتعل من استعمال المدرى ، فأدغمت  
التاء في الدال » اهـ

(٢) قال المؤلف في باب الجمع من هذا الكتاب : « وقد جاء في بعض ما آخره  
ألف منقلبة ما جاء في ألف التانيث من قلب الياء ألفا تشبيها له ، وذلك نحو مدرى ،  
ومدار ، ومدارى - بالآلف - وذلك ليس بمطرد . وقال السيرافي : هو مطرد ،  
سواء كان الآلف في المفرد منقلبة أو للحاق وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول  
على هذا في ملهى : ملاء وملاهى ، وفي أرطى : أراط وأراطى ، وقال : إته لا يقع  
فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع » اهـ

فإن يونس جعلها كالرابعة في جواز الإبقاء والحذف ، فَعَلَّى عنده كَأَعَلَّى وألزمه سيبويه أن يجوز في الخامسة للتأنيث القلب أيضا نحو عَيْدَى <sup>(١)</sup> كما أجاز في الرابعة للتأنيث كحَبْلَى ، ولا يميزه يونس ولا غيره ، ولا يلزم ذلك يونس ؛ لأن أصل الرابعة التي للتأنيث الحذف كما تقدم فلزم فيما هو كالرابعة ، بخلاف المنقلبة فإن أصل الرابعة المنقلبة القلب <sup>(٢)</sup> ، وألزمه سيبويه أيضا أنه لو

(١) انظر ( ١ : ٢٤٥ ٢٨ ) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الكلام أن العلماء أجمعوا في الألف الرابعة على جواز القلب والحذف إذا كان ثاني الكلمة ساءا فلا فرق بين الألف المنقلبة عن أصل كلهم والتي للتأنيث كحَبْلَى ، تقول : ملهى وملهوى وحلبى وحلبوى ، اتفاقا ، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب في المنقلبة أرجح من الحذف وعلى أن الحذف في ألف التأنيث أرجح من القلب ، فأما إذا كانت الألف خامسة ليس فيما قبلها حرف مشدد فقد أجمعوا أيضا على وجوب حذفها في النسب مطلقا تقول في حبارى ومصطفى : حبارى ومصطفى ، فإن كانت الألف خامسة وفيما قبلها حرف مشدد فإن كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف ، تقول في عبدى وكفرى وزمكى : عبدى وكفرى وزمكى ، وإن كانت الألف في هذه الحال لغير التأنيث مثل معدى ومصلى ومعل (بضم فتح فتشديد الثالث فهين) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملا لها على الرابعة لأن الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد ، وسيبويه يوجب فيها حذفا الحذف اعتدادا بالحرف المشدد كحرفين ، وقد قال سيبويه : إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفا واحدا أن يجوز في ألف التأنيث في هذه الحال الوجهان لوجود العلة التي اقتضت الجواز فيها كوجودها في المنقلبة ، مع أنهم أجمعوا في التي للتأنيث على وجوب الحذف ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله أن ذلك لا يلزم يونس ، لأن بين ألف التأنيث الرابعة والألف التي لغير التأنيث فرقا ، لأن الأصل في ألف التأنيث الحذف والأصل في التي لغير التأنيث القلب ، فلما حملت الخامسة التي قبلها حرف مشدد على الرابعة أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه فجعل حكم التي للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب ، وتقول : كان مقتضى هذا



جاء مؤنث على مثل مَعْدٍ وَخَدَبٍ<sup>(١)</sup> ونحو ذلك فسمى به مذكر يصرف ؛  
لأنه يكون إذن كَقَدَمٍ إذا سمي به مذكر<sup>(٢)</sup> ولا قائل به  
قوله : « كَجُبَلِيٍّ وَجَمَزِيٍّ » الألف فيهما رابعة للتأنيث ؛ إلا أن جَمَزِيٍّ  
متحرك الثاني بخلاف حُبَلِيٍّ ، وألف مُرَامِيٍّ خامسة منقلبة ، وفي قَبَعَتَرِيٍّ سادسة  
لتكثير البنية فقط

النسب لا  
آخره يا  
قال : « وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا وَأَوَّلًا  
وَيُهْتَضَحُّ مَا قَبْلَهَا كَمَمَوِيٍّ وَشَجَوِيٍّ ، وَتُحْذَفُ الرَّابِعَةُ عَلَى الْأَفْصَحِ  
كَقَاضِيٍّ ، وَيُحْذَفُ مَا سِوَاهُمَا ، كَمُشْتَرِيٍّ ، وَبَابُ مُحْيٍ جَاءَ عَلَى  
مُحَوِيٍّ وَمُحْيِيٍّ كَأُمِّيٍّ »

أقول : اعلم أن الياء الأخيرة في المنسوب إليه لا تخلو من أن تكون ثانية  
محذوفة اللام كما إذا سمي بنى زيد وذى مال ، أو ثانية لالام لها وضعا كنى وكنى ،  
وقد ذكرنا حكم القسمين ، أو ثانية حذفت فاؤها كَشِيَّةٍ<sup>(٣)</sup> ، ويحىء حكمها ،

الذى ذكره من الفرق أن يجب في المنقلبة القلب لأنه أصل في الذى حمل عليه وهو  
الرابعة المنقلبة ، كما وجب الحذف فى التى للتأنيث لأنه أصل فى المحمول عليه وهو  
الرابعة التى للتأنيث

(١) أنظر ( ١ : ٥٩ ٦٨ ) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الوجه الذى ألزم به سيويوه يونس أن علم المؤنث إذا سمي به  
مذكور يشترط فى منع صرفه الزيادة على ثلاثة أحرف ، فلو جعلنا أحرف المشدد  
بمذلة حرف واحد كما يقتضيه جعل يونس نحو معلى بمنزلة أعلى فى جواز الحذف  
والإبقاء لزمنا أن نصرف علم المؤنث الذى سمينا به مذكرا وكان على أربعة أحرف  
وفيه حرف مشدد ، والاجماع على وجوب منع صرف مثل هذا

(٣) الشية - بكسر الشين وفتح الياء مثل عدة - مصدر وشى الثوب يشيه  
وشياوشية ، مثل وعد يعد وعدا وعدة ، إذا حسنه ونمقه وجعله ألوانا

أو تكون ثالثة ، وهى إما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركة إلا كسرة كالعمى  
والشجى ، أو ساكن ما قبلها ، وهو إما حرف صحيح كطبي ورؤية<sup>(١)</sup> وقنية<sup>(٢)</sup>  
أو ألف كراى وراية ، أو ياء مدغم فيها كطبي وحى ، أو تكون رابعة ، وهى  
إما أن ينكسر ما قبلها كالقاضي والغازى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كسفاية  
أو ياء مدغم فيها كطبي وقصى ، أو غير ذلك كقرأى<sup>(٣)</sup> ، وكذا الخامسة :  
إما أن ينكسر ما قبلها كالرأى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كدرحاية<sup>(٤)</sup>  
وحو لا ياء ، أو ياء مدغم فيها ككرسى ومرمى ، أو غير ذلك كالتفنى على  
وزن إنقعل<sup>(٥)</sup> من قضى .

والواو الأخيرة إما أن تكون ثانية محذوفة اللام كفوزيد وذومال ، أو  
ثانية لا لام لها وضعا كلوا وأو ، وقد ذكرنا حكم هذين القسمين أيضاً ، أو تكون  
ثالثة ساكناً ما قبلها كغزو وغزوة ورشوة وعروة ، أو متحركاً ما قبلها بالضم  
نحو سرمة من سرتو على مثال سمة من غير طريان الناء ، وكذا الرابعة يكون

---

(١) الرقية : العوذة التى يرقى بها صاحب الآفة كالحى والصرع وغير ذلك من  
الآفات ، قال عروة بن حزام .

فَمَا تَرَكَ كَا مِنْ عُوْذَةٍ يَعْرِفَانِهَا وَلَا رُقِيَّةٍ إِلَّا بِهَا رَقِيَانِي  
(٢) القنية (بكسر فسكون ، وبضم فسكون ويقال قنوة وقنوة) ما يتخذ الإنسان  
من الغنم وغيرها لنفسه للتجارة

(٣) يريد ما أخذته من قرأ على وزان قطر ، وأصله بهمزتين أو لا هما ساكنة  
فأبدلت ثانيتهما ياء ، لأن ثانية الهمزتين الواقعتين طرفاً تبدل ياء

(٤) الدر حاية - بكسر فسكون - الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن  
الليم الخلقه ، ووزنه فعلاية ، وهو ملحق بفعلاية كجعظارة ، والجمعظارة : القصير  
الرجلين الغليظ الجسم

(٥) الانقعل - بكسر الهمزة وسكون الهمزة وقنع القاف وسكون الحاء

ما قبلها ساكناً كَشَقَاوَة ، أو مضموماً كمرْقُوَة وقرْنُوَة<sup>(١)</sup> ، وكذا الخامسة ما قبلها إما ساكن كحِنْطَاوٍ<sup>(٢)</sup> ومغزَوٍ ، أو مضموم كَقَلَنْسُوَة .  
ولو افتتح ما قبل الياء والواو طرفين لاقلبتا ألفاً ، ولو انكسر ما قبل الواو الأخيرة لاقلبت ياء ، ولو انضم ما قبل الياء طرفاً في الأسم لاقلبت الضمة كسرة كما يجيء في ناب الاعلال .

فكل ما ذكرنا أو نذكر من أحكام الياءات والواوات المذكورة في باب النسب فهو على ما ذكر ، وما لم نذكر حكمه منها لا يغير في النسب عن حاله .  
فنتول : إن الياء الثالثة المكسور ما قبلها تقلب واواً لاستئصال الياءات مع حركة ما قبل أولها ، وتعمل الكسرة فتحة ، وإذا فتحوا العين المكسورة في الصحيح اللام فهو في معتلها أولى ، لثلاث تتوالى الثقلاء .

وإذا كانت للكسور ما قبلها رابعة ، فإن كان المنسوب إليه متحرك الثاني كَيْتَقِيَّ يخفف يَتَقِيَّ<sup>(٣)</sup> فلا يمتحذف الياء ، وكذا إن كان الثاني ساكناً عند سيويوه والخليل كقاضٍ ويرمى لأن الألف للقلبة والأصلية رابعةً جاز

---

المهملة - الذي يبس جلده على عظمه من الكدر ( أنظر ج ١ ص ١٥٦ )  
(١) القرنوة - بفتح القاف وسكون الراء وضم النون ، ولا نظير لها سوى عرقوة وعنصوة وترقوة وثندوة - وهي نوع من العشب وقال في اللسان : « القرنوة نبات عريض الورق ينبت في ألوية الرمل ودكاكه ، ورقها أغبر يشبه ورق الخندقوق » اهـ ، وفيه عن أبي حنيفة « قال أبو زياد : من العشب القرنوة ، وهي خضراء غبراء على ساق يضرب ورقها إلى الحمرة ولها ثمرة كالسبلة ، وهي مرة يدبغ بها الأساق ، والواو فيها زائدة للتكثير ، لا للمعنى ولا للحاق ، ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل فرزدة » اهـ

(٢) الحِنْطَاو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون وبعدها طاء مهملة أو ظاء مشالة - وهو القصير ( أنظر ج ١ ص ٢٥٦ )  
(٣) أنظر ( ج ١ ص ١٥٧ )

حذفها مع خفتها ، كما ذكرنا ، فتحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوب الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة

فان قلت : افضل به ما فعلت بالثلاثي نحو العمى من قلب الكسرة فتحة والياء واوا ، <sup>(١)</sup> وقد استرحت من الثقل ؛ لأنه يصير كالأعلى ، قلت : ثقل الرباعي في نفسه إلى غاية التخفيف : أى الحذف ، أدعى منه إلى ما دون ذلك <sup>(٢)</sup> ، وهو ما ذكر السائل من القلب ، بخلاف الثلاثي ؛ فان خفته في نفسه لا تدعو إلى مثل ذلك ، ومن أجرى في الصحيح نحو تغليي تجرى عمري - وهو المبرد - لكون الساكن كالميت المدوم ؛ يجرى أيضاً في المنقوص نحو قاض تجرى عيم ، فيقول : قاضوي ويرموي ،

وأما الياء للكسور ما قبلها إذا كانت خامسة فصاعدا فلا كلام في حذفها ، نحو مستقي ومستقي ؛ إذ الألف مع خفتها تحذف وجوبا في هذا المقام كما سر قوله « وباب محي » الياء الأخيرة في محي خامسة يجب حذفها ، كما في مستق ، فيبقى محي بعد حذفها كقصي ، وإن خالف الياء الياء ، فيعامل معاملة ، كما قلنا في تحية ، وليس محي مثل مهيم لوجوب حذف الياء الخامسة ، فتلتقي الياءان المشددتان ، بخلاف نحو مهيم ، قال أبو عمرو : محوي أجود ، وقال المبرد : بل محي بالتشديد أجود <sup>(٣)</sup> ، وإذا وقع الواو ثالثة أو فوقها مضموماً

(١) الذي في الأصول « والواو ياء » وهو خطأ صوابه ما أثبتناه

(٢) معنى هذه العبارة أن الاسم الرباعي الذي هو بطبعه قليل محتاج إلى التخفيف أكثر من الثلاثي فلم يكتف فيه بما دون منتهى التخفيف وهو الحذف بخلاف الثلاثي الذي لم يبلغ مبلغه في الثقل ، فإنه اكتفى فيه بأول مراتب التخفيف وهو قلب الياء واوا ، فقوله « إلى غاية التخفيف » متعلق بأدعى ، وكذلك قوله « منه » وقوله « إلى ما دون ذلك » متعلق كذلك بأدعى ، و « أدعى » هو خبر المبتدأ

(٣) قال ابن جماعة : « قال مبرمان : سألت أبا العباس ( يعني المبرد ) هل

ما قبلها كَمَرُوَّةَ وَقَرْنُوَّةَ فالواجب في النسب قلب الواو ياء والضمّة كسرة حتى يصير كَمَرٍ وقَاضٍ ، ثم ينسب إليه الثلاثي : بفتح العين وقلب الياء واوا ، وذلك لأنك تحذف التاء للنسبة ، وقد ذكرنا أن ياء النسبة كالاسم المستقل من جهة أن المنسوب إليه قبلها ينبغي أن يكون بحيث يصح أن يستقل ويعرب فيعده حذف التاء يتطرق الواو للضموم ما قبلها في الاسم المتمكن ، فنقلب ياء كافي الأذلي ، ونقول فيما واه رابعة أوفوقها نحو عَرْنُوَّةَ وَقَمَحْدُوَّةَ <sup>(١)</sup> : عَرْنِيَّ وَقَمَحْدِيَّ كما تقول قَاضِيٍّ وَمُشْتَرِيٍّ وبعض العرب يجعل الياء قائما مقام التاء حافظا للواو من التطرف لأن في الياء جزئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التانيث فيقول : قَرْنُوِيَّ وَقَمَحْدُوِيَّ ، ويقول أيضا : سَرُوِيَّ في سَرُوَّةَ ، وبعض العرب يقول في الرابعة : عَرْنِيَّ بفتح القاف كَقَاضُوِيَّ ، فأما في الخامسة وما فوقها : فليس إلا الحذف كَقَمَحْدِيَّ ، كما في مُشْتَرِيٍّ وَمُسْتَشْفِيٍّ

الياء  
والواو  
الساكن  
ما قبلها

قال : ( وَمَحْوُ ظَبْيَةٍ وَفَيْئَةٍ وَرُقِيَّةٍ وَغَزْوَةٍ وَعُرْوَةٍ وَرِشْوَةٍ

يجوز أن يحذف من المحي ياء لاجتماع الياءات ؟ فقال : لا ، لأن محيا ( الذي هو اسم فاعل حيي بالتضعيف ) جاء على فعله ، واللام تعتل كما تعتل في الفعل ، قال : والاختيار عندي محي ( أي بأربع ياءات ) لأن لا أجمع حذفاً بعد حذف « إه كلامه ، وقوله « واللام تعتل كما تعتل في الفعل » يريد أن الياء في محي الذي هو اسم فاعل تعتل محذفاً لأنها تعتل في الفعل بالاسكان في المضارع والقلب ألما في الماضي ، فالاعلال في الفعل سبب الاعلال في المشتق وإن اختلف نوع الاعلال ، وقوله « لأن لا أجمع حذفاً بعد حذف » معناه أن الياء الخامسة قد حذفت ، فلو حذف الثالثة وقلب الرابعة واوا كما في نحو على فقالوا محوى لكانوا قد جمعوا على الكلمة - ا ف : ، ، و جحاف بها ، فأما قول أبي عمرو « محوى

أجود » فوجه الحذف إذ لا يلزم عليه اجتماع الألف الثقلاء وهي الياءات

(١) القمحودة : العظم الناق. فوق القفا خلف الرأس ( انظر ج ١ ص ٣٨٢٦١ )

عَلَى الْقِيَّاسِ عِنْدَ سَيِّبَوِيٍّ ، وَزَيْتَوِيٍّ وَقَرَوِيٍّ شَاذٌ عِنْدَهُ ، وَقَالَ يُؤُسُّ  
ظَبَوِيٍّ وَغَزَوِيٍّ ، وَاتَّفَقَا فِي بَابِ غَزَوِيٍّ وَظَبَوِيٍّ ، وَبَدَوِيٍّ شَاذٌ »

أقول : الذى ذكر قبل هذا حكم الواو والياء لامين إذا تحرك ما قبلهما ،  
وهذا حكمهما ساكنا ما قبلهما ، فنقول : إذا كان قبل الواو ساكن صحيحا كان  
أولا لم يغير الواو فى النسب اتفاقا : ثالثة كانت كغَزَوِيٍّ وَدَوِيٍّ <sup>(١)</sup> وسَاوِيٍّ <sup>(٢)</sup>  
فى سَاوَةٍ وقصيدة وآوِيَةٍ ، أو رابعة كَشَقَاوِيٍّ ، أو خامسة كَحِنْطَاوِيٍّ  
وَمَغَزَوِيٍّ ، إذ الواو لا تستقل قبل الياء إذا سكن <sup>(٣)</sup> ما قبلها ، إذ تنأى حرفى  
العله وسكون ما قبل أولاهما يخفنان أمر الثقل ، وإذا كان يلتجأ إلى الواو مع تحرك  
ما قبلها فى نحو عَمَوِيٍّ وَقَاضَوِيٍّ عند بعضهم فساظنك بتركها على حالها مع  
سكون ما قبلها ؟ فعلى هذا لا بحث فى ذى الواو الساكن ما قبلها إلا فى نحو عُرْوَةٍ فإن  
فى فتح عينه وإسكانها خلافا كما يجىء ؛ وإنما البحث فى ذى الياء الساكن ما قبلها

(١) دوى : منسوب إلى الدر (فتح الدال المهملة وتشديد الواو) وهو  
الفلاة الواسعة ، وقيل : الأرض المستوية ، وقال :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِمُضْلِيٍّ أَرْوَعَ خَرَّاجٍ مِنَ الدَّوَى  
\* مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِيٍّ \*

وقال العجاج :

دَوِيَّةٌ لِهَوْلِهَا دَوِيٌّ لِلرَّيْحِ فِي أَقْرَابِهَا هَوِيٌّ

وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد ، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها

(٢) ساوى : منسوب لساوة ، وهى مدينة بين الرى وهمدان بينها وبين كل

منهما ثلاثون فرسخا

(٣) ليس لقوله « إذا سكن ما قبلها » مفهوم ، لأن الواو لا تستقل قبل ياء-

النسب سكن ما قبلها أو تحرك ، فهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز

فنعول : إن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبية أو لا كظلي ؛ فالجود لا تغيير فيه اتفاقاً لحصول الخفة بسكون العين وصحتها ، ولعدم مايجرىء على التغيير من حذف التاء ، وأما الذى مع التاء فسيبويه والخليل ينسبان إليه أيضاً بلا تغيير سوى حذف التاء ، فيقولان : ظَبْيٌ وَفَنِيٌّ وَزُقَيْيٌّ ، وكذا فى الواوى " غَزَوِيٌّ " وَعَرَوِيٌّ وَرَشَوِيٌّ ؛ لسكون عين جميعها ، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير ، وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واويا كان أو يائيا بالفتح ، أما فى اليائى فلتخف الكلمة بقلب الياء واوا ، وخص ذلك بالثلاثى ذى التاء ، أما الثلاثى فلأن مبناه على الخفة فطلبت بقدر الممكن ، فلا تقول فى إِنْقَضِيَّةَ <sup>(١)</sup> إِلَّا إِنْقَضِييٌّ ، وأما ذوات التاء فلأن التغيير بحذف التاء جراً على التغيير بالفتح ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث كما ذكرنا فى قبيل وفعميلة ، وأما الفتح فى الواوى فحملا على اليائى ، والذى حمل يونس على ارتكاب هذا فى اليائى والواوى مع بعده من القياس قولهم فى الْقَرِيَّةِ قَرَوِيٌّ وفى بَنِي زَيْنَةَ وَبَنِي الْبَطِيَّةِ - وهما قبيلتان <sup>(٢)</sup> - زِنَوِيٌّ وَبَطَوِيٌّ ، وكان الخليل يعذر يونس فى ذوات الياء دون ذوات الواو ، لأن ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياؤها واوا ، فتخف شيئاً ، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل ، لكن ما يحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل ، وأما ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفة ، ولم يرد به أيضاً سماع كما ورد فى اليائى قَرَوِيٌّ وَزِنَوِيٌّ وَبَطَوِيٌّ ، ومع ذلك فاختيار الخليل ما ذكرنا أولاً

(١) يريد ما تبنيه من قضى على مثال إنقحلة ، وهى مؤنث لإنقحل ، وقد مضى قريباً ( انظر ص ٤٣ )

(٢) ذكر فى القاموس واللسان أن بنى زينة حى ، وذكر عن ابن سيده أن البطية لا يدرى موضوعها ، وأن سيبويه قد حكاهما ، وخرجها ابن سيده على أن تكون من أبطيت لغة فى أبطأت ، ولم يذكر واحد منهما أن بنى البطية قبيلة

قوله « وَبَدَوِي شاذٌّ » لأنه منسوب إلى البَدَو ، وهو مجرّد عن التاء فهو

عند الجميع شاذ

قال: « وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تُرَدُّ الْأَوَّلَى إِلَى أَصْلِهَا وَتُفْتَحُ نَحْوُ

طَوَوِيٍّ وَحَيَوِيٍّ بِخِلَافِ دَوَوِيٍّ وَكَوَوِيٍّ وَمَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ <sup>النسب للـ</sup> آخِرُهُ يَاءٌ <sup>من قبلها</sup> بَعْدَ ثَلَاثَةٍ إِنْ كَانَ نَحْوُ مَرْمِيٍّ قِيلَ مَرْمَوِيٍّ وَمَرْمِيٍّ وَإِنْ كَانَتْ حَرْفَةً

زَائِدَةٌ حُذِفَتْ كَكُرْسِيٍّ وَبِمَخَاتِيٍّ فِي بِمَخَاتِيٍّ أَمَّمْ رَجُلٍ »

أقول قوله « دَوَوِيٍّ وَكَوَوِيٍّ » <sup>(١)</sup> إنما ذكر مثالين لبيان أن حكم ذى

التاء والمجرّد عنها سواء ، بخلاف نحو غَزَوٍ وَغَزَوَةٍ كما تقدم في الفصل المتقدم ،

والذي تقدم حكم الياء الثالثة إذا كان قبلها ساكن صحيح ، فإن لم يكن ما قبلها

حرفا صحيحا فإما أن يكون ياء أو ألها ، ولو كان واوا صار ياء كما في طَيٍّ <sup>لما</sup>

يجيء في باب الإعلال من أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما قلبت

الواو ياء

فنقول: إن كانت ثالثة وما قبلها ياء ساكنة ، ولا بد أن تكون مدغمة <sup>(٢)</sup>

فيها فإذا لم ينسب إلى مثله وجب فكّ الإدغام ، لثلاثا يجتمع أربع ياءات في البناء

الموضوع على الخفة فيحرك المين بالفتح الذي هو أخف الحركات ، فيرجع المين

(١) الكوى: المنسوب إلى الكوة ، وهي بفتح الكاف أو ضمها مع تشديد

الواو فيهما ، ويقال كو أيضا بغير تاء — وهي الثقب غير النافذ في البيت أو الحائط

(٢) محل ما ذكره من وجوب الإدغام إذا كانت الياء الساكنة أصلا أو منقلبة

عن واو ، فالأول نحو حي وعى ، والثاني نحو طى ولى ؛ فإن كانت الياء الساكنة

منقلبة عن همزة لم يكن الإدغام واجبا ، وذلك لأن حكم الياء المنقلبة عن همزة

انتقلا بغير لازم كحكم الهمزة مثل رنى مخفف رنى (وانظر ج ١ ص ٢٨)

(٤-٢٤)



إن كانت واوا إلى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء - وهو اجتماعها مع سكون الأول - فتقول في طوي : طَوَوِي ، ويبقى الياء بحالها نحو حَيَوِي لأنه من حَيَ وتنقلب الياء الثانية في الصورتين واوا : إما بأن تنقلب أولاً لتتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تنقلب واوا كما في عَصَوِي وَرَحَوِي ، أو تنقلب الياء من أول الأمر واوا لاستئصال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسب ، ولا ينقلب ألفا لعروض حركتها وحركة (١) ما قبلها ، لأنهما لأجل ياء النسبة التي هي كالاسم المنفصل على ماسر ، ولم يقلب العين ألفا : إما لعروض حركتها ، وإما لأن العين لا تنقلب إذا كانت اللام حرف علة ، سواء قلبت اللام كما في هَوِي أو لم تنقلب كما في طَوِي على ما يجيء في باب الإعلال

قال سيبويه ومن قال أُمِّيَّ قال حَيَّيَّ وَطَيَّيَّ لأن الاستئصال فيهما واحد ؛ والذي يظهر أن أُمِّيَّ أولى من حَيَّيَّ لأن بناء الثلاثي على الخفة في الأصل يقتضي أن يُجَنَّب ما يؤدي إلى الاستئصال أكثر من تجنب الزائد على الثلاثة ، ألا ترى إلى قولهم نَمَرَى بالفتح دون جَنَدَرِيَّ

(١) أما أن حركة ما قبل اللام في نحو طَوَوِي وحَيَوِي عارضة فسلم إذ أصلها قبل فك الإدغام السكون ، وأما أن حركة اللام نفسها عارضة فغير مسلم لأنها محل الحركة الإعرافية حال الإدغام ، على أن عروض حركة العين لا يمنع من قلب اللام إذا كانت واوا أو ياء ألفا ، فإن أحداً من العلماء لم يشترط لقلب كل من الياء والواو ألفا أصلاً لتحرك ما قبلها ، بل القلب حاصل مع عروض الحركة ، وانظر إلى باب أقام وأجاب واستقام واستضاف ومقام ومجاب ومستقام ومستضاف فانك تجد كلاماً من الواو والياء قد انقلب ألفا مع طرو حركة ما قبلها ، ثم هم يقولون : تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فانقلبت ألفا - وهذا واضح إن شاء الله . نعم التمايل الصحيح لعدم قاب الواو ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هو ما ذكره سابقاً من أنك لو قلبتها ألفا للزمك أن تقلبها واوا ثانية للزوم تحرك ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة فيبطل سعيك .

والياء الثالثة إذا كان قبلها ألف ، ولا تكون تلك الألف زائدة ، بل تكون منقلبةً عن العين نحو آية وآى وغاية وغاى وراية وراى ، <sup>(١)</sup> فالأفيس ترك الياء بحالها ، كما فى ظَبِيٍّ ، ومن فتح هناك فى ظَبِيَّة وقال ظَبَوِي لم يفتح العين ههنا ؛ لأنه لا يمكنه إلا بقلبها همزة أو واوا أو ياء فيزيد الثقل ، وإنما لم يقلب الياء فى آى وراى ألفاً ثم همزة كما فى رِداء لأن الألف قبلها ليست بزائدة ، وهو شرطه كما يجىء فى باب الاعلال .

ويجوز ههنا فى النسبة قلب الياء همزة لأن الياء لم تستثقل قبل المجيء بباء النسب ، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزة قياساً على سائر الياءات المتطرفة المستثقلة بعد الألف ، وإن كان بين الألفين فرق ، فإنها تقلب ألفاً ثم همزة فقلبت هذه أيضاً همزة ، فقيل : رأى ، فى راى وراية .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الألف أصلية لازائدة فى هذه الكلمات مبني على رأى غير الكسائى رحمه الله من العلماء ، فأما على رأيه فهى زائدة ، وحاصل الكلام فى هذه الكلمات أن العلماء اختلفوا فى أصلين ووزنن ، فقال الجمهور أصل آية آية ( بوزن شجرة ) قلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام فيقال آياة ؛ لأن اللام طرف وهى أولى بالاعلال والتغير ، وقال قوم : أصل آية آية كشجرة أيضاً ، ثم قلبت اللام ألفاً على ما يقتضيه القياس فصار آياة مثل حياة ، ثم قدمت اللام على العين فصار آية فوزنها على الأول فعلة وعلى الثانى فعلة ( بفتحات فيهما ) وقال قوم : أصلها آيه بوزن سمرة ثم أعلت العين ألفاً على خلاف القياس أيضاً ، ووزنها فعلة ( بفتح فضم ) وقيل : أصلها أوية أو أوية ( كسمرة فى الأول وكشجرة فى الثانى ) ثم أعلت العين على خلاف القياس ، وقال الفراء أصلها آية كحجة ثم قلبت العين ألفاً لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها فى طائى وياجل ، وقال الكسائى : أصلها آية على مثال ضاربة ، فكروها اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما لحذفت الأولى فزتها قالة ، ومثل ذلك يجرى فى غير آية من هذه الكلمات

ويجوز قلبها واواً أيضاً لأن الياء الثالثة المتطرفة المستقلة لأجل ياء النسب بعدها قلب واواً كما في عَمَوِيَّ وشَجَوِيَّ .

هذا كله إذا كانت الياء الساكنة ما قبلها ثالثة ؛ فإن كانت رابعة نظرنا : فإن كانت بعد ألف منقلبة : ولا تكون إلا عن الهمزة ، نحو قَرَأِيَّ في تخفيف قَرَأِيَّ ؛ لأن العين لا تقلب ألفاً مع كون اللام حرف علة كما في هَوِيَّ وَطَوِيَّ ، فلا تغير الياء في النسب عن حالها ؛ لأن قلب الهمزة ألفاً إذن غير واجب ، فالألف في حكم الهمزة ، وإن كانت الألف زائدة — وهو الكثير الغالب كما في سِقَايَةٍ <sup>(١)</sup> ونَقَايَةٍ <sup>(٢)</sup> — قلبت الياء همزة في النسب لأن القياس كان قلبها ألفاً ثم همزة لولا التاء المانعة من التطرف ، فلما سقطت التاء للنسبة وبقاء النسبة في حكم المنفصل كما تقدم صارت الياء كالمطرفة ، ومع ذلك هي محتاجة إلى التخفيف بمجامعتها لياء النسب ، فقلب ألفاً ثم همزة كما في رداء ، ولم تقلب لمجرد كونها كالمطرفة كما في رِداء وسِقَاء <sup>(٣)</sup> لأن لياء النسب نوع اتصال ، بل قلبت لهذا ولاستقلال اجتماع الياءات فمن ثم لم يقلب واو شقاوة في شقاوِيَّ إذ لا استقلال كما

(١) السقاية — بكسر السين — الاناء الذي يشرب به ، ومنه قوله تعالى : ( فلما جهرهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه ) وهي أيضا البيت الذي يتخذ جميعا للماء ويسقى منه الناس ، وهي أيضا مصدر بمعنى السقى ، ومنه قوله تعالى : ( أجعلتم سقاية الحاج ) الآية .

(٢) نقاية الشيء ( بضم النون ) خياره ، ونقاية الطعام ( بفتح النون ) وتضم أيضا ( رديته

(٣) السقاء — بكسر السين — جلد السخلة إذا أجدع ، يقال : لا يكون إلا للباء ، ويقال : إنه يكون للماء وللبن ، والوطب للبن خاصة ، والنحى للسمن خاصة ، قال :

يَجْبِنُ بِنَا عَرْضَ الْفَلَاةِ وَمَا لَنَا عَلَيْهِنَّ إِلَّا وَخَدَهُنَّ سَقَا .

كان مع الياءات ، وبعضهم يقلب ياء سقاية في النسب واوا لأن الياء المستقلة قبل ياء النسب تقلب واوا كما في عَمَوِيَّ وشَجَوِيَّ إذا لم تحذف كافي قاضي .  
وكذا يجوز لك في الياء الخامسة التي قبلها ألف زائدة نحو در حاية <sup>(١)</sup>  
قلب الياء همزة وهو الأصل أو واوا كما في الرابعة .  
وإن كان الساكن المتقدم على الياء الرابعة ياء نحو عَلِيٍّ وَقُصَيٍّ فقد تقدم حكمه

بقي علينا حكم الياء الخامسة إذا كان الساكن قبلها ياء ؛ فنقول : ذلك على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون الياءان زائدتين كما في كَرَمِيٍّ وَبَرْدِيٍّ وَكُوفِيٍّ فيجب حذفهما في النسب فيكون للنسب والنسب إليه بلفظ واحد ، وإما أن يكون ثانيهما أصليا ، فإن سكن ثاني الكلمة نحو مَرَمِيٍّ وكذا يَرَمِيٍّ في النسب إلى يَرَمِيٍّ على وزن يَعْضِيدُ <sup>(٢)</sup> من رمى ، فالأولى حذفهما أيضا للاستقلال ويجوز حذف الأول فقط وقلب الثاني واوا احتراماً للحرف الأصلي فنقول : مَرَمَوِيٍّ وَيَرَمَوِيٍّ ، وإنما فتحت ما قبل الواو استقالا للكسرتين مع اجتماع ثلاثة أحرف معتلة ، فيكون كَتَاظَوِيٍّ عند المبرد ، وإن تحرك ثاني الكلمة فلا بد من حذفهما مع أصالة الثاني ، كما تقول في النسب إلى قُصَوِيٍّ على وزن تَحْصِيصَةٍ من قُصَيٍّ :

(١) تقدم قريبا شرح هذه الكلمة ( انظر : ص ٤٣ من هذا الجزء )

(٢) اليعضيد — يفتح الياء وسكون العين المهملة — قال ابن سيده : اليعضيد بقلة زهرها أشد صفرة من الورس ( الرعفران ) وقيل : هي من الشجر ، وقال أبو حنيفة : « اليعضيد بقلة من الأحرار مرة لها زهرة صفراء تشبهها الابل والغنم والحيل أيضا تعجب بها وتخصب عليها قال النابتة ووصف خيلا :

يَتَحَلَّبُ الْيَعْضِيدُ مِنْ أَشْدَاقِهَا صُفْرًا مُتَاخِرَهَا مِنَ الْجَرْجَارِ

(٣) أصل قضوية قضية بثلاث ياءات أولاهن مكسورة لأنه من قضيت ، فقلبوا أولى الياءات واوا حين كرموا اجتماعهن كما فعلوا ذلك في فتوى

قَضَوِيَّ ، لا غير ، وهذا بناء على أن أول المكرر هو الزائد كما هو مذهب الخليل على ما يجيء في باب ذى الزيادة .

وإن كانت الياء المشددة خامسة وجب حذفها بلا تفصيل ، سواء كان الثانى أصلاً كما في الأحاجي<sup>(١)</sup> والأواري<sup>(٢)</sup> ، أو كانا زائدين كما في بخاتي اسم رجل فهو غير منصرف لكونه في الأصل أقصى الجموع ، والنسب إليه يكون منصرفاً لأن ياء النسبة لكونها كالمفصل لا تمتد في بنية أقصى الجموع كما تقدم في باب ما لا ينصرف ، ألا ترى إلى صرف بخاتي وكما لي .

قال : « وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ إِنْ كَانَتْ لِلتَّائِيَةِ قُلَيْتَ النسب لما  
آخر همزة  
قبلها ألف وَأَوَّاءَ ، وَصَنَعَانِيَّ وَبَهْرَانِيَّ وَرَوْحَانِيَّ وَجَلُولِيَّ وَحَرُورِيَّ شَاذٌ ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً ثَبَّتَتْ عَلَى الْأَكْثَرِ كَقُرَّائِيَّ ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ كِكِسَائِيَّ وَعِلْبَاوِيَّ » .

أقول : اعلم أن الهمزة للتطرفة بعد الألف : إما أن تكون بعد ألف زائدة ، أولاً ، فالتى بعد ألف زائدة على أربعة أقسام ؛ لأنها إما أن تكون أصلية

---

(١) الأحاجي : جمع أحجية ( بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم بعدها ياء مشددة ) ويقال أحجوة ( بتشديد الواو وقبلها ضمة ) ، وهى الكلمة التى يخالف معناها لفظها

(٢) الأواري : جمع الأرى ، وهو الجبل تشد به الدابة فى محبسها ، وهو أيضا عود يدفن طرفاه فى الأرض ويبرز وسطه كالحلقة تشد إليه الدابة ، قال النابغة

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا يَأْمَأُيْنِنَهَا

وَالنُّوْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ الْجَلْدِ

كقراء<sup>(١)</sup> ووضاء<sup>(٢)</sup> ، والأكثر بقاءها قبل ياء النسب بحالها ، وإما أن تكون زائدة تحضة وهي للتأنيث ، ويجب قلبها في النسب واوا ، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلي المحض والزائد المحض ، فكان الزائد بالتغيير أولى ، ولولا قصد الفرق لم تقلب ، لأن الهمة لا تستقل قبل الياء استتقال الياء قبلها ، لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أنسب إلى الياء من بين الحروف وأكثر ما يقلب إليه الحرف المستقل قبل ياء النسب قلبت إليه الهمة ، وقد تشبه قليلا حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمة الأصلية بالتى للتأنيث فتقلب واوا نحو قُرَاوِيَّ ووُضَاوِيَّ ، وإما أن لا تكون الهمة زائدة صرفة ولا أصلية صرفة ، وهي على ضربين : إما منقلبة عن حرف أصلي ككساء ورداء ، وإما مُلْحَقَةٌ بحرف أصلي كملباء<sup>(٣)</sup> ، وحِرْبَاء<sup>(٤)</sup> ، ويمجوز فيهما وجهان : قلبها واوا ، وإبقاؤها بحالها ، لأن لها نسبة إلى الأصلي من حيث كون إحداها منقلبة عن أصلي والأخرى مُلْحَقَةٌ بحرف أصلي ،

---

(١) القراء (بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة) الناسك المتعب ، والقراء (يفتح القاف وتشديد الراء) الحسن القراءة أو الكثيرها ، والهمة في كليهما أصلية  
(٢) الوضاء (بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحة) الوضوء الحسن الوجه ، قال أبو صدقة الديري

وَأَكْرَهُ يُلْحِقُهُ بِفَيْثَانِ النَّدَى خُلُقُ الْكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالْوُضَاءِ

(٣) العلباء — بكسر فسكون — عصب عنق البعير ، ويقال : الغليظ منه خاصة.  
وقال اللحياني : العلباء مذكر لا غير في وهما علباوان يميناً وشمالاً بينهما منبت العنق ، والجمع العلابي

(٤) الحرباء — بكسر فسكون — ذكر أم حبين ، ويقال : هو دوية نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ، ويقال : إنه يفعل ذلك لبقى جسده برأسه ويتلون ألوانا بحر الشمس ، والجمع الحرابي ، واللاثي الحرباءة ، والحرباء أيضا : مسمار الدرع ، ويقال : هو المسمار في حلقة الدرع .

ولها نسبة إلى الزائد الصرف من حيث إن عين الهمة فيها ليست لام الكلمة كما كانت في قراء ووضاء ، لكن الإبقاء في المنقلة لشدة قربها من الأصل أولى منه في الملحق ، فنقول : كل ما هي لغير التأنيث يجوز فيه الوجدان ، لكن القلب في الملحق أولى منه في المنقلة ، والقلب في المنقلة أولى منه في الأصلية ، والقلب في الملحق أولى من الإبقاء ، وفي المنقلة بالعكس ، وهو في الأصلية شاذ .  
وأما الهمة التي بعد ألف غير زائدة كاء وشاء فإن الألف فيها منقلبة عن الواو وهمزتها بدل من الهاء فخفا أن لا تغير <sup>(١)</sup> ، فالتسبب إلى ماء مأتى بلا

(١) أنت تعرف أنهم جردوا في همزة كساء ورداء ونحوهما قلبها واوا وبقاءها فأجازوا أن تقول كساوى أو كسأت ورداوى أو رداأت ، وأوجبوا في همزة شاء وماء بقاء الهمة فلم يجوزوا إلا أن تقول شأتى ومأتى ، قياسا ، مع اشتراك هذين النوعين في أن الهمة في كل منهما منقلبة عن أصل ، ولعل السر في تغاير الحكمين أن انقلاب حرف العلة إلى الهمة في رداء وكساء قياس لعلة اقتضته ، فجعلوا قيام سبب القلب مذكرا بالأصل وهو الألف التي انقلبت عن الواو أو الياء فرجعوا إليه في النسب ، فأما في ماء وشاء ونحوهما فالهمزة فيها منقلبة انقلابا شاذاً لغير علة تقتضيه ، فانصرف الذهن عن أصل الهمة — وهو الهاء — لعدم قيام سبب الإبدال ، فاعتبرت الهمة كالأصلية في نحو قراء ووضاء . ولم يرجعوا إلى الأصل الذى هو الهاء فيقولوا ماهى وشاهى ؛ ولأن الهمة أخف من الهاء لكون الهمة أخت حروف العلة ، على أنهم ربما قالوا شأوى تشبيها للهمزة المنقلبة عن الهاء بالهمزة المنقلبة عن حرف العلة ، قال الشاعر :

وَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ إِذَا مَاغَدًا يَفْدُو بِقَوْمٍ وَأَسْهُمٌ  
وَأَنشد الجوهري للبشر بن هذيل الشمخى :

وَرُبَّ خَرَقٍ نَارِحٍ فَلَاتُهُ لَا يَنْفَعُ الشَّأْوِيَّ فِيهَا شَاتُهُ  
وَلَا حِمَارُهُ وَلَا عَلَاتُهُ إِذَا عَلَاهَا اقْتَرَبَتْ وَقَاتُهُ

هذا بيان ما ذكره المؤلف ، وهو موافق لما ذكره سيويه حيث قال ( ج ٢ ص

تغيير ، وكذا كان القياس أن ينسب إلى شاء ، لكن العرب قالوا فيه شاوى<sup>١</sup> على غير القياس ؛ فإن سمي بشاء فالأجود شأى على القياس لأنه وضع ثانياً ، ويجوز شاوى كما كان قبل العلمية .

(٨٤) : « وأما الإضافة إلى شاء فشأى ، كذلك يتكلمون به ، قال الشاعر : فلتت بشأوى عليه دمامة ( البيت ) وإن سميت به رجلاً أجرته على القياس ، تقول : شأى ، وإن شئت قلت شأوى كما قلت عطاوى ، كما تقول فى زينة وثيف إذا سميت به رجلاً بالقياس » اهـ ، وحاصل هذا الكلام أن القياس فى نحو شاء - من كل همزة أبدلت من غير حرف من حروف العلة وقبلها ألف غير زائدة - بقاء الهمزة عند النسب ، لكنهم خالفوا القياس فى كلمة شاء فقالوا شأوى ، وأنت إذا سميت بشاء يجوز لك أن تقول شأى على ما يقتضيه القياس وأن تقول شأوى كما كانوا يقولون قبل التسمية . والذي فى شرح الأشموني وحواشى الصبان قلنا عن ابن هشام يخالف هذا ويخالف بعضه بعضاً ، قال الأشموني : « إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشأوى ، ومنه قوله : لا ينفع الشأوى فيها شاته » ( البيت ) فلو سمي بماء أو شاء لجرى فى النسب إليه على القياس فقل ماوى وماوى وشأوى ، اهـ ، وهذا يخالف ما ذكره المؤلف من وجهين : الأول أنه ذكر أن العرب قد قالت ماوى بالواو فى النسب إلى ماء ، ولم يحكم المؤلف ، الثانى أنه يؤخذ منه أن القياس فى هذا النوع جواز القلب واوا والبقاء على نحو ما يجوز فى عطاء وكساء ورداء . وقال الصبان فى حاشيته : « قال ابن هشام : إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائى وماوى ، لأن الهمزة بدل ، غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما ، فهو فى كساء واو ، وفى ماء هاء ، لأن أصله موه . اهـ يس : أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفاً على ما سمع ، وما بعدها فيجوز الوجهان » اهـ . وهذا يخالف ما ذكره المؤلف ههنا كما يخالف ما ذكره الأشموني ، أما مخالفته ما ذكره مؤلف هذا الكتاب فلأنه جعل القياس فى النسب إلى ماء وشاء جواز القلب والابدال ، سواء أ كنت قد سميت به أم لم تكن . وأما مخالفته لما ذكره الأشموني فقد ذكرها الصبان فى عبارته التى نقلناها لك .



صنماء : بلد في اليمن ، وبهراء : قبيلة من قضاة ، ورؤخاء : موضع قرب المدينة ، وجؤلؤاء : موضع بالعراق ، وكذا حروراء ، وقالوا في دستوآء : دستوآئي<sup>(١)</sup> ، ووجه قلب الهمزة نوناً وإن كان شاذاً مشابهةً ألني التأنيث الألف والنون ، وهل قلبت الهمزة نوناً أو واوا ثم قلبت الواو نوناً ؟ مضى الخلاف فيه في باب ما لا ينصرف<sup>(٢)</sup> ، وحذف في جؤلؤاء وحروراء لطول الاسم ، شبهوا

(١) كذا في جميع النسخ ، وكلام المؤلف صريح في أن الكلمة معدودة ، والذي في القاموس والمعجم لياقوت أن الكلمة مقصورة ، قال في القاموس : « ودستوا بالقصر قرية بالأهواز ، والنسبة دستواني ودستوائي » ، وقال ياقوت : « دستوا بفتح أوله وسكون ثانيه وتاء مثناة من فوق : بلدة بفارس ، وقال حمزة : المنسوب إلى دستي دستغائي ، ويعرب على الدستوائي ، وقال السمعاني : بلدة بالأهواز ، وقد نسب إليها قوم من العلماء ، وإليها تنسب الثياب المستوائية » وقد ضبطت التاء المثناة في مادة ( د س ت ) من القاموس بالضم بخط القلم ، وفي مادة ( د س ا ) منه بالفتح بضبط القلم أيضا .

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية ( ج ١ ص ٥٢ ) : « اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير ، وتشابهانها أيضاً بوجوه أخرى لا يضر فواتها ، نحو تساوى الصدرين وزنا ، فسكر من سكران كحمر من حمراء ، وكون الزائدين في نحو سكران محتصين بالمد كركا أن الزائدين في نحو حمراء محتصان بالمؤنث ، وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للذكر ، كما أن المذكر في نحو حمراء كذلك : وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلي غير حاصل في عمران وعثمان وغطفان ونحوها ، وتشابهانها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دين الامتناع من التاء ، وهما زيادة الألف والنون معاً كزيادة زائدي حمراء معاً ، وكون الزائد الأول في الموضعين ألفاً : فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما ، فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث ، وقال المبرد : جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه

ألف التأنيث بتائه فحذفوها<sup>(١)</sup>

الْحُرُورِيَّةُ : هم الخوارج ، سمى بهذا الأسم أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه لما نزلوا بحروراء حين قارقوه .

النسب  
آخره  
واو أو  
يا قبلها  
ألف

قال : « وَبَابُ سِقَايَةِ سِقَائِي بِالْهَمْزَةِ ، وَبَابُ شَقَاوَةِ شَقَاوِي بِالْوَاوِ ، وَبَابُ رَايٍ وَرَايَةٍ رَائِي وَرَائِي وَرَاوِي » .

أقول : يعنى بباب سِقَايَةِ وَشَقَاوَةِ ما فى آخره واو أو ياء بعد ألف زائدة ، لم تقلب ياءه وواوه ألفاً ثم همزة لعدم تطرفهما بسبب التاء غير الطارئة ، ويعنى بباب

فى صنعانى وبهرانى فى النسب إلى صنعاء وبهراء ، وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها ، وأما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى كصحاوى ، فأبدلوا النون من الواو شاذاً ، وذلك للنسبة التى بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون فى الواو ، وجراهم على هذا الإبدال قولهم فى النسب إلى اللحية والرقبة : لحيانى ورقبانى ، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف ، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أول « اه » ، وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ( ج ١٠ ص ٣٦ ) : « القياس فى صنعاء وبهراء أن يقال فى النسب إليهما صنعاوى وبهراوى ، كما تقول فى صحراء صحراوى ، وفى خنفساء خنفساوى ، تبدل من الهمزة واواً فرقاً بينها وبين الهمزة الأصلية ، على ما تقدم بيانه فى النسب ، وقد قالوا صنعانى وبهرانى على غير قياس ، واختلف الأصحاب فى ذلك ، فمنهم من قال : النون بدل من الهمزة فى صنعاء وبهراء ، ومنهم من قال : النون بدل من الواو ، كأنهم قالوا صنعاوى كصحاوى ثم أبدلوا من الواو نوناً ، وهو رأى صاحب هذا الكتاب ( الزمخشري ) وهو المختار : لأنه لا مقارنة بين الهمزة والنون ، لأن النون من القم والهمزة من أقصى الحلق ، وإنما النون تقارب الواو فتبدل منها « اه »

(١) بقى أن يقال : هل حذفت ألف التأنيث - التى هى الهمزة فى اللفظ - أو لا ثم حذفت الألف التى قبلها لأنها خامسة وقياس الألف الخامسة أن تحذف فى النسب ، أم حذفت الهمزة والألف التى قبلها معاً لكونهما معاً كعلامة وكون زيادتهما فى الكلمة معاً على ما تقدم بيانه فى الهامشة السابقة ، والظاهر الأول ، وإن كان الثانى له وجه .

رَأَى وَرَأْيَهُ مَا فِي آخِرِهِ يَاءُ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ غَيْرِ زَائِدَةٍ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُ جَمِيعِ ذَلِكَ  
 قَالَ : « وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا الْأَوْسَطِ أَصْلًا <sup>النسب إلى ما جاء على حرفين</sup>   
 وَالْمَحذُوفُ هُوَ اللَّامُ وَلَمْ يُعَوِّضْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ أَوْ كَانَ الْمَحذُوفُ  
 فَاءَ وَهُوَ مُمْتَلِئُ اللَّامِ وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِي وَأَخَوِي ، وَسَتَيْ فِي سَتٍ  
 وَشَوِي فِي شِيَةٍ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَشِيٌّ عَلَى الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ  
 لَامُهُ صَحِيحَةً وَالْمَحذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يُرَدْ كَعِدِي وَزِنِي وَسَهِي فِي سَهٍ  
 وَجَاءَ عِدَوِي وَلَيْسَ بِرَدٍّ ، وَمَا سِوَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ غَدِي  
 وَغَدَوِي وَابْنِي وَبَنَوِي وَحِرِي وَحِرَجِي ؛ وَأَبُو الْحَسَنِ يُسَكِّنُ  
 مَا أَصْلُهُ الشُّكُونُ فَيَقُولُ غَدَوِي وَحِرَجِي ، وَأَخْتُ وَبِنْتُ كَأَخٍ  
 وَابْنٍ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ وَعَلَيْهِ كَلَوِي ، وَقَالَ يُونُسُ أُخْتِي وَبِنْتِي  
 وَعَلَيْهِ كِلْتَايَ وَكِلْتَاوِي »

أقول : اعلم أن الاسم الذي على حرفين على ضربين : ما لم يكن له ثالث  
 أصلا ، وما كان له ذلك فحذف ؛

فالقسم الأول لا بد أن يكون في أصل الوضع مبنيا ؛ لأن للمرب لا يكون على  
 أقل من ثلاثة في أصل الوضع ، فإذا نسبت إليه فإما أن تنسب إليه بعد جملة علما  
 للفظه ، أو تنسب إليه بعد جملة علما لغير لفظه ، كما تسمى شخصا بمن أو كم  
 ففي الأول لا بد من تضعيف ثانيه ، سواء كان الثاني حرفا صحيحا أولا ، كما  
 تبين في باب الأعلام ، فتقول في الصحيح : الكميَّة واللَّميَّة بتشديد اليمين ،  
 وفي غيره : اللاميَّة ، وهو منسوب إلى ما ، ولَوِيٌّ وَلَوِيٌّ <sup>(١)</sup> فيمن يكثر لفظه لو ،

(١) في بعض النسخ سقطت كلمة « ولَوِيٌّ » والصواب ثبوتها ، وأراد الشارح

وكذا تقول في لا : لأنى ، لأنك إذا ضفت الألف واحتجت إلى تحريك الثانى فجعله همزة أولى ، كما فى صحراء وكساء ، وكذا تقول فى اللات <sup>(١)</sup> : لأنى ، لأن التاء للتأنيث ، لأن بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو اللآه ، وتقول فى كئى وفى : كَيَوَى وَفَيَوَى ، لأنك تجعلهما كياً وفياً كَحَيٍّ ، ثم تنسب إليهما كما تنسب إلى حى وطى ، ومبنى ذلك كله على أن ياء النسبة فى حكم الكلمة المنفصلة وفى الثانى : أى المجهول علماً لغير لفظه ؛ لاتضعف ثانى حرفيه الصحيح <sup>(٢)</sup> ، نحو جاءنى مَنِيٌّ وكَمِيٌّ ، بتخفيف الميم والنون ، كما تبين فى باب الأعلام ، وإذا كان الثانى حرف علة ضعفته عند جمعه علماً قبل النسبة كما مر فى باب الأعلام والتسم الثانى الذى كان له ثالث فحذف ان قصدت تكميله ثلاثة ثم نسبت إليه ردًّا إليه ذلك الثالث فى النسبة ؛ لأن ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من الجنىء بالأجنبى

فتقول : لا يخلو المحذوف من أن يكون فاء ، أو عينا ، أو لاما

بذلك الإشارة إلى ما حكى عن بعض العرب من أنه يجعل الزيادة المجتبلة بعد حرف العلة همزة على الإطلاق ، فيقول : لائى ، وكئى ، ولوئى ، وما أشبه ذلك (١) اللات . اسم صنم ، واختلف فى تائه ، فقيل : أصلية مشددة ، سمي الصنم برجل كان يلت السويق عنده للحاج ، فلما مات هذا الرجل عبد الصنم وسمى بوصفه ، وقيل : هذه التاء زائدة للتأنيث ، وهى مخففة ، قال فى اللسان : « وكان الكسائى يقف عليها بالهاء ، قال أبو إسحاق : هذا قياس ، والأجود اتباع المصحف والوقوف عليها بالتاء » اهـ بتصرف

(٢) وجه الفرق بين ما جعل بالهاء للفظه وما جعل علماً لغير لفظه أن الأول لم يبعد عن أصله ؛ لأنه إنما نقل من المعنى إلى اللفظ ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقل أوزان المعربات ، وأما الثانى - وهو ما جعل علماً لغير لفظه - فقد انتقل من المعنى إلى معنى آخر أجنبي منه فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييراً فى اللفظ والمعنى جميعاً فيبعد جداً

فان كان فاء ، والمطرود منه المصدر الذى كان فاؤه واوا ومضارعه محذوف  
 القاء ، نحو عِدَّةٌ وَمِقَّةٌ وَدَعَّةٌ وَسَعَّةٌ وَزِنَةٌ ؛ فان كان لامه صحيحا لم ترد في  
 النسب فاؤه نحو عِدَّى وَسَعَّى ، لأن الحذف قياسى لعملة ، وهى إتباع المصدر  
 للفعل ، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العملة لحذفه ، وأيضا فالقاء  
 ليس موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضرورة ، كما  
 كانت في التصغير ، وإن كان لامه معتلا كما في شَيْءٍ وجب رد القاء ؛ لأن ياء  
 النسب كالمفصل كما تكرر ذكره ، واتصاله أوهن من اتصال المضاف إليه ،  
 ألا ترى أنك تقول : ذو مال ، وفوزيد ، فلا ترد اللام من ذو ، ولا تبدل عين  
 فوميا ، فاذا نسبت قلت : ذَوِي وَفِيٍّ ، وأوهن اتصالا من التاء أيضا ، لأنك  
 تقول : عَرَفُوهُ وَقَلَّنِسُوهُ وَعَرَفِيٌّ وَقَلَّنِسِيٌّ وَسِقَايَةُ بَالِيَاءٍ لَا غَيْرَ وَسِقَايِيٌّ بِالْهَمْزَةِ  
 عند بعضهم ، ولولا أن الواو قبل ياء النسب أولى من الهمزة وأكثر لناسب أن  
 يقال في شقاوة شَقَايِيٍّ أيضا بالهمزة ، فنقول : جاز حذف القاء في شية وإن لم  
 يكن في الكلمات المربعة الثنائية ما ثانيه حرف علة لأن التاء صارت كلام  
 الكلمة فلم يتطرف الياء بسببها وكذا في الشاة والذات واللات ، فلما سقطت  
 التاء في شية وخلفتها الياء وهو أوهن اتصالا منه كما مر بقيت الكلمة المربعة  
 على حرفين ثانيها حرف لين كالتطرف ؛ إذ الياء كالمدم ، ولا يجوز في العرب  
 تطرف حرف اللين ثانيا ، إذ يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو  
 غيره ، فيبقى الاسم للعرب على حرف ؛ فلما لم يميز ذلك رددنا القاء المحذوفة أعنى  
 الواو حتى تصير الكلمة على ثلاثة آخرها لين كَمَصَاً وَفَمٍّ ، فلما رد القاء لم  
 تزل كسرة العين عند سيبويه ، ولم تجعل ساكنة كما كانت في الأصل ؛ لأن  
 القاء وإن كانت أصلا إلا أن ردها ههنا لضرورة كما ذكرنا ، وهذه الضرورة  
 عارضة في النسب غير لازمة فلم يمتد بها فلم تحذف كسرة العين اللازمة لها عند

حذف الفاء ، فصار وشي كإيلي ، ففتح العين كما في إيلي ونترى ، فاقبلت الياء ألقاء ثم واوا أو انقلب من أول الأمر واوا كما ذكرنا في حيوى ، وأما الأخفش فانه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال وشي كطبي ولا تستقل الياء مع سكون ما قبلها ، والعراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتل ، بعد اللام ، حتى يصير في موضع التغيير : أى الآخر ، فيصح ردها ، فيقول : عدوى وزنوى وشيوى ، في عدة وزنة وشية ، وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب عدوى في عدة فقام عليه غيره وإن كان المحذوف عينا ، وهو في اسمين فقط <sup>(١)</sup> : سه اتفاقا ، ومذ عند قوم ، لم ترده في النسب ؛ إذ ليس العين موضع التغيير كاللام ، والاسم العرب يستقل بدون ذلك المحذوف

وإن كان المحذوف لا ما فإن كان الحذف للساكنين كما في عصا وعم فلا كلام في رده في النسبة ؛ لزوال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين ، وإن كان نسيا لا لامة مطردة نظر : إن كان العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام كافي شاة وذو مال ، تقول : شاهى ، وذوى ، وإن أبدل منها ذلك لم يرد اللام نحو فى فى « فوزيد » ، كما مر قبل ، وإن لم يكن العين حرف علة قال النحاة : نظر ؛ فإن كان اللام ثبت رده من غير ياء النسبة في موضع من المواضع - وذلك إما في المثني ، أو في المجموع بالالف والتاء ، أو في حال الإضافة وذلك في الأسماء الستة - رد في النسبة وجوبا ؛ لأن النسبة يزداد لها في موضع اللام ما لم يكن في الأصل كما قلنا في كية ولأى ، فكيف

---

(١) أورد على هذا الحصر رب الخففة ، بناء على أن المحذوف عينا كما هو رأى جماعة من العلماء ، وليس ذلك بوارد على المؤلف لأنه يرى أن المحذوف من رب هو اللام على ما سيأتى له

بلام كان في الأصل وثبت عوده في الاستعمال بعد الحذف ؟ وقد ذكرنا في باب  
الثنى ضابط ما يرد لامة في التثنية من هذا النوع ، وهو أب وأخ وحم وهن ،  
وأما الجمع بالألف والهاء فلم يذكر لما يرد لامة فيه من هذا النوع ضابط ، بل  
قد ذكرنا في باب الجمع أن مضموم القاء نحو ظُبة لا يرد لامة نحو ظُبات ، ويرد  
من المكسورة القاء قليل نحو عَصَوَات ، والمفتوح القاء يرد كثير منه <sup>(١)</sup> نحو  
سَنَوَات وهَنَوَات وضَعَوَات ، وبعضه لا يجمع بالألف والهاء استغناء عنه  
بالمكسر ، نحو شفة وأمة ، قالوا : فإن لم يثبت رد اللام في موضع فأت في  
النسب غير بين الرد وتركه نحو غَدَيَّ وغَدَوِيَّ وحِرِيَّ وحِرَجِيَّ وابْنِيَّ وبنَوِيَّ  
ودَمِيَّ ودَمَوِيَّ ، ولا اعتبار بقوله :

٤٨ — \* جَرَى الدِّمْيَانِ بِالْخَبَرِ اليَقِينِ <sup>(٢)</sup> \*

- 
- (١) انظر تعليل ذلك وضوابطه في شرح الكافية للمؤلف (ج ٢ ص ١٦٣)  
و (ج ٢ ص ١٧٥)  
(٢) هذا عجز بيت لعل بن بدال السلي ، وقد نسبة قوم إلى الفرزدق ،  
وآخرون إلى المتنب العبدى ، ونسبه جماعة إلى الاخطل ، وليس ذلك بشيء .  
وصدر البيت قوله :

\* فَلَوْ أَنَا عَلَى جُحْرِ دُجْحَنَا \*

والجحر : الشق في الأرض ، وقوله « جرى الدميان الخ » قال ابن الأعرابي :  
معناه لم يختلط دمي ودمه من بغضى له وبغضه لى بل يجرى دمي يمتة ودمه يسرة ، اه  
وكلام الشاعر إشارة إلى ما اشتهر عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج ،  
وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد اللام في تثنية الدم شاذ ، والقياس دمان ،  
ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه ثناء على لغة من قال « دماً »  
مثل الفتي ، فقال دميان كما يقال فتیان

وبقوله :

٤٩ — \* يَدَيَانِ يَضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ <sup>(١)</sup> \*

لشدوذهما ، قالوا : فمن قال هُنُكَ وهُنَاكَ وَهَنَاتٍ جُوزَ هَنِيئًا وَهَنِيئًا ، ومن قال هُنُوكَ وهَنُوانَ وهَنُواتٍ أَوْجَبَ هَنُويًا ، وقال المصنف : إن الرد إلى التثنية والمجموع إحالة على جهالة ، فأراد أن يضبط بغير ذلك ، فقال : إن لم يكن العين حرف حلة نظر فإن كان في الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها ثلثا يلزم في النسب الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين ، مع أن الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير أولى ، فمن ثم لم يميز إلا أبوى وأخوى ، وإن كان في الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه ، فهو غَدِي وَغَدَوِي وَحِرِي وَحِرَحِي ؛ إذ لا يلزم الإجحاف ، وكذا إن عوض الهمزة من اللام جاز رد اللام وحذف الهمزة وجاز الاختصار على الموضع نحو ابني وبتوى واستى وستهى .

قلت : الذي التجأ إليه خوفاً من الرد إلى جهالة ليس في الاحالة عليها بدون ما قل النحاة ، لأن كثيراً من الأسماء الناهية اللام مختلف فيها بين النحاة هل

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* قَدْ تَمْنَعَا نِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتُقَهَّرَا \*

ولم تقف لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين ، وعلم : اسم رجل يقال : إنه من ملوك اليمن ، ويروى في مكانه « محرق » و« عند » في قوله « عند علم » بمعنى اللام ، فكأنه قد قال يديان يضاوان لمحل . وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد لام يد في التثنية شاذ ، وكان القياس أن يقول يدان ، ومن العلماء من يقول : إنه ثناء على لغة من قال « بئس » مثل الفتى مقصوراً ، فكما تقول في تثنية الفتى فتان تقول في تثنية اليدى يديان ، فاعرف ذلك



هو فَعَلَ بالسكون أو فَعَلَ كَيْدٍ وَدَمٍ ، وأكثر ما على نحو ظَبَّةٍ وَمِائَةٍ وَسَنَةٍ <sup>(١)</sup> مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحركها .

واعلم أن بعض هذه الأسماء المحذوفة اللام لا ما ذو وجهين كسنة لقولهم سانهت وسنوات ، وكذا عَضَّة لقولهم عَضِيَّة وعِصَوَات ، قال السيرافي : من قال سانهت قال سَنَيْتُ وَسَنَيْتُ لأن الهاء لا ترجع في الجمع لا يقال سَنَهَات <sup>(٢)</sup> ، ومن قال سَنَوَات يجب أن يقول سَنَوِي ، وكذا من قال عَضِيَّة قال عِصِيَّة وعِصِيَّ إذ لم يأت عِصَهَات ، ومن قال عِصَوَات قال عِصَوِي لا غير ، قال سيبويه : النسبة إلى فم في وفوى لقولهم في المثني فَمَان ، قال : ومن قال فموان كقوله :

٥٠ — هُمَا نَفَثَا فِي فِي مِينَ فَمَوِيَهُمَا <sup>(٣)</sup> \*

قال : فَمَوِي لا غير ، قال المبرد : إن لم تقل فَمِي فَالْحَقُّ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ وتقول فَمَوِيَّ .

وعلى أي ضابط كان فاعلم أن ما تُرَدُّ لَامُهُ وَأَصْلُ عَيْنِهِ السَّكُونُ نَحْوُ دَمَوِي وَيَدَوِي وَغَدَوِي وَحِرَوِي يَفْتَحُ عَيْنُهُ عِنْدَ سَيْبَوِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضَاعَفًا ،

(١) المراد بنحو ظَبَّةٍ وَمِائَةٍ وَسَنَةٍ كل ثلاثي حذفت لَامُهُ وَعَوِضَ مِنْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ سِوَاهُ أَوْ كَانَ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ أَوْ مَكْسُورَهُ أَوْ مَفْتُوحَهُ ، وَأَمَّا الْخْتَلَفُ فِيهِ فَبِهِمُ الثَّلَاثِي الْمَحْذُوفِ اللَّامِ الَّذِي لَمْ يَعْوِضْ مِنْهَا شَيْئًا

(٢) قد حكى صاحب القاموس أنه يجمع على سنهات وسنوات ، وحكاها في اللسان عن ابن سيده

(٣) هذا صدر بيت للفرزدق ، وعجزه قوله :

\* فَلْيَ النَّاجِ الْعَاوِيَّ أَشَدَّ رِجَامِ \*

ونفثا : ألقيا على لسان ، وضمير الثانية يرجع إلى إبليس وابنه ، وأراد بالناج من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب ، وكذلك العاوي ، والرجام : المراماة بالحجارة ، وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد على أنه قد قيل في ثنية فم فموان

لمثل ما ذكرنا في تحريك عين شَيْءٍ ، وذلك أن العين كانت لازمة للحركة الإعرابية ، فلما رددت الحرف الناهب قصدت أن لا تجردها من بعض الحركات تنبها على لزومها للحركات قبل ، والفتحة أخفها ، ففتحتها ، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون ردا إلى الأصل ، كما ذكرنا في شية ، فيقول : يَذِيّ وَدَمِيّ وَغَدَوِيّ وَحَرَجِيّ باسكان عيناتها ، وأما إذا كان مضاعفاً كما إذا نسبت إلى رَبِّ الخففة فأنك تقول : رَبِّيّ باسكان العين للادغام اتفاقاً ، تقاديا من ثقل فك الادغام ؛ وقد نسبوا إلى قُرّة وهم قوم من عبد القيس والأصل قُرّة نخفف فقالوا قُرِّيّ مشددة الراء

واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهي كالمعوض منها ، فان رددت اللام حذفت الهمزة ، وإن أثبت الهمزة حذفت اللام ، نجوابني وبنوي ، واممي وميمي بكسر السين أو ضمه لقولهم سِمٌ وَسِمٌ وجاء ميمى بفتح السين أيضاً ، وأما امرؤ فلا ميم موجودة ، فلا يكون الهمزة عوضاً من اللام فلذا قال سيبويه لا يجوز فيه إلا امرئ قال وأما مرئ في «امرئ القيس» فشاذ ، قال السيرافي : هذا قياس منه ، وإلا فالسموع مرئ في امرئ القيس ، لا امرئ ؛ واعلم أن الراء في مرئ المنسوب إلى امرئ مفتوح ، وذلك لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس بقي حركة الراء بحالها ، وهي تابعة لحركة الهمزة التي هي اللام ، والهمزة لزمها الكسر لأجل ياء النسب ، فكسرت الراء أيضاً ، فصار مرئ كنعري ، ثم فتحت كما في نعري ، وحكى القراء في امرئ فتح الراء على كل حال وضما على كل حال ، وأما ابنم فكان الهمزة مع الميم عوضان من اللام ؛ فاذا رددت اللام حذفتها ، قال الخليل : ولك أن تقول ابنمي ؛ قال سيبويه : ابنمي قياس من الخليل لم تتكلم به العرب

فان أبدل من اللام في الثلاثي التاء ، وذلك في الأسماء المدودة المذكورة في

باب التصغير نحو أخت<sup>(١)</sup> وبنت وهنت وثنتان وكيت وذيت ، فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بال مؤنث في هذه الأسماء ، والدليل على أنها لا تقوم مقام اللام من كل وجه حذفهم إياها في التصغير نحو بُنية وأخية ، وكذا في الجمع نحو بنات وأخوات وهنات ، فإذا حذفت التاء رجع إلى صيغة المذكر ، لأن جميع ذلك كان مذكرا في الأصل ، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم الفاء من أخت وكسرها من بنت وثنتان ، وإسكان العين في الجميع تنبيها على أن هذا التأنيث ليس بقياسي كما كان في ضارب وضاربة وأن التاء ليست للحض التأنيث بل فيها منه رائحة ، ولذا ينصرف أخت علما ، فتقول في أخت : أخوى كما قلت في أخ ، وفي بنت وثنتان بنوى وثنوى ، والدليل على أن مذكر بنت فعَلٌ في الأصل بفتح الفاء والعين قولهم بَنُونٌ في جمعه السالم وأبناء في التكسير<sup>(٢)</sup> وكذا قالوا في جمع الاثنين أثناء ، قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : إن قيل إن بنات لم يرد اللام

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٢٢٠ )

(٢) الدليل على أن الفاء في ابن مفتوحة قولهم في جمع السلامة بنون ، والدليل على أن العين مفتوحة أيضا بحجى تكسيده على أبناء ، إذ لو كانت عينه ساكنة لجمع على أفعل مثل فلس وأفلس

(٣) بين عبارة سيبويه وما نقله المؤلف عنه اختلاف ، ونحن نذكر لك عبارة سيبويه ، قال ( ج ٢ ص ٨٢ ) : « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات ، فانه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنون ، فانما ألزموا هذه الرد في الاضاعة لقوتها على الرد ولأنها قد ترد ولا حذف ، فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها » ا هـ ، وقال أبو سعيد السيرافي في شرحه : « فان قال قائل فهلا أجزتم في النسبة إلى بنت بنى من حيث قالوا بنات كما قلتم أخوى من حيث قالوا أخوات فان الجواب عن ذلك أنهم قالوا في المذكر بنون ولم يقولوا فيه بنى . إنما قالوا بنوى أو ابني ، فلم

فيه فكان القياس أن يجوز في النسب بَنِي وَبَنَوِيَّ لما أصْلَم من أن النظر في الرد في النسبة إلى المثنى والمجموع بالألف والتاء . فالجواب أنهم وإن لم يردوا في بنات ردوا في بنون ، والغرض رجوع اللام في غير النسب في بعض تصارييف الكلمة ، وكان يونس يجوز في بنت وأخت مع بَنَوِيَّ وأخَوِيَّ بَنَتِيَّ وأخْتِيَّ أيضاً ، نظراً إلى أن التاء ليست للتأنيث ، وهي بدل من اللام ، فألزمه الخليل أن يقول مَنَتِيَّ <sup>(١)</sup> وَهَنَتِيَّ أيضاً ، ولا يقوله أحد

وتقول في كَيْتَ وَذَيْتَ : كَيْوِيَّ وَذَيْوِيَّ ، لأنك إذا رددت اللام صارت كَيَّْةً وَذَيَّْةً كحَيَّة ، فتقول : كيوى كحيوى

يحملوه على الحذف ، إذ كانت الإضافة قوية ، اهـ ، وقول سيويه « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات » معناه أنه كان ينبغي جواز حذف اللام في النسب إلى بنت كما يجوز ذكرها لأن هذه اللام لم ترد في الجمع ، وكل ما لم يرد في الجمع ولا في التثنية فانه يجوز في النسب رده وعدم رده ، وقوله بعد ذلك « فانه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنون » معناه أنه لو كان مدار الأمر على الرد في الجمع أو التثنية لكان يجوز في النسب إلى ابن الرد وعدمه لأن جمعه لم يرد فيه اللام وكذا تثنيته ، فلما لم نجدهم أجازوا الرد وعدمه ، بل ألزموا الرد أو التعويض فقالوا بنوى أو ابنى ، علمنا أن هناك شيئاً وراء الرد في الجمع والتثنية ، وهو ما ذكره سيويه بقوله « فانما ألزموا هذه الرد في الإضافة لقوتها - الخ »

(١) أصل منى « من » ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفاً في غير اللغة الفصحى ، واللغة الفصحى إبدال تائه هاء وتحريك نونه ، وبهذا يتبين أن إلزام الخليل ليونس يتم في هنت لأنه ثلاثى الوضع ، لافى منت الثنائى الوضع ، إذ كلام يونس فيما حذف لامه وعوض عما التاء ، فالظاهر أن منتا يجرى عليه حكم الثنائى الوضع الصحيح الثانى الذى قدمه المؤلف ، على أن ليونس أن يجب عن هنت بأن كلامه فيما لزمته التاء وقفاً ووصلاً ، وهنت تلزمه التاء في الوصل لافى للوقف

والتاء في «كلتا»<sup>(١)</sup> عند سيبويه مثلها في أخت ، لما لم تكن لصريح التانيث بل كانت بدلا من اللام ولذا سكن ما قبلها وبجاز الإتيان بألف التانيث بعدها وتوسط التاء ولم يكن ذلك جمعا بين علامتي التانيث لأن التاء كما ذكرنا ليست لحض التانيث بل فيها راحة منه ، فكلمتا عنده كحُبْلَى الألف للتانيث فهي لا تنصرف لا معرفة ولا نكرة ، فإذا نسبت إليه رددت اللام ، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكور ، كما في أخت وبنت ، فيصير كَلَوَى بفتح العين فيجب حذف ألف التانيث كما مر في جَمَزَى ، وفتح عين مذكرة ظاهر ، قال السيرافي : من ذهب إلى أن التاء ليس فيه معنى التانيث بل هو بدل من الواو كما في سِتٍ وأصله سِدْسٌ وكما في تُكَلَّة وثُرَاث قال كِلْتَى ، فيجىء على ما قال السيرافي كِلْتَوَى وَكِلتَاوَى أيضا كحبلوى وحبالوى ، وعند الجرمي أن ألف كلمتا لام الكلمة ، وليست التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التانيث ، فيقول : كِلْتَوَى كأعلوى ، وقوله مردود لعدم فِعْتَلٍ في كلامهم ، وليس ليونس في كلمتا قول ، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت وبنت ، وليس ماجوز من النسب مع وجود التاء فيها مطردا عنده في كل ما أبدل من لامة تاء حتى يقال إنه يلزمه كِلْتَى وكلتوى وكلتاوى كحُبْلَى وَحِبْلَوَى وحبالوى ، ، ولو كان ذلك عنده مطردا لقال مَتْنِي وَهَنْتِي أيضا ولم يلزمه التحليل ما ألزمه ، قول المصنف « وعليه كلتوى وكلتى وكلتاوى » فيه نظر ، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديرا على قياس ما نسب يونس إلى أخت وبنت لجاز الأوجه الثلاثة

قوله « متحرك الأوسط أصلا » أى في أصل الوضع

قوله « والحذف هو اللام ولم يعوض همزة الوصل » شرط لوجوب الرد

---

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢١)

ثلاثة شروط : تحرك الأوسط ، إذ لو سكن لجاز الرد وتركه نحو غَدِي وَغَدَوِي ،  
وكون اللام هو المحذوف ، إذ لو كان المحذوف هو العين فنحوه لم يجز رده ،  
وعلم تعويض همزة الوصل ، إذ لو عوضت جاز الرد وتركه نحو ابني وَبَنَوِي  
قوله « أو كان المحذوف فاء » هذا موضع آخر يجب فيه رد المحذوف مشروط  
بشرطين : كون المحذوف فاء ؛ إذ لو كان لاما مع كونه معتل اللام لم يلزم  
رده كما في غَدِي ، وكونه معتل اللام ؛ إذ لو كان صحيحا لم يجب رده كما في عَدِي  
قوله « أبوي وأخوي وستهي » ثلاثة أمثلة للصورة الأولى ، وإنما قال في  
سِتْ لثلاثا يلتبس بالمنسوب إلى سه بمحذف العين فانه لا يجوز فيه رد المحذوف ،  
وفي است لفتان أخريان : سِتْ بمحذف اللام من غير همزة الوصل ، وسه بمحذف  
العين .

قوله « وَوَشَوِي فِي شِيَةِ » مثال للصورة الثانية

قوله « وإن كانت لامه » أي : لام الاسم الذي على حرفين  
قوله « غيرها » أي : غير اللام ، وهو إما عين كما في سه ، أو فاء ككلمة وزنة  
قوله « وليس برد » إذ لو كان ردا لسكان في موضعه ، بل هذا قلب  
قوله « وما سواهما » أي : ماسوي الواجب الرد ، وهو صورتان الأوليان ،  
والممتنع الرد ، وهو الصورة الثالثة ، يجوز فيه الأمران : أي الرد ، وتركه

قال : « وَالرَّكْبُ يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ كَبَعْلِي وَتَابِعِي وَخَمِي فِي  
خَمْسَةِ عَشَرَ عَلَمًا ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَدَدًا ، وَلِلْضَافِ إِنْ كَانَ الثَّانِي مَقْصُودًا  
أَصْلًا كَالْزُبَيْرِ وَأَبِي عَمْرِو قَيْلٍ : زُبَيْرِي وَعَمْرِي ، وَإِنْ كَانَ كَبَعْدِ مَنَافٍ  
وَأَمْرِي الْقَيْسِ قَيْلٍ : عَبْدِي وَمَرَّتِي »

أقول : اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها ، سواء كانت  
جملة محكية ككتاب شر ، أو غير جملة ، وسواء كان الثاني في غير الجملة متضمنا

للحرف كخَمْسَةَ عَشْرَ وَيَتَّ يَتَّ<sup>(١)</sup> ، وأولا كبعليك ، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتي فيه خاصة ، وإما حذف من جميع المركبات أحد الجزئين في النسب كراهة استئصال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقیل بسبب التركيب

فان قلت : فقد ينسب إلى قَرَعِبِلَانَةٍ<sup>(٢)</sup> واشييباب وعَيْضَمُوز<sup>(٣)</sup> مع ثقلها

قلت : لا مفصل في الكلمة الواحدة يحسن فكه ، بخلاف المركب فان له مفصلا حديث الالتحام متعرضا للافتكاك متى حَزَبَ حازب وإما حذف الثاني دون الأول لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغير الآخر ، والمتصدر محترم

وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها ، فتقول في بعلبك : بَعْلِي أو بَعْلِي ، وفي تأبط شرا : تَابُطِي أو شَرِي وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزئين ، قال :

٥١ — تَزَوَّجْتَهَا رَامِيَةً هُرْمُزِيَةً  
بِفَضْلِ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ<sup>(٤)</sup>

(١) تقول العرب : هو جاري بيت بيت ، فيبذونه على فتح الجزين ، ويقولون : هو جاري يتسالييت - بنصب الأول - ويقولون : هو جاري بيت ليت - رفع الأول - ، وعلى أي حال هو في موضع الحال ، فملى الوجه الأول والثاني هو حال مفرد ، وعلى الثالث هو جملة

(٢) انظر كلمة « قرعبلانة » ( ١ ص ١٠ و ٢٠٠ و ٢٦٤ )

(٣) انظر كلمة « عيضموز » ( ١ ص ٢٦٣ )

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لم تحف لها على نسبة إلى قاتل مدين ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به على أن الشاعر قد نسب إلى المركب

نسبها إلى « رَامَهُرْمَزْ »

وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خَفَّ اللفظ ، نحو بَعْلَبَسْكَيَّ  
وإذا نسبت إلى « اثني عشر » حذفت عشر كما هو القياس ثم ينسب إلى  
اثنان اثنِيَّ أو ثَنَوِيَّ ، كما ينسب إلى اسم أُسْمِيَّ أو سَمَوِيَّ ، ولا يجوز النسب إلى  
العدد المركب غير علم ؛ لأن النسب إلى المركب بلا حذف شيء منه مؤدِّر إلى  
الاستتقال كما مر ، ولا يجوز حذف أحد جزأي المركب المقصود منه العدد ؛ إذ هما  
في المعنى معطوف ومعطوف عليه ، إذ معنى خمسة عشر خمسة وعشر ، ولا يقوم  
واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر ، وإنما جاز النسب إلى كل واحد  
من المضاف والمضاف إليه كما يجيء ، وإن كان في الأصل لكل واحد منهما معنى لأنه  
لا ينسب إلى المركب الإضافي إلا مع العملية كبن الزير وامرئ القيس ، والعلم  
المركب لا معنى لأجزائه أي تركيب كان ، ولولم ينمَحْ أيضاً معناهما بالعملية لجاز  
النسب إليهما لأنك إن نسبت إلى المضاف قُلت في غلام زيد غلامى فقد نسبت  
إلى ما هو المنسوب إليه في الحقيقة لأن المضاف إليه في الحقيقة كالوصف للمضاف ،  
إذ معنى غلام زيد غلام لزيد ، وإن نسبت إلى المضاف إليه فانه وإن لم يكن هو  
المنسوب إليه في الحقيقة لكنه يقوم مقام المضاف في غير باب النسب كثيراً ، حتى  
مع الالتباس أيضاً ، كقوله :

٥٢ — \* طَيِّبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيماً \* (١)

المرجى بالحق يا نسب بكل جزء من جزأيه - قال أبو حيان في الارتشاف :  
« وتركيب المزج تحذف الجزء الثاني منه فتقول في بعلبك بعلى ، وأجاز الجرمي النسب إلى  
الجزء الثاني مقتصر عليه . فتقول : بكى ، وغير الجرمي كأي حاتم لا يجوز ذلك إلا منسوباً  
إليهما ( أي إلى الصدر والعجز معاً ) قياماً على « رامته مزية » أو يقتصر على الأول

(١) هذا عجز بيت لأوس بن حجر ، وصدره :

\* فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي \*



أى ابن حذيم ، فكيف لا يجوز فى النسب وأنت لا تنسب إلى المضاف إليه إلا لدفع الالتباس ، كما يحىء باقامة المضاف إليه مقام المضاف ، وأما إذا نسبت إلى خمسة عشر علماً بحذف أحدهما فلا يلزم منه فساد ؛ إذ لا دلالة لأحد الجزأين مع العملية على معنى ؛ وقد أجاز أبو حاتم السجستاني فى العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أحدى عشرى نحو قوله «رامية هرمزية» وفى المؤنث إحدى — أو إحدوى — عشرى — بسكون شين عشرة — أى ثوب طوله أحد عشر ذراعاً ؛ وعلى لغة من يكسر شين عشرة فى المركب إحدى عشرى — بفتح الشين كنعمرى — وكذا تقول فى اثنى عشر : اثنى عشرى ، أو ثنوى عشرى ، إلى آخر المركبات

وإذا نسبت إلى المركب الإضافى فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستقلال ولأنك إن أبقيتهما فإن ألحقت ياء النسبة بالمضاف إليه فإن انتقل إعراب الاسم المنسوب إليه إلى ياء النسب ، كما فى نحو كوفى وبصرى وغير ذلك من المنسوبات ؛ لزم تأثر الياء بالعوامل الداخلة على المضاف وعدم تأثره بها للحاقه بآخر المضاف إليه اللازم جره ، وإن لم ينتقل التباس باسم غير منسوب مضاف إلى اسم منسوب نحو غلام بصرى ، وإن ألحقتها بالمضاف نحو عبدي القيس تؤم أن المنسوب مضاف إلى ذلك المجرور ، مع أن قصدك نسبة شىء إلى الاسم المركب من المضاف والمضاف إليه ، فإذا ثبت أن حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثانى لما ذكرنا

---

وكان بنو الحرث بن سدوس بن شيان اقتسموا معزاه ، وقوله : فهل لكم فيها ، هو على تقدير مضاف ، والأصل فهل لكم فى ردها ، وأعياء : أعجز ، والنطاسى - بكسر النون - هو العالم الشديد النظر فى الأمور ، وحذيم : يراد به ابن حذيم ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والمعنى : هل لكم ميل إلى ردمعراى إلى فاتى حاقى خبير بالباء الذى يسجر الأطباء عن مداواته

فتقول في عبد القيس : عبدي ، وفي امرئ القيس : مرئي ، وأيضا فانك لو نسبت إلى المركب الاضافي قبل العلمية فالمنسوب إليه في الحقيقة هو المضاف كما ذكرنا فالأولى بعد العلمية أن ينسب إليه دون المضاف إليه

فإن كثرة الالتباس بالنسبة إلى المضاف وذلك بأن يجيء أسماء مطردة والمضاف في جميعها واحد والمضاف إليه مختلف كقولهم في الكنى : أبوزيد ، وأبو علي ، وأبو الحسن ، وأم زيد ، وأم علي ، وأم الحسن ، وكذا ابن الزبير ، وابن عباس ، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو زُيْثَرِي في ابن الزبير ، وبكري في أبي بكر ، إذ الكنى مطردة تصديرها بأب وأم ، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرد ، فلو قلت في الجميع : أبوي ، وأمي ، وابني ، لاطرد اللبس ، وإن لم يطرد ذلك بل كثر كعبد الدار وعبد مناف وعبد القيس فالقياس النسب إلى المضاف كما ذكرنا نحو عبدي في عبد القيس ، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه في هذا أيضا نحو منافي في عبد مناف

وهذا الذي ذكرنا تقرير كلام سيبويه ، وهو الحق ؛ وقال المبرد : بل الوجه أن يقال : إن كان للمضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأول والنسبة إلى الثاني ، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأول كعبد القيس وامرئ القيس ، لأن القيس ليس شيئا معروفا يتعرف به عبد وامرؤ ، وللخصم أن يمنع ويقول : بم علمت أن القيس ليس شيئا معروفا مع جواز أن يكون شيئا معروفا إما قبيلة أو رجلا أو غير ذلك أضيف إليه امرؤ وعبد في الأصل للتخصيص والتعريف كما في عبد المطلب وعبد شمس وعبد العزى وعبد اللات

قال السيرا في : ويلزم المبرد أن ينسب إلى الأول في الكنى لأنهم يكتنون الصبيان بنحو أبي مسلم وأبي جعفر مثلا قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر وقبل أن يمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن في مثله معروفا إذ هو اسم على

معدوم مع أنه ينسب إليه، فكان المصنف أجاب السيرافي نيابة عن المبرد، وقال :  
الثاني في أمثال هذه الكنى في الأصل مقصود ، وذلك أن هذه الكنى على  
سبيل التناؤل فكانه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه ذلك ، فالثاني وإن لم يكن  
مقصودا الآن ولا مرقا للأول إلا أنه مقصود في الأصل : أى الأصل أن لا يقال  
أبو زيد مثلا إلا لمن له ولد اسمه زيد ، والسيرافي أن يقول : إن الأصل أن  
لا يقال عبد القيس إلا في شخص هو عبد لمن اسمه قيس ، فقول المصنف « وإن  
لم يكن الثاني مقصودا في الأصل كما في عبد القيس وامرى القيس فالنسبة  
إلى الأول » مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد

هذا ، وقد جاء شاذًا مسموعًا في «عَبْدِ» مضافًا إلى اسم آخر أن يركب من  
حروف المضاف والمضاف إليه اسم على فَعْلَلٍ بأن يؤخذ من كل واحد منهما القاء  
والعين ، نحو عَبَشِمِي في عبد شمس ، وإن كان عين الثاني معتلا كمل البناء  
بلامه نحو عَبَقَسِي وَعَبْدَرِي في عبد القيس وعبد الدار ، وجاء مَرْقَسِي في امرئ  
القيس <sup>(١)</sup> من كِنْدَةَ وكل من اسمه امرؤ القيس من العرب غيره يقال فيه  
مَرْقِي ، والعذر في هذا التركيب مع شذوذه أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون  
المضاف إليه التمس ، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف ولا يطلق  
اسمه عليه مجازًا ، بخلاف ابن الزبير فإن إطلاق اسم أحد الأبوين على الأولاد كثير ،  
نحو قرش وهاشم وخندف <sup>(٢)</sup> وكذا إطلاق اسم الابن على الأب غير مبتدع

(١) لم يعين شخص امرئ القيس الكندي الذي قالوا في النسب إليه : مرقسي ، وقد  
عينه صاحب القاموس بأنه امرؤ القيس بن حجر الشاعر ، وقد ذكر الفارح المرتضى :  
أن الصواب أن امرأ القيس الذي ينسب إليه مرقسي هو امرؤ القيس بن الحرث بن  
معاوية ، وهو أخو معاوية الأكرمين الجد الثالث لامرئ القيس بن حجر

(٢) خندف : لقب امرأة إلياس بن مضر ، واسمها ليل ، وهي بنت عمران بن الحاف  
ابن قضاة ، وإنما لقيت كذلك لأن ليل إلياس انتشرت ليلًا فخرج مدركة في طلبها

قال سيويوه : وسممنا من العرب من يقول في النسب إلى كنت كوني ، وذلك لأنه أضاف إلى المصدّر ، فحذف الفاعل وهو التاء ، فانكسر اللام لأجل ياء النسب فرجع العين الساقطة للساكنين ، وهذه الكسرة وإن كانت لأجل الياء التي هي كالكلمة المنفصلة إلا أنه إنما رد العين لأن أصل اللام الحركة وسكونها عارض ، وكان الوجه أن يقال كاني ، لأننا قد بينا قبل في شرح قوله « وأما باب سُدْمَتِهِ فَالصَّحِيحُ أَنْ الضَّمُّ كَذَا » أن الضمائر في نحو قُلْتُ وَقُلْنَا تَتَصَلَّ بِقَالَ فتحذف الألف للساكنين ، لكنه أبقى الفاء في كوني على أصل ضمه قبل النسبة ، تنبيها على المنسوب إليه ، قال الجرمي : يقال رجل كُنْتِي لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل فكأنهما كلمة واحدة وربما قالوا كُنْتُنِي بنون الوقاية ليسلم لفظ كُنْتُ بضم تائه ، قال :

٥٣ — وَمَا أَنَا كُنْتِي وَمَا أَنَا عَاجِنٌ وَشَرُّ الرَّجَالِ الْكُنْتُنِي وَعَاجِنٌ<sup>(١)</sup>

الكنتي : الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا ، والعاجن : الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتمادا تاما كأنه يعجن

قال : « وَالْجَمْعُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ ، يُقَالُ فِي كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدَ أَنْتَبِ وَفَرَاثُصَ : كِتَابِي وَصَحْفِي وَمَسْجِدِي وَفَرَضِي ، وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدَ عَلَمًا لجمع فَمَسَاجِدِي كِكِلَابِي وَأَنْصَارِي »

فردما فسمى مدركة ، وخندفت الام في أثره : أي أسرع ، فلقبت خندف

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ويروي صدره :

\* فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا \*

وقد فسر المؤلف مفرداته ، والاستشهاد فيه في قوله فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا ، وفي قوله الكنتني حيث نسب إلى المركب الاسنادي على لفظه وجاء من غير نون الوقاية في الأول ومعا في الثاني

أقول : اعلم أنك إذا نسبت إلى ما يدل على الجمع فإن كان اللفظ جنساً كثر  
وضرب أو اسم جمع كَنَفَرٍ وَرَهْطٍ<sup>(١)</sup> وإبل نسبت إلى لفظه نحو سَمَرَى وإبلى ،  
سواء كان اسم الجمع مما جاء من لفظه ما يطلق على واحد كراكب<sup>(٢)</sup> في ركب  
أو لم يحى ككنم وإبل ، وكذا إن كان الاسم جمعا في اللفظ والمعنى لكنه لم  
يستعمل واحده لاقياسيا ولا غير قياسي كمباديد<sup>(٣)</sup> ، تقول : عَبَادِي ، قال  
سيبويه : كون النسب إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئا لم يتكلم  
به العرب وإن كان قياسيا نحو عبْدُودِي أو عبْدِي أَوْ عبْدَادِي ، وكذا قولهم  
أعرابي لأن أعرابا جمع لا واحد له من لفظه ، وأما العرب فليس بواحد الآن ،  
لأن الأعراب ما كنة البدو ، والعرب يقع على أهل البدو والحضر ، بل الظاهر أن  
الأعراب في أصل اللغة كان جمعا لعرب ثم اختص

وإن كان الاسم جمعا له واحد لكنه غير قياسي ، قال أبو زيد : ينسب إلى  
لفظه كَتَحَاسِنِي وَشَاكِبِي ومذاكِرِي وبعضهم ينسبه إلى واحد الذي هو غير  
قياسي نحو حُسْنِي وَشَبْهِي وَذَكَرِي

وإن كان جمعا له واحد قياسي نسبت إلى ذلك الواحد ، ككتابي في كتب  
وأما قولهم رَبِّي وَرَبَّائِي في رَبَّاب ، وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا يدا  
واحدة : ضَبَّةٌ وَثَوْرٌ وَعُكْلٌ وَتَيْمٌ وَعَلْدِي ، واحدهم رُبَّةٌ كَقُبَّةٍ وَقَبَابٍ ، والرُّبَّةُ

---

(١) الفر مادون العشرة من الرجال ومثله النفير ، وقد يطلق على الناس كلهم ،  
والرهط - باسكان ثانيه أو فتحه - قوم الرجل وقبيلته ، ويطلق على الجماعة من ثلاثة  
إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا

(٢) الركب : الجماعة الراكبون الإبل من العشرة فصاعدا ، وله واحد من  
لفظه وهو راكب وسيأتي الخلاف في ركب أهو جمع أو اسم جمع في باب الجمع

(٣) عباديد : انظر (ح ١ ص ٢٦٨)

الفرقة من الناس ، فانما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعنى رباباً لكونه بوزن الواحد لفظاً ، ولتلبته من بين ما يصح وقوعه عليه لفة على جماعة معينين فصار كالعلم نحو مدائني<sup>(١)</sup> وأما أبتاوى في النسب إلى أبناء ، وهم بنو سعد بن زيد مناة ، وأنصارى في النسبة إلى الأنصار ؛ فللغلبة المذكورة ولمشابهة لفظ أفعال المفرد حتى قال سيبويه إن لفظه مفرد ، ولقوة شبهه بالمفرد كثر وصف المفرد به نحو بُرْمَة أعشار<sup>(٢)</sup> ، وثوب أسمال<sup>(٣)</sup> ونُطْفَة أمشاج<sup>(٤)</sup> ورجع ضمير المفرد المذكر إليه في نحو قوله تعالى : (وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه) ولا منع أن يقال : إن الياء في أنصارى وأبتاوى وربابى للوحدة بالنسبة كما في روم وزنجى وزنج فلذا جاز إلحاقها بالجمع ، فلو قلت بعدُ مثلاً : ثوب أنصارى وشيء ربابى أو أبتاوى كان منسوباً إلى هذه المفردات بحذف ياء الوحدة كما ينسب إلى كرمى بحذف الياء فيكون لفظ المنسوب والمنسوب إليه واحداً

ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم ، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة ، فعلى هذا يكون العذر في إلحاق الياء بهذه الأسماء ما تقدم أولاً ، وقالوا في النسبة إلى أبناء فارس ، وهم الذين استصحبهم سيف بن

---

(١) مدائني : منسوب إلى المدائن وهي مدينة كسرى قرب بغداد؛ سميت بذلك لكبرها

(٢) البرمة: قدر من حجارة، ويقال: برمة أعشار وقدر أعشار وقدر أعشار، إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة ، وقيل : إذا كانت مكسرة على عشر قطع  
(٣) يقال : ثوب أسمال ، ويقال: ثوب أخلاق ، إذا كان قد صار مرقاً . قال الرازي

\* جَاءَ الشَّتَاءُ وَقَمِيصِي أَخْلَقُ \*

(٤) النطفة — بالضم — الماء الصافي قل أو كثر ، وأمشاج : مختلطة بماء المرأة ودمها

ذى يزن إلى اليمين : بنوى ، على القياس ، مع أنهم جماعة مخصوصة كبنى سعد بن زيد مناة ، وقالوا في النسبة إلى العَبَلَات : عَبَلَى ، بسكون الباء وهم من بنى عبد شمس : أمية الأصغر ، وعبد أمية ، ونوقل ، لأن كل واحد منهم سمي باسم أمه ، ثم جمع ، وهى عَبَلَة بنت عَبِيد ، من بنى تميم ، وإنما قالوا فى المبالغة والمساكنة مُهَلَّبِي ومِشَمَعِي ؛ لأنك رددتهما إلى واحدتهما وحذفت ياء النسبة التى كانت فى الواحد ثم نسبت إليه ، ويجوز أن يقال سمي كل واحد منهم مُهَلَّبًا ومِشَمَعًا أى باسم الأب ثم جمع كما سمي كل واحد فى العَبَلَات باسم الأم ثم جمع ، فيكون مهلبى منسوباً إلى الواحد الذى هو مهلب ، لا إلى مهلبى

وإن كان اللفظ جمعاً واحداً سمى جمع نسبت أيضاً إلى ذلك الواحد ، كما تقول فى النسبة إلى نساء : نِسَوَى ، لأن واحدة نِسْوَة ، وهو اسم جمع ، وكذا تقول فى أقار وأنباط : نَقَرَى وَنَبَطَى

وإن كان جمعا واحداً جمع له واحد نسبت إلى واحد واحده ، كما تقول فى النسبة إلى أ كالب : كَلْبَى

وإنما يرد الجمع فى النسبة إلى الواحد لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً ، وهو الوالد أو المولد أو الصنعة ، فحمل على الأغلب ، وقيل : إنما رد إلى الواحد ليعلم أن لفظ الجمع ليس علماً شياً ، إذ لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه ، نحو مدائن وِكَلَابِي ، كما يجب

ولو سميت بالجمع فإن كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو مدائن وأتمارى وكَلَابِي وَضِيَابِي ، وأتمار : أسم رجل ، وكذا ضباب وكلاب وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أن جمع المؤنث بالآلف والتاء يحذف منه الآلف والتاء ، تقول فى رجل اسمه ضربات : ضَرَبَنِى ، بفتح العين لأنك لم ترده إلى واحد ، بل حذفت منه الآلف والتاء فقط ، بخلاف عَبَلَى فى المنسوب إلى

الْعَبَلَات ؛ فانه بسكون الباء لأنه نسب إلى الواحد كما ذكرنا ، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علماً الحرفان ، إن لم يحصل النون مُعْتَقَبَ الإعراب ، ولا يرد إلى الواحد ، فلهذا قيل في السمي بأَرْضَيْن : أَرْضِي ، بفتح الراء ، وإن جعل النون معتقب الاعراب لم يحذف منه شيء ، كما مر في أول الباب <sup>(١)</sup>

قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ فَشَاذٌ »

شواذ  
النسب

أقول : اعلم أنه قد جاءت ألفاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب ، بعضها مضى نحو جَدَمِي وقرشي وحروري ، ولندكر الباقي ؛ قالوا في العالية — وهو موضع بقرب المدينة — عُلُوِي ، كأنه منسوب إلى العلو ، وهو المكان العالي ضد السفلى ؛ لأن العالية المذكورة مكان مرتفع ، والقياس عَالِي أو عَالُوِي ، فهو منسوب إليها على المعنى ، وقالوا في البصرة : بِصْرِي ، بكسر الباء ؛ لأن البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سميت البصرة ؛ والبِصْر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العملية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة يحذف التاء كسرت الباء في النسب ، وقيل : كثير الباء في النسب إتياعاً لكسر الراء ،

(١) هذا الذي ذهب إليه الرضى وابن الحاجب من رد الجمع إلى الواحد هو الذي عليه جمهور علماء العربية ، وقد ذهب قوم إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع ، قال السيوطي في معجم الهوامع (٢ : ١٩٧) : « وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب إلى الواحد منه فيقال في الفرائض : فرضي ، وفي الخمس : أحسني ، وفي الفرع : أفرعي ، قال أبو حيان : بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى ، فان كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي ، إذ لو قيل فيه عربي رداً إلى المفرد لالتبس الأعم بالأخص ، لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب ، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي ، وذهب هؤلاء إلى أن القمري والدبسي منسوب إلى الجمع ، من قولهم : طيور قمر وديس ، وعند الأولين هو منسوب إلى القمر ، وهي البياض ، والدبسة ، أو مثل كرمي ما بنى على الباء التي تشبه باء النسب » اهـ والدبسة : لون بين السواد والحمرة (٢٥ - ٦)



ويجوز بَصْرِي بفتح الباء على القياس ، وقالوا : بَدَوِي ، والقياس إسكان الدين  
لكرنه منسوبا إلى البَدْو ، وإنما فتح ليكون كالخَضْرَى لأنه قرينه ، وقالوا :  
دُهْرِي بضم الدال للرجل المسن فرقا بينه وبين الدهْرِي الذي هو من أهل الأحاد ،  
وقالوا في النسب إلى السهل وهو ضد الحزن : سُهْلِي ، بضم السين فرقا بينه وبين  
المنسوب إلى سَهْل اسم رجل ، وقيل في بنى الحُبْلَى حى من الأنصار : حُبْلَى ، بفتح  
الباء فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلَى ، وإنما قيل لأبيهم حُبْلَى لعظم بطنه ،  
وقالوا في الشتاء : شَتْوَى ، بسكون التاء ، قال المبرد : شِتَاء جمع شَتْوَة  
كصحاف جمع صَخَفَة فعلى هذا شَتْوَى قياس ؛ لأن الجمع في النسب يرد إلى واحد ،  
وإطلاق الشتاء على ما يطلق عليه الشتوة يضعف <sup>(١)</sup> قوله ، وقالوا في الخريف :  
خَرْفِي بفتح العين كما قالوا في ثقيف : ثَقَفِي ، وقالوا : خَرْفِي أيضا بسكون العين  
بالنسبة إلى المصدر ، والخَرْفُ : قطع الشيء ، وقالوا : يَخْرِفَانِي ، في النسبة إلى  
البحرين المجهول نونه معتقب الإعراب ، والقياس يَخْرِفَانِي ووجهه أن نون  
البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب ، وقياس المثنى المجهول نونه معتقب الإعراب  
أن يكون في الأحوال بالألف كما مر في باب العلم ، فالزام البحرين الياء شاذ إذن

(١) هذه مسألة تار فيها خلاف طويل بين العلماء ، قال في اللسان : « الشتاء  
معروف : أحد أرباع السنة ، وهي الشتوة ، وقيل : الشتاء جمع شتوة . قال ابن  
بري : الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف ، لأنه أحد الفصول الأربعة ، ويدل على  
ذلك قول أهل اللغة : أشتينا دخلنا في الشتاء وأصفنا دخلنا في الصيف ، وأما الشتوة  
فإنما هي مصدر شتا بالمكان شتوا وشتوة للبراة الواحدة ، كما تقول : صاف بالمكان  
صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة إلى الشتاء شتوى على غير قياس ، وفي الصحاح النسبة  
إليها شتوى ( بفتح فسكون ) وشتوى ( بفتح الشين والتاء جميعا ) مثل خرفي وخرفي  
قال ابن سيده : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوة ورفضوا النسب  
إلى الشتاء » اهـ

وإذا جعل نون الثنى معتقب الإعراب لم يحذف في النسب لاهو ولا الألف  
 قليل : بحراني ، على أنه منسوب إلى البحران المجحول نونه معتقب الإعراب لكونه  
 هو القياس في الثنى المجحول نونه كذلك ، وإن قل استعماله كما مر في باب العلم ،  
 وقيل : أَفَقِيٌّ بفتحين ، في النسبة إلى الأفق ؛ لأنهم قالوا فيه أَفُقٌ بضم الهجزة  
 وسكون الفاء وهو مخفف الأفق كعُنُقٌ وَعُنُقٌ ، ثم جوزوا فيه الأَفَقِيَّ لاشتراك  
 الفعل والفعل في كثير من الأسماء كالمُجَمِّم والمَجَمِّم والعُرْب والعَرَب والشَّعْم  
 والسَّعَم ، وقالوا : خُرَاسِي ، تشبيها للألف والنون بألف التانيث التي قد تشبه بتاء  
 التانيث فتحذف وإن كان شاذاً كما في جلورِيٌّ وحرورِيٌّ ، ومن قال خُرَاسِي  
 يحذف الألف وسكون الراء فقد خفف ، وقالوا : طَلَّاحِيَّةٌ ، بضم الطاء ، الابل التي  
 ترعى الطَّلح ، وإتمامي على مُقال لأنه بناء للبانة في النسب كأنافي للعظيم  
 الألف كما يجيء ، ويروى طَلَّاحِيَّةٌ بكسر الطاء بالنسب إلى الجمع كما قالوا عِصَاهِي  
 منسوب إلى عِصَاهُ جمع عِصَةٍ ، وقيل : هو منسوب إلى عِصَاة بمعنى عِصَةٍ وهو  
 قليل الاستعمال ، أعنى عِصَاة ، والجنس عِصَاهُ كقتادة وقتاد ، وقيل : إبل تَحْمِيَّةٌ  
 بفتح الميم ، قال المبرد يقال تَحْمُضٌ وَتَحْمُضٌ ، فعلى هذا ليس بشاذ : وقالوا : يَمَانٍ  
 وشَآمٍ وتِهَامٍ ، ولأربع لها ، والأصل يَمَنِيٌّ وشَآمِيٌّ وتِهَامِيٌّ ، والتَّهَمُ تِهَامَةٌ ؛ فحذف  
 في الثلاثة إحدى ياء النسبة وأبدل منها الألف ، وجاء يَمَنِيٌّ وشَآمِيٌّ على الأصل  
 وجاء تِهَامِيٌّ بكسر التاء وتشديد الياء منسوبا إلى تِهَامَةٍ ، وجاء يَمَانِيٌّ وشَآمِيٌّ  
 وكأنهما منسوبان إلى يَمَانٍ وشَآمٍ المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألقا إذ  
 لاستثقال فيه كما استثقل النسبة إلى ذى الياء المشددة لولم تحذف ، والمراد ييمان  
 وشَآمٍ في هذا موضعٌ منسوب إلى الشَّام واليمن فينسب الشيء إلى هذا المكان  
 المنسوب ، ويجوز أن يكون يَمَانِيٌّ وشَآمِيٌّ جمعاً بين العوض والمعوذ منه ، وأن

يكون الألف في يمانى للاشباع كما في قوله :

\* يَنْبَاعُ مِنْ ذِفرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ \* (١)

وشأى محمول عليه ، وقيل في طَهْيَةٍ : طَهْوَى ، بسكون الهاء على الشذوذ ، وطَهْوَى<sup>٢</sup> على القياس ، وقيل : طَهْوَى ، بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشد ، وقالوا في زَبِينَةٍ قبيلة من باهلة : زَبَانِي ، والقياس زَبْنِي كحنفي في حنيفة ، وقالوا في مَرَو : مَرَوَزِي وفي الرَّمَى رَازِي

واعلم أنك إذا نسبت إلى الأسماء المذكورة بمد أن تجعلها أعلاما إن لم تكن كدَهْرٍ وطلحٍ أو جعلتها أعلاما لغير ما كانت له في الأول كما إذا سميت بَزِينَةٍ ابْنًا لك ؛ فانك تجري جميعها على القياس نحو دَهْرِي وطلحِي وزَبْنِي ؛ لأن هذه الأسماء شذت في المواضع المذكورة ، وجعلها أعلاما لما يقصد وضع لها ثبات ، فيرجع في هذا الوضع إلى القياس

وقد يلحق ياء النسب أسماء أبعاد الجسد للدلالة على عظمها : إما مبنية على فعال كأناني للمعظم الأنف ، أو مزيدا في آخرها ألف ونون كَلِجَيَّانِي وِرَقَبَانِي وَجَمَانِي للطويل الجُمَّة ، وليس البناءان بالقياس ، بل هما مسعوران ، وإذا سميت بهذه الأسماء ثم نسبت إليهما رجعت إلى القياس ، إذ لا تقصد المبالغة إذن ، فتقول جُمِّي وَلِجَيَّيَّ على قول الخليل وَلِجَوِيَّ على قول يونس

قال : « وَكَثُرَ مَجِيءُ فَعَالٍ فِي الْحَرْفِ كَبَتَّاتٍ وَعَوَاجٍ وَتَوَابٍ وَجَمَالٍ ، وَجَاءَ فَاعِلٌ أَيْضًا بِمَعْنَى ذِي كَذَا كَتَامِيرٍ وَلَا بَيْنَ وَدَارِعٍ وَنَاكِيلٍ ، وَمِنْهُ عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ وَطَاعِمٌ كَأْسٍ » .

أقول : اعلم أنه يجيء بعض ما هو على فعال وفاعل بمعنى ذى كذا ، من

النسب  
غير لاء

(١) قد مضى قولنا على هذا الشاهد ، فارجع إليه في الجزء الأول ( ص ٧٠ )

غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه ، كما كان اسم الفاعل نحو غافر ، وبناء المبالغة فيه نحو غَفَّار ؛ بمعنى ذى كذا ، إلا أن فَعَّالاً لما كان فى الأصل لمبالغة الفاعل فَعَّال الذى بمعنى ذى كذا لا يجىء إلا فى صاحب شىء يزاول ذلك الشىء ، ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إما من جهة البيع كالْبَقَّال <sup>(١)</sup> ، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال ، أو باستعماله كالسَّيَّاف ، أو غير ذلك ، وفَاعِلٌ يكون لصاحب الشىء من غير مبالغة ، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، يقال لَابِن لصاحب اللبن ، وَلَبَّان لمن يزاوله فى البيع أو غيره ، وقد يستعمل فى الشىء الواحد اللفظان جميعاً كسَيَّاف وسَايِف ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقَوَّاس <sup>(٢)</sup> وتركَّاس <sup>(٣)</sup> وفَعَّال فى المعنى المذكور أكثر استعمالاً من فاعل ، وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين ، فلا يقال لصاحب البر : بَرَّار ، ولا لصاحب القاكهة : فَكَّاه ، قال النحاة : إنهما فى المعنى المذكور بمعنى النسبة ؛ لأن ذا الشىء منسوب إلى ذلك الشىء ، وأيضاً جاء فَعَّال والمنسوب بالياء بمعنى واحد كبتى وبَّتَات لبائع البت ، وهو الكساء ، ويرف أنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه : إماماً أن لا يكون له فعل ولا مصدر كقابل وبَّغال ، ومكان آهل : أى ذو أهل ، أو بأن يكون له فعل ومصدر لكنه إمامتعى للفعل : كماء دافق وعيشة راضية ، وإمامؤنث مجرد عن التاء : كحائض

---

(١) لم نقف على كلمة يقال بمعنى بائع البقل فى اللسان ولا فى الصحاح ، وقد نص المجد فى القاموس ( ب د ل ، ب ق ل ) على أن البقال بمعنى بائع المأكولات عامة ، وصوابها بدال

(٢) القواس : الذى يرى القوس ، وقد قالوا فيه « قياس » أيضاً ، شذوذاً  
(٣) التراس : صاحب الترس ، وهى ما يتقى بها وقع السلاح ، وقد جاء عنهم فى هذا المعنى تارس ، فتمثيل المؤلف به لما جاء على وجه واحد غير مستقيم إذن .

وطالقي ، وقالوا في نحو مُرَضِعٌ <sup>(١)</sup> ومُطْفِلٌ <sup>(٢)</sup> والسماء مُنْفَطِرٌ <sup>(٣)</sup> به : إنه على

(١) الموضع : التي لها ولد في سن الرضاع ، والمرضة - بالتاء - التي ترضع وإن كان الرضيع ليس ولدها .

قال ثعلب : « إذا أردت الفعل أدخلت الماء وجعلته نعتا ، وإذا أردت الاسم لم تدخل الماء » اهـ ، ومراده بالفعل اسم الفاعل ، إذ هو دال على الحدث . ومراده بالاسم المنسوب ، وفي اللسان : « وفي التنزيل العزيز : ( يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) اختلف النحويون في دخول الماء في المرضعة ، فقال القراء : المرضعة والمرضع التي معها صبي ترضعه ، قال : ولو قيل في الأم مرضع لأن الرضاع لا يكون إلا من الإناث كما قالوا : امرأة حائض وطامث ، كان وجها ، قال : ولو قيل في التي معها صبي مرضعة كان صوابا ، وقال الأخفش : أدخل الماء في المرضعة لأنه أرادوا أنه أعلم الفعل ، ولو أراد الصفة لقال : مرضع ، وقال أبو زيد : المرضعة التي ترضع وثديها في فم ولدها ، وعليه قوله تعالى : ( تذهل كل مرضعة ) . قال : وكل مرضعة أم ، قال : والمرضع التي دنا لها أن ترضع ولم ترضع بعد ، والمرضع التي معها الصبي الرضيع ، وقال الخليل : امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال : امرأة مطلق ذات طفل بلا ماء ، لأنك تصفها بفعل منها واقع أو لازم ، فإذا وصفتها بفعل هي تفعله قلت مفعلة كقوله تعالى : ( تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) وصفها بالفعل فأدخل الماء في نعتها ، ولو وصفها بأن معها رضيعا قال : كل مرضع ، قال ابن بري : أما مرضع فهو على النسب ، أي ذات رضيع ، كما قول : ظبية مشدن : أي ذات شادن ، وعليه قول امرئ القيس :

فئنك حبل قد طرقت ومرضعا فألهيتها عن ذي تماثم مغيل

فهذا على النسب ، وليس جاريا على الفعل ، كما قول : رجل دارع وتارس - معه درع وترس ، ولا يقال منه درع ولا ترس ، فذلك يقدر في مرضع أنه ليس بجار على الفعل وإن كان قد استعمل منه الفعل ، وقد يجيء مرضع على معنى ذات إرضاع أي لها لبن وإن لم يكن لها رضيع ، اهـ .

(٢) المطفل : ذات الطفل من الإنسان والوحش : أي معها طفلها ، وهي قريبة عهد بالتاج ، ويقال : لية مطفل ، إذا كانت تقتل الأطفال ببردها .

(٣) حكى عن القراء أن السماء تذكر وتؤنث ، فإن كان ذلك صحيحا قوله

معنى النسبة لهذا أيضاً ، وهذا يمدح في قولهم : إن ما هو بمعنى النسبة من الجرد عن الياء إما على فَعَالٍ أو فَاعِلٍ فقط ، وإما جارٍ <sup>(١)</sup> على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو : عَزَّ عَزِيزٌ ، وَذُلَّ ذَلِيلٌ ، وشعر شاعرٌ ، وموت مائتٌ ، وهم ناصب ؛ فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة ، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت والمهم <sup>(٢)</sup> صاحب العز والذل والشعر والموت وال نصب ؛ كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو رجل صَوْمٌ وعدل وماء غَوْرٌ : جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر ، كما قال المتنبي :

وَمَا أَنَا وَحَدِي قُلْتُ ذَا الشُّرِّ كُلُّهُ

وَلَكِنْ لِشِعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرٌ <sup>(٣)</sup>

تعالى : ( منفطر به ) اسم فاعل جار على موصوفه ولا تأويل فيه ، وأكثر العلماء على أن السماء مؤنث ولهذا احتاجوا إلى التأويل في هذه الجملة ، فمنهم من أول في السماء فذكر أنها بمعنى السقف أو الشيء المرتفع ، فلماذا جاء النحر عنها مذكراً ، ومنهم من أول في منفطر فذكر أنه نسب وليس اسم فاعل كالمؤلف ، وليس بجيد .

(١) هذا معطوف على قوله : « إما بمعنى المفعول النح » .

(٢) الذي تقدم التثيل به « ناصب » فكان الواجب أن يقول هنا : « والناصب » على أن نفس التثيل بقوله « هم ناصب » ليس متفقاً مع ما قبله من الأمثلة ولا مع ما ذكره من الأصل الذي مثل له ، إلا أن يتمحل له بأن المهم بمعنى النصب فكان أنه قال : « ونصب ناصب » أو قال « هم هام » فيكون متفقاً ، ثم إن صاحب اللسان نقل عن العلماء أنهم جعلوا قولهم : « هم ناصب » من قبيل « ماء دافق » و « عيشة راضية » فكان المهم ينصب فيه : أي فهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول

(٣) هذا البيت من قصيدة لأبي الطيب المتنبى يمدح بها على بن أحمد بن عامر

الأنطاكي أولها قوله :

أَطَاعِنُ خَيْلًا مِنْ فَوَارِسِهَا الدَّهْرُ وَجَيْدًا ، وَمَا قَوْلِي كَذَا وَمَعِيَ الصَّبْرُ  
ومعنى هذا البيت - كما قال المكي - أنا ما انفردت بعمل هذا الشعر ، ولكن

والموت كأنه يستصحب موتاً آخر ، والنصب كأنه يستلزم نصباً آخر : أى ليس هو شعراً واحداً ، ولا الموت موتاً واحداً ، ولا الهماً واحداً ، بل كل منها مضاعف مكرر ، وقد يستعمل الفعل أيضاً بهذا المعنى نحو قولهم : جَدَّ جِدُّهُ ، ونَمَّ نَمَامُهُ ، وأما قولهم : شغل شاغل ؛ فليس من هذا ، بل هو اسم فاعل على الحقيقة : أى شغل يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر لعظمه فلا يتفرغ صاحبه لشيء آخر وكما استعملوا فَعَالاً لما كان في الأصل المبالغة في اسم الفاعل في معنى ذى الشيء الملازم له استعملوا فَعِلاً أيضاً ، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل ، نحو غَمِلَ للكثير العمل ، وَطِنَ وَلَيْسَ وَلَسِنٍ في معنى النسبة ، فاستعملوه في الجوامد نحو رجل نَهْرٍ لصاحب العمل بالنهار ، ورجل حَرِّحَ وَسْتِهِ بمعنى حَرَّى واشْتَقَى : أى الملازم لذلك الشغل ؛ فعلى هذا ليس معنى النسب مقصوراً على فاعل وفَعَال ، بل يحىء عليه اسم الفاعل من الثلاثي وغيره نحو مُرَضِعٍ وَمُنْفَطِرٍ ، ويحىء من أبنية مبالغة اسم الفاعل فَعَالٍ وفَعِلٍ ؛ قال الخليل : وقالوا طاعم كاسٍ على ذا : أى على النسبة : أى هو ذو كسوة وذو طعام ، وهو مما يذم به ، أى ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس ، قال :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا

واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي<sup>(١)</sup>

شعري أعانني على مدحك ، لأنه أراد مدحك كما أردته ، وهو مأخوذ من قول أبي تمام :

تَغَايَرَ الشُّعْرُ فِيهِ إِذْ أَرَقْتُ لَهُ حَتَّى ظَنَنْتُ قَوَائِفِهِ سَتَقْتَلُ

(١) هذا البيت من قصيدة للخطيب هجا فيها الزبير بن بدر ، وأولها :

عَلَامَ كَلَّفْتَنِي مَجْدَ ابْنِ عَمِّكُمْ وَالْعَيْسُ تَخْرُجُ مِنْ أَعْلَامِ أَوْطَاسِ

وقال السكري في شرح بيت الشاهد : يقول : حسبك أن تأكل وتشرب .

وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا : إن الطاعم الكاسي من باب النسبة ، ثم رد

ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة ، بل الأولى أن نقول : هو اسم فاعل من طعيم يطعم مُسلوباً منه معنى الحدوث ، وأما كاس فيجوز أن يقال فيه ذلك ؛ لأنه بمعنى مفعول : كماء دافق ، ويجوز أن يقال : للراد الكاسي نفسه ، والأظهر هو الأول ؛ لأن اسم الفاعل للمتعدي إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره

قال : «الجمع» : الثلاثي : الغالب في نحو فلس على أفلس وفلس ،  
 وباب ثوب على أثواب ، وجاء زناد في غير باب ستيل ، وثلاث  
 وبطنان وغردّة وسقف وأنجدة شاذ .  
 جمع التكسير  
 الثلاثي  
 الاسم

أقول : اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع ، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد ؛ فالمصنف يذكر أولاً ما هو الغالب ، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو كالشاذ .

قوله : «الجمع» لا إعراب له ، ولا لقوله : «الثلاثي» ؛ لأنهما اسمان غير مركبين . كما تقول : باب ، فصل ، ويجوز أن يرتقا على أن كل واحد منهما خبر

المؤلف ذلك في الطاعم وسلمه في الكاسي على ما تراه . ونقول : لا وجه لانكار أن يكون الطاعم من باب النسبة ويكون من باب «عيشة راضية» و«ماء دافق» كما قاله في الكاسي . وكأنه رأى القراء قد ذكر هذا في الكاسي وسكت عنه في الطاعم فظن أن له حكماً آخر ، قال القراء : «الكاسي بمعنى المسكوك ، كما أن العاصم في قوله تعالى ( لا عاصم اليوم من أمر الله ) بمعنى المعصوم ، ولا تتكرر أن يخرج المفعول على فاعل . ألا ترى أن قوله تعالى ( من ماء دافق ) بمعنى مدفوق ، و«عيشة راضية» بمعنى مرضية ، يستدل على ذلك بأنك تقول : رضيت هذه العيشة ، ودفق الماء ، وكسى العريان ، بالبناء للمفعول . ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل ، اهـ



الابتداء . أى : هذا باب الجمع ؛ وهذا باب الثلاثى كيف يجمع ، ثم ابتداء وقال :  
« الغالب فى نحو فلس أن يجمع على أفلس »

اعلم أن الغالب أن يجمع فعل المفتوح الفاء الساكن العين فى القلة على أفعل ،  
إلا أن يكون أجوف واويا أو يائيا ، فإن الغالب فى قلته أفعال : كثوب وأثواب  
وسوط وأشواط ونبئت وأنبأت وشيخ وأشياخ ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضا أفعل  
نحو أسوط وأنبئت لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن ؛  
لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل ، وقد جاء فيه أفعل قليلا  
نحو أقوس وأثوب وآير وأعير ؛ وقد يحىء غير الأجوف فى القلة على أفعال أيضا  
قليلا كفرخ وأفراخ وفرذ وأفراد ، لكن الأغلب فى الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه  
أولا ، والغالب فى كثرة فعل أن يكون على فُعُول وِفْعَال ككُعُوب<sup>(١)</sup> وكِغَاب  
وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبطن وبطن وبغال ، وكذا المضاعف نحو  
صَكَ وصُكوك<sup>(٢)</sup> وصِكَاك ، والناقص : كدَلَوِ ودَلِي ودِلَاء ، وتَدَى وتَدَى<sup>(٣)</sup>  
وظبى وظباء ، وأما الأجوف فإن كان واريا ففُعُول فيه قليل ، والأكثر  
الفِعَال لاستثقال الضمة على الواو فى الجمع وبمده الواو ، ولا يستثقل ذلك فى المصدر

(١) الكعوب : جمع كعب ، وهو العظم الناشز فوق القدم ، وكل مفصل  
للعظام كعب .

(٢) الصك : الكتاب ، وذكر فى القاموس أنه جمع فى القلة على أصلك (يفتح  
الهمزة وضم الصاد ، وأصله أصكك مثل أفلس ، ثم ثقلت صمة أول المثلين إلى  
الساكن قبله وأدغم المثلان) وعلى صكوك وصكاك كما قال المؤلف .

(٣) التدى : يفتح فسكون ، أو بزة العصا - خاص بالمرأة ، وقيل : عام ،  
ويجمع على أمد ، مثل أدل ، وعلى فصول فيقال تدي - بكسر الدال ، وتأؤه  
مضمومة أو مكسورة .

كَالْفُؤُور<sup>(١)</sup> وَالسُّوُور<sup>(٢)</sup> ، وقد يحىء في الجمع كالفُؤُوج في جمع الفُؤُوج ، فأما إذا جمعته على فَعَالٍ فإن الكلمة تخف باقْلاب الواو ياء ، ولما استبد الواوى بأحد الجمعين المذكورين استبد اليائى بالآخر ، أعنى فُعُولاً ، فلم يحىء فيه فَعَالٌ ، وأيضاً لو قيل فيه بَيَّات كحَبَاضٍ لا لبس الواوى باليائى [ وَشَذَّ ضَيَّافٌ في جمع ضَيِّفٍ ] وقد يزداد التاء على فُعُولٍ وفَعَالٍ لتأكيد معنى الجمعية كهُؤُومَةٍ وَخُؤُولَةٍ وَخُيُوطَةٍ وَعُيُورَةٍ وَفَحَّالَةٍ .

فألوجه على ما قررنا أن يقال : الغالب في قلة فَعَلٍ أَفْعَلٍ في غير باب بيت وثوب ، فانهما على أثواب وأبيات ، وفي كثرته فُعُولٌ ، في غير باب ثوب ؛ فانه على ثياب ، وفَعَالٌ ، في غير باب سَيْلٌ ، فانه على سِيُولٌ قال سيبويه : القياس في فَعَلٍ ما ذكرناه ، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فَعَلٍ إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه ، وإن لم يسمع

فالمسموع في قلة فَعَلٍ في غير الأجوف أفعال كَأَنفٍ وَأَنَافٍ ، وفي كثرته فَعْلَانٌ كَجَحْشَانٍ وَرِثْلَانٍ<sup>(٣)</sup> وَفَعْلَانٌ كظَهْرَانٍ وَبُطْنَانٍ<sup>(٤)</sup> . قال سيبويه : وَرِثْلَانٌ — بالكسر — أقلهما ، وفِعْلَةٌ كخِرْدَةٌ في غَرْدٍ ، وهو الكُفَّةُ ، وكذا جِبَاءَةٌ وَفَقْمَةٌ في جَبٍّ وَفَقَمٌ للكُفَّةُ أيضاً ، وفُعْلٌ بضمين كسُفٍّ وَدُهْنٍ<sup>(٥)</sup>

(١) الفُؤُور : مصدر غارينور ، ومثله النور ، ومعناه الدخول في الشيء ، ونهاب الماء في الأرض ، وإتيان النور ، وغروب الشمس .

(٢) السُّوُور : مصدر سار الشراب في رأس شاربهِ يسور ، ومثله السور ،

والسُّور ، إذا دار وارتفع

(٣) الرِثْلَان ( بكسر فسكون ) جمع رَأْل ( بفتح فسكون ) وهو ولد النعام

(٤) انظر ( ١ : ١١ و ١٦ ) من هذا الكتاب

(٥) الدهن ( بفتح فسكون ) وقد تضم داله : هو قدر ما ييل وجه الأرض

ويجوز أن يخفف عند بني تميم كما في عُتُق ، وهو في الجمع ثقله أولى ، وأفعلة في جمع  
فَعَلَ شاذ لأنَّه في تَجَد ، وهو المكان المرتفع ، قال الجوهري : هو جمع نُجُود جمع  
تَجَد ، جمع فَعُول على أفعلة تشبيها له بفَعُول بفتح الفاء فانه يجمع عليه كعمود  
وأعمدة ، وأما نحو الكليب والمميز فهو عند سيبويه جمع ، وعند غيره اسم الجمع ،  
فَفَعِلَ في فَعَلَ أقل من فَعلة . وفَعلة أقل من فَعْلان ، بالكسر ، وهو أقل من  
فَعْلان بالضم

ورعا اقتصر في فَعَلَ على أَفَعَلَ وأَفَعَلَ في القلة والكثرة . كالأكف  
والأزاد<sup>(١)</sup>

واعلم أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع ، لأنه لا يذ كر إلا حيث يراد بيان  
التلة ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة . يقال فلان  
حَسَن الثياب ، في معنى حسن الثوب ، ولا يحسن حسن الأثواب ، وكم عندك من  
الثوب أو الثياب ، ولا يحسن من الأثواب ، وتقول : هو أَزْبَلُ الفتيان ، ولا تقل  
أَزْبَلُ الفتيمة ، مع قصد بيان الجنس

قال : « ونحو حَلٍ<sup>(٢)</sup> عَلَى أَتْمَالٍ وَحُمُولٍ ، وجاء عَلَى قِدَاحٍ<sup>(٣)</sup> وَأَرْجُلٍ

من المطر ، ويجمع على دهان مثل رجال ، ولم تقف فيما بين أيدينا من كتب  
اللغة على أنه يجمع على فعل كما قال المؤلف ، ولعل ما ذكر المؤلف أنه جمع ليس  
كما توهمه بل هو مفرد ، وأصله دهن مثل قتل فأبعت عينه لقائه فصار بضميتين  
كعتق كما هو مذهب عيسى بن عمر في نحو عمر وبسر .

(١) الأزاد : جمع رَاد ، والرَاد : الشابة الحسنة ، وهو أيضا روق الضحى ،  
ويقال : هو ارتفاعه ، والرَاد أيضا : أصل اللحي الثاني تحت الأذن .  
(٢) الحمل - بكسر أوله - ما حملته على عاتقك أو نحوه ، فلذا قصت أوله فهو  
ما حملته الأثني في بطنها .

(٣) القداح : جمع قدح بكسر أوله وسكون ثانيه ، وهو السهم قبل أن  
يراش وينصل .

وَصِنَوَانٍ وَذُوْبَانَ وَقِرْدَةَ ۝

أقول : اعلم أن ما كان على فِعل فانه يجمع في القلة على أفعال ، في الصحيح كان أو في الأجوف أو في غيرها ، وربما كان أفعال لقلة وكثرة كـ <sup>(١)</sup> خَاسٍ وأشجار ، قال سيبويه : وفي الكثرة على فُؤل وفِعال ، والفُؤل أكثر ، وربما اقتصروا على واحد منهما في القليل والكثير معاً ، فان كان أجوف يائياً لزمه الفُؤل كالفُؤل والجُؤد ، ولا يجوز الفِعال كما مر في فِعل ، وإن كان واوياً لزمه الفِعال ولا يجوز الفُؤل كريح ورياح ، كما ذكرنا في فِعل ، هذا الذي ذكرناه في فِعل هو الغالب ، وقد يجيء على أَفْعَل كـ <sup>(٢)</sup> رَجُل ، وعلى فِعلان كـ <sup>(٣)</sup> صِنَوَانٍ و <sup>(٤)</sup> قِنَوَانٍ وبعضهم يضم فاءهما ، وعلى فُعلان كـ <sup>(٥)</sup> ذُوْبَانَ و <sup>(٦)</sup> صُرْمَانَ في صرْم وهو القليل من الابل ، وعلى فِعْلَةٍ كـ <sup>(٧)</sup> قِرْدَةَ ، وجاء فيه فِعل كـ <sup>(٨)</sup> ضَرِيرٍ قال : « ونحو قُرْدَةٍ عَلَى أَقْرَاءٍ وَقُرُوهُ » <sup>(٩)</sup> ، وجاء على قِرْطَةٍ وَخِفَافٍ وَقُلْكَ ؛ وَبَابُ عُوْدٍ عَلَى عِيْدَانٍ ۝

- 
- (١) الأَخماس : جمع خمس - بكسر فسكون - وهو من أظهاء الابل ، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء في الخامس .
- (٢) صِنَوَانٍ : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق ، والابن ، والعم ، والشيء يخرج مع آخر من أصل واحد .
- (٣) قِنَوَانٍ : جمع قنو ، وهو من التمر بمنزلة المنقود من العنب .
- (٤) الضريس : جمع ضرس ، ويقال : هو اسم جمع له ، مثل المعيز والكليب ؛ والضرس من الأسنان .
- (٥) القراء - بضم فسكون - الحيض والطهر ، وهو من الأضداد ، قال أبو عبيد : القراء يصلح للحيض والطهر ، وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت ، والجمع أقرء ، وفي الحديث « دعى الصلاة أيام أقرائك » وقروء على فُؤل ، وأقرؤ والأخيرة عن النجاشي ، ولم يعرف سيبويه أقرء ولا أقرؤا ، قال : استغنوا عنه بفُؤل

أقول : اعلم أن مُفْعَلًا يكسر في القلة على أفعال ، في الأجوف كان أو في غيره ، وقد يجيء للقليل والكثير ، نحو أركان وأجزاء ، وقد شذ في قلته أفل كاذن كُنْ ، ويكسر في الكثرة على فِعَال وفُعُول ، وفُعُول أكثر كبروج ورود وجنود ، وفِعَال في المضاعف كثير كِقَفَافٍ <sup>(١)</sup> وخِفَافٍ وعِشَاشٍ <sup>(٢)</sup> ؛ هذا هو الغالب في فُعَل .

وقد يجيء فيه فعلة كقِرَطَةٍ <sup>(٣)</sup> وجِجَرَةٍ <sup>(٤)</sup> وخِرَجةٍ <sup>(٥)</sup> ؛ وفُعَل كفُلْكَ في فُلْكَ ، قال تعالى في الواحد : ( في الفلك المشحون ) وفي الجمع : ( حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ) وذلك لأن فُعَلًا وفِعَلًا يشتركان في أنهما جُعا على أفعال كصُنْب وأصْلَاب وجَمَل وأَجْمَال ، وفَعَل يجمع على فُعَل كَأَسَدٍ وأُسَدٍ ، فَعَل يجمع عليه أيضاً ، وفُعَل وفَعَل يشتركان في كثير من المصادر ، كالتَّقَمُّ والسَّقَمُّ والبُخْلُ والبَخَلُ ،

وفَعَل وفِعَل بفتح الفاء وكسرها وسكون عينهما كثيران في كلامهم فتصرف في تكسيرهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي ، وفُعَل بالضم قريب منهما في الكثرة

قوله « وباب عود على عيدان » يعني أن فُعَلًا إذا كان أجوف لا يجمع في الكثرة إلا على فِعْلَان كعيدان وحيتان ، وأما في القلة فلي أفعال كما هو قياس

(١) القفاف : جمع قف ، وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته ولم يبلغ أن يكون جبلا

(٢) العشاش : جمع عش ، وهو وكر الطائر يجمعه من دقاق الحطب ويجعله في أفنان الشجر .

(٣) القرطة : جمع قرط ، وهو ضرب من حلى الأذن ، وهو أيضا نبات ، وهو أيضا شعلة النار ، والضرع

(٤) الحجره : جمع حجر ، وهو ما تحضره السباع أو الموام لتسكنه

(٥) المخرجة : جمع خرج ، وهو وعاء ذو جانين

الباب كأَكْوَاظٍ وأَكْوَابٍ ، ويشارك الأجوفَ في فُتْلَانٍ غيرُهُ أيضا كَحُشٍّ — وهو البستان — وَحِشَّانٍ ؛ ويجمع حُشَّانٌ <sup>(١)</sup> بالضم على حَشَّاشِينَ كما جمع مُضْرَانٍ وهو جمع مَصِيرٍ على مَصَارِينَ ، ولا يمتنع أن يكون حِشَّانٌ جمع حَشٍّ بالفتح ؛ لأنه لغة في الحش بالضم ككثير وثيران ، والأول قول سيبويه .

قال : « وَنَحْوُ جَمَلٍ عَلَى أَجْمَالٍ وَجِمَالٍ ، وَبَابُ تَاجٍ عَلَى تَيْجَانٍ ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ وَأَزْمُنٍ وَخِرْبَانٍ وَفُتْلَانٍ وَجِيرَةٍ وَحِجْلِي »

أقول : اعلم أن ما كان على فُتْلٍ فإنك تقول في قلته أَفْعَلٌ ، في الأجوف أو في غيره ، نحو أَجْمَالٍ <sup>(٢)</sup> وَأَتَوَاجٍ وَأَقْوَاعٍ <sup>(٣)</sup> وَأَنِيَابٍ ، وجاء قلته على أَفْعَلٍ نادراً كَأَزْمُنٍ وَأَجْبُلٍ وَأَعْصٍ فِي عَصَا ، ويجوز أن يكون أَزْمُنٌ جمع زَمَانٍ كَأَمْسَكُنْ فِي مَسْكَانٍ ، وذلك لجل فَعَالٍ للذكر على فَعَالٍ للأنثى ؛ فإن أَفْعَلٌ فيه قياس ، على ما يجيء ، نحو عَنَاقٍ <sup>(٤)</sup> وَأَعْنُقٍ ، وجاء في الأجوف الياء أنْيَبُ ، وفي الواو أَدُورٌ وَأَتُورٌ [ وَأَسُوقٌ ، قال يونس : إذا كان قَعْلٌ مَوْتَةً بغير تاء جمعه على أَفْعَلٍ هو القياس ] <sup>(٥)</sup> كما أن فَعَالاً وفَعِيلًا إن كانت مؤنثة

---

(١) اتصال هذا الكلام بما قبله غير واضح ، والذي نعتقده أن في الكلام سقطا ، وأن أصل العبارة هكذا : « كحش وهو البستان وحشان بالكسر ، وقد جمع على حشان بالضم ، ويجمع حشان بالضم على حشاشين كما جمع مضران - الخ »

(٢) في نسخة « أَجْبَالٍ » بالياء الموحدة ، وهي صحيحة أيضا

(٣) الأَقْوَاعُ : جمع قاع ، وهو الأرض السهلة المطمئنة التي اخرجت عنها الجبال

(٤) العناق : الأنثى من أولاد المعز

(٥) سقطت هذه العبارة من جميع النسخ المطبوعة وهي في النسخ المخططة

قياسها أَفْعَل كما يجيء ، قال سيبويه : بل أَفْعَل فيه شاذ ، وإن كان مؤثماً ، ولو كان قياساً لما قيل رَحَى وأَرْحَاء وَقَدَمَ وأَقْدَام وَغَنَمَ وأَغْنَام ، وتقول في كثرته فَعَال وفُعُول في غير الأجوف ، والفِعَال أكثر ، وقد تزايد التاء كالْحِجَارَة والذِّكَارَة والذِّكُورَة لتأكيد الجمعية ، وأما الأجوف فالقياس فيه الفِعْلَان كالشَّيْبَان والجَيْرَان والقِيْعَان والسَّيْبَان <sup>(١)</sup> وقد جاء في الصحيح أيضاً قليلاً كالشَّيْبَان <sup>(٢)</sup> وقد جاء في الأجوف فَعَل أيضاً كالذَّوْر والسُّوق والنيب ، كأنهم أرادوا أن يُكسَّروا على فُعُول فاستقلوا ضم حرف العلة في الجمع وبعدها الواو فبنَوْه على فَعَل ، وجاء سُوق أيضاً على الأصل ، لكنه همز الواو للاستئصال ، وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولا للساكنين جاز همزها . فالزمت هنا للاستئصال ، وكذا جاء نِيُوب ، وليس فُعُول فيه مستمرا ، بل بابه فَعَل كما مر ، وجاء في غير الأجوف فَعَل أيضاً كَأَسَد ووَثْن ، وقال بعضهم : لفظ الجمع لابد أن يكون أنقل من لفظ الواحد ، فأسد أصله أُسُود ثم أُسُد ثم أُسْد فنخف ، والحق أن لا منع من كونه أخف من الواحد كَأَحْمَر وُحْمَر ، وَحِمَار [ وَحْمَر ] وغير ذلك ، وأصل نَيْب فَعَل كالسُّوق قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، وليس فَعَل من أبنية الجمع ، ولم يأت في أجوف هذا الباب فَعَال ، كأنه جعل فَعْلَان عوض فَعَال وفَعَل عوض فُعُول ، هذا الذي ذكرت قياس هذا الباب ، ثم جاء في غير الأجوف فَعْلَان أيضاً كَحُمْلَان <sup>(٣)</sup> وسَلْقَان في سَلَق وهو المظلم من الأرض

(١) السَّيْبَان : جمع سايح ، وهو شجر ، والساج أيضاً : الطيلسان الأخضر أو الأسود

(٢) الشَّيْبَان : جمع شَيْب - بفتح الشين والباء - وهو دويبة ذات ست قوائم طوال : صفراء الظهر وظهور القوائم ، سوداء الرأس ، زرقاء العين

(٣) الحُمْلَان : جمع حمل ، وهو الجذع من أولاد الضأن

وَفِلَّانَ كَخِرَبَانٍ<sup>(١)</sup> وَبِرِّقَانٍ<sup>(٢)</sup> وَشِبْثَانَ ، وَفِلَّةَ كَبَجِيرةٍ وَقِيعةٍ وَإِخْوَةَ ،  
وَفَعَلَى كَجَبَلِي<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ شَادٌّ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا هَذَا<sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ :  
بَلْ هُوَ لَفَةٌ فِي الْحَجَلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ جَمْعٌ ، وَلَمْ يَأْتِ فِي قَلَّةٍ لِلضَّاعِفِ وَلَا كَثَرَةٍ  
إِلَّا أَفْعَالٌ كَأَمْدَادٍ<sup>(٥)</sup> وَأَفْنَانٍ<sup>(٦)</sup> ، وَالْأَلْبَابِ<sup>(٧)</sup> ، كَمَا لَمْ يَجَاوِزُوا فِي بَعْضِ  
الصَّحِيحِ ذَلِكَ كَالْأَقْلَامِ وَالْأَرْسَانِ<sup>(٨)</sup> وَالْأَغْلَاقِ<sup>(٩)</sup> ، قَالَ سَيَبَوِيه : فَإِنْ  
بَنَى الضَّاعِفُ عَلَى فَعَالٍ أَوْ فُعُولٍ أَوْ فِلَّانٍ [ أَوْ فِلَّانَ ] فَهُوَ الْقِيَاسُ ،  
وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا عَنِ الْعَرَبِ ، فَلَزُومَ فَعَلٍ مُفْتَوَحٍ الْعَيْنَ لِأَفْعَالٍ أَكْثَرَ مِنْ

---

(١) الْخِرَبَانُ : جَمْعُ خَرِبٍ - بَفَتْحَتَيْنِ - وَهُوَ ذَكَرُ الْجَبَارِيِّ ، وَيُطْلَقُ عَلَى  
الشَّعْرِ يَكُونُ فِي الْخَاصِرَةِ وَوَسْطِ الْمِرْفَقِ

(٢) الْبَرِّقَانُ : جَمْعُ بَرَقٍ - بَفَتْحَتَيْنِ - وَهُوَ الْجَمَلُ وَزَنًا وَمَعْنَى

(٣) الْحَجَلُ - يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمُهْمَلَةَ وَالْجِيمُ - : طَائِرٌ عَلَى قَدْرِ الْحَمَامِ كَالْقَطَا  
أَحْمَرُ الْمَنْقَارِ وَالرَّجُلَيْنِ وَيُسَمَّى الْكُرْوَانُ أَيْضًا . ( انْظُرْ ج ١ ص ١٩٩ )  
(٤) قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ « وَهُوَ شَادٌّ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا هَذَا » إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ هَذَا  
الْوِزْنَ مِنَ الْجُمُوعِ غَرِيبٌ نَادِرٌ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ سِوَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ فَفِيهِ مَسْلَمٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ  
وَرَدَ عَلَيْهَا ظَرْبِي فِي جَمْعِ ظَرْبَانٍ ، وَهُوَ دَوِيَّةٌ مَمْنُوتَةُ الرِّيحِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ  
مِنْ فَعَلٍ - يَفْتَحُ التَّاءُ وَالْعَيْنُ - اسْمٌ جَمْعٌ عَلَى فَعَلٍ سِوَى حَجَلٍ وَحَجَلِي فَهُوَ كَلَامٌ  
مُسْتَقِيمٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ . وَمِنْ الْعَمَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ حَجَلِي اسْمٌ لِلْجَمْعِ

(٥) الْأَمْدَادُ : جَمْعُ مَدَدٍ ، وَهُوَ الْعَسْكَرُ تَلْحَقُ بِالْفَرَازَةِ

(٦) الْأَفْنَانُ : جَمْعُ فَنٍّ ، وَهُوَ الْقَصْنُ

(٧) الْأَلْبَابُ : جَمْعُ لَبٍ ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْقَلَادَةِ مِنَ الصَّدْرِ وَمَا يَشُدُّ فِي

صَدْرِ الدَّابَّةِ لِيَمْنَعَ تَأْخِرَ الرَّحْلِ

(٨) الْأَرْسَانُ : جَمْعُ رَسَنٍ ، وَهُوَ الزَّمَامُ إِذَا كَانَ عَلَى الْإِثْفِ ، وَيُطْلَقُ

عَلَى الْحَبْلِ

(٩) الْأَغْلَاقُ : جَمْعُ غَلَقٍ ، وَهُوَ مِفْتَاحُ الْبَابِ



لزم فَعَلَ سا كن العين لأفْعَلَ ، وذلك لخفة فَعَلَ وكثرته فتوسعوا فيه أكثر من توسعهم في فَعَلَ ؛ ولذلك كان الشاذ في جمع فَعَلَ مفتوح العين أقل من الشاذ في جمع فَعَلَ سا كنه

قال : « وَنَحْوُ فَخِذٍ عَلَى أَفْحَازٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمرٍ »  
أقول : يعني أن فَعَلَ المكسور العين يكسر في الكثرة والقلة على أفْعَلَ ، وذلك لأنه أقل من باب فَعَلَ مفتوح العين بكثير ؛ كما أن فَعَلَ مفتوح العين أقل من فَعَلَ سا كنه ، والبناء إذا كثرت توسع في جموعه ، فلهذا جاء لمضاعف فَعَلَ سا كن العين بناء قلة وكثرة نحو صَكَ وَأَصَكَ وصِكَاءُ وصُكوك ، ولم يأت لمضاعف فَعَلَ مفتوح العين إلا أفعال في القلة والكثرة كأَمَدَدَ وأفَنَدَ ، وفَعَلَ بكسر العين أقل من فَعَلَ بفتحها فنقص تصرفه عنه بأن لزم في جمعه أفعال في قلة الصحيح وغيره وكثرتهم ، وجاء نمور على التشبيه بباب الأسود ، ونُمرٌ مخفف منه .

قال : « وَنَحْوُ عَجْزٍ عَلَى أعْجَازٍ ، وَجَاءَ سِبَاعٌ ، وَلَيْسَ رَجُلَةٌ بتكسير »

أقول : اعلم أن فَعَلَ بضم العين أقل من فَعَلَ بكسرها ، فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد ، وهو أفعال ، وقد يجيء على فعال كسباع ورجال ، وذلك لتشبيهه بفَعَلَ مفتوح العين .

قوله « رَجُلَةٌ » بفتح الراء وسكون الجيم « ليس بتكسير » بل هو اسم جمع ؛ لأن فَعْلَةً ليس من أوزان الجموع وقياسه أرجال كأعْجَازٍ ، رَجُلَةٌ للقليل ، ورجال للكثير .

قال : « وَنَحْوُ عِنَبٍ عَلَى أعْنَابٍ ، وَجَاءَ أَضْلَعٌ وَضُلُوعٌ »

أقول : قال سيبويه : باب عنب أكثر من باب عجز ، وباب كبد أكثر من باب عنب ، وباب جبل أكثر من باب كبد ، وباب بحر أكثر من باب جبل ؛ فباب عنب على أفعال في القلة والكثرة ، وقديجي في القلة على أفعل كأضلع ، قال سيبويه : شبه بالأزمن في جمع الزمن ، وقديجي في الكثرة الفعول كالضلع والأروم<sup>(١)</sup>

قال : « وَنَحْوُ إِبِلٍ عَلَى آبَالٍ فِيهِمَا »

أقول : أى في القليل والكثير ؛ لِقَلَّةِ فَعِلٍ ، وهولفات معدودة كما ذكرنا . قال : « وَنَحْوُ صُرْدٍ عَلَى صِرْدَانٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ فِيهِمَا »

أقول : أى في القلة والكثرة ، لما اختص فعل بنوع من المسميات ، وهو الحيوان كالنغر والضررد<sup>(٢)</sup> ، خَصَّوْهُ بجمع ، وأيضاً كأنه منقوص من فَعَال كغُرَابٍ وَغِرْبَانٍ . أو مشبه به ، وشذمنه رُبْعٍ [وَأَرْبَاعٌ] وَرِبَاعٌ<sup>(٣)</sup> تشبيهاً بِجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ وَجَمَالٍ ، لأنه منه ، وأما رُطْبٌ وَأَرْطَابٌ وَرِطَابٌ فليس رطب في الحقيقة من باب فعل الموضوع لواحد ؛ لأنه جنس لِرُطْبَةٍ ، وكأنه جَمْعُهَا ، ومثله مُصَعٌّ وَمُصَمَّةٌ لِحَنَى الْمَوْسَجِ<sup>(٤)</sup>

قال : « وَنَحْوُ عُنُقٍ عَلَى أَعْنَاقٍ فِيهِمَا »

- 
- (١) الأروم : جمع إرم - مثل ضلع وعنب - والأروم : حجارة تنصب عليها في القاعة ، وفي الحديث « ما يوجد في آرام الجاهلية وخرابها فيه الخمس »  
 (٢) أنظر ( ج ١ ص ٢٨١ ٢٨٢ و ٢٨٣ ) من هذا الكتاب  
 (٣) الربيع : التفصيل ينتج في الربيع ، وهو أول التاج  
 (٤) الموسج : شجر من شجر الشوك ، وثمره أحمر مدور كأنه خرز العقيق

أقول : قال سيبويه باب عَنْق كَبَابٍ عَضُدٌ فِي الْقَلَةِ ؛ وَجَمْعُهُ أَفْعَالٌ فِي الْقَلَةِ  
وَالْكَثْرَةِ

قال : « وَامْتَنَعُوا مِنْ أَفْعَلٍ فِي الْمُعْتَلِّ النَّيْنِ ، وَأَقْوَمُ وَأَثْوَبُ  
وَأَعَيْنُ وَأَنْيَبُ شَاذٌ ، وَامْتَنَعُوا مِنْ فِعَالٍ فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ ،  
كَفَعُولٍ فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ ، وَفُؤُوجٌ وَسَوْوُوقٌ شَاذٌ »

أقول : يعني أن أَفْعَلٌ لا يَجِيءُ فِي الْأَجُوفِ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْعَشْرَةِ الْمَذْكُورَةِ  
وَأَوْ يَأْكَانَ أَوْ يَأْتِيَا ، وَفِعَالًا لَا يَجِيءُ فِي الْأَجُوفِ الْيَائِيَّ مِنْ جَمِيعِ الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ ؛  
وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْوَاوِ كَحَيَّاضٍ وَثِيَابٍ ، وَفُعُولًا يَجِيءُ فِي الْيَائِيَّ دُونَ الْوَاوِ ،  
كَفَيُوحٍ <sup>(١)</sup> وَسَيُولُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي شَرْحِ جَمْعِ فَعْلٍ

لَمَّا فَرِغَ مِنْ جَمْعِ أَبْنِيَةِ الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرُودِ إِذَا كَانَ اسْمًا مَذْكَرًا شَرَعَ فِي جَوْصِهَا  
إِذَا كَانَتْ مَوْثَةً بِالتَّاءِ ، قَالَ :

« الْمَوْثَتُ : نَحْوُ قَصَصَةٍ عَلَى قِصَاعٍ وَبُدُورٍ وَبَذَرٍ وَتَوْبٍ ، وَنَحْوُ لِقْحَةٍ عَلَى  
لِقَاحٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ عَلَى لِقَاحٍ وَأَنْسَمَ ، وَنَحْوُ بَرْقَةٍ عَلَى بَرْقٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ  
عَلَى حُبُوزٍ وَبِرَامٍ »

جمع  
تكرير  
اللاثي  
المؤنث

أقول : أَعْلَمُ أَنَّ قَلَّةً تَكْسُرُ عَلَى فِعَالٍ غَالِبًا فِي الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ ، كَقِصَاعٍ

(١) الْفَيُوحُ : جَمْعُ فَيْحٍ - فَتَحِ الْقَاءَ وَسَكُونِ الْيَاءِ الْمُتَنَاءِ وَآخِرُهُ حَاءٌ مَهْمَلَةٌ -  
وَهُوَ خَصْبُ الرِّيعِ فِي سَمَةِ الْبِلَادِ . وَفِي نَسْخَةِ « فَيُوجٍ » - بِالْجِيمِ مَكَانَ الْحَاءِ -  
وَهِيَ صَحِيحَةٌ أَيْضًا ، وَالْفَيُوجُ : جَمْعُ فَيْجٍ ، وَهُوَ رَسُولُ السُّلْطَانِ الَّذِي يَسْعَى  
عَلَى رَجْلِهِ ، أَوْ هُوَ الْمَسْرَعُ فِي مَشْيِهِ الَّذِي يَحْمِلُ الْأَخْبَارَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ . قِيلَ :  
هُوَ فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ .

وركاء<sup>(١)</sup> وِدَبَابٍ<sup>(٢)</sup> ، وجاء على فَعَلٍ وكأنه مقصور فَعَالٍ نحو هَضْبَةٍ<sup>(٣)</sup>  
وهَضْبٍ وحَلَقَةٍ<sup>(٤)</sup> وحَلَقٍ ، وقد جاء فيه فُعُولٌ أيضاً لأن فُعُولاً وِفْعَالاً أخوان  
في جمع فَعَلٍ مذكر قلة إلا أن فُعُولاً ههنا قليل كَأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> وَمُؤُونٌ وَبَذَرَةٌ<sup>(٦)</sup>  
وَبُذُورٌ ، وفي جمع فَعَلٍ كثير ؛ لأن فَعَالاً أخف من فَعْلَةٍ وأكثر استعمالاً ؛  
فكان أكثر تصرفاً ، وإنما غلب في فَعْلَةٍ فَعَالٌ دون فُعُولٍ لأنه أخف  
البناءين .

وإذا كان فَعْلَةٌ أجوف واوياً فقد يجمع على فَعَلٍ كَدَوَلٍ وَنُوبٍ<sup>(٧)</sup>

---

(١) الركاء : جمع ركوة - مثلثة الراء - وهي إناء صغير من جلد يشرب فيه  
الماء ، وتجمع على ركوات أيضاً

(٢) الدباب : جمع دبة بفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة - وهي  
الكثيب من الرمل

(٣) الهضبة : كل صخرة راسية صلبة ضخمة ، وقيل : الجبل المنبسط  
على الأرض

(٤) الحلقة - بفتح الحاء وسكون اللام - : كل شيء مستدير كحلقة  
الحديد والفضة والذهب والناس ، وقد روى في اللام الفصح ، قال في اللسان :  
« وقد حكى سيويه في الحلقة فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره ،  
وقال اللحياني : حلقة الباب وحلقته بأسكان اللام وفتحها ، وقال كراع : حلقة القوم  
وحلقتهم (بأسكان اللام وفتحها) وحكى الأموي : حلقة القوم بالكسر (يريد  
كسر الحاء) ، قال : وهي لغة بني الحارث بن كعب » اه بتصرف

(٥) المأنة : قيل : هي المحاصرة ، وقيل : هي السرة وما حولها ، وقيل :  
هي لجة تحت السرة إلى العانة

(٦) البذرة : جلد السخلة إذا فطمت ، وهي أيضاً كيس فيه ألف أو  
عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار

(٧) النوب : جمع نوبة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي المصيبة من  
مصائب الدهر ، قال ابن جنى : مجيء فعلة ( بفتح فسكون ) على فعل ( بضم

وَجُوبٌ <sup>(١)</sup> وليس هذا قياسَ فَعْلَةٍ — بفتح الفاء — بل هو محمول في ذلك على فَعْلَةٍ — بضمها — نحو بُرْقَةٍ وَبُرْقٍ وَدُؤْلَةٍ وَدُؤْلٍ ، وقد جاء في ناقصه فَعْلٌ أيضا شاذًا كَقَرِيَّةٍ وَقُرَيْيٍّ ، قال أبو علي : وَبَرَوْقٌ <sup>(٢)</sup> وَبُرِّيٌّ ، قال : وهو الذي يعمل في أنف البعير ، والمعروف في هذا المعنى البرة ، وفي كتاب سيبويه نَزْوَةٌ <sup>(٣)</sup> وَنَزْيٌ — بالنون والزاي — ولا شك أن أحدهما تصحيفُ الآخر

ففتح) يريك كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة فكان نوبة نوبة (الأولى بفتح فسكون والثانية بضم فسكون) وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي تابعا للضمة ، قال : وهذا يؤكد عندك ضعف حروف اللين الثلاثة ، اه ملخصا من اللسان (١) الجوب : جمع جوبة — بفتح فسكون وهي الحفرة المستديرة الواسعة وكل فضاء أملس سهل بين أرضين

(٢) قال في اللسان : «والبرة الخللخال ، حكاه ابن سيده فيما يكتب بالياء ، والجمع براة (كقضاة) وبرى وبرين ، وبرين (بضم الباء وكسرها) . والبرة : الحلقة في أنف البعير وقال اللحياني : هي الحلقة من صفر أو غيره تجعل في لحم أنف البعير ، وقال الأصمعي : تجعل في أحد جانبي المنخرين والجمع كالجمع (يريد أن جمعها بمعنى الحلقة كجمعها بمعنى الخللخال) على ما يطرده في هذا النحو ، وحكى أبو علي الفارسي في الإيضاح برة وبرى وفسرها بنحو ذلك ، وهذا نادر ، قال الجوهري : قال أبو علي : أصل البرة برة ، لأنها جمعت على برى مثل قرية وقرى . قال ابن برى رحمه الله : لم يحك برة في برة غير سيبويه وجمعها برى ونظيرها قرية وقرى ، ولم يقل أبو علي إن أصل برة برة ؛ لأن أول برة مضموم وأول برة مفتوح ، وإنما استدل على أن لام برة واو قولهم : برة لنة في برة ، اه بصرف

(٣) النزوة : القصير ، وجبل بعمان كما ذكره في القاموس ، وقال ياقوت في معجم البلدان : «نزوة» بالفتح تم السكون وفتح الواو — والنزو : الوئب ، والمرأة الواحدة نزوة : جبل بعمان وليس بالساحل ، عنده عدة قرى كبار يسمى مجموعها بهذا الاسم ، فيها قوم من العرب كالمعتكفين عليها وهم خوارج أباضية ، يعمل فيها صنف من الثياب منمقة بالحري رجيعة فاقعة لا يعمل في شيء من بلاد

وإذا كان أجوف يائي لم يجر ضم فائه في الجمع ، بل يكسر كـ **كَيْمٍ** <sup>(١)</sup> و **ضَيْعٍ** <sup>(٢)</sup> كما قيل في الصحيح هَضَب ، وليس هذا بقياس ، لا في الصحيح ولا في غيره ، وأما فَعْلَةٌ فانه يكسر على فَعَلَ ، في الصحيح كان أوفى غيره ، كـ **كَسَرَ** و **قَدَدَ** <sup>(٣)</sup> و **لَحَى** و **رَشَى** <sup>(٤)</sup> و ذكر غير سيبويه فَعْلًا بضم الفاء كَلَحَى و حَلَى ، والكسر فيهما أجود ، قال سيبويه : الجمع بالآلف والتاء قليل في فَعْلَةٍ ، في الصحيح كان أوفى غيره ؛ لأن إتياع العين للفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس ، و **فَعِلَ** كإيل بناء عزيز ، بخلاف فَعَلَات كخطوات ، إذ فهو عُنُقٍ و طُنُبٍ <sup>(٥)</sup> كثير ؛ فلهذا كان استعمال فَعَلَ في القلة أكثر وأحسن من استعمال فَعُلَ فيها ، فثلاثُ كَبَرٍ أقوى من ثلاثُ غُرَفٍ ، بل الأولى ثلاثُ غُرُفَاتٍ مع جواز ثلاثِ غُرَفٍ أيضا ، قال سيبويه : ولا يكادون يجمعون بالآلف والتاء في الناقص واويا كان أو يائيا ، يعني مع الاتباع ، فلو قلت

---

العرب مثلها ، ومآزر من ذلك الصنف يبالغ في أثمانها رأيت منها واستحسنتها « اه  
(١) الحميم : جمع خيمة وهي كل بيت مستدير من بيوت الأعراب من شعر أو غيره ، أو كل بيت يلبي من عيدان الشجر  
(٢) الضيع : جمع ضيعة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي العقار ، وحرقة الرجل وصناعته

(٣) القدة : جمع قدة وهي القطعة من الشيء والفرقة من الناس إذا كان هوي كل واحد على حدة ، ومنه قوله تعالى : (وَأَنَّا مَنَّا الصَّالِحُونَ وَمُنَادُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قَدَدًا) أي كنا جماعات متفرقين مسلمين وغير مسلمين

(٤) رشى : جمع رشوة - مثلثة الراء وهي الجمل . قال ابن الأثير : الرشوة والرشوة (بكسر الراء وضمها) الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، وأصله من الرشاء الذي يتوصل به إلى الماء ، فالراشي من يعطي الذي يعينه على الباطل ، والمرتشى الآخذ ، والرائش الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا ويستتقص لهذا ، فلما ما يعطى توصلا إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه ، اه من اللسان بتصرف  
(٥) الطنب - بضمين أو بضم فسكون - جبل الخباء والمرادق

في رِشوة رِشوات لا قلبت الواو ياء فاجتزعوا بفعل في القلة والكثرة ، وقد عرفت أن الكسر في الصحيح قليل ، فكيف في المعتل ، قال السيرافي : وأما نحو فَرِيَّة وِلْحِيَّة فيجوز كسر العين في جمعها بالآلف والتاء ، لأنه لا ينقلب حرف إلى حرف . قلت : قول سيبويه أولى لاستثقال الكسرتين مع الياء ، وأما المعتل العين فيجوز جمعه بالآلف والتاء ؛ إذ يجب إسكان عينه ولا يجتمع كسرتان نحو قِمَات وِدِمَات <sup>(١)</sup>

وقد جاء في فَعْلَة فَعَال كَلْقَاح <sup>(٢)</sup> وِحَقَاق <sup>(٣)</sup> ، كذا ذكره سيبويه ، لكنه في غاية القلة ، وذكر الجوهري أن لِقَاحاً جمع لَقُوح ومسى الخُلُوب كَقَلَاص وِقُلُوص <sup>(٤)</sup> والقححة بمعنى اللقوح ، قال سيبويه : قد يجمع فَعْلَة على أَفْعَل كَأَنْعَم وأشَد في نعمة وشدة ، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل ، وقيل : إن أشدَّ جمع شدَّ في التقدير ككَلَب وأَكَلَب أو جمع شدَّ ككُذِّب وأكُذِّب ، ولم يستعمل شدَّ ولا شدَّ فيكون كأبائيل <sup>(٥)</sup> جمعاً لم يستعمل واحده ، وقال المبرد : أنعم جمع نعم على النياس ، يقال : يوم بُؤْس ويوم نَعَم والجم أبؤْس وأنعم

---

(١) الديمات : جمع ديمة ، وهو المطر الدائم في سكون ليس فيه رعد ولا برق وأصلها دومة : فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة  
(٢) لقاح : جمع لقحة ، وهي الناقة القريبة العهد بالتاج ، ويقال : الغزيرة اللبن الحلوب ، واللام مفتوحة أو مكسورة ، والقاف ساكنة على الوجهين  
(٣) الحقاق : جمع حقمة ، وهي الناقة التي استوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة

(٤) القلوص : الناقة الشابة الفتية

(٥) الأبائيل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء فيه ، فذهب قوم إلى أنه جمع لا واحده من لفظه ، وذهب جماعة آخرون إلى أن له واحداً ، ثم قالوا : واحده إبول مثل عجول وعجاجيل ، ويقال : واحده إيل

وأما مُلَمَّةٌ — بضم الفاء — فمُلِمَّ غالبا ، وقد يستعمل في القليل أيضا نحو ثلاث غُرَف ، وهو قليل كما ذكرنا ، وربما كسر على فَكَّال في غير الأجوف كبرَام وبرَاق وجفَار <sup>(١)</sup> وهو كثير في المضعف كخِلَال <sup>(٢)</sup> وِقِلَال <sup>(٣)</sup> وجِبَاب <sup>(٤)</sup> وِقَبَاب <sup>(٥)</sup> ، ويقتصر في الأجوف على فُعَل كسُور ودُول ، وأما الحُجُوز في جمع حُجْزَة <sup>(٦)</sup> السراويل : أى معقدها ؛ فشاذ

(١) البرام : جمع برمة (٢ : ٧٩) والبراق : جمع برقة ، وهى أرض غليظة مختلطة بمجارة ورمل ، فإذا اتسعت فهي الأبرق ، والجفار : جمع جفرة ، وهى بضم فسكون جوف الصدر ، وقيل : ما يجمع البطن والجنبين ، وقيل : متحنى الضلوع ، وجفره كل شيء : وسطه ومعظمه  
(٢) الخلال : جمع خلة ، بالضم ، وهى الصداقة والمحبة ، ويقال للصديق خلة أيضا ، قال الحماسي :

أَلَا أَبْلَغًا خَلَّتِي رَاشِدًا وَصَنَوِي قَدِيمًا إِذَا مَا اتَّصَلْ

(٣) القلال : جمع قلة ، وهى الجرة العظيمة ، وقيل : الجرة ما كانت ، وقيل : الكوز الصغير

(٤) الجباب : جمع جبة ، وهى ضرب من الثياب ، وتطلق على الدرع وعلى ما دخل فيه الرمح من الأسنان

(٥) القباب : جمع قبة ، وهى البناء من الأدم ، ويقال : بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب

(٦) فى النسخة الخطية « الحجز » وفى المطبوعتين « الحجوز » بواو بين الجيم والزاي ، والذي فى كتب اللغة الحجوز فى جمع حجرة ، وهو الذى أئتمناه وفيها جمع على حجز — كدول وغرف — وهو غير شاذ ، قال فى اللسان : « وفى حديث عائشة رضي الله عنها لما نزلت سورة النور عمدن إلى حجز مناطقهن فشققنها فاتخذنها بحرا ، أرادت بالحجز المسآزر ، قال ابن الأثير : وجاء فى سنن أبي داود حجوز أو حجور — بالشك ، وقال الخطابي : الحجور بالراء لا معنى لها هنا ، وإنما هو بالزاي جمع حجز ، فكأنه جمع الجمع ، وأما الحجور بالراء فهو جمع حجر الإنسان . وقال الزمخشري : واحد الحجوز حجز بكسر الحاء



قال : « وَنَحَوُّ رَقَبَةً عَلَى رِقَابٍ ؛ وَجَاءَ عَلَى أَيْتُنِي وَتِيَرِ وَبُذْنِ ،  
وَنَحَوُّ مَعِدَةٍ عَلَى مِعْدٍ ، وَنَحَوُّ تَحْمَةٍ عَلَى تَحْمٍ »

أقول : اعلم أن فعلة كرقبة قياسه فعال كرقاب ونياق وإماء ، وجاء على  
أفعل كآكم<sup>(١)</sup> في الصحيح وأيتنق<sup>(٢)</sup> في الأجوف وآم<sup>(٣)</sup> في الناقص

وهي الحجة ، ويجوز أن يكون واحداً حجة « اهـ ، فإن قرئء مافي النسخة  
المخطية بضم الحاء المهملة وفتح الجيم كان صواباً في ذاته ، ولكنه لا يتفق مع  
قول المؤلف إنه شاذ ، وإن قرئء بضم الحاء والجيم جميعاً كان موافقاً لقوله  
إنه شاذ ، ولكنه يعكر عليه أنا لم نجد هذا الجمع ، فلهذه ثابت فيما لم تقف عليه  
(١) الآكم : جمع أكمة - بفتحات - وهي التل من حجارة واحدة ، وهي  
الموضع يكون أشد ارتفاعاً من غيره ، وأصل الجمع أأكم على أفعل كافلس  
قلبت الهمزة الثانية ألعا لسكونها إثر أخرى مفتوحة في أول الكلمة ، وهذا  
إبدال واجب

(٢) أيتنق : جمع ناقة ، وانظر في تصرفها الجزء الأول ( ص ٢٢ و ٢٣ )

(٣) آم : جمع أمة ، وهي الملوكة . قال الشاعر :

تَرَكْتُ الطَّيْرَ حَاجِلَةً عَلَيْهِ كَمَا تَرَدَّى إِلَى الْمُرْشَاتِ آمِ  
وقال الكمي :

تَمْشِي بِهَا رُبْدُ النَّمَاءِ بِمِ تَمَاشِي الْآبِي الزَّوَاغِ

وقال الآخر :

مَحَلَّةٌ سَوَاءُ أَهْلِكَ الدَّهْرُ أَهْلَهَا فَلَمْ يَبْقَ فِيهَا غَيْرُ آمٍ خَوَافِ

وقال السليك بن السلكة :

يَا صَاحِبِي أَلَا لَاحِيٌ يَا وَادِي إِلَّا عَيْبِدُ وَآمٍ بَيْنَ أَدْوَادِ

تردى : تمجل . المرشات : جمع عرش - بضمين - وهو جمع عريش  
والعريش : الخيمة ، ويقال : الصواب في البيت العرسات جمع عرس - بضم  
فسكون - وهو طعام الوليمة . وربد : جمع ربداء وهي السوداء المنقطة بحمرة

وعلى قِـل كَثِيرٌ <sup>(١)</sup> وَـقِيمٌ ، وَكَأَنَّ أَصْلَهُ فِعالٌ لِقَلْبِهِمُ الوَاوِياءُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ قَبْلَ الألفِ كما يَجِبُ في باب الإِعْلالِ ، وَجاءَ على قِـل كَبِدُنْ <sup>(٢)</sup> وَخُشْبٌ <sup>(٣)</sup> وَنُوقٌ وَلُوبٌ <sup>(٤)</sup> وَسُوحٌ <sup>(٥)</sup> ، وَلَيْسَ بالكثيرِ ، وَيَجُوزُ في الصَّحِيحِ ضمُّ العَيْنِ : إِمَّا على أَنَّهُ فرعُ الإسْكانِ ، أَوْ أَصْلُهُ ، كما ذَكَرْنَا في أَوَّلِ هَذَا الكِتَابِ

وَقَعَلَةٌ مِنَ الناقِصِ كَثِيرٌ كَقَنَاءَ <sup>(٦)</sup> وَحَصَاءَ ، وَأَكْثَرُ ما يَسْتَعْمَلُ في مَعْنَى الجَمْعِ مِنْهُ مَحذُوفُ التَّاءِ كَالْخَصَا وَالْقَنَّا وَالْأَصَا <sup>(٧)</sup> ، أَوْ بِالْألفِ والتَّاءِ ، وَقَدْ يَجْمَعُ

وَالزَّوافرُ : جَمْعُ زَافِرَةٍ وَهِيَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ زَفَرَ - مِنْ بابِ ضَرْبٍ - إِذَا رَدَدَ نَفْسَهُ . أَذْوادٌ : جَمْعُ ذَوْدٍ ، وَهُوَ جَمَاعَةُ الأَيْلِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلى عَشْرَةٍ . وَأَصْلُ أَمَةِ أُمُو . انْظُرْ تَصْرِيفَهَا في ( ص ٣٠ مِنْ هَذَا الجُزْءِ )

(١) التَّيرُ - بِكسرِ التَّاءِ وَفَتْحِ الياءِ - : جَمْعُ قَارَةٍ ، وَهِيَ المَرَّةُ ، وَجاءَ في جَمْعِهِ تَارَاتٌ ، قالَ الجَوْهَرِيُّ : « تِيرٌ مَقْصُورٌ مِنْ تِيَارٍ كما ظَلَمُوا ظَمَاتٍ وَقِيمٌ » وَوَقَعَ في بَعْضِ نَسَخِ الأَصْلِ « تِيرٌ » بِالمثلثةِ وَهُوَ تَصْغِيفٌ

(٢) البَدَنُ : جَمْعُ بَدَنَةٍ ، وَهِيَ ما يَهْدَى إِلى مَكَّةَ مِنَ الأَيْلِ وَالْبَقَرِ ، قالَ الجَوْهَرِيُّ : البَدَنَةُ ناقةٌ أَوْ بَقرةٌ تَنْحَرُ بِمَكَّةَ مِمِّيتٌ بِذلكَ لِأَنَّهُمْ كانوا يَسْمِنُونَهَا

(٣) الخُشْبُ : جَمْعُ خَشْبَةٍ وَهِيَ قِطْعَةُ الشَّجَرِ

(٤) اللُوبُ : جَمْعُ لَابَةٍ ، وَهِيَ أَرْضٌ ذاتُ حِجَارَةٍ سَوْداءَ ، وَمِنْهُ ما في الحَدِيثِ « ما بَيْنَ لَابَتَيْها أَقَرُّ مِنِّي »

(٥) السُّوحُ : جَمْعُ سَاحَةٍ ، وَهُوَ فضاءٌ يَكُونُ بَيْنَ الدُّورِ

(٦) القَناءُ : هِيَ مِنَ الرِّماحِ ما كانَ أَجوفًا كالْقَصْبَةِ ، وَهِيَ أَيْضًا الآبَارُ الَّتِي تَحْفَرُ في الأَرْضِ مُتَابِعَةً لِيَسْتَخْرِجَ مائِها وَيَسْبِغَ على وَجْهِ الأَرْضِ ، والقَناءُ أَيْضًا : القَامةُ

(٧) الأَصْبا : اسْمُ جَنْسٍ جَمْعِي ، واحِدُهُ أَصْباءُ ، وَهِيَ الغَدِيرُ أَوْ المائِءُ المُسْتَنْقَعُ مِنْ سَيْلٍ أَوْ غَيْرِهِ وَتَجْمَعُ على أَصْواءٍ وإِضاءٍ وإِضْبِنِ

على 'فَعُول كَدُوِيٍّ' <sup>(١)</sup> وصُنِي <sup>(٢)</sup> في دَوَاة وصفَاة ، وعلى 'فَعَال' أيضا كإِضَاء وإِماء ، وجاء الإِمَوَانُ كالإِخْوَان <sup>(٣)</sup>

وأما الثَّمَلَة — بفتح الثاء وكسر العين — كالمعدة ، فيجمع بكسر الفاء وفتح العين ، كَالْمَعْد والنَّقَم ؛ قال السيرافي : ومثله قليل غير مستمر ، لا يقال في كلمة وخَلِيفَة <sup>(٤)</sup> كَلِم وخِلَف ، وإنما جمع مَعِدَة ونَقَمَة على فِعل بكسر الفاء وفتح العين لأنهم يقولون فيهما عند بني تميم وغيرهم مَعِدَة ونَقَمَة ككِسْرَة نحو كَيْتَف في كَيْتَف ، فجما على ذلك : فَمَعْد ونَقَم في الحقيقة جمع فَعَلَة لا جمع فَعِلَة ، وأما غيرهما نحو كلمة وخَلِيفَة فلا يجيء على وزن كِسْرَة إلا عند بني تميم وأما فَعَلَة نحو سُمْنَة فلي تُخَم ، شبهوا فَعَلَة بضم الفاء وفتح العين بفَعَلَة بضم الفاء وسكون العين ، فجمع على فَعَلٍ ، وليس ذلك مما يكون الفرق بين جمعه وواحدته بالثاء كالرُّطْبَة والرُّطْب ؛ لأن الرطب مذكر كالبر والتمر ، ونحو

(١) دوى : جمع دواة ، وهي ما يوضع فيها المداد للكتابة ، وأصله دوى . قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء . قال أبو ذؤيب

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدَّوِيِّ يُحْبِرُهُ الْكَاتِبُ الْحَمِيرِيُّ

(٢) الصني : جمع صفاة ، وهي الصخرة المساء ، وأصل صني صفوى

فعل به ما تقدم في دوى

(٣) من ذلك قول القتال الكلابي :

أَنَا ابْنُ أَهْمَاءٍ أَعْمَايَ لَهَا وَأَبِي إِذَا تَرَامَى بَنُو الْأَمَوَانِ بِالْعَارِ

ويُجْمَع على أموان بضم الهمزة أيضا

(٤) الخلفة : الحامل من النوق ، وجمعها خلف — بكسر اللام — وقيل : جمعها

مخاض من غير لفظه كما قالوا الواحد النساء امرأة . قال ابن بري : شاهده قول الراجز :

\* مَا لَكَ تَرْغِينَ وَلَا تَرْغُو الْخَلْفَ \*

وقيل : الخلفة هي التي استكلت سنة بعد التاج ثم حمل عليها فلقيت

التَّخْمُ وَالتُّهْمُ مؤنث كالغُرْف ، وتصغير رُطْب رُطْبٌ ، وتصغير تُخْمُ تُخْمٌ وتهم لا يكون إلا على تَخِيْمَاتٍ وَتُهِيْمَاتٍ ، بالرد إلى الواحد ، فليسا إذن كالرطب والمصع <sup>(١)</sup>؛ إذ هما جنسان كالتمر والنضاح <sup>(٢)</sup>

\* قال : « وَإِذَا صَحَّ بِأَبٍ ثَمَرَةٌ قِيلَ ثَمَرَاتٌ بِالْفَتْحِ ، وَالْإِسْكَانُ فِيهِ ضَرُورَةٌ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنُ سَاكِنٌ ؛ وَهَذَا يَلُحُّ تُسَوًى ، وَبَابُ كِسْرَةٍ عَلَى كِسْرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنُ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامُ بِالْوَاوِ يُسَكِّنُ وَيُفْتَحُ ؛ وَنَحْوُ حُجْرَةٍ عَلَى حُجَرَاتٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنُ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامُ بِالْيَاءِ يُسَكِّنُ وَيُفْتَحُ وَقَدْ يُسَكِّنُ فِي تَمِيمٍ نَحْوُ حُجَرَاتٍ وَكِسْرَاتٍ ، وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِي الْجَمِيعِ ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالْإِسْكَانِ وَقَالُوا لِحَبَاتٍ وَرَبَعَاتٍ لِلْمَحِ اِثْمِيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ وَحُكْمُ أَرْضٍ وَأَهْلٍ وَعُرْسٍ <sup>(٣)</sup> »

(١) المصع : اسم جنس جمعى واحده مصعة - بوزان همزة وغرفة - وهى ثمرة العوسج ( أى الشوك ) وهى أيضا طائر أخضر

(٢) اعلم أنه إذا فرق بين الواحد وجماعته بالياء فلما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على وزن من أوزان الجمع مثل غرفة وغرف ومدينة ومدى وكسرة وكسر وقربة وقرب وإما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على غير وزن من أوزان الجمع مثل كلمة وكلم وشجرة وشجر وبقرة وبقر وتمر وتمر وممر ؛ فإن كان اللفظ الدال على الجماعة من النوع الثانى فهو اسم جنس جمعى وإن كان من النوع الأول فلما أن يكون مذكرا مثل رطب ومصع وإما أن يكون مؤنثا كغرف وتخم وتهم وقرب ( وستبين ذلك بالضمير العائد عليها ) فإن كان مذكرا فهو اسم جنس جمعى ، وإن كان مؤنثا فهو جمع ، وسيأتى لذلك مزيد بحث للمؤلف فى آخر هذا الباب

(٣) العرس - كقفل - : طعام الوليمة ، وربما قيل فيه عرس - كعتق - كما قال الراجز :

إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْخَنَاطِ لَيْثِيَّةً مَذْمُومَةً الْحَوَاطِ

وغير<sup>(١)</sup> كذلك، وبَابُ سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ سِنُونَ وَقِلُونَ وَثُبُونٌ، وَجَاءَ قُلُونَ وَسَنَوَاتٌ وَعِصَوَاتٌ وَثُبَاتٌ وَهَنَاتٌ، وَجَاءَ آيَمٌ كَأَكْمِ،  
\* أقول : قد مضى شرح جميع هذا في شرح الكافية \* ، فنقتصر على حل  
الفاظه

وقد تقدم هذا الشاهد مشروحا ( ج ١ ص ٢٤٢ )  
(١) المير - بكسر أوله - : القافلة ؛ قال الله تعالى ( ثم أذن مؤذن أيتها المير  
إنكم لسارقون ) ، أو هي الابل تحمل الميرة ، أو كل ما امتير عليه إبلا أو حميرا  
أو بنالا

(\*) قال المؤلف في شرح الكافية ( ج ٢ ص ١٧٥ ) : « ولندكر شيئا من  
أحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المصنف يذكره في قسم التصريف فنقول :  
كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بناء مقدرة أو ظاهرة كدعد وجفنة ، فإن  
كان صفة كصعبة أو مضاعفا كدة أو معتل العين كبيضه وجوزة وجب إسكان  
عينه في الجمع بالألف والتاء ، وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه  
كتمرات ودعدات : والتزم في جمع لجة لجبات - بفتح العين - لأن في لجة  
لغتين فتح العين وإسكانها ، والفتح أكثر ، فحمل الجمع على المفرد المشهور ، وقيل  
لما لزم التاء في لجة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها ، يقال : شاة لجة ، إذا  
قل لبنها ، صار كالإسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة ، وأجاز المبرد إسكان  
عين لجبات قياسا لإسماعا ، وغلب الفتح في جمع رمة لتجوز بعضهم فتح عين  
الواحد ، وقيل : إنها كانت في الأصل اسماء ثم وصف به فلو حظ فيه الأصل كما  
يقال في جمع امرأة كلبة : نسوة كليات - بفتح العين - ولا يقاس عليه غيره  
نحو ضفحات وصحبات ، خلافا لقطرب ، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين  
فعلات للضرورة ، قال ذوالرمة :

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ

خُفُوقًا ، وَرَقَصَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ

وجاء في المعتل اللام نحو أخوات وجديات - بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ، ويجوز أيضا في القياس أن يقال : نسوة كلبات ( بالسكون ) اعتبارا للصفة العارضة كما تقول : صعبات يفتح العين إذا سميت بصعبة . وأهل في الأصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه : أهلون ، وأدخوه التاء فقالوا : أهلة . قال :

وَأَهْلَةٌ وَدِرٍ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدُهُمْ وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِلِي  
أى : وجماعة مستأهلة للود . قال :

فَهُمْ أَهْلَاتُ حَوْلِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا دَلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوَثَرًا  
ويقال : أهلات أيضا - بسكون الهاء - اعتدادا بالوصف العارض .  
وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وييضات . وقال :

\* أَخُو يَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ \*

وقريء في الشواذ : ( ثلاث عورات ) . وإنما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا ، وكان الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف ، وسكن المضاعف والمعتل العين استئقالا : أى فرارا من الثقل العارض بحريك أول المثليين وتحريك الواو والياء . فإن قيل : فلتقلبا ألغا لتحريكهما واحتاج ما قبلهما . قلت : إن الحركة عارضة في الجمع ، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة .

وأما فعلة - بضم الفاء وسكون العين - كغرفة ، وكذا فعل المؤنث كجمل فإن كانت مضاعفة فلا سكان لازم مع الألف والتاء كغدات ، وإن كانت معتلة العين - ولا تكون إلا بالواو - كسورة فلا يجوز الاتباع إجماعا ، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في ييضات وروضات ، لأنهم عللوه بخفة الفصحى على حرف العلة وبكونها عارضة ، لكن سيوبه قال : لا تحرك الواو في دولات ، والظاهر أنه أراد بالضم . وإن كانت صحيحة العين : فإن كانت صفة كحلوة فلا سكان

قوله « والمعتل العين ساكن » كَجَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ <sup>(١)</sup> ؛ لاستئصال الحركة

لاغير ، وإن كانت اسما : فإن لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع ، سواء كان اللام واوا كخطوات أو لا كغرفات ، والاتباع ههنا أكثر منه في فعلة وإن كان الكسر أخف ، وذلك لأن نحو عتق أكثر من نحو إبل ، وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا ، للثقل ، وأما الفتح فله برد نص على جوازه ، وليس في كلام سيويه ما يدل عليه . وأما أم فلفظ أمهات في الناس أكثر من أمات ، وفي غيرهم بالعكس . والهاء زائدة بدليل الآمومة . وقيل : أصلية ، بدليل تأمته ، لبقونه على وزن فعملت . قال :

\* أُمّهتِي خِنْدِفٌ وَالْيَاسُ أَبِي \*

وزنها فعلة ( بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة ) فحذف اللام وأما فعلة - بكسر الفاء - وفعل مؤنثا كهند : فإن كانت مضاعفة فلا يجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين ، نحو قذات ، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا ياء إما أصلية كيعة أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع إجماعا ، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل ، وعيرات ( بكسر أوله وفتح ثانيه ) في جمع غير شاذ عند غير هذيل ، وإن كانت صحيحة العين : فإن كانت صفة فلاسكان كطجات ، وإن كانت اسما : فإن كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستئصال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد كرشوات ، ومنع الأندلسي الفتح ، وإن كانت اللام ياء كالحية ؛ جاز الفتح والاسكان ؛ وأما الاتباع فمنعه سيويه لقلة باب فعل ( بكسر أوله وثانيه ) في الصحيح فكيف بالمعتل اللام ؟ وأجازه السيرافي ، لعروض الكسر ، وقياسا على خطوات ، وإن صححت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان ، والقراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صححت العين أولا إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات ، اه كلامه

(١) البيضات : جمع بيضة ، وهي بيضة الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد في الحروب للاحتباء به وغير ذلك ، وقد جمع على بيضات - بالاسكان -

على الواو والياء المفتوح ما قبلهما .

قوله « وهذيل تسوى » أى : تفتح فى الأجوف كما تفتح فى الصحيح ، استخفافا  
للفتحه ، ولا تقلب الواو والياء ألفاً ؛ لمروض الحركة عليهما  
قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو  
قِيَامَاتٍ وَدِيَمَاتٍ ، ولا يكسر العين استئقالا للكسرة على الياء المكسور ما قبلها ،  
وأما الناقص الواوى فنحو رِشَوَاتٍ ؛ لا يكسر العين لثلاثا ينقلب الواو ياء فيلتبس ،  
ولو خليت واوا لاستثقلت .

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو  
دُولَاتٍ <sup>(١)</sup> ولا يضم العين للاستئقال ، وأما الناقص اليائى فلا يضم عينه ؛ لاستئقال  
الياء المضموم ما قبلها لاما ، وإن قلبت واوا اعتداداً بالحركة العارضة لالتبس  
بالواوى .

قوله « وقد يسكن فى تميم نحو حجرات وكسرات » بخلاف نحو تمرات ،  
استئقالا للضمتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر فى هذين البابين .  
قوله « والمضاعف ساكن فى الجميع » نحو شَدَّاتٍ وَغَدَّاتٍ <sup>(٢)</sup> وَرَدَّاتٍ .  
وأما الصفات فنحو صَعْبَاتٍ وَحُلُوتٍ وَعِلْجَاتٍ <sup>(٣)</sup> تسكن للفرق ، وتسكينها

كما هو القياس ، وعلى ييضات - بالفتح - وهو شاذ ، ومنه قول الشاعر :

أَخُو يَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ يَمْسَحُ الْمُنْكَبَيْنِ سَبُوحٌ

(١) الدولات : جمع دولة - بضم الدال - وهى ما يتداوله الناس بينهم ،  
من فى المال ومنه قوله تعالى : ( كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ) - انظر  
( ص ١٠٥ من هذا الجزء )

(٢) الغدات : جمع غدة ، وهى كل عقدة يحيط بها شحم فى الجسد ، ومنه  
المثل : غدة كغدة البعير وموت فى بيت سلوية . انظر ( ج ١ ص ٨٨ )  
(٣) العلجات : جمع علجة - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهى مؤنث العليج ، وهو  
( ١ - ٢ ج )



أولى من تسكين الأسماء ؛ لأن الصفات أثقل .

قوله « جَبَّاتٌ <sup>(١)</sup> وَرَبَّاتٌ <sup>(٢)</sup> » للمح اسمية أصلية « لم أر في موضع أن تُجَبَّة في الأصل اسم ، بل قيل ذلك في رَبَّاة .

الرجل من كفار العجم ، وهو أيضا الشديد الغليظ . أنظر شرح الشاهد الثامن والثلاثين ( > ١ ص ٢٤٢ )

(١) اللجة : هي الشاة التي قل لبنها . قال في اللسان : « وشاة لجة ( كتمرة ) ولجة ( كغرفة ) ولجة ( كغرية ) ولجة ( كشجرة ) ولجة ( كنبقة ) ولجة ( كنبه ) الأخيرتان عن ثعلب : مولية اللبن ، وخص بعضهم به المعزى ، قال الأصمعي : إذا أتى على الشاة بعد تاجها أربعة أشهر فجف لبنها وقل فهي لجاب ، ويقال منه : لجبت ( ككرم ) لجوبة ، وشياه لجبات ( بالتحريك ) ويجوز لجبت ( بالتضعيف ) . قال ابن السكيت : اللجة النجعة التي قل لبنها ، قال : ولا يقال للعز لجبة ، وجمع لجة ( بالتحريك ) لجبات على القياس ، وجمع لجة ( بالتسكين ) لجبات بالتحريك وهو شاذ لأن حقه التسكين إلا أنه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأة كلبة ، فجمع على الأصل ، وقال بعضهم : لجة ولجبات نادر ؛ لأن القياس المضطرب في جمع فعلة إذا كانت صفة تسكين العين . قال سيديويه : وقالوا : شياه لجبات فحروا الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجة ( بالتحريك ) قائما جاءوا بالجمع على هذا » اه بتصرف ، والحاصل أن للعلماء في تخريج لجبات بالتحريك ثلاثة أوجه : أولها أنه جمع لجة بالتحريك ، وقد ترك في هذه اللغة جمع لجة بالاسكان استغناء بالمحرك عن الساكن ، ثانيها أن لجبات - بالتحريك - جمع لجة - بالاسكان - نظرا إلى أنها في الأصل اسم كتمرات وزفرات ، ثالثها : أن لجبات - بالتحريك - شاذ ، وهذا تخريج الذي لا يلاحظ اسميتها في الأصل ولا يجيء المفرد محركا (٢) الربعة - باسكان الباء وفتحها - : يوصف به الرجل والمرأة ، يقال : رجل ربعة ، وامرأة ربعة ، وهو الذي ليس بالطويل ولا بالقصير . قال في اللسان : « وصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكر بخمسة ونحوها حين

قوله « وحكم أرض » أى أن المؤنث بناء مقدرة كالمؤنث بناء ظاهرة ، يجوز فيها الأوجه المذكورة .

قوله « وباب سنة » أى : إذا كان فعلة محذوف اللام يجمع بالواو والنون ، جبراً لما حذف منها ، وقد تغير أوائلها بكسر ما انضم منها أو انفتح .

قوله « وسنوات وعصوات <sup>(١)</sup> » أى : قد يجمع بالآلف والتاء مع رد اللام .

قوله « ثَبَات <sup>(٢)</sup> »

قالوا : رجال خمسة ، والمؤنث أربعة وربعة كالمذكر ، وأصله له ، وجمعها جميعاً ربعات ، حركوا الثانى وإن كان صفة لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به ، وقد يقال ربعات بسكون الباء فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضرب من الصفة ، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي « اهـ »

(١) عضوات : جمع عضوة ، وهى الفرقة والقطعة من الشيء ، والكذب ؛ وقد اختلفوا فى المحذوف من هذه الكلمة ؛ فقال جماعة : المحذوف واو بدليل جمعهم إياها على عضوات ، وبدليل أنهم قالوا : عضيت الناقة ؛ إذا جزأتها ، وقال قوم : المحذوف هاء بدليل قولهم فى جمعه : عضاه ، كما قالوا شفاه فى جمع شفة ، وبدليل قولهم : عضيه بعضه عضها ورجل عاضه . إذا جاءه بالآفك والبيته ، وقال الشاعر :  
أَعُوذُ بِرَبِّى مِنَ التَّافِتِ تِ فى عَضِهِ الْعَاضِ الْمُعْضِ

(٢) ثَبَات : جمع ثبة ، وهى الجماعة ، قال الله تعالى ( فاثروا ثبات أو انثروا جميعاً ) وهى مأخوذة من ثبتت بالتضعيف : أى جمعت ، أو من ثاب يثوب : قال فى اللسان : « قال ابن جنى : الذاهب من ثبة واو : واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذف لامه إنما هو من الواو نحوأب وأخ وسنة وعضة فهذا أكثر مما حذف لامه ياء ، وقد تكون ياء على ما ذكر . قال ابن برى : والاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثبوة ( كغرفة ) حمل على أخواتها لأن أكثر هذا ما لا سماع الثنائية أن تكون لامها واو نحو عزة وعضة ، وقولهم : ثبوت له خيراً بعد خير أو شراً ، إذا وجهته إليه . قال الجوهري : والثبة وسط الحوض الذى يثوب إليه الماء ، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه ، لأن أصله ثوب كما

وهنأت <sup>(١)</sup> « أى : قد يجمع بالالف والتاء من غير رد اللام .  
قوله « وجاء آم كآ م » هو أفعل ، وأصله أمو ، قلبت الواو ياء والضممة كبيرة  
كما فى أدل <sup>(٢)</sup> وحذفت الياء كما فى قاضٍ ؛ وقلبتم الهمزة الثانية ألفاً  
كما فى آمن .

قال : « الصفة : نحو صعب على صعب غالباً ، وباب شنيخ على  
أشياخ ، وجاء ضيفان ووعدان وكهول ورطل وشنخة وورد وسحل  
وسمحا ؛ ونحو جلف على أجلاف كثيراً ، وأجلف نادر ؛ ونحو حر  
على أحرار »

أقول : اعلم أن الأصل فى الصفات أن لا تكسر ، لمشابتها الأفعال وعملها عملها ،  
فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف  
والتاء ؛ لأنه فرعه ، وأيضا تتصل الضمائر المستكنة بها ، والأصل أن يكون فى لفظها  
ما يدل على تلك الضمائر ، وليس فى التكسير ذلك ، فالأولى أن تجمع : الواو والنون  
ليدل على استكنان ضمير العقلاء المذكور ، وبالألف والتاء ليدل على جاعة غيرهم ،  
ثم إنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت  
قالوا أقام إقامة ، وأصله إقواما ، فموضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين  
الفعل « اه

ومثل ثبة فى الوزن وحذف اللام قلّة ، ولم يذكرها الرضى وإن كان ابن  
الحاج قد ذكرها . والقلّة — بضم ففتح — : عودان يلعب بهما الصبيان ، وقد  
اختلفوا فى لامها المحذوفة ، قهيل : واو ؛ لأن العرب قالت : قلو القلة أقلوها قلا ،  
وقيل : ياء ؛ لأنهم قالوا : قليت أقلى قليا

(١) هنأت : جمع هنة ، وهى اسم يكنى به عن المرأة ؛ فيقال : ياهنة أقبلى  
(٢) أصل أدل أدلو ؛ فلما وقعت الواو متطرفة مضموما ما قبلها ضما أصليا  
وذلك مما لا نظيره فى العربية قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ثم أعلت لإعلال قاض

الفعل ، وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي ؛ إذ شبيها بالفعل أقل من شبيهه ، وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم للمفعول منه وأتم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي ؛ لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظا من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه ، وأما اسم المفعول من الثلاثي فأجرى لأجل الميم في أوله مجرى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير .

ثم نقول : فُعْلٌ يُكْسَرُ في الغالب على فِعَالٍ ، ولا يكسر على أَفْعَلٍ ؛ لأن للوصف في الأغلب موصوفا بين القلة والكثرة ، والأصل في الجمع جمع الكثرة كما مر ، والغالب في الأجوف اليائي أفعال كأشياخ ، وقد جاء فعْلَانٌ بكسر الفاء في الأجوف وغيره كضيفانٍ ووغدان بكسر الواو ، كما جاء في الاسم ثَلَانٌ ، وقد جاء فعْلَانٌ كَوغدَانٍ<sup>(١)</sup> ، كما جاء في الاسم ظهران ، ويمحوز أن يكون نحو ضيفان وشيخان في الأصل فعْلَانٌ مضموم الفاء فكسرت لتسلم الياء ، وجاء فيه ضيُوفٌ وشيوخ ، دخل هنا فُعُولٌ على فِعَالٍ كما دخل في الأسماء نحو كعاب وكعوب ، إلا أن الاسم أقصد في التكسير فكان التوسع فيه أكثر ؛ ففُعُولٌ فيه أكثر منه في الصفة ، وقد جاء فيه فِعْلَةٌ كَرِطَلَةٌ في رَطَلٍ ، وهو الشاب الناعم ، وجاء فِعْلَةٌ بسكون الميم كشيخة ، وجاء فُعْلٌ نحو كُثْرٍ<sup>(٢)</sup> وَطُيٍّ<sup>(٣)</sup>

(١) وغدان : جمع وغد ، وهو الأحق الضعيف العقل ، وهو أيضا خادم القوم ، وقيل : الذي يخدم طعام بطنه ، والوغد أيضا : قدح من سهام الميسر لا نصيب له

(٢) كُثْ — بضم الكاف — : جمع كَثَ — بفتح الكاف — وهو كَثِيفُ اللحية

(٣) طُ — بضم التاء — : جمع طُ — بفتح التاء — وهو الذي لا شعر على عارضيه

وَجُونٌ <sup>(١)</sup> وَخَيْلٌ <sup>(٢)</sup> وَوُزْدٌ <sup>(٣)</sup> ، وجاء فُعْلُ بضمين ، والظاهر أن أحد البناءين فرع الآخر ، نحو سُعْلٌ وَسُعْلٌ <sup>(٤)</sup> وَصُدُقُ اللِّقَاءِ وَصُدُقُ اللِّقَاءِ <sup>(٥)</sup> ، وربما لا يستعمل إلا أحدهما ، وقلوا سُمَحَاءَ تشبيها لفعل وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بفاعل ؛ فسمَحَ وَسُمَحَاءَ كالمِ وَعُلَمَاءَ ، أو شُبَّهَ فَعْلٌ بِفَعِيلٍ فكأنه جمع تَمِيحٍ ككريم وكرماء ، وإذا استعمل بعضها استعمال الأسماء نحو عَبَدَ جمع على أَفْعَلٍ في القلة فقالوا أَعْبُدْ ، فإن سمي بفعل أو غيره من الصفات جمعت جمع الأسماء

وأما فُعْلٌ فإنه يكسر على أفعال نحو أَجْلَافٌ فِي جِلْفٍ ، وهو الشاة السلوخة بلا رأس ولا قوائم <sup>(٦)</sup> ، وَأَتْقَاضٌ <sup>(٧)</sup> وَأَنْضَاءٌ <sup>(٨)</sup> ؛ وجاء أَجْلُفٌ تشبيها بالأسماء كأَذْوَبٌ ، وهو نادر في الصفات

وأما فُعْلٌ فإنه أقل في الصفات من فَعْلٌ ، كما كان كذلك في الأسماء ، ويجمع على ما جمع عليه فَعْلٌ بالكسر كأَمْرَارٌ وَأَحْرَارٌ ، وفعل بالكسر أقل من فَعْلٌ بالفتح كما في الأسماء

(١) جون : جمع جون - بفتح الجيم - وهو الأسود المشرب حمرة ، والأحمر الخالص ، والأبيض

(٢) خيل : جمع خيل - بفتح فسكون - وهو الكبر

(٣) ورد : جمع ورد - بفتح فسكون - وهو من الخيل بين الكيت والأشقر

(٤) سعل : جمع سعل - بفتح فسكون - وهو الثوب لا يرم غزله ، أو

الأبيض من القطن

(٥) صدق : جمع صدق - بفتح فسكون - وهو الثبت عند اللقاء ، والصلب

المستوى من الرماح والرجال ، والكامل من كل شيء

(٦) ومن معاني الجلف الرجل الجاني في خلقه وخلقه

(٧) أتقاض : جمع تقاض - بكسر فسكون - وهو البناء المنقوض

(٨) أنضاء : جمع نضو - بكسر فسكون - وهو المهزول من الإبل وغيرها ،

وهو أيضا اسم لحديدة اللجام

قال : « ونحو بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَحِسَانٍ وَإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ وَنُصُفٍ ،  
وَنَحْوُ نَكَدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوَجَاعٍ وَخَشْنٍ ، وَجَاءَ وَجَاعَى وَحَبَّاطَى وَحَذَارَى ،  
وَنَحْوُ يَقْظٍ عَلَى أَيْقَاطٍ ، وَبَابُهُ التَّضْحِيحُ ، وَنَحْوُ جُنُبٍ عَلَى أَجْنَابٍ »

أقول : ظاهر كلام سيبويه أن الغالب في تكسير فَعَلٍ في الصفات  
فَعَالٍ ، قال : وكسروا عليه كما يكسر فَعْلٌ عليه ، فقد اتفقا فيه كما اتفقا في  
الأسماء نحو كَلْبٍ وَكَلَّابٍ وَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، قال : وربما كسروه على أفعال ؛  
لأنه مما يكسر عليه فَعْلٌ فاستغنوا به عن فَعَالٍ ، وأما فَعْلَانٌ وَفَعْلَانٌ كإِخْوَانٍ  
وَذُكْرَانٍ فلا استعمال آخر وَذَكَرَ استعمال الأسماء فهما كِخْرَبَانِ <sup>(١)</sup>  
وَمُخْلَانِ <sup>(٢)</sup> ، وكذا نُصْفٌ <sup>(٣)</sup> بضمتين ونُصْفٌ بسكون العين لكونه  
كالأسماء ، وعده سيبويه في الأسماء ، فهو كَأَسَدٍ وَأَسَدٌ عنده ، وما كان للمصنف  
أن يعد الثلاثة في الصفات ، لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون  
الموصوف ، وَقَلَّ بفتح العين أَقْلٌ في الصفات من فَعْلٍ بسكوها  
وأما فَعِيلٌ فإنه يكسر على أفعال كَأَنْكَادٍ <sup>(٤)</sup> ، فهو كَأَكْبَادٍ في الأسماء  
واعلم أن الأسماء أشد تمكنا في التكسير ، والصفات محمولة عليها ، فإذا اشتبه  
عليك تكسير شيء من الصفات ، فإن كنت في الشعر فاحملها على الأسماء وكسرها  
تكسيروها ، وإن كنت في غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامة .

- 
- (١) الخربان : جمع خرب - كبطل - وهو ذكر الجباري ، وقد قدم  
قرىبا (ص ٩٧) وجمع على أخراب أيضا  
(٢) الحملان : جمع حمل - كبطل - وهو الجذع من ولد الضأن لما دونه ،  
وجمع على أحمال أيضا  
(٣) امرأة نصف - بفتح الأول والثاني - إذا كانت بين الحدة والمسنه ،  
وقيل : هي الكلمة ، ويقال : امرأة نصفه - بالتاء أيضا - وقد جمع على أنصاف أيضا  
(٤) أنكاد : جمع نكد - ككتف - وهو اللحم المشثوم

وأما وَجَّاعٌ <sup>(١)</sup> فلحمل فَعِل بالكسر على فَعَلَ بالفتح كَحَسَن ، وقلَّ فيه فَعُل بضمين كخَشُبٌ ، وهو محمول على الأسم كَنُفْرٌ .  
 قوله « وجاء وَجَّاعِي » فعلى كثير في جمع فَعْلَان ، وفي مؤنثه الذي هو فَعْلِي فهو سكارى في سكران وسَكْرَى ، وليس بغالب ، بل الغالب فيه فقال كَفَرَاتٌ <sup>(٢)</sup> وجِياع في غَرَّتَان و غَرَّتِي وجَوَّعَان وجَوَّعِي ، لكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وقيامه في التكسير فعلى كما يجي . فجمع جمعه فَعِل فَعِل على فَعْلَان المحمول على فَعْلَاء ، وإنما حل فَعِل على فَعْلَان لتشاركهما في باب فَعِل يَفْعَل في كثير من المواضع ، نحو عَجِل وَعَجْلَان وفَرِح وفَرَّحَان وَعَطِش وَعَطْشَان ، والحَبِط : للتفخ البطن من كثرة أكل الربيع ، وقالوا وَجَّعِي أيضاً في جمع وَجَّع ، مع أن قياس فَعْلِي أن يكون جمع فَعِيل بمعنى مفعول كَقَتْلِي وَجَرَّتِي ، لكنه حل وجع وميت وهالك وأجرب ومريض وأشبه ذلك عليه ؛ لأن هذا أمر يُنْتَلَوْنَ به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون ، وفَعِيل بمعنى مفعول غالب في هذا المعنى كما يجي ، فلما كان معنى هذه الأمثلة معنى فَعِيل بمعنى مفعول كبرت تكسيده كما يجي . في موضعه ، مثل وَجَّع وَوَجَّعِي وَهَرَمَ وَهَرَمِي وَضَمِنَ <sup>(٣)</sup>

(١) وجاع : جمع وجع - ككتف - وهو المريض وقال في اللسان : « الوجع : اسم جامع لكل مرض مؤلم ، والجمع أوجاع ، وقد وجع فلان يوجع ( كعلم يعلم ) ويجمع ويأجج فهو وجع ، من قوم وجعي ، ووجاعي ، ووجين ، ووجاع ، وأوجاع

(٢) غرات : جمع غرثان - كعطشان - وهو الجوطان ، وقول : غرث الرجل يغرث - كغرح يفرح - فهو غرث وغرثان ، وامرأة غرثي وغرثانة ، والجمع غرثي - كجرحي ، وغرثي - كسكاري ، وغرث - كطاش .

(٣) الضمن - ككتف - العاشق ، أو الزمن ، أو البتلى في جسده . قال في

وَضَمْنَى وَزَمِنَ وَزَمْنَى <sup>(١)</sup> .

قوله « وَنَحْوُ يَقْظُ » <sup>(٢)</sup> على أيقاظ « ومثله تَجُدُ : أى شجاع ، وأنجاد ، قيل : لم يَجِء في هذا الباب مكسر إلا هاتان اللفظتان ، والباقي منه مجموع جمع السلامة ، وإنما جمعا على أفعال حملا لفعل على فِعل لا شترا كهما كَيَقْظُ وَنَدُسُ <sup>(٣)</sup> »

اللسان : « رجل ضمن ( كبطل ) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث : مريض ، وكذلك ضمن ( ككتف ) ، والجمع ضمنون ، وضمين والجمع ضمنى ، كسر على فِعل وإن كانت إنما يكسر بها المفعول نحو قتلى وأسرى ، لكنهم تجوزوه على لفظ فاعل أو فاعيل على تصور معنى مفعول . قال سيويه : كسر هذا النحو على فِعل لأنها من الأشياء التى أصيبوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون » اهـ

(١) الزمن - ككتف - : ذوالعاهة . قال فى اللسان : « زمن يزمن ( من باب فرح ) زمتا ، وزمنة ( كشبهة ) وزماتة ، فهو زمن والجمع زمنون ... وزمين والجمع زمينى ، لانه جنس للبلايا التى يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون ، فطابق باب فِعل الذى بمعنى مفعول ، وتكسيه على هذا البناء نحو جرحى وجرحى ، وكلم وكلمى » اهـ

(٢) اليقظ - ككتف ، واليقظ - كرجل ، واليقظان : ذوالقطة والحذر قال فى اللسان : « ورجل يقظ ويقظ كلاما على النسب : أى متيقظ حذر ، والجمع أيقاظ ، وأما سيويه فقال : لا يكسر يقظ لقلة فعل ( كرجل ) فى الصفات وإذا قل بناء الشيء قل تصرفه فى التكسير ، وإنما أيقاظ عنده جمع يقظ ، لأن فعلا ( ككتف ) فى الصفات أكثر من فعل . قال ابن برى : جمع يقظ ( ككتف ) أيقاظ وجمع يقظان يقاظ ( كرجال ) وجمع يقظى صفة المرأة يقاظى ( كذارى ) » اهـ

(٣) رجل ندس - كرجل وضخم وفرح - : إذا كان فها سريع السمع ، وهو أيضا العالم بالأمور والأخبار . قال فى اللسان : « قال سيويه : الجمع ندسون ( بضم الدال ) ولا يكسر لقلة هذا البناء فى الصفات ، ولأنه لم يمكن فيها التكسير كفعل ( بكسر الهمزة ) فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوه بالواو والتون » اهـ



وقطن<sup>(١)</sup> ، وقد جاء أفعال في جمع فَعُلَ اسماً أيضاً كعَضُد وأعضاء وعَجَز وأعجاز ؛ وحكى أبو عمرو الشيباني يَقْظُ وَيَقَاطُ كما في الاسم نحو سَبْعُ وَسَبَاعُ ، وهو في فَعُلَ الأسمى قليل كما ذكرنا فكيف بالصفة التي هي أقل تمكناً منه في التكسير ؟ والحق أن يقاظ جمع يَقْظَان لكون فَمَال غالباً في فَعْلَان كِمِطَاش وَرَجِيَاع في عَطْشَان وجَوْعَان .

قوله « ونحو جُنُب على أجناب » فُعِلَ في الصفات في غاية القلة ، فلا يكسر إلا على أفعال ، وإنما اختاروه خلفته ، وحكى جُنَاب وجُنْبَان .

فأوزان الثلاثي من الصفات التي جاء لها تكسير سبعة ، وأهم جموعها أفعال ؛ فانه يجيئُ لجميعها كما ذكرنا ، نحو أشياخ وأجلاف وأحرار وأبطال وأيقاظ وأنكاد وأجناب ، ثم فَعَالُ لحيثه ثلاثة منها ، نحو صماب وحسان ووجاع ، ورواق جموعها متساوية : أما الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات فَعُلَ كعُطِمَ<sup>(٢)</sup> وختَمَ<sup>(٣)</sup> وقيل كأتان إيدٍ : أي ولود ، وامرأة يلز : أي ضخمة ، ولا غيرها<sup>(٤)</sup>

(١) رجل فطن - كعضد وكتف وفلس - وفطين وفطون وفطونة .  
كفروقة - : أي غير غبي ، وقد جمعه على فطن - بضم فسكون -  
(٢) الحطم : الراعى الذي يعنف ويشدد في سوقه ، وقال الراجز :

قَدْ لَفَّهَا الْإِيلُ بِسَوَاقٍ حُطِمَ لَيْسَ بِرَاعِي إِبِلٍ وَلَا غَنَمٍ

وفي المثل « شر الرعاء الحطمة » قال ابن الأثير : هو العنيف برعاية الإبل في السوق والإيراد والإصدار ويلقى بعضها على بعض ويعسفها . ضربه مثلاً لوالى السوء

(٣) الختم : الخاذق في الدلالة ، وهو السرج المشي الدليل ، ويقال : رجل ختم وختمه ( بضم فتح فيها ) وختم ( ككتف ) وختم ( ككوثر )

(٤) قوله « ولا غيرها » أراد لم يأت على فعل - بكسر أوله وتانيه - من الصفات إلا هاتان الكلمتان

وَفَعَلَ كِسَوًى <sup>(١)</sup> وَعِدًى <sup>(٢)</sup> ، وَلَا غَيْرَهُمَا <sup>(٣)</sup> ، فَلَمْ يَسْمَعْ فِيهَا تَكْسِيرَ ، وَقَوْلُهُمْ  
أَعْدَاءُ جَمْعُ عَدُوٍّ كَأَفْلَاءَ جَمْعُ <sup>(٤)</sup> فَلَوْ ، لَا جَمْعُ عِدًى .

(١) سَوًى : هُوَ وَصَفٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : مَكَانُ سَوًى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( فَاجْعَلْ  
بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوًى ) : أَيْ مَكَانًا مَعْلُومًا مَعْرُوفًا ،  
وَقَالُوا : هَذَا رَجُلٌ سَوًى وَالْعَدَمُ ، يَرِيدُونَ وَجُودَهُ وَعَدَمَهُ سَوَاءً ، وَالسَّيْنُ مَكْسُورَةٌ  
أَوْ مُضْمُومَةٌ فِيهِمَا ، وَقَالُوا : مَكَانُ سَوًى — بِكسر السَّيْنِ وَضَمِّهَا أَيْضًا — وَسَوَاءً :  
أَيْ نِصْفُ عَدَلٍ وَوَسْطٍ

(٢) عِدًى : هُوَ وَصَفٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : قَوْمُ عِدًى . قَالَ شَاعِرُ الْحِمَاسَةِ  
(. يُقَالُ هُوَ زُرَّادَةٌ بَيْنَ سَبِيحِ الْأَسَدِيِّ ، وَيُقَالُ هُوَ نَضْلَةٌ بِنِ خَالِدِ الْأَسَدِيِّ ) :  
إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ عِدًى لَسْتَ مِنْهُمْ فَكُلُّ مَا عُلِفَتْ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيْبٍ  
وَقَالَ الْأَخْطَلُ :

أَلَا يَا اسْلِي يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ

وَإِنْ كَانَ حَيًّا نَا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ

وَقَدْ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : « يُقَالُ هَؤُلَاءِ قَوْمُ عِدًى مَقْصُورٌ يَكُونُ لِلْأَعْدَاءِ وَالْغُرَبَاءِ  
وَلَا يُقَالُ قَوْمُ عِدًى ( بضم أوله ) إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ الْمَاءُ فَتَقُولَ عِدَاءٌ فِي وَزْنِ قَضَاءٍ »  
وَيُشْهِدُ لِلْبَعْثِ الْأَوَّلِ بَيْتُ الْأَخْطَلِ وَالْبَعْثُ الثَّانِي بَيْتُ الْحِمَاسِيِّ ، وَقَدْ تَكُونُ اسْمُ جَمْعٍ  
قَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَأَمَّا عِدًى وَعِدًى فَاسْمَانِ لِلْجَمْعِ لِأَنَّهُمَا فَعْلًا وَفَعْلًا لَيْسَا بِصِيغَتِي  
جَمْعٍ إِلَّا لَفْعَةً أَوْ فَعْلَةً ( بِكسر أوله وَضَمِّهِ ) وَرَبَّمَا كَانَتْ لَفْعَةً وَذَلِكَ قَلِيلٌ كَهَضْبَةٍ  
وَهَضْبٍ ، وَبَدْرَةٍ وَبَدْرٍ » اهـ

(٣) « قَوْلُهُ وَلَا غَيْرَهُمَا » لَيْسَ صَحِيحًا ، فَقَدْ حَكِيَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ ابْنُ بَرِي  
فِي حَوَاشِي الصَّبَاحِ : مَاءٌ رَوًى ، وَمَاءٌ صَرًى ، وَمَلَامَةٌ ثَنًى ، وَوَادٌ طَوًى ،  
وَلَمْ يَزِمَ ، وَسَبِي طَبِيَّةً ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِكسر أوله وَفَتْحِ ثَانِيهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِهِ  
ضَمُّ أَوَّلِهِ

(٤) الْقَلَوُ — كَعَبُو ، وَكَسَبُو ، وَكَفَنُو : الْمَجْشُ وَالْمَهْرُ إِذَا فَعَلَ . قَالَ

الصفات  
تجمع  
جمع  
المصحح

قال : « وَيُجْمَعُ الْجَمِيعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ لِلْعُقُلَاءِ الذُّكُورِ ، وَأَمَّا مُؤَنَّثُهُ فَبِمَا لَا يَفِرُّ وَالنَّاءُ لَا غَيْرُ ، نَحْوُ عِبَلَاتٍ وَحَلَوَاتٍ وَحَذِرَاتٍ وَيَقْطَاتٍ ، إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ وَكَمْشَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ ، وَقَالُوا عَلِجٌ فِي جَمْعٍ عَلِجَةٍ » أقول : قال سيديويه : يجمع فَعْلَةٌ نَحْوَ حَسَنَةٍ عَلَى حِسَانٍ ، وَلَا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ إِلَّا مَا جَمَعَ مَذْكُورُهُ عَلَيْهِ ، كَمَا تَقُولُ فِي جَمْعِ حَسَنٍ وَحَسَنَةٍ : حِسَانٌ ، وَلَمَّا لَمْ يُقَلَّ فِي جَمْعِ بَطَلٍ بِطَالٍ لَمْ يُقَلَّ فِي جَمْعِ بَطَلَةٍ أَيْضًا ، فَكُلُّ صِفَةٍ عَلَى فَعْلٍ جُمِعَتْ عَلَى فِعَالٍ يَجْمَعُ مُؤَنَّثُهَا أَيْضًا عَلَيْهِ ، فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ سَيِّبُوهُ مُخَالَفٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ . .

قوله « إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ <sup>(١)</sup> » قال سيديويه : كل ما هو على فَعْلَةٍ من الأوصاف يكسر على فِعَالٍ نَحْوَ كَمْشَةٍ وَكِمَاشٍ ، وَالْكَمَشُ : السَّيْرُ السَّارِعُ لِلْمَاضِي ، وَجَعْدَةٌ وَجِعَادٌ ، <sup>(٢)</sup> وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ عَجْزِهِ هَذَا الْبِنَاءُ ، فَصَرَفُوا فِي جَمْعِهِ ، وَأَمَّا عَلِجٌ

الجوهرى : لَأَنَّهُ يَفْتَلَى : أَيِ يَفْطَمُ . قَالَ دَكِينٌ

كَانَ لَنَا وَهُوَ فَلَوْ نَزَبِيَّةٌ مُجْمَعُنُ الْخَلْقِ يَطِيرُ زَغَبَةٌ

ومعنى نزيه نزيه ، وأصل نزيه نزيه بثلاث باءات فلما استقلوا ثلاثة الأمثال فلبوا ثالثها ياء ، كما قالوا : تظنى وتقضى ، فى تظنن وتقضض ، قال الراجز :

\* تَنْضَى الْبَارِ هَوَى ثُمَّ كَسَرَ \*

ومعنى مجعن الخلق غلبظه ، شبه بأصل الشجرة فى غلفظه ، وأصل الشجرة

يقال له جعن بزنة زبرج

(١) العيلة : الضخمة من كل شيء ، وتجمع على عيلات وعبال مثل ضخمة

وضخات وضخام

(٢) الجعد من الرجال : المجتمع بعضه إلى بعض ، والسبط الذى ليس بمجتمع ،

وقيل : الجعد من الرجال الخفيف ، والجعد من الشعر خلاف السبط ، وقيل :

هو القصير ، والأقنى جمدة ، والجمع جداد وجدادات

في جمع عِلْجَة فلجريه مجرى الأسماء نحو كِشْرَة وكِسر ، والعِلْجُ : العظيم من حمر الوحش .

قال : « وَمَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ فِي الْإِسْمِ نَحْوُ زَمَانٍ عَلَى أَزْمِنَةٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ قُدْلٌ وَغَزْلَانٌ وَعُنُقٌ ، وَنَحْوُ حِمَارٍ عَلَى أَحْمَرٍ وَحُمْرٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ صِيرَانٌ وَشِمَائِلٌ ؛ وَنَحْوُ غُرَابٍ عَلَى أَغْرَبَةٍ ، وَجَاءَ قُرْدٌ وَغُرْبَانٌ وَزُقَانٌ ؛ وَغِلْمَةٌ قَلِيلٌ ، وَذُبٌّ نَادِرٌ ، وَجَاءَ فِي مُؤَنَّثِ الثَّلَاثَةِ أَعْنُقٌ وَأَذْرَعٌ وَأَعْقَبٌ ؛ وَأَمَكْنٌ شَاذٌ »

جمع  
اللائي  
الورد  
بعدة  
ثالثة

أقول : اعلم أن أفعلة مطرد في قلة فَعَال ، كأزمنة وأمكنة وأفدنة<sup>(١)</sup> وأقذلة<sup>(٢)</sup> ، وقد يكون في بعض الأسماء للكثرة أيضاً ، كأزمنة وأمكنة ، والغالب في كثرته فُعْل كقُدْل وقُدْن ، وإن شئت خففته في لغة تميم بإسكان العين ، وما كان منقوصاً لسماء وأسمية ، وهو المطر ، ودواء وأدوية ؛ اقتصر في قلة وكثرته على أفعلة كراهة التخير الذي يتأدى الأمر إليه لو جمع على فُعْل ، إذ كانوا يقولون سُمٌّ وَدُوٌّ ، كأدْلٍ ، فيكون الجمع الكثير على حرفين ؛ فإن قيل : فهلا خففوا بإسكان العين كما في عنق ، حتى لا يؤدي إلى ما ذكرت ، قيل : التخفيف ليس في كلام جميع العرب ، وليس بلام أيضاً في كلام من يخفف ، وأيضاً فالتخفيف

(١) أفدنة : جمع فدان — بفتح الفاء وتخفيف الدال ، وقد تشدد — وهو الذي يجمع أداة الثورين في الثوران للحرث ، وقيل : هو الثوران يقرنان فيحرث عليهما ، ولا يقال للواحد : فدان ، وقيل : يقال ، وجمع الفدان مخففاً أفدنة ، كأرغفة ، وفدن ، كسحب ، وجمع المتثمل فدادين

(٢) القذال — كسحاب — : ما بين الأذنين من مؤخر الرأس ، وجمعه أقذلة وقذل ، وتقول : قذله قذلاً — من باب نصر ، إذا ضرب قذاله أو عابه أو تبعه

في حكم للثقل ، ألا ترى إلى قولهم قَضَوْا الرَّجُلَ ، بالواو التي كانت بدلا من الياء للضمة ، كيف بقيت مع حذف الضمة .

قوله : « وَغَزَلَانَ » جاء فِـلَّانَ في فَعَّالٍ ، وليس من بابهِ ، لكنه لتشبيهه فَعَّالٍ بفَعَّالٍ كَغِرَّابَانَ وحِيرانَ ، في غُرَّابٍ وحُورٍ<sup>(١)</sup> .

قوله « وَعُنُوقٌ » ليس هذا موضعه ؛ لأنَّ العُنُقَ مؤنثٌ ، وهو الأثني من ولد الممرز ، يقال في المثل : « العنوق بعد النوق<sup>(٢)</sup> » في الذي يفتقر بعد الغنى ؛ وقد أوردته سيبويه على الصحة في جمع فَعَّالٍ للمؤنث ، قال : حق فَعَّالٍ في المؤنث أَفْعُلُ كَعَمَّاقٍ وَأَعْنَقٍ ، لكن فُعُولًا لما كان مؤاخيا لِأَفْعُلٍ في كثير من المواضع ؛ إذ هو في الكثير كأَفْعُلٍ في القليل ؛ جمعه في الكثير على عنوق ، وكذا قالوا في سماء بمعنى المطر ؛ سُمِّيَ ؛ لأنه يذكر ويؤنث ، يقال : أصابتنا سماء : أي مطر .

قوله « وَنَحْوِ حِمَارٍ عَلَى أَحْمَرَةٍ » فَعَّالٍ وفَعَّالٍ يتساويان في القليل والكثير ، إذ لا فرق بينهما إلا بالفتحة والكسرة المتقاربتين ؛ فَأَحْمَرَةُ للقلة ، وَحُمُرٌ للكثرة وقد يخفف فُعُلٌ في تميم ، وقد يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة ، نحو ثلاثة جُدُرٍ وأربعة كُتُبٍ ، ولا يقال : أَجْدَرَةُ ، ولا أَكْتَبَةُ ، والمضاعف منه

(١) الحوار — كغراب وكتتاب — : ولد الناقة ساعة يولد ، وقيل : إلى أن يفصل عن أمه ، وجمعه أحورة ، وحيران ، وحوران ، وفي المثل : « حرك لها حوارها تحن »

(٢) قال في اللسان : « قال ابن سيده ، وفي المثل « هذه العنوق بعد النوق » ، يقول : مالك العنوق بعد النوق ، يضرب للذي ينحط من علو إلى سفلى ، والمعنى أنه صار يرعى العنوق بعد ما كان يرعى الابل ، وراعى الشاء عند العرب مهين ذليل ؛ وراعى الابل عزيز شريف » اهـ

لايجيء إلا على أفلة في القلة والكثرة ، فهو خِلَالٌ <sup>(١)</sup> وأخلة ، وعِئَانٌ <sup>(٢)</sup> وأعنة ؛ لاستتقالهم التضعيف للفكوك ، ولا يجوز الإدغام لما يجيء في بابه ، وكذا الناقص واويا كان أو يائيا ، لا يجيء إلا على أفلة كما ذكرنا في فَعَال بفتح الفاء ، قال سيبويه : وفَعَال بفتح الفاء في جميع الأشياء بمنزلة فَعَال بالكسر ، والأجوف الواوى منه مسكن العين : كأخوثة <sup>(٣)</sup> وخون ، وأبوثة <sup>(٤)</sup> ويون ، استقلت الضمة على الواو ، وقد يضطر الشاعر فيردها إلى أصله من الضم قال :

٥٦ — عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ \* دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوُز <sup>(٥)</sup>

وإن كان الأجوف يائيا بقيت الياء مضمومة ؛ إذ الضمة عليها ليست في ثقل الضمة على الواو ؛ فيقال في جمع عِيَان ، وهو حديدة التمدان : « عِيْن » كما قالوا في

(١) الخلال : ما تخلل به الأسنان ، وهو أيضا عود يجعل في لسان الفصيل لئلا يرضع

(٢) العئان : سير اللجام الذي تمسك به الدابة

(٣) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع بالفعل أو لم يوضع ، والمائدة : ما يكون عليه الطعام بالفعل ، وقيل : هما واحد ، وانظر (ج ١ ص ١١٠)

(٤) البوان - ككتاب وغراب - : أحد أعمدة الخباء ،

(٥) هذا البيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي أولها قوله :

قَدْ حَازَ، إِنْ صَحَوْتَ أَنْ تُقْصِرَ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهْدَتْ هُمْرُ  
وبعده بيت الشاهد ، ثم قوله :

يَبِضُّ عَلَى بَيْنِ الدَّمَسِ وَفِي الْإِغْنَاكِ مِنْ تَحْتِ الْأَكْفِ دُرُ

حان : قرب ، صحوت : أقمت من السكر ، تقصر : تقلع وتكف عما أنت عليه ، وعصر - بضمعين - لمة في العصر - بفتح فسكون - وقوله : « عن مبرقات » متعلق بتقصر ، ومبرقات : جمع مبرقة اسم فاعل من أبرقت المرأة إذا تحسنت ، والبرين : جمع برة - بضم ففتح - وهي الخللخال ، والسور : جمع سوار

يُيُوضُ : يُيُضُّ (١) ومن خفف من بني تميم كسر الضم لتسلم الياء ؛ فتقول : عين ؟  
كما قالوا يبيض في جميع أبيض ، وجاء فيه فعلان كصيران في صوار ، وهو  
القطيع من بقر الوحش ، حملا على فُعال ؛ لأن فعلان باب فُعال بالضم ، وما حمل  
عليه من فُعل كصردان ونفران (٢) كما ذكرنا

قوله « وشمائل » ليس هنا موضع ذكره كما قلنا في عنوق ؛ لأن شمالا  
مؤنث بمعنى اليد ، والقياس أشمل كأذرع ، وفُعال في جمع فُعال جمع لم يحذف  
من مفردة شيء ؛ فشمال وشمائل كقَمِطَر (٣) وقَمَاطِر ، وهو جمع ما لحقته التاء  
من هذا المثال كرساة ورسائل ، ولما كان شمائل في تقدير التاء جمل كأن التاء  
فيه ظاهرة فجمع جمعه

قوله « ونحو غراب على أغربة » وهو يساوى في القلة أخويته (٤) : أى

وهو ما تلبسه المرأة في ساعدها . يقول : قد حان لك أن تكف عن الصبوة إلى  
النساء اللاتي يصجلن بالمخلاخيل والأسورة ، والاستشهاد بالبيت على أن ضم  
الواو في « سور » لضرورة الشعر

(١) تقول : دجاجة يبيض وياضة ، ودجاج يبيض ، إذا كانت تبيض  
كثيرا .

(٢) الصرد : طائر ضخيم الرأس .. أنظر ( ج ١ ص ٢٥ ، ٢٨١ ) والنفر :  
طائر أحمر المتعار كالمصفور ، وأهل المدينة يسمونه البلبل . أنظر ( ج ١  
ص ٢٨١ )

(٣) القمطر : الجمل القوي السريع ، وهو أيضا ما تصان فيه الكتب .  
أنظر ( ج ١ ص ٣ ، ٥١ )

(٤) يريد أن فعلا - كغراب - يساوى في القلة أخويه ، وهما فعال -  
بالتفتح - وفعال - بالكسر - وقد وقع في بعض النسخ « أخونة » وهو جمع  
خوان . وليس بشيء

يجمع على أفعلة كأغربة وأخرجة <sup>(١)</sup> وأبغثة <sup>(٢)</sup> وبابه في الكثير فلان كفلان وخرجان وغيره بأن وذبان <sup>(٣)</sup> وجاء على فلان مضموم التاء لعتان فقط وما حوران وزقان ، في حوار وزقان ، والباقي مكسورها ، وقد يقتصر في بعض ذلك على أفعلة قليلة والكثرة كأفئلة ، وقد يحمل فاعل بالضم على قتال بالكسر لتناسب الحركتين ؛ فيقال قُرد في قُرَاد كجُدُر في جِدَار ، وهو قليل نادر ، ومثله ذُبْ وأصله ذُبْبٌ ، والإدغام بناء على مذهب بني تميم في تخفيف نحو هتق وإلا فحق فُعل أن لا يدغم كما يحىء في باب الإدغام ، وأما عِلْمَةٌ فنائب عن أفعلة لتشابهها في كونهما لثقة في اللفظ ، والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغرت غِلْمَةٌ رجعت إلى القياس نحو أغيلمة ، وجاء في فُعال قَواعل شاذاً ، كدَواخن وعَوائن ؛ في دُخَان ومُثَان ، بمعناه ، وليس لهما ثالث

قوله « وجاء في مؤنث الثلاثة أفعل » فرقوا بين مذكرها ومؤنثها ، ولما كان تاء التأنيث فيها مقدراً كما في العدد القليل نحو ثلاث وأربع جمعوها جمع القلة غالباً ، وأثبتوا التاء في جمع قلة للذكر فقالوا أفعلة ، وحذفوها في جمع قلة للمؤنث فقالوا أفعل ، كما في العدد ، وإذا ظهر التاء في الأمثلة الثلاثة كجمالة <sup>(٤)</sup>

(١) أخرج : جمع خراج - كغراب - وهو ما يخرج في البدين من الفروع  
(٢) أبغثة : جمع بفاث ، وهو ضرب من الطير أبيض بطيء الطيران صغير  
دوين الرحمة : ( أنظر ج ١ ص ١١١ )

(٣) الذبان - بكسر الذال - : جمع ذباب بغير هاء ، ولا يقال : نياقة ،  
وجمع أيضاً على أذبة ، مثل غراب وأغربة وغبان ، قال الناجي :

\* ضَرَابَةٌ بِالشُّفْرِ الْأَذْبَةِ \*

(٤) الجمالة بتثنية أوله : الطائفة من الجمال ، وقيل : هي القطعة من التوق  
لا حمل فيها ، وقال ابن السكيت : يقال للابل إذا كانت ذكورة ولم يكن فيها  
أتمى : هذه جمالة بني فلان



وذؤابة<sup>(١)</sup> وصَلَاية<sup>(٢)</sup> لم يَكسر جَمْعَ [ القلة ] إذ لا يشابه العدد القليل في تقدير التاء ، بل يجمع : إما بالالف والتاء ، أو يكسر على فَعَائِل أو فُعُل كما يجي . قوله « وأمكن شاذ » ويجوز أن يكون أ زمن مثله جمع زَمَان لاجمع زمن ، وإنما جاز جمعهما على أَفْعُل لجلهما على فَعَال المؤنث مع تذكيرهما ، كما حمل شِمَال المؤنث المجرد عن التاء على ذى التاء نحو رِسَالَة قليل شِمَائِل كَرَمَائِل ، وحمل أيضاً على فَعَال المذكر قليل شُل ، قال :

٥٧ — \* فِي أَقْوَمٍ نَازَعَتْهَا أَيْمَنُ شُمْلًا<sup>(٣)</sup>

وكذا حمل فَعَال المؤنث كمقاب على المذكر نحو غُرَاب قليل : عِقْبَان كَغِرْبَان

( ١ ) الذؤابة — بضم أوله — الناصية ، أو منبتها من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء ، أنظر : ١ - ٢١٣ )

( ٢ ) الصلاة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه ، وهى أيضاً الجبهة ، وجمعه صلى وصلى — بضم أوله وكمره — ويقال : صلاة ، بقلب الياء همزة والقياس سلامتها لكون الكلمة قد بنيت عليها ، وسيأتى للرضى فى باب الاعلال أن يذكر أن ذلك القلب شائع مقيس فى كل ما كان مختوماً بقاء الوحدة من أسماء الأعيان كعباية وعباءة وعظاية وعظاءة

( ٣ ) هذا عجز بيت للازرق العنبرى وهو من شواهد سيبويه ، وصدره

قوله : —

\* طِرْنَانِ قِطَاعَةً أَوْ تَارٍ مُحْظَرَبَةٍ \*

والبيت فى وصف طير ، شبه صوتها فى سرعة طيرانها بصوت الأوتار وقد انقطعت عن القوس عند الجذب ، وانقطاع : مصدر مبين للنوع ، وهو مفعول مطلق ، والمحظربة : المحكة القتل ، والأقوس : جمع قوس ، والأيمن : جمع يمين ، والشمل : جمع شمال مثل جدار وجنر ، والاستشهاد بالبيت فى « شمل » حيث جمع شمالاً عليه ، والمستعمل أشمل فى القليل وشمائِل فى الكثير

ومؤنث فَعِيلُ المجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة ، نحو يَمِينُ وأَيْمَنُ ، وقد كسر على أيمان أيضاً ، لاشتراك أَفْعَلٍ وَأَفْعَالٍ في كثير من أبواب الثلاثي ككأفرخ وأفراخ

قال : « وَنَحْوُ رَغِيفٍ عَلَى أَرْغِفَةٍ وَرُغْفٍ وَرُغْفَانٍ غَالِبًا ؛ وَجَاءَ أَنْصِبَاءُ وَفِصَالٌ <sup>(١)</sup> وَأَفَائِلٌ ؛ وَظِلْمَانٌ قَلِيلٌ ، وَرُبَّمَا جَاءَ مُضَاعَفُهُ عَلَى سُرُرٍ ، وَنَحْوُ عُمُودٍ عَلَى أَعْمِدَةٍ وَعُمْدٍ ، وَجَاءَ قَعْدَانٌ <sup>(٢)</sup> وَأَفْلَاةٌ وَذَنَابٌ »

أقول : اعلم أن فيصلاً مثل فعال في أن الزيادة فيه مدة ثالثة ، وفي عدد الحروف ، فقلته كفلتها ، نحو أجربة <sup>(٣)</sup> وأقفزة <sup>(٤)</sup> وأرغفة ، وأما صبيبة فنائب عن أصبيبة كما قلنا في أغلبة ؛ ولهذا يصغر [ صبيبة ] على أصبيبة ويكسر في الكثرة على فُعل كما يكسر فعال بفتح الفاء وكسرها عليه ، نحو قُذِلَ وَحُمِرَ ؛ وذلك نحو قُضِبَ <sup>(٥)</sup> وَعُسِبَ <sup>(٦)</sup> وَرُغِفَ وَسُرُرَ ؛ ويكسر على فُعلَان أيضاً

(١) الفصال : جمع فصيل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه

(٢) القعدان : جمع قعود - كعمود - وهو من الابل البكر الذكر إذا أتى عليه سلتان

(٣) الأجرية : جمع جريب وهو المزرعة ، والوادي ، ومكيال يسع أربعة أقفزة ، ومقدار معلوم من الأرض يساوي ما يحصل من ضرب ستين ذراعاً في نفسها : أي ستمائة ذراع وثلاثة آلاف ذراع

(٤) الأقفزة : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك ، والمكوك : مكيال يسع صاعاً ونصف صاع ، والقفيز من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً

(٥) القضب : جمع قضيب ، وهو السهم الدقيق ، والناقة التي لم ترض ، .  
وهن الانسان وغيره من الحيوان

(٦) العسب : جمع عسيب ، وهو عظم الذنب ، والجريدة من النخل

وهو في الغلبة كقُفْل سواء ، نحو رُغْفَان وكُثْبَان <sup>(١)</sup> وقلبان <sup>(٢)</sup> وربما كسر على أَفْلَاء كَانْصَبَاء <sup>(٣)</sup> وأخساء ، وعلى فَعَالٍ أَيْضًا كإِفَالٍ <sup>(٤)</sup> تشبيهاً بفَعِيلٍ في الوصف نحو ظِرَافٍ وِرَامٍ ، وأما أَفَائِلٌ <sup>(٥)</sup> ونظائره فلهل فَعِيلٌ للذكر على فَعِيلَةٍ ذى الناء كما هل فَعِيلَةٌ على فَعِيلٍ للذكر في نحو صُحُفٌ وسُفُنٌ جمع صحيفة وسفينة

قوله « وظلِّمَان » <sup>(٦)</sup> قليل « حكى أحمد بن يحيى ظَلِيمٌ وظلَّمان وعَرِيضٌ - وهو التيس - وعَرِضَانٌ ، وجاء صَبِيٌّ وصَبِيَّانٌ ، وقال بعضهم في ضَرِيرٍ <sup>(٧)</sup> : ضَرَّانٌ ، والضم فيه أشهر

قوله « وربما جاء مضاعفه » يعنى أن الأصل أن يكسر على فَعَلٍ - بضمتين ، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناساً فتحوا عين سرر فقالوا : سُرَّرَ ، والأشهر الضم وجاء شاذاً في فَعِيلٍ للذكر أَفْعُلٌ حملاً على اللؤث ، قال :

٥٨ — \* حَتَّى رَمَتْ سَجْهُوْلَهُ بِالْأَجْنُنِ <sup>(٨)</sup> \*

(١) الكُثْبَان : جمع كَثِيب ، وهو ما اجتمع واحدودب من الرمل

(٢) القلبان : جمع قَلِيب ، وهى البئر

(٣) الأَنْصَبَاء : جمع نَصِيب ، وهو الحظ من كل شيء

(٤) الأَنْحَسَاء : جمع مَحْيَس ، وهو أحد أيام الأسبوع ، والجيش . وقيل :

الجرار منه ، وقيل : المحشن منه

(٥) الأَفَالُ والأَفَائِلُ : جمع أَفِيلٍ - كرغيف ، وهو ابن الخاض لما فوقه ،

والتفصيل ، وفي المثل : إن القرم من الأَفِيلِ : أى إن الكبير من الصغير

(٦) الظلَّمان : جمع ظَلِيمٍ ، وهو الذكر من النعام

(٧) الضَّرِير : ذاهب البصر ، والمرض الميزول ، وكل شيء خالطه ضرر

فهو ضَرِيرٌ .

(٨) هنا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويطة لرؤبة بن العجاج

قوله « ونحو عُدُوْد » فقول يكسر في القلة على أفعلة كفسميل مسواء ،  
والغالب في كثرته فُعل وفُعلات في غير الناقص الواوى ، كما في فُعل ،  
وأما الناقص فبابه أفعال كأَفلا وأَعْداء ، وجاء فيه فُعل قليلا ، نحو فُلى بضم  
الفاء وكسرها ، وإنما لم يقولوا فيه فُعل بضمتين لما ذكرنا في باب سماء ورداء ،  
ولم يجيء أيضا فُعَلان كَفُلوان للاستتقال ، وحق باب عَدُو أن يجمع بالواو  
والنون ، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيها ، والمؤنث منه فُعائل  
كذَنُوب<sup>(١)</sup> وَذَنَائِب ، ويجمع على فُعل ؛ فصار فُعل في المؤنث مخالفا لفُعائل وفُعِيل

يُدح فيها بلال بن أبي بردة ، وفيل الشاهد قوله :

وَاجْتَزَنَ فِي ذِي نَسْعٍ مُمَعِّنٍ      تَفْتَنُ طُولَ الْبَلَدِ الْمُفْتَنِّ  
وبعد بيت الشاهد ، ثم قوله :

مَرَيْنَ أَوْ عَاجُوا بِلَاءَ مُلْهِنٍ      وَخَلَطَتْ كُلُّ دِلَالٍ عُلْبَنٍ

يصف قطعه المفاوز على ناقته حتى وصل إلى المدوح ، وهو بلال بن

أبي بردة بن أبي موسى الأشعري

والنسع : جمع نسمة ، وهى السير بضفر على هيئة أعة النعال تشد به الرحال ،  
والممعن : الممدد ، وتفتن : تشق ، والتفتن : الذى على غير جهة واحدة ، والأجن  
جمع جنين ، ويروى فى مكانه « الأجن » بالباء الموحدة من تحت ، وهو جمع  
جبن ، والملهن : مصدر ميمى بمعنى التلهين ، وهو إعطاء اللهنة - كفرقة - وهى  
الزاد يصل به قبل الغداء ، ويراد منه هنا الزاد مطلقا ، فهو بمعنى أنه يعود بغير  
صلة . والدلائ - بكسر الدال - : اللينة الأعطاف ، والمالحن : الناقة المكثرة  
اللحم ، وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنه جمع جنينا على أجن شذوذا لأن  
أفعل إنما يجمع عليه فعيل وشبهه إذا كان مؤنثا نحو ذراع وأذرع وعناق  
وأعق ويمين وأيمن ، وكذلك هو فى الرواية التى أخبرناك خبرها ، إذ الجبن ليس  
مؤنثا حتى يجمع على أجن

(١) الذنوب : الحظ والنصيب . قال تعالى : ( فَأَن لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِّثْلُ

مؤثات ، وذلك لأنه ألحق بذى التاء ، أعنى فعولة ، فى الجمع لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكان مؤثته المجرد عن التاء ذواتا ، نحو تنوفة وتنائف <sup>(١)</sup> ، بخلاف الأربعة المذكورة ، وقيل فى قدوم وهو مذكر : قدائم <sup>(٢)</sup> ، تشبيها بالمؤنث نحو ذنوب ، والأصل أقدم ، كما جاء فى نظير نظائر ، وهو شاذ ، قال على رضى الله تعالى عنه : حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر ، وإن اتفقت التاء فى الأمثلة للذكورة ، نحو رسالة وتنوفة وجفالة <sup>(٣)</sup> وكتيبة <sup>(٤)</sup> وكفالة ، فلا يكسر إلا على فمائل ، ولم يذكره المصنف ، وإذا سمى بشىء من هذه الأبنية ولم يعلم تكسيرها كسرت على القياس ، كما تقول مثلاً فى بقاء ونداء علمين : أبهية وأندية ، وقس عليه

قال : « الصفة » . نحو جبان على مجبناء وصنع وحياد ، ونحو كنفار على

ذنوب أصحابهم) وقال أبو ذؤيب :

لَمَمْرُكَ وَالْمَنَائِيَا غَالِبَاتٌ لِكُلِّ بَنِي أَبِي مِنْهَا ذَنْوِبٌ

والذنوب أيضا الدلو فيها ماء ، وقيل : هى التى يكون الماعدون ملثها ، وقيل : هى الدلو الملائى ، وقيل : هى الدلو ما كانت

(١) التنوفة : القفر من الأرض ، قال الشاعر وكان قد أتى صنما اسمه سعد يستقسم عنده فلم يحمد :  
وَمَا سَعْدٌ إِلَّا صَخْرَةٌ بِتَنُوفَةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا يَذْهَبُ لَيْتِي وَلَا رُشْدٌ

وقيل : التنوفة : التى لا ماء بها من القلوات ولا أنيس وإن كانت مشبعة (٢) قال فى اللسان : « القدوم التى يتحت بها ، مخفف أنقى » اه وعلى هذا فجمعه على قدائم قياس مثل حلوبة وحلاب ، وقلوص وقلائص ، وفى القاموس ما يؤيد ذلك حيث قال : « القدوم آلة للنجر مؤنثة . الجمع قدائم وقدم » اه ، فقول المؤلف

إن جمعه على قدائم شاذ لكونه مذكرا غير مسلم

(٣) الجفالة - بضم أوله - : الجماعة من الناس ذهبوا أو أتوا

(٤) الكتيبة : الجيش ، أو القطعة العظيمة منه

كَنْزٌ وَهَجَانٌ ، وَنَحْوُ شُجَاعٍ عَلَى شُجَعَاءٍ وَشُجْعَانٍ وَشِجَعَةٍ ، وَنَحْوُ كَرِيمٍ عَلَى رُمَّاءٍ وَكَرَامٍ وَنُذْرٍ وَنُذْيَاتٍ وَخَصِيَّانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَاءٍ وَأَشِجَةٍ وَظُرُوفٍ ، وَنَحْوُ صَبُورٍ عَلَى صَبْرٍ غَالِيًا ، وَتَلَى وَدَدَاءٍ وَأَعْدَاءٍ »

أقول : جمل سيبويه فُلاً هو الأصل في جمع فَعَالٍ الصفة ، قال : فَعَالٌ بمنزلة فَعُولٍ ، قالوا : جَمَادٌ وَجُدٌ كَصَبُورٍ وَصَبْرٍ ، وجاء في بنات الواو فُعُلٌ بسكون العين نحو نَوَارٍ<sup>(١)</sup> وَنُورٍ وَغَوَّانٍ<sup>(٢)</sup> وَغَوْنٌ ، سَكَنَ وَالْأَصْلُ الضَّمُّ ، ثُمَّ قَالَ سيبويه : رَجُلٌ جَبَّانٌ وَقَوْمٌ جَبَّيَاءٌ ، شَبَّهَهُ بِفَعِيلٍ لِكَوْنِهِ مِثْلُهُ فِي الصِّفَةِ وَالزَّيْنَةِ وَالزِّيَادَةِ ، وَأَيْضًا يَمْتَنِعُ مِثْلُهُ مِنَ التَّأْنِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : امْرَأَةٌ جَبَّانَةٌ ، فَعَلِيَ هَذَا لَا يَمْتَنِعُ جَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ؛ فَجَبَّيَاءُ كَقَطْرَاءٍ ، وَجَاءَ عَلَى فَعَالٍ قَلِيلًا كَجَوَادٍ لِلْفَرَسِ وَحَيَادٍ

قوله « وَنَحْوُ كِنَازٍ » هُوَ الْمَكْتَنَزُ اللَّحْمُ ، يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ ، نَحْوُ نَاقَةٍ كِنَازٍ وَجَمَلٍ كِنَازٍ ، وَكَذَا وَجُلٌ لِكَاكٍ : أَيْ قَلِيلُ اللَّحْمِ ، وَامْرَأَةٌ لِكَاكٍ ، وَجَمَلٌ دِلَآثٌ ، وَهُوَ السَّرِيعُ السَّيْرِ ، وَنَاقَةٌ دِلَآثٌ ، وَجَمْعُهُ كَجَمْعِ فَعَالٍ بِالْفَتْحِ عَلَى فُعُلٍ فِي الْغَالِبِ

قوله « وَهَجَانٌ » هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسِيبَوِيهِ ، يَقُولُ : هَذَا هَجَانٌ : أَيْ كَرِيمٌ خَالِصٌ ، وَهَذَانِ هَجَانَانِ ، وَهَؤُلَاءِ هَجَانٌ ، شَبَّهُوا هَجَانًا الْوَاحِدَ بِفَعِيلٍ ، فَكَمَا يَجْمَعُ فَعِيلٌ عَلَى فَعَالٍ كَكَرِيمٍ عَلَى كَرَامٍ جَمَعُوا فِعَالًا عَلَى فَعَالٍ ؛ فَعَالٌ فِي الْمَفْرَدِ كَكِتَابٍ وَفِي الْجَمْعِ كَرَجَالٍ ، وَذَكَرَ الْجَرْمِيُّ هَذَا هَجَانٌ وَهَذَانِ هَجَانٌ

(١) النُّوَارُ : الْمَرَاةُ النَّفُورُ مِنَ الرِّيَّةِ ، وَقِيلَ : هِيَ النَّفُورُ مِنَ الظُّلُمَاتِ وَالْوَحْشِ وَغَيْرِهَا ، وَجَمْعُهَا نُورٌ - بِسُكُونِ الْوَاوِ - وَأَصْلُهُ نَوْرٌ - يَضُمُّ الْوَاوِ - كَقُذَالٍ وَقُذْلٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ كَرَّهُوا الضَّمَّ عَلَى الْوَاوِ فَخَذَفُوهَا

(٢) الْعَوَانُ - كَسَحَابٍ - : هِيَ مِنَ الْبَقَرِ وَغَيْرِهَا النِّصْفُ فِي سَنَاسِهَا : أَيْ الَّتِي بَيْنَ الصَّغِيرَةِ وَالْمُسَنَةِ . انْظُرْ ( ج ١ ص ٩٥ )

وهؤلاء هجان ، المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد ؛ لجريه مجرى المصدر ، وفي  
دَلَّاص مافي هجان من اللذمين ، وكذا شمال في الأسماء بمعنى الطبع واحد  
وجمع ، كما قال أبو الخطاب <sup>(١)</sup> ومنه قوله

٥٩ — وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شِمَالِيَا <sup>(٢)</sup>

أى : من شمالي ، ويجمع شمال على شمائل ، كجمع هجان على هجائن ؛  
حملا للفذكر على المؤنث ، ويجوز أن يكونا جمين لمفردين ولجميعين  
قوله « ونحو شجاع على شجاعة وشجعتان » قال سيدييه : فَمَالُ بِمَنْزِلَةِ  
فَعِيل ؛ لَأَنَّهُمَا أَخَوَانِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، نَحْوُ طَوَّالٍ وَطَوِيلٍ وَبُعَادٍ وَبَعِيدٍ وَخَفَافٍ  
وْخَفِيفٍ ، وَيَدْخُلُ فِي مَوْثَةِ النَّاءِ كَمَا يَدْخُلُ فِي مَوْثِ فَعِيلٍ ، نَحْوُ امْرَأَةِ طَوِيلَةٍ  
وْطَوَّالَةٍ ، ظَاهِرًا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَعَدِيدُهُ جَمْعٌ عَلَى فُعْلَانٍ وَفُعْلَاءَ . كَمَا يَجْمَعُ فَعِيلٌ عَلَيْهِمَا  
هَذَا قَوْلُهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فُعْلًا مِثْلَهُ فَعِيلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ فَطَوَّالٌ أَبْلَغُ مِنْ طَوِيلٍ ،  
وَإِذَا أُرِدَتْ زِيَادَةُ الْمِبَالَةِ شَدَّدَتْ الْعَيْنُ قَلَّتْ طَوَّالٌ

(١) أبو الخطاب : هو الأخفش الكبير شيخ سيدييه

(٢) هذه قطعة من بيت لعبد بنوث الحارثي ، وهو مع بيت سابق عليه

أَلَا تَلُوْ مَا نِي كَفَى اللُّوْمَ مَا يَبِيَا فَمَا لَكُمَا فِي اللُّوْمِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ قَمَمُهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

والاستشهاد بالبيت على ن شمالا بمعنى الطبع يكون واحداً وجمعاً ، والمراد  
هنا الجمع ، قال سيدييه : « وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعاً »  
أ . وقال السمراني هو في هذا البيت جمع ، وتبعه ابن جني فقال في سر الصناعة :  
« وظلوا أيضاً في جمع شمال وهي الخليفة والطبع : شمال . قال عبد بنوث  
« وما لومي أخى من شمالي » أى : من شمالي « أ . وإنما قيدوا الشمال بمعنى  
الطبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فإنه لم يقل أحد إنها تكون جمعاً ومفرداً  
وفي شينها الفتح والكسر ، بخلافها بمعنى الطبع ، فإن شينها مكسرة لا غير

قوله « ونحو كريم على كرماء وكرام » هذان غالبان فيه ، والمضاعف من فَعِيل يكسر على أَفْعَلَاء بدلَ فُعْلَاء نحو شَدِيدٌ وَشِدَادٌ وَأَشَدُّاءٌ وَشَحِيحٌ وَشَحَاحٌ وَأَشَحَّاءٌ ؛ استقلا لفتك الإدغام لو قالوا شَحَّاء ، وَأَفْعَلَاء في الصحيح قليل كأصدقاء ، وقد يكسر المضاعف على أَفْعَلَةٍ أيضا ؛ إذ هو نظير أَفْعَلَاء ، إلا أن بدل ألف التانيث هاؤه ، وقد جاء أَفْعَلَةٌ في جمع فَعِيل اسما أيضا ، كما سر ، نحو أَجْرَبَةٌ وَأَكْثَبَةٌ ، وكذا عدلوا في الناقص الواوي واليائي من فُعْلَاء إلى أَفْعَلَاء كأغنياء وأشقياء وأقوياء ، استقلا لفُعْلَاء في مثله ، قالوا : وشذ تقي وثَقَوَاء ، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وحكى القراء مَرِيٍّ وَسُرَوَاءً وَأَسِيرِيَاءً <sup>(١)</sup> ، وما كان في هذا البناء من الأجوف ، واويا كان أو يائيا ، فلا يبنى على فُعْلَاء وعلى أَفْعَلَاء ، بل على فُعَال كبطوال وقوام ، في طویل وقويم <sup>(٢)</sup>

وكسر فَعِيلٌ على فُعْل تشبيها بفَعِيل الاسمي ؛ وذلك نحو نُذِرُوجِدُّ <sup>(٣)</sup> وسُدُسٌ <sup>(٤)</sup>

(١) قال في اللسان : « ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن اللحياني ، والمرأة (بفتح السين) اسم للجمع وليس بجمع عند سيويه . قال ودليل ذلك قولهم سروات » اه ، يريد أنه لو كان سراة جمعا لما جمع على سروات فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع لأن جمع الجمع خلاف القياس ، وجمع اسم الجمع قياس كأقوام وأقار وأرهط . ثم ذكر مذهبا آخر في سراة فقال : « وقولهم قوم سراة جمع سري جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة (بفتحات) قال : ولا يعرف غيره ، والقياس سراة مثل قضاة ودعاة وعراة »

(٢) القويم : المستقيم ، تقول : دين قوم وريح قوم ، وقالوا : رجل قويم - ككريم ، وقوام - كشداد ، إذا كان حسن القامة ، والجمع لكل ذلك قوام كجبال

(٣) الجديد : ضد القديم ، والرجل العظيم الحظ ، ووجه الأرض ، والأثان السمين ، والجمع جدد - كسرر جمع سرر

(٤) « السديس » : يقال ناقة سديس ، إذا أتت عليها السنة السادسة ، ويقال :



كما قيل في الاسم : كُتِبَ ، وكذا قيل في الضاعف : لُذْذٌ وَلُذْذٌ<sup>(١)</sup> ، على حد رُسُل ورُسُل ، ومثل ذلك في الناقص اليائي ثُنْثِيٌّ وَثُنْثِيٌّ<sup>(٢)</sup> والأصل ثُنْثِيٌّ كَسُدُس ، وقد يخفف فيقال ثُنْثِيٌّ كَسُدُس

وكسر على فُتْلَانٍ كُتْنِيَانٍ وشُجْمَانٍ ، تشبيها بالاسم كَجُرْبَانٍ<sup>(٣)</sup> ورُعْفَانٍ وعلى فُتْلَانٍ كخِصْيَانٍ تشبيها بظلمَانٍ

وجاء فيه أفعال كَشْرِيفٍ وأشْرَافٍ وأَيْيلٍ وآبَالٍ<sup>(٤)</sup> تشبيها بشاهدوا شهاد وصاحب وأصحاب ، لأن فُعَيْلا وفَاعِلا متساويان في العِدَّة والزِيَادَتَيْنِ مع اختلاف موضعيهما في البناءين

وأما ظُرُوفٌ فقد قال الخليل : هو جمع ظَرْفٍ بمعنى ظريف ، وإن لم يستعمل ظَرْفٌ بمعنى ظريف ، إلا أن هذا قياسه ، كما أن مَذَاكِرَ جمع مَذَكَرٍ بمعنى ذَكَرٍ ، وإن لم يستعمل ، وقال الجرمي : ظُرُوفٌ جمع ظَارِيفٍ ، وإن كان غير قياسي ، قال : والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرته قلت : ظُرَيْفُون . أقول : ولا

ثوب سدس ، إذا كان طول ستة أذرع ، والسدس أيخما : الجزء من ستة أجزاء وهو ضرب من المكايك ، والجمع في الكل سدس - كمرر ،

(١) اللذيد : اسم من أسماء الخمر ، وتقول : هذا شئ لذيد ؛ فيكون وصفا ، وجمعه لذذ - كسرر - فان سكنت لم يكن بد من الإدغام ، فتقول : لذذ - كقوم لذ ،

(٢) الثني من البعران : ما طعن في السادسة ، ومن الخيل ما دخل في الرابعة ومن الشاء والبقر ما دخل في الثالثة ، والثني من الأضراس : الأربع التي في مقدم العم : فنتان من فوق وفتان من أسفل ،

(٣) الجربان : جمع جريب . انظر ( ص ١٣١ من هذا الجزء )

(٤) الأييل : العصا ، والحزين بالسريانية ، ورئيس النصارى أو الراهب أو صاحب الناقوس ، وجمعه آبال - كأجمال ، وأبل - كحمر ،

دليل فيما قال ، لما ذكرنا في باب التصغير أن مشابه<sup>(١)</sup> يصغر على شبيهه ، وإن كان خالف فيه أبو زيد

وقالوا في سري : سرة ، والظاهر أنه اسم جمع لاجمع ، كما يأتي  
وقد جاء شئ من فعيل بمعنى فاعل مستويا فيه للذكر والمؤنث ، حملا على  
تعيل بمعنى مفعول ، نحو جديده ، وسديس ، وريح خريق<sup>(٢)</sup> ، ورحمة الله قريب ؛  
ويلزم ذلك في سديس وخريق .

قوله « ونحو صبور على صبر غالبا » سواء كان للمذكر أو للمؤنث ، ويستوى  
في هذا البناء المذكر والمؤنث ، والتاء في فروقه<sup>(٣)</sup> وملوثة<sup>(٤)</sup> للمبالغة ، فمن  
قال فروقة قال فروقات ، ومن قال فروق قال في جمعه فُرُق ، كما ذكرنا في شرح  
الكافية في باب الجمع .

وقد يجمع مؤنث فصول المجرد على فَمَائِل كصَبُور وعَبَّاز وقُلُوص وقَلَانِص  
وجُدُود وجَدَائِد<sup>(٥)</sup> وذلك لأن علامة التأنيث فيه مقدرة ، فكأنه فصوله كما  
ذكرنا في فَمِيل الأسمى ، وفَمَائِل أكثر فيه من فَمُل ، ولا سيما فيما اختص بالمؤنث

(١) قدمضى هذا الكلام كما ذكر هنا ، ومضى مذهب أبي زيد مع ردنا عليه  
في ( ١ ص ٢٦٩ )

(٢) قول : ريح خريق ؛ إذا كانت باردة شديدة هبابة ، وإذا كانت لينّة  
سهلة ، فهو ضد ومثله ريح خروق ، والجمع فيهما خرائق وخروق - كمرر - ، ويقع  
في بعض النسخ : ريح حريق - بالمهملة أوله ، وهي التي تحرق النبات لشدةها  
(٣) قول : رجل فروقة ، وأمرأة فروقة ، ورجل فاروقة ، وأمرأة فاروقة ،  
ورجل فرق - ككتف وكعضد - إذا كان شديد الفزع

(٤) قول : رجل ملول - كصبور ، ورجل ملولة ومالولة ، وملالة - كفهامة  
وأمرأة ملول وملولة ، إذا كان شديد السأم  
(٥) الجدود : - بفتح الجيم - النجدة التي قل لبنها

كقلوص وجدود ، ولا يجمع فعول جمع السلامة كما ذكرنا في شرح الكافية  
وقللو : صني ، للناقاة النزيرة وصفايا ؛ فيجوز أن يكون فعولا جمع على فعال  
كقلوص وقلائص ، وأن يكون فعلا حمل على فعيلة لكونه مؤنثا  
وقالوا : ودّاء ، في جمع ودود ، وهو شاذ من وجهين : أحدهما أن فعولا لا يجمع  
على فعلاء بل هو قياس فعيل ، لكنه شبه بمواقفته له حركة وسكونا ، والثاني أن  
المضاعف لا يأتي فيه فعلاء في فعيل أيضا ، بل أفلاء نحو شديد وأشدّاء ، لكنه  
لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثاني ؛ فصار ودّاء كخشّاء <sup>(١)</sup> في الاسم المفرد ،  
وإنما أدخلوا التاء عدوّة وإن كان يستوى المذكر والمؤنث في هذا البناء حملا  
له على صديقة ، وقالوا في الجمع عدوّة وصديقي ، قال تعالى : ( فإنهم عدوى )  
وقال الشاعر :

٦٠ — \* ودّعها فما النحوى من صديقتها <sup>(٢)</sup> \*

وجمع عدو على أعداء وإن لم يكن بابه ؛ لاستعماله استعمال الأسماء كما مر قبل

(١) الخشّاء - كالحضاء - : العظم الناقى خلف الأذن وها خششاوان  
ويقال في الواحد : خشاء بالادغام

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وقبله قوله :

تَنَحَّجَ لِلْمَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا قَدْ أَقْبَلَتْ رَائِعَةً مِنْ سَوْقِهَا

وكان رؤبة يقعد بعد صلاة الجمعة في رحبة بني تميم فينشد ويجمع الناس  
إليه فازدهوا يوما فضيقوا الطريق فأقبلت عجوز معها شيء تحمله فقال هذه  
الآيات ، والاستشهاد به على أن صديقا في قوله من صديقها مما يستوى فيه الواحد  
والجمع والمذكر والمؤنث ، وهو في البت للجمع من قبل أن « من » للتمييز  
وليس يجوز أن يكون النحوى بعض صديق واحد فتعين أن يكون بعض أصدقاء  
وهذا هو المراد ، ومما يدل على ذلك قول قنص ابن أم صاحب

مَا بَالُ قَوْمِ صَدِيقِي ثُمَّ أَيْسَ لَهُمْ دِينَ وَلَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ إِذَا أَوْعَتْهُوا

قال : « وَفَعِيلٌ يَمْنَى مَفْعُولٌ بِأَبِهِ فَعَلَى كَجَرَحَى وَأَسْرَى وَقَتْلَى ، وَجَاءَ أَسَاىَ ، وَشَدُّ قَتْلَاً وَأَسْرَاءَ ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعُ الصَّحِيحِ ، فَلَا يُقَالُ جَرِيحُونَ وَلَا جَرِيحَاتٌ لِيَتَمَيَّزَ عَنِ فَعِيلِ الْأَصْلِ ، وَنَحْوُ مَرَضَى مَحْمُولٌ عَلَى جَرَحَى ، وَإِذَا أَحْمَلُوا عَلَيْهِ هَلَكَى وَمَوْتَى وَجَرَى فَهَذَا أَجْدَرُ كَمَا حَمَلُوا أَيَّامَى وَيَتَامَى عَلَى وَجَاعَى وَحَبَاطَى »

أقول : اعلم أن فعيلاً إذا كان بمعنى مفعول يستوى فيه للذكر والمؤنث ، إلا إذا لم تجز على صاحبها ، كما مضى في شرح الكافية <sup>(١)</sup> ، وليس يجمع كل

وقول جرير :

دَعَوْنَ الْهَوَىٰ ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَعْيُنٍ أَعْدَاءَ وَهُنَّ صَدِيقُ

وقول الآخر :

قُلُوْ أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ  
ومن هنا تعلم أن قول من قال إن « صديقاً » في البيت كالكلب والبيد من صيغ المجموع غير سديد ، لأنه قد أخبر به عن الواحدة كما في البيت الثالث ، ولو كان كالبيد والكلب لم يستعمل إلا في الجمع ، ويجب حمل كلام المؤلف على ما ذكرنا

(١) الذي ذكره في شرح الكافية خاصاً بهذا الموضوع هو قوله : « إن أصل التاء في الأسماء أن تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها ، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت في أفعالها ، فالصفات في لحاق التاء بها فرع الأفعال : تطحقها إذا لحقت الأفعال نحو قامت فهي قائمة ، وضربت فهي ضاربة ، فإذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا : حاضت فهي حائضة ، لأن الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث ، وإذا قصدت الإطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل ، بل هي بمعنى النسب وإن كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر ، فكما أن متاهما ذو لبن وذو تمر مطلقاً لا بمعنى الحدوث : أي لبني وتمرى ، كذلك معنى طالق ومائض ذات طلاق وذات حيض » ثم قال بعد كلام : « وما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول ، إلا أن يحذف موصوفه نحو

فَعَمِلَ بمعنى مفعول على فَعَلَى ، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمناً  
للالكاف والمكارة التي يُصَابُ بها الجلى ، كالقتل وغيره ، حتى صار هذا الجمع  
يأتى أيضاً لغير فَعَمِلَ المذكور إذا شاركه فى المعنى المذكور كما يتبين ، فان أتى  
شئ منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع ، نحو رجل حَمِيدٌ ؛ ومنه سَعِيدٌ فى  
لغة من قال سَعِدَ - بضم السين على بناء ما لم يسم فاعله <sup>(١)</sup> - فلا يقال : حَمَدَى  
ولا سَعَدَى ، وكذلك لا يقال فَعَلَى فى جمع ما انتقل إلى الاسمىة من هذا الباب وهو  
مادخله التاء ، كالتَّيْبَةِ والأَكِيلَةِ والصَّحْبَةِ والنَّطِيجَةِ ، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمىة  
لأن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذى

هذه قتيلة فلان وجرحته ، ولشبهه لفظاً بفعل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه  
التاء مع ذكر الموصوف أيضاً نحو امرأة قتيلة ، كما يحمل فعل بمعنى فاعل عليه  
فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد ، من جد يجدد جدة عند البصرية ، وقال  
الكوفية : هو بمعنى مجدود من جده : أى قطعه ، وقيل : إن قوله تعالى (إن رحمة  
الله قريب) منه ، وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرة غير مقيس ، وقد تجمي  
بمعنى مفعول قليلاً كالأدرك الحكيم أى المحكم على تأويل ، وبمعنى مفاعل كثيراً  
كالجليس والخليف اه

(١) قال فى اللسان : « سعد يسعد سعادة فهو سعيد : تقيض شقى ، مثل سلم  
فهو سليم ، وسعد - بالضم - فهو مسعود ، والجمع سعداء ، والأثنى بالهاء . قال  
الأزهري : وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود من سعدة الله ( بفتح السين ) ،  
ويجوز أن يكون من سعد يسعد ( كفرح وفرح ) فهو سعيد » اه والحاصل أن سعيداً  
يجوز أن يكون فعلاً بمعنى فاعل فيكون مأخوذاً من الفعل اللازم الذى من باب فرح  
ويجوز أن يكون فعلاً بمعنى مفعول فيكون مأخوذاً من الفعل المتعدي الذى من باب  
فتح ، فقول المؤلف . « فى لغة من قال سعد بضم السين » لا يريد أنه مأخوذ  
من المبني للمجهول لأن المبني للمجهول ليس هو أصل المشتقات إجماعاً ، ولأن من  
بنى الفعل للمجهول جاء باسم المفعول على مفعول فقال : مسعود ، وإنما يريد بهذه  
العبارة الإشارة إلى الفعل المتعدي ، لأن المبني للمجهول لا يكون إلا من متعد

يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة تختص بما يصلح للذبح ويُبدله من النعم، وكذا الأكلة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقول أكلة إذا أكل، بل الأكلة تختص بالشاة، وكذا الضحية تختص بالنعم، والرَّمِيَّة بالصيد، والذبيحة بالشاة الميتة بالنطح، وليس كل منطوح أوكل شاة منطوحة نطيحة، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه، كما قلنا في الآلة نحو المُنْخُلُ والمُذْهَنُ والمُسْعَطُ، والموضع كالمَسْجِدِ؛ والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكلة ليست بمعنى اسم المفعول، لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل وأما ما لم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز<sup>(١)</sup>، فالضروب ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لافين سيضرب أو يصلح للضرب، والأكلة ما يمد للأكل وإن لم يؤكل، والضحية كالمنخل والمدخن والمسجد، ونحو مما ذكرنا قبل، وأيضاً اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل<sup>(٢)</sup> والذبيحة

(١) ظاهر قوله « اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل » أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله واقضى فهو حقيقة، وهو أحد ثلاثة آراء في المسألة ونحن نذكر ذلك على التفصيل فنقول: قال العلامة العضد (١: ١٧٢) من شرحه على مختصر بن الحاجب: « المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقة اتفاقاً، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقاً، وبعد وجوده منه واتقضاؤه كالضارب لمن قد ضرب قبل الآن وهو الآن لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال: أولها مجاز مطلقاً، وثانيها: حقيقة مطلقاً، وثالثها: إن كان ما يمكن بقاؤه (كالقيام والعود) فيجاز، وإلا (أي وإن لم يكن بقاؤه كالتكلم والاختبار ونحوهما) حقيقة » اه كلامه، فإن كان قول الرضي « هو ما وقع عليه الفعل » قد أراد به ما وقع واقضى فهو من موضع الجدلان على ما قدمنا، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل فهو مستمر الوقوع

والأكيلة والنطليحة ما سيذبح وسيؤكل ، وكذا الضحية ما يصلح للتضحى وإن لم  
بضح به بعد ، ومثله القَتُوبَةُ <sup>(١)</sup> والحلوبة لما يصلح للقتب والحلب ، فلما خرجت  
الكلمات المذكورة من حيز الصفات إلى حيز الأسماء لم تجمع على فَعْلَى ، وما لم يخرج  
منه من هذه الأسماء جاز جمعه على فَعْلَى ، كما حكى سيبويه شاة ذَبِيحَ وغنم  
ذَبَحَى ، فيما ذبح

فإذا تقرر هذا قلنا : أصل فَعْلَى أن يكون جمعا لفَعِيل في معنى مفعول بمعنى مصاب  
بمصيبة ، ثم حمل عليه ما واقعه في هذا المعنى ، فأقرب ما يحمل عليه فَعِيل بمعنى  
الفاعل ، نحو مَرِيضٍ وَمَرَضَى ، لمشابهته له لفظا ومعنى ، ويحمل عليه فَعِلَ كَزَمِنَ  
وَزَمَنَى ، وَفَعِيلَ كَمَيَّتَ وَمَوْتَى ، وَأَفْعَلُ كَحَتَقَى وَجَرَّبَى ، وفاعل كَهَلَكَى ،  
وَفَعْلَانِ كَرَجُلٍ سَكْرَانٍ وَقَوْمٍ سَكْرَى وَرَجُلٍ رَوْبَانٍ <sup>(٢)</sup> ، وهو الذى أئخنه

فهو مما اتفق على أنه حقيقة ، وهذا هو الذى يشعر به قوله في مقابل ما تقدم .  
« لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب » إذ ذلك خاص بحالة ما قبل الوقوع  
(١) قال فى اللسان : « القتوبة من الابل : الذى يقتب بالقتب إقتابا ، قال  
الحياتى : هو ما أمكن أن يوضع عليه القتب ، وإنما جاء بالهاء لأنها للشيء مما  
يقتب . وفى الحديث « لاصدقة فى الابل القتوبة » . القتوبة بالفتح التى توضع الأتقاب  
على ظهورها ، فعولة بمعنى مفعولة كالركوبة والحلوبة ، أراد ليس فى الابل العوامل  
صدقة ، قال الجوهري : وإن شئت حذف الهاء قلت : القتوب ، ابن سيده  
وكذلك كل فعولة من هذا الضرب من الإسماء . اهـ

(٢) قال فى اللسان : « راب الرجل روبا ورهوبا : تحير وفترته نفسه من شبع أو  
غفاس ، وقيل : سكر من النوم ، وقيل : إذا قام من النوم خائرا ليدن والنفس .  
ورجل رائب وأروب ورهبان ، والإتق رائبة ، عن الحياتى ، لم يزد على ذلك ،  
من قوم روبى إذا كانوا كذلك ، وقال سيبويه : هم الذين أئخنهم السفر والوجع

السفر ، وقوم رَوَّيَ ، ولا يبعد أن يكون سَكْرَى ورَوَّيَ في مثل هذا الموضع مفرداً مؤثلاً لِمَعْلَان ، وذلك لأن مؤنث فَعْلَان الصفة من باب فَعِلَ يَفْعَلُ قياسه فَعَلَى وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع المؤنث والقوم يؤنث كقوله تعالى : ( كذبت قوم نوح ) وأما قولهم كَيْتَنِي <sup>(١)</sup> فمحمول على الحق ، بالضدية ، وليس هذا الحل مطرداً ، فلا يقال تَجَلَّى ولا سَتَمَى

قوله « كما حملوا أيامي ويتامى على وجاعى وحباطى » اعلم أن أصل فَعَالَى في جمع المذكور أن يكون جمع فَعْلَانِ فَعَلَى كما يجيء ، نحو سكران وسكارى ، وفَعْلَانِ كما صرف في باب الصفة المشبهة بابه فَعِلَ يَفْعَلُ مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء ، وفَعِلَ من هذا الباب فيما يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة ، فلما تقارب معناه وأتحد مبناها ، أعني باب فَعِلَ يَفْعَلُ ، تشاركنا في كثير من

---

فَأَسْتَقْلُوا نوما ، ويقال : شربوا من الرائب فسكروا ، قال بشر :  
فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مَرْيَ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَّيَ تَيْيَامًا  
وهو في الجمع شبه بهلكى وسكرى ، واحدم رويان ، وقال الأصمعي :  
واحد مرائب مثل مائق وموقى وهالك وهلكى « اه  
(١) قال في اللسان : « الكيس الخفة والتوقد ، كأس كياساً ، وهو كيس وكيس ( بالتخفيف والتشديد ) والجمع أكياس ، قال الخطيب :  
وَاللَّهُ مَا مَعَشَرَهُ لَامُوا امْرَأً جُنُبًا . فِي آلِ لَآئِي بَنِي شَمَّاسٍ بِأَكْيَاسٍ  
وقوله ، وأنشده ثعلب :

فَكُنْ أَكْيَسَ الْكَيْسَى إِذَا كُذِّتَ فِيهِمْ

وَإِنْ كُذِّتَ فِي الْحَقَى فَكُنْ أَنْتَ أَحَقُّ

إنما كسره هنا على كَيْسَى لمكان الحق ، أجرى الضد مجرى ضده « اه  
والبيت الذي أنشده ثعلب هو لعقيل بن علفة المري ، وهو من شعرا الحماسة  
وانظره في باب الأدب ( ج ٣ ص ٨٦ من شرح التبريزي طبع بولاق )



للمواضع ، نحو عَطِشٍ وَعَطْشَانٍ وَصَدَّ يَدَايَ وَعَجِلَ وَعَجَلَانٌ ، ثم حلَّ قِيلَ في بعض المواضع في الجمع على فعْلان ، فقيل في جمع وَجَعٍ وَحَبِطٍ : وَجَاعَى وَحَبَّاطَى ، حملا على نحو سكران وسكاري وقرآن وقرائي ، ثم شارك أَيْمٌ وَيَتِيمٌ باب قِيلَ من حيث المعنى لأن الأئمة واليتيم لا بد فيهما من الحزن والوجع ، ويقربان أيضا منه من حيث اللفظ ، فجمع على أَيْتَايَ وَيَتَاتَايَ ، فهما محمولان على فَعِلٍ المحمول على فَعْلَان ، وفي الكشف : أصل أَيْتَايَ وَيَتَاتَايَ بِتَائِمٍ وَأَيْتَائِمٍ قَلْبٌ <sup>(١)</sup> ، وليس بوجه ؛ لأن إبدال الياء ألفا في مثله نحو

(١) قال جابر الله الزمخشري في أول تفسير سورة النساء من الكشف : « فأن قلت : كيف جمع اليتيم وهو فعيل كريض على يتامي ؟ قلت : فيه وجهان : أن يجمع على يتمي كأسرى ، لأن اليتيم من وادي الآفات والأوجاع ، ثم يجمع فعلي على فعالي كأسارى ، ويجوز أن يجمع على فاعل لجرى اليتيم مجرى الأسماء نحو صاحب ومارس ، فيقال بتائم ثم يتامي على القلب » اهـ وقال في تفسير سورة النور : « الأيتامي واليتامي أصلهما أيتائم ويتائم قلبا ، والأيتيم للرجل والمرأة ، وقد آم وآمت وأيتاما ؛ إذا لم يزوجا ، بكرين كانا أو ثنتين ، قال :

فَإِنْ تَنَكَّيْ أَنْبَحْ وَإِنْ تَتَأَيَّمِي وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمْ أَنَأَيَّمِ  
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والقيمة والأئمة والكزم والقرم » اهـ وقد تبعه على ذلك في الموضعين القاضي البيضاوي في تفسيره ، وقال العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي في تفسير سورة النساء : « وجمع على يتامي وإن لم يكن فعيل يجمع على فعالي ، بل على فعال وفعلاء وفعل وفعل ، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى ، فهو إما جمع يتمي جمع يتيم إلحاقاً له باب الآفات والأوجاع ، فأن فعلا فيها يجمع على فعلي ، ووجه الشبه ما فيه من الذل والانكسار المؤلم ، وقيل : لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات ، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى - بفتح الهمزة ، أو هو مقلوب يتائم ، فأن فعلا الاسم يجمع على فاعل كأفيل وأفائل ، وقل ذلك في الصفات

معايا<sup>(١)</sup> جمع مُعَيٍّ شاذ كما يحىء في هذا الباب ، وأيضا جُمع قَعِيل المدكر

لكن يقيم جرى مجرى الأسماء كصاحب وفارس ، ولذا قلما يجري على موصوف ،  
ثم قلب قَعِيل يَتَامَى - بالكسر - ثم خفف بقلب الكسرة فَتَحَةً ، فقلبت الياء ألفا ،  
وقد جاء على الأصل في قوله :

\* أَطْلَلْ حُسْنٍ فِي الْبَرِّاقِ الْيَتَامَى \* اهـ

وقال في الحاشية المذكورة في تفسير سورة النور : « ذهب المصنف تبعاً  
للزخشي ومن تابعه إلى أن أيامي مقلوب أياثم لأن فعيلًا وفعيلًا لا يجمعان على  
فعالي ، فأصل يَتَامَى يَتَامَى وأصل أيامي أياثم قدمت الميم وفُتحت للتخفيف فقلبت  
الياء ألفاً لتحر كها وافتتاح ما قبلها ، ويطم أيضا جرى مجرى الأسماء الجامدة ،  
لأن فعيلًا الوصفي يجمع على فعال ككريم وكرام لا على فاعل وقد مر في  
تفسير سورة النساء أنه لما جرى مجرى الأسماء الجامدة كفارس وصاحب جمع  
على يَتَامَى ثم قلب قَعِيل : يَتَامَى ، أو جمع على يَتَمَى كَأَسْرَى ، لأنه من باب  
الآفات ، ثم جمع يَتَمَى على يَتَامَى . وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ  
لا قلب فيه ، وهو ظاهر كلام سيويه ، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حلوا يَتَامَى  
وَأَيَامَى على وجاعى وجايطى ، لقرب اللفظ والمعنى اهـ ويريد بقرب اللفظ  
أن منشأهما وهو الفعل باب في الجميع واحد ، وبقرب المعنى أن الجميع من  
الآفات على ما ذكره الرضى

وتقول : إن نسبة القول بالقلب في يَتَامَى وأَيَامَى إلى الزخشي لا تخلو عن  
مساعدة ، فانه وإن كان قائلاً بذلك مسبوق بهذا القول ، وأصله لأبي على الفارسي  
أحد علماء النصف الأول من القرن الرابع الهجري ، فقد قال في اللسان :  
« وأما أيامي قَعِيل : هو من باب الوضع ، وضع على هذه الصيغة ، وقال الفارسي :  
هو مقلوب موضع الميم إلى اللام » اهـ

(١) قال في اللسان : « أعياء السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وإبل  
معايا : معية ، قال سيويه : سألت الخليل عن معايا ، فقال : الوجه معاى . وهو  
المطرد ، وكذلك قال يونس ، وإنما قالوا معايا كما قالوا مدارى وصحارى ،

صفة على فَمائل شاذ <sup>(١)</sup> كَنظائر

قوله « وإذا حمل نحو هالك وميت وأجرب على نحو قَتيل » أى : إذا حملت عليه مع أن وزنها خلاف وزنه لمجرد للمشاركة فى المعنى فَلأنَّ يحمل عليه مريض مع مشاركته له فى اللفظ والمعنى أجدر

قوله « لِيَتَمَيَّزَ عن قَمِيلِ الأصلِ » يعنى أن الأصل قَمِيلٌ بمعنى فاعل لكونه أكثر من قَمِيلٍ بمعنى مفعول ، ولأن الفاعل مقدم على المفعول ، والذى بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة نحو رَحِيمُونَ وَرَحِيَّاتٌ وَكَرِيمُونَ وَكَرِيمَاتٌ ؛ فلم يجمع الذى بمعنى المفعول جمع السلامة فرقا بينهما <sup>(٢)</sup>

قوله : « شذ قَتلاء وأسراء » وجه ذلك مع شذوذها أن قَمِيلاً بمعنى للمفعول حمل على قَمِيلٍ بمعنى الفاعل ، نحو كريم وكرماء

وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستقل وحدها « اه وقوله « الوجه معاى » أصله معاين ياءين أولاهما مكسورة ، فحذفت الثانية بعد حذف حركتها ، وقوله « وإنما قالوا معاى » يريد فتحوا الياء الأولى فاقبلت الثانية ألهاً لتحر كها وافتتاح ما قبلها ، وذلك كما فتحوا الراء فى مدارى وصحارى ، لقصد التخفيف ، وقوله « وكانت مع الياء أثقل » يريد وكانت الكسرة مع الياء فى معاين أشد ثقلاً منها وحدها فى مدار وصحار ، لا سيما أن بعد الياء ياء أخرى

(١) قد علمت بما قلناه لك آتقا عن الكشف ومن تابعه أن الزخشرى ذهب إلى ما ذهب إليه لأنه اعتبر يتما اسماً . وفعل إذا كان اسماً يجمع على فمائل مثل أفيل وأفائل ، فلا عمل لقول المؤلف « وأيضاً يجمع فعيل المذكر اسماً على فمائل شاذ »

(٢) ذكر ابن يعيش وجهاً آخر لعدم جمع فعيل بمعنى مفعول جمع التصحيح قال فى شرح المفصل ( ح ٥ ص ٥١ ) : « ولا يجمع شيء من ذلك إذا كان مذكراً بالواو والنون كما لم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ، فلا يقال : قتيلون ولا جريحات ، لأنهم لم يفصلوا فى الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة فكروا أن يفصلوا بينهما فى الجمع فيأتوا فى الجمع بما كرهوا فى الواحد ، فاعرفه » اه

قوله « وجاء أسارى » اعلم أن أصل فعّالى فى للذكر كما ذكرنا أن يكون جمع فعّالان ، وقد يضم فاء فعّالى الذى هو جمع فعّالان فعلى خاصة كما يحىء ، فهو سُكارى وكسالى ، دون المحمول عليه ؛ إلا أسارى ، وذلك لأنه لما حمل أسير على حرّان ولهفان لأنه لا يخلو من حرارة الجوف ضموا أوله كما يضم أول فعّالى جمع فعّالان ، والتزموا الضم فى هذا المحمول

واعلم أنه قد يحىء الفعيلة بمعنى الآلة كأوسيلة لما يتوسل به : أى يقرب ، والدريئة لما يتدّرع به ، والدريئة للبعير<sup>(١)</sup> وشبهه يندرى به الصيد : أى يختل

قال : « المؤنث ، نحو صبيحة على صباح وصباح ، وجاء خلفاء ، وجنته جتمع خليف أولى ، ونحو عجز على عجايز »

أقول : إذا لحقت التاء فيلا فى الوصف فإنه يجمع على فعال ، كما جمع قبل لحاقه ، فيقال : صباح وظراف ، فى جمع صبيح وصبيحة وظريف وظريفة ،

(١) قال فى اللسان : « والدريئة : الحلقة التى يعلم الرامى الطعن والرمى عليها

قال عمرو بن معديكرب :

ظَلَّيْتُ كَأَنِّي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةٌ أَقَاتِلُ عَنْ أَبْنَاءِ جَرَمٍ وَفَرَّتْ

قال الأصمعى : هو مهموز . وفى حديث دريد بن الصمة فى غزوة حنين :

« دريئة أمام الخيل » الدريئة : حلقة يعلم عليها الطعن . وقال أبو زيد : الدريئة

مهموز : البعير أو غيره الذى يستتر به الصائد من الوحش يختل حتى إذا أمكن

رميه رمى ، اهـ ، وتقول : دريت الصيد أدريه دريا مثل رميته أرميه رميا ،

وادرته على افطت ، وتدريته على فعلت ، إذا ختلته ، قال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ لَا أَدْرِى الطُّبَّاءَ فَإِنِّي أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وقال الأخطل :

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتُ إِذْ رَمَيْتُنِي بِسَهْمِكَ ؛ فَارْأَمِي يَهِيدُ وَلَا يَدْرِي

ويختص ذو التاء — سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أولا كالكبيرة — بفعلات، دون المذكر المجرد، وقد شذَّ نَظَائِرُ في نظير، وكَرَائِه في كَرِه، بمعنى مكروه، وهو جمع من غير حذف شيء من واحد، فهو في الصفة نظير صحيفة وصحائف في الاسم، وقد يستغنى عن فَعَالٍ بفَعَالٍ كصِفَارٍ وَكِبَارٍ وسَمَانٍ، في صغيرة وكبيرة وسمينة، ولم يقولوا نسوة كَبَائِرٍ وصِفَائِرٍ وَسَمَائِنٍ، وجاء فيه حرفان فقط على فُعْلَاءَ، فهو نسوة فُعْرَاءَ وَسُقَهَاءَ، قالوا: وإنما جاء خُلَفَاءَ في جمع خليفة؛ لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء، فكانهم جمعوا خليفة على خلفاء، وقد جاء خليفٌ، أيضا، فيجوز أن يكون الخلفاء جمعه، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفردة، قال:

٦١ — إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي وَهْبٍ بِمَوْجُودٍ<sup>(١)</sup>

يريد ولا يختل ولا يستتر. وقال سحيم بن وهب الراعي:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرَبِيِّينَ  
وقال أيضا:

أَتَتْنَا عَامِرٌ مِنْ أَرْضِ دَامٍ مُعَلَّقَةً الْكَنَائِنِ تَدْرِينَا  
(١) هذا البيت لأوس بن حجر من كلمة له يرثي فيها عمرو بن مسعود بن عدي الأسدي، وكان التبعان بن المنذر اللخمي قد قتله. والذي في جميع النسخ «أبي موسى» والوجود في شعر أوس وفي شرح الشواهد للبغدادى وفي اللسان (خلف) وفي شرح المفصل لابن عيش «وماخليف أبي وهب» كما أثبتنا وأبو وهب كنية عمرو بن مسعود. والاستشهاد في البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بنيران بمعنى خليفة بالتاء، والخليفة الذي يخلف غيره: أي يقبضه ويقوم مقامه ورضي غناؤه وإن لم يستخلفه، وإذا صح محيى خليف بمعنى خليفة كان خلفاء جمع خليف ككريم وكرماء، وكان خلائف جمع خليفة كظريفة وظرائف، قال في بعض شروح إيضاح الفارسي: «إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة إلا في هذا البيت — وهو الأظهر — فلا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون ملاخم في غير النداء ضرورة نحو قوله

وقياس جمع فُعالَة كأمراة طُوالَة ، أن يكون كجمع فَعيلة ، مساواة مذكّره مذكّره كما ذكرنا .

قوله « ونحو عجز » فقول لا يدخله التاء كما مر ، والذي هو بمعنى المؤنث من هذا الوزن يجمع على فَعائل ، حملا على فَعيلة ، نحو عجز وعجائز <sup>(١)</sup> ، ونحو شخص ونحائص <sup>(٢)</sup> ، وإذا دخله التاء للمبالغة كقُرُوقَة جمع بالألف والتاء واعلم أنه قد جاء في فَعَال المؤنث من غير تاء فَعَائِل ، وهو قليل ، كعَجَائِل في جمع ناقة هِجَان ، حملا على فَعَالَة ، ولم يثبت جمع فَعَال المؤنث المجرد كأمراة جَبَان على فَعَائِل ، بل مذكّره ومؤنثه في الجمع سواء

قال : « وَفَاعِلٌ الْأُسْمُ ؛ نَحْوُ كَاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلَ ، وَجَاءَ حُجْرَانٌ <sup>جمع فاعل الاسم</sup> وَجَبَّانٌ ، وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ كَاتِبَةٍ عَلَى كَوَاتِبَ ، وَقَدْ نَزَّلُوا فَاعِلَاءَ مَنَزِلَتِهِ فَقَالُوا قَوَاصِعُ وَتَوَافِقُ وَدَوَامٌ وَسَوَابِ »

أقول : قياس فَاعِل - بفتح العين وكسرها - في الاسم ؛ فواعل ، قياسا لا ينكسر ، وقد جاء فَوَاعِيلُ بِالشَّيْبَاعِ الْكُسْرُ كطَوَائِقُ <sup>(٣)</sup> ودَوَائِقُ <sup>(٤)</sup> وخَوَاتِمُ ،

\* لَيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ \*

يريد مكرمة اه

(١) المحذور : « قال في القاموس : الشيخ والشيخة ، ولا تقل عجوزة ، أو

هو لنية رديئة ، الجمع عجائز وعجز » اه

(٢) الشخص : التي أضعفها الكبر ، تقول : عجوز ناخص ، وعجوز نخص ، إذا نخصها الكبر : أي أضعفها وأذهب لها

(٣) طَوَائِقُ : جمع طَائِق - بفتح الباء وكسرها - وهو العضون أعضاء الانسان كاليد والرجل ونحوها . ويجمع على طَوَائِقُ ، وقد جاء فيه طَوَائِقُ بِالشَّيْبَاعِ الْكُسْرُ

(٤) دَائِقُ - بفتح النون وكسرها - من الأوزان ، وهو سدس الدرهم والدينار ، وربما قالوا : دَائِقُ ، فإذا صحح كان الدَوَائِقُ قياسا ، وكان جمعا لدَائِقُ ، كما قال المؤلف في الخواتيم

وليس بمطرد ، وقيل : خواتيم جمع خاتام ، قال :

٦٢ - \* أَخَذَتْ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقٍّ <sup>(١)</sup> \*

فخواتيم على هذا قياس ، قال الفراء : قد جاء في كلام المولدين بَوَاطِيلُ فِي

جمع باطل

وقد جاء فُلَّانٌ كَحُجْرَانٍ <sup>(٢)</sup> وَفُلَّانٌ كَجِنَّانٍ <sup>(٣)</sup> ، والأول أكثر :  
أى مضموم القاء ، ويجوز أن يكون حيطان من الأول قلبت الضمة كسرة لتسليم الياء  
وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم ؛ كراكب الذى هو مختص براكب  
البعير كما قلنا فى أَكِيلَةٍ وَنَطِيحَةٍ وَقَتْوَةٍ وَحَلْوَةٍ ، وفارس المختص براكب  
الفرس ، وزارع المختص برعى نوع مخصوص ؛ ليست كما ترى على طريق الفعل  
من الموم ؛ فإنه يجمع فى الغالب على فُلَّانٍ كَحُجْرَانٍ فى الاسم الصريح ،  
وقد يكسر هذا الغالب على قَالٍ أيضا كِرْمَاءٍ وَصِخَابٍ ، وذلك لأن فاعلاً

(١) هذا بيت من الزجر المشطور ، وقبله

\* يَامِيَّ ذَاتَ الْجُورَبِ الْمُنْشَقِّ \*

ويقال : خاتم - بفتح التاء وكسر ها - وخيتام وزن ديار - بتشديد الياء -  
وخاتم - كساباط - وهو نوع من الحلى ، وهو أيضاً ما يوضع على الطين ويختم  
به الكتاب . ورواية ابن برى فى البيت : خيتامى ، قال فى اللسان : « وشاهد  
الخاتام ما أنشده الفراء لبعض بنى عقيل :

لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا  
وَأَزْكَبُ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْدَوْقٍ وَأَعْرَيْنَ الْخَاتَامَ صُغْرَى شِمَالِيَا  
قال سيويه : الذين ظفروا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعل وإن لم يكن فى  
كلامهم ، وهذا دليل على أن سيويه لم يعرف خاتاماً ، اهـ

(٢) حجران : جمع حاجر ، وهو مكان مستدير يسلك الماء من شفة الوادى

(٣) جنان : جمع جان ، وهو نوع من العالم ، سموا بذلك لاجتماعهم عن

الآبصار فلا يرون

شبه بفعل حين جمع على فُعلان كجرب وجُرَّبان ، وقيل يجمع على فُعال كأفيل وإفال ، فأجيز ذلك في فاعل أيضا ، قل سيبويه : ولا يجوز في هذا الوصف الغالب فَوَاعِل ، كما كان في الاسم الصريح ؛ لأن له مؤثنا يجمع على فَوَاعِل ، ففرقوا بين جمع للذكر وجمع المؤنث ، قال : وقد شذ فَوَارس ، وقال غيره : جاء هَوَالِك أيضا ، يقال : فلان هالك في الهَوَالِك ، قال السيرافي : وجاء في الشعر

٦٣ — وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلٌ<sup>(١)</sup>

وذكر البرد أن فَوَاعِل في فاعل الغالب أصل ، وأنه في الشعر سائح حسن قال :

٦٤ — وَإِذَا الرَّجَاؤُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأْيَتَهُمْ

خُضِعَ الرَّقَابُ نَوَاصِي الْأَبْصَارِ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا عجزيت لعنينة بن الحرص ، وصديقه قوله :

\* أَحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ \*

وأحامي : مضارع من الحماية وهو الحرص . والذمار - ككتاب - : ما يجب على الرجل أن يحميه ، وظلوا : فلان حامى الذمار ، وحامى الحقيقة . والتوابع : جمع غالب . روى أن عتية بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء : نعم وفي شواهدنا . والشواهد : جمع شاهد ، وهو مثل الغواب . والاستشهاد بالبيت في قوله « غوائبك » حيث جمع فاعلا على فواعل شذوذ ، وسيأتي في شرح الشاهد التالي مزيد بحث لذلك

(٢) البيت من كلمة رائية للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبي صفرة وبخاصة

يزيد بن المهلب ، وأولها :

فَلَا مَذْحَنَ بَنِي الْمُهَلَّبِ مِدْحَةً غَرَاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الْأَشْعَارِ

وقد وقع في النسخ المطبوعة كلها \* نواكسى الأنثان \* وقد عرفت أن القصيدة رائية ، فالذى في النسخ تحريف ، وخضع : جمع أخضع مثل حمر في جمع أحمر ، والأخضع الذى في عنقه تطامن في أصل الخلقة ، ويروى « خضع »



قلت : لادليل في جميع ما ذكرنا ؛ إذ يجوز أن يكون الهواك جمع هالكة :  
 أى طائفة هالكة ، وكذا غيره كقولهم « الخوارج » أى الفرق الخوارج ، كقوله  
 تعالى : ( وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ) أى : طوائف اللائكة  
 وإذا سمى بفاعل الوصف كضارب قتياسه ففاعل كالاسم الصريح ؛ إذ لا  
 مؤنث له يشتبه جمعاهما ، وقد كسر فاعل الاسم على أَفْعَلَة كواد وأودية ، كأنهم  
 استنقلوا الواوين في أول الكلمة لوجوهه على فواعل ، وانضمام الواو وانكسارها  
 لوجمع على فُعْلَان

قوله « والمؤنث نحو كاتبة على كواثب <sup>(١)</sup> » لم يخافوا في الاسم التباس جمع  
 المذكر بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل ، كما خافوا في الصفة ذلك ؛ فلم  
 يجمعوها معا على فواعل ؛ لأن لفظ المذكر والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما إلا  
 التاء ، فإذا حذفها وجمعت حصل الالتباس ، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكره  
 ومؤنثه ، ألا ترى أنك لا تقول [ للمذكر ] كاتب والمؤنث كاتبة ، حتى يلتبسا  
 في كواثب

بضمين ، وهو جمع خضوع صيغة مبالغة لخاضع نحو غفور وغفر ، والنواكس :  
 جمع ناكس ، وهو المطأطيء رأسه ، ويروى : نواكسى الأبصار : على أنه جمع  
 مذكر سالم لجمع التكسير ، والاستشهاد باليت هنا في قوله : نواكس ، حيث جمع  
 ناكسا وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا في حروف قليلة  
 منها : حارس وحوارس ، وحاجب - من الحجابة - وحواجب ، وحواج بيت  
 الله ودواجه ، جمع حاج وداج ، وهو الكارى ورافدورواقده ، وفارس وفوارس ،  
 وهالك وهواك ، وخاشع وخواشع ، وناكس ونواكس ، وغائب وغوايب ،  
 وشاهد وشواهد

(١) الكاتبة : اسم لما بين كتفى الفرس قدام السرج ، قال النابغة :  
 لَهُنَّ عَلَيْهِنَّ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَاهَا إِذَا عُرِضَ الْخَطِيُّ فَوْقَ الْكَوَاثِبِ  
 وفي الحديث : يضعون رماحهم على كواثب خيلهم .

قوله « وقد نزلوا فاعلاء منزلته » وذلك لإجرائهم ألف التانيث مجرى تائه  
لكونها علامة التانيث مثلها كما يجيء بعد : الناقفاء والفاصماء والداماء جحرة  
من جحر اليربوع<sup>(١)</sup> ، والسايباء : الجلدة التي تخرج مع الولد ، وعلى ذلك قالوا  
في خنفساء : خنافس ، كما قالوا في قنبرة : قنابر<sup>(٢)</sup>

قال : « الصنعة : نحو جاهل على جهل وجهال غالبا ، وفسقة كثيرا ، وعلى  
قضاة في المثل اللأم ، وعلى بزل وشمرء وصعبان ونجار وقود ، وأما فوارس  
فساذ ، والمؤنث نحو نائمة على نوائم ونويم ، وكذلك حوائض وحيض »  
أقول : اعلم أن الغالب في فاعل الوصف فعل ، كشهد وغيب ونزل  
وصوم وقوم ؛ وقيل : صيم وقيم ، كما يجيء في باب الإعلال ، وقيل : صيم  
وقيم . وليس بخارج عن فعل بضم الفاء ؛ وكسرهما لأجل الياء ، كشيوخ وشيوخ  
وتقول في الناقص : غاز وغزى

(١) قال في اللسان : « قال ابن الأعرابي : قصبة اليربوع - بضم فتحح -  
أن يحفر خضيرة ثم يسد بابها بترابها ، ويسمى ذلك التراب الداماء ، ثم يحفر  
حفرًا آخر يقال له : الناقفاء والنفقة ( بضم فتحح ) والنفق ( بفتح حين ) ، فلا  
يتغذى ، ولكنه يحفرها حتى ترق ، فلذا أخذ عليه بقاصعائه عدا إلى الناقفاء فضرها  
برأسه ومرق منها ، قال ابن بري : جحرة اليربوع سبعة : القاصعاء ، والناقفاء ،  
والداماء ، والراطاء ، والعاقاء ، والحائياء ، واللنز ( بضم فتحح ) وهي اللغزى  
أيضا » اه بتصرف

(٢) القنبرة ، ويقال : القبرة - بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة - وهو أفصح :  
ضرب من الطير يكنى الذكر منه أبا صابر وأبا الهيثم ، وتكنى أئناه أم اللعل ،  
قال طرفة :

يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمِثْرِ خَلَا لَكَ الْجَوْ فَبِيضٍ وَاصْفَرِي  
وَقَرِّي مَا شِئْتَ أَنْ تُنْقَرِي قَدْ ذَهَبَ الصَّيَادُ عَنْكَ فَأَبْشِرِي

ويكسر أيضاً كثيراً على فُعال ، كزُور وغُيَّاب ، وهما أصل في جمع فاعل الوصف ، أُنْفَى فُعْلاً وفُعْلاً

ويجىء على فَعْلَةٍ أيضاً كثيراً ، لكن لا كالأولين ، نحو عَجَزَةٍ وفَسَقَةٍ وكَفَرَةٍ وَبَرَرَةٍ وَخَوَنَةٍ وَحَوَكَةٍ ، ويقال : حَاكَةٌ وبَاعَةٌ أيضاً ، كما يجىء في الإعلال

وإذا كسر على فَعْلَةٍ في المعتل اللام يغمّ الفاء ؛ لتمتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير ، وقال القراء : أصله فُعْلٌ بتشديد الميم فاستمتل ذلك ، فأبدل الماء من أحد المثلثين ، وذهب البرد إلى أنه اسم جمع كفُومَةٍ <sup>(١)</sup> وغَزَى <sup>(٢)</sup> وليس بجمع ، وذلك لعدم فَعْلَةٍ جمعا في غير هذا النوع

(١) قال في اللسان : « فره الشيء - بالضم - يفره فراهة وفراهية ، وهو فاره بين الفراهة والفرهية ؛ إذا كان حاذقاً بالشيء ، وإذا كان نشيطاً قوياً أيضاً ، قال الجوهري : فاره نادر مثل حامض ، وقياسه فريه وحمض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح ، ويقال للبرذون والبغل والحمار : فاره بين الفروهة والفراهية والفراهة ، والجمع فرهة مثل صاحب وصحبة ، وفره أيضاً مثل بازل وبزل وحائل وحول . قال ابن سيده : وأما فرهة فلم للجمع عند سيويه وليس بجمع ، لأن فاعلا ليس مما يكسر على فَعْلَةٍ . قال : ولا يقال للفرس : فاره ، إنما يقال في البغل والحمار والكلب وغير ذلك . وفي التهذيب : يقال : برذون فاره وحمار فاره ، إذا كانا سيورين ، ولا يقال للفرس إلا جواد ، ويقال له : رائع ، وفي حديث جريج دابة فارهة : أي نشيطة حادة قوية ، اه بتصرف . والجمع القياسي لفاره فره مثل ركه ، وفرهة مثل سكرة ، وقد ذكرهما صاحب القاموس

(٢) اختلفت كلمة العلماء في الغزى - بفتح فكسر - فقال ابن سيده : الغزي : اسم للجمع . قال الشاعر ( وهو امرؤ القيس )

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ حَزِيئُهُمْ وَحَتَّى الْحِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ

ويجمع كثيراً على فُعْلٍ بضمين ، كَبَزُلْ<sup>(١)</sup> وشُرُفْ<sup>(٢)</sup> ، تشبيهاً بفُعُولٍ  
لناسبته له في عدد الحروف ثم يخفف عند بني تميم باسكان العين ، وأما الأجوف  
نحو عَوِطْ<sup>(٣)</sup> وخَوِلْ<sup>(٤)</sup> ، جمع عَائِطٍ وحَائِلٍ ؛ فيجب عند الجميع إسكان  
واوه للاستئصال ، وأما عَيْطٌ بمعنى عَوِطٍ فإنه من الياء ، كسر القاء لتسلم الياء كما  
في بيض جمع أَبْيَضَ

ويكسر على فُعْلَاءٍ كجملاء وشُعْرَاءَ ، تشبيهاً له بفَعِيلٍ نحو كَرِيمٍ وكُرَمَاءَ ،  
فَعْلٌ وفُعْلَاءٌ ليسا بمتكئين في هذا الباب ، بل هما للتشبيه بباب آخر كما مر  
وأكثر ما يحىء فُعْلَاءٌ في هذا الباب وغيره إذا دلَّ على سجية مدح أو ذم

---

ويجمع فَاذ على غزاة - بالمد - مثل فَاسِقٍ وفَسَاقٍ . قال تأبط شرا :

فَيَوْمًا بِغَزَاةٍ وَيَوْمًا بِسُرْيَةٍ وَيَوْمًا يَخْشَخَشُ مِنَ الرَّجُلِ هَيَّضَلٍ  
وعلى غزاة ، مثل قاض وقضاة ، وعلى الغزى ، مثل راكع وركع ، قال الله  
تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في  
الأرض أو كانوا غزى - الآية) وقال الأزهري : رجل غاز من قوم غزى مثل  
سابق وسبق ، وغزى مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ، ونادوندى ، وقاج  
ونجى ، فجعل الغزى جمعاً ونسب مثله لسيبويه ، اه عن لسان العرب بصرف  
(١) البزل - بضمين - : جمع بازل ، والبازل أصله الحمل إذا طلع نابه ،  
وذلك إذا كان في السنة التاسعة ، وقالوا : رجل بازل ؛ إذا كان كاملاً ، على  
التشبيه ،

(٢) الشرف - بضمين - : جمع شارف ، وهو من السهام العتيق ، ومن النوق  
الهرمة المسنة ، وجمع أيضاً على شوارف ، وعلى شروف - كركع ، وعلى شروف  
كعدول .

(٣) العوط : جمع عائط ، وهى التى لم تحمل سنين من غير عقر ، يقال :  
عاطت المرأة والناقة تعوط وتعيط ،

(٤) الحول : جمع حائل ، وهى التى حمل عليها فلم تلقح ، أو التى لم تلقح  
سنتين أو سنوات ، ويجمع أيضاً على حيال .

كجُهَلَاءَ وجُتَبَاءَ وشُجَبَاءَ ، ويحيى أيضاً فُعَلَاءَ كثيراً جمعاً لتفعيل بمعنى مفاعل  
كجُلَسَاءَ وحُلَفَاءَ

وجاء فاعل على فُعْلَانٍ أيضاً كشُبَّانٍ ورُعْيَانٍ ، تشبيهاً بفاعل الاسم  
كجُجْرَانٍ

وجاء على فَعَالٍ كجِعِياعٍ ونِيَامٍ ورِعَاءٍ وصَحَابٍ ، وعلى فُعُولٍ كشُهُودٍ وحُضُورٍ  
ورُكُوعٍ ، وذلك فيما جاء مصدره على فُعُولٍ أيضاً

قوله « وأما فوارس فشاذ » قد ذكرنا أن ذلك لغلبة

وإذا كان فاعل وصفاً لغير العقلاء جاز جمعه على فَوَاعِلٍ قياساً ؛ لإلحاقهم  
غير العقلاء بال مؤنث في الجمع ، كما مر في شرح الكافية في باب التذكير والتأنيث ،  
فيقال جَمَالٌ بَوَازِلٌ ، وأيامٌ مَوَاضٍ

وإذا كان في فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاربة أو مقدرة كمحائض فقياسه  
فَوَاعِلٌ وفُئِّلٌ بحذف التاء .

قال « المؤنث بالْأَلِفِ رَابِعَةٌ : نَحْوُ أَثْنَى عَلَى إِنَاثٍ ، وَنَحْوُ صَغَرَاءَ عَلَى  
صَحَارَى ، وَالصَّنَّةُ نَحْوُ عَطَشَى عَلَى عِطَاشٍ ، وَنَحْوُ حَرَمَى عَلَى حَرَامَى ، وَنَحْوُ  
بَطْحَاءَ عَلَى بَطَاحٍ ، وَنَحْوُ عَشْرَاءَ عَلَى عِشَارٍ ، وَفُعْلَى أَفْعَلُ كَالصُّغْرَى عَلَى الصُّغْرِ ؛  
وَبِالْأَلِفِ خَامِسَةٌ نَحْوُ حُبَارَى عَلَى حُبَارِيَّاتٍ »

جمع  
ما آخره  
الف  
التأنيث

أقول : اعلم أن ألف التأنيث للمدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة ، أو  
فوقها ؛ فإلّا رابعة : إذا لم يكن فُعْلَى أَفْعَلُ ، ولا فُعْلَاءَ أَفْعَلُ ؛ يَطْلُرُ دُجْمُهُ بِالْأَلِفِ  
والتاء ، ويجوز أيضاً جمعه مُكْسَرًا ، لكن غير مطرد ، وتكسيره على ضربين :  
الأول أن يجمع الجمع الأقصى ، وذلك إذا اعتد بالالف لكون وضعها على الازوم ،  
فيقال في المقصورة فَعَالٍ وفَعَالَى في الاسم كَدَعَاوٍ ودَعَاوَى ، وفي الصفة فَعَالَى  
بِالْأَلِفِ لا غير كَعَبَاكَى وَخَنَاكَى ، وَالْأَلِفُ فِي فَعَالٍ مَبْدَلَةٌ مِنَ الْيَاءِ عَلَى مَا يَحْيَى ،

ويقال في الممدودة فَعَالِي بِالْأَلْفِ الْمُبْدَلَةِ وَفَعَالٍ كَجَوَارٍ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، وَمَجُوزَ  
فَعَالِي قَلِيلًا ، وَهُوَ الْأَصْلُ كَمَا يَجِيءُ بَيَانُهُ ، وَالثَّانِي : أَنْ يَجْمَعَ عَلَى فِعَالٍ كِإِنَاثَ  
وَعِطَاشٍ وَبِطَاحٍ وَعِشَارٍ ، فِي أَتْنَى وَعَطَشَى وَبَطَحَاءَ وَعُشْرَاءَ <sup>(١)</sup> ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ  
هَذَا الْجَمْعُ فِيمَا لَا يَجِيءُ فِيهِ الْجَمْعُ الْأَقْصَى ، فَلَمَّا قَالُوا إِنَاثَ لَمْ يَقُولُوا أَنَاثِي ، وَلَمَّا قَالُوا  
خَنَآثِي لَمْ يَقُولُوا خِنَآثَ <sup>(٢)</sup> ، وَكَانَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ الْجَمْعُ الْأَقْصَى اعْتِدَادًا  
بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ لَزُومِهَا ، فَتَجِبُ كَلَامُ الْكَلِمَةِ ، وَأَمَّا حَذْفُهَا فِي الْجَمْعِ عَلَى فِعَالٍ  
فَنَظَرًا إِلَى كَوْنِ الْأَلْفِ عَلَامَةً لِلتَّأْنِيثِ فَيَكُونُ كَالْتَاءِ فَيَجْمَعُ الْكَلِمَةُ بَعْدَ إِسْقَاطِهِ  
كَمَا فِي التَّاءِ ، فَيَجْعَلُ نَحْوَ عَطَشَى وَبَطَحَاءَ <sup>(٣)</sup> وَأَتْنَى كَقَضْمَةٍ وَبُرْمَةٍ ؛ فَيَكُونُ  
عِطَاشٌ وَبِطَاحٌ وَإِنَاثٌ كَقَضَاعٍ وَبِرَامٍ ، وَإِنَّمَا اخْتِصِرَ هَذَا مِنْ  
بَيْنِ سَائِرِ جُمُوعِ فُعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ لِكَوْنِهِ أَشْبَهَ بِفَعَالِي الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ كَمَا تَقَرَّرَ ،  
وَحُمِلَ نَحْوُ نَفْسَاءَ وَعُشْرَاءَ عَلَى فُعْلَى جَمْعًا عَلَى فِعَالٍ وَإِنْ لَمْ يَكْسِرْ فُعْلَةٌ بِضَمِّ الْقَاءِ  
وَفَتْحِ الْعَيْنِ عَلَى فِعَالٍ ؛ لَمَّا قُلْنَا مِنْ مَنَاسِبَتِهِ لَفَعَالِي الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ فِي مِثْلِهِ لَمَّا  
ذَكَرْنَا ، وَلَمْ يَجْمَعْ نَحْوُ نَفْسَاءَ الْجَمْعُ الْأَقْصَى كَمَا جَمَعَ السَّاكِنُ الْعَيْنَ لِكَوْنِ الْأَلْفِ  
كَالْخَامِسَةِ بِسَبَبِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ . كَمَا عُرِفَتْ فِي النَّسَبِ فِي نَحْوِ حُبَارَى <sup>(٤)</sup> وَجَمَزَى <sup>(٥)</sup>

(١) الشراء من التوق : الَّتِي آتَى عَلَى حَمْلِهَا عَشْرَةُ أَشْهُرٍ ، وَقِيلَ : ثَمَانِيَةُ أَشْهُرٍ ،  
وَقِيلَ : هِيَ كَالنَّفْسَاءِ مِنَ النِّسَاءِ .

(٢) حَكَى صَاحِبُ الْقَامُوسِ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ : أَنَاثِي أَيْضًا فِي جَمْعِ الْأُنْثَى كَمَا حَكَى  
فِي اللِّسَانِ أَنَّ خَتْنِي جَمَعَ عَلَى خَنَآثَ كَانَاثَ - وَأَنْشَدَ شَاهِدًا لَذَلِكَ قَوْلَ  
الشَّاعِرِ :

لَمَمْرُكَ مَا الْخِنَآثُ بَنُو قُشَيْرٍ يَنْسَوَانِ يَلْدَنَ وَلَا رِجَالٍ

ولعل العذر للمؤلف في نفيه أن الجوهرى لم يذكره في صحاحه

(٣) البطحاء والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى

(٤) انظر ( ص ٣٦٥ هـ من هذا الجزء )

(٥) جمزى : ضرب من السير دون الجري الشديد . انظر ( ص ٣٦٩ من

هذا الجزء )

ولم يسمع بجمع فُطِّلَ كَأَرْبَى <sup>(١)</sup> وشُعْبَى <sup>(٢)</sup> ولا قَلَى كَالْمَرْطَى <sup>(٣)</sup>  
والدَقْرَى <sup>(٤)</sup> ولا قَعْلَاءَ كَالثَّادَاءَ <sup>(٥)</sup> ، لا على صيغة الأفعى ولا على فَعَالٍ ،  
ولو كسرت فالقياس فَعَالٍ كما ذكرنا في نحو قُفَّاءَ ، مع أن الأولى جمع الجميم  
بالألف والياء ، وإنما وجب في الوصف الذي ألقه مقصورة قلب الياء في الجمع ألها  
دون الاسم كما ذكرنا لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف  
به أنسب ، والألف في الاسم أيضاً أكثر من الياء <sup>(٦)</sup> ، والدليل على أن ألف فَعَالٍ  
في الأصل ياء أنا لو صمينا بِحَبَالٍ وصغرناه لم فعل به ما فعلنا بِحَبَارَى ، وذلك أنا  
جوزنا هناك حُبَيْرَى وَحُبَيْرًا ، كما بين في باب التصغير ، بل يجب ههنا أن نقول :  
« حُبَيْلٍ » بحذف الألف المتوسطة كما نقول في تصغير جَوَّارٍ وَمَسَاجِدَ عَلِينِ :  
جَوَيْرٍ وَمُسَيْجِدَ ، وإنما فروا في هذه الجموع من الياء إلى الألف بخلاف نحو  
جَوَّارٍ في جائية ، تطبيقاً للجمع بالواحد في الموضعين ، أعني حَبَالٍ وَجَوَّارٍ ، فرقا  
بين ألف التانيث وغيره : من الألف المنقلبة كما في مَلْهَى ، وألف الإلحاق كما في

(١) الأربى - بضم الهمزة وفتح الراء - : اسم للدهاية

(٢) شعبي - بضم قفتح وآخره ألف مقصورة - : اسم موضع بعينه في جبل

طبيء ، قال جرير يهجو العباس بن زيد الكندي

أَعْبَدَا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبًا    أَلُوْمًا لَا أَبَالِكَ وَاعْتَرَابَا

(٣) المرطى - بفتحات - : أصله ضرب من العدو فوق التقريب ودون

الاهذاب ، وقد يوصف به ، فيقال : فرس مرطى ، وناقة مرطى ، إذا كانت  
سريعة .

(٤) الدقري : الروضة الحسناء العميمة النبات

(٥) الثأداء : المرأة الحمقاء ، وقيل : الأمة ، قال الكيت :

وَمَا كُنَّا بَنَى ثَأْدَاءَ لَّا    شَفَيْنَا بِالْأَسْنَةِ كُلِّ وَتَرٍ

(٦) يريد أن قلب الياء ألها في الاسم أكثر من بقائها ، مع جواز الوجهين .

أُرْطَى<sup>(١)</sup> ، وهذا كما يجيء في باب الإعلال من تطبيق الجمع بالمفرد ، نحو شائنة وشواء وإداوة<sup>(٢)</sup> وأداوى ، بخلاف بريئة وترايا ، لما كان الألف في شائنة وإداوة ثابتة كما في الجمع بخلاف بريئة ، هذا ، وقد جاء في بعض ما آخره ألف منقلبة ما جاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألها تشبيها له به ، وذلك نحو مِذْرَى وَمِذَار<sup>(٣)</sup> وَمَذَارَى ، بالألف ، وذلك ليس بمطرد ، وقال السيرافي : هو مطرد ، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للإلحاق ، وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول على هذا في منتهى : مَلَأَ ومَلَأَها ، وفي أُرْطَى : أَرَطَ وأَرَطَى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ماسم

وأما ذو المدودة الراجعة فإنه جاء فيه ثلاثة أوجه مع أن الأكثر فيه فمآلى بالألف ، وذلك لأنك تقلب في الجمع الأقصى ألها التي قبل الهمزة ياء لأجل كسرة ما قبلها كما في مصابيح فترجع الهمزة إلى أصلها من الألف ، وذلك لأنها في الأصل ألف تأنيث عند سيبويه كما في حبل زينت قبلها ألف إذ صارت باللزم كلام الكلمة كما زيدت في كتاب وحرار فاجتمع ألقان فحركات الثانية دون الأولى ؛ لأنها المد كما في حار ، ولم تحذف الأولى للساكنين خوفا من نقض الغرض ، ولم تقلب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واو ولا ياء مع أن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أكثر ؛ لشدة تناسبها بالوصف مع تباينها في الخارج ، وذلك لأن الواو والياء في مثل هذا الموضع تقلبان ألها كما في كساء ورداء ، فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من الهمزة لكونهما من الحلق ، فلما انقلبت الألف قبلها ياء رجعت الهمزة إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزة ،

(١) أُرْطَى : انظر ( ج ١ ص ٥٧ )

(٢) إداوة : انظر ( ج ١ ص ٣١ )

(٣) مِذْرَى : انظر ( ج ٢ ص ٤٠ )



أعني الألف ، ثم اقلبت ياء لأن انقلاب حروف الة بعضها إلى بعض أولى كما  
يجيء في باب الإخلال ثم أدغمت الياء في الياء ؛ فيجوز على قلة استعمال هذا  
الأصل ، قال :

\* لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقَّ \* رَ يَفْتَالُ الصَّعَارِيَا \* (١)

والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستئصال الياء المشددة في آخر الجمع  
الأقصى ، ولا سيما إذا لم تكن في الواحد حتى تحتل في الجمع للمطابقة كما في  
كريمي وكراسي ، وأيضا الحذف في مثله تَسْبُبُ إلى جعل الياء ألفا كما كان ،  
وإذا كانوا يحذفون المد من نحو الكرايس (٢) والقراير (٣) فيقولون : الكرايسُ  
والقرايرُ فما ظنك به مع الياءين ؟ ألا ترى إلى قولهم أَثَافٍ (٤) وعَوَارٍ وكَرَّاسٍ

(١) قد تقدم شرح هذا البيت في (ج ١ ص ١٩٤)

(٢) الكرايس : جمع كراس - بكسر الكاف - وهو ثوب من القطن أبيض  
مرب قارسيته بالفتح ، غيره لينة فلال  
(٣) القراير : جمع قرقور - كهصفور - وهو السفينة مطلقاً ، أو الطويلة  
خاصة ، أو العظيمة

(٤) الإثافي - بتخفيف الياء - جمع أتمية - بضم الهمزة وسكون التاء بعدها  
فاء مكسورة فاء مشددة وقد تخفف - وهي حجر يوضع عليه القدر ، وهي  
ثلاثة أحجار ، وبعض العرب يقول : أتميت القدر - مثل أكرمت ، وبعضهم  
يقول : أثمت - بضعيف الوسط ، وبعضهم يقول : أثمت - بتشديد التاء ،  
وبعضهم يقول : آثمت على أفضل ، كل ذلك يقولونه في معنى نصبت لها الحجارة  
لتضعها عليها ، وتقول على الأول : قدر مثناة ، وربما قالوا مؤثناة على الأصل  
كما قال خطام المجاشعي :

\* وصَالِيَاتٍ كُكَمَا يُؤَثِّنِينَ \* (انظر ج ١ ص ١٣٩)

وتقول على الثاني : قدر مثناة - بتشديد عين الكلمة - وأصله مثنية -

في أَثافيَّ وَعَوَارِيَّ وكِراسِيَّ ، فيبقى إذن صحارٍ كجوارٍ سواء في جميع أحوالها ،  
والأوَّلَى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقال إلى درجة ثالثة ، وهى قلب الياء  
ألفا لصيرورته كدَعَاوٍ ، بسقوط المد النوى كان قبل ألف التانيث ، فتقول :  
صَتَارِيَّ وَعَذَارِيَّ وَصَلَايَ <sup>(١)</sup> ، ولا يجوز هذا في ألف الإلحاق ؛ لاقول في حراء :  
حَرَابِيَّ <sup>(٢)</sup> ، بل يجب في مثله حَرَابِيَّ ، مشددا أو مخففاً ، وذلك لأنَّ  
جعلها ألفا إنما كان لتصير الياء ألفا كما كان ، وألف التانيث أولى بالمحافظة عليها  
لكونها علامة ؛ من ألف الإلحاق ، وأناسي جمع إنسيٍّ ككراسي جمع كرمي ،  
وقيل : هو جمع إنسان ، قلبت نونه ياء كطَرَابِيَّ جمع ظَرَبَان  
وقد ألحق بيباب صحارى وإن لم يكن في المفرد ألف التانيث لفظان ، وهما

---

كقوله - قلبت الياء ألفا لئلا يحركها واحتاج ما قبلها ، وتقول على الثالث : قدر مؤثقة -  
بتشديد التاء ، وتقول على الرابع : قدر مؤثقة - ككرمة : فوزن « أهية » في  
لغة من قال : تميت - أفعولة ، وفي لغة الباقين : : فعلية ، وأصلها على كل حال  
أهوية ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت  
الياء في الياء ثم كسر ما قبلها لمناسبتها

(١) الصلا في : جمع صلفاء ، وهى الأرض النليظة الشديدة ، وقد ذكر في  
القاموس أنه يقال في جمعه : صلافي - بكسر ما قبل آخره -

(٢) الحرباء : مسمار الدرع ، وقيل : هورأس المسار في حلقة الدرع ؛  
قال لييد :

أَحْكَمَ الْجُنُثِيُّ مِنْ عَوَزَاتِهَا كُلَّ حَرْبَاءَ إِذَا أُكْرِهَ صَلَّ  
والحرباء أيضا : الظهر ، والحرباء أيضا : الذكر من أم حبين ، وقيل :  
هو دويبة نحو العظاءة ( أنظر ص ٥٥ من هذا الجزء )

بَحَاتِي<sup>(١)</sup> وَمَهَارِي<sup>(٢)</sup> ، فجوز فيهما الأوجه الثلاثة ، والتشديد أولى ، ولا يقاس عليهما ، فلا يقال في أَثْفِيَّةٍ وَعَارِيَّةٍ : أَثْفَى وَعَوَارَى<sup>(٣)</sup> بالالف ، وألحق

(١) البخاتي : جمع بختي - ككرمي - قال في اللسان : « البخت والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب ، وهي الابل الخراسانية ، تنج من عرية وفالج ، وبعضهم يقول : إن البخت عربي ؛ وينشد لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير :

إِنْ يَمْشِ مُصْعَبٌ فَإِنَّا بِخَيْرٍ      قَدْ أَتَانَا مِنْ عَيْشِنَا مَا نُرْجَى  
يَهَبُ الْآلَفَ وَالْخَيْلَ وَيَسْقِي      لَبَنَ الْبُخْتِ فِي قِصَاعِ الْخَنْجَرِ

الواحد بختي ، جل بختي وناقبة بختية ، وفي الحديث « فأتى بسارق قد سرق بختية » ، البختية : الأثني من الجمال البخت ، وهي جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات ، وقيل : الجمع بختاتي ( بياء مشددة ) غير مصروف ، ولك أن تخفف الباء فتقول : البخاتي ( بكسر التاء ) وقيل في جمعها : بختاتي ( بفتح التاء ) اه بتصرف

(٢) المهارى - بزنة الصحارى ، ويقال : مهارى يزنة الكراسى ، ومهار - كجوار - : جمع مهريّة ، وهي الابل المنسوبة إلى مهرة - بفتح فسكون ، وقد قيل : مهرة قبيلة أبوها مهرة بن حيدان ، وقيل : مهرة مخلاف في اليمن ( أنظر ج ١ ص ٢٥٦ )

(٣) العواري - بتشديد الباء ، وقد تخفف - : جمع طارية - مشددة أو مخففة - وهي اسم للشيء تستعيره من غيرك ، وكأن العارية - بالتشديد - منسوبة إلى العار لكونها مما يجلبه ، قال في اللسان : « الأزهري : وأما العارية والإعارة والاستعارة فإن قول العرب فيها : هم يعاويرون العواري ، ويعورونها - بالواو المشددة - كأنهم أرادوا تفرقة بين ما يتردد من ذات نفسه وبين ما يردد ، قال : والعارية منسوبة إلى العارة ، وهو اسم من الإعارة ؛ تقول : أعرت الشيء أعيره إعارة وعارة ، كما قالوا : أطعته إطاعة وطاعة ، وأجبتة إجابة وجابة ، قال : وهذا كثير في ذوات الثلاث : منها العارة والدارة والطاقة وما أشبهها ، ويقال : استعرت

بنحو فتاوى وفتاوى لفظ واحد من المنقوص ، وهو قولم : جمل مئى ونفقة مئبية  
وجمال أو نوق مئى<sup>(١)</sup> ومئايا

وإنما أقيمت المقصورة الرابعة فى التصغير بحالها نحو حبئلى وقلبت فى الجمع  
الأقصى ياء ثم ألفا ؛ لأن بنية التصغير تتم قبل الألف بخلاف بنية الجمع الأقصى ،  
وذلك قيل فى التصغير : أتيقام ، وفى التكسير : أنايم ؛ لأن بعض أبنية التصغير  
تتم قبل الألف وهو قئيل ، فجاز المحافظة على الألف التى هى علامة الجمع ،  
بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه

وإن كانت ألف التانيث خامسة فالممدودة يجوز جمع ما هى فيه بالألف  
والتاء ، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم أقصى الجموع ، كقواصع وخنافس فى  
قاصعاء<sup>(٢)</sup> وخنفساء ، وكذا قرأنت وبرأنتك وجلألت فى قرئشاء<sup>(٣)</sup> ويأكاء<sup>(٤)</sup>  
وجكولاء<sup>(٥)</sup>

وأما المقصورة كحبارى فقال سيبويه : لا يجمع ما هى فيه إلا بالألف والتاء ؛  
إذ لو قالوا حبائر وحبارى كما قيل فى التصغير حبئر وحبيئر ؛ لالتبس حبائر  
بجمع قعالة ونحوها ، وحبارى بجمع قئلى وقعلاء ، وفى التعليل نظر ، لأن  
حبئرا فى التصغير يلتبس بنحو محئير . وقواصع فى الجمع يلتبس بجمع فاعلة ، ولم يُبال

منه طازية فأعارنها ، قال الجوهري : العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العارى  
لأن طلبها عار وعيب ه اه

(١) مئى : جمع مئى ، وهو اسم فاعل من أعا إذا كل وتعب ( أنظر

ص ١٤٧ من هذا الجزء )

(٢) أنظر ( ص ١٥٥ من هذا الجزء )

(٣) أنظر ( ١٠ ص ٢٤٨ )

(٤) أنظر ( ١٠ ص ٢٤٨ )

(٥) أنظر ( ١٠ ص ٢٤٨ ) وانظر ( ص ٥٨ من هذا الجزء )

في للوضعين ، فنقول : السماع كاذب إليه سيبويه ، لكن لا يمنع القياس - كما ذكر المالكي - أن يقال في نحو حُبَارَى حَبَاثَرٍ وَحَبَاثَرَى ، كما في التصغير ، وكذا لا يمنع القياس أن يقال في جمع عِرَضَتِي <sup>(١)</sup> عَرَاضِينَ ، وإنما لم يجر في نحو قريناء وبراكاء وجلولاء حذفٌ للـد للتوسط كما جاز مع المقصورة لأن المقصورة أشد اتصالاً بالكلمة لكونها ساكنة على حرف واحد ، والمملودة على حرفين ثانيهما متحرك ، ولذلك قيل عَرِيضِينَ في تصغير عِرَضَتِي بحذف الألف لكونها كاللام ، وخُنَيْفَسَاءَ لكون الألف كالـكلمة المنفصلة كما في نحو بَعْلَبَك ، وإنما لم يجر خَنَافِسَاءَ وَزَعَا فِرَانٍ كما جاز خُنَيْفَسَاءَ وَزُعَافِرَانٍ للثقل المعنوي في الجمع ، فصار التخفيف القلبي به أليق ؛ فلا يكاد يجيء بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الاتسكاف ، كثناء التأنيث في نحو مَلَأْنِكَ

وإن كان الألف فوق الخامسة كما في حَوَالِيَا <sup>(٢)</sup> فالخذف لا غير ، نحو حَوَالِيٍّ  
وأما فُعْلَى أَفْعَلٍ وفَعْلَاءَ أَفْعَلٍ فلم يجعما أقصى الجموع ؛ فرقا بينهما وبين نحو أَتَى وصحراء .

ولما كانا أكثر من غيرها طلب تخفيفهما فاقصر في فَعْلَاءَ على فُعْلٍ إيتباعاً لمذكره ، نحو أحر وأحرَاءَ وحُمُرٌ ، وفي أَفْعَلَى على الفُعْلٍ تشبيهاً لألفه بالتاء ؛ قال كُتِبَ في الكُبْرَى كَانْتَرَفَ في الْفَرْفَةِ ، والفُعْلُ في الفُعْلَى غير فُعْلَى أَفْعَلٍ شاذ ، كالرَّؤَى في الرؤيا ، خلافاً لقراء

وكان حق رُبِّي <sup>(٣)</sup> أن يجمع على رَبَابٍ - بكسر الراء - لكنه قيل : رَبَابٌ

(١) أنظر ( ١ ص ٢٤٥ )

(٢) أنظر ( ١ ص ٢٤٦ ، ٢٤٩ )

(٣) ربي - كعجلى - : هي الشاة إذا ولدت ، وإذا مات ولدها أيضاً ،

والحديثة الشاج ، والاحسان ، والنعمة ، والحاجة ، والعقدة المحكمة

بالضم ، وليس بجمع ، بل هو اسم جمع كـرُخَال<sup>(١)</sup> وتُوَام<sup>(٢)</sup> وأرى أن صَحْرَاءَ [ في الأصل فَعْلَاءَ أَفْعَلْ ؛ كَانَ أَصْلُهُ أَرْضُ صَحْرَاءَ : أى في أولها صُحْرَاءُ ، كما تقول : حمار أصحَر ، وأتان صحراء ]<sup>(٣)</sup> فتوغل في باب الاسمية ، فلم يجمع على فُعْلٍ ، بل على فَعَالٍ ، وكذا البطحاء أصله باب حَمَرَاءَ ، ألا ترى إلى قولهم : الأبطح ، فغلبت الاسمية عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلي في أبطح ، كما اعتبر في أسود وأزرق<sup>(٤)</sup> ، بل يُصْرَفُ ، وحتى لم يجمعا على البَطْحِ ، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على البِطَاحِ ، وكذا حَرَمَى في الأصل من باب عَطَشَى ، أعنى فَعْلَى فَعْلَانٌ ، من « حَرَمَتِ النعجة » إذا اشتبهت البضاع ، فلو لم يمنع المعنى مجيء فَعْلَانٍ منه لكانت تقول حَرَمَانٌ وحَرَمَى وإنما جمع فَعْلَانٌ كَسَكْرَانٍ على فَعَالٍ ، تشبيها للألف والنون بالألف المدودة ، فسكران وسكارى كصحراء وصحارى

(١) رخال - كغراب - : اسم جمع واحده رخل - بكسر فسكون - وهى الأنثى من ولد الضبان ، وقد جمع على أرخل - كأرجل ، ورخال - كقذاح ، (٢) التوام - كغراب - : اسم جمع واحده توأم ، وهو الذى يولد مع غيره فى بطن ، من الاثنين فأكثر ، وجمع التوام توائم . قال فى اللسان : « قال الأزهري :

ومثل توأم غنم رباب وإبل خلوار ، وهو من الجمع العزيز » اه  
(٣) هذه العبارة فى النسخ الخطئية ، والموجود فى المطبوعات « وأرى أن صحراء من باب حمراء فتوغل اطلع »

(٤) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد ، وأصله وصف فسمى به ، ويقال لأثناه : أسودة ، نظرا لما طرأ من الاسمية ، ويجمع الأسود على أساود ، نظرا لذلك ، وربما قيل : أساويد ؛ بأشباع الكسرة ، وتجمع الأسود على أسودات أيضا . والأزرق : أخبث الحيات وفيه سواد وبياض ، وأصله وصف فسمى به أيضا

قال : « وأَفْعَلُ : الْأَمَمُ كَيْفَ تَصَرَّفَ نَحْوُ أَجْدَلَ وَإِصْبَعَ وَأُحْوَصَ ، جمع أفعل  
اسماوصفة عَلَى أَجَادِلَ وَأَصَابِعَ وَأَحَاوِصَ ، وَقَوْلُهُمْ حَوْصٌ لِلْمَحِ الوَصْفِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ ، وَالصِّفَةُ نَحْوُ أَحْمَرَ عَلَى حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ ، وَلَا يُقَالُ أَحْمَرُونَ لِتَمَيُّزِهِ عَنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَلَا حَمْرَاوَاتٍ لِأَنَّهُ فَرْعُهُ ، وَجَاءَ الْخَفَرَاوَاتُ لِغَلَبَةِ اسْمِهَا ، وَنَحْوُ الْأَفْضَلِ عَلَى الْأَفْضَلِ وَالْأَفْضَلَيْنِ »

أقول : قوله « كيف تصرف » أى : تصرف حركة همزته وعينه

قوله « أحاوص » (١) « جمع أحوص » ، وأحوصُ فى الأصل من باب أحر حمراء ، فجمعه فُعْلٌ ، ولكن لما جعل أفعْل فلاء اسما جاز جمعه على أفاعل كأفعل الاسمى ، وجاز جمعه على فُعْلٍ نظرا إلى الأصل ، وعلى أَفْعَلُونَ إذا كان علما للماقل ، وعلى أَفْعَلَاتٍ إذا كان علما للمؤنث

قوله « والصفة نحو أحر على حمران وحمره الوصف إما أن يكون [على] أفعْل فَعَلَاءَ ، وأَفْعَلُ فُعْلَى ، والأول أظهر فى باب الوصف ؛ لصحة تقديره بالفعل ، نحو « مررت برجل أحر » أى رجل أحمَرَّ ، وليس لأفعل التفضيل فعل منه بمعناه ، كما مر فى بابيه ، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط ، ولضعف معنى الوصفية فى أفعْل التفضيل لا خلاف فى صرفه إذا نكر بعد التسمية ، كما اختلف فى نحو أحمَر إذا نكر

(١) أصل الأحوص : الذى به الحوص - بفتح الحاء والواو - وهو ضيق فى مؤخر العين ، وبابه حول ، وسمى بالأحوص جماعة : منهم الأحوص بن جعفر ابن كلاب ، وجمعوا على الأحاوص ، نظرا لما عرض من الاسمية ، وقد قيل : أُلْحوصة - بزيادة التاء عوضا عن ياء النسب كالأشاعرة والمهالبة ، كأنه جعل كل واحدا حوصيا - وجمعوا أيضا على الحوص ، نظرا إلى الأصل ، وقد جمع الأعشى بين الجمعين فى قوله :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ      فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

بعد العلمية<sup>(١)</sup> والمطرّد في تكسير أفعل ففلا، وفي مؤثته فُعل، ولا يضم عينه إلا

(١) جاء في البكافية وشرحها متعلقا بهذا قول ابن الحاجب : (ح ١ ص ٦٠) « وخالف سيبويه الأَخفش في مثل أحمر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ، ولا يلزمه باب حاتم ، لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد » وقول الرضى في شرح هذا الكلام : قوله « ولا يلزمه باب حاتم » هذا جواب عن إلزام الأَخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها ، وتقريره أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الالتزام لا يلزمه ، لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية ، إذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص ، وبين العموم والخصوص تناف . قوله « في حكم واحد » يعنى في الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين ، في حالة واحدة ، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز ، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة ، كما إذا حكمتا بجمع أحمر على حر لأن أصله صفة وعلى أحمر لأجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكين ، فلم يجتمعا في حالة ، فإذا نكر أحمر فاته يصبح اعتبار الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة ، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر فعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالتأب مع زواله ، لكونه أصليا ، وزوال ما يضافه وهو العلمية ، فصار اللفظ بحيث لو أراد مرید إثبات معنى الوصف الأصلي فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ ، لزوال المانع ، هذا ، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الأصل إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا ، فالأولى أن يقال : إن اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا بأحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضا ، لكنهم يعتبر فيها ، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ، ولذلك تراها في الأغلب مجردة



لضرورة الشعر . ويجي ، فَعْلَانْ أيضا كثيرا كسودَّانْ وبيضانْ  
قوله : « ولا يقال أحمران لتمييزه عن أفعَل التفضيل » قد ذكرنا علة امتناعه  
من جمع التصحيح في شرح الكافية <sup>(١)</sup> ويجوز أفعْلُونْ وفَعْلَوَاتْ لضرورة  
الشعر . قال :

عن المعنى الأصلي كزيد وعمر ، وقليل ما يلحق ذلك ، وإن كان لم يعتبر في وضع  
العلم الوصف الأصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر  
لم يعتبر بعد التنكير أيضا ، وقال الأخفش في كتاب الأوسط : إن خلافه في  
نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس ، وأما الباع فهو على منع الصرف ، هذا كله  
في أفعَل فعلاء ، وكذا فعْلان فعلى ، وأما أفعَل التفضيل نحو أعلم ، فأنك إذا سميت  
به تم نكرته : فإن كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا ، ولا يعتبر فيه سيويه  
الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو أحمر ، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا  
خلاف من الأخفش كما كان في أحمر

أما الأول فلضعف أفعَل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر  
كما يعمل أفعَل فعلاء ، فإذا تجرد من من التباس بأفعَل الاسمي الذي لا معنى للوصف  
فيه كأفكل وأيدع ، ولا يظهر فيه معنى الوصف ، وأما أفعَل فعلاء ، فثبت عمله  
في الظاهر قبل العلمية وإشمار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في  
بيان كونه موضوعا صفة ، فإذا اتصل أفعَل بمن قد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه  
معنى التفضيل الذي هو وصف

وأما الثاني : فأنما وافق الأخفش سيويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه  
إذن كما ذكرنا ، ولكون من مع مجروره كالإضافة إليه ، ومن تمام أفعَل التفضيل  
من حيث المعنى الوضعي ، فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا ، لأن التثنية يشعر  
بالافتصال بسبب وجود علامته للوصف أعني من ، بخلاف باب أحمر لم يره عن  
العلامة الدالة على الوصف « اهـ »

(١) قال في شرح الكافية ( ج ٢ ص ١٦٩ ) : « وأما الخاص من شروط  
الجمع بالواو والتون فشيئان : العلمية ، وقبول تاء التأنيث ، أما العلمية فمختصة  
بالأسماء ، وأما قبول التاء فمختص بالصفات ، فلم يجمع هذا الجمع أفعَل فعلاء

٦٤ — فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ  
حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ<sup>(١)</sup>

وفعلان فعل وما يستوي مذكوره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث وإتباعها في الصفات قبول التاء لأن الغالب في الصفات أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل ، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء ، نحو الرجل قام والمرأة قامت ، وكذا في المضارع التاء وإن كان في الأول نحو تقوم ، والغالب في الأسماء الجوامد أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعمير وأتان ، وجمل وفاقة ، وحصان وحجراة ؛ ويستوي مذكرها ومؤنثها ككشر وفرس ، هذا هو الغالب في الموضعين ، وقد جاء العكس أيضا في كليهما نحو أحمراء وأحمر والأفضل والفضلي وسكران وسكرى في الصفات ، وكامرىء وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء ، فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء ؛ فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء وفعلان فعلى ، وأجاز ابن كيسان أحمر ون وسكرانون ، واستدل بقوله :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ  
حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

وهو عند غيره شاذ ، وأجاز أيضا حراوات وسكريات ؛ بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع

(١) هذا البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش أحد شعراء الشام يهجو بها مضر وخص من بينهم السكيت بن زيد الأسدي وامرأته ، و « بنات » ماعل وجدت ، و « حلائل » جمع حليل - بالحاء المهملة - وهو الزوج ، ويقال للزوجة : حليلة ، وسميا بذلك لأن كل واحد منهما يحل للآخر أو يحل منه محلا لا يحل فيه سواه ، وهو مفعول « وجدت » ؛ و « أسودين » جمع أسود ، و « أحمرين » جمع أحمراء ، وهما صفتان لحلائل ، والاستشهاد بالثبوت في قوله « أسودين وأحمرين » حيث جمع أسودوا أحمرا جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان مما يسوغ القياس عليه ، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر

وأجاز ذلك ابن كيسان اختياراً

قوله « وجاء الخضرَاوات لغلبته اسماً » غلب الخضرَاوات في النباتات التي تؤكل رطبة ، فكما يجوز جمع قملَاء بالالف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية أيضاً ، ويجوز في نحو أرمل<sup>(١)</sup> وأرملّة أرملون وأرملّات ؛ لأنه مثل ضاربون وضاربات

قال : « وَنَحْوُ شَيْطَانٍ وَسُلْطَانٍ وَسِرْحَانٍ عَلَى شِبَاطِينَ وَسَلَاطِينَ وَسَرَاحِينَ ، وَجَاءَ سِرَاحٌ ، الصَّفَةُ نَحْوُ غَضَبَانٍ عَلَى غِضَابٍ وَسَكَارَى ، وَقَدْ ضُمَّتْ أَرْمَلَةٌ كُسَالَى وَسُكَارَى وَعُجَالَى وَغِيَارَى » .

جمع لملان  
أما وصفه

أقول : كل اسم على فَمَلَانٍ مثلث الفاء ساكن الدين كان أو متحركه ، كَوَرَشَانٍ<sup>(٢)</sup> وَالسَّبْعَانِ<sup>(٣)</sup> وَالظَّرْبَانِ<sup>(٤)</sup> ، يجمع على فَمَالِينَ ؛ إلا أن يكون علماً مرتجلاً ، كَسَلْمَانَ وَعُثْمَانَ وَعَفَّانَ وَتَحْدَانَ وَعَظْفَانَ ، وذلك لأن التكرير في المرتجل مستغرب ، بخلافه في المنقول ؛ إذ له عهد بالتكرير ، ولا سيما إذا كان في المرتجل ما ينبغي أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث : كما مر في التصغير ، وإنما تصرف في ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا « صحَّارٍ » مع كونها أصلاً للألف والنون للضرورة اللبثية إليه لما قصدوا بناء الجمع الأقصى لخلوه من الاستغراب المذكور ، ألا ترى أنه قيل في التصغير « صَحَّيرَاء » لما لم

(١) الأرمل : الرجل العزب ، والمحتاج المسكين ، وبالأثني أرملّة - بالتاء قيل : الأرمل خاص بالنساء ، وليس بشيء فقد قال جرير :

هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلِ الذَّكَرِ

(٢) الورشان : طائر شبه الحمامة ( انظر ج ١ ص ١٩٩ )

(٣) السبعان : اسم مكان بعينه ( انظر ج ١ ص ١٩٨ )

(٤) الظربان : دوية منتنة الريح ( انظر ج ١ ص ١٩٨ ) وانظر أيضاً

( ص ٩٧ من هذا الجزء )

يكن مثل تلك الضرورة لتمام بناء فُعِلَ قبل الألف ، فلهذا قالوا « ظُرِبَان » في التصغير ، و « ظرايين » في الجمع ، وللمحافظة على الألف والنون في المرتجل قالوا في تصغير سلمان « سليمان » وفي تصغير سلطان « سليطين » .

واعلم أنهم قالوا في جمع ظُرِبَان « ظُرِبَى » أيضاً كحِجَلَى في جمع حَجَل ، ولم يأت في كلامهم مكسر على هذا الوزن غيرها ، وإنما جاء في سرْحَان<sup>(١)</sup> وضيْعَان<sup>(٢)</sup> مِرَاح وضيَاع تشبيها بقرْئَان وغيْرَات .

قوله « الصفة » اعلم أن الوصف إذا كان على فَعْلَان بفتح الفاء سواء كان له فَعْلَى ، كسكران وسكرى ، أو لم يكن ، كندمان وندمانة ؛ جاز جمعه وجمع مؤنثه على فَعَالَى ، وكذا قَال ؛ لمشابهة فَعْلَان لَفَعْلَاء بالزيادتين والوصف ، وليس شيء من الجمعين مطرداً ؛ لا في فَعْلَان فَعْلَى ولا في فَعْلَان فَعْلَانة ، وقد يجمع في فَعْلَان فَعْلَانة بينهما كندامى وندام ، ومع ألف التأنيث لم يجمع بينهما كما ذكرنا ، فَعْلَى بَطَاح دون بَطَاحَى ، وصَحَارَى دون صِحَار ، بالكسر .

وإذا كان صفة على فَعْلَان بالضم كمرْيان ومُخصَّان<sup>(٣)</sup> ؛ لم يجمع على فَعَالَى ؛ لأن فَعْلَاء بسكون العين لم يجمع مؤنثاً حتى يشبه فَعْلَان به ، فقالوا في مُخصَّان ومُخصَّانة « مِخصَّان » تشبيها بقرْئَان وغيْرَات<sup>(٤)</sup> ، وقال بعض العرب

(١) السرحان : الذئب ( انظر ص ١ ص ٢٠١ )

(٢) الضيْعان - بكسر فسكون - الذكر من الضباع ، والآنثى ضبع - كعصيد -

وضيْعانة - كسر حانة - وضبعة ، وقيل : لا يقال : ضبعة ، وجمع الضبع أضبع وضيَاع ، وجمع الضيْعان ضيَاعين وضيْعانات

(٣) المخصَّان - بضم فسكون - : الضامر البطن ، وهي مخصَّانة - بالتاء -

قال الراجز :

أَعَجَبَ بِشَرِّ أَحْوَرٍ فِي عَيْنِي وَسَاعِدُ أَيْتُسُ كَاللَّجَيْنِ

وَدُونُهُ مَسْرَحُ طَرْفِ الْعَيْنِ مُخَصَّانَةٌ تَرْفُلُ فِي حِجْلَيْنِ

(٤) القرئان : الجامع أيسر الجوع ، ويقال : هو الجامع أشد الجوع ،

« خُصَّانُونَ وَخَصَانَات » نظرا إلى أنه لا يستوى مذكرة ومؤنثه ، وكذا قالوا « نَدَمَانُونَ وَنَدَمَانَات » .

وأما فَعْلَان فَعَلَّى فلا يجمع جمع السلامة إلا لضرورة الشعر ، كما قلنا في أفضل فعلاء ، وقد مضى هذا كله في شرح الكافية <sup>(١)</sup> .

ولم يجمع في عُزَيَّانِ عِرَاءَ ، اكتفاء بعُرَّة جمع عَارٍ ؛ لأنَّ العُزَيَّانَ والعَارِ بمعنى واحد ، فاكتفى بجمع أحدهما عن جمع الآخر .

وجاء الضم في جمع بعض فَعْلَان الذي مؤنثه على فَعَلَّى خاصة ، وهو في كُسَالَى وسُكَارَى أرجح من الفتح ، وإنما ضم في جمع فَعْلَان خاصة لكون تكسيره على أقصى الجوع خلاف الأصل ، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه لألف التأنيث ، فغير أول الجمع غير القياسي عما كان ينبغي أن يكون عليه ، لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس ، وأنبع جمع المؤنث جمع للذكر في ضم الأول وإن لم يكن مخالفا للقياس ، وأوجب الضم في قَدَامَى الطير : أى قَوَادِم <sup>(٢)</sup> ريشه ، وفي أُسَارَى ، جمع قَادِمَة وأَسِير ، وإلزام الضم فيهما دلالة على شدة مخالفتها لما كان ينبغي أن يكسرا عليه ، ولا يجوز الضم في غير ما ذكرنا ،

---

والفعل غرث - كفرح - والافتق غرقى - كسكرى ، وغرثانة - كندمانة

انظر ( ١٥ ص ١٤٤ ) وانظر ( ص ١٢٠ من هذا الجزء )

(١) قد قلنا لك قريبا (ص ١٧٠) عبارة التي تتعلق بهذا عن شرح الكافية  
(٢) ريش جناح الطائر أربعة أنواع : القوادم ، وهي أوائل ريش الجناح مما يلي رأسه ، ثم المناكب ، وهي اللاتي تليها إلى أسفل الجناح ، ثم الخوافي ، وهي التي بعد المناكب : ثم الأباهر ، وهي التي تلي الخوافي ، والأشهر أن القوادم أربع ريشات في مقدم الجناح ، ويقال : عشر ريشات ، وواحدة القوادم قادمة ، وقد يقال في الواحدة : قدامى - مثل حبارى - ويقال قدامى للجمع أيضا فيكون مثل سكارى

وقال بعض النحاة - لما رأى مخالفته لأقصى الجموع بضم الأول - : إنه اسم جمع كَرُبَابٍ وَقَوْمٌ وَرَهْطٌ وَنَقَرٌ ، وليس بجمع ، وقال آخرون : إن نحو عَجَالٍ ليس جمع فُتِلَ على توفية حروفه ، وَعَجَالٍ بالفتح جمعه على توفية حروفه ، فالأول : كَقِلَاصٍ فِي قَلَوَصٍ ، والثاني كَقِلَاصٍ ، حذف الزائد في عَجَلٍ فَبَقِيَ عَجَلٌ جَمْعٌ ، وجعل ألف الجمع في الوسط وألف التانيث في الأخير ، وأما ألف عَجَالٍ بالفتح فليست للتانيث بل منقلبة عن ياء هي ياء منقلبة عن ألف التانيث كما تقدم ، فالألف في عَجَالٍ بالضم مجبوبة للتانيث كما في ضَمَنِي وَزَمَنِي <sup>(١)</sup> جمع ضَمِنَ وَزَمِنَ ، قال السيرافي : هذا أقوى القولين ؛ أقول : وأول الأقوال أرجح عندي

قوله « وقد ضمت أربعة » لم أر أحداً حصر المضموم الأول في أربعة ، بل في المفصل أن بعض العرب يقول : كَسَالِي ، وَسُكَارِي ، [ وَعَجَالِي ] وَغِيَارِي ، بالضم ، ولا نصريح فيه أيضاً بالحصص ، وقد ذكر في الكشف في قوله تعالى : ( ذُرِّيَّةٌ ضِعَافًا ) أنه قرئ ضَمَافِي وَضَمَافِي كَسَكَارِي وَسُكَارِي <sup>(٢)</sup>

قال : « وَفِيهِلْ نَحْوُ مَيِّتٍ عَلَى أَمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأَيْنَاءٍ ، وَنَحْوُ شَرَابُونَ وَحُسَانُونَ وَفَسِيْقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرِمُونَ وَمُكْرَمُونَ ، اسْتَعْنَى فِيهَا بِالصَّحِيحِ ، وَجَاءَ عَوَاوِيرُ وَمَلَاعِينُ [ وَمِيَامِينُ ] وَمَشَائِمُ وَمِيَاسِيرُ وَمَقَاطِيرُ وَمَنَاصِيرُ وَمَطَافِلُ وَمَشَادِينُ »

أقول : اعلم أن فيعلاً بكسر الميم لا يجيء إلا في المثل الميم كسَيْدٍ ، وفتحتها لا يجيء إلا في الصحيح كَصَيْقَلٍ وَحَبْدَرٍ ، إلا حرفاً واحداً ، قال :

(١) انظر ( ص ١٢٠ ، ١٢١ من هذا الجزء )

(٢) في الكشف ( ج ١ ص ١٦٢ طبع بولاق ) : « قرئ ضِعَافًا ، وَضَمَافِي ، وَضَمَافِي نَحْوُ سَكَارِي وَسُكَارِي » اهـ ؛ ولم نجد رواية هذه القراءات لغيره

\* مَبَالُ غَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْغَيْنِ \* (١)

وهذا مذهب سيبويه ، قال : ويختص بعض الأوزان ببعض الأنواع كاختصاص  
فُعْلَةُ المضوم فاؤه بجمع الناقص ، كَقُضَاةٍ ، وفُعْلَةٌ بفتح الفاء في غيره ككُفْرَةٍ  
وَبَرَرَةٍ ؛ ومذهب القراء أن وزن مَيِّتٍ فَعِيلٌ ككَرِيمٍ ، والأصل مَوِيَّتٍ ،  
أعلت عينه كما أعلت في الماضي والمضارع ، فقدم وأخر ، ثم قلبت الواو ياء  
لاجتماعهما وسكون الأول ، وطَوِيلٌ عنده شاذ ، قال : وأما ما ليس مبنيًا على  
فَعِيلٍ مُكَمَّلٍ فإنه لا يُعِلُّ بالقلب ، نحو سَوِيْقٍ (٢) وَعَوِيْلٍ (٣) وَحَوِيْلٍ (٤)  
وسيجيء الكلام فيه في باب الإعلال ؛ وكذا قال القراء في قضاة : إنه في  
الأصل مضعف العين نحو كُفَّرَ ، وأصله قُضِيَ ، فحذف التضعيف وحوض عنه  
التاء كما مر قبل (٥) ، واستدل القراء على كون ميت في الأصل فَعِيلًا بنحو  
أَهْوَنَاءٍ وَأَيْبَنَاءٍ ، في هين وبين ، والمشهور في أفعلاء أن يكون جمع فعيل ،  
وقال سيبويه : إنما جُمِعَا على أفعلاء لمناسبة فيعل لفعيل في عدد الحروف ، كما  
حمل في سادة وجياد على فاعل نحو بَرَرَةٍ وصيام ، وفي أموات وأكياس  
وأقوال جمع قَيْلٍ (٦) . مخفف قَيْلٍ على فعل كحوض وأحواض ، إذ كثيرًا ما

(١) قد سبق قولنا في شرح هذا الشاهد فانظره (ح ١ ص ١٥٠)

(٢) السويق : ما يتخذ من الحنطة والشعير ، وهو الخمر أيضا ، قال الشاعر :

تَكَلَّفْنِي سَوِيْقَ الْكَرِّمِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ ؟ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ ؟

(٣) العويل : البكاء مع رفع الصوت ، وقد أعول الرجل وأعولت المرأة

إعوالا ، وعول - بالتضعيف - أيضا

(٤) الحويل : الشاهد ، وهو الكفيل أيضا .

(٥) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء)

(٦) القيل : الملك ، أو هو خاص بملوك حمير ، وهو عندهم خاص بما دون

يُخَفَّفُ فَيَعْمَلُ بِحَذْفِ الْعَيْنِ فَيَصِيرُ كَفَعْلٍ فِي الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ ، وَكَذَا مَحْوِ مَيْتٍ وَسَيْدٍ وَلَيْنٍ وَهَيْنٍ ، وَمَنْ قَالَ فِي جَمْعٍ قَلِيلٍ أَقْيَالٌ فَقَدْ جَمَلَهُ عَلَى لَفْظِهِ ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

وَأَصْلُ فَيَعْمَلُ أَنْ يَجْمَعَ جَمْعُ السَّلَامَةِ : فِي الْمَذْكَرِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، وَفِي الْمَوْثِقِ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ ، وَكَذَا إِذَا خَفَّفَ بِحَذْفِ الْعَيْنِ ، فَحَوَّ الْمَيْتُونَ وَالْمَيْتَاتِ ، وَيَجْمَعُ الْمَذْكَرَ وَالْمَوْثِقَ مِنْهُ عَلَى أَفْعَالٍ كَأَمْوَاتٍ فِي جَمْعِ مَيْتٍ وَمَيْتَةٍ ، كَمَا قِيلَ أَحْيَاءُ فِي جَمْعِ حَيٍّ وَحَيَّةٍ ، وَهَذَا كَمَا يَقَالُ : أَتَقَاضُ فِي جَمْعِ نَقْضٍ <sup>(١)</sup> وَنَقِضَةٍ ، وَأَنْضَاءُ فِي جَمْعِ نِضْوٍ <sup>(٢)</sup> وَنِضْوَةٍ .

وَجَاءَ رَيْضُ <sup>(٣)</sup> لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِقِ سَوَاءً ، حَمَلًا عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى مَرْوُضَةٍ .

الْمَلِكُ الْأَعْلَى ، وَأَصْلُهُ قِيلَ - بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ كَسِيدٍ - نَخَفَ بِحَذْفِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ ، وَأَصْلُ اسْتِثْقَاةٍ مِنَ الْقَوْلِ . مَعْنَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقُولُ مَا يَشَاءُ فَيَنْفَعُ مَا يَقُولُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى أَقْوَالٍ نَظَرًا إِلَى أَصْلِهِ ، وَعَلَى أَقْيَالٍ نَظَرًا إِلَى لَفْظِهِ ، وَعَلَى مَقَاوِلٍ وَمَقَاوِلَةٍ وَكَأَنَّهُمْ فِي هَذَيْنِ جَمَعُوا مَقُولًا لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ . قَالَ لَيْدٌ :

لَهَا غَلَلٌ مِنْ رَازِقِيٍّ وَكُرْسُفٍ بِأَيْتِمَانٍ عَجْمٍ يَنْصُفُونَ الْمَقَاوِلَ  
وَقَالَ الْأَعْمَشِيُّ :

ثُمَّ دَانَتْ بَعْدُ الرَّجَابُ وَكَانَتْ كَمَذَابِ عَقُوبَةِ الْأَقْوَالِ  
(١) النِّقْضُ : الْمُنْقُوضُ مِنَ غَزَلٍ أَوْ بِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَالْمَهْزُولُ بِسَبَبِ

السَّيْرِ نَاقَةٌ أَوْ جَمَلًا

(٢) النِّضْوُ : حَدِيدَةُ اللَّجَامِ ، وَسَهْمٌ فَسَدَ مِنْ كَثْرَةِ مَا رُمِيَ بِهِ ، وَالثَّوْبُ

الْمُخْلَقُ ، وَالْمَهْزُولُ مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا .

(٣) الرِّیْضُ - كَسِيدٌ - : النَّاقَةُ إِذَا كَانَتْ فِي أَوَّلِ عَهْدِهَا بِالرِّیَاضَةِ ، وَهِيَ صَعْبَةٌ بَعْدَ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « الرِّیْضُ مِنَ الدَّوَابِّ : الَّذِي لَمْ يَقْبَلِ الرِّیَاضَةَ ، وَلَمْ يَمُهِرِ الْمَشْيَةَ ، وَلَمْ يَذَلَّ لِرَاكِبِهِ . قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : وَالرِّیْضُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالْإِبِلِ  
(ج ٢ - ١٢)



قوله « شَرَّابُونَ وَحُسَّانُونَ » <sup>(١)</sup> بضم القاء وفتحها ، وَفَسَّيْقُونَ ، أبنية للمبالغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فيجمع الجميع جمع الصحة : المذكر بالواو والنون . والمؤنث بالالف والتاء ، وإنما دخلتها الهاء لمشايتها مُفَعَّلًا : لفظاً بالضعيف ، ومعنى بالمبالغة ، فهذه الأوزان الثلاثة لا تبكسر ، وإنما قالوا في عَوَّار <sup>(٢)</sup> وهو الجبان : عَوَّارٍ ، لجريه مجرى الأسماء ؛ لأنهم لا يقولون للمرأة : عَوَّارَةٌ ؛ لأن الشجاعة والجلب في الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون في القتال ، فشبهوا عَوَّارًا ضد الذلول ، المذكر والأنثى في ذلك سواء ، قال الراعي :

فَكَانَ رِيضَهَا إِذَا اسْتَقْبَلَتْهَا كَانَتْ مُعَاوَذَةً الرَّكَّابِ ذُلُولًا

قال : وهو عندي على وجه التغاؤل ، لأنها إنما تسمى بذلك قبل أن تمهر الرياضة ، اهـ

(١) حسانون : جمع حسان - بضم الحاء وتشديد السين - وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزيادة في الحسن ، وحسان - بضم السين - أقل منه في معنى الحسن ، والحسن أقل منهما جميعاً ، وتقول للأنثى : حسانة - بتشديد السين - وهذا معنى قول المؤلف « لا يستوى فيها المذكر والمؤنث » . وقال ذو الأصبع العدواني :

كَأَنَا يَوْمَ قُرَيْيٍّ إِنَّمَا تَقْتُلُ إِيَّانَا

فِيَمَا بَيْنَهُمْ كُلُّ فِتْيٍ أَيْضَ حُسَّانَا

وقال الشماح :

دَارَ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا يَاطَبِيَّةٌ عَطْلًا حُسَانَةً الْجِيدِ

(٢) العوار : الضعيف الجبان ، وجمعه عواوير ، قال الأعشى :

غَيْرَ مِيلٍ وَلَا عَوَّارٍ فِي الْهَيْمِ جَا وَلَا عَزْلٍ وَلَا أَكْفَالٍ

قال سيويه : لم يكتف فيه بالواو والنون لأنهم قلما يصفون به المؤنث ، فصار كفعال ومفعيل ، ولم يصر كفعال (كشداد) ، وقال الجوهري : العوار : الجبان ، وجمعه العواوير ، وإن شئت قلت : العواوير ، في الشعر ، قال لبيد يخاطب عمه ويماتبه :  
وَفِي كُلِّ يَوْمٍ ذِي حِفَاظٍ بَلَوْتَنِي قَمَمْتُ مَقَامًا لَمْ تَقْمُهُ الْعَوَّارُ

وعواير بكُلَّابٍ <sup>(١)</sup> وكلايب ، وكذا قُلْ كَرُمَيْل <sup>(٢)</sup> وَجُبَيْل <sup>(٣)</sup> وَفَيْمِيل  
كَرُمَيْل وَسُكَيْت <sup>(٤)</sup> ، مثالا مبالغة تدخلهما التاء للمؤنث ، ولا يجعلان إلا  
جمع التصحيح بالواو والنون وبالألف والتاء ، وأما بناء للمبالغة الذي على مِفْعَال  
كَمِهْدَاء <sup>(٥)</sup> وَمِهْذَار <sup>(٦)</sup> ، أو على مَفْعِيل كِمِخْضِير <sup>(٧)</sup> وَمِخْطِير <sup>(٨)</sup> ، أو على  
مِفْعَل كِمِدْعَس <sup>(٩)</sup> وَمِطْمَن ، أو على فَعَال كَصِنَاع <sup>(١٠)</sup> وَحَصَان <sup>(١١)</sup> ، أو على

(١) الكلاب : المهاز ، وهو الحديدة التي على خف الرائيض ، ويرادفه  
كلوب - بفتح الكاف وتشديد اللام -

(٢) الزمل ، والزميل : الجبان الضعيف الرذل ؛ قال أحيحة بن الجلاح :

وَلَا وَأَيْبِكَ مَا يُغْنِي غَنَائِي مِنْ الْفَتَيَانِ زُمَيْلٌ كَسُولٌ

(٣) الجبأ ، ويمد : الجبان ؛ قال الشاعر :

تَمَاعَبٌ قَطُّ إِلَّا لَأَيْمٍ قُلْ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَاً قَطُّ إِلَّا جُبَاً بَطْلَاً  
وقال مفروق بن عمرو الشيباني :

فَمَا أَنَا مِنْ رَيْبِ الزَّمَانِ يَجُبَاً وَلَا أَنَا مِنْ سَيْبِ الْإِلَادِ بِيَاثِسٍ

(٤) السكيت - وتخفف الكاف - : العاثر من الخيل الذي يجرى في آخر

الحلبة من العشر المدودات ( انظر ص ٢٨١ ج ١ )

(٥) المهداء : المرأة الكثيرة الاهداء

(٦) المهذار : الكثير الهذر ، والهذر : الكلام الذي لا يعبأ به

(٧) المحضير : الكثير الحضر - بضم فسكون - ، والحضر : ارتفاع القرس

في العدو

(٨) الممطر : الكثير المطر

(٩) المدعس - كئبر - : الطعان : أي الكثير الطعن ، والمدعس أيضا اسم للآلة

التي يدعس بها : أي يطعن

(١٠) الصناع - بفتح الصاد وتخفيف النون - : الصانع الخافق - يقال : رجل

صناع وامرأة صناع ؛ إذا كان كل منهما حاذقا ماهرا ( انظر ج ١ ص ١٩٧ )

(١١) « الحصان » : تقول : امرأة حصان . وحاصن وحصناء ؛ إذا كانت غفيرة

فَعَال كِهَجَان<sup>(١)</sup> ، أو على فَعُول كَصَبُور ، فيستوى في جميعها المذكر والمؤنث ، ولا يجمع شيء منها جمع السلامة ، إلا في ضرورة الشعر ، وقد ذكرنا تكسير فَعَال وفَعَال وفَعُول صفات ، وأما تكسير مَفْعَال ومَفْعِيل فعلى مفاعيل كمقاليت وما شير في مَقَلَات<sup>(٢)</sup> ومِثْشِير<sup>(٣)</sup> ، وجمع مَفْعَل مفاعل كمداعس في جمع مِدْعَس ، وأما قولهم : مسكينون ومسكينات ؛ فلقولهم : مسكين ومسكينة ، تشبيهاً بفقير وفقيرة .

قوله « مَضْرُوبُونَ ومَكْرَمُونَ ومَكْرَمُونَ » أى : كل ما جرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمساواة الفعل لفظاً ومعنى ، وجاء

وإذا كانت متزوجة أيضاً . قال حسان :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَاتَزَنٌ بِرِيَّةٍ وَتُصْبِحُ غَرْنِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَاِئِلِ  
وقال الآخر :

وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسٍ مِنْ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوُقْسِ  
ولا يقال : رجل حصان ، وإنما يقال : رجل محصن ، كما يقال : امرأة محصنة  
(١) انظر ( ص ١٣٥ من هذا الجزء )  
(٢) المقلات : القليلة الولد ، ويقال : هى التى لا يعيش لها ولد ، قال الشاعر :  
( ويقال : هو كثير ) :

بِنَاتُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّغْرِ مَقَلَاتٌ نَزُورٌ  
قال فى اللسان : « وامرأة مقلات ، وهى التى ليس لها إلا ولد واحد ، وأنشد :  
وَجَدَيْ بَهَا وَجْدُ مَقَلَاتٍ بِوَاحِدِهَا وَلَيْسَ يَقْوَى مُجِبُّ فَوْقَ مَا أَجْدُ  
وأقلت المرأة ، إذا هلك ولدها » اهـ

(٣) تقول : رجل مئشير وامرأة مئشير - بغير هاء - وتقول : ناقة مئشير  
وجواد مئشير ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو مبالغة من الأشر ، وهو المرح  
وهو أيضا البطر أو أشده

في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملمون ومشثوم وميمون مَلَّاعِينَ ومشائيم<sup>(١)</sup> وميامين<sup>(٢)</sup> ، تشبيهاً ، بمنزود<sup>(٣)</sup> ومُملول<sup>(٤)</sup> ، وكذا قالوا في مَكْسُور : مكاسير ، وفي مَسْلُوخة : مسالينخ ، وقالوا أيضاً في مَفْعِل المذكر كموسر ومفطر ، وفي مَفْعَل كمنكر : مياسير<sup>(٥)</sup> ومقاطير ومناكير ، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع

(١) المشائيم : جمع مشثوم ، وهو ضد الميمون ، قال الشاعر :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَهُ غَرَابُهَا

(٢) الميامين : جمع ميمون ، وهو صفة من اليمين وهو البركة ، تقول : رجل أيمن وميمون ويامن ويمين ، وقالوا : يمين الرجل - على بناء المجهول - فهو ميمون ، ويمين الرجل - بفتح الميم - قومه فهو يامن ، إذا صار مباركا عليهم ، وجمعوا الأيمن على أيامن ، قال خرز - كعمر - بن لوزان - كعدنان - :

وَلَقَدْ غَدَوْتُ وَكُنْتُ لَا أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وَحَاتِمٍ

فَإِذَا الْأَشَائِمُ كَالْأَيَا مِنْ وَالْأَيَامِنْ كَالْأَشَائِمِ

(٣) المنزود : ضرب من الكفاة ( انظر ص ١٨٧ )

(٤) المملول : المكحال ، والحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر

(٥) جعل المؤلف المياسير جمع موسر الذي هو اسم فاعل من أيسر ، وأصل الموسر ميسر قلبت الياء واوا لسكونها إثر ضمة فلما أريد الجمع رجعت الياء إلى أصلها لزوال مقتضى قلبها واوا ، وهذه الياء التي قبل الطرف مزيدة للشباع كما قالوا في طوايق وخواتيم - على رأي - ( انظر ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء ) وكلمة مياسير نحتل غير مذكوره وجهين : الأول أن تكون جمع ميسور وهو اسم مفعول جاء على غير فعله إن كان من يسره بالتضعيف ، وعلى فعله إن كان من قولهم يسر فلان فرسه فهو ميسور ، إذا سمته ؛ الثاني : أن يكون جمع ميسور مصدرا بمعنى اليسر عند غير سيويه ( انظر ص ١٧٤ ) وجمع المصدر جائز إذا أريد به الأنواع وقد جاء في هذه الكلمة بعينها ، قال الشاعر :

اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنِي بِهِ فَبَيْنَمَا الْمُسَرُّ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ضعفها في نحو معاليم جمع مُعَلِّمٍ ليتبين أن تسكيرها خلاف الأصل ، والقياسُ  
التصحیح ، والأغلب في المفعِل المختص بال مؤنث التجرد عن التاء ، فلا يصحح ،  
بل يجمع على مفاعل كالمطافِل والمُشَادِن <sup>(١)</sup> والمرَاضِع ؛ لما سر في شرح الكافية  
في باب المذكر والمؤنث ، وقد يحىء هذا الباب بالتاء أيضاً ، نحو ناقة مُتَلٍّ ومُتَلِّية  
لأتى يتلوها ولدها ، وكلبة مُجَرٍّ ومُجَرِّية لأتى لها جرّو ، وإنما أثبتوا الماء في الناقص  
خويف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في النون ، وجوزوا في جمع هذا  
المؤنث زيادة الياء أيضاً ليكون كاللوض من الماء المقدرة فتقول : مطافيل ، ومراضيع ،  
ومشادين ، ويجوز تركه ، قال تعالى : ( وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ ) وقال : —  
٦٥ — \* حَيَّ النَّحْلُ فِي الْبَنَانِ عُودِ مَطَافِلِ \* <sup>(٢)</sup>

قال « وَالرَّابَعِيُّ نَحْوُ جَفَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى جَمَافٍ قِيَاسًا ، وَنَحْوُ قِرَاطِسٍ  
عَلَى قِرَاطِيسَ ، وَمَا كَانَ عَلَى زَيْتٍ مُلْحَقًا أَوْ غَيْرِ مُلْحَقٍ بِغَيْرِ مَدَّةٍ أَوْ مَعَهَا  
يَجْرِي مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوٍ كَبٍ وَجَدُولٍ وَعَشِيرٍ وَتَنْضُبٍ وَمِدْعَسٍ وَقِرْوَاحٍ

تسكير  
الرابع  
والشبه

(١) المشادن : جمع مشدن وهو اسم فاعل من قولهم : أشدنت الظبية ، إذا قوى  
ولدها واستغنى عن أمه ( انظر ح ١ ص ١٩٠ )

(٢) هذا عجز بيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، وصدره قوله :

\* وَإِنْ حَدِيثًا مِنْكَ لَوْ تَبَذَّلْتَهُ \*

الجنى : أصله الثمر المجتنى ، واستعاره هنا للعسل . والعوذ : جمع عائذ وهي  
الحديثة النجاج من الأبل والظباء . والمطافِل : جمع مطلق وهي التي معها طفلها  
ويقال فيه : مطافيل أيضاً كما قال المؤلف . ومعنى البيت إن حلاوة حديثك لو  
تفضلت به هي حلاوة العسل مشوياً بالبان الأبل الحديثة العهد بالتباج والتي  
خلقها طفلها ، والاستشهاد بالبيت على أنهم جوزوا في جمع مفعِل إذا كان  
وصفاً لمؤنث حذف الياء كما في البيت وزيادتها كما في قول أبي ذؤيب أيضاً —  
وهو من قصيدة الشاهد السابق ويلىه في ترتيبها — :

مَطَافِيلُ أَبْكَارِهِ حَدِيثٌ نِتَاجُهَا تُشَابُ بِمَاءِ مِثْلِ مَاءِ الْمَفَافِلِ

وَقَرَطَايَ وَمِصْبَاحٍ ، وَنَحْوُ جَوَارِبَةٍ وَأَشَاعَةٍ فِي الْأَعْجَبِيِّ وَالنُّسُوبِ »  
 أقول « قوله جفرو وغيره » أى : غير هذا الوزن من أوزان الرباعى  
 كدِزَمٍ وزِيرَجٍ وَبُوتُنٍ وَقَمَطَرٍ وَبُرْقَعٍ <sup>(١)</sup> ، على قول الأخفش ، جميعه على  
 فَعَالٍ ، سواء كان القلة أو للكثرة ؛ إذ لا يُحذف من حروفه الأصلية شئ حتى  
 يرد بسببه إلى جمع القلة ، وأما ذو التاء من الرباعى فقليل : يكسر فى الكثرة  
 على ما كسر عليه المذكر ، وفى القلة يجمع جمع السلامة بالألف والتاء ، نحو  
 جَمَاحِمٍ وَجُمُجُمَاتٍ فى جُمُجُمَةٍ ، وكذا ما هو على عدد حروفه من ذى زيادة  
 الثلاثى غير المذكور قبل ، كَمَكْرُمَةٍ وَمَكْرُمَاتٍ ومَكَارِمٍ وَأُنْمَلَةٍ وَأُمَلَاتٍ  
 وأنامل

قوله « ومحو قرطاس على قراطيس » أى : كل رباعى قبل آخره حرف  
 مد كمُصْفُورٍ وَقَرَطَاسٍ وقنديل ، فإنك تجمعهم على فعاليل

قوله « وما كان على زنته » أى : زنة الرباعى ، أعنى عدد حروفه ، سوله  
 كان مثله فى الحركات المعينة والسكنات كجَدُولٍ وَكَوْثَرٍ ، أو لا كَتَنْضُبٍ <sup>(٢)</sup> ،  
 وهذا القول منه تجوز ؛ لأنه يعتبر فى الوزن الحركات المعينة والسكنات ، فلا  
 يقال : تَنْضُبٌ على زنة حَقَقَرٍ نظراً إلى مطلق الحركات إلا على مجاز بعيد ،  
 وكذا يعتبر فى الزنة زيادة الحروف وأصالتها ، كما سر فى صدر الكتاب <sup>(٣)</sup> ،  
 لكن يتجاوز تجوزاً قريباً فى الملحق فيقال : إنه على زنة الملحق به ؛ فيقال

(١) انظر فى شرح هذه الالفاظ كلها ( ١ ص ٥١ )

(٢) التنضيب : شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهد تألقه الحرايى ،

أشد سيويه للناطقة الجعدى :

كَأَنَّ الدُّخَانَ الَّذِي غَادَتْ ضُحْيًا دَوَاخِنُ مِنْ تَنْضُبٍ

(٣) انظر ( ١ ص ١٢ وما بعدها )

جَدَّوْلٌ وَكَوْثَرٌ عَلَى زَنْةٍ جَمْفَرٌ ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ حِمَارًا عَلَى زَنْةٍ قِمَطَرٌ ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُلْحَقًا بِهِ  
قوله « ملحقًا » يعنى نحو كَوَثَرٌ وَحَدَّوْلٌ وَعِثِيرٌ<sup>(١)</sup>

قوله « أو غير ملحق » يعنى نحو تَنْضُبٌ وَمِدْعَسٌ

قوله « بغير مدة » من تمام قوله : أو غير ملحق ؛ لأن المدة عندهم لا تكون  
للالحاق كما مر فى موضعه : أى لا يكون ملحقًا بالرباعى ، لكن يساويه فى عدد  
الحروف ، بشرط أن لا تكون المساواة بسبب زيادة المدة ، احترازًا عن مثل  
فَاعَلٌ وَفَعَالٌ وَفَعُولٌ وَفَعِيلٌ ، فإن هذه تساوى الرباعى بسبب زيادة المدة ، وليست  
للالحاق ، وإنما احتراز عن مثل هذه الأمثلة لأن تكسيدها قد لا يكون  
كتكسیر الرباعى ، بل لها جموع معينة كما مر

قوله « وَفِرْزَاحٌ<sup>(٢)</sup> وَفِرْطَاطٌ<sup>(٣)</sup> وَمِصْبَاحٌ » يعنى هذه الأمثلة تكسيدها  
كتكسیر الرباعى الذى قبل آخره مدة ، نحو فِرْطَاطٌ ، وإن لم تكن رباعية ،  
وكذا غير ما ذكره المصنف من الثلاثى للزید فيه حرفان أحدهما حرف لين رابعة  
مدة كانت نحو كَلُوبٌ وَكُلَّابٌ<sup>(٤)</sup> وَإِصْبَاحٌ وَإِجْفِيلٌ<sup>(٥)</sup> وَأُمْلُودٌ<sup>(٦)</sup> ،

(١) العثير : الغبار ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين  
بأطراف أصابع رجلتك ، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره

(٢) الفرواح - بكسر أوله وسكون ثانيه - : الناقة الطويلة القوائم ،  
والجلل يعاف الشرب مع الكبار فإذا جاءت الصغار شرب معها ، والنخلة الطويلة  
المساء ، والبارز الذى لا يستره من السماء شيء

(٣) الفِرطاط - بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه فيهما - : الداهية ، وما  
يوضع تحت رحل البعير ( انظر ص ١ ص ١٧ )

(٤) قد مضى قريبًا شرح الكلوب والكلاب فانظره فى ( ص ١٧٩ من  
هذا الجزء )

(٥) الاجفيل - بكسر فسكون - : الظليم ينفر من كل شيء ، وهو  
أبضا الجبان . والقوس البعيدة السهم ، والمرأة المستة

(٦) الأملود - بضم فسكون - : الناعم اللين من الناس ومن الغصون

أو غير مدة كَسَنُور<sup>(١)</sup> وَسُكَيْت ، وعلى ما قاله سيوييه في تصغير مُسَرَّوَل<sup>(٢)</sup> مسيريل ينبغي أن يكسر إذا كسر على مَسَارِيل ، وكذا في كَنَهَوَر كَنَاهِير<sup>(٣)</sup> كما يقال في تصغيره : كَنَيْهِير ، ولو قال « ونحو قِرْوَاح وقُرْطَاط ومصباح كَقِرْطَاس » لكان أوضح ، لكنه أراد وما كان على زنة الرباعى بلا مدة رابعة كَقَهَر أو كَقِرْطَاس يجرى مجراه ، ثم مثل من قوله نحو كَوَّ كَبَّ إلى قوله مِدْعَس بما يوازن الرباعى بلا مدة رابعة ، ومن قوله قِرْوَاح إلى مِصْبَاح بما يوازن الرباعى مع مدة رابعة

قوله « ونحو جواربة<sup>(٤)</sup> وأشاعثة<sup>(٥)</sup> في الأعجمى والمنسوب » اعلم أن كل جمع أقصى واحدُه مُعَرَّب كَجَوْرَب<sup>(٤)</sup> أو منسوب كأَشَعَثَى<sup>(٥)</sup> فاهم يلحقونه الهاء ؛ أما الأول فعلى الأغلب ، وأما الثانى فوجوبا ، وذلك نحو مَوَازِجَة<sup>(٦)</sup>

(١) السنور : حيوان ، وهو الهر

(٢) (انظر ص ١ ص ٣٥٢٥٠)

(٣) الكنهور - كسفرجل - : الضخم من الرجال ، والمتراكم من السحاب

(٤) الجورب : معرب . قال ابن إياز : معرب « كوربا » وترجمته الحرفية قبر

الرجل (القدم) ، وجمعه جوارب وجواربة (انظر شفاء الغليل ص ٦٨ طبعة الوهية)

(٥) الأشاعثة : جمع أشعثى ، والأشعثى المنسوب إلى أشعث ، والأشاعثة قوم

من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندى ، وابنته جعدة بنت

الأشعث هى التى سمى الحسن بن على رضى الله تعالى عنه ، وكانت زوجته

فخرضا معاوية على ذلك .

(٦) الموازجة : جمع موزج - ككوز - وهو الخف ، فارسى معرب ، والجمع

موازج ، وموازجة ألحقوا الهاء للعجمة . قال ابن سيده : وهكذا وجد

أكثر هذا الضرب الا بمجمى مكسرا بالهاء فيما زعم سيوييه ، وأصل الموزج

بالفارسية « موزه »



وَصَوَالِجَةُ <sup>(١)</sup> وَطَيَالِيسَةُ <sup>(٢)</sup> وَجَوَارِبَةُ فِي الْمَرْبِ ، وَقَدْ جَاءَ كَيَّالِجُ <sup>(٣)</sup>  
وَجَوَارِبُ تَشْبِيهَا بِالْجَمْعِ الْعَرَبِيِّ كَالْمَسَاجِدِ ، وَمَحُو أَشَاعِثُهُ وَمَهَالِبُهُ <sup>(٤)</sup> وَمَشَاهِدُهُ <sup>(٥)</sup>  
فِي الْمَنْسُوبِ ، وَاحِدُهَا أَشْعَنِي وَمُهَاجِي وَمَشْهَدِي ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْعَجْمَةُ وَالنَّسَبَةُ فِي  
بَرَابَرَةِ جَمْعِ بَرَبَرِيٍّ ، وَسَيَابِجَةٍ جَمْعِ سَيَبْجِيٍّ ، عَلَى وَزْنِ ذَيْلِيٍّ ، وَهِيَ قَوْمٌ مِنْ  
الْهِنْدِ يَنْذَرِقُونَ الْمَرَكَبَ <sup>(٦)</sup> فِي الْبَحْرِ ، وَقَدْ يُقَالُ « سَابِجٌ » بِأَنْفِ كَخَاتِمٍ ،

(١) الصَوَالِجَةُ : جَمْعٌ وَاحِدُهُ صَوَالِجٌ وَصَوَالِجَانٌ وَصَوَالِجَانَةٌ ، وَهُوَ الْعُودُ  
الْمَوْجُ ، فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْذِيبِ : الصَوَالِجَانُ : عَصَا يَعْطَفُ  
طَرَفُهَا يَضْرِبُ بِهَا الْكُرَّةَ عَلَى الدَّوَابِّ ، فَأَمَّا الْعَصَا الَّتِي اعْوَجَ طَرَفُهَا خَلْقَةً فِي  
شَجَرَتِهَا فَهِيَ مَحْجَنٌ ،

(٢) الطَيَالِيسَةُ : جَمْعٌ طَيْلِسَانٍ - يَفْتَحُ اللَّامَ وَضَمُّهَا - وَطَيْلِسٌ أَيْضًا -  
كَزَيْفٍ - وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَةِ أَسْوَدٌ ، فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ ، وَجَاءَ فِي جَمْعِهِ  
طَيَالِسٌ أَيْضًا

(٣) قَالَ فِي اللِّسَانِ : « قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : الْكَيْلِجَةُ : مَكْيَالٌ ، وَالْجَمْعُ  
كَيَالِجٌ وَكَيَالِجَةٌ أَيْضًا ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ » اهـ ، وَقَالَ فِي الشِّفَاءِ ( ص ١٩٣ طَبْعَةُ  
الْوَهْبِيَّةِ ) : « كَيْلِجَةٌ ، وَكَيْلِفَةٌ ، وَكَيْلِكَةٌ ، وَجَمْعُهُ كَيَالِجٌ وَكَيَالِجَةٌ » اهـ

(٤) الْمَهَالِبَةُ : جَمْعٌ مَهْلَبِيٍّ - بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مَفْتُوحَةٌ - وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْمَهْلَبِ ،  
وَالْمَهَالِبَةُ فِرْقَةٌ نَسَبَتْ إِلَى الْمَهْلَبِ ابْنِ أَبِي صَفْرَةَ

(٥) الْمَشَاهِدَةُ : جَمْعٌ مَشْهَدِيٍّ ، وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْمَشْهَدِ ، وَهُوَ مَفْعَلٌ مِنْ  
الشَّهَادَةِ : أَيْ الْحَضُورِ ، فَمَعْنَاهُ مُحَضَّرُ النَّاسِ . وَمَشَاهِدُ مَكَّةَ : الْمَوَاطِنُ الَّتِي  
يَحْضُرُهَا النَّاسُ

(٦) يَنْذَرِقُونَ الْمَرَكَبَ : أَيْ يَنْخَفِرُونَهَا ، وَصَنِيعُ الشَّارِحِ يَقْتَضِي أَنْ  
السِّيَابِجَةُ يَبَاءُ مَثْنَاءُ تَحْتِيَّةً ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي شِفَاءِ الْغُلِيلِ ( ص ١٢٠ الطَّبْعَةُ  
الْوَهْبِيَّةِ ) وَفِي سَبِيحِيهِ ( ج ٢ ص ١٠١ ) وَصَنِيعُ الصَّبَاحِ يَقْتَضِي أَنَّهَا سَبَابِجَةٌ - يَبَاءُ  
مَوْحِدَةٌ - قَالَ فِي ( س ب ج ) : « وَالسَّبَابِجَةُ قَوْمٌ مِنَ السَّنْدِ كَانُوا بِالْبَصْرَةِ جَلَاوِزَهُ  
وَحِرَاسَ السِّجْنِ ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ وَالنَّسَبِ ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ مَرْغَرِجٍ الْجَمْرِيُّ :

وَطَمًا طَيْمَ مِنْ سَبَابِجِ خُزْرِ يُلْبِسُونِي مَعَ الصَّبَاحِ الْقَيُودَا » اهـ

والثناء عند سيوييه في جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً ، وإنما حذف في لكون أقصى المجموع ثقيلًا لفظًا ومعنى فلا يركب إذا

وتبعه في اللسان قال : « والسبايجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يئذرقونها ، واحد منهم سبيجي ( ياء النسب ) ، ودخلت الهاء للعجمة والنسب كما قالوا : البرابرة ، وربما قالوا : السابج ، قال هميان :

لَوْ لَقِيَ الْفِيلُ بِأَرْضِ سَابِجَا لَذُقَّ مِنْهُ الْمُنَقَّ وَالْذَّوَارِجَا

وإنما أراد هميان سابجا ( بفتح الباء ) فكسر لتسوية الدخيل ، لأن دخيل هذه القصيدة كلها مكسور . قال ابن السكيت : السبايجة قوم من السند يستأجرون ليقاتلوا فيكونون كالبدركة ، فظن هميان أن كل شيء من ناحية السند سبيج فجعل نفسه سبيجا اه

ونحن ننقل لك عبارة سيوييه في هذا الموضوع ؛ فان جميع ألفاظ هذا الفصل قد أخذها المؤلف عنه ، قال ( ٢٠١ ص ٢٠١ ) : « هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسرت على مثال مفاعل . . . زعم الخليل أنهم يلحقون جمه الهاء إلا قليلا ، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل ، وذلك هوزج وموازجة ، وصولج وصوالجة ، وكريج وكرايجة ، وطيلسان وطيلاسة ، وجورب وجواربة ، وقد قالوا : جوارب ، جعلوها كالصوامع والكواكب ، وقد أدخلوا الهاء أيضا فقالوا : كياالجة ، ونظيره في العربية صيقل وصياقلة ، وصيرف وصيارفة ، وقشعم وقشاعمة ، فقد جاء إذا أعرب كذلك وملائكة ، وقالوا : أناسية لجمع إنسان . وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد آل فلان أو جماعة الحى أو بنى فلان ، وذلك قولك : المسامعة والمناذرة والمهالبة والأحامرة والأزارقة ، وقالوا : الدياسم وهو ولد الذئب ، والماعول ، كما قالوا : جوارب ، شبهوه بالكواكب حين أعرب ، وجعلوا الدياسم بمنزلة التيامم والواحد غيلم ، ومثل ذلك الأشاعر ، وقالوا البرابرة والسبايجة فاجتمع فيها الأعجمية وأنها من الإضافة إنما يعنى البربريين والسبيجين كما أردت بالمسامعة المسمعين ، فأهل الأرض كالحى اه

ركب وجعل مع شيء كاسم واحد ، إلا مع ما هو خفيف ، والتاء أخف من الياء  
المشددة وبينهما مناسبة كما مر في أول باب النسبة ، فلذا اختيرت للموض ، وأما  
جمع الأعجمي فليست التاء عوضا من شيء ، فلذا لم تلزم كما لزم في جمع  
المنسوب ، بل هي فيه دليل على كون واحده معربا ، وقد يبدل التاء في أقصى  
المجوع من ياء غير ياء النسبة ، نحو جَعَجَاجَةٌ في (١) جَعَجَاح ، والأصل  
ججاجيح ، والتاء في زَنَادِقَة (٢)

(١) الججاجح : السيد السمح ، وقيل : الكريم ، ويقال فيه : ججاج أيضا ،  
وجمع الأول ججاججة وججاجيح أيضا ، وجمع الثاني ججاجح لا غير ، وقد  
يجمع الججاجح على الججاجح كما جمع المفتاح على المفاتيح ، وكما قالوا : طوابق  
في جمع طاباق ؛ قال في اللسان : « والججاجح السيد السمح . . وفي حديث  
سيف بن ذي يزن

\* بِيضٌ مَقَالَةٌ غُلِبَ جَعَجَاجَةٌ \*

جمع ججاجح ، والهاء فيه لتأكيد الجمع ، وججاججت المرأة : جاءت بججاجح ،  
وججاجح الرجل : ذكر ججاجحا من قومه . قال :

\* إِنَّ سَرَّكَ الْبِرُّ فَجَعَجَجِجٌ بِجُشْمٍ \*

وجمع الججاجح ججاجح ، وقال الشاعر :

مَاذَا بَيَّدُرُ فَأَلَمَقْنَقَلٍ مِنْ مَرَّازِبَةٍ جَعَجَاجِجٍ

وإن شئت ججاججة ، وإن شئت ججاجيح ، والهاء عوض من الياء  
المحذوفة ، لا بد منها أو من الياء ، ولا يجتمعان « اهـ » بتصرف

(٢) الزنادقة : جمع زنديق ، وهو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية ، أو من  
يظن الكفر ويظهر الإيمان ، قال في شفاء الغليل ( ص ١١٢ ) : « الزنديق  
ليس من كلام العرب ، إنما تقول العرب : رجل زندق وزنديقي : أي شديد  
البخل ، وإذا أرادوا ما تقول له العامة : ملحد ؛ قالوا . دهري ( بفتح الدال  
نسبة إلى الدهر ، وكأنهم نسبوا إليه لقولهم : وما يهلكنا إلا الدهر ) ، وإذا أرادوا

وفَرَّازَنَة<sup>(١)</sup> يجوز أن يكون بدلا من الياء ، إذ يقال : زناديق ، وفرازين ،

المسن قالوا : دهرى - بالضم - للفرق بينهما ، والهاء فى زنادقة وفرازنة عوض عن الياء عند سيويه ، وقال أبو حاتم : هو فارسي معرب « زنده كرد » : أى عمل الحياة ؛ لأنه يقول ببقاء الدهر ودوامه ، وقال الرياشي : هو مأخوذ من قولهم : رجل زندق : أى نظارنى الآموز ، وقال غيره : معرب « زند » : أى الحياة ، وقيل : هو معرب « زندي » : أى متدين بكتاب يقال له : زند ، ادعى المجوس أنه كتاب زرادشت ، ثم استعمل فى العرف لمبطن الكفر ، وهم أصحاب مزدك الذى ظهر فى أيام قباد بن فيروز ، وقال الجوهري : الزنادقة الثنوية ، وتزندق الرجل ، والاسم الزندقة . وفى القاموس : هو معرب « زن دين » وقيل : هو وهم ، والصواب معرب « زنده » . وفى المغرب : هو من لا يؤمن بالوحدانية والآخرة ، وعن ثعلب : هو والملاحد : الدهرى ، وعن ابن دريد هو القائل بدوام الدهر معرب « زنده » كتاب لمزدك . اهـ ؛ وقال المسعودي فى مروج الذهب : « وفى أيام مانى ظهر اسم الزندقة الذى أضيف إليه الزنادقة ، وذلك أن الفرس حين أقام زرادشت بكتابهم المعروف بـ (النسناه) باللغة الأولى من الفارسية ، وعمل له التفسير وهو الزند ، وعمل لهذا التفسير شرحا سماه البازند ، وكان الزند بالتأويل غير المقدم المنزل ، وكان من أورد فى شريعته شيئا بخلاف المنزل الذى هو النسناه وعدل إلى التأويل الذى هو الزند قالوا : هذا زندق ، فأضافوه إلى التأويل وأنه منحرف عن الظواهر من المنزل إلى تأويل هو بخلاف التنزيل ، فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى من الفرس وقالوا : زندق ، وعربوه ، والثنوية هم الزنادقة ، ولحق بهؤلاء سائر من اعتقد القدم وأبى حدوث العالم » اهـ ( انظر ج ١ ص ٢١٢ طبعة دار الرجاء )

(١) قال فى اللسان : « الفرزان : من لعب الشطرنج ؛ أعجمى معرب ، وجمعه فرازين » اهـ . وقال فى القاموس : « فرزان الشطرنج معرب فرزين ، والجمع فرازين » اهـ وليس فى اللسان ولا فى القاموس أن الفرزان يجمع على الفرازنة إلا أن القياس لا ياباه كما يعلم مما أثبتناه عن اللسان فى جمع جججاج ( انظر ص ١٨٨ من هذا الجزء )

وزنادقة ، وفرازة ، وأن تكون دليل العجمة .

وقد تكون التاء في أقصى الجوع لتأكيد الجمعية ، نحو ملائكة وصياقلة<sup>(١)</sup> وقشاعة<sup>(٢)</sup> ، كما تكون في غيره من الجوع نحو حجارة وعمومة ، والتاء في « أناسيه » ، قيل : عوض من إحدى<sup>(٣)</sup> ياءى أناسى ، قال تعالى : ( وأناس كثيرا ) وقيل : لتأكيد الجمعية كما في ملائكة ، على أنه جمع إنسان وأصله إنسيان ، فحذفت الألف والتون في الجمع ، كما قال في زعفران : زعفران ، وقيل في جمع المنسوب نحو أشاعنة : إن التاء ليست عوضا من الياء ، إذ ليست في واحد الياء ؛ بل التاء في الجمع دليل على أنك سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه ، فهو جمع أشعت على تسمية كل واحد من الحى باسم الأب [ الأكبر ] كما قيل في إلياسين<sup>(٤)</sup>

(١) الصياقلة : جمع صيقل ، وهو الذى يشحذ السيوف ويحلوها . فيعل .

من الصقل

(٢) القشاعة : جمع قشعم كجعفر ، وهو المسن من الرجال والنسور ، وهو الضخم أيضا ، والأسن . وأم قشعم : الحرب ، والداهية ، والضبع ، والعنكبوت ، وقرية النمل

(٣) قال أبو سعيد السيرافى : « في هذا الجمع وحان : أحدهما أن تكون الهاء عوضا من إحدى ياءى أناسى ، وتكون الياء الأولى متقلبة من الألف التى بعد السين ، والثانية من التون ، والثانى : أن تحذف الألف والتون في إنسان تقديرا ويؤتى بالياء التى تكون في تصغيره إذا قالوا : أنيسيان ، فكانهم ردوا في الجمع الياء التى يردونها في التصغير فيصير أناسى ، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث . وقال المبرد : أناسية جمع إنسى ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لأنه كان يجب أناسى » اهـ

(٤) قال العلامة البيضاوى في تفسير سورة الصافات : « إل ياسين لغة في إلياس

والأشعرون<sup>(١)</sup> : إن الاسم المنسوب إليه أطلق على كل واحد من الجماعة المنسوبة ،

كسيناء وسنين . وقيل : جمع له مراد به هو وأتباعه كالمهلبين ، لكن فيه أن العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام ، أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجمين ، وهو قليل ملبس . وقرأ نافع وابن طاهر ويعقوب على إضافة « آل » إلى « ياسين » لأنهما في المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس « اهـ . وقال الشهاب : قوله « كسيناء وسنين » وجه الشبه بينهما أن الأول علم غير عربى تلاعبوا به فجعلوه بصيغة الجمع ، أو أن زيادة الياء والنون في السريانية لمعنى كما فى الكشف لافى الوزن ، وإلا لكان حقه أن يقول : كيكال : وميكائيل ، واختار هذه اللغة على هذا رعاية للفاصلة . قوله « وقيل : جمع له » على طريق التغليب باطلاقة عليه وعلى أتباعه وقومه ، كما يقال : المهالبة ، لمهلب وقومه ، وضعفه بما ذكره النحاة من أن العلم إذا جمع أو ثنى وجب تعريفه بالآلف واللام جيرا لما فاته من العالمية ولا فرق فيه بين التغليب وغيره كما صرح به ابن الحاجب فى شرح المفصل ، فلا اعتراض بأن النحاة إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصالة . وهذا ليس منه . وهم ، وإنما يرد هذا على من لم يجعل لام إلياس للتعريف ، لكن هذا غير متفق عليه . قال ابن عيش فى شرح المفصل : يجوز استعماله نكرة بعد التثنية والجمع ووصفه بالنكرة نحوز بدان كرىمان وزيدون كرىمون ، وهو مختار عبد القاهر . قوله « أو للمنسوب » معطوف على قوله : له : أى قيل : إنه جمع إلياسى فخفف بحذف ياء النسب لاجتماع الياءات فى الجر والتصب كما قيل أعجمين فى أعجميين . . . وضعفه بقلته والتباسه بإلياس إذا جمع ؛ وإن قيل : حذف لام إلياس مزيل للإلياس لما مر « اهـ

(١) الأشعرون : جمع مذكر سالم مفردة أشعري ، وهو المنسوب إلى الأشعر ، وهو أبو قبيلة باليمن منهم أبو موسى الأشعري ، قال فى القاموس « ويقولون : جاءك الأشعرون بحذف ياء النسب » اهـ وتقول : إنما وجب أن يكون الأشعرون جمع الأشعري لا الأشعر . - بغير ياء - لأن الأشعر وصف بمعنى كثير الشعر ومؤنثه شعراء ، وقد علمنا فيما مضى قريبا أن أفعل فعلاء لا يجمع جمع المذكر السالم على ما هو مذهب البصريين والنحاة من الكوفيين . فان

وفي هذا الوجه ضعف ؛ لأنه لا يطرّد ذلك في المنسوب إلى المكان ، نحو  
المشاهدة والبغادة<sup>(١)</sup> ، إذ الشخص لا يسمى باسم بلده كما يسمى باسم أبيه ،  
مع قلة ذلك أيضاً

واعلم أنك تحذف من الثلاثي المزيد فيه نحو مُنْطَلِقٌ ومُسْتَخْرَجٌ ومُعْتَسِمٌ  
وقَلْدَسُوهُ<sup>(٢)</sup> وَحَبْنَطَى واستَخْرَاجٌ وغير ذلك ، ومن الرباعي المزيد فيه نحو مُدْخَرَجٌ  
ومُخَرَّجٌ وآخر نَجَامٌ ؛ ما حذفت في التصغير سواء : بأن تحذف القُضْلَى من الزوائد  
وتحذف غيرها مما يخلُّ وجوده ببناء مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ ، وإن لم يكن لإحداها  
الفضل كنت مُخَيَّرًا كما في أَرَطَى<sup>(٣)</sup> وَحَبْنَطَى ، كما فعلت في التصغير سواء ،  
ولك بعد الحذف زيادة الياء رابعة عوضاً من المحذوف كما مر في التصغير .

قال « وَتَكْسِيرُ الْخُمَامِيِّ مُسْتَكْرَهُ كَتَصْغِيرِهِ بِحَذْفِ خَامِسِهِ » .  
أقول : إنما استكره تصغير الخُمَامِيِّ وتكسيه لأنك تحتاج فيهما إلى حذف  
حرف أصلي منه ؛ ولا شك في كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة

جمع  
الخماسي

جاز جمع هذا الوصف كما هو مذهب بقية الكوفيين صح أن يكون الأشعرون  
جمع الأشعر ، ومثل ذلك الأعجمون في قوله تعالى (ولو نزلناه على بعض الأعجمين  
قراء عليهم ما كانوا به مؤمنين)

(١) البغادة : جمع بغدادى ، وهو المنسوب إلى بغداد

(٢) أنظر في شرح « مقفّس » ( ١ ص ٥٤ ) وانظر في « قلنسوة »

( ١ ص ٦٨ ) وأنظر في « حبنطى » ( ١ ص ٥٤ ، ٢٥٥ )

(٣) أخطأ المؤلف في جعل « أَرَطَى » من هذا النوع ، فليس هو ذا زيادتين  
ولكنه ذو زيادة واحدة ، غاية ما في الباب أنه اختلف في المزيد فيه : أهو الهمزة  
أوله فيكون على أفعل ، أم الألف التي في آخره فيكون على فاعل ، كما  
سيأتى قريباً في باب ذى الزيادة ، وانظر ( ١ ص ٥٧ ) تجد المؤلف نفسه قد  
ذكره في الثلاثي الذى زيد عليه حرف واحد للاحاقه بالرباعي

كلامهم ، لكن إذا سُئِلوا : كيف قياس كلامكم لو صغرتوه أو كسرتوه ؟ قالوا :  
كذا وكذا ؛ ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير .

قال « ونحو تَمْرٍ وَحَنْظَلٍ وَبَطِيخٍ مِمَّا يَتَمَيَّرُ وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ لَيْسَ بِمَجْمَعٍ  
عَلَى الْأَصَحِّ ، وَهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ الْمَصْنُوعِ ، وَنَحْوُ سَفِينٍ وَلَيْلٍ وَقَلَنْسٍ لَيْسَ  
بِقِيَاسٍ ، وَكَثَاةٌ وَكَمْ وَجَبَاةٌ وَجَبٌ عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمْرٌ » .

أقول : أعلم أن الاسم الذي يقع على القليل واستتير بلفظ المفرد فإذا قصد  
التدخيصُ على المفرد جيء فيه بالتاء ؛ يسمى باسم الجنس ، وقد ذكرنا في شرح  
الكافية حاله (١) .

(١) صدر المؤلف رحمه الله كلامه في شرح الكافية بذكر وجوه الفرق  
بين الجمع واسم الجمع ، وتتلخص هذه الفروق في ثلاثة أوجه : الأول أن الجمع  
على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة ، وهذه الصيغة تغاير صيغة المفرد :  
إما ر وإما تقدير ، فالغايرة الظاهرة : إما بالحركات كأسد وأسد ونمر  
ونمر ، وإما بالحروف كرجال وكتب ، والغايرة المقدره كهجان وقلك ، ومن  
الغايرة الظاهرة الجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً ؛ والثاني أن للجمع واحداً من  
لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه ، بل له واحد من معناه ، فواحد الأيل  
بعير أو ناقة ، وواحد الغنم شاة ، والثالث أن الجمع يرد إلى واحد في النسب  
مطلقاً وفي التصغير إن كان جمع كثرة ، وأما اسم الجمع فلا يرد ؛ لأنه إما أن  
لا يكون له واحد حتى يرد إليه ، وإما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد  
إليه لأن اسم الجمع لم يكن على صيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد في اللفظ

ثم قال في بيان اسم الجنس والفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع ما نصه : « ويخرج  
عن الجمع أيضاً اسم الجنس : أى الذى يكون الفرق بينه وبين مفرده : إما  
بالتاء نحو تمر وتمر ، أو بالياء نحو رومى وروم ، وذلك لأنها لا تبدل على آحاد ،  
إذ اللفظ لم يوضع للآحاد ، بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً أو  
هثنى أو جماعاً ، ولو سلمنا الدلالة عليها فإنه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده  
فإن قيل : أليس آحاده أخذت وغيرت حروفها بحذف التاء أو الياء ؟ قلت :



وهو عند الكوفيين جمعٌ مكسّرٌ واحدٌ ذو التاء ، وقولهم فاسدٌ من حيث

ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ، وتزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير ، فيقع التمر على التمرة والتمرّتين والثمرات ؛ وكذا الروم ، فإن أكلت ثمرة أو تمرّتين وعاملت رومياً أو روميين جاز لك أن تقول : أكلت التمر وعاملت الروم ، ولو كانا جمعين لم يجر ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين ، بل قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلام ؛ وعند الاخفش جميع أسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كجمال وبقار وركب جمع خلافاً لسيوبه ، وعند القراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كبقار وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ، وإلا فلا ؛ وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو إبل وتراب ، وإنما لم يجرىء لمثل تراب وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالفتحاح والتمر والجوز

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس - مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ولا المشهورة فيه كفعلعة نحو سوة - أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس ؛ وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز : إما بالياء وإما بالتاء ، بخلاف اسم الجمع ، اهـ

والحاصل أن الجمع يكون البتة دالاً على الجماعة ، ويكون البتة على صيغة من صيغ الجموع المعروفة في باب الجمع ، ويكون البتة مغايراً في اللفظ أو التقدير لمفرده ، ويكون له مفرد من لفظه غالباً ، وأما اسم الجمع فهو البتة دال على الجماعة ولا يجوز استعماله في الواحد ولا في الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالباً ، بل له واحد من معناه ، فإن كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بغير الياء والتاء ، ودو البتة لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، وأما اسم الجنس الجمي فإنه ليس مختصاً بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع بل هو من

اللفظ والمعنى : أما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعا وائس على صبغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده ، وأيضا لظلة التذكير على المجرد من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ، ونخل متقعر <sup>(١)</sup> ، ولا يجوز رجال فاضل ؛ وأما المعنى فلو وقع المجرد من التاء منه على الواحد والثني أيضا ؛ إذ يجوز لك أن تقول : أكلت عنباً أو تفاحاً ، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين ، بلى قد يحىء شىء منه لا يطلق إلا على الجمع ، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع ، كالكليم والأكرم <sup>(٢)</sup> ، وهو قليل .

حيث ذلك صالح للواحد والاثنتين والأكثر ؛ لأن وضعه لما توجد فيه الماهية كما قال المؤلف ، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ولا اسم الجمع من حيث الوضع ؛ لأن معانيها تختلف ، فان عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً ، والثاني أنه يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء لا غير بخلاف الجمع ؛ والثالث أن اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث ، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمع من وجهين . الأول أن اسم الجنس لا بد أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون ؛ والثاني أن الفرق بين اسم الجنس وواحد لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع

ومن اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الافرادى ، وهذا لا يمرض له بالاستعمال التخصيصى بالكثير فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع واسمه بغير أنه - يقال : إن من الجموع ما لا واحد له من لفظه كعباديد وشمايط وعبايد فما الفرق بين هذا النوع من الجموع وبين أسماء الجموع التى ليس لها آحاد من لفظها ؟ والجواب حينئذ أن هذه الجموع التى ذكرت وما أشبهها لا بد أن تكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البتة

(١) بهاء : قمر اليخلة فاقعرت ، إذا قطعها من أسفلها فسقطت

(٢) الأكرم : الموضع المرتفعة واحده أكمة

فنقول : مثل هذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعه بالألف والتاء ، وإذا قصدت الكثرة جردته من التاء ، فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير ، نحو نَمْلَةٌ ونَمَلٌ ، وَنَمَلَاتٌ .

ثم هذه الأسماء في الثلاثي : إما فَعَلٌ كَتَمَرٌ وَطَلَحَ وَنَحَلَ وَنَمَلَ وَبَهَمٌ <sup>(١)</sup> ، وقد يكسر ذو التاء منه على فَعَالٍ ، نحو بَهَمَةٌ وَبِهَامٌ وَطَلَحَةٌ وَطِلَاحٌ ، تشبيها بقَصَصَةٍ وَقِصَاصٍ ، وقد قال بعضهم : صَخْرَةٌ وَصُخُورٌ ، تشبيهاً بِمَاءَةٍ وَمُؤُونٍ وَبَذَرَةٍ وَبُذُورٍ <sup>(٢)</sup> ، وكذا الأجوف منه قد يجمع على فَعَالٍ كخِيَامٍ <sup>(٣)</sup> وريَاضٍ <sup>(٤)</sup> ، وكذا الناقص ، نحو صِمَاءٌ في جمع صَعَوَةٍ <sup>(٥)</sup> ، وليس التكسير فيه ولا في غيره من هذا الباب بمطرد .

وإما فِعْلَةٌ بكسر الفاء ، وحكمه حكم فَعْلَةٌ بفتحها : في أن المجرد للكثرة والألف والتاء للقلّة ، وقد يكسر ذو التاء منه على فَعَلٍ كسِدْرَةٍ وَسِدْرٍ ، تشبيهاً بِكِسْرَةٍ وَكَسَرٍ ، وتقول في الأجوف : تَيْنٌ وَتَيْنَةٌ وَتَيْنَاتٌ . وإما فُعْلَةٌ كدُخْنَةٍ <sup>(٦)</sup> ودُرَّةٍ وَبُرَّةٍ ، وقد يجيء في ذى تائه فُعْلٌ كدُرَرٍ وَثُومٍ ، تشبيهاً بِغُرْفٍ .

(١) البهم : أولاد الضأن والمعز والبقر ، واحده بهمة

(٢) أنظر في مائة وبدره ( ص ١٠١ من هذا الجزء )

(٣) الخيام : جمع خيمة ، وهى كل بيت مستدير ، أو كل بيت يبنى من

عيدان الشجر

(٤) الرياض : جمع روضة ، وهى مستنقع الماء ، والأرض ذات الخضرة ، والبستان الحسن ، وتجمع على روضات ، ورياضان أيضاً ، وأما روض فهو اسم جنس .

(٥) الصعوة : عصفور صغير ، وقد جمعت على صعوات وصعاء ، وأما

الصعو فاسم الجنس

(٦) الدخنة : واحدة الدخن وهو حب يكثر زراعته في المناطق الجارية ويؤكل

وإما فَعَلَةٌ كَبَقْرَةٍ وَشَجَرَةٍ ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَالٍ ، كما كَامَ  
وَيَمَارَ وَحِدَاتٍ<sup>(١)</sup> ، تشبيهاً بِالرَّحْبَةِ وَالرَّحَابِ<sup>(٢)</sup> وعلى أَفْعُلَ كَأَكْمَ ، وعلى  
أَفْعَالٍ كَأَجَامٍ<sup>(٣)</sup> وأشجار ، والتكسير في ناقصه قليل نادر ، كحَصَاةٍ وَقَذَاةٍ<sup>(٤)</sup> ،  
وقد جاء في أَضَاةٍ<sup>(٥)</sup> إِضَاءَ ، قال سيبويه : قد جاء ذو التاء فَعَلَةً بسكون العين  
والجود بفتحها ، نحو حَلَقَةٍ<sup>(٦)</sup> وَقَلَكَةٍ<sup>(٧)</sup> ، والجنس حَلَقَى وَقَلَكٌ ، قال :  
خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزيادة : أى التاء ، كما غيروا نحو نَمَرِيٍّ

---

(١) الحداث : جمع حدثنة - بفتحات - وهي الصغيرة القتية من الناس والدواب  
(٢) الرحاب : جمع رحبة - بفتحات - وهي من الوادى مسيل الماء ، وأصلها  
المكان المتسع

(٣) الآجام : جمع أجمة - بفتحات - وهي الشجر الكثير المتلف ، وجمعت  
على أجم - بضمين - أيضاً ، واسم الجنس أجم - بفتحتين ،  
(٤) القذاة : واحدة القذى ، وهو ما يقع في العين وفي الشراب ، قالت الحنساء :  
قَذَى بِمَيْنِكَ أَمْ فَالْعَيْنِ عَوَّارُ ؟ أَمْ أَقْفَرْتَ إِذْ خَلَّتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ ؟  
وقال في اللسان : وجمعها قذى وأقذاء وقذى - كدلى ، وكذلك جمعت  
الحصاة على حصى - كدلى ،

(٥) الاضائة : الماء المجتمع من سيل أو غيره ، وقد جمعت جمع السلامة على  
أضوات وأضيات وإضين ، وجمعت جمع التكسير على إضاء - كرقاب ،  
(٦) الحلقة : كل شيء مستدير من الحديد أو الفضة أو الذهب أو الناس ، وقد  
اختلفوا في تحريك لامها ، فأجازوه قوم وعليه قول الشاعر :

أَقْسِمُ بِاللّهِ نُسْلِمُ الْخَلْقَةَ وَلَا حُرِيْقًا وَأَخْتَهُ الْخَرْقَةَ

وانظر في تمام ذلك ( ص ١٠١ من هذا الجزء )

(٧) القلكة - بسكون اللام - المستدير من الأرض في غلط أو سهولة ،  
وهي كالرحا ، والفلك - بفتحتين - اسم الجنس ، قال سيبويه : وليس بجمع ،  
والجمع فلاك ، كصحفة وصحاف .

لما لحقه ياء النسب ؛ إذ التاء تناسب الياء كما ذكرنا في أول باب النسب ، وحكى عن أبي عمرو في ذى التاء حَلَقَة بفتح العين فليس إذن بشاذ ، ومن العرب من يقول حَلَقَة بسكون العين وحَلَق بكسر الفاء في المجرد وهو جمع تكسير ؛ فيكون كَبْدَرَة وبَدَر ، ويقول في الأجوف : هامة وهامات <sup>(١)</sup> وهام وراحة وراحات وراح ، وإنما جعلنا المكسر في جميع هذا الباب لذى التاء لا للمجرد عنها ، لأن المجرد في معنى الجمع الكثير ؛ فالأولى أن لا يجمع .

وإما فِعْلَة كَنَبَقَة وكَلِمَة ، وإما فِعْلَة كَعْنَبَة وحِدَاة ، وإما فِعْلَة كَسْمَرَة ، وهو أقل من باب كَلِمَة وعَيْنَبَة ، وإما فِعْلَة بضميتين كَهْدَبَة <sup>(٢)</sup> وبُسْرَة <sup>(٣)</sup> ، وهو أيضا قليل ، وإما فِعْلَة كَعُشْرَة <sup>(٤)</sup> ورُطْبَة ، ومن الناقص مُهَاء ، وهو ماء الفحل في رحم الناقة ومُهَا ، والقياس في قلة جميع هذه الأوزان كما ذكرنا أولا أن تكون بالألف والتاء ، وكثرته بحذف التاء .

وفي غير الثلاثي نحو نَعَام ونَعَامَة ، وَسَفَرَجَل وَسَفَرَجَلَة ، وقد يكون اسم مفرد في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة يقع على الجمع نحو حَلَفَاء <sup>(٥)</sup>

(١) الهامة : رأس كل شيء ، وطائر من طير الليل ، وهو الصدى ، ورئيس القوم ، وجمعه هامات ، واسم الجنس هُم ، قال ذو الإصبع :  
يَا عَمْرُو : إِنْ لَا تَدَعِ شَتْمِي وَمَنْعَ صَتِي أَضْرِبَكَ حَيْثُ تَقُولُ الْهَامَةُ أَسْهَوْنِي  
(٢) الهدبة - بضم فسكون ، وبضميتين - واحدة الهدب . وهو شعر أشجار العيين

(٣) البسرة - بضم فسكون ، وبضميتين - واحدة البسر ، وهو التمر قبل أن يسير رطبا ، والغض من كل شيء  
(٤) العشرة - بضم ففتح - واحدة العشر ، وهو شجر يخرج من زهره وشعبه سكر ، ويحشي في الخناد  
(٥) الحلفاء : نبت من نبات الأغلاف ، وهو اسم جنس ، وواحدته حلقة

وَطَرَفَاءُ <sup>(١)</sup> وَبُهْمَى <sup>(٢)</sup> ؛ فإذا قصدت الوحدة وصفته بالواحد نحو طَرَفَاءُ واحدة ، وَحَلَفَاءُ واحدة ، وَبُهْمَى واحدة ، ولم يلحق التاء للوحدة إذ لا يجتمع علامتا تأنيث ، وحكى بُهْمَاءُ ؛ وهو عند سيبويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق بيرقع ؛ فبُهْمَى عنده منون منصرف ، وَبُهْمَاءُ ليس بشاذ عنده ، وقد ذكر أهل اللغة للطرفاء والحلفاء والقصباء واحدة على غير هذا اللفظ ؛ فقالوا : طَرَفَةٌ وقَصَبَةٌ بتحريك العين ، واختلفوا في الحَلَفَاءُ فقال الأصمعي : حَلَفَةٌ بكسر العين ، وقال أبو زيد : بفتحها كطَرَفَةٍ ، وقد كسر حلفاء كصحراء على حَلَا في وَحَلَا في ، وإما قالوا في أَرْطَى وَعَلَى : أُرطاة وعَلقاء <sup>(٣)</sup> لأن أُنقما للإلحاق لا للتأنيث ، ومن العرب من لا ينون على ويجعل الألف للتأنيث ؛ فيقول : عُلْقَى واحدة كقصباء واحدة والأغلب في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون في المخلوقات دون المصنوعات ، قالوا : لأن المخلوقات كثيراً ما يحلقها الله سبحانه ، يعنى جملة ، كالتمر والتماح ؛ فيوضع للجنس اسم ، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد أدخل فيه التاء ؛ وأما المصنوعات ففردها يتقدم على مجموعها ، وفي اللفظ أيضاً يُقدم فردها على جمعها ، وفيه نظر ؛ لأن المجرد من التاء من الأسماء المذكورة ليس موضوعاً للجمع كما توهموا ، حتى يستقيم تعليلهم ، بل هو للمجرد الماهية ، سواء كان مع القلة أو مع الكثرة

— بفتح الحاء ، واللام مكسورة أو مفتوحة — وقال الأزهري : الحلفاء نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سعف النخل والحوص ينبت في مغايب الماء والنروز ، قال سيبويه : الحلفاء واحد وجمع ، وكذلك طرفاء وبهمى وشكاعى

(١) الطرفاء : شجر ، وذكر في القاموس أن واحدة طرفاء وطرفة

— بفتحات ، وبها سمي طرفة بن العبد البكري

(٢) انظر (ج ١ ص ٤)

(٣) انظر (ج ١ ص ١٩٥)

وقد جاء شيء يسير منها في المصنوعات ، كسفينة وسفين وأبنة ولبن  
وقائسوة وقلنس وبرة<sup>(١)</sup> وبرى

وإس أسماء الأجناس التي واحدتها بالتاء قياساً ، إلا في المصادر ، نحو  
ضربة وضرب ، ونصرة ونصر ؛ لما مر  
والمشهور في كمأة<sup>(٢)</sup> وققعة<sup>(٣)</sup> وجبأة<sup>(٤)</sup> أن ذا التاء للجمع والمجرد عنها

(٢) انظر ( ج ٢ ص ١٠٢ و ١٢٧ )

(٢) الكمأة : نباته ينقب الأرض ، قال في اللسان : « الكمأة واحدتها  
كمء على غير القياس ، وهو من النوارد ، فإن القياس العكس : والجمع أكمؤ ،  
وكمأة . قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، قال سيويه : ليست الكمأة بجمع  
كمء ، لأن فعلة ليس مما يكسر عليه فعل ؛ إنما هو اسم للجمع ، وقال أبو خيرة  
وحده : كمأة للواحد وكمء للجمع ، وقال مستجع : كمء للواحد : وكمأة للجمع ،  
فمر رؤية ، فسألاه ، فقال : كمء للواحد ، وكمأة للجمع ، كما قال مستجع . وقال  
أبو حنيفة : كمأة واحدة وكمأتان وكمآت ، وحكى عن أبي زيد أن الكمأة تكون  
واحداً وجمعاً ، والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيويه » اهـ

(٣) قال في اللسان : « الققع - بالفتح والكسر - : الأبيض الرخو من الكمأة  
وهو أردؤها ، قال الشاعر :

بِلَادٍ يَبْزُ الْقَقْعُ فِيهَا قِنَاعُهُ كَمَا أَيْضُ شَيْخٍ مِنْ رِفَاعَةِ أَجْنَعُ  
وجمع الققع - بالفتح - ققعة مثل جبء وجبأة ، وجمع الققع - بالكسر - ققعة أيضاً ،  
مثل قرد وقردة ، وفي حديث عائكة قالت لابن جرموز : يا ابن ققع القرد ؛  
قال ابن الأثير : الققع : ضرب من أردأ الكمأة ، والقرد : أرض مرتفعة إلى  
جنب وهدة ، وقال أبو حنيفة : الققع بطلع من الأرض فيظهر أبيض ، وهو  
ردى ، والجيد ما حفر عنه واستخرج ، والجمع أققع وققوع وققعة ، قال  
الشاعر :

وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِي الرِّعَاءُ بِهِ مِنْ أَنْثَى أَوْ بَرٍّ وَالْمَرْوِدِ وَالْفَيْمَةِ »  
اه كلامه

للفرد ، وقد قيل عكس ذلك ، كما مر في شرح الكافية  
قال « وَتَحَوُّ رَكْبٍ وَحَاقٍ وَجَامِلٍ وَسَرَاةٍ وَفُرْهَةٍ وَغَزِيٍّ وَتَوَّامٍ لَيْسَ اسْمُ الْجَمْعِ  
بِجَمْعِهِ »

أقول : الذي مضى في الفصل المتقدم كان اسم الجنس ، والذي يذكره في هذا  
الفصل اسم الجمع ،

والفرق بينهما من حيث المعنى أن الجرد من التاء من القسم الأول يقع على

وقال في القاموس : « الفقع ، ويكسر : البيضاء الرخوة من الكفاة ، جمعه كعنبه  
ويقال للذليل : هو أذل من ققع بقرقرة ؛ لأنه لا يتمتع على من اجتناءه » اهـ ، ولم  
ينص أحد من أصحاب المعاجم التي اطلعنا عليها على الخلاف في هذه الكلمة ، كما  
أن صيغة اللفظ الدال على الجمع وهو ققعة من أوزان الجموع ، فوجب أن يكون  
جمعا لا اسم جنس ، قن كان مفردة بالكسر كان قياسا ، وإن كان مفردة بالفتح  
كان شاذاً مع كونه جمعا كما يأتي في جبه وجبأة .

(١) الجبه - بفتح فسكون - الكفاة الحمراء ، وقال أبو حنيفة : الجبأة هنة  
بيضاء كأنها كم ، ولا ينتفع بها ، والجمع أجبؤ وجبأة كعنبه ، مثل ققع وققعة ،  
قال سيويه : « وليس ذلك بالقياس ، يعني تكسبه فعل ( بفتح فسكون ) على فعلة ( بكسر  
فتح ) وأما الجبأة ( بفتح فسكون ) فاهم للجمع كما ذهب إليه في كم وكفاة ؛ لأن  
فعلا ليس مما يكسر على فعلة ( بفتح فسكون فيهما ) ؛ لأن فعلة ليس من أبنية الجموع  
وتحقيقه جبيئة على لفظه ، ولا يرد إلى واحد ثم يجمع بالالف والتاء ؛ لأن  
أسماء الجموع بمنزلة الآحاد » اهـ كلامه ، وقال في القاموس : « الجبه : الكفاة  
ولأكمة ، وقهر يجمع فيه الماء ، والجمع أجبؤ ، وجبأة كقردة ، وجبأ  
كنبأ » اهـ ، ولم نجد للعلماء في هذه الكلمة خلافا . والحاصل أن نصوص أهل  
اللغة تدل على أن الجبه - بفتح فسكون - مفرد ، وأنه جمع على أجبؤ ، مثل فلس  
وأفلس ، كما جمع على جبأة مثل قردة ، وهذا الجمع غير قياسي ؛ لأن فعلا - بفتح  
فسكون - لا يتقاس جمعه على فعلة ، وورد له اسمان يدلان على الجمع : أحدهما  
جبأة بفتح فسكون ، وثانيهما جبأ مثل نبأ



الواحد والثني والمجموع ؛ لأنه في الأصل موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة ، فالقلة والكثرة فيه غير داخيتين في نظر الواضع ، بل إنما وضعه صالحا لهما ، بخلاف اسم الجمع ؛ فانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع ، والدليل على إفراذه جواز تذكر ضميره ، قل :

٦٦ - \* مَعَ الصُّبْحِ رَكَبٌ مِّنْ أَحَاظَةٍ مُّجْفِلٍ <sup>(١)</sup> \*

وأيضا تصغيره على لفظه كقوله :

٦٧ - \* أَخْشَى رُكْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا <sup>(٢)</sup> \*

(١) هذا عجز بيت من لامية الشفري الطويلة المعروفة بلامية العرب ، وصدره قوله :

\* فَبَيَّتْ غِشَاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا \*

يصف قطاة وردت الماء وكان قد سبقها إليه فلما وردت شربت فضلته .  
والعب : شرب الماء بلا مص ، وفعله عب يعب - كخف يخف - والضمير المستتر فيه للقطاة . والغشاش - بزنة كتاب - يأتي لمعان : تقول : لقيته غشاشا : أى على عجلة ، وتقول أيضا : انطلقت غشاشاً : أى في الوقت الذي قبل الاسفار وقد بقي من ظلمة الصجر شيء ، وتقول : كلمته غشاشا : أى قليلا ، فإذا جريت على المعنى الأول جاز لك أن تجعل غشاشا حالا كأنه قال : عبت متعجلة ، وجاز لك أن تجعله مفعولا مطلقا على حذف الموصوف وإبقاء صفته ، فكانه قال : عبت عبا عجلا ، وجاز لك أن تجعله منصوبا على نزع الخافض وهو أضعف الوجوه الثلاثة ، وإذا جريت على المعنى الثاني نصبت غشاشا في البيت على الظرفية الزمانية ، وإذا جريت على المعنى الثالث نصبت على أنه مفعول مطلق ليس غير . والركب : أصحاب الابل إذا كانوا عشرة فأكثر . وأحاطة - بضم الهمزة - : قبيلة من الأزد في اليمن . ومجفل : اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا في قوله « مجفل »

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحة بن الجلاح ، وقبله قوله :

وقال الأخفش : كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْلٍ وواحد اسم فاعِلٍ كصَحَبَ وشَرِبَ في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحدُه ذلك الفاعل ؛ فعلى هذا القول تصغر لفظ الواحد ثم تجمع جمع السلامة كما في رجال ودُور ؛ فتقول في تصغير رَكَبَ وسَفَر : رُوَيْكَبون وسُوَيْفَرون ، كما يقال : رَجِيلون ودُوَيْرَات ، في تصغير رجال ودور ، وقول الشاعر :

\* أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجِيلًا عَادِيَا \*

رَدَّ عَلَيْهِ .

واعلم أن فَعْلًا في فاعل ليس بقياس ؛ فلا يقال جَاسَ وكتَبَ في جالس و كاتب ، وقال الخليل - ونعم ما قال - : إن الكمأة اسم للجمع ، فهو بالنسبة إلى كمء كَرَكَبَ إلى راكب ؛ فعلى هذا لا يقع كثأة على القليل والكثير كتنمر ؛ بل هو مثل رجال في المعنى ، ومثله فِقْعَةٌ وَقَفْعٌ وَجَبَّاءُ وَجَبَّاءٌ <sup>(١)</sup> ومقتضى مذهب الأخفش - وإن لم يصرح به - أن يكون مثل صُخْبَةٍ في صاحب وظُؤَارٍ في ظُؤُرٍ <sup>(٢)</sup> وَجَامِلٍ في جَمَلٍ <sup>(٣)</sup>

بَنَيْتُ بَعْدَ مُسْتَظَلِّ ضَاحِيَا بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا  
وَالشَّرُّ مِمَّا يَتَّبِعُ الْقَوَاضِيَا

وكان أحيحة مسودا في قومه الأوس ، وكان رجلا صنعا للبال ضئينا به حريصا عليه ، وكان يعامل بالربا حتى كاد يحيط بجميع أموال قومه . والمستظل والضاحي : حصنان له . والعصبة : مكان يجينه بقاءا كإنا يقعان فيه ، فالباء في قوله « بعصبة » بمعنى في . و « من ماليا » يتعلق ببنيته . واسم الحصنين في الحقيقة المستظل والضحيان ، ولكنه لما لم يستقم له الوزن غير الثاني كما ترى . والقواضيا : أراد بها الأقضية المحتومة . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا اسم جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المقدرات

(١) انظر (ص ٢٠١ من هذا الجزء) (٢) ظُؤَار : اسم جمع واحد ظُؤُر ، وهي التي تعطف على ولد غيرها من الناس وغيرهم ، ويقال للذكر أيضا : ظُؤُر (٣) الجامل : اسم جمع يقع على الجماعة من الابل ذكورا وإناثا ، قال الخطيئة :

وَمَرَاةٌ فِي مَرِيٍّ (١) وَفُرْهَةٌ فِي قَارِهِ وَغَزِيَّةٌ فِي غَارِ وَتَوَامٌ فِي تَوَامٍ (٢) وَغَيْبٌ وَخَدَمٌ وَأَهْبٌ فِي خَادِمٍ وَغَائِبٌ وَإِهَابٌ، وَبَعْدٌ فِي بَعِيدٍ، وَمَشْيُوءٌ وَهَمْيُورَاءٌ وَمَاتُونَاءٌ فِي شَيْخٍ وَغَيْرِ وَأَتَانٍ، وَمَعِيزٌ وَكَلِيبٌ فِي مَعَزٍ وَكَلَبٍ، وَمَشْيَخَةٌ فِي شَيْخٍ، وَعَمَدٌ فِي عَمُودٍ، كُلُّ ذَلِكَ جَمْعٌ سَكَسَرٌ؛ إِذْ هِيَ مِثْلُ رَكَبٍ وَسَفَرٍ وَبَحْوَمَا؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مِنْ تَرْكِيبِهِ لَفْظًا يَقَعُ عَلَى مُفْرَدِهِ.

هذا، وإِنَّمَا يَعْرِفُ هَذَا التَّنَوُّعُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ ذُو التَّاءِ مِنْهُ عَلَى الْوَاحِدِ، وَلَا يَكُونُ مِنْ أَبْنِيَةِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا يَفِيدُ إِلَّا مَعْنَى الْجَمْعِ، وَاسْتَدْلُ سَبَبِيَّهِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِجَمْعٍ بِنْدِ كِبَرِهَا فِي الْأَغْلَبِ، نَحْوُ رَكَبٍ مُتَسَرِّعٍ، وَبِجَبِّهِ التَّصْغِيرَ عَلَى لَفْظِهَا، وَأَمَّا مَا لَا يَجِبُ مِنْ تَرْكِيبِهِ لَفْظًا يَقَعُ عَلَى الْمَفْرُودِ كَالْقَنَمِ وَالْإِبِلِ وَالْخَيْلِ وَالنَّفَرِ وَالرَّهْطِ وَالْقَوْمِ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا اسْمُ جَمْعٍ، وَلَيْسَتْ بِجَمْعٍ، وَفِي الْأَصْلِ فِي الْقَائِمِ كَالرَّكَبِ فِي الرَّائِبِ؛ إِذْ الرِّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ، وَأَكْثَرُ هَذَا التَّنَوُّعِ: أَيْ الَّذِي لَمْ يَأْتِ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَاحِدٌ، مُؤَنَّثٌ

قَالَ: «وَنَحْوُ أَرَاهِطَ وَأَبَاطِيلَ وَأَحَادِيثَ وَأَعَارِيضَ وَأَقَاطِيعَ وَأَهَالٍ وَلِبَالٍ وَحَمِيرٍ وَأَمْكَنَ عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا»

شُرَاهُ  
الْجَمْعُ

أَقُولُ: اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ جُمُوعٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَلَهَا آحَادٌ مِنْ لَفْظِهَا، إِلَّا أَنَّهَا

فَإِنْ تَكَذَا مَالٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ لَهُمْ جَمِيلٌ مَا يَهْدَأُ اللَّيْلَ سَامِرُهُ  
وَيَقَالُ: الْجَمَامِلُ جَمَاعَةُ الْإِبِلِ مَعَهَا رَعِيَانُهَا وَأَرْبَابُهَا، وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْجَمَالُ الْجَمَالُ، وَعَلَى هَذَا يَخْتَصُّ بِالذَّكُورِ وَيَكُونُ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ وَهُوَ الْجَمْلُ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ

(١) السَّرَاةُ: اسْمُ جَمْعٍ وَاحِدُهُ سَرِيٌّ، انْظُرْ (ص ١٣٧ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ)

(٢) انْظُرْ فِي شَرْحِ فُرْهَةٍ وَغَزِيَّةٍ (ص ١٥٦ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ) وَانْظُرْ فِي شَرْحِ

كَلِمَةِ تَوَامٍ (ص ١٦٧ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ أَيْضًا)

جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه المجموع  
فأراهط جمع رَهْط ، وكان ينبغي أن يكون جمع أرْهَط ، قيل : وجاء  
أرهط ، قال :

٨٢١ - \* وَفَاضِحٌ مُفْتَضِحٌ فِي أَرْهُطَةٍ <sup>(١)</sup> \* \*

فهو إذن قياس

وأباطيل : جمع باطل ، والقياس <sup>(٢)</sup> بواطل ، وأحاديث : جمع حديث <sup>(٣)</sup> ،

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أنشده الأصمعي ولم ينسبه إلى أحد  
بعينه ، ولم تنف له بعد البحث على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به على أن  
الأراهط في نحو قول الحماسي :

يَا بُؤْسَ لِّلْخَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَاخُوا

جمع أرهط ، وهو جمع رهط ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته دنية ، والدليل  
أيضا على أن الرهط قد جمع على أرهط قول رؤبة :

\* وَهُوَ الذَّائِلُ تَقَرَّأَ فِي أَرْهُطَةٍ \* \*

وهذا يرد على أبي على الفارسي حيث ذهب إلى أن اسم الجمع كرهط وطير  
وقوم لا يجمع جمع القلة

(٢) قياس جمع باطل بواطل كما قال المؤلف ، وقياس أباطيل أن يكون  
جمع أبطولة كأحدثة وأكرومة ، قال في اللسان : « والباطل قهيض الحق ،  
والجمع أباطيل على غير قياس ، كأنه جمع إبطال أو إبطيل ، هذا مذهب  
سيبويه ، وفي التهذيب : ويجمع الباطل بواطل ، قال أبو حاتم : واحدة الأباطيل  
أبطولة ، وقال ابن دريد : واحدتها إبطالة » اهـ

(٣) الأحاديث : جمع حديث جمعا غير قياسي ، وقياس الحديث أن يجمع  
على حدث - كسر - أو على حدثان - كرغمان - وقياس الأحاديث أن تكون  
جمع أحدثة ، وقد وردت الأحدثة بمعنى الحديث ، قال الشاعر :

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيسُهَا إِذَا مَا نَسَتْ أَحَدُوثَهُ لَوْ تَعِيدُهَا

وأعاريض : جمع عروض<sup>(١)</sup> ، وأقاطيع : جمع قطيع ، وأهال : جمع أهل ، وقياسه أن يكون جمع أهالة ، وكذا قياس أيال أن يكون جمع ليالة ، ومثله في التدوير لَيْتَلِيَّة ، قيل : وقد جاء في الشعر :

\* فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَلَّ أَيَلَاةُ<sup>(٢)</sup> \*

وهو غريب

وكذا قياس الأراضى<sup>(٣)</sup> أن يكون جمع أراضاة ، وأما حير فهو عند سيبويه من صيغ الجوع ، لكن كان القياس أن يكون جمع فعل ككليب وتميز وضبين ، وقال غير سيبويه : إنه أبس من أبنية الجوع ، فهو اسم جمع كركب وفرهة<sup>(٤)</sup> .

وعند سيبويه أيضاً فَمَال من أبنية الجوع ، خلافاً لغيره ، لكن قياسه عمده أن يكون جمع فَمَل كظُؤَار<sup>(٥)</sup> في ظار ، ومثل رُخَال في رَخَل<sup>(٦)</sup> ، قال

(١) الأعاريض : جمع غير قياسى للعروض ، وهي آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر . وقياس العروض أن تجمع على عرائض كحلوب وحلائب وقلوص وقلائص . كما أن قياس الأعاريض أن تكون جمعا لأعراضة أو إعربضة أو أعر وضدة . قال ابن عيش في شرح المفصل ( ٥ ص ٧٣ ) « والعروض ميزان الشعر ، وهي مؤنثة لا تجمع ، لأنها كالجنس تقع على الفليل والكثير ، والعروض أيضا اسم لآخر جزء في النصف الأول من البيت ، ويجمع على أعرابص على غير قياس ، كأنهم جمعوها إعرابضا في معنى عروض ولم يستعمل » ٥٨ . وانظر ( ٥ ص ٢٥٨ )

(٢) قد سبق شرح هذا البيت في ( ١ ص ٢٧٧ ) فارجع إليه

(٣) الأراضى : جمع أرض جمعا غير قياسى . وقياسه أن يجمع على أرض ، ككلب وأكلب ، أو على إراض ككلاب ، وقياس الأراضى أن تكون جمعا لأرضاة كما قال المؤلف

(٢) انظر ( ١ ص ١٥٦ من هذا الجزء ) (٥) انظر ( ٣ ص ٢٠٣ من ١١ الجزء )

(٦) الرخال . اسم جمع واحده رخل .. ككف .. ورخل كرحل -

وهو اللاتى من أولاد الصان .

« وتَوَامٌ فِي تَوَامٍ شَاذٌ » وعند غيره هو اسم الجمع .  
 وَأَمَكُنْ وَأَزْمُنْ فِي جَمْعِ مَكَانٍ وَزَمَانٍ شَاذَانِ ، كَمَا تَقْدُمُ ، وَكَذَا تَحَاسِنُ  
 وَمَشَابِهُ جَمْعِ حُسْنٍ وَشَبَّهَ ، وَكَذَا أَكْرَاعُ <sup>(١)</sup> فِي كُرَاعٍ ، وَكَذَا دَوَانِيقُ  
 وَخَوَاتِيمُ <sup>(٢)</sup> وَزَوَارِيقُ فِي دَانَقٍ وَخَاتَمٍ وَزَوْزَقٍ <sup>(٣)</sup> ، وَالْقِيَاسُ تَرَكَّ الْيَاءُ ؛  
 فَالشَّدُوذُ فِي هَذِهِ إِشْبَاعُ الْكُسْرِ ، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ  
 مِنَ الْمَذَكَّرَاتِ الَّتِي لَمْ يَجْمَعْ جَمْعُ التَّكْسِيرِ ، كَجِمَالٍ <sup>(٤)</sup> سَبَحَلَاتٍ وَرَبَحَلَاتٍ <sup>(٥)</sup>  
 وَحَمَامَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ ، وَلَمَّا قَالُوا فَرَّاسِنَ <sup>(٦)</sup> وَجَوَالِيقَ <sup>(٧)</sup> لَمْ يَقُولُوا فِرَّسِنَاتٍ

(١) الأُكْرَاعُ : جمع غير قياسي للكُرَاعِ - كغراب - وهو من البقر  
 والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس ، وهو مستدق الساق ، وهو أيضا أنف يتقدم  
 من الجبل ، وطرف كل شيء أيضا ، واسم يجمع الخيل والسلاح ، والقياس في جمعه  
 كَرَعَانٌ وَأَكْرَعَةٌ - كغربان وأغربة - وكأنهم جمعوا كَرَاعًا عَلَى أَكْرَعَةٍ ثُمَّ جَمَعُوا  
 الْأَكْرَعَةَ عَلَى أَكْرَاعٍ ، فَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ ، كَمَا قَالُوا فِي أَرَاهُطٍ : إِنَّهُ جَمْعُ أَرَهْطٍ ،  
 وَقَدْ جَمَعُوا بِالْفِعْلِ كَرَاعًا عَلَى أَكْرَعٍ فِي قَوْلِهِمْ : أَكْرَعُ الْجُوزَاءِ ، يَرِيدُونَ أَوَاخِرَهَا ،  
 فَلَا يَمْتَنِعُ إِذْنُ أَنْ يَكُونَ الْأَكْرَاعُ جَمْعًا لِلْأَكْرَعِ

(٢) انظر ( ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء )

(٣) الزورق : السفينة الصغيرة

(٤) السبحلات : جمع سبجل - كقمطر - وهو الضخم من بعير ، وضب ،  
 وجارية ، وسقاء

(٥) الربحلات : جمع ربجل - كقمطر - وهو التام الخلق من الناس والابل ،  
 ويقولون : جارية ربجلة ، إِذَا كَانَتْ طَوِيلَةً جَيِّدَةً الْخَلْقِ

(٦) الفراسن : جمع الفرسن - كالزبرج - وهو من البعير بمنزلة الخف من  
 الدابة ( انظر ح ١ ص ٥٩ )

(٧) الجواليق ، والجوالق أيضا : جمع جوالق - بضم الجيم وفتح اللام  
 أو كسرهما ، وبكسر الجيم واللام جميعا - وهو وعاء من اللبد ، وقد نص في اللسان  
 على موافقة كلام المؤلف حيث قال : « وَلَمْ يَقُولُوا فِي جَمْعِ جَوَالِقَ : جَوَالِقَاتُ ،

ولا جَوَالِقَاتٍ ، وقد جاء في بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التكسير ، نحو  
يُونَاتٍ فِي يُونٍ ، وهو عمود <sup>(١)</sup> الخيمة . مع قولهم يُونٌ ، وإياها جمع بالألف  
والتاء في مثله مع أنه ليس قياسه لاضطرارهم إليه ؛ لمدم يحىء التكسير ، واستناع  
الجمع بالواو والنون لمدم شرطه .

وقريب من ذلك نحو الأرضين والعيزين والثيبين <sup>(٢)</sup> ، ونحو ذلك من

المؤنثات المجموعة بالواو والنون

وقد يحىء جمع لا واحد له أصلا ، لاقياسى ولا غير قياسى ؛ كمباديد  
وعبايد <sup>(٣)</sup> ، وقد مضى القول في أكثر ذلك مبسوطا في شرح الكافية في باب الجمع ،  
فليرجع إليه .

مع الجمع « قَالَ وَقَدْ يُجْمَعُ الْجَمْعُ نَفْوُ أَكَالِبٍ وَأَنَائِمٍ وَتَجَالِلَ وَجِجَالَاتٍ وَكَلَابَاتٍ  
وَبُيُوتَاتٍ وَخُرَاتٍ وَجُزَرَاتٍ »

أقول : اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد ، كما قال سيديويه وغيره ،  
سواء كثرته أو صحته ، كأكالب وبيوتات ، بل يقال فيما قالوا ولا يتجاوز ،  
فلو قلت أفئسات وأذليات في أفلس وأدل لم يحجز ، وكذلك أسماء الأجناس  
كالتمر والشعير لا تجمع قياسا ، وكذا المصدر لأنه أيضا اسم جنس ، فلا يقال الشُّوم  
والنُّصُور في الشِّم والنصر ، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والمقول ،  
وكذا لا يقال الأبرار في جمع البر ، بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع ، إلا أن  
يضطر شاعر فيجمع الجمع ، قال :

لأنهم قد كسروه فقالوا : جواليق اه وفي القاموس أنهم اجمعوه بالألف والتاء  
فقالوا : جوالقات ،

(١) انظر ( ص ١٢٧ من هذا الجزء )

(٢) انظر ( ص ١١٥ ، ١١٦ من هذا الجزء )

(٣) انظر ( ص ١٢٨ ، ٢٦٨ تم ص ٧٨ من هذا الجزء )

٦٩ — \* بَأْعَيْنَاتٍ لَمْ يُخَالِطَهَا الْقَدَى \* (١)

وقد سمع في أَفْعُلْ وَأَفْعَالْ وَأَفْعِلَّةٌ كثيرا ، كالأَيْدَى والأَيَادَى والأَوْطَبِ والأَوَاطِبِ (٢) والأسْقِيَةِ والأسَاقِ (٣) ، مشبه بالأَجْدَلِ والأَجَادِلِ (٤) والأَنْمَلَةِ والأَنَامِلِ ، وقالوا : الأَقْوَالِ والأَقَاوِيلِ ، والأسُورَةِ والأسَاوِرَةِ ، (٥) والأنَامِ والأَنَاعِمِ (٦) وقالوا في الصحيح : أُعْطِيَتِ (٧) وأسْقِيَتِ كَأَنْمَلَاتٍ ، وجمعوا

(١) لم تقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ولا على سابق له أولا حق عليه . والأَعَيْنَاتِ : جمع أعين ، وهو جمع عين . والقَدَى : ما يسقط في العين أو غيرها من الوسخ . والفعل قَدَى من باب فرح .

(٢) الأَبْطَبِ : جمع وطب - كفلس - وهو وطاء اللب من جلد الجذع لما فوقه ، وجمع الأَوْطَبِ والأَوَاطِبِ ، وقد أنشد سيويه :

\* تُحَابٌ مِنْهَا سِتَّةُ الْأَوَاطِبِ \*

(٣) الأسْقِيَةِ : جمع سقاء ، وهو جلد السخلة إذا أجذعت ( انظر ص ٥٢ من هذا الجزء ) والأسَاقِ جمع الجمع ، وقد جمع على أسْقِيَاتٍ أيضا كأعطيات ، (٤) الأَجْدَلِ : الصقر ، وأصله من الجدل الذي هو الشدة ثم سمي به قال الشاعر

كَأَنَّ بَنِي الدَّعْمَاءِ إِذْ لِحَقُوا بِنَا فِرَاحُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلٍ بَازِيَا

(٥) الأسُورَةِ : جمع سوار - بضم السين وكسر ها - وهو حلية من الذهب أو الفضة تلبسها النساء في سواعدهن ، والأسَاوِرِ جمع الجمع ، قال تعالى : (يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) . وقد يقولون : أساوره ، بزيادة التاء لتأكيد الجمع ، وقرئ ( فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهَ أَسَاوِرَةً مِنْ ذَهَبٍ ) . وانظر ( ص ١٢٧ من هذا الجزء )

(٦) الأنعام : جمع نعم ، وهو الابل والشاء ، ويقال : هو خاص بالابل (٧) الأعطيات : جمع عطية ، وهو جمع عطاء بالمد والقصر ، والعطاء : الشيء المعطى ، ومنه أعطيات الجند لأرزاقهم ، والعطية بمعنى العطاء ، وجمعها عطايا ( ج ٢ - ١٤ )



أَيْضاً فِعَالاً عَلَى قَعَائِلِ كَجَالٍ وَجَائِلٍ وَشَمَائِلٍ ، وَصَحْوَهُ كَكِلَابَاتٍ وَرَجَالَاتٍ وَجَمَالَاتٍ ، وَقَالُوا فِي فُعُولٍ نَحْوِ بَيُّوتَاتٍ ، وَفِي فُعُلٍ نَحْوِ جُزُرَاتٍ <sup>(١)</sup> وَحُمُرَاتٍ وَطَرُمُقَاتٍ ، وَفِي فُعُلٍ نَحْوِ عُوذَاتٍ <sup>(٢)</sup> وَدُورَاتٍ جَمْعُ عَائِدٍ وَدَارٍ ، وَإِنَّمَا جَمْعُ الْجَمْعِ بِالْأَنْفِ وَالنَّاءِ لِأَنَّ الْكُسْرَ مُؤَنَّثٌ ، وَقَالُوا فِي فُعْلَانٍ فُعَالَيْنِ كَكَمَارَيْنِ وَحَشَّاشَيْنِ جَمْعُ مُضَرَّانٍ جَمْعُ مَصِيرٍ وَجَمْعُ حُشَّانٍ جَمْعُ <sup>(٣)</sup> حُشٍّ ؛ فَهُوَ كَسُلْطَانٍ وَسُلَاطِينٍ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ

التقاء الساكنين قال : « التَّعَاهُ السَّاكِنَيْنِ يُغْتَفَرُ فِي الْوَقْفِ مُطْلَقًا ، وَفِي الْمَذْغَمِ قَبْلَهُ لَيْنٌ فِي كَلِمَةٍ نَحْوُ خُوَيْصَّةٍ وَالضَّالِّينَ وَتُعُودُ الثُّوبُ ، وَفِي نَحْوِ مِيمٍ وَقَافٍ وَعَيْنٍ مِمَّا يُبْنَى لِعَدَمِ التَّزَكُّيبِ ، وَقَفًا وَوَصَلًا ، وَفِي نَحْوِ آخُسْنُ عِنْدَكَ وَآيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ ؛ الْإِلْتِبَاسِ ، وَفِي نَحْوِ لَا هَا اللَّهُ وَإِىَ اللَّهِ جَائِزٌ ، وَسَلَقَتَا الْبَطْلَانِ شَاذٌ »

أقول : اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما [ حرفاً ] صحيحاً لا يمكن التمازهما إلا مع إتيانك بكسرة مُخْتَلَسَةٍ غَيْرِ مُشْبَعَةٍ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، فَيَحْسَبُ الْمُسْتَمِعُ أَنَّ السَّاكِنَيْنِ التَّقِيَا ، وَيُشَارِكُهُ فِي هَذَا الْوَهْمِ الْمُتَكَلِّمُ أَيْضًا ؛ فَإِذَا تَقَطَّنَ كُلُّ مِنْهُمَا عِلْمُ أَنَّ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا كَسْرَةً خَفِيفَةً ، نَحْوُ بَكْرٍ يَشْرُ بَشْرٌ ، حَرَكَةُ عَيْنِ الثَّلَاثَةِ بِكَسْرَةٍ خَفِيفَةٍ ، وَإِلَّا اسْتَحَالَ أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَهَا بِالرَّاءِ السَّاكِنَةِ ، وَإِنَّمَا تَحْسُ بِذَلِكَ وَتَنْفُطْنَهُ بَعْدَ تَثْبِيثِكَ وَتَأْتِيكَ فِيمَا تَتَكَلَّمُ بِهِ ، وَإِذَا

(١) الجزرات : جمع جزر - بضم أوله وثانيه - وهو جمع جزور ، وهو البعير المجزور ، ويقال : هو خاص بالناقة المجزورة ، وقد جمع الجزور على جزائر أيضاً

(٢) العوذات : جمع عوذ ، وهو جمع طائذ ( انظر ص ١٨٢ من هذا الجزء )

(٣) انظر ( ص ٩٥ من هذا الجزء )

خَلِّيتَ تَفْسَكَ وَسَجَّيْتَهَا وَجَدْتَ مِنْهَا أُنْهًا لَا تَنْتَجِيءُ فِي النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ الثَّانِي  
الْمُسْتَحِيلِ مَجِيئُهُ بَعْدَ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ مِنْ بَيْنِ الْحَرَكَاتِ إِلَّا إِلَى الْكُسْرَةِ ، وَإِنْ  
حَصَلَ لَهَا هَذَا الْمَقْصُودُ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا فُرِضَتْ أَوَّلَ كَلِمَةٍ  
تَرِيدُ النُّطْقَ بِهَا سَاكِنًا ، وَذَلِكَ ثَمًّا لَا يَجِيءُ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِي اخْتِدَاءِ الْكَلَامِ إِلَّا  
مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَيُوجَدُ فِي الْفَارْسِيَّةِ كَقَوْلِهِمْ شَتَّابٌ وَصَطَّامٌ ؛ وَجَدْتَ مِنْ تَفْسِكَ  
أَنَّكَ تَتَوَصَّلُ إِلَى النُّطْقِ بِذَلِكَ السَّاكِنِ بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ ، حَتَّى  
كَأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ حَدِيثِ النَّفْسِ ، فَلَا يَدْرِكُهَا السَّامِعُ ، ثُمَّ تَجْهَرُ بِالْحَرْفِ السَّاكِنِ  
فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، فَيَتَحَقَّقُ لَكَ أَنَّ إِزَالََةَ كَلْفَةِ النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ بِالْكَسْرِ ،  
سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ السَّاكِنُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَوْ فِي آخِرِهَا أَوْ فِي وَسْطِهَا ؛ مِنْ طَبِيعَةِ  
النَّفْسِ وَسَجَّيْتَهَا إِذَا خَلَّيْتَهَا وَشَأْنَهَا

فَظَهَرَ لَكَ أَنَّهُمْ لَا يَسَبِّبُ كُسْرَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَلَمْ يَجْتَطِبُوا دُونَ غَيْرِهَا ،  
وَلَمْ يَكُسِّرُوا أَوَّلَ السَّاكِنِينَ فِي نَحْوِ اضْرِبِ اضْرِبْ ، وَ (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ)  
وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَوَّلُهَا حَرْفٌ لَيْنٌ فَانْهَ يُمْكِنُ التَّفَاوُّهُمَا لَكِنْ مَعَ ثَقُلِ  
مَا ، وَإِنَّمَا أُمْكِنَ ذَلِكَ مَعَ حُرُوفِ الْعِلَّةِ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ هِيَ الرُّوَابِطُ بَيْنَ  
حُرُوفِ الْكَلِمَةِ بَعْضُهَا يَبْعُضُ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَأْخُذُ أِبْعَاضَهَا ، أَعْنَى الْحَرَكَاتِ ،  
فَتَنْظِمُ بِهَا بَيْنَ الْحُرُوفِ ، وَلَوْلَاهَا لَمْ تَنْتَسِقْ ، فَإِذَا كَانَتْ أِبْعَاضُهَا هِيَ الرُّوَابِطُ  
وَكَانَتْ إِحْدَاهَا وَهِيَ سَاكِنَةٌ قَبْلَ سَاكِنٍ آخَرَ مَدَدْتَهَا وَمَكْنَتْ صَوْتَكَ مِنْهَا  
حَتَّى تَصِيرَ ذَاتَ أَجْزَاءٍ ؛ فَتَتَوَصَّلُ بِجُزْئِهَا الْأَخِيرِ إِلَى رَبْطِهَا بِالسَّاكِنِ الَّذِي  
بَعْدَهَا ، وَلِلذَلِكَ وَجِبَ الْمَدُّ التَّامُّ فِي أَوَّلِ مِثْلِ هَذَيْنِ السَّاكِنِينَ ، وَيَقْلُ الْمَدُّ فِي  
حُرُوفِ اللَّيْنِ إِذَا كَانَتْ حَرَكَةُ مَاقِبِلِهَا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا ، نَحْوُ قَوْلٍ وَيَبِيعُ ، بِخِلَافِ  
مَا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْحَرَكَاتِ مِنْ جَنْسِهَا ، نَحْوُ قَوْلٍ وَيَبِيعُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي  
نَحْوِ قَوْلٍ الْمَضْمُونِ قَافَهُ تَهْيَأُ بَعْدَ النُّطْقِ بِالْعَافِ لِلَوَاوِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمَّةَ بَعْضُ

الواو ، فيسهل عليك الجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخالطها إذن نوع آخر من المد كما خالطها في نحو قول المفتوح قافه ، فإنك إذن تهيات فيه بعد القاف للمد الألفي : أى الفتحة ، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوى شائبا شيئا من المد الأول بالمد الثانى ، وميل كل واحد من المدين إلى جانب غير جانب الآخر ، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوى تمام التمكن

فإذا تقرر هذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفا فالأمر أخف لكثرة المد الذى فى الألف ؛ إذ هو مد فقط ، فذلك كان نحو مَادَّ وَسَادَّ أكثر من نحو تَمُودَّ الثوب ، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واوا أو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما ، ولم يأت مثل ذلك فى الياء فى كلامهم نحو سِيرَ ، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واوا أو ياء قبلها فتحة لقلة المد الذى فى مثل ذلك ، ولم يأت مثل ذلك إلا فى المصغر نحو خُوَيْصَمَة ، فلا تقول فى الأفعل من التِيَالِ <sup>(١)</sup> والود : أَيْلَ وأوَدَ ، بحذف حركة اللام الأولى كما فى أَصْنِمَ ، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء ، نحو أَيْلَ وأوَدَ <sup>(١)</sup> ، لقلة المد الذى فيهما ، كما فعلت فى نحو أشد وأسر ، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الإدغام لوضعهم له ساكنا ولزومه للسكون

هذا ، ومع المد الذى فى حروف اللين يشترط فى الساكن الثانى أحد الشرطين : أحدهما : أن يكون مدغما بشرط أن يكون اللدغم واللدغم فيه معا من كلمة حرف المد ، وذلك أنه إذا كان مدغما فى متحرك فهو فى حكم المتحرك ، وذلك لشدة التصاقه به فإن اللسان يرتفع بالمدغم واللدغم فيه ارتفاعا واحدة ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك ، وإنما اشتطنا أن يكون اللدغم من كلمة

حرف المد احترازاً من نحو خافاً الله وخافوا الله وخافى الله فإنه يحذف حرف  
المد لساكنين ، وذلك لأن في التقاءهما مطلقاً وإن حصل جميع الشرائط كلفه  
ما ، كما ذكرنا ، فإذا كان أولهما في مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة  
كان تخفيف الكلمة بمحذفه أولى ، وإنما حذف الأول دون الثانى لضعفه ،  
واشترطنا كون المدغم فيه من كلمة حرف المد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام  
الذى هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بمعرض الزوال فلا يعتد به ، فلهذا  
لا تقول في التين الخفيفة في المثني <sup>(١)</sup> اضربان نعمان ، بإدغام نون اضربان في  
نون نعمان ، وجاز في « ها الله » في أحد الوجوه اجتماع الساكنين وإن لم  
يكن المدغم من كلمة حرف المد لما مر في شرح <sup>(٢)</sup> الكافية ؛ الشرط الثانى

(١) يريد أن نون التوكيد الخفيفة لاتقع بعد الألف اسماً كانت الألف أو  
حرفاً ، حتى لو وقع بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، لأن النون التي بعدها لما كانت  
من كلمة أخرى كان الإدغام بمعرض الزوال ؛ فلا يعتد به فان قلت :  
إنهم اغتفروا التقاء الساكنين في المؤكد بالنون الثقيلة مضارعاً كان أو أمراً نحو  
لا تضربان واضربان يازيدان ، مع أن المدغم فيه ليس من كلمة حرف المد ؛ إذ  
الألف والنون كلمتان مستقلتان ، فالجواب : أنهم اغتفروه وإن لم يكن على حده  
للضرورة ، وذلك أنهم لو حذفوا الألف كما هو القياس في التقاء الساكنين لفتحوا  
النون ، إذ كسرهما لتشبيهها بنون المثني في وقوعها بعد الألف ، ولو فتحوا النون  
التبس المستند إلى الاثنين بالمستند إلى الواحد ؛ فليس مراد المؤلف أن النون الخفيفة  
تقع بعد الألف ولا تدغم في النون التي بعدها ، بل مراده أنه لا يصح وقوع  
الخفيفة بعد الألف ولو كان بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، فاقصر على نفي الصورة  
المتوهمة

(٢) قال في شرح الكافية ( ح ٢ ص ٢ ) : « وإذا دخلت « ها » على  
الله ففيه أربعة أوجه : أكثرها إثبات ألف ها وحذف همزة الوصل من الله  
فيلتقى ساكنان : ألف ها ، واللام الأولى من « الله » ؛ وكان القياس حذف  
الألف ؛ لأن مثل ذلك إنما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين ، أما في كلمتين ،

من الشرطين المعتبر واحد منهما في الساكن الثاني : أن يكون موقوفا عليه بالسكون ، أو مُجَرَّي مُجَرَّي الموقوف عليه ، وذلك لأن الوقف لقصد

فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله ، إلا أنه لم يحذف في الا غلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ألف ها من تمام ذا ، فان « ها الله ذا » يحذف ألف ها ربما يوم أن الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في أرقت ، وهياك في إياك . والثانية - وهي المتوسطة في البقعة والكثرة - ها الله ذا « يحذف ألف «ها» للساكنين كما في « ذا الله » و « ما الله » ولكونها حرفا كلا وما وذا . والثالثة - وهي دون الثانية في الكثرة - : إثبات ألف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج ، تنبيها على أن حق ها أن يكون مع ذا بعد الله ، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج . والرابعة حكاهما أبو علي - وهي أقل الجميع - : ها لله ، يحذف همزة الوصل وفتح ألف ها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين ودأبة ، قال الخليل : ذا من جملة جواب القسم ، وهو خبر مبتدأ محذوف : أي الأمر ذا ، أو فاعل : أي ليكون ذا ، أولا يكون ذا ، والجواب الذي يأتي بعد تنبها أو إثباتا نحو ها الله ذا لا فعلن أو لا أفعل بدل من الأول ، ولا يقاس عليه ، فلا يقال : ها الله أخوك : أي لا نا أخوك ونحوه وقال الأَخفش : ذا من تمام القسم : إما صفة لله : أي الله الحاضر الناظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر : أي ذا قسمي ، فبعد هذا : إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة هـ اهـ

هذا ما يتعلق بلفظ هذه الكلمة من حيث النطق بها وإعرابها ، فأما ما يتعلق بها من حيث المعنى فقد ذكر المؤلف في شرح الكافية ( ٢ ص ٣١١ ، ٣١٢ ) أن منهاها القسم ، ثم اختلفوا في هذه الهاء

قال ما نصه : « وإذا حذف حرف القسم الأَصلي : أعني الباء : فإن لم يبدل منها فالتخار النصب بفعل القسم . ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض ، نحو الكعبة لا فعلن ، والمصحف لا تين وتختص لفظة الله بتعويض « ها » أو همزة الاستفهام من الجار ، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف ، وجار الله جعل هذه الأ حرف دلا من الواو ، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة « الله » كالتاء ، فإذا جئت بهاء

الاستراحة ، ومشاركة الراحة تهون عليك أمر الثقل الذى كنت فيه (١)

والوقف على ضريين : إما أن يكون فى نظر الواضع ، أولا

فالأول فى أسماء حروف الهجاء ، وإثما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع

وضعها لتعلم بها الضبيان أو من يجرى مجرام من الجهال صور مفردات حروف

الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسم أوله ذلك الحرف ، حتى يقول الصبي . أَيْفَ

مثلا ، ويتف هنية قدر ما يميزها عن غيرها ، ثم يقول : بَا ، وهكذا إلى الآخر ،

فلا ترى سا كنين ملتقين فى هذه الأسماء إلا وأولها حرف لين ، نحو جِيمْ

التنبيه بدلا فلا بد أن تبنى بلقطة « ذا » بعد القسم به ، نحو لاها الله ذا ، وإي  
ها الله ذا ، وقوله :

تَعْلَنْ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ دَا قَسَمًا [ فَأَقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ ]

والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة . . . قدم على لفظ القسم به

عند حذف الحرف ليكون عوضا منه « اه

(١) قد علل هذا العلامة ابن يعيش فى شرحه على المفصل ( ص ٩٠ ص ١٢٠ )

فقال : « وإثما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك

الحرف ويوفر الصوت فيصير توفير الصوت عليه بمنزلة الحركة له ، ألا ترى أنك

إذا قلت : عمرو ، ووقفت عليه ، وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس

لها إذا وصلتها بغيره ؟ وذلك أن تحريك الحرف يقلقه قبل التمام ويجتذبه إلى

جرس الحرف الذى منه حركته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة وهى

القاف والجيم والطاء والباء والذال لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة

الحفل والضغط ، وذلك نحو : الحق ، واذهب ، واخلط ، واخرج ، ونحو الزاى

والذال والطاء ، والصاد ، فبعض العرب أشد تصويتا ، فجميع هذه لا تستطيع

الوقوف عليها إلا بصوت ، فتنى أدرجتها وحركتها زال ذلك الصوت ، لأن

أخذك فى صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول

صوتا ، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا وأقوى جرسا

من المتحرك ، فسد ذلك مسد الحركة ، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله « اه

دَالٌ نُونٌ ، وكذا الأصوات ، نحو قُوسٌ<sup>(١)</sup> ، وطَيْخٌ<sup>(٢)</sup> ، الوقف فيها وضعى ،  
لأنها لم توضع اقصد التركيب كما مضى في بابها<sup>(٣)</sup>

(١) قوس : اسم صوت يزجر به الكلب ليلتعد ، فيقال له : قوس قوس ، وهو  
مبنى على السكون ، فاذا دعوته ليقبل قلت : قس قس ، وقد اشتقوا من ذلك  
فعلا فقالوا : قوقس الرجل ، إنا أشلى كلبه : أى دعاه أو أغراه  
(٢) طيخ : حكاية صوت الضحك ، وهو اسم صوت ، والذي ذكره صاحب  
اللسان والقاموس أنه مبنى على الكسر ، وكذلك ذكر المؤلف نفسه في شرح  
الكافية ( ٢٥ ص ٧٧ ) حيث قال : « من الأصوات التى هى حكاية عن أصوات  
الانسان أو العجماوات أو الجمادات » طيخ » وهو حكاية صوت الضاحك ،  
وعيط حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب ، وغاق - بكسر القاف - وقد  
ينون ، وهو صوت الغراب . . . وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب . كلها  
مكسورة الأواخر « اه ، فلم من هذا أنه قد خالف هنا ما ذكره هناك وما هو  
تقل علماء اللغة

(٣) الذى مضى هو قوله فى ( ٢٥ ص ٧٥ ) : « اعلم أن الألفاظ  
التي تسميها النحاة أصواتا على ثلاثة أقسام : أحدها حكاية صوت صادر  
إما عن الحيوانات العجم كغاق (حكاية صوت الغراب) أو عن الجمادات كطق  
(حكاية صوت حجر وقع على آخر) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكى ،  
وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة بحركة بحركات صحيحة ، وليس  
المحكى كذلك لأنه شبه المركب من الحروف وليس مركباً منها ؛ إذ الحيوانات  
والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف إحسان الانسان ؛ لكنهم لما احتاجوا  
إلى إيراد أصواتها التي هى شبه المركب من الحروف فى أثناء كلامهم أعطوها  
حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة ؛ لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثل  
تلك الأجراس الصادرة منها ، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس  
الانس ، إلا فى النادر كما فى البيغاء ، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين  
الصوتين ، أعنى الحكاية والمحكى ، قضاء لحق الحكاية : أى كونها كالمحكى سواء ،  
فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات . وثانيها أصوات خارجة

والثاني أن لا يكون الوقف بنظر الواضع ، بل يطرأ ذلك في حال الاستعمال

عن فم الانسان غير موضوعة وضعا ، بل دالة طبعا على معان في أنفسهم ، كأف وتنف ، فإن المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ أف ، ومن يترق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتنف ، وكذلك آه للمتوجع أو المتجعب ، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعا كأح لذى السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لا يحتاجهم إليها ، نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة . . . ، وثالثها أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء : إما المجيء كألفاظ الدعاء ، نحو جوت ، وقوس ، ونحوها ، وإما الذهاب كهلا ، وهج ، وهجا ، ونحوها ، وإما أمر آخر ، كسأ للشرب ، وهسدع للتسكين ، وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال : إنها أوامر أونواه ، كما ذهب إليه بعضهم ، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة ، لعدم فهمها للكلام ، كما قال الله تعالى : ( كَمَثَلِ الَّذِي يَنْفِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ ) بل كأن أصلها أن الشخص كان يقصد اتياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال فيصوت لها : إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء وغير ذلك ، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ، ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الأمر : إما بضربه وتأديبه ، وإما بايناسه وإطعامه ، فكان الحيوان يمثل المراد منه إما رهبة من الضرب أو رغبة في ذلك البر ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر إلى أن يكتفى الطالب لذلك الصوت عن الضرب أو البر ، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يرضجه من الضرب أو ضده فيمثل عقيب الصوت عادة ودربة ، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهي لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لأن الصوت من حيث هو هو مشبه الأفراد ، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على الخارج سهل ، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها ، فركبوها من الحروف ، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب



في غير أسماء حروف الهجاء والأصوات ، نحو للمؤمنون ، والمؤمنات ، والقوت ،  
واليت ، وكذا الأسماء الممدودة نحو زيد ثمود سعيد عماد ، وذلك أن الواضع  
وضعها لينطق بها مركبة تركيب إعراب فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع  
عاملها نحو جاءني المؤمنون أولاً مع تركيبها معه نحو ثمود وزيد

والأسماء التي وضعها الواضع لتستعمل مركبة في الكلام على ضربين : أحدهما  
ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء في التركيب ، أعنى مشابهة البنى ، والثاني  
ما علم أنه لا يلزمه ذلك

والقرد والكلب وغير ذلك » ثم قال : « وإتاما بنى أسماء الأصوات لما ذكرنا  
من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل  
منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب ، وإذا وقعت مركبة حاز  
أن تعرب اعتباراً بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلها بمعنى المصادر كماها منك  
وأف لكما ، إذا قصدت ألفاظها لا معانيها ، قال جهم بن العباس :

تَرُدُّ بِحِمْلٍ وَعَاجٍ وَإِتْمَا مِنْ الْعَاجِ وَالْحَيْهَلِ جُنْجُونُهَا  
وقال :

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَتَلَمٍّ جَوَانِبُهَا مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ  
وقال :

[ دَعَاهُنَّ رِدْفَى فَارْعَوْنَ لِمَصَوْتِهِ ] كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظَّمَاءِ الصَّوَادِيَا  
على الحكاية مع الالف واللام ، وتقول : زجرته بهيد (بفتح الهاء وكسرهما)  
وبهيد (الاول محكي والثاني معرب) ، وهذا كما تقول في الكلمات المبنية  
إذا قصدت ألفاظها :

[ آيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي آيْتَ ] إِنْ أَوْأَ وَإِنْ آيْنَا عَنَّا  
ولا يحمد الله بأين ولا بأين . . . . . والإعراب مع اللام أكثر من البناء  
نحو من العاج والحيل - بالجر - وباسم الشيب ، لكونها علامة الاسم الذي  
أصله الإعراب » اهـ

ففي الأول جوز وضع بناءً بعضه على أقل من ثلاثة نحو مَنْ وَمَاذَا ، وفي الثاني لم يجوز ذلك ؛ إذ الثلاثة أقل أبنية للعرب ،

وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبة ، فهذا جوز أيضا وضع بعضها على أقل من ثلاثة ، نحو بَاتَا ثَا وَصَةً وَسَاءً <sup>(١)</sup> ؛ إذ ليست في نظره مركبة ، فلا تكون في نظره معربة ،

وأما إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين ، ولا يكون إذن سكون ثانيهما إلا للوقف في حال الاستعمال لا بنظر الواضع ؛ فلا بد من تحريك الأول منهما بكسرة مخففة كما ذكرنا ، حتى يمكن النطق بالثاني ساكنا ، نحو عَمَرٌ وَبَكْرٌ وَبَشَرٌ ، وإنما جُوزَ هذا الشبيه بالتمقاء الساكنين لما قلنا إن الوقف لطلب استراحة ؛ فيحتمل معه أدنى ثقل ، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة اختار بعض العرب نَقَلَ حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي اقتضاها الطبع كما ذكرنا ، لفائدتين : إحداهما : دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية ، والثانية إبقاء دليل الإعراب لكن فيما اختاره ضعفا من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة فلذلك اجتنبه أكثر العرب

قوله « يتنفر في الوقف مطلقاً » أي : سواء كان أولهما حرف لين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات ، أولا نحو بكر عمرو ، وقد عرفت أن الثاني ليس فيه التقاء الساكنين حقيقة ، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح  
قوله « وفي المدغم قبله لين في كلمة » احتراز من نحو ( قَالُوا اطَّيَّرْنَا ) وخافى الله ، وخافا الله

---

(١) سأ : اسم يزجر به الحمار ليحبس ، أو ليمضي ، أو يدعى به ليشرب ، وفي المثل « قرب الحمار من الردهة ولا تقل له سأ » والردهة : ثقرة في الصخرة يستنقع فيها الماء

قوله « خويصة » تحفيرة خاصة

قوله « تمود الثوب » فعل مالم بسم فاعله من « تماذذنا الثوب » أى : مده

بعضنا من بعض

قوله « نحو ميم قاف عين » يعنى به التقاء سا كنين سكون ثانيهما لعدم موجب الإعراب ، سواء كانت الكلمة من أسماء حروف التهجى كقاف لام ميم ؛ أو من غيرها ، كمرصاد ثمود عَمِيد ، وسواء كان الحرف الأول حرف ابن كما ذكرنا ، أو لا كعَمَرُو بكر ، وقد ذكرنا أن هذا الأخير شبيه بالتقاء السا كنين وليس به فى التحقيق ، وإنما جاز التقاء السا كنين فى مثل هذا لكون الكلمات مُجَرَّاة مجرى الموقوف عليه كما يجب . وإن لم تكن موقوفاً عليها  
قوله « وقفا » كما إذا وقفت على ص فى كهيمص

قوله « وصلًا » كما تصل عين بصاد فى هذه الفاتحة ؛ فسكون أو آخرها ليس لأنها كانت متحركة ثم قطعت حركتها لأجل الوقف ؛ بل لكونها مبنية على السكون ، وقال جار الله <sup>(١)</sup> : هى معرفة ، لكنها لم تعرب لعرىها عن سبب

---

(١) قال جار الله الزمخشري فى تفسير سورة البقرة من الكشاف (ح ١ ص ٩)  
فان قلت : من أي قيل هى ( يريد الألفاظ التى تهجى بها ) من الاسماء : أم عربية أم مبنية ؟ قلت : بل هى أسماء معربة ، وإنما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه ، والدليل على أن سكونها وقف وليس ببناء أنها لو بذت لحذى بها حذو كيف ، وأين ، وهؤلاء ولم يقل : ص ق ن مجموعاً فيها بين السا كنين « اه ، وقد حقق العلامة الليثاوى مراد جار الله من هذه العبارة بأوجز لفظ فقال « وهى ( أى : أسماء حروف التهجى ) ما لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الاعراب ؛ لفقد موجبه ومقتضيه ، لكنها قابلة إياه معرضة له ؛ إذ لم تناسب مبنى الاصل ، ولذلك قيل . « ص » و « ق » مجموعاً فيهما بين سا كنين ، ولم تعامل معاملة أين وهؤلاء « اه  
ومن هنا تعلم أن ادعاء المؤلف الاضطراب والناقض فى عبارة جار الله غير

الإعراب ، وهذا منه عجيب ، كيف يكون الاسم عربياً بلا مقتضى للإعراب ؟

صحيح ، لأن معنى قول جارا لله « إنها معربة » هو أنها ليست مبنية بل هي مبنية للإعراب ومعدلة وتقبله لعدم وجود مقتضى البناء ، ومعنى قوله « لكنها لم تعرب لعربها » عن سبب الأعراب هو أنها في حال عدم تركيبها لم تعرب بالفعل ، وذلك لا غبار عليه ؛ لأن كل الأسماء قبل تركيبها لا يجرى عليها الأعراب بالفعل وإن كانت معرضة أن يجرى عليها ، واستمع لأبي حيان حيث يقول : « الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة : ا ب ت ث ، وأسماء العدد ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، فيها للنحاة ثلاثة أقوال : فاختار ابن مالك رحمه الله أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة ، وهذا عنده يسمى بالشبه الإلهامى . وذهب غيره إلى أنها ليست معربة لعدم تركيبها مع العامل ، ولا مبنية لسكون آخرها في حالة الوصل وما قبله ساكن ، وليس في المبنيات ما هو كذلك . وذهب بعضهم إلى أنها معربة ، يعنى حكماً لا لفظاً ، والمراد به قابلية الأعراب وأنه بالقوة كذلك ، ولولاه لم يعل فتى لتحركه وافتتاح ما قبله . وهذا الخلاف مبنى على اختلافهم في تفسير المعرب والمبنى ؛ فان فسر المعرب بالركب الذى لم يشبه مبنى الأصل شبيهاً تاماً والمبنى بخلافه ؛ فهي مبنية ، وإن فسر بما شابهه وخلافه ولم تقل بالشبه الإلهامى فهي معربة ، تنزيلاً لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل ، وإن قلنا : المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبنى ما شابهه ، فهي واسطة ، وللناس فيما يعشقون مذاهب ، فالخلاف لفظي ، والأمر فيه سهل ، وكلام الكشف مبنى على الثانى ( من تفسيرات المعرب والمبنى ) وكلام اليبضاوى محتمل له ولما بعده وإن كان الأول أظهر ، ثم إنه قيل : إن المحققين حصروا سبب بناء الأسماء فى مناسبة ما لا يمكن له أصلاً ( يريد شبه الحرف ) ، وسموا الأسماء الخالية عنها معربة ، وجعلوا سكون أعجازها قبل التركيب وقفاً لا بناءً ، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوزت فى الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما فى الوقف فقالوا زيد ، عمرو ، ص ، ق ، ولو كان سكونها بناءً لما جمعوا بينهما كما فى سائر الأسماء المبنية نحو كيف وأخواتها . لا يقال : ربما عدت الأسماء ساكنة الأعجاز متصلاً ببعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفاً بل بناءً ؛ لأننا نقول :

وإنما قلنا إنها لم تكن متحركة بحركة لأن الحركة إما إعرابية وكيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الإعراب الذي هو التركيب مع العامل ؟ وإما بنائية ، ولا يجوز ؛ لأن بناء ما لم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الإعراب ، فينبغي أن يكون أقوى وجهى البناء على أصل البناء ، وهو السكون ؛ لأن أصل الإعراب الحركة ، وأصل البناء السكون ، ثم تقول : إن [ مثل ] هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف الهجاء أو من أسماء العدد كواحد اثنان ثلاثة ، أو من غيرها كزيد عمرو بكر ، وإن اتصل بعضها ببعض في اللفظ ؛ إلا أن آخر كل واحد منها في حكم الموقوف عليه ، وإنما وجب ذلك فيها لأن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى ، وإن كانت في اللفظ متصلة به ، والدليل على كون كل واحدة في حكم الموقوف عليه إثبات ألف الوصل في اثنان إذا عددت ألفاظ العدد ، وقلبُ تاء أربعة وثلاثة هاء ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، اتفاقاً منهم ، وألف الوصل تسقط في الدرج ولا ينقلب التاء هاء إلا في الوقف ؛ فهذه أسماء مبنية على السكون أُجْرِيتَ عليها حكم الوقف ، كما يوقف على كَمْ وَمَنْ وسائر الكلم المبنية على السكون ؛ فيجوز في آخر كل واحدة منها حكم الوقف ؛ لعدم تعلق شيء منها بما بعده ، كما أنه لما لم يتعلق بنحو قوله تعالى : ( بسم الله الرحمن الرحيم ) بما بعده من أول السورة كقوله تعالى : ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) وقفت على الرحيم ، لكن لاتسكت على كل واحدة كما هو حق الوقف في آخر الكلام التام ؛ لأن ذلك إنما هو للاستراحة بعد التعب ، ولاتعب ههنا باللفظ بكل كلمة ، فمن حيث تُجْرَى أواخرها مجرى

---

هي قبل التركيب في حكم الوقف سواء كانت متفصلة أو متواملة ؛ إذ ليس فيها قبل ما يوجب الوصلة ؛ فالمتواملة منها في نية الوقف فتكون ساكنة ، بخلاف كيف وأين ، وحيث ، وجيز ، إذا عددت وصلاً ، فإن حركتها لكونها لازمة لاتزول إلا بوجود الوقف حقيقة هـ

الموقوف عليه قلبت التاء في ثلاثة أربعة هاء ، ومن حيث وصلتها بما بعدها ولم تقف عليها نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء ، على ما حكى سيبويه ، كما ينقل في نحو مسألة ، وقد أفصح ، ومثله قول الشاعر :

٧٠ — أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَأَخْرِفٍ تَخْطُ رِجْلَايَ بِحِطِّ مُخْتَلِفٍ.

\* تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامٌ أَلِفٌ <sup>(١)</sup>

بنقل حركة همزة ألف إلى ميم لام ، ونقل اللبرد عن المازي منع نقل حركة الهمزة في ثلاثة أربعة إلى الهاء ، وسيبويه أوثق من أن تُرَدَّ روايته <sup>(٢)</sup> عن العرب ، ولا سيما إذا لم يمنعا القياس ، وفرق سيبويه بين ما سكونه بنظر الواضع كأسماء حروف التهجي وبين ما سكونه يعرض عند قصد التمديد نحو واحد اثنان ثلاثة ، وزيد عمرو بكر ، فقال : ما أصله الإعراب جازأن يُشَمُّ فيه الرفع ؛ فيقال واحد اثنان ، بإشمام الرفع [ وإنما أشم الرفع ] دون غيره لأنه أقوى الإعراب

(١) هذه الآيات لأبي النجم العجلى الفضل بن قدامة ، وكان لأبي النجم صديق يسميه الشراب فاذا انصرف من عنده انصرف ثملا . وزيد : هو صديق أبي النجم الذي كان يسميه . والخرف : الذي فسد عقله لكبر أو نحوه ، وهو صفة مشبهة ، وبابه فرح . وتخط : تعلم ، ومعنى الآيات أنه خرج من عند صديقه يترنح فتخط رجلاه خطا كالألف تارة وكاللام تارة أخرى ، يريد أنه لا يمشي على استقامة . والاستشهاد بالبيت على أنه نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام كما نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء في قولك ثلاثة أربعة حين تصل الثلاثة بما بعدها . وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ٢ ص ٣٤ )

(٢) قال سيبويه رحمه الله ( ٢ ص ٣٤ ) : « وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول : ثلاثة أربعة ، طرح همزة أربعة على الهاء فتصحوا ولم يحوها تاء ، لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يتغير في الإدراج ، تقول : اضرب ، ثم تقول : اضرب زيدا » ، وبعد أن ذكر سيبويه أنه ينقل ذلك عن من يوثق به عن العرب لا محل لانكار اللبرد الذي ذكره المؤلف عنه

وأسبقه ، وأما ألف لام ميم فلا يُشَمُّ شئٌ منها حركة لكونها أعرق في السكون من الأول ، إذ سكون مثلها بنظر الواضع ، ومنع الأخفش من الإشمام ، ولا وجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور ، وعلى ما قاله سيبويه لا بأس بإشمام الرفع في المصاف في نحو غلام زيد إذا لم تركبه مع عامله

قوله « وفي نحو آخسن عندك ، وآيمنُ الله يمينك ؛ اللالتباس » يعنى إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم ييجز حذف همزة الوصل ، وإن وقعت في الدرج ؛ اثلا ياتبس الاستخبار بالخبر ؛ لأن حركتى الهمزتين متفتحتان ؛ إذ هما مفتوحتان ، وللعرب في ذلك طريقتان : أ كثرهما قلب الثانية ألها محضاً ، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف ، والأول أولى ؛ لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف ؛ لوقوعها في الدرج ، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل ؛ لأنه إذهاب للهمزة بالكلية كالحذف ، وقرئ في الكتاب العزيز بالوجهين ، فاذا قلبت الثانية ألها التقى ساكنان لا على أحدهما ؛ لأن الثاني ليس بمدغم في نحو آخسن ولا موقوف عليه كما شرطنا ، وفي قولك « آله » وإن كان مدغماً إلا أن المدغم ليس من كلمة حرف المد ، ولا المدغم فيه ، وإعما لم يحذف الألف المنقلبة من الهمزة اثلا يلزمهم ما فروا منه من التباس الاستخبار بالخبر ، وهو أن ذلك كون الألف أمكن في المد من أخويه

قوله « وحلقنا البطان » يقال في المثل : التقت حلقَتَا البطانِ ؛ <sup>(١)</sup> إذا

(١) هذا مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب ، ومنه قول أوس بن حجر من قصيدته التي يمدح فيها فضالة بن كعدة ويرثيه بعد وفاته

لَيْبِكَ الشَّرْبُ وَالْمَدَامَةُ وَالْفَتَيَانُ طُرّاً وَطَامِعُ طَمَعَا  
وَذَاتُ هَذِمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تَصَمَّتْ بِالمَاءِ تَوَلَّيَا جَدَعَا  
وَالْحَى إِذْ حَاذَرُوا الصَّبَاحَ وَإِذْ خَافُوا مُغِيرًا وَسَائِرًا تَامَا  
وَأَزْدَحَمَتْ حَلَقَتَا البِطَانِ بِأَقْوَامٍ وَجَاشَتْ نَفُوسُهُمْ جَزَعَا

تقاوم الشر ، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير أو فرط شد  
البطان

قال : « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ ، نَحَوُ خَفَ وَقُلْ  
وَبِعَ وَنَحْشَيْنَ وَاغْزُوا وَارْمِي وَاغْزَنْ وَأُرْمِنَ وَيَخْشَى الْقَوْمُ وَيَغْزُوا الْجَيْشُ  
وَيَرْمِي الْفَرَسَ »

أقول : كان حق قوله « وَحَلَقْنَا الْبَيْطَانَ شَاذٌ » أن يكون بعد قوله  
« وَيَرْمِي الْفَرَسَ » لأن حق الألف الحذف كما في « يَخْشَى الْقَوْمُ » ولم تحذف  
قوله « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ » أى : إن كان التقاء الساكنين غير ذلك  
المذكور ، وذلك على ضربين : إما أن يكون أولهما مدَّة ، أولا ، ونعنى بالمدَّة  
حرف لين ساكناً ، حركة ما قبله من جنسه ؛ فإن كان فلا يخلو من أن يكون  
حذف المدَّة يؤدَّى إلى لبس ، أولا ؛ فإن أدى إليه حرك الثانى ؛ إذ المد لا يحرك  
كما فى مُسْلُونٍ ومُسلَمَانٍ ، فإن النون فى الأصل <sup>(١)</sup> ساكن ، فلو حذفت الألف  
والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين ، وكذا فى يُسْلِمَانِ

الهدم : الإخلاق من الثياب والنواشر : عروق ظاهر الكف . والجدع :  
السوء الغداء . والبطان : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ،  
فاذا التقتا فقد بلغ الشد غايته

(١) وجهه أن النون فى المثنى والجمع هى التنوين الدال على تمكن الاسم ،  
والتنوين نون ساكنة ، فلما اجتمعت مع حرف المد وهوساكن أيضا ، واجتماعهما  
ههنا لبس مما يغتفر ، وتعذر حذف حرف المد لأنه مفض إلى اللبس ، وتعذر  
تحريكه لأنه تفض للغرض ؛ لأن المطلوب من المد التخفيف وتحريكه تفض  
لهذا الغرض ؛ حركت النون ، والأصل فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن  
يكسر وفتحت التنوين فى الجمع للفرق بين نون المثنى ونون الجمع ، ولم يعكس  
ليحصل التعادل فى المثنى مخفة الألف وثقل الكسرة ، وفى الجمع بثقل الواو  
وخفة الفتححة



وَيُسْمَوْنَ وَتُسَمَّى لَوْ حُذِفَتِ الْمَدَّاتُ لَاتَّبَسَ الْقَعْلُ بِالْمَوْكِدِ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ فِي  
بَدءِ النَّظَرِ ، وَإِنْ لَمْ يُوَدَّ الْحَذْفُ إِلَى الْبَسِّ حُذِفَ الْمَدُّ ، سَوَاءٌ كَانَ السَّاكِنُ  
الثَّانِي مِنْ كَلِمَةِ الْأَوَّلِ كَمَا فِي خَفَتْ وَقُلْتُ وَيَبِغْ ، أَوْ كَانَ كَالْجُزْءِ مِنْهَا ، وَذَلِكَ  
بِكَوْنِهِ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا مُتَّصِلًا ، نَحْوُ تَخَشَّيْنَ وَتَغْزُونَ وَتَرْمِينَ ، كَانَ أَصْلُهَا تَخْشَى  
وَتَغْزُو وَتَرْمِي ، <sup>(١)</sup> فَلَمَّا اتَّصَلَتِ الضَّمَائِرُ السَّاكِنَةُ بِهَا سَقَطَتِ اللَّامَاتُ  
لِلسَّاكِنِينَ ، أَوْ بِكَوْنِهِ أَوَّلُ نَوْنِي التَّأْكِيدِ الْمَدْغَمِ أَحَدَهُمَا فِي الْآخِرِ ، نَحْوُ اغْزُنَّ  
وَارْمِينَ ؛ فَإِنَّهُ سَقَطَ فِيهِمَا الضَّمِيرَانِ لِاتِّصَالِ النَّونِ السَّاكِنَةِ بِهِمَا ، أَوْ كَانَ السَّاكِنُ  
الثَّانِي أَوَّلَ كَلِمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ كَمَا فِي يَتَخَشَّى الْقَوْمُ ، وَيَغْزُو الْجَيْشُ ، وَيَرْمِي الْفَرَسَ <sup>(٢)</sup>

وَإِنَّمَا حُذِفَ الْأَوَّلُ إِذَا كَانَ مَدَّةً مَعَ عَدَمِ الْبَسِّ ، وَحَرَكٌ هُوَ إِذَا كَانَ  
غَيْرَ هَا نَحْوِ أَضْرِبِ أَضْرِبِ إِلَّا مَعَ مَانِعٍ كَمَا فِي لَمْ يَلِدْهُ <sup>(٣)</sup> عَلَى مَا يَجِبُ ، وَلَمْ

(١) هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مَبْنًى عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ وَقَرَّرَهُ مَرَارًا مِنْ أَنَّ  
الضَّمَائِرَ إِنَّمَا تَلْحَقُ الْأَفْعَالَ بَعْدَ إِعْلَالِهَا عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ أَسْبَابُ الْإِعْلَالِ ( أَنْظَرَ  
ص ١٧٩ ) وَسَيَقَرُّ ذَلِكَ قَرِيبًا . وَأَمَّا بِنَاءُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ مِنْ أَنَّ  
الضَّمَائِرَ تَلْحَقُ الْأَفْعَالَ قَبْلَ الْإِعْلَالِ فَأَصْلُ تَخَشَّيْنَ تَخَشَّيْنَ - كَتَلَمِينَ - تَحَرَّكَ الْيَاءُ  
وَانْتَهَجَ مَا قَبْلَهَا فَهَلَّتْ أَلْفًا فَصَارَ تَخَشَّيْنَ ، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّعَادُلِ  
السَّاكِنِينَ ، وَأَوْزَتْ هِيَ بِالْحَذْفِ لِأَمْرَيْنِ : الْأَوَّلُ أَنَّهَا جُزْءُ كَلِمَةٍ ، وَالثَّانِي أَنَّهَا  
لَامٌ ، وَاللَّامُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ . وَأَصْلُ تَغْزُونَ تَغْزُونَ - كَتَنْصَرُونَ -  
اسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ فَالْتَقَى حَكَنَانِ ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ الْأُولَى  
لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّعَادُلِ . وَأَصْلُ تَرْمِينَ تَرْمِينَ كَتَضْرِبِينَ ، اسْتَقْبَلَتِ الْكُسْرَةَ عَلَى الْيَاءِ  
فَحُذِفَتِ الْكُسْرَةُ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الْأُولَى لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّعَادُلِ

(٢) الْفَرَسُ : الْهَدَفُ الَّذِي يَنْصَبُ فَيَرْمِي بِالسَّهَامِ

(٣) وَرَدَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي بَيْتٍ مِنَ الشُّعْرِ لِرَجُلٍ مِنْ أَزْدِ السَّرَاةِ وَهُوَ :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ      وَذِي وَلَدٍ أَمَّ يَلِدُهُ أَبَوَانِ

وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ الْبَيْتِ وَوَجْهُ التَّخْفِيفِ فِيهِ ( أَنْظَرَ ص ١٧٩ ) وَأَنْظَرَ

( ص ٢٣٨ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ )

يحذف الثانى ولم يحرك هو فى جميع المواضع لأن الثانى من الساكنين هو الذى يتمتع  
 التلفظ به إذا كان الأول صحيحا ، والذى يستقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف  
 لين ، وسبب الامتناع أو الاستقلال هو سكون الأول فيزال ذلك المانع : إما  
 بحذف الأول إذا استقل عليه الحركة ، وذلك إذا كان مدا ، أو بتحريكه إذا  
 لم يكن كذلك ، وأما أول الساكنين فانك تبتدىء به قبل مجيء الثانى فلا  
 يتمتع سكونه ولا يستقل ، وإنما استقل تحريك المد الذى هو الواو والياء لأن  
 المطلوب من المد التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه  
 ليسهل النطق به ، وتحريكه تقضى لهذا الغرض ، وأما الألف فلا يجيء فيه  
 ذلك ؛ لأن تحريكه مستحيل ؛ إذ لا يبقى إذن ألفا ، وإنما حذف الواو من  
 اغزُن والياء من ارْمِن وإن كان نون التأكيد كجزء الكلمة الأولى فيكون  
 لو خُلّي مثل الضالين وتعود الثوب لأنها كلمة أخرى على كل حال ، وليست  
 بلازمة ، فتعطى من جهة اللزوم حكم بعض الكلمة

فان قيل : فلم عد فى نحو اضربان كجزء الكلمة فلم يحذف الألف ؟

قلت : الغرض الفرق بين الواحد والمثنى ، كما مر فى شرح الكافية

فنعول : النون من حيث لا يستقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمة ،  
 ومن حيث هو على حرفين وائس يلزم للكلمة ائس كجزئها ، فحيث كان لهم  
 غرض فى إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك ، أعنى فى نحو اضربان ، وحيث لم  
 يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما فى اغزُن وارْمِن ، وفى تمثيل المصنف باغزُوا  
 وارْمِى — نظرا إلى أن أصلهما اغزُوا وارْمِى فسكنت اللام استقلالا ثم حذفت  
 لالتقاء الساكنين — نظر ؛ لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال ،  
 كما ذكرنا أول الكتاب <sup>(١)</sup> فى تحليل ضمة قُلْتُ وكسرة بَعْتُ ، فالحق أن يقال : الواو

والياء في اغزوا وارى إنما اتصالاً بغز وازم محذوف في اللام الوقف ؛ لا أنهما ثابتا اللام  
اعلم أن الضمائر المرفوعة المتصلة بالجزوم والموقوف<sup>(١)</sup> نحو اغزوا ولم يغزوا واغزوا ولم  
تغزوا واغزى ولم تغزى وازميا ولم تزميا وازموا ولم تزموا وازى ولم تزمى وارضيا  
ولم ترضيا وارضوا ولم ترضوا وارضى ولم ترضى ؛ إنما تلحق الفعل بعد حذف  
اللام للجزم أو الوقف ، كما لحقت في اضربا وقولوا ولم يضربا ولم يقولوا بعد الجزم  
والوقف ، ثم تعود اللامات لحقوقها ، لأن الجزم والوقف معها ليسا على اللام ، ثم  
تسقط اللامات مع الواو والياء لاجتماع الساكنين بعد حذف حركتها ، ولا تسقط  
مع الألف نحو اغزوا وازميا وارضيا ولم تغزوا ولم تزميا ولم ترضيا ؛ لعدم  
الساكنين ، ولم يقلب اللام ألفا في ارضيا واخشيا حملا على ترضيان وتخشيان ،  
على ما يجيء في باب الإعلال

قال : « وَالْحَرَكَهُ فِي نَحْوِ خَفِ اللّٰهَ وَاخْشَوْا اللّٰهَ وَاخْشَى اللّٰهَ وَاخْشَوْنَ  
وَاخْشَيْنَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا ، بِخِلَافِ نَحْوِ خَافَا وَخَافَنَّ »

أقول : يعنى أن حركة الواو في اخشوا الله وحركة اللام في خف الله  
عرضتا لأجل كلمة منفصلة ، وهى الله ، فلم يعتد بها ، فلم ترجع الألف المحذوفة  
لأجل سكون الواو واللام ، وكذلك حركة واو اخشون وياء اخشين لأن النون  
المتصلة بالضمير كالكلمة المنفصلة ، على ما قرر المصنف في آخر الكافية

فان قيل : هب أن النون كالكلمة المنفصلة عن الفعل بسبب توسط الضمير  
بينهما ، أليست كالمتصلة بالضمير اتصالها باللام في خافن ؟ فلما كان حركة اللام في  
خافن كالأصلية بسبب ما اتصل به : أى النون ، فلذا رجع الألف المحذوفة في  
خف ، فكذا كان ينبغى أن يكون حركة الواو والياء في اخشون واخشين ،  
فكان ينبغى أن ترجع اللام المحذوفة فيهما لسكون الواو والياء المتصلين بهما

(١) المراد بالموقوف المبنى وهو تعبير شائع في عبارات المتقدمين من النحاة

قلنا : بين اتصال النون بلام الكلمة وبين اتصالها بالضمير فرق ، وذلك لأن النون إذا اتصلت لفظا بالضمير فهي غير متصلة به معنى ؛ لأنها لتأ كيد الفعل لا لتأ كيد الضمير ، وأيضاً فإن لام الكلمة عريق في الحركة فاعتدَّ بحركته العارضة ، بخلاف واو الضمير ويائه ؛ فانهما عريقان في السكون فان قلت : أليس النون في نحو اضْرِبْ بآن بعد الضمير ؟ فحلا حذفت الألف كما في اضْرِبْ بِالرَّجْلِ ؟

قلت : خوفا من التباس المثني بالمفرد كما مر ، وأما حركة اللام في خافا وخافوا وخافى وخَافَنَّ فإتيها مع عروضها صارت كالأصلية ، بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل الذي هو كجزء الفعل ، واتصال نون التأ كيد بنفس الفعل ، وكذا في لِيَخَافَا وَلِيَخَافُوا وَلِيَخَافَنَّ ، مع أن حركات اللام في الكلمات المذكورة وإن كانت عارضة بسبب إلحاق الضمائر والنون ، لكنها ثابتة للأقدام لأجل خروج اللام عن كونه في تقدير السكون ، كما كان في قُمِ اللَّيْلُ ولم يَقُمْ اللَّيْلُ ؛ إذ الجزم والوقف مع نون التأ كيد المتصلة بلام الكلمة زالا بالكلية لصيرورتها معها مبنية على الحركة على <sup>(١)</sup> الأصح ، كما مر في شرح الكافية ، ومع اتصال

---

(١) هذا أحد أقوال ثلاثة في الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد ، وحاصله أن الفعل المضارع يلي على الفتح إذا باشرته نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر ، وذلك في الفعل المضارع المستند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكور ، وعلة بنائه حيثئذ تركبه مع النون كتركيب خمسة عشر ، والفاصل الظاهر ألف الاثنين ، والمقدر واو الجماعة وياء المخاطبة ، والقول الثاني أن المضارع مع نون التوكيد مبنى مطلقا سواء أباشره النون أم لم تباشره ، وهو مبنى على فتح ظاهر مع المباشرة ، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة مع غير المباشرة . والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقا ، وعلامة إعرابه النون المحذوفة نحو الـ أمثال إذا كانت النون غير مباشرة للفعل بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ

الضماير البارزة في نحو قولاً ولم يقولوا ولم يقولوا وقولى ولم تقولى بلا نون  
تأكيد ينتقل الجزم والوقف عن اللام إلى النون التي بعد اللام ؛ ففي الحالتين لم  
يبقى اللام في تقدير السكون ؛ فلا جرم رجعت العينات ؛ ولزوال الجزم والوقف  
تثبت اللامات في اغزُون وليغزُون واغزُوا

هذا ، وإنما لم يحذف أول الساكنين ، أعنى الألف في رمى وغزا ، عند  
اتصال ألف المثني في غَزَوْا وَرَمَيَا وَأَعْلَيَا وَحُبْلَيَا ، بل قلبت واوا أو ياء كما  
رأيت ، وحرك ؛ خوفاً من التباس المثني بالفرد ، أعنى رَمَى وَغَزَا وَأَعْلَى زِيدَ  
وَحُبْلَى عمرو

وإنما لم ترد اللام المحذوفة في مثل رَمَتْ وَغَزَتْ وإن تحركت التاء في  
غَزَتْ تَا وَرَمَتْ تَا لأن حركتها وإن كانت لأجل الألف التي هي كالجزء ، لكن تاء  
التأنيث الفعلية عريضة السكون ، بخلاف لام قُومًا ، كما مر ، وأيضاً حق التاء  
أن تكون بعد الفاعل ، لأنها علامة تأنيث لا علامة تأنيث الفعل ، فهي مانعة  
للألف من الاتصال التام كما قلنا في اخشُون واخشَيْن ، على أن بعضهم جوز  
رَدَّ الألف في مثله ، مستشهداً بقوله

٧١ — لَهَا مَتْنَانِ خَطَاةَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّيْرُ<sup>(١)</sup>

به أو مقدر ، أما مع النون المباشرة فعلمة إعرابه حركة مقدرة منع من  
ظهورها حركة التمييز بين المستند إلى الواحد والمستند إلى الجماعة والمستند  
إلى الواحدة.

(١) هذا بيت من قصيدة تنسب لامريء القيس بن حجر الكندي ، وهو  
في وصف فرس ، وقوله قوله .

لَهَا حَافِرٌ مِثْلُ قَسْبِ الْوَلِيدِ رُكْبَ فِيهِ وَطِيفٌ عَجْرُ  
لَهَا تُنُنٌ كَخَوَافِي الْعَمَّا بِ سُوْدٍ يَفِينِ إِذَا تَزَبَّرَ  
لَهَا ذَنْبٌ مِثْلُ ذَيْلِ الْعُرُوسِ تَسْلُكُهُ بِهِ فَرَجَهَا مِنْ دُبُرِ

« قال : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً حُرُكَ ، نَحْوُ اذْهَبِ اذْهَبْ وَلَمْ أَتْلُهُ  
وَأَلَمْ اللَّهُ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَاخْشِيَ اللَّهَ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ اخْشَوْنِ وَاخْشَيْنِ لِأَنَّهُ  
كَالْمُفَصِّلِ »

أقول : اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مدّة وجب تحريكه ، إلا إذا  
أدّى تحريكه إلى تقض الغرض كما في لم يَلِدْهُ وانطلق ، كما يجيء ، وإنما  
وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع

القعب : قدح مقعر من خشب ، والوليد : الصبي ؛ يريد أن جوف حافرهما  
واسع . والوظيف : مقدم الساق ، وهو من الحيوان ما فوق الرسغ إلى الساق . وعجر :  
غليظ ، والثني : جمع ثنية ( كعرقه ) ، وهي الشعر التي في مؤخر رسغ الدابة ، ويهين : أصله  
يفتن ، وتزير : تنفّس ، والمتنان : ثنية مثنى ، وهي بمعنى المتن ؛ وأراد جانبي  
ظهرها . وخطاها : اكتزتا وارتفعتا ، وقوله « كما أكب على ساعديه النمر »  
قال ثعلب : أي في صلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يديه ، فكأنه قال لها جانبا  
ظهر مكتزان شديدا . والاستشهاد بالبيت في قوله « خطاها » وهو فعل ماضٍ أصله  
خطي - كرمي - ومعناه اكتنز ، فإذا ألحقت به تاء التأنيث قلت خطت كما تقول  
رمت ، فان جئت بألف المثني مع تاء التأنيث فالقياس أن تقول : خطتا ، كما تقول :  
رمتا ، كما قال المؤلف ، ولكن هذا الشاعر أعاد الألف التي هي لام الفعل نظرا إلى  
تحريك التاء ، ولم يبال بمراقبة التاء في السكون ، وهذا تخريب جاعة من العلماء منهم  
الكسائي ، وذهب القراء إلى أن خطاها مثني خطاة ، حذف نون الرفع كما حذف  
في نحو قول الراجز :

\* يَا حَبْدًا عَيْنًا سُلَيْمَى وَالْفَمَا \*

أراد « والفمان » ، وكما حذف في قول الشاعر :

أَنَا أَعَزُّ لُبِّنْ ثَلَاثُ قَبْعُضْهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا يَبْنِنَا عَزُّ

أراد « ثنتان » ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن النون حذف للاضافة ، وعنده  
أن خطاها مضاف إلى « كما أكب على ساعديه النمر » وهو كلام لا معنى له ؛ إذ  
لا يمكن تخريبه على وجه صحيح

من التلغظ بالساكن الثاني ، فيزال ذلك المانع بتحريكه ، إذ لا يؤدي التحريك إلى استئصال كما أدى إليه تحريك حرف اللد على ما ذكرنا

ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفة في نحو قوله :

٧٢ — لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَ كَعَّ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (١)  
فإنه يحذف كما ذكرنا في شرح الكافية فرقا بينها وبين التنوين (٢)

(١) هذا البيت من بحر المنسرح ، وآخر النصف الأول منه قوله : « عليك أن » وقد حذف من أوله سبب خفيف . وهو من قصيدة للأضبط بن قريع أولها :

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُومِ سَمَةٌ وَالصُّبْحُ وَالْمُسَى لَا فَلَاحَ مَعَهُ  
مَا بَالُ مَنْ سَرَّهُ مُصَابُكَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ وَزَعَهُ  
وقبل البيت الشاهد قوله :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهُ  
فَاقْبِلْ مِنَ الدَّهْرِ مَا أَتَاكَ بِهِ مِنْ قَرٍّ عَيْنًا بِمَيْشِهِ نَقَمَهُ  
وَصِلْ حِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ السَّحْبَلُ وَأَقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ

والأضبط بن قريع جاهلي قديم ، وهو الذي أساء قومه مجاورته فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا مثل ذلك فقال : أَيْبَمَا أَوْجَهَ أَلْقَى سَعْدًا ، وقال : بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ (فذهبتا مثلين) ، والفلاح : البقاء والعيش ، وهو أيضا الفوز ، وعليه يحمل قول المؤذن «حى على الفلاح» والاستشهاد بالبيت على أن أصله «لا تهين» بنون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد النون التي هي لام الكلمة ، فلما وقع بعدها ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين

(٢) يريد أنهم قصدوا عدم تسويتها بالتنوين ، وذلك لأن التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل إذا خلا عن المانع ، وهو الإضافة واللام ، بخلاف النون الخفيفة ، فإنها قد تترك من الفعل بلا مانع ، فلما اضطروا إلى تحريكها أو حذفها - وذلك عند التقائها مع ساكن آخر - أجزوا التنوين على الأصل في التخلص من التقاء

ويستثنى أيضا نون لَدْنٌ ، وحذفه شاذ ، ووجهه مع الشذوذ أنه كان في معرض السقوط من دون التقاء الساكنين ، نحو :

٧٣ — مِنْ لَدُنْ لَحْيَيْهِ إِلَى مَنَحُورِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ <sup>(١)</sup>  
 فيجوز حذفه إذا وقع موقعا يحسن حذف حرف اللد فيه ، وذلك لأجل مشابهته للواء ، ولا يقاس عليه نون لم يكن ، وإن شاركه فيما قلنا : من مشابهة

الساكنين ، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مدة ، وأجروا النون على خلاف الأصل ، وهو حذف أول الساكنين ، مع أنها ليست مدة ، فرقا بينها وبين التنوين ، ولم يحسوا ؛ لأن التنوين لازم للاسم المتمكن بخلاف النون ، والحلاصة أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياسا إلا في ابن وابنة إذا كانا نعتين لعلم وكانا مضافين لعلم آخر ، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه ، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه ، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلبا للتحفة ، والنون المخففة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياسا ؛ قصد الفرق بينها وبين التنوين

(١) هذا البيت من شواهد سيويه ، وقد وقع في نسخ الأصل كلها على ما ترى ، والذي في سيويه وفي شرح الشواهد للبغدادى

يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُنْ لَحْيَيْهِ إِلَى مَنَحُورِهِ

وصف بعيراً ، أو فرسا ، بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذى يربط به مقدار باعين فيما بين لحييه ونحره . والبوعان : مثنى بوع ، وهو مصدر بعت الشيء أبوعه بوطا إذا ذرعه يباعك ، والجريز : الحبل والاستشهاد بالبيت في قوله : « لَدُنْ لَحْيَيْهِ » على أن أصله لدن فحذفت النون قال سيويه . « فأما لدن فالموضع الذى هو أول الناية ، وهو اسم يكون ظرفا ، يدلك على أنه اسم قولهم : من لدن ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز :  
 « يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ ... البيت » اهـ



الواو ، وجواز حذفه لغير الساكنين ؛ لأن حذف نون لدن للساكنين شاذ ، وما ذكرناه وجه استحسانه ، وليس بعلّة موجبة ويستثنى أيضاً تنوين العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم كما مر في موضعه (١)

وأما حذف التنوين للساكنين في قوله :

٧٤ - وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثِّي (٢)

(١) المعروف من مذاهب النحاة أن كلمة « ابن » إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبو الأول وكانت وصفاً لأولهما وجب أمران : أحدهما حذف ألف ابن في الخط ، وثانيهما حذف تنوين العلم الأول إن كان منوناً ؛ لكن حكى التبريزي في شرح الحماسة في هذا لغتين : الأولى حذف التنوين كالمشهور عن النحاة ، وثانيهما جواز التنوين . قال (ح ٤ ص ٣٤ طبعة المكتبة التجارية) في شرح قول قرواش بن حوط الضبي

نَبَّيْتُ أَنَّ عَقَالاً بْنَ خُوَيْلِدٍ يَنْعَافِ ذِي عَزْمٍ وَأَنَّ الْأَعْلَمَاءَ

يَنْبَغِي وَعِيدُهُمَا إِلَى وَبَيْنَنَا شُمُّ قَوَارِعٍ مِنْ هَضَابٍ يَرْمَرُمَا

ما نصه : « والأجود في العلم وقد وصف بالابن أو الابنة مضافين إلى علم أو ما يجري مجراه ترك التنوين فيه ، وقد نون هذا الشاعر « عقالا » ؛ وإذا قد فعل ذلك فالأجود في ابن خويلد أن يجعل بدلاً ، ويجوز أن يجعل صفة على اللغة الثانية « اه ، وعلى ذلك يحمل قول الراجز :

\* جَارِيَةٌ مِنْ قَبْسٍ بِنِ ثَعْلَبَةٍ \*

على أنه لغة ، وليس ضرورة كما ذكره بعض النحاة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة تفتخر بأخوالها ، وقوله :

\* حَيْدَةٌ خَالِيٍّ وَاقِيطٌ وَعَلَى \*

وحيدة واقيط وعلى وحاتم : أعلام ، والطائي : نسبة إلى طي على خلاف القياس .

والاستشهاد بالبيت في قوله « وحاتم الطائي » حيث حذف التنوين من حاتم

وفيا قرىء من قوله تعالى ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ) فشاذا  
والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر ، لما ذكرنا أنه من سجية  
النفس إذا لم تُستَكْرَه على حركة أخرى ، وقيل : إنما كان أصل كل ساكن  
احتيج إلى تحريكه من هذا الذي نحن فيه ومن همزة الوصل الكسر لأن السكون  
في الفعل : أى الجزم ؛ أقيم مقام الكسر في الاسم : أى الجر ، فلما احتيج إلى  
حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص ،  
وقيل :. إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنه لم يقع إلا في  
آخر الكلمة فاستحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية ، فكان  
الكسر أولى ؛ لأنه لا يكون إعرابا إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام  
وإضافة ، فاذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنه ليس بأعراب ، وأما  
الضم والفتح فقد يكونان إعرابا بلا تنوين ، ولا شيء قائم مقامه ، نحو جاءني أحمد ،  
ورأيت أحمد ، ويضرب ولن يضرب ، فلو حرك بأحدى الحركتين لالتبست  
بالحركة الإعرابية

قوله « ولم أبله » أصله أبالي ، سقطت الياء بدخول الجازم ، فكثرت استعمال  
« لم أبال » فطلب التخفيف ؛ فجوز جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى ، تشبيها  
لها بما لم يحذف منه شيء كيقول ويخاف ، لتحرك آخرها ، فأسقط حركة اللام ،  
فسقط الألف للساكنين ، فألحقها بالسكت لأن اللام في تقدير الحركة ، إذ  
هي إنما حذفت على خلاف القياس ، فكأنها نائمة كما في « لم يره » و « لم يخش »  
فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس ، وأيضا فإن الكسر حركته  
الأصلية

وأما قوله ( أَلَمْ اللَّهُ ) فمن وقف على ( ألم ) وعدّها آية وابتدأ بالله محركا لهزته  
ضرورة ، وفيه شاهد آخر في قوله « المني » حيث حذفت النون ضرورة ، وأصله  
المئين وليس هذا الاستشهاد الثاني مرادا هنا

بالتفتح فلا كلام فيه ، وأما من وصل ألَمْ بالله فإنه يحرك ميم ميم بالتفتح لا غير ، وهو مذهب سيبيويه ، والسموع من كلامهم ، واختاف في هذه الفتحة ، والأقرب كما قال جار الله أنها فحة همزة الله نقلت إلى ميم ، كما قلنا في ثلاثه ربعة . وقال بعضهم : هي لإزالة الساكنين ، وإنما كان الأول هو المختار لما تقدم أن أسماء حروف الهجاء إذا ركت غير تركيب الإعراب جرى كل واحد منها مجرى الكلمة الموقوف عليها ، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من حيث اللفظ ؛ ومن ثم قلبت تاء نحو ثلاثة أربعة هاء ، فلما كانت ميم كالوقوف عليها ثبتت همزة الوصل في الله ؛ لأنها كالمبتدأ بها ، وإن كانت متصلة في اللفظ بميم ، فلما قلب حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذفت في ثلاثه ربعة وفي قوله «لام ألف» كذلك حذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأنها صارت كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل ؛ إلا أن حذفها مع نقل الحركة في (ألَمْ الله) أولى من إثباتها ، كراهة لبقاء همزة الوصل في الدرج ، بخلاف الهمزة في ثلاثه ربعة ولام ألف ؛ فإن حذفها لا يترجع على إثباتها لكونها همزة قطع ، واختار المصنف جعل حركة ميم للساكنين ، بناء على أن الكلمات الممدودة ليست أواخرها كأواخر الكلم الموقوف عليها ، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها في الدرج ، فيلتقى ساكنان : الميم ، واللام الأولى ، فلم يكسر الميم كأخواته لأن قبله ياء وكسرة ، فلو كسرت لتوالت الأمثال ، وأيضا فيها فعلوا حصول التثنية في لام الله ، إذ هي تنغم بعد التفتح والضم وترقق بعد الكسر ، والذي حمله على هذا بناؤه كما مر على أن سكون أواخر الكلمات الممدودة ليس لوقوف ؛ لأنه إنما يسكن المتحرك ، ولا حركة أصلا لهذه الكلمات ، وذهب عنه أنه يوقف على الساكن أيضا ، والحق أنها مبنية على السكون ، فجرى آخر كل واحدة منها مجرى الموقوف عليه ، كما يوقف على مَنْ وَكَمْ ونحوهما ، وقلبُ التاء هاء وثبوت همزة الوصل في نحو واحد اثنان دليل الوقف ، وأجاز الأخفش الكسر أيضا في (ألَمْ الله) قياسا

لا سماعا ، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبنى على السماع [ وهذا من الأخفش ] بناء على أن الحركة الساكنين وليست للنقل ، وبه قرأ عمرو بن عبيد

قوله « وَأَخْشَوْا اللَّهَ ، وَأَخْشَى اللَّهَ » إنما لم يحذف الواو والياء لأن الأصل أن يتوصل إلى النطق بالساكن الثاني بتحريك الساكن الأول لا بحذفه ، لأن سكونه هو المانع من النطق به ، فيرفع ذلك المانع قطعاً ، وذلك بالتحريك ، وإنما ينتقل إلى حذفه إذا كان مدة كما ذكرنا ، والواو والياء إذا افتتح ما قبلهما ليستا بمدتين فلا يستقل تحريكهما ، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا — وهما كلمتان برأسهما — لم يكن عليهما دليل ؛ لأن قبلهما فتحة ، بخلاف « اغزوا القوم » و « اغزى الجيش » فان الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء دليلان عليهما بعد حذفهما

توله « ومن ثم قيل اخشون واخشين لأنه كالمفصل » لوجه لا يراد هذا الكلام ههنا أصلاً ؛ لأن الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مدة ، وإن كان الثاني متصلاً مثل الماء في « لم أبليه » أو منفصلاً كاخشوا الله واخشى الله أو كالمفصل كاخشون واخشين ؛ فأى فائدة لقوله « لأنه كالمفصل » وحكم المتصل أيضاً كذلك ؟ وهذا مثل ما قال في آخر الكافية « وهما في غيرهما مع الضمير ألبار كالمفصل » كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء في مثله الحذف كما في اغزُنْ ، لكن لما كان النون المؤكدة التي بعد الضمة كالكلمة المنفصلة لم يحذف ، كما لم يحذف في نحو اخشوا الله واخشى الله ، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك ، وتحريك لام التعريف الداخلة على همزة الوصل ، نحو الابن والاسم والانطلاق والاستخراج ، من باب تحريك أول الساكنين بالكسر ليتمكن النطق بالثاني في نحو قد استخرج وهل احتقر ؛ لأن همزة الوصل حركتها تسقط في الدرج فيلتقي ساكنان : لام التعريف ،

والساكن الذي كان بعد همزة الوصل ، وروى الكسائي عن بعض العرب جواز نقل حركة الهمزة إذا أردت حذفه في الدرج إلى ما قبله ، فروى ( بسم الله الرحمن الرحيم - الحمد لله ) بفتح ميم الرحيم إذا وصلته بأول الحمد ، وكذا قرئ في الشواذ ( قُمْ اللَّيْلُ ) بفتح الميم ، فعلى هذا يجوز أن يكون كسرة اللام في الابن والانطلاق منقولة عن همزة الوصل ، وكذا الضم في نحو ( قَدْ اسْتَهْزَيْ ) و ( قَالَتْ أُخْرِجْ ) وهو ضعيف ، ولو جاز هذا لجاز ( لَمْ يَكُنَ الَّذِينَ ) وَعَنِ الَّذِينَ ؛ بفتح النونين قال « إِلَّا فِي نَحْوِ انْطَلَقَ وَلَمْ يَلِدْهُ ، وَفِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَمِيمٍ - تَمَافَرُّ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِلتَّخْفِيفِ فَحَرَّكَ الثَّانِي ؛ وَقِرَاءَةُ حَفْصٍ وَيَتَقَفُّ لَيْسَتْ مِنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ »

أقول : يعني إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول ؛ إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الفرض ، وهذا في الفعل فقط ، نحو انْطَلَقَ ، وأصله انْطَلِقْ أمر من الانطلاق ، فشبه طَلِقَ بِكَتَفٍ في لغة تميم ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للفرض وكذا الكلام في لَمْ يَلِدْهُ ، قال :

عَجِبْتُ لِمَوَاوِدٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (١)

واختير فتح ثاني الساكنين على الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكنين لتأنيده العمل عنه ، ومن ثم تَوَقَّى مِنْهُ بَنُونَ الْعِمَادِ ، وأما الضم فلا يصار إليه في دفع الساكنين لثقله ، إلا للاتباع كما في مُنْذُ ، أو لكونه واو الجمع كما في اخشَوْنَ ، وقيل : إنما فتح إبتاعا لحركة ما قبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف

قوله « وَفِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَمِيمٍ » اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون في

(١) قد سبق القول في هذا البيت ( ج ١ ص ٤٥ ) فارجع إليه هناك ، وانظر

( ص ٢٢٦ من هذا الجزء )

المصاعف الساكن لامة للجزم أو للوقف ، نحو ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثانى ، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الاسكان عارض للوقف أول للجزم وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة فى نحو « ارْدُدْ القوم » لم يعتدوا بهذا الاسكان ، وجعلوا الثانى كالمتحرك ، فسكنوا الأول ايدغم ، فتخف الكلمة بالادغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان نقصا للنرض ، وقد جاء به الكتاب العزيز أيضا ، قال تعالى : ( وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ ) وإذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول فى الثانى فى نحو يَرْدُدُنْ مع أن تحريك الثانى مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ مع جواز تحريك الثانى للساكنين ؟ واتفق الجميع على ترك إدغام أَفْعِلْ تمجبا لنحو أخِيبْ به ، لكونه غير متصرف ، وقد يحرك الثانى أيضا إذا كان آخر الكلمة المبنية : إذ لو حرك الأول والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزن بوزن ، كما فى أَمْسِ وَمُنْذِ ، فكان يشبه فَعَلَ وفَعِلَ الساكن المعين بالمتحركها ، ويجوز أن يعلل أَيْنَ وَكَيْفَ وَحَيْثُ بمثله ، وباستقلال الحركة على حرف العلة إن لم يقاب ، ولو قلب اسكان تصرفا فى غير متمكن قوله . « وقراءة حفص - الخ » رد على الزمخشري <sup>(١)</sup> ، فانه قال : أصله

(١) لم يتفرد الزمخشري بما ذكره المؤلف ، بل هو تابع فيما ذهب إليه للجمهرة النحاة ، ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه فى توجيه قراءة حفص ، فنقول : ذهب النحاة فى توجيه هذه القراءة أربعة مذاهب : أولها - وهو ما ذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشري - وثانيها مذهب ذهب إليه عبد القاهر وحكام عنه الجاربردى واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق ، وقد تكفل المؤلف ببيان هذين المذهبين ، فلادعى اللاطالة فى شرحهما ، والثالث - وهو مذهب ذهب إليه أبو على الفارسي - وحاصله أن الهاء الضمير المفرد المذكور ، وأنها قد سكنت على لغة بنى عقيل وكلاب ، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير

يَتَّقِي أُلْحَقَتْ بِهِ هَاءُ السَّكْتِ فَصَارَ تَقَّهَ كَكَتَفٍ تَخَفَفَ بِحَذْفِ حَرَكَةِ الْقَافِ  
كَأَمْ هُوَ لُغَةٌ تَمِيمٌ ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، فَحَرَكَ الثَّانِي : أَيْ هَاءُ السَّكْتِ ؛ لِثَلَا يَلْزَمُ  
نَقْضُ النُّرْضِ لَوْ حَرَكَ الْأَوَّلُ ، وَفِيهَا قَالِ ارْتِكَابَ تَحْرِيكِ هَاءِ السَّكْتِ ، وَهُوَ  
بَسِيدٌ ، وَقَالَ الْمَصْنَفُ - وَهُوَ الْحَقُّ - : بَلِ الْهَاءُ فِيهِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهِ تَعَالَى  
فِي قَوْلِهِ ( وَيَخْشَى اللَّهَ ) وَكَانَ تَقَّهَ كَكَتَفٍ ، تَخَفَفَ بِحَذْفِ كَسْرِ الْقَافِ ، ثُمَّ  
حُذِفَ الصَّلَةُ الَّتِي بَعْدَ هَاءِ الضَّمِيرِ : أَيْ الْيَاءُ ؛ لِأَنَّهَا تَحْذَفُ إِذَا كَانَ الْهَاءُ بَعْدَ  
السَّاكِنِ مَحْوٍ مِنْهُ وَعَنْهُ وَعَلَيْهِ ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمُضْمَرَاتِ

قَالَ : « وَالْكَسْرُ الْأَصْلُ فَإِنْ خُوفًا فَلِمَا رَضِيَ : كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي  
مِيمِ الْجَمْعِ وَمُذْ ، وَكَاسْتِخَارِ الْفَتْحِ فِي أَلَمِ اللَّهِ »

أَقُولُ : قَدْ ذَكَرْنَا لَمْ كَانَ الْكَسْرُ أَصْلًا فِي هَذَا الْبَابِ

قَوْلُهُ : « كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي مِيمِ الْجَمْعِ » لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ أَنَّ مِيمَ

الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ سَكَتَتِ الْقَافُ مِنْ يَتَّقَهُ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، تَشْبِيهَا  
بِنَحْوِ كَتَفٍ ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ أَوَّلُهُمَا لَيْسَ مَدَّةٌ ، فَلَوْ حَرَكَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا عَلَى الْقَاعِدَةِ  
لَكَانَ نَقْضًا لِلْفَرْضِ ؛ فَلِذَلِكَ حَرَكَ الثَّانِي ؛ فَعَمِلَ هَذَا جَازًا أَنْ تَكُونَ قِرَاءَةُ حَفْصِ  
مِنْهُ ، وَالرَّابِعُ أَنَّ الْهَاءَ هَاءُ الضَّمِيرِ وَأَنَّ الْقَافَ سَكَتَتْ لَا لِلتَّشْبِيهِ بِنَحْوِ كَتَفٍ  
فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، بَلْ لِتَسْلِيْطِ الْجَازِمِ عَلَيْهَا ، كَمَا سَكَتَتِ اللَّامُ فِي « لَمْ أُلْهِ » ، وَكَأَمْ  
سَكَتَتِ الْقَافُ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالٍ :

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَعَادِي

وَعَلَى هَذَا لَا تَكُونُ قِرَاءَةُ حَفْصِ مِنْ بَابِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، كَمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ  
كَذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنَفُ تَبَعًا لِعَبْدِ الْقَاسِرِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا  
الْمَذْهَبِ الْآخِرِ وَبَيْنَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنَفُ أَنَّ الْقَافَ سَكَتَتْ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنَفُ  
تَخْفِيفًا تَشْبِيهَا لَهُ بِنَحْوِ كَتَفٍ ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ سَكَتَتِ الْقَافُ لِلْجَازِمِ ،  
وَالْمَخْلَاصَةُ أَنَّ قِرَاءَةَ حَفْصِ تَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ  
وَلَا تَكُونُ مِنْهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي وَالرَّابِعِ

الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر ، كقراءة أبي عمرو (عليهم الذلة) و (يهم الأسباب) وذلك لاتباع الهاء وإجراء الميم مجرى سائر ما حرك للساكنين ، وباقي القراء على خلاف المشهور ، نحو (يهم الأسباب) و (عليهم القتال) بضم الميم ، تحريكاً لها بحركتها الأصلية لما احتجج إليها : أى الضم ، كما مر في باب المضمرات <sup>(١)</sup> ، وإن كانت الميم بعد ضمة ، سواء كانت على الهاء كما في قوله تعالى : (هم المؤمنون) وفي قراءة حمزة (عليهم القتال) أو على غيرها نحو (أنتم الفقراء) و «لكنم الملك اليوم» و «لم يأت بكم الله» فالمشهور ضم الميم تحريكاً لها بحركتها الأصلية وإتباعاً لما قبلها ، وجاء في بعض اللغات كسرهما للساكنين كما في سائر أخواتها من ساكن قبل آخر .

قوله «ومذ» لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف ، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر : إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كونها في الأصل منذ ،

---

(١) ملخص ما ذكره في شرح الكافية : أنهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لئلا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته ، فأصل «ضربتم» مثلاً ضربتو ، فدفعوا للبس زادوا الميم قبل الواو وضموها لمناسبة الواو ، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح ، وإن لم يقع بعدها ضمير : فتنهم من يحذف الواو استئثالا لواو مضموم ما قبلها في آخر الاسم ، ومنهم من لا يحذف ، لأن الاستئصال عنده خاص بالاسم المعرب ، فإذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المقتضى لضمها ، فإذا التقت مع ساكن آخر فإن كانت بعد ضمة فالأشهر الأقيس ضمها إتباعاً ، ولأن الضم حركتها الأصلية ، ومنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين . وهو في غاية القلة ، ومنعه أبو على الفارسي ، وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرهما إتباعاً أو على أصل التخلص ، ومنهم من يضمها تحريكاً لها بحركتها الأصلية لأنه لما اضطر إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة أجنبية



وإما لاتباع الذال للميم ، وإما لكونه كالتغايات كما مر في بابه ، والتزموا الضم في  
« نحن » ليدل على الجمعية كما في هُوَ وَأَنْتُمْ

قوله « واختيار الفتح » « في ألم » قد ذكرنا ما فيه ، والفتح في نحو اضْرِبْنِ  
وليضربن الساكنين عند الزجاج والسيرافي ، كما مر في شرح الكافية  
قال : « وَكَجَوَّازِ الضَّمِّ إِذَا كَانَ بَعْدَ الثَّانِي مِنْهُمَا ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فِي كَلِمَتِهِ  
نَحْوُ وَقَالَتْ أَخْرِجْ وَقَالَتْ اغْزِي ، بِخِلَافِ إِنْ أَمُرُّوْا وَقَالَتْ ارْمُوا وَإِنْ  
الْحُكْمُ » .

أقول : يعني إذا كان بعد الساكن الثاني من الساكنين ضمة  
قوله « أصلية » ليدخل نحو « وَقَالَتْ اغْزِي » لأن أصل الزاي الضمة ،  
إذ الياء لحقت باغز بضم الزاي ، وليخرج نحو « وَقَالَتْ ارْمُوا » لأن أصل الميم  
الكسر ، إذ الواو لحقت بارم بكسر الميم ، وليخرج نحو ( إِنْ أَمُرُّوْا هَلَكَ )  
لأن ضمة الراء تابعة لضمة الاعراب العارضة وتابع العارض عارض

قوله « في كلمته » صفة بعد صفة لضمة : أي ضمة ثابتة في كلمة الساكن  
الثاني ، ليخرج نحو « إِنْ الْحُكْمُ » لأن ضمة الحاء وإن كانت لازمة للحاء لكن  
الحاء المضمومة ليست لازمة للساكن الثاني ، إذ تقول : إِنْ الْحُكْمُ ، وإن  
العرس ، والمطلوب من كونها في كلمته لزومها له حتى يستحق أن تتبع حركتها  
حركة الساكن الأول ، وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان  
بعد كسرة ، لاستقلال الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو ( عَذَابٍ أَلْوَسُ )  
وربما ضم أول الساكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمة أصلية ، إتباعا لضمة  
ما قبله ، نحو قُلْ أَضْرِبْ ، وقرئ في الشواذ ( قُمْ اللَّيْلُ ) وقاس بعضهم عليه فتح  
المسبوق بفتحة ، نحو « اصْنَعِ الْخَيْرَ »

قال : « وَاخْتِيَارِهِ فِي نَحْوِ اخْشَوْا الْقَوْمَ عَكْسَ لَوْ اسْتَطَعْنَا »

أقول : قوله « واختياره » أى : اختيار الضم فى واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخشوا القوم واخشون ؛ لتماثل حركات ما قبل النون فى جمع المذكور فى جميع الأبواب كما ذكرنا ، وكذا واو الجمع فى الاسم نحو « مضطهؤ الله » ليجانس نحو « ضارثو القوم » واختير فى واو « لو استطعنا » الكسر على الأصل ؛ لانتهاء داعى الضم كما كان فى واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع « او نحو » « لو استطعنا » فيكسر ، وكذا قد يشبه واو نحو « او » واو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل ، واختاروا الضم فى حيث لكونه كالتأنيبات كما مر فى بابيه

قال « وكحواز الضم والفتح فى نحو رُدُّ وَلَمْ يَرُدُّ بِخِلَافِ رُدِّ الْقَوْمِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَكَوْجُوبِ الْفَتْحِ فى نحو رُدُّهَا ، وَالضَّمِّ فى نحو رُدُّهُ عَلَى الْأَفْضَحِ ، وَالْكَسْرِ لَغِيَّةٌ ، وَغُلَطٌ نَعَلَبٌ فى جَوَازِ الْفَتْحِ »

أقول : اعلم أن نبي تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والحزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب : منهم من يفتحه كما فى نحو انطلق وَلَمْ يَلْدَهُ ، نظرا إلى كونه فعلا مجنبيه الكسرة اللازمة أولى ، وأما فى اَرْدُدِ الْقَوْمَ فعروضها سهل أمرها ، فيقول : مُدٌّ وَعَضٌّ وَعِزٌّ ، وفتح عَضٌّ عنده ليس بالإتباع ، وإلا قال مُدٌّ بالضم وعِزٌّ بالكسر ؛ ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتياع كما فى مُنْدٌ ، فيقول : مُدٌّ وَعِزٌّ وَعَضٌّ ، والكسر فى عِزٍّ ليس عنده لأن الساكن يحرك بالكسر ، وإلا كسر عَضٌّ ومُنْدٌ أيضا ، ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذى هو الأصل فى إزالة الساكنين ، وهم كعب وغنم ، فيقول : مُدٌّ وَعَضٌّ وَعِزٌّ ، والكسر فى عز عنده ليس بالإتباع ، وإلا أتبع فى مد وعض أيضا

وقد اجتمعت العرب حجازيهم وغيرهم على الإدغام في «هلم» مع الفتح ؛ لتركبه مع «ها» تخففوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح<sup>(١)</sup>  
وإن اتصل هذا المجزوم أو الموقوف بساكن بعده ، نحو رُدُّ ابْنِكَ ولم تَرُدِّ القوم ، اتفق الأكثر ممن كان يدغم على أنه يكسر قياسا على سائر ما يكون ساكنا قبل مثل هذا الساكن ، نحو اضرب القوم ، ومن العرب من تركه مفتوحا مع هذا الساكن أيضا ، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون :

٧٥ — فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ تُمَيْرٍ

فَلَا كَمَبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا<sup>(٢)</sup>

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ٢ ص ٦٨ ) : « وهو (يريد هلم) عند الخليل هاء التنبيه ركب معها «لم» أمر من قولك لم الله شعثه : أى جمع : أى اجمع نفسك إلينا في اللازم ، واجمع غيرك في المتعدي ، ولما غير معناه عند التركيب ؛ لأنه صار بمعنى أقبل أو أحضر بعد ما كان بمعنى اجمع ؛ صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف ، ولم يقولوا فيه : هلم ، كما هو القياس عندهم في «اردد وامدد» ولم يقولوا : هلم وهلم (بضم الأول) للاتباع وكسر الثاني على أصل التخلص من التقاء الساكنين) كما يجوز ذلك في مد ، كل ذلك لتقل التركيب « اه

(٢) البيت من قصيدة لجرير بن عطية هجائها الراعى النيمري ، ومطلعها :

أَقْلَى الْقَوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقَوْلِي إِنَّ أَصْبَتٍ : لَقَدْ أَصَابَا

وعاذل : مزخم عاذلة ، وهو منادى ، وجواب الشرط الذي هو قوله « إن أصبت » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والمبرد يجعل المتقدم جوابا . وقوله « لقد أصابا » مقول القول . والمراد لا تعز ولا تتكبر . ونمير قبيلة الراعى المهجو ، وكتب وكلاب قبيلتان. بلغتا عند الشاعر غاية السمو والرفعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « فغض الطرف » فان يونس على ما حكاه عنه سيويه سمع العرب ينشدونه بفتح الضاد ، والفتح لغة بني أسد كما قاله جار الله في المفضل

بفتح الصاد ، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه ، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ، وقد أجازته للمصنف في الشرح ، وهو وهم <sup>(١)</sup>

واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف ، نحو رُدَّهَا وَعَضَّهَا وَاسْتَعِدَّهَا ، وذلك لأن الهاء خفية فكأن الألف ولي المدغم فيه ، ولا يكون قبلها إلا الفتح ، وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكور ضموا كلهم نحو رُدَّه وَعَضَّه وَاسْتَعِدَّه ؛ لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه لخفاء الهاء ، فكأنك قلت رُدُّوا وَعَضُّوا وَاسْتَعِدُّوا ، وليس الضم في رُدَّه لإتباع ما قبله ؛

(١) قال الأثموني في شرحه على الألفية في باب الادغام : « والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم ، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، ومنهم من يفتح ، وهم بنو أسد ، وحكى ابن جني الضم ، وقد روى بهن قول جرير :

فَنَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ تُمَيْرٍ فَلَا كَمْبًا بَلَنْتَ وَلَا كِلَابًا

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : « ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح » هذا لفظه « اه كلام الأثموني ، وقال الجاربردي في شرح الشافية : « بخلاف ما إذا لقي ساكنا بعده نحو رد القوم ؛ فان المختار حينئذ الكسر ؛ لأنه لو لم يدغم وقيل « اردد القوم » لزم الكسر ؛ فلما أدغموا أبقوا الثاني على حركته ؛ ومنهم من يفتحه ؛ قال جرير :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ الْوَيْ وَالْمَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْيَّامِ

قد روى « ذم » بالكسر أيضا ، ومنهم من يضم وهو قليل شاذ « اه ، وبعد سماع هذا لا محل لتوهم الرضى ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغة ، وإذا كان معتمد الرضى أن سيويوه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعدية ذلك إلى غير سيويوه من العلماء ، وقد رأيت في نص الأثموني أن ابن جني ممن حكى الضم ، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب في الاستناد إليه ، وكفى بابن جني مستندا

وإلا لم يضم في عَضُهُ واستَعْدُهُ ، وورد في بعض اللغات كسر المدغم فيه ، وذلك لأنه إذا كسر انكسر الماء أيضاً تبعاً له كما هو عادته في بِهٍ وغلَامِهِ ، فينقلب الواو ياء ، فلو بقيت الماء على أصلها لاستكره ؛ لأن الواو الساكنة كأنها بعد الخمة بلا فصل ، لخفاء الماء ، وجوز ثعلب في المصباح من غير سماع فتح المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده ، نحو رُدُّه وعَضُّه ، وقد غلطه جماعة ، والقياس لا يمنعه ؛ لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتح غير قليل كقول وطول

واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضارع ، نحو رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدْنَ وغيرها ، فإن بي تميم وافقوا فيه الحجازيين في فك الإدغام للزوم سكون الثاني ، وزعم الخليل وغيره أن أناساً من بني بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو رَدَّنَ ويرُدَّنَ ورُدَّنَ في المضارع والماضي والأمر ، وكذا رَدَّتْ ، نظراً إلى عروض اتصال الضمائر ؛ فيحركون الثاني بالفتح للساكنين ، قال السيرافي : هذه لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد

قال : « وَالْفَتْحُ فِي نُونٍ مِنْ مَعَ اللَّامِ نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ ، وَالْكَسْرُ ضَعِيفٌ ، عَكْسُ مِنَ ابْنِكَ ، وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ ، وَعَنْ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ »

أقول : أي وكوجب الفتح في نون « من » اعلم أن نون « من » إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه ، وذلك لكثرة مجيء لام التعريف بعد من ، فاستقل توالي الكسرتين مع كثرته ، وليس ذلك لنقل حركة الميمزة ، وإلا جاز هل الرجل ، قال الكسائي : وإنما فتحوا في نحو من الرجل ؛ لأن أصل من مينا ، ولم يأت فيه بحجة ، وهذا كما قال أصل كم كما ، وأما إذا ولي نون « من » ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل ، نحو عين ابنك ، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال ، قال سيبويه : وقد فتحه

جماعة من الفصحاء فرارا من الكسرتين ، وقد كسر أيضاً بعض العرب - وليس  
بمشهور - نُونَ مِنْ مع لام التعريف على الأصل ، ولم يبال بالكسرتين  
لعروض الثانية

والتزموا أيضاً الفتح في الساكن الثاني إذا كان الأول ياء نحو أَيْنَ وَكَيْفَ ،  
فرارا من اجتماع التماثلين ، أعنى الياء والكسرة ، لو كسروا على الأصل ،  
واستقلالا للضة بعد الياء لو ضموا ، وقد شذ من ذلك حَيْثُ فَإِنَّهُمْ جُوزُوا  
ضمه في الأفصح الأشهر وفتح على القياس المذكور وكسره على ضعف ،  
والأخيران قليلان ، ووجه الضم قد تقدم ، وأما الكسر فعلى الأصل وإن كان  
مخالفاً للقياس المذكور ؛ لأن الأول ياء ، لكن بجيء الضم مخالفاً للقياس  
المذكور جوز المخالفة بالكسر أيضاً

قوله « وَعَنْ عَلَى الْأَصْل » أى : يكسر نونه مع أى ساكن كان ، إذ  
لا يجتمع معه كسرتان كما فى من ، وحكى الأخفش « عَنْ الرَّحْلِ » بالضم ،  
قال : وهى خبيثة شبه بقولهم : قُلْ انظُرُوا ، يعنى أنه حرك النون بالضم إتباعاً  
لحمة الجيم ، ولم يستد بالراء المدغمة ، وفيه ضعف ؛ لعدم جواز الضم فى « إِنَّ  
الْحُكْمَ » مع أن الزمة بعد الساكن الثانى بلا فصل ، فكيف بهذا ؟ فلو صح  
هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره ، ولو قيس أيضاً لم يجز القياس إلا  
فى مثله مما بعد الساكن فيه ضم ، نحو عَنْ الْحُكْمَ ، أو بينهما حرف نحو عَنْ  
الْعَصْدُ .

قال : « وَجَاءَ فِي الْمُخْتَفَرِ النَّقْرُ وَمِنَ النَّقْرِ وَاضْرِيَّةٌ وَدَابَّةٌ وَشَاةٌ  
| وَجَانٌّ | ؛ مُخْلَافٍ تَأْمُرُونِ »

أقول : يعنى جاء فى - وبين مغنفرين من التقاء الساكنين تحريك أولهما ،  
وذلك لكراهتهم مطلق التقاء الساكنين : أحدهما ما يكون سكون الثانى فيه

للوقف وأولهما غير حرف اللين ، نحو جاءني عمرو ومررت بعمرو ، فتحرك الأول بحركة الثاني ، وذلك لأنه لم يكن بد من الحركة الخفية ، كما ذكرنا في أول هذا الباب ، فتحريكه بحركة كانت ثابتة قصد حذفها دالة على معنى أولى ، كما يجيء في باب الوقف ، فإن كان الساكن الثاني هاء المذكر ، نحو اضربه ومينه وضربته ، جاز قل حركة الهاء إلى الساكن الذي قبله ، فتقول اضربه ومينه وضربته ، وبعض بني تميم من بني عدى يحذفون حركة الهاء ويحركون الأول بالكسر فيقولون : ضربه وأخذته ، كما تقول : ضربت المرأة ، على ما يجيء في باب الوقف ، وثاني النوعين ما يكون الساكن الثاني فيه مدغماً والأول ألف نحو الضائين ، فتقلب الألف همزة مفتوحة ، كما يحكى عن أيوب السخستياي في الشواذ ( ولا الضائين ) وحكى أبو زيد عنه دأبة وشأبة ، وأشد :

٧٦ — يَاعَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا جَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْثَبًا

خَاطِبَهَا زَامَهَا أَنْ تَذْهَبَا فَقُلْتُ أُرْدِفْنِي فَقَالَ مَرَحَبًا<sup>(١)</sup>

أى : رآها ، فلها همزة مفتوحة ، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع

---

(١) هذه أبيات من الرجز المشطوراً نشدها في اللسان ( ق ب ب ) و ( ق ب ن ) ولم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وجمار قبان : دويبة مستديرة تتولد في الأماكن التدية ، مرتفعة الظهر كأن ظهرها قبة ، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجلها ، وهي أقل سواداً من الخنفساء وأصغر منها ولها ستة أرجل . ووزنها فصلان على الراجح ، ومنهم من يقول : وزنها فعال ، وليس بشيء ، لأن منعهم إيلاها من الصرف دليل على أن وزنها فصلان . وقوله : زامها ، أصله زامها : أى ممسكا بزمامها . وأن تذهب : على تقدير حرف الجر : أى من أن تذهب ، أو على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : مخافة أن تذهب ، أو نحو ذلك . والاستشهاد بالبيت في قوله « زامها » حيث همز الألف فرارا من التقاء الساكنين ، وفتحة الألف لما ذكر المؤلف

الساكنين ، وروى أبو زيد عن عمرو بن عبيد ( عن ذَنبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ )  
قال المبرد : قلت للمازني : أقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله <sup>(١)</sup> ، وذهب  
الزغشري والمصنف إلى أن جبل الألف همزة مفتوحة للفرار من الساكنين .

فإن قيل : فالتقاء الساكنين في نحو دَابَّةٌ أسهل من نحو تُمُودٌ الثوب ؛ لأن  
الألف أقصد في المد من أخويه ، فلم لم يفر من الساكنين في تُمود ؟

فالجواب أنه وإن كان أثقل إلا أنه أقل في كلامهم من نحو دَابَّةٌ وشَاةٌ ،  
وإنما قابلت الألف همزة دون الواو والياء لاستثقالهما متحركين مفتوحاً ما قبلهما ،  
كما يجيء في باب الإعلال ، ولأنه يلزم قلبهما الفين في مثل هذا الحال ، ويجوز

(١) قول المؤلف حكاية عن المازني في جوابه على المبرد : « ولا أقبله »  
معناه محتمل لأحد وجهين : الأول أن الضمير المنصوب عائد على القياس  
المفهوم من قوله : « أقيس ذلك » وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس ولا أقبل  
القياس إن قال به قائل ، والثاني أن الضمير المنصوب راجع إلى اسم الإشارة  
المقصود به قراءة عمرو بن عبيد ، وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس على هذه  
القراءة ولا أقبلها ، وفي الوجه الثاني نظر ، فقد كان عمرو بن عبيد من الجلالة  
والإمامة بحيث لا يدفع ما يرويه . نعم يمكن أن يوجه عدم القبول إلى صحة  
الاسناد إليه فكأنه يقول : لا أقبل نسبة هذه القراءة إلى عمرو بن عبيد ،  
بقي أن تقول : إن مثل هذه القراءة قد جاء في قوله تعالى ( وَلَا الضَّالِّينَ ) عن  
أيوب السخيتاني فلا عمل لأنكارها ، قال العلامة القرطبي ( ج ١ ص ١٣١ ) وقرأ  
أيوب السخيتاني ( وَلَا الضَّالِّينَ ) بهمزة غير ممدودة كأنه قرأ من التقاء  
الساكنين ، وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ( قَيَّوْمٌ مِّنْ ذِي  
الْجَلَالِ ) عَنْ ذَنبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ( فظننته قد لحن ، حتى سمعت من العرب  
دَابَّةٌ وشَاةٌ ، قال أبو الفتح : وعلى هذا قول كثير :

\* إِذَا مَا التَّغَوَّى بِالْعَبِيطِ احْتَارَتْ \* « اهـ



أن يقال : إن قلب الألف في نحو دابة همزة ليس للفرار من الساكنين ، بل هو كما في العالم والباز ، كما يجيء في باب الإبدال ، فلما قلبوها همزة ساكنة لم يمكن مجيء الساكن بعدها كما أمكن بعد الألف ، فحرك أول الساكنين كما هو الأصل ؛ إلا أنه فتح لأن الفتحة من مخرج الدل والمبدل منه : أي همزة والألف ، لأنهما من الحلق ، وإن كان للألف أصل متحرك بحركة حركت همزة بتلك الحركة ، قال :

٧٧ — يَا ذَارِمِي بَدَّ كَا كَيْكِ الْبُرْقُ

صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِ (١)

قوله « بخلاف تأمروني » يعني أول الساكنين إذا كان ألفاً في هذا الباب فَرَّ من الساكنين بقلبه همزة متحركة

وأما إذا كان واوا كتمود وتأمروني ، أو واو كدويبة وخويصة ، فلا ؛ لكثرة الساكنين كذلك ، وأولهما ألف دون الواو والياء

قال : « الابتداء : لَا يُبْتَدَأُ إِلَّا بِمُحَرَّكٍ كَمَا لَا يُوقَفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا — وَذَلِكَ فِي عَشْرَةِ أَسْمَاءٍ مَحْفُوظَةٍ ، وَهِيَ أَبْنٌ ، وَأَبْنَةٌ ، وَأَسْمٌ ، وَأَسْتٌ ، وَأُنْثَى ، وَأُنْثَى ، وَأُمْرُؤٌ ، وَأُمْرَأَةٌ ، وَأَيُّنُ اللَّهِ ، وَفِي كُلِّ الْاِتِّعَادِ (مرة) (الوصل)

(١) هذا البيت لرؤية بن الحاج ، والد كاديك : جمع دكداك ، وهو الرمل المتلبذ في الأرض من غير أن يرتفع ، والبرق : جمع برقة ، وهي غلظ في حجارة ورمل ، ورواه الجوهري : بالد كاديك البرق ، على الوصف . وصبراً : مفعول مطلق ، والمشتق : المشتاق ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، حيث همز الألف حين أراد الوقف وحرك همزة بحركة الحرف الذي كان أصلاً للألف . ويان ذلك أن المشتق اسم فاعل ، وأصله مشتوق — بكسر الواو ، لأن الأصل فيه الشوق ، فحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت مشتاقاً فلما همز الألف حركها بالحركة التي كانت للواو

مَصْدَرٍ بَعْدَ أَلِفٍ فَعَلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا ، كَالِ اقْتِدَارٍ وَالِاسْتِخْرَاجِ ،  
وَفِي أَفْعَالٍ تِلْكَ الْمَصَادِرُ مِنْ مَاضٍ وَأَمْرٍ ، وَفِي صِيغَةِ أَمْرِ الثَّلَاثِيَّ ، وَفِي لَامِ  
التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ - أَلْحَقْ فِي الْإِبْتِدَاءِ خَاصَّةً هَمْزَةً وَصَلٍ مَكْسُورَةً ؛ إِلَّا فِيمَا  
بَعْدَ سَاكِنَةٍ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فَإِنَّهَا تُضَمُّ ، نَحْوُ أَقْتُلْ ، أَغْزُ ، أَغْزِي ، بِخِلَافِ  
أَرْمُوا . وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَأَيْمُنٍ فَإِنَّهَا تُمْتَحُ (

أقول : الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذر ، وذهب ابن جنى إلى أنه  
متعسر لا متعذر ، وقال : يجيء ذلك في الفارسية نحو شَتَرٌ وَسَطَامٌ ، والظاهر أنه  
مستحيل ولا بد من الابتداء بمتحرك ، ولما كان ذلك المتحرك في شَتَرٌ وَسَطَامٌ  
في غاية الخفاء كما ذكرنا ظنَّ أنه ابتدىء بالساكن ، بل هو معتمد قبل ذلك  
الساكن على حرف قريب من الهمة مكسور ، كما يُحْمَسُ في نحو عمرو ، وحقاً ،  
بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية ، والطف الاعتماد لا يتبين ، وأما الوقف  
على متحرك فليس بمستحيل ، ولا يريد بالوقف الوقف الصناعي ؛ فإنه ليس إلا  
على الساكن أو شبهه مما يرام حركته ، بل يريد به السكوت والانتفاء

واعلم أن الأصل أن يكون أول حروف الكلمة متحركاً ، ولا يكون أولها  
ساكناً على وجه القياس ، إلا في الأفعال وما يتصل بها من المصادر على ماسيأتي ،  
وذلك لكثرة تصرف الأفعال وكونها أصلاً في الإعلال من القلب والحذف ونقل  
الحركة ، على ماسيأتي ؛ فجَوُزَ فيها تسكين الحرف الأول ، ولم يأت ذلك في الاسم  
الصَّرْفِ إلا في أسماء معدودة غير قياسية ، وهي العشرة المذكورة في المتن ، ولا  
في الحرف إلا في لام التعريف وميمه ، والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها  
من الوهن ؛ إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلقة ، وقد حذف لاماتها نسبياً ، أو هي  
في حكم المحذوف ، وهو وَهْنٌ على وَهْنٍ ؛ لأن المحذوف نسبياً كالعدم ، وليس يجب  
في جميع الثلاث المحذوف اللام إبدال الهمزة منها ، ألا ترى إلى غد ويد وحر ؛

فنعول : لما سَهَكَت هذه الأسماء بالإعلال الذى حقه أن يكون فى الفعل شابهت  
الأفعال ؛ فلحقها همزة الوصل عوضاً من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ، نحو  
أَبِيَّ وَبَنَوِيَّ ، وقولك : أَبْنُمُ وَأَمْرُوْهُ وَأَيْمُنُ ليست بمحذوفة الأواخر ، وميم  
أَبْنُمِ بدل من اللام : أى الواو ، لكن لما كانت النون والراء فى ابنم وامرىء  
تتبع حركتهما حركة الإعراب مدحهما صارتا كحرف الإعراب ، على أنه قيل :  
إن ميم أبم زائدة <sup>(١)</sup> كميم زُرْقُم <sup>(٢)</sup> وسُتْهُمْ <sup>(٣)</sup> واللام محذوفة ،

(١) قال فى اللسان : « وروى عن أبى الهيثم أنه قال : يقال : هذا ابنك ،  
وزاد فيه الميم فيقال : هذا ابنمك ، فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين ، قليل :  
هذا ابنمك ، فضمت النون والميم ، وأعرب بضم النون وضم الميم ، ومررت بابنمك  
ورأيت ابنمك ، تتبع النون الميم فى الإعراب ، والألف مكسورة على كل حال ،  
ومنها من يعربه من مكان واحد فيعرب الميم ، لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع  
النون مفتوحة على كل حال ، فيقول : هذا ابنمك ، ومررت بابنمك ، ورأيت  
ابنمك ، وهذا ابنم زيد ، ومررت بابنم زيد ، ورأيت ابنم زيد ، وأنشد لحيان :  
وَلَدْنَا بَنِي الْعَتَقَاءِ وَابْنِي مُحَرَّرٍ فَأَكْرَمُ بَنًا خَالًا وَأَكْرَمُ بَنًا ابْنًا  
وزيادة الميم فيه كما زادوها فى شذقم وزرقم وشجعم ( كجعفر فى الأول  
والثالث وكبرش فى الثانى ) لتوع من الحيات ، وأما قول الشاعر :

\* وَأَمْ يَحْمِ أَنْفًا عِنْدَ عَرْسٍ وَلَا ابْنِمِ \*

فأنه يريد الابن ، والميم زائدة ، اهـ وببيت حسان لا يرجع أحد المذهبين على  
الآخر ، لجواز أن تكون فتحة النون تابعة لفتحة الميم . ولجواز أن تكون هى  
الفتحة الملزمة فى الوجه الثانى ، وهـ ابنا فى تمييز ، وإنما جئنا بالبيت دليلاً على  
استعمال ابنم بالميم

(٢) قال اللسان : « الزرقم : الأزرق الشديد الزرق ( بوزن فرح ) والمرأة  
زرقم أيضاً ، والذكر والأنثى فى ذلك سواء ، قال الراجز :

لَيْسَتْ بِكَخْلَاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمُ وَلَا يَرْسَحَاءَ وَلَكِنْ سُتْهُمْ

وقال اللحياني : رجل أزرق وزرقم ، وامرأة زرقاء بينة الزرق وزرقفة ، اهـ

(٣) قال فى اللسان : « الجوهرى : والاستعجز ، وقد يراد بها حلقة الدبر  
وأصله منه على فعل — بالتجريك ، يدل على ذلك أن جمعه أَسْتَاه ، مثل حمل

وأجمال ولا يجوز أن يكون مثل درع وقفل اللذين يجتمعان أيضا على أفعال ؛ لأنك إذا رددت الهاء التي هي لام الفعل وحذفت العين قلت : سه - بالفتح ، قال الشاعر أوس :

شَأْنُكَ قُعَيْنٌ غَنُّهَا وَسَمِينُهَا وَأَنْتَ السَّهْ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَضْرُ  
يقول : أنت فيهم بمنزلة الاست من الناس ، وفي الحديث « العين وكاء السه »  
بحذف عين الفعل ، ويروى « وكاء الست » - بحذف لام الفعل ، ويقال للرجل الذي  
يستذل : أنت الاست السفلى ، وأنت السه السفلى ، ويقال لأرذال الناس : هؤلاء  
الاستاء ، ولا فاضلهم : هؤلاء الأعيان والوجوه ؛ قال ابن بري : ويقال فيه  
ست أيضا ، لغة ثالثة ؛ قال ابن رميض ( بصيغة التصغير ) العنبري :  
يَسِيلُ عَلَى الْخَازِنِ وَالسَّتِ حَيْضُهَا كَمَا صَبَّ فَوْقَ الرَّجْمَةِ الدَّمُ نَاسِكُ  
وقال أوس بن مفرأ :

لَا يَمْسِكُ السَّتَ إِلَّا رَيْثَ يُرْسِلُهَا إِذَا أَلَحَّ عَلَى سَيْسَائِهِ الْعُصْمُ  
يعنى : إذا ألح عليه بالحبل شرط ، قال ابن خالويه : فيها ثلاث لغات : سه ،  
وست ، واست ؛ والسته : عظم الاست ، والسته : مصدر الاسته ، وهو الضخم  
الاست ، ورجل أسته : عظيم الاست بين الستة إذا كان كبير العجز ، والستاهي  
والستهم مثله ، قال الجوهري : والمرأة ستاه ، وستهم ، والميم زائدة . . . . قال  
ابن سيده : رجل أسته ، والجمع سته وستهان ، هذه عن اللحياني ، وامرأة ستاه  
كذلك ، ورجل ستهم ، والأثنى ستهمة كذلك ، الميم زائدة . . . قال أبو منصور :  
رجل ستهم ؛ إذا كان ضخما الاست ، وستاهي مثله والميم زائدة ؛ قال النحويون :  
أصل الاست سته ؛ فاستثقلوا الهاء لسكون التاء ؛ فلما حذفوا الهاء سكنت السين ؛  
فاحتجج إلى ألف الوصل كما فعل بالاسم والابن ، فقبل : الاست ، قال : ومن العرب  
من يقول السه - بالهاء عند الوقف ، يجعل التاء هي الساقطة ، ومنهم من يجعلها هاء  
عند الوقف وتاء عند الادغام ، فإذا جمعوا أو صغروا ردوا الكلمة إلى أصلها  
فقالوا في الجمع : استاه ، وفي التصغير ستهية ، وفي الفعل سته يسته فهو أسته «  
اه بتصرف

وأما أيمن الله<sup>(١)</sup> فإن نونه لما كانت تحذف كثيراً نحو أيمن الله ؛ والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم

(١) قال في اللسان : « قال الجوهري : وإيمن : اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون ، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، ولم ينجى في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها ، قال : وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء ، تقول : لا يمين الله ؛ فتذهب الألف في الوصل ، قال نصيب :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا شَدَّتْهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ لَا يَمْنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي

وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، والتقدير لا يمين الله قسمي ، ولا يمين الله ما أقسم به ، وإذا خاطبت قلت : لا يمينك ، وفي حديث عروة بن الزبير أنه قال : لا يمينك لأن كنت ابتليت لقد عافيت ، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت ، وربما حذفوا منه النون ، قالوا : أيمن الله ، وإيمن الله أيضا - بكسر الهمزة ، وربما حذفوا منه الياء ، قالوا : أم الله ، وربما أبهوا الميم وحدها مضمومة ، قالوا : م الله ثم بكسرونها ، لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونها بالباء ، فيقولون : م الله وربما قالوا : من الله - بضم الميم والنون ، ومن الله - بفتحهما ، ومن الله - بكسرهما ، قال ابن الأثير : أهل الكوفة يقولون : أيمن جمع يمين القسم ، والألف فيها ألف وصل تفتح وتكسر ، قال ابن سيده : وقالوا : أيمن الله وإيمن الله ، وإيمن الله : وم الله ( بضم الميم ) فحذفوا ، وم الله ( بفتح الميم ) أجرى مجرى م الله ( بكسر الميم ) . قال سيويه : وقالوا : لا يمين الله ، واستدل بذلك على أن ألفها ألف وصل ، قال ابن جني : أما أيمن في القسم ففتحت الهمزة منها ، وهي اسم ؛ من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا في القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف ، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعة الحرف ، وأيضا فقد حكى يونس : إيمن الله - بالكسر ، ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه ؛ فقالوا مرة : م الله ، ومرة م الله ، ومرة م الله ( بضم الميم وفتحها وكسرها ) فلما حذفوا هذا الحذف المقرط وأصاروه من كونه على حرف إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه ؛ ففتحوا همزته تشبيها بهمزة لام التعريف ، اه كلام

وأصل ابن بنو - بفتح القاء والعين <sup>(١)</sup> - لأن جمعه أبناء ، والأفعال قياس

اللسان ، وقال المؤلف في شرح الكافية ( ٢ ص ٣١٣ ) ما نصه : « وأمين الله عند الكوفيين جمع أمين ؛ فهو مثل أمين الله ، جعلت همزة القطع فيه وصلًا تخفيفًا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة أل المعرفة ، وعند سيبويه هو مفرد مشتق من أمين وهو البركة : أي بركة الله يميني ، وهمزته للوصل في الأصل ، والدليل عليه تجويز كسر همزته ، وإنما كان الأغلب فتح الهمزة ؛ لكثرة استعماله ، ويستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفًا ؛ لعدم إفضل - بكسر الهمزة في الأسماء والأفعال ( يريد بكسر الهمزة مع سكون القاء وضم العين ) ولذا قالوا في الأصل من نحو نصر : انصر - بضم الهمزة ، ويستبعد أصالة إفضل في المفردات أيضًا ، فيصدق ههنا قوله :

فَأَصْبَحْتَ أَتَى تَأْتِيَا تَبْتَسِرُ بِهَا كَلَامًا مَرَّ كَبِيرًا تَحْتَ رَجْلَيْكَ شَاجِرٌ هـ  
اه كلام المؤلف

ويريد المؤلف بقوله « ويستبعد أصالة إفضل في المفردات أيضًا » أنه لا يجوز أن يكون إمين مكسور الهمزة في الأصل مع كونها فاء الكلمة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون وزنه فعلاً - بكسر القاء وسكون العين وضم اللام الأولى - وهو غير موجود في كلامهم . وما نقلناه لك من عبارة المؤلف في شرح الكافية تعلم أن ابن الأثير أراد من العبارة التي حكاهما صاحب اللسان عنه وهي قوله « والألف فيها ألف وصل » أن همزة أمين صيرت همزة وصل لكسرة الاستعمال وإن كانت همزة قطع في أصل الوضع ؛ فيتفق ما حكاه ابن الأثير عن الكوفيين مع ما حكاه المؤلف عنهم ، لأن همزة أفضل صيغة للجمع لا تكون إلا همزة قطع فغير معقول أن يزعم الكوفيون أنها همزة وصل وضعا

(١) قال في اللسان : « والابن : الولد ، ولامه في الأصل منقلبة عن واو

عند بعضهم ، وقال ( يريد ابن سيده ) في معتل الياء : الابن الولد فعل ( بفتح أوله وثانيه ) محذوفة اللام مجتلب لها ألف الوصل . قال : وإنما قضى أمه من الياء لأن بنى يبنى أكثر في كلامهم من يبنو ؛ والجمع أبناء ، قال ابن سيده : والأبني ابنة وبنت ، الأخيرة على غير بناء مذكرها ، ولام بنت واو

فَلِّ مفتوح العين ، كأجبال ، وقياس فَعَل ساكن العين إذا كان أجوف

والتاء بدل منها ، قال أبو حنيفة : أصله بنوة ( بكسر أوله وسكون ثانيه ) ووزنها فعل ، فألحقها التاء المبدلة من لامها بوزن جلس ، فقالوا : بنت ، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا اللسان : وذلك لسكون ما قبلها . هذا مذهب سيويه ، وهو الصحيح ، وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف فقال : لو سميت بها رجلا لصرفت معرقة ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، على أن سيويه قد تسمع في بعض ألفاظه في الكتاب فقال في بنت : هي علامة تأنيث ، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ لأنه أرسله غفلا ، وقد قيذه وعلاه في باب ما لا ينصرف ، والأخذ بقوله المثل أقوى من القول بقوله المغفل المرسل ، ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث ، قال : وأعني بالصيغة فيها بناءها على فعل ( بكسر أوله وسكون ثانيه ) وأصله فَعَل ( بفتح الأول والثاني ) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، وإبدال الواو فيها لازم لأنه عمل اختص به المؤنث ، ويدل أيضا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة ، وتعاقيبها فيها على الكلمة الواحدة ، وذلك نحو ابنة وبنت ؛ فالصيغة في بنت قائمة مقام الهاء في ابنة ، فكما أن الهاء علامة تأنيث فكذلك صيغة بنت علامة تأنيثها ، وليست بنت من ابنة كصعب من صعبة ، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن ، ولا دلالة في البنوة على أن الذاهب من بنت واو ، لكن إبدال التاء من حرف العلة يدل على أنه من الواو ؛ لأن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء . . . . قال الزجاج : ابن كان في الأصل بنو أو بنو ( بكسر فسكون في الأول وفتحين في الثاني ) والألف ألف وصل في الابن ، يقال : ابن بين البنوة ، قال : ويعتدل أن يكون أصله بنيا ، قال : والذين قالوا « بنون » كأنهم جمعوا بنيا بنون وأبناء جمع فعل أو فعل ( بكسر فسكون في الأول وفتحين في الثاني ) قال : وبنت تدل على أنه يستقيم أن يكون فعلا ( بكسر فسكون ) ، ويجوز أن يكون فعلا ( بفتحين ) نقلت إلى فعل ( بكسر فسكون ) كما نقلت أخت من فعل

كاثواب وأبيات ، ولا يجوز أن يكون أبناء كأقوال في جمع قُتل ولا كأجذاع  
في جمع جذع ؛ لدلالة بَنُونٍ علي فتح باء واحده  
وابنة في الأصل بَنَوَة ؛ لكونه مؤنث ابن ولام ابن واو ؛ لقولهم في المؤنث  
بنت ، وإبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء ، وأيضاً البنوة يدل عليه ،  
وأما الفتوة في الفتى فلي غير القياس <sup>(١)</sup>

(بفتحين) إلى فعل (بضم فسكون) . فأما بنات فليس يجمع بنت على لفظها ،  
إنما ردت إلى أصلها ؛ فجمعت بنات على أن أصل بنت فعلة (بفتح الأول والثاني)  
مما حذف لامه . قال : ولا تخفش يختار أن يكون المحذوف من ابن الواو ،  
قال : لأنه أكثر ما يحذف ؛ لثقله ، والياء تحذف أيضاً لأنها ثقل ، قال : والدليل  
على ذلك أن يدا قد أجمعوا على أن المحذوف منه الياء ، ولهم دليل قاطع مع الاجماع  
يقال : بديت إليه بدا ، ودم محذوف منه الياء ، والبنوة ليس بشاهد قاطع للواو  
لأنهم يقولون : الفتوة ، والثنية فتيان ؛ فابن يجوز أن يكون المحذوف منه الواو  
أوالياء ، وهما عندنا متساويان ، قال الجوهري : والابن أصله بنو ، والذاهب منه  
واو كما ذهب من أب وأخ ؛ لأنك تفعل في مؤنثه : بنت وأخت ، ولم نر هذه الياء  
تلتحق مؤنثاً إلا ومذكره محذوف الواو ؛ بذلك على ذلك أخوات وهنات فيمن  
رد . وتقديره من الفعل فعل - بالتحريك ؛ لأن جمعه أبناء مثل جمل وأجمال ،  
ولا يجوز أن يكون فعلاً ( بكسر فسكون ) أو فعلاً ( بضم فسكون ) اللذين جمعها  
أيضاً أفعال مثل جذع وقُتل ؛ لأنك تقول في جمعه : بنون - بفتح الباء ، ولا يجوز  
أيضاً أن يكون فعلاً - ساكنة العين ؛ لأن الباب في جمعه إنما هو فعل مثل كلب وأكلب  
أو فعول مثل فاس وفلوس » اهـ

(١) قد بان لك مما نقلناه عن اللسان أن البنوة لا تصلح دليلاً على أن لام ابن  
واو لأنها مثل الفتوة ، وهي لا تصلح دليلاً على أن لام الفتى واو ؛ لأنهم قالوا في  
ثنيته : فتيان ، ولم يقولوا : فتوان ، ولو أنهم قالوا فتوان لكانت تصلح دليلاً ،  
ولكن صريح كلام القاموس يقضي بأن الفتى مما جاءت لامه عن العرب بوجهين



واسم في الأصل سَمُوْهُ أَوْ سُمُوْهُ كَجَبْرِ وَقُلِّ ؛ بدليل قولهم سُمُّهُ أَيضاً من غير همزة وصل ، قال :

٧٨ — \* بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمَةٌ \*

وروى غير سيبويه اسم — بضم همزة الوصل — وهو مشتق من سَمَا ؛ لأنه يسمو بسماء ويشهره ، ولولا الاسم لكان خاملاً ، وقال الكوفيون : أصله وسَمٌ ؛ لكون الاسم كالعلامة على المسمى ؛ فحذف الفاء وبقي العين ساكناً

بالواو وبالياء ، إذ يقول : « والفتى : الشاب والسخى الكريم ، وهما فتيان ، وفتوان ، الجمع فتيان وفتوة وفتوفى ( كدلى ) » اهـ

وبهذا تعلم أن قول من قال : إن البنية لاتصلح دليلاً على أن لام ابن واو محتجاً بالفتوة ؛ ليس بشيء ، كما أن قول الرضى « وأما الفتوة في الفتى فعلى غير القياس » غير سديد أيضاً ، ولعل منشأ ظنهم أن العرب لم تقل في تثنية الفتى إلا فتيان

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسب أبو زيد في نوادره إلى رجل من كلب ، وأورد قبله يتيين هما :

\* أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يَقْرُمُهُ \* فَهَوَّ بِهَا يَنْحُوطَرِيكَ يَعْلَمُهُ \*

والضمير في « أرسل » يعود إلى الراعى ، والضمير من « فيها » يعود إلى الابل ، والبازل : البعير الذي انشق نابه ، وذلك إذا كان في السنة التاسعة . ومعنى يقرمه : يمنعه عن الاستعمال ليقوى للفحلة : أى الضراب ، والضمير في « فهو » يعود إلى البازل ، وفي « بها » يعود إلى الابل ، ومعنى ينحو : يقصد ، والجار في قوله « باسم » من بيت الشاهد يتعلق بأرسل ، والمعنى أرسل هذا الراعى باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة هذا الفصل في هذه الابل للضراب فهو يقصد في ضرابها الطريق التي تعودها . والاستشهاد بالبيت على أنه قد جاء في اسم سم من غير همزة وصل ، وقد رويت كلمة « سمه » في هذا البيت بضم السين وكسرها كما ذكره ابن الأباري في كتابه « الإصناف في مسائل الخلاف »

فجئء بهمزة الوصل ، ولا نظيره على ما قالوا ؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل ،  
والذى قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة  
أشبه ، لكن تصرفاته - من التصغير والتكسير كسُمِّيَ وأسماء وغير ذلك كالسُمِّيَ  
على وزن الحليف ، ونحو قولهم تَسَمَّيْتُ وسميت - تدفع ذلك ، إلا أن يقولوا : إنه  
قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف ؛ إذ موضع  
الحذف اللام ، ثم حذف نسيا ، ورد في تصرفاته في موضع اللام ؛ إذ حُذِفَ  
في ذلك المكان

وأصل است ستَه - كجبل - بدليل أستاذ ، ولا يجوز أن يكون كأفعال  
وأجذاع ؛ لقولهم في النسب إلى است : سَتَهِيَّ ، وفيه ثلاث لغات : است .  
وست ، ووه ، كما ذكرنا في النسبة ، وأصل اثنان تَنِيَانٌ<sup>(١)</sup> - كفتيان - لقولهم  
في النسب إليه : تَنَوِي ، وكذا اثنان ، كما مر في باب النسب ، وقد ذكرنا أيمن الله  
والخلاف فيه في شرح الكافية<sup>(٢)</sup>

قوله « في كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة » احتراز من نحو أكرم ،  
فان بعد ألف فعله الماضي ثلاثة ؛ فالهمزة في ماضيه وأمره ومصدره همزة قطع ،  
وإنما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوة تصرفاتها ،  
فجوزوا تصريفها على الوجه المستبعد أيضاً ، أعنى سكوت الأوائل ،  
وخصوا ذلك بما ماضيه على أربعة أو أكثر دون الثلاثي ؛ لأن الخفة بالثقل  
أولى ، وأما في فاء الأمر من الثلاثي ، نحو اخرج ؛ فلكونه مأخوذاً من المضارع  
الواجب تسكين فائه ؛ لثلاثي مجتمعات أربع متحركات في كلمة ، وإنما لم يسكن عينه  
لأنها لمعرفة الأوزان ، وأما اللام فلا عراب ، ولم يسكن حرف المضارعة ؛ لأنه

(١) انظر (١ ص ٢٢١)

(٢) قد سبق أن قلنا لك عبارته من شرح الكافية ( انظر ص ٥٤ )

( من هذا الجزء )

زاد على الماضي بحرف المضارعة ، فلو سَكَنْتَ أوله لاحتجبت إلى همزة الوصل ؛  
 فيزداد الثقل ، فلما حذف حرف المضارعة في أمر المخاطب للتخفيف - لكونه أكثر  
 استعمالاً من أمر الغائب - احتيج في الابتداء إلى همزة الوصل ، وألحقوا بالأفعال  
 التي في أوائلها همزة وصل مصادرها وإن كانت المصادر أصول الأفعال في الاشتقاق  
 على الصحيح ؛ لأنها في التصرف والاعتلال فروع الأفعال ، كما يبين في باب  
 الإعلال ، نحو لا ذَلِيَّادًا ولا وَذِلَوَادًا ، وأما أسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت  
 من أوائلها همزة الوصل وإن كنا أيضاً من الأسماء التابعة للفعل في الإعلال ؛ لليم  
 المتقدمة على الساكن ، كما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة

قوله « وفي أفعال تلك المصادر من ماض وأمر » وإنما لم يكن في المضارع ؛  
 لما ذكرناه ، وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة : تسعة من الثلاثي الزيد فيه ،  
 كانطلق ، وانحمر ، وانحار ، واقتدر ، واستخرج ، واقففس ، واسلنقى ،  
 واجلوز ، واعشوشب ، واثنان من الرباعي الزيد فيه ، نحو احرنجم ، واقشمر ؛  
 وقد يجيء في فعل وتفاعل إذا أدغم تاؤهما في الفاء ، نحو اطيّر واثاقل

قوله « وفي صيغة أمر الثلاثي » أى : إذا لم يتحرك الفاء في اللصارع ؛ احترازاً  
 عن نحو قل ، وبع ، وخف ، وشد ، وعد ، من تقول وتبيع وتشد وتخاف وتعد  
 قوله « وفي لام التعريف وميمه » قد مر ذلك في باب المعرفة والنكرة <sup>(١)</sup>

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ج ٢ ص ١٢٢ ) عند شرح قول ابن  
 الحاجب في تعداد أنواع المعرفة « وما عرف باللام » ما نصه : « هذا مذهب  
 سيويه ، أعنى أن حرف التعريف هي اللام وحدها ، والهمزة للوصل ، فصحت  
 مع أن أصل همزات الوصل الكسر ؛ لكثرة استعمال لام التعريف ، والدليل  
 على أن اللام هي المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف إياها نحو بالرجل ، وذلك  
 علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ، ولو كانت على حرفين لكان  
 لها نوع استقلال ؛ فلم يخطها العامل الضعيف ، وأما نحو ألا تفعل وإلا تفعل

قوله « في الابتداء خاصة » لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن ، فإذا لم يبتدأ به لوقوع شيء قبله لم يحتاج إلى الهمزة ، بل إن كان آخر الشيء — إن كان أكثر من حرف كغلام الرجل ، أو ذلك الشيء إن كان على حرف واحد — متحركاً ، نحو والله ؛ اكتفى به ، وإن كان ساكناً حرك ، نحو قل الله والاستغفار قوله « مكسورة » الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون ؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل ؛ لما فيها من تقليل الزيادة ، ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن مَدًّا المحتاج إلى حركته ، وظاهر كلام سيبويه وبلا مال فلجعلهم « لا » خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة ؛ فلذا يقولون : الافرّس والانسان ، وأما نحو « بهذا » و ( فَبِمَا رَحْمَةٍ ) فأن الفاصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفاصل به كلافصل ، وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغايراً لرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين ولم يكن إبطاء ، وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحکم الامتزاج ، وأيضا دليل التنكير : أي التنوين ؛ على حرف ، فالأولى كون دليل التعريف مثله ، وقال الخليل : أل بكاملها آلة التعريف ، نحو هل وقد استدل بفتح الهمزة . وقد سبق العذر عنه ، وبأنه يوقف عليها في التذكر ، نحو قولك أل إذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره ، وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار ، كالوقف على قد في نحو قوله :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلَّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدَ  
وذلك قوله :

يَا خَلِيلِيْ اِرْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا أَلَسَمَزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الْحِلَالِ  
وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال ، وذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لثلاث يشبه التعريف بالاستفهام ، وفي لغة حمير وقر من طيء إبدال الميم من لام التعريف كما روى الثوري تولى عنه صلى الله عليه وسلم « ليس من أمير امصيام في امسفر » اهـ

يدل على تحركها في الأصل ؛ أقوله : قَدَّمَتِ الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها ، وهو الأولى ؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ؛ فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه : أي الحركة ، وأيضاً فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس

قوله : « ضمة أصاية » ليدخل نحو اغزى ، ويخرج نحو ارموا وامرؤ وابنهم وإنما ضموا ذلك لكرامية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن ، وليس في الكلام مثله ، كما ليس فيه فعلٌ ، فاذا كرهوا مثله والضمة عارضة للاعراب كما قالوا في أجيتك : أجوءك ، فإظنك بالكسر والضم اللازمين ؟ وكذا قالوا في أنيتك ، وهو مُنْخَدِر من الجبل : أنبؤك ، ومُنْخَدِرٌ ، على ما حكى الخليل ، قال :

٧٩ — وَقَدْ أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمَّاكَ هَابِلٌ <sup>(١)</sup> \*

(١) هذا شرطيت من الطويل ، وهكذا وجدناه في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة ، ولم تقف له على قائل ولا تنمة ، وقد رواه البغدادي من غير أن ينسبه أيضاً إلى قائله ولم يذكر له تنمة ، إلا أنه رواه هكذا :

\* وَقَالَ أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمَّاكَ هَابِلٌ \*

فجعل « قال » بدل قد ، وجعل « اضرب » فعل أمر ، مع أنها في رواية المؤلف فعل مضارع . وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنهم أتبعوا الثاني للاول فكسروا همزة « إمك » إتباعاً للكسرة قبلها كما أتبعوا الأول للثاني في الأمثلة التي ذكرها ، وهو على رواية المؤلف يكون من قبيل إتباع البناء للبناء ، ولكن ابن جني قد استشهد بالبيت على أنهم قد يتبعون حركة الاعراب لحركة البناء حيث قال في المحتسب عند الكلام على قراءة من قرأ ( الحمد لله ) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام : « ومثل هذا في إتباع الاعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم

\* وَقَالَ : أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمَّاكَ هَابِلٌ \*

بكسر ضم الهمزة إتباعاً لكسرتون الساقين ، كما أتبعوا الأول الثاني في  
أَنْبُؤُكَ ، ومثله قوله تعالى ( في إِمَّهًا )<sup>(١)</sup> بكسر الهمزة في بعض القراءات ،  
وقولهم : وَيَلْمِهَا<sup>(٢)</sup> بكسر اللام ، أصله : وَيْلٌ لِّأُمَّهَا ، حذفت الهمزة شاذاً :

كسر الميم لكسرة الهمزة « اه كلام ابن جني ، وقد رجعنا إلى كتاب  
سيبويه فوجدنا فيه ( ٢٤ ص ٢٧٢ ) مانصة : « واعلم أن الألف الموصولة  
فيما ذكر في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها ،  
وذلك قولك : اقتل ، استضعف ، احتقر ، احرنجم ، وذلك أنك قربت الألف  
من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكروها كسرة بعدها ضمة وأرادوا  
أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك في مذ اليوم يافتي ، وهو في هذا  
أجدر ، لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم ، وفعل هذا به  
كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد ، وكذلك أرادوا  
أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أجوءك ، وأنبؤك ،  
وهو متحدر من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل ، وقالوا أيضاً : لأمك ، وقالوا : اضرب  
الساقين إمك هابل ، فكسرها جميعاً كما ضم في ذلك « اه ومن هذا تعلم أمرين :  
الأول : أنه لم يجعل قوله : وقالوا اضرب .. الخ بيتاً من الشعر بخلاف ما صنع  
المؤلف وابن جني

والثاني : أنه قد جعل الميم من « إمك » مكسورة كما فعل ابن جني ، بخلاف  
ما يظهر من كلام المؤلف ، حيث جعل الاستشهاد بالبيت على كسر الهمزة إتباعاً  
لكسرتون الساقين ، ولم يتعرض لحركة الميم ، وذلك الصنيع منه يدل على أن  
حركة الميم باقية على أصلها وهو الضم

(١) هذا بعض آية من سورة القصص وهي ( وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى  
حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا  
وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ )

(٢) قال في اللسان : « ورجل ويله وويله ( بكسر اللام في الأولى وضمها  
في الثانية ) كقولهم في المستجد : ويله ، يريدون ويل أمه ، كما يقولون : لاب لك  
يريدون لأب لك ، فركبوه وجعلوه كالشيء الواحد ... ثم قال : وفي الحديث

إما بعد إتياع حركتها حركة اللام ، أو قلده ، وأما قولهم : وَيَلْمُهَا — بضم اللام ؛

في قوله لا بى بصير « وَيَلْمُ مِسْقَرَّ حَرْبٍ » تعجبا من شجاعته وجرأته وإقدامه  
ومنه حديث على « وَيَلْمُو كَيْلًا يَنْفِرُ ثَمَنَ لَوْ أَنْ لَهُ وَعَى » أى يكيل العلوم  
الجملة بلا عوض إلا أنه لا يصادف واعيا ، وقيل : وى ، كلمة مفردة ، ولامه  
مفردة ، وهى كلمة تنفج وتجب ، وحذفت الهمزة من أمه تخفيفا وألقت حركتها  
على اللام ، وينصب ما بعدها على التمييز ، والله أعلم « اهـ ، وقال الشهاب الخفاجي  
في شفاء الغليل ( ص ٢٣٨ الطبعة الوهية ) : « ويلمه : أصله للدعاء عليه ، ثم  
استعمل في التعجب مثل قاتله الله ، وكذا وقع في الحديث كما في الكرمانى ، وفي  
المقتضب لابن السيد ( يريد الاقتضاب شرح أدب الكتاب : انظره « ص ٣٦٥ » )  
يروى بكسر اللام وضمها ، فمن كسر اللام ففيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون  
ويل أمه ، بنصب ويل وإضافته إلى الأم ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال ،  
وكسرت لامه إتياعا لكسرة ميمه ، والثانى أن يكونوا أرادوا ويل لامه ،  
برفع ويل على الابتداء ، ولأمه خبر ، وحذفت لام ويل وهمزة أم كما قالوا :  
أيش لك يريدون أى شئ لك ، واللام المكسورة لام الجر ؛ والثالث أن  
يريدوا « وى » التى فى قول عنترة :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأْتُ سَقَمَهَا قَوْلُ الْفَوَارسِ وَيَكُ عَنَتْرُ أَقْدِمِ  
فيكون على هذا قد حذفت همزة أم لا غير واللام جارة ، وهذا أحسن  
الوجوه ؛ لأنه أقل للحذف والتفسير ، وأجاز ابن جنى أن تكون اللام المسموعة  
لام ويل ، على أن تكون حذفت همزة أم ولام الجر ، وكسر لام ويل إتياعا  
لكسرة الميم ، وهو بعيد جدا ، وأما من رواه بضم اللام فإن ابن جنى أجاز فيه وجهين :  
أحدهما أنه حذفت الهمزة واللام ، وألقت ضمة الهمزة على لام الجر ، كما حكى  
عنهم ( الْحَمْدُ لِلَّهِ ) بضم لام الجر ، وهى قراءة إبراهيم بن أبى عبلة الشامى ،  
والثانى : أن يكون حذف الهمزة ولام الجر ، وتكون اللام المسموعة هى لام  
ويل لا لام الجر ، وقال الامام المرزوقي : الاختيار فى ويل إذا أضيف باللام  
الرفع ، وإذا أضيف بغير اللام النصب ، يقولون . ويل لزيد ، وويل زيد ، فأما  
قولهم : ويلمه فقد حذفت الهمزة من أمه فيه حذف لكثرة على ألسنتهم ، ولا

فيجوز أن يكون أصله وَيْ لَأَمَّا ؛ فحذفت الهمزة بعد قل ضممتها على لام الجر ، وهو شاذ على شاذ ، ويجوز أن يكون الأصل وَيْلُ أُمًّا ؛ فحذفت الهمزة شاذًا . ويدخل في قوله « إلا فيما بعد ما كنه ضمة أصلية » كل ماض لم يسم فاعله ، من الأفعال المذكورة ؛ نحو اقْتَدِرْ عليه وانطَلِقْ به ، قيل : وقد تكسر همزة الوصل قبل الضمة ، نحو اِنْصُرْ ، وَاِقْتَدِرْ عليه ، وليس بمشهور ، وإذا جاءت همزة مضمومة قبل ضمة مشمة كما في اخْتِيرَ ، وأتَقَيَّدَ ، أُشِيتْ ضممتها أيضا كسرة ، وإتا فتحت مع لام التعريف وميمه لكثرة استعمالها ؛ فطلب التخفيف بفتحها ، وفتحت في أَيُّنْ لمناسبة التخفيف ؛ لأن الجملة القسمية يناسبها التخفيف إذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة ، ألا ترى إلى حذف الخبر في « أَيُّنْ » ، و« لَمُتْرِكْ » وجوبا ، وحذف النون من أَيُّنْ ؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة أَيُّنْ وأَيُّم

قال : « وَإِثْبَاتُهَا وَصَلًا لِحَنٍّ ، وَشَذُّ فِي الضَّرُورَةِ ، وَالزَّمُّ جَعْلَهَا أَلْفًا لَا بَيْنَ بَيْنٍ عَلَى الْأَفْصَحِ فِي نَحْوِ آخُسْنُ وَأَيُّنُ اللَّهُ يَمِينُكَ ؟ لِلْبَسِ » أقول : قوله « شذ في الضرورة » كقوله :

٨٠ — إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ

يَنْتِ وَيَكْثُرُ الْوُشَاةُ قَمِينَ (١)

يجوز أن تكون الضمة في اللام منقولة إليها من الهمزة ؛ لأن ذلك يفعل إذا كان ما قبلها ساكنًا ، كقولك من بوه ( بحذف همزة أبوه بعد قل حركتها إلى نون من ) وإذا كان كذلك فقد ثبت أنها غيرها ، والشيء إذا خفف على غير القياس يجري على المألوف فيه « اه

(١) البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم ، وقبل البيت المستشهد به :

أَجُودُ بِمَضْنُونِ التَّلَادِ وَإِنِّي بِسِرِّكَ عَمَّنْ سَالَنِي لَضَنِينَ



فإذا كان قبلها مالا يحسن الوقف عليه وجب في السعة حذفها ، إلا أن تقطع كلامك الأول وإن لم تقف مراعيًا حكم الوقف ؛ بل لئلا من انقطاع النفس وشبهه ؛ وقد فعل الشعراء ذلك في أنصاف الأبيات ؛ لأنها مواضع الفصل ، وإنما يتدوّن بعد قطع ، نحو قوله :

٨١ — وَلَا تُبَادِرُ فِي الشَّتَاءِ وَلَيْدَنًا

الْقَدَرُ تَنْزَاهَا بِقَيْرِ جَمَالٍ <sup>(١)</sup>

وبعده :

وَأِنْ ضَمَّ الْإِخْوَانُ سِرًّا فَإِنِّي كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينُ  
والتلاد : المال القديم ، والنث - بتون فثلاثة - : مصدر نث الحديث ينثه إذا أفشاه ، ويروى بدله « بيت » بياء موحدة فثلاثة ، وهو مصدر بث الخبر ينثه إذا نشره ، والوشاة : جمع واش وهو النام الذي يزين الكلام ويحسنه عند نقله للفساد بين المتحابين ، وقين : معناه جدير وخليق وحرى ، والباء في بثث أو بيت متعلقة بقمين ، والاستشهاد بالبيت على أن إثبات همزة الوصل في الدرج شاذ في الضرورة ، ونظير البيت المستشهد به قول جميل :

أَلَا لَأَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً عَلَى حَدَّثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلٍ

وقول حسان رضي الله تعالى عنه :

أَتَسْمَعُنَّ وَشَيْكَاً فِي دِيَارِكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا نَارَاتِ عُمَانَا

وقول الآخر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةَ إِتْسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وقد روى بيت الشاهد « إِذَا جَاوَزَ الْخَلَّيْنِ . . الخ » وكذلك روى

بيت جميل « أَلَا لَأَرَى خِلَيْنِ . . الخ » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيهما

(٢) قد نسب ابن عصفور هذا البيت لليد العامري الصعبي رضي الله عنه ؛ وقبله :

يَا كَنَّةَ مَا كُتِبَ غَيْرُ لَيْمَةٍ لِلضَّيْفِ مِثْلُ الرُّوضَةِ الْمُحَلَّلِ

قوله « وقد التزموا جعلها ألفا لا بين بين » قد مر في باب التقاء الساكنين

مَا إِنْ تُبَيَّنَّا بِصَوْتِ صُلْبٍ فَيَبَيَّتْ مِنْهُ الْقَوْمُ فِي بَلْبَالٍ  
والكنة - بفتح الكاف وتشديد النون - : زوج الابن ، و« ما » يحتمل أن  
تكون زائدة إيهامية تفيد الفخامة أو الحفاوة ويكون ما بعدها خبر مبتدأ  
محذوف ، ويحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، ويكون كنة التي بعدها خبرا  
وغير لثيمة صفته ، والروضة : البستان الحسن ، والمخلال : التي تحمل المار بها  
على الحلول حولها للنظر إلى حسنها ، والصلب - بضم الصاد وتشديد اللام مفتوحة - :  
الشديد ، والبلبال : الحزن ، والمراد بالشتاء من الشدة والقحط ، والوليد : يطلق  
على الصبي وعلى الخادم أيضا ، والجعلال - بكسر الجيم - : الخرقعة التي تنزل بها  
القدر ، والضمير في تبادر يعود إلى الكنة ووليدنا مفعول لتبادر ، ويجوز في القدر  
الرفع على الابتداء وما بعده خبر ، والنصب على الاشتغال ، والمراد من البيت  
مدح الكنة بعدم الشره للطعام فهي لا تسبق الوليد إلى الطعام ولا تسرع في  
إنزال القدر حتى تنزلها بغير خرقعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « ألقدر » حيث  
قطع الشاعر همزة الوصل لضرورة الشعر ، وقد أنشد سيويه البيت على غير  
الوجه الذي أنشده عليه المؤلف ، قال في الكتاب ( ٢٠ ص ٢٧٤ ) : « واعلم  
أن هذه الألفات ألفت الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام ، إلا ما ذكرنا  
من الألف واللام في الاستفهام ، وفي أيمن في باب القسم ، لعل قد ذكرناها ، فل  
ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام ، فخافوا أن تلتبس  
الألف بألف الاستفهام ، وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام ، إلا أن تقطع  
كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء في الأَنْصاف ؛ لأنها مواضع فصول ، فأما  
ابتداؤها بعد قطع ؛ قال الشاعر :

وَلَا يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا الْقَدْرَ يُنْزِلُهَا بِبَيْرِ جِمَالِ هـ

وقال الاعلم الشنتمري في شرحه للبيت : « الشاهد فيه قطع ألف الوصل  
من قوله « القدر » ضرورة ، وسوغ ذلك أن الشطر الأول من البيت يوقف  
عليه ثم يبتدأ ما بعده ، فقطع على هذه النية ، وهذا من أقرب الضرورة ، يقول :  
إذا اشتد الزمان فولدنا لا يبادر القدر حسن أدب ، والجعلال : خرقعة تنزل  
بها القدر هـ ا هـ

أن للعرب في مثله مذهبين : الأفصح جعل همزة الوصل ألفا ، والثاني جعلها بين  
بين ، كقوله :

٨٢ — الْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي <sup>(١)</sup>

قوله « اللبس » يعنى التزموا أحد الشئيين ولم يحدفوا للبس ؛ إذ لو حذفوا  
اللبس الاستخبار بالخبر ؛ إذ همزة الوصل في الموضعين مفتوحة كهمزة الاستفهام ،  
بخلاف نحو (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) ؟ وقوله :

٨٣ — اسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَيْرًا <sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للمثقب العبدى أوردتها المفضل في المفضليات  
وقبله :

وَمَا أَذْرَى إِذَا يَمُمْتُ أَمْرًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

ویمت : قصدت ، وجملة « أريد الخير » حال من فاعل یمت ، وجملة  
« أيهما يلىنى » سدت مسد مفعولى أدرى ، وقوله « الخير » بدل من « أى »  
في قوله « أيهما يلىنى » ولذلك قرن بهمزة الاستفهام ؛ لأن البدل من اسم  
الاستفهام يقترن بالهمزة . والاستشهاد بالبيت على أنهم إذا أدخلوا همزة الاستفهام  
على همزة الوصل المفتوحة فقد يحملونها بين بين : أى بين الهمزة وبين حرف  
حركتها ، وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والألف

والمثقب : اسم فاعل من ثقب - بالثاء المثناة وتشديد القاف : لقب الشاعر ،  
واسمه محصن ( كبير ) بن ثعلبة ، ولقب بالمثقب لقوله في هذه القصيدة :

رَدَدَن نَحْمَةً وَكُنَّ أُخْرَى وَقَبَّيْن الرِّصَاوَصِ الْعُيُونِ

والوصاوص : البراقع الصغار ، يريد أنهن حديثات الأسنان فبرقعهن صغار ،  
وقد قال في هذه القصيدة أبو عمرو بن العلاء : « لو كان الشعر كله على هذه  
القصيدة لوجب على الناس أن يتعلموه »

(٤) هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة لذي الرمة ، وعجزه :

\* أَوْ رَاجِعَ الْقَتَابَ مِنْ أَطْرَابِ طَرَبُ \*

فإن اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل  
قال : « وَأَمَّا سُكُونُ هَاءٍ وَهُوَ وَهْيَ وَفَهْيَ [وَأَهْوَ وَلَهْيَ] فَتَارِضٌ  
فَصِيحٌ ، وَكَذَلِكَ لَامُ الْأَمْرِ ، نَحْوُ وَلْيُوفُوا ، وَشَبَّ بِهِ أَهْوَ وَأَهْيَ وَثُمَّ لَيَقْضُوا .  
وَنَحْوُ أَنْ يُعِلَّ هُوَ قَلِيلٌ »

أقول : قد ذكرنا جميع هذا الفصل في فصل رد الأبنية بعضها إلى بعض  
في أول الكتاب <sup>(١)</sup> ، يعنى الصنف أن أوائل هُوَ وَهْيَ وَفَهْيَ مع واو العطف وقائه وهمزة  
الاستفهام ، وكذا لام الأمر التي قبلها واو أو فاء ؛ تسكن ؛ فكان القياس أن  
يجتلب لها همزة الوصل ، لكنها إنما لم تجتلب لمروض السكون ، وليس هنا  
بجواب مَرَضَى ؛ لأن هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط ،  
فنحو وَهُوَ وَفَهْيَ مشبه بمَضْدُ ، ونحو وَهْيَ وَفَهْيَ مشبه بكَتِفَ ، وكذا القول  
في ( وَلْيُوفُوا ) فلم يسكنوها إلا لجلهم إياها كوسط الكلمة ، فكيف تجتلب لما هو  
كوسط الكلمة همزة وصل ؟ وهب أنه ليس كالوسط أليس غير مبتدأ به ؟ وأليس  
السكون العارض أيضاً في أول الكلمة يجتلب له همزة الوصل إذا ابتدئ بها ؟  
ألا ترى أنك تقول : اسم ، مع أنه جاء سَمٌ ، وكذا امت وامت ؟ فكان عليه  
أن يقول : لم تجتلب الهمزة لأنها إنما تجتلب إذا ابتدئ بتلك الكلمة كما ذكرنا ،  
وهذا السكون في هذه الكلمات إنما يكون إذا تقدمها شيء ، ووجه تشبيههم

وقبل البيت المذكور مطلع القصيدة وهو :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ \* كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِيَةٍ سَرِبُ  
والركب : أصحاب الأبل ، والأشباع : الأصحاب ، والطرب : استخفاف  
القلب في فرح أو في حزن ، يريد أبكاؤك وحزنك لخبر حدث أم راجع قلبك  
طرب ؟ والاستشهاد بالبيت على أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة وصل  
غير مفتوحة فإن همزة الوصل تحذف حينئذ : لعدم اللبس ؛ لأن اختلاف حركتي  
الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل  
(١) انظر ( ج ١ ص ٤٥ )

لأوائها بالوسط عدم استتلال ما قبلها ، واستحالة الوقف عليه ، وقولك أهو وأهي ؟ أقل استعمالاً من وهو وفهو ووهي وقهي ؛ فلماذا كان التخفيف فيه أقل ، وقولك : لهو ولهي مثل فهو وقهي يجوز تخفيف الهاء فيه ؛ على ما قرئ به في الكتاب العزيز ، وأما نحو ليقمل -- بلام كي -- فلم يجوز فيه التخفيف ؛ لقلة استعمالها ، وتحريك هاء هو وهي بعد اللام وبعد الواو والفاء ، وكذا تحريك لام الأمر بعدها ؛ هو الأصل ؛ قال سيدي به : وهو جيد بالغ ، وقرأ الكسائي وغيره ( ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ) يأسكان لام الأمر على تشبيه ثم بالواو والفاء ؛ لكونها حرف عطف مثلها ، واستقبح ذلك البصريون ؛ لأن ثم مستقلة يوقف عليها ، وقرئ في الشواذ ( أَنْ يُمِلَّ هُوَ ) يأسكان الهاء ، يُجمل « لهو » كمضد ، وهو قبيح ؛ لأن يمل كلمة مستقلة ، ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف كما شبه به ثم ، وقوله :

\* فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّرَ دَسًا <sup>(١)</sup> \*

أولى من مثله ؛ لكونه في كلمة واحدة .

قوله « فصيح » أي : يستعمله الفصحاء ، بخلاف ( أَنْ يُمِلَّ هُوَ ) وبحو قوله « بات منتضبا » وذلك لكثرة الاستعمال في الأول

قوله « وشبه به أهو » لكون الهمزة على حرف وإن لم يكثر استعمالها مع هو وهي ، كاستعمال الواو والفاء معهما ، فلماذا كان التخفيف في أهو وأهي أقل ؟

---

(١) قد تقدم الكلام في شرح هذا البيت ( ح ١ ص ٤٥ ) . وقد استشهد به هنا على أن التخفيف بالأسكان في « مُنْتَضِبًا » أولى من التخفيف بالأسكان في « أَنْ يُمِلَّ هُوَ » ، لأن الأول في كلمة واحدة والثاني في كلمتين ، مع أن الكل شاذ

قال : « الوقف : قطع الكلمة عما بعدها ، وفيه وجوه مختلفة في الحسن والوقف والمعل ؛ فالإسكان المجرد في المتحرك ، والروم في المتحرك ، وهو أن تأتي بالحركة خفية ، وهو في المفتوح قليل ، والإشمام في المضموم ، وهو أن تقسم الشفتين بعد الإسكان »

أقول : قوله « قطع الكلمة عما بعدها » أى : أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختاراً ؛ لجمالها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام ؛ فيدخل فيه الروم والإشمام والتضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف ، ولو وقفت عليها ولم ترع أحكام الوقف التي نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلاً بالتنوين لكنت واقفاً ، لكنك مخطيء في ترك حكم الوقف ، فالوقف ليس مجرد إسكان الحرف الأخير وإلا لم يكن الروم وقفاً ، وكان لفظ من في من زيد موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد

قوله « عما بعدها » يوم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء ، ولو قال : السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجمالها آخر الكلام - لكان أعم قوله « وفيه وجوه مختلفة في الحسن » أى : في الوقف وجوه ، يعنى بها أنواع أحكام الوقف ، وهى : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، وقلب التنوين ألفاً أو واواً أو ياء ، وقلب الألف واواً أو ياء أو همزة ، وقلب التاء هاء ، وإلحاق هاء السكت ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزة حرف حركتها ، ونقل الحركة ؛ فإن هذه المذكورات أحكام الوقف : أى السكوت على آخر الكلمة مختاراً ؛ لتمام الكلام ، ونعنى بالحكم ما يوجب الشيء ؛ فإن الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء

قوله « وجوه مختلفة في الحسن » أى : هذه الوجوه متفاوتة في الحسن ، فبعضها أحسن من بعض ؛ كما يجيىء من أن قلب الألف واواً أو ياء أو همزة ضعيف ، وكذا نقل الحركة والتضعيف ، وقد يتفق وجهان أو أكثر في الحسن ؛ كالإسكان وقلب تاء التأنيث هاء

قوله « والحل » يعنى به محال الوجوه المذكورة ، وهى ما يذكره المصنف بعد ذكر كل وجه مُصدِّراً بنى ، كقوله : الإسكانُ المجردُ فى المتحرك والرَّومُ فى المتحرك ، قوله « الإسكان المجرد والرَّوم » وجهان للوقف ، وقوله « المتحرك » محل هذين الوجهين ؛ إذ يكونان فيه دون الساكن ، وكذا قوله « إبدال الألف فى المنصوب النون » إبدال الألف وجه ، والمنصوب النون محله ، وهلم جراً إلى آخر الباب ، فهذه الوجوه مختلفة فى الحل : أى لكل وجه منها محل آخر ثبت فيه ، وقد يشترك الوجهان أو أكثر فى محل واحد ، كاشتراك الإسكان والرَّوم فى المتحرك

قوله « فالإسكان المجرد » أى : الإسكان المحض بلا رَّوم ولا إشمام ولا تضعيف ، والإسكان فى الوقف أكثر فى كلامهم من الرَّوم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب النون ؛ فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفاً ، وريبعة يجيزون إجراؤه مجرى المرفوع والمجرور ؛ قال

٨٤ — وَآخِذْ مِنْ كُلِّ حَتَّى عُصْمٌ<sup>(١)</sup>

وإن كان آخر الكلمة ساكناً فقد كفيت مؤونة الإسكان ، نحو كم

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للأعشى ميمون ، مدح بها قيس بن معدى

كرب ، وصدره :

\* إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ الشَّرَى \*

والشرى : السير ليلاً ، والحقى : القبيلة ، والعصم : مفعول آخذ ، وهو بضمين جمع عصام ، والعصام يطلق فى الأصل على وكاء القرية ، وعلى عروتها أيضاً ، والمراد به هنا العهد ، يعنى أنه يأخذ من كل قبيلة يمر بها عهداً ألا يؤذوه ؛ لأن له فى كل قبيلة أعداء ممن هجأهم أو ممن يكره ممدوحه ، فيخشى الأذى منهم ، فيأخذ العهد ليصل سالماً إلى ممدوحه . والاستشهاد بالبيت على أن « عصما » وقف عليه بالسكون فى لغة ربيعة ؛ لأنهم يجيزون تسكين المنصوب النون فى الوقف

وَمَنْ ؛ فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف ، بل تقف بالسكون فقط ، ولو قيل إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل في نحو هِجَانٍ <sup>(١)</sup> وفَلَكٍ <sup>(٢)</sup> ، وإذا كان آخر الكلمة تنويناً لم يعتد بسكونه ، ولم يكتف به في

(١) قال ابن سيده : « والهجَان من الأَبل البيضاء الخالصة اللون والعنق ، من نوق هجن وهجائن وهجان : فمنهم من يجعله من باب جنب ورضا ( يريد أنه مما يستوى فيه الواحد وغيره ) ، ومنهم من يجعله تكسيراً ، وهو مذهب سيويوه ؛ وذلك أن الألف في هجان الواحد بمنزلة ألف ناقة كتاز ، وامرأة ضناك ، والألف في هجان الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف ، وذلك لأن العرب كسرت فعلاً على فعال كما كسرت فعلاً على فعال ، وغدرها في ذلك أن فعلاً أخت فعال ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثي الأصل وثالثه حرف لين ؟ وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد نحو كليب وكلاب وعبيد وعباد ؟ فلما كانا كذلك ، وإنما بينهما اختلاف في حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف ، وأنها إلى الياء أقرب منها إلى الواو - كسر أحدهما على ما كسر عليه صاحبه ، فقيل : ناقة هجان ، وأنيق هجان ، كما قيل : ظريف وظراف ، وشريف وشراف » اهـ

(٢) قال في اللسان : « الفلك - بالضم - : السفينة ، تذكر وتؤنث ، وتقع على الواحد والاثني والجميع ، فإن شئت جعلته من باب جنب ، وإن شئت من باب دلاص وهجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيويوه ، أعنى أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج ، وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حمر وصاد صفر جمع أحمر وأصفر ، قال الله تعالى في التوحيد والتذكير ( فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ) فذكر الفلك ، وجاء به موحداً ، ويجوز أن يؤنث واحداً ، كقول الله تعالى : ( جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ) فقال « جاءتها » فأنث ، وقال ( وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ ) فجمع ، وقال الله تعالى : ( وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ) فأنث ، ويحتمل أن يكون واحداً أو جمعا ، وقال تعالى : ( حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ) فجمع وأنث ، فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر ، وإلى



الوقف ؛ بل يحذف في الرفع والجرح حتى يصير الحرف الذي قبله آخر الكلمة ، فيحذف حركته ، وإنما حذف التنوين في الرفع والجرح لأنك قصدت كون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل ؛ لأن الوقف للاستراحة ، ومحل التخفيف الأواخر ؛ لأن الكلمة تتأقل إذا وصلت إلى آخرها ، والتنوين كحرف الكلمة الأخير من حيث كونها على حرفٍ ما كن مفيد للمعنى في الكلمة المتلوة ، وإن كانت في الأصل كلمة برأسها ، فهي : أى التنوين : إما أن تخفف بالقلب كما هو لغة أزد السراة ، وهو قلبهم المضموم ما قبلها واوا والمكسور ما قبلها ياء ، وهو مكروه ؛ لأن الواو ثقيل على الجملة ، ولا سيما المضموم ما قبلها في الآخر ، وكذا الياء ، وإما أن تحذف ، فاختر الحذف على القلب ، وسهله كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة في الحقيقة ، وإذا كان يحذف الياء المكسور ما قبلها في نحو القاضى للوقف وهى من جوهر الكلمة فما ظنك بالتنوين ؟ فلما خفت الكلمة بحذف حرف كجزئها كان تخفيفها بحذف ما هو أشد اتصالاً بها منه — أعنى الضم والكسر اللذين هما جزءا الحرفين ، أعنى الواو والياء — أولى ، وأما في المنصوب المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين ، وذلك بقلبها ألفاً ؛ إذ الألف أخف الحروف ، وكذلك في المثني وجمع سلامة المذكور يحصل التخفيف فيهما بحذف حركة النون فقط

السفينة فيؤث . قال الجوهري . وليس هو مثل الجنب الذي هو واحد وجمع ، والطفل ، وما أشبههما من الأسماء ؛ لأن فعلاً وفعلًا يشتركان في الشيء الواحد مثل العرب والعرب ، والعجم والعجم ، والرهب والرهب ، ثم جاز أن يجمع فعل على فعل — مثل أسد وأسد — ولم يمنع أن يجمع فعل على فعل ( بضم فسكون فيهما ) . قال ابن بري : إذا بعت القللك واحداً فهو مذكر لاغير ، وإن جعلته جمعا فهو مؤنث لاغير ، وقد قيل : إن القللك يؤنث وإن كان واحداً ، قال الله تعالى « قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ » اهـ

واعلم أن علامة الإسكان في الخط الخلاء فوق الحرف الموقوف عليه ، وهي حرف "أول" انمط الخفيف ؛ لأن الإسكان تخفيف

قوله « والرّوم في المتحرك » الرّوم الاتيان بالحركة خفية حرصا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل ، وذلك : إما حركات الإعراب ، وم بشأنها أعتنى ؛ لدلالاتها على المعاني في الأصل ، وإما حركات البناء كأمين ، وأمس ، وقبل ؛ وعلامة الرّوم خط بين يدي الحرف هكذا : زيد - ، وسمى روماً لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية ، ويدرك الرّوم الأعمى الصحيح السمع ؛ إذا استمع ؛ لأن في آخر الكلمة صَوْتًا خفياً ، وإن كان آخر الكلمة حرفاً ساكناً قد يحذف في الوصل ويبقى ما قبله على حركته نحو يسرى والقاضي فاذا وقفت على مثله جاز لك رومهُ تلك الحركة ، وإن كان لا يبقى ما قبله على حركته في الوصل بعد حذفه نحو عليكمو وعليهمي لم يجز الروم على مايجي .  
قوله « وهو في المفتوح قليل » إذا كان المفتوح منوناً نحو زيدا ورجلاً فلا خلاف أنه لا يجوز فيه الرّوم إلا على لغة ربيعة القليلة ، أعنى حذف التنوين نحو قوله :

« وَآخِذْ مِنْ كُلِّ حَتَّىٰ عَصَمَ » (١)

وإذا لم يكن منوناً ، نحو رأيت الرجل وأحمد ، فذهب القراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه ؛ لأن الفتح لا جزء له خلفته . وجزؤه كله ، وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما في المرفوع والمجرور

قوله « والاشمام » الاشمام : تصوير التم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، وعلامته نُقْطة بين يدي الحرف ؛ لأنه أضعف من الرّوم ؛ إذ لا ينطق فيه بشيء من الحركة ، بخلاف الروم ، والنقطة أقل من الخط ، وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الاشمام في

(١) تقدم شرح هذا الشاهد ( انظر ص ٢٧٢ من هذا الجزء )

الجرور والمكسور أيضا ، والظاهر أنه وَهَم ؛ لم يجوزه أحد من النحاة إلا في  
الرفع والمضوم ؛ لأن آلة الضمة الشفة ، وقصدك بالاشمام تصوير مخرج الحركة  
للتناظر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ؛ ليستدل  
بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها ، والشفتان بارزتان لعيته ،  
فيدرك نظره ضمهما ، وأما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان  
والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق ، وهما محجوبان بالشفنتين والسن ، فلا  
يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين

قال : وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنْ لَا رَوْمَ وَلَا إِشْتِمَامَ فِي هَاءِ التَّائِيثِ وَمِيمِ-  
الْجَمْعِ وَالْعَرَكَةِ الْعَارِضَةِ »

أقول : لم أر أحدا : لا من القراء ولا من النحاة ، ذكر أنه يجوز الروم  
والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة ؛ بل كلهم منعوها فيها مطلقا ، وأرى أن  
الذي أومى المصنف أنه يجوز الروم والإشمام فيها قول الشاطبي - رحمه الله  
تعالى - بعد قوله :

٨٥ - وَفِي هَاءِ تَائِيثٍ وَمِيمٍ الْجَمْعِ قُلُ  
وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْنِخْلَا  
وَفِي الْهَاءِ لِلْإِشْمَارِ قَوْمٌ أَبَوُهُمَا وَمَنْ قَبْلَهُ ضَمٌّ أَوْ الْكُسْرُ مَثَلًا  
أَوْ أُمَامَهُمَا زَاوَةٌ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مَحَلًّا (١)

(١) أورد المؤلف هذه الآيات الثلاثة من كلام الشاطبي في لاميته المشهورة  
: (الشاطبية) ليعين منشأ وهم ابن الحاجب في أن بعض النحاة أو القراء جوز  
الروم والاشمام في هاء التائيت ، وميم الجمع ، والحركة العارضة ، وذلك أنه فهم  
في قول الشاطبي « وبعضهم يرى لها في كل حال محلا » أن بعض القراء يميز  
الروم والاشمام في كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه من الحروف

فظن أنه أراد بقوله « في كل حال » في هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء الذكر ، كما وهم بعض شراح كلامه أيضاً ، وإنما عنى الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط ، كما يجيىء .

فنقول : إنما لم يميز في هاء التأنيث الروم والإشمام لأنه لم يكن على الهاء حركة فينبه عليها بالروم أو بالإشمام ، وإنما كانت على التاء التي هي بدل منها ، فن ثم جازا عند من يقف على التاء بلا قلب ، كقوله :

٨٦ — \* بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرَ الْخَبَفَتِ <sup>(١)</sup> \*

للمذكورة ، ثم ذكر أن الشاطبي إنما عنى بقوله : « ... وبعضهم يرى لها في كل حال محلا » أن بعضهم جواز الروم والإشمام في هاء الاضمار للمذكر فقط في كل حال من أحوالها المذكورة في قوله « ومن قبله ضم ... الخ » لكن يؤيد ما ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافعية نقلا عن السمين في شرحه للشاطبية حيث قال : « ومن ذهب إلى جواز الروم والإشمام مطلقا أبو جعفر النحاس ، وليس هو مذهب القراء ، وقد تحصل مما تقدم أن أمر الروم والإشمام دائر بين ثلاثة أشياء : استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة ، وهذا أشهر المذهب ؛ الثاني : استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية عند بعض أهل الآراء ؛ الثالث : عدم استثناء شيء من ذلك ، وهو الذي عبر عنه بقوله « وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا » اه كلام السمين . قال البغدادي : « ققوله : وهذا أشهر المذاهب » يؤيد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما ( يريد الروم والإشمام ) في الثلاثة أيضا ، وقول الشارح المحقق لم أر أحدا من القراء ولا من النحاة ذكر أنهما يجوزان في أحد الثلاثة - وهم : فان بعض القراء صرح بجوازهما في ميم الجمع اه والبعض الذي عناه البغدادي هو « مكى » كما صرح به أبو شامة والسمين في شرحيهما على الشاطبية

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبته ابن بري في أماليه على الصحاح

لسور الذئب ضمن آيات كثيرة ، وقبلة :

مَاضِرَهَا أَمَّا عَلَيْهَا لَوْ شَفَتْ مُتَيْمًا بِنَظَرَةٍ وَأَسْعَفَتْ

وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه في الوصل ، نحو عليكم وعليهم ، والروم والإشمام لا يكونان في الساكن ، وأما من حركها في الوصل ووصلها بواو أو ياء فإنما لم يرم ولم يشم أيضاً بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة في القاضى بعد حذف يائه ، لأن تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل ، كقوله تعالى ( يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ) ولم يأت عليكم وإليهم إذا وصلت هما بمتحرك بعدها متحركى الميمين محذوفى الصلة ، فكيف ترام أو تشم حركة لم تكن آخر أقط ؛ وأما نحو ( عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ ) و ( إِلَيْهِمُ الْمَلَأُكَةُ ) فإن آخر الكلمة فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين ، وما حذف للساكنين فهو في حكم الثابت ، هذا إن قلنا : إنهما كانا قبل اتصالهما بالساكن عليكم وإليهم على ما هو قراءة ابن كثير ، وإن قلنا : إنهما كانا قبل ذلك عليكم وإليهم - سيكون الميم فيهما - فالكسر والضم إذن عارضان لأجل الساكنين والعارض لا يرام ولا يشم كما في قوله تعالى ( مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضْلِلْهُ ) ( وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ ) لأن الروم والإشمام إنما يكونان

وبعده :

قَطَعَتْهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّفتْ مَا زَقَا إِلَى ذَرَاهَا أَهْدَفَتْ

والجوز - بفتح الجيم وآخره زاي معجمة : الوسط ، والتهاء - بناء مثناة مفتوحة : المغازة التى يقيه فيها السالك ، والحجفة - بفتح الحاء المهملة والجيم والهاء : الترس ، وقوله « قطعها » جواب رب القدرة بعد بل ، والمها : اسم جنس جمعى واحده مهاة ، وهى البقرة الوحشية ، وتجوفت : دخلت ، والمآزق : جمع مأزق ، وهو المضيق ، وذراها - بفتح الذال المعجمة : ناحيتها ، وأهدفت : من الإهداف وهو الدنو من الشيء والاستقبال له - يصف نفسه بالقوة والجلادة فيقول : رب مغازة يضل فيها السالك ملساء كظهر المجن قطعها في الوقت الذى تهرب فيه أبقار الوحش إلى مخابئها

للحركة المقدرة في الوقف ، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا في الوصل ، فإذا لم تقدر في الوقف فكيف ينبه عليها ؟

قال : « وَإِبْدَالُ الْأَلِفِ فِي الْمَنْصُوبِ الْمُتَوْنِ وَفِي إِذْنٍ وَفِي نَحْوِ اضْرِبَنَّ ، بِخِلَافِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، عَلَى الْأَفْصَحِ » أقول : المنصوب المتون قلب نونه ألفا ؛ لأنه لا يستقل الألف ، بل تخف به الكلمة ، بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما في الرفع والجور ، والخفة مطلوبة في الوقف كما تقدم ، وقد ذكرنا أن ربيعة يحذفون التنوين في النصب مع الفتحة فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجور ، قال شاعرهم :  
\* وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ \*

وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقبولة ألفا معها ، وأما « إذن » فالأكثر قلب نونها ألفا في الوقف ؛ لأنها تنوين في الأصل ، كما ذكرنا في باب<sup>(١)</sup> ، ومنع المازني ذلك ، وقال : لا يوقف عليه إلا بالنون ، لكونه كلن

---

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ٢٠ ص ٢١٩ ) : ( الذي يلوح لي في إذن ويقلب في ظني أن أصله إذ ؛ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جملة صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي ، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت ، لحقة لفظه ، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة ، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها ؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها ، كما يقول لك شخص مثلا : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك : أي إذ تزورني أكرمك : أي وقت زيارتك لي أكرمك : وعوض التنوين من المضاف إليه ، لانه وضع في الأصل لازم الإضافة فهو ككل وبعض ؛ إلا أنهما معربان وإذ مبني ، فأذن على ما تقرر صالح للماضي . كقوله :

« إِذْنٌ لَقَامَ بِنَصْرِي . . . . »

وأن من نفس الكلمة ، وأجاز المبرد الوجين ، فن قلبها ألفا كتبها به ، وإلا فبالنون ، وذلك لأن مبنى الخط على الابتداء والوقف ، كما يجي .

قوله « وفي نحو اضربن » يعنى به نون التأكيذ المحذفة المفتوح ما قبلها ، وعلة قلبها ألفا إذا افتتح ما قبلها وحذفها إذا انضم أو انكسر ما قلنا فى التنوين سواء قوله « بخلاف المرفوع والمجرور فى الواو والياء » عبارة ركيكة ، ولو قال بخلاف الواو والياء فى المرفوع والمجرور لكان أوضح ، يعنى لا يقلب تنوين المرفوع واواً وتنوين المجرور ياء ، كما قلبت تنوين المنصوب ألفا ، لأداء ذلك إلى التثقل فى موضع الاستخفاف ، وإذا كانوا لا يميزون مثل الأدلو مطلقا ، ويميزون حذف ياء مثل القاضى فى الوصل ، والواو والياء فيهما أصلان ، فكيف يفعلون فى الوقف الذى هو موضع التخفيف شيئا يؤدى إلى حدوث واو وياء قبلها ضمة وكسرة ؟ وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو ، ومررت بزيدى ، كما يقال : رأيت زيدا ، حرصا على بيان الإعراب

قال : « وَيُوقَفُ عَلَى الْأَلِفِ فِي بَابِ عَصَا وَرَحَى بِاتِّفَاقٍ »

أقول : اختلف النحاة فى هذا الألف فى الوقف ، فنسب إلى سيديويه أنها فى حال الرفع والجزم لام الكلمة ، وفى حال النصب ألف التنوين ، قياسا على الصحيح ، وليس ما عزى إليه مفهوما من كلامه ؛ لأنه قال (١) : « وأما الألفات التى

وللستقبل نحو جئتني إذن أكرمك ، وللحال نحو إذن أظنك كاذبا ، وإذن هنا هى إذن فى نحو قولك حيثذ ويومئذ . إلا أنه كسر ذلك فى نحو حيثذ ليكون فى صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم ، وإذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر ، كقوله :

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَاكِ أُمِّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب ، لأن معناه الظرف « اه (١) لم يذكر المؤلف عبارة سيديويه بنصها ، وإنما ذكر مفادها ، وإليك

تذهب في الوصل فانها لا تحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والالف أخف ، ألا ترى أنهم يفرون من الواو والياء المفتوح ما قبلهما إلى الألف ؟ وقد يفر إليه في الياء المكسور ما قبلها نحو دُعَا وَرُضَا . وقال أيضا : « إنهم يخففون عَضْدًا وَفَخِذًا بمحذف حركتي عينيها ، ولا يحذفون حركة عين جَلَلٍ » قال السيرافي - وهو الحق - : « هذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الوصل محذوفة » أقول : معنى كلام سيبويه أنك إذا قلت « هذا قَاضٍ » و « مهدي بَقَاضٍ » فانك تحذف في الوقف الياء التي حذفها في الوصل للساكنين ، وإن زال أحد الساكنين ، وهو التنوين ، وذلك امر وض زواله ؛ إذا لم يحذف الياء والكسرة في الوقف

العبارة ، قال ( ج ٢ ص ٢٩٠ ) : « وأما الالفات التي تذهب في الوصل فانها لا تحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والالف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحة ، وفروا إليها في قولهم : قد رضا ( ماض مبنى للجحول ) ونها ( مثله ) وقال الشاعر بهو زيد الخيل :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ ثَوِيْتُهُ وَمَا رُضَا  
وقال طفيل الغنوى :

\* إِنَّ النَّوَى إِذَا نَهَا لَمْ يُعْتَبِرْ \*

ويقولون في فخذ : فخذ ، وفي عضد : عضد ، ولا يقولون في جل : جل ، ولا يخففون ؛ لأن الفتح أخف عليهم والالف ( أنظر : ج ١ ص ٤٣ ) وما بعدها من كتابنا هذا ) ، فمن لم تحذف الالف ، ( لأن يضطر شاعر فيشبهها بالاء لأنها أختها وهي قد تذهب مع التنوين ، قال الشاعر - حيث اضطر - وهو ليد :

وَقَبِيلٌ مِنْ لَكَبِيرٍ شَاهِدٌ  
رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمَعْلِ



لبقيت الكلمة في حال الوقف على وجه مستقل عندهم ، مع كونها أخف مما كانت في الوصل ؛ لأن الياء على كل حال أخف من التنوين

وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف هذه المذاهب ونسبها لأصحابها فقال : « والمقصور المتون يوقف عليه بالآلف ، وفيه مذاهب : أحدها : أن الآلف بدل من التنوين واستصحب حذف الآلف المتقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وأبي علي في التذكرة . والثاني : أنها الآلف المتقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقا ، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وسيبويه فيما قال أبو جعفر الباذش . والثالث : اعتباره بالصحيح ، فالآلف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجزم بدل من لام الفعل ، وذهب إليه أبو علي في أحد قولي ، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين » اهـ

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « وقد اختلفوا في هذه الآلف ( يريد ألف المقصور المتون ) فذهب سيبويه إلى أنه في حال الرفع والجزم لام الكلمة وفي حال النصب بدل من التنوين وقد انحدفت ألف الوصل ، واحتج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح ، وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجزم ، وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها ، قال السيرافي : وهو المفهوم من كلامه ، وهو قوله « أما الآلات التي تحذف في الوصل فانها لا تحذف في الوقف » . ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت روياء في الشعر في حال النصب ، نحو قوله :

وَرُبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَخَدِيثًا مَا اشْتَهَى

فألف « سري » هنا روى ، ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الآلف المبدلة من التنوين لا تكون روياء . وقال قوم - وهو مذهب المازني - : إنها في الأحوال كلها بدل من التنوين وقد انحدفت ألف الوصل ، واحتجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الآلف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها ، وهو قول لا ينفك عن ضعف ؛ لأنه قد جاء عنهم « هذا فتى » بالامالة ، ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت فيها الامالة ، إذا لاسبب لها » اهـ

وأما الألف المحذوفة في المقصور في الأحوال الثلاث الساكنين فانك تردّها في حال الوقف في الأحوال الثلاث ، لزوال الساكن الأخير : أى التنوين ؛ لأن الألف أخف من كل خفيف ، فاعتبرت زوال التنوين في المقصور مع عروضه ؛ لأن اعتباره كان يؤدى إلى كون حال الوقف على وجه مستقل ، وقد رأيت كيف عَمَّ سيبويه علة رد الألف التى هى اللام حالات الرفع والنصب والجر لأنها كانت محذوفة في الحالات الثلاث للساكنين

ولا يعطى كلام سيبويه ما نسب إليه ، لاتصريحها ولاتلويحها ، وما نسب إليه مذهب أبى على في التكملة ، وأقصى ما يقال في تمشيطه أن يقال : إن فتى في قولك في الوقف « جاءنى فتى » و « سررت بفتى » و « رأيت فتى » كان في الأصل فتى وفتى وفتى ، حذف التنوين في الرفع والجر كما يحذف في الصحيح ، وسكن اللام للوقف ، ثم قلبت ألفا لعروض السكون ، فكأنها متحركة مفتوح ما قبلها ، وأما في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفا للوقف ، ثم قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف الأولى للساكنين كما هو حق الساكنين إذا التقيا وأولها مد

وهذا كله خبط ؛ لأنك وقفت على الكلمة ثم أعطتها ، ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل ، والكلمة في حال الوصل مَعْلَةٌ بقلب لامها ألفا وحذفها للساكنين فلم يبق في المقصور إذن في الوقف إلا مذهبان : أحدهما أنك إذا حذفت التنوين رددت اللام الذى حذفته لأجله مع عروض حذف التنوين ، وذلك لاستخفاف الألف والفتحة كما ذكر سيبويه ، واستدل السيرافى على كون الألف لام الكلمة في الأحوال بمجيئها رويًا في النصب ، قال :

٨٧ — وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَّقَ الْحَىَّ مُسْرَى

صَادَفَ زَادًا وَخَدِرْنَا مَا شَتَّى

\* إِنَّ التَّحْدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى <sup>(١)</sup> \*

ولا يجوز « زيدا » مع « تحيى » لما ثبت في علم القوافى ، وأيضاً فإنها تمال في حال النصب كقوله تعالى ( وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ) وإمالة ألف التنوين قليلة ، كما يحى في بابها ، وأيضاً تكتب ياء ، وألف التنوين تكتب ألفاً

والمذهب الثانى أنك لا ترد الألف المحذوفة ، لأنك لا تحذف التنوين الموجب لحذفها . بل قلبها في الأحوال الثلاث ألفاً ؛ لوقوعها في الأحوال بعد الفتحة ، كما قلبتها ألفاً في « زيدا » المنصوب ؛ لأن موقعها في الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين زيدا المنصوب ، بل هنا القلب أولى ؛ لأن فتحة « زيدا » عارضة إعرابية والفتحة في المقصور لازمة . وهذا المذهب لابن يبرهقان ، وينسب إلى أبي عمرو بن الأعملاء والكسائى أيضاً . والأول أولى ؛ لما استدلل به السيرافى .

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذى في الوقف هو الذى كان فيه في الوصل ، بلا خلاف ، كأعلى والفتى ، وقد يحذف ألف المقصور اضطراراً ، قال :

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور يقولها الشماخ بن ضرار الغطفاني في عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، وقد اختارها أبو تمام في باب الأضياف والمدح من ديوان الحماسة ، وقبلها قوله :

إِنَّكَ يَا بْنَ جَعْفَرٍ خَيْرٌ فَتًى وَنِعَمَ مَأْوَى طَارِقٍ إِذَا آتَى

والاستشهاد بهما ذكره المؤلف على أن الألف من المقصور لام الكلمة في الأحوال كلها ؛ لأنها وقعت روياء ، وليست مبدلة من التنوين في الوقف ؛ لأنها لو كانت كذلك وقعت روياء لجاز أن تقع الألف المبدلة من التنوين في الاسم المنصوب في الروى أيضاً ، وكان يقع مثل رأيت زيدا مع مثل رأيت الفتى في قصيدة واحدة ، وهو بما لا يقول به أحد ، فثبت أن الألف في « سرى » وفي « اشهى » وفي « القرى » هي لام الكلمة كما قدمنا

٨٨ — وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمَعْلِ (١)

قال : « وَقَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلِفٍ هَمْزَةٌ ضَعِيفٌ »

أقول : يعنى قلب ألف المقصور وقلب غيرهما من الألفات ، سواء كانت للتأنيث كحبنى ، أو للخلق كعزى ، أو لغيرهما نحو يضربها ، فان بعض العرب يقلبها همزة ، وذلك لأن مخرج الألف متسع ، وفيه المد البالغ ، فاذا وقعت عليه خلعت سبيله ولم تضمه بشقة ولا لسان ولا حلق كضم غيره ، فيبوى الصوت إذا وجد متسما حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة ، وإذا تقطعت وجدت ذلك كذلك ، فاذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزة ؛ لأنك تأخذ بعد الألف في حرف آخر ، وفي الواو والياء أيضا مد ينتهى آخره إلى مخرج الهمزة ، قال الخليل : ولذلك كتبوا نحو « ضربوا » بهمزة بعد الواو ، لكن مدّها أقل من مد الألف ، وقال الأخفش : زادوا الألف خطأ في نحو « كفروا » للفصل بين واو المطف وواو الجمع ، وقال غيرهما : بل ليفصلوا بين ضمير المفعول نحو « ضربوهم » وبين ضمير التأنيدي نحو « ضربواهم » ثم طردوا في الجميع ، وإن لم يكن هناك ضمير

قال : « وَكَذَلِكَ قَلْبُ أَلِفٍ نَحْوِ حُبْلَى هَمْزَةٌ أَوْ وَآءٌ أَوْ يَاءٌ »

أقول : قوله « همزة » لم يكن محتاجا إليه مع قوله قبل « قلب كل ألف همزة »

(١) ينسب هذا البيت إلى لييد بن ربيعة الصحابي المعروف ؛ يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر ، وقوله « قبيل » مبتدأ ، و « من لكيز » صفة ، و « شاهد » خبره ، و « رهط مرجوم » وما عطف عليه بدل منه ، و مرجوم وابن المعل سيدان من سادات لكيز . والاستشهاد بالبيت في قوله « وابن المعل » حيث أراد ابن المعل ؛ فحذف الألف المقصورة في الوقف ضرورة تشبيها للألف بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة ، قال الأعلم : « وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو وكذلك الفصحى ؛ لأنها من الألف »

قوله « أو واوا أو ياء » اعلم أن فَرَارة وناسًا من قَيْسٍ يَقبَلون كل ألف في الآخر ياء ، سواء كان للتأنيث كحُبْلَى ، أو لا كَمُثْنَى ، كذا قال النحاة ، وخص المصنف ذلك بألف نحو حُبْلَى ، وليس بوجه ، وإنما قلبوها ياء لأن الألف خفية ، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر ، وذلك في حالة الوصل ؛ لأن أخذك في جَرَس حرف آخِر يُبَيِّن جرس الأول وإن كان خفياً ، وأما اذاوقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تُظَنَّ معدومة ، ومن ثم يقال : هؤلاء ويارباه ، بهاء السكت بعدها ، فيبدلونها إذن في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها ، وهى الياء ، وإنما احتملوا ثقل الياء التى هى أثقل من الألف فى حالة الوقف التى حقا أن تكون أخف من حالة الوصل للفرض المذكور من البيان ، مع فتح ما قبلها ، فانه يخفف شيئاً من ثقلها ، وهذا عذر من قلبها همزة أيضاً ، وإن كانت أثقل من الألف ، وطبيء يدَعُونها فى الوصل على حالها فى الوقف ، فيقولون : أفتَى ، بالياء فى الحالين ، وبعض طبيء يَقبَلونها واوا ؛ لأن الواو أبيض من الياء ، والقصد البيان ، وذلك لأن الألف أدخل فى القم لكونه من الحلق ، وبعده الياء لكونه من وسط اللسان ، وبعده الواو لكونه من الشفتين ، والياء أكثر من الواو فى لغة طبيء فى مثله ؛ لأنه ينبغى أن يراعى الخفة اللائقة بالوقف مع مراعاة البيان ، والذين يَقبَلونها واوا يدَعُون الواو فى الوصل بحالها فى الوقف ، وكل ذلك لإجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما قلبت واواً أو ياء لتشابه الثلاثة فى المد وسعة المخرج ، وقريب من ذلك إبدال بنى تميم ياء « هذى » فى الوقف هاء فيقولون : هذيه ، بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء خلفاء الياء بصد الكسرة فى الوقف ، والهاء بعدها أظهر منها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء فى المد ، فاذا وصل هؤلاء ردوها ياء فقالوا : هذى هند ؛ لأن ما بعد الياء يبينها ، وقيس وأهل الحجاز يحملون الوقف والوصل سواء بالهاء ، كما جمعت طبيء الوقف والوصل

سواء في أفعى ، إلا أن قلب الهاء من الياء لا يطرد في كل ياء كما اطرده قلب الياء من كل ألف عند طيء في الوقف ، والأغلب بعد قلب ياء هذى هاء تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها ، نحو يهى وغلامهى ، فتوصل ياء في الوصل ، ويحذف الياء في الوقف كما يجىء بعد ، ويجوز هذه بسكون الهاء ، وصلا ووقفاً ، لكنه قليل ، ويبدل ناس من بنى تميم الجيم مكان الياء في الوقف ، شديدة كانت الياء أو خفيفة ، لخفاء الياء كما ذكرنا ، وقرب الجيم منها في الخروج مع وانه أظهر من الياء ، فيقول : تميمج وعلج [ في تميمى وعلى ] وقوله :

٨٩ — خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ<sup>(١)</sup>  
وَالْعِدَاةَ فَلَقَ الْبَرْنَجَ يَقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْحَ

من باب إجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاة ، ويجىء الكلام عليه ،  
وأشدد أبو زيد في الياء الخفيفة :

٩٠ — يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجَ

فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَا تَيْكَ بَجْ

\* أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزَى وَفَرْتِجَ<sup>(٢)</sup> \*

(١) نسبوا هذه الآيات لبدوى راجز ولم يعينوه ، وقوله « أبو علج » يريد أبو على ، و « بالعشج » يريد : بالعشى ؛ وفلق : جمع فلقة وهي القطعة ، ويروى في مكانه « كتل » بضم الكاف وفتح التاء ، وهي جمع كتلة ، و « البرنج » يريد به البرني ، وهو نوع من أجود التمر ، والود : التود ، قلبت تأؤه دالا بهم أدغمت ، و « الصيصج » يريد به الصيصي ، وهو واحد الصياصي ، وهي قرون البقر . والاستشهاد بالبيت على أن بعض بنى سعد يدلون الياء المشددة جيا

(٢) هذه آيات ثلاثة من الرجز المشطور أنشدها أبو زيد في نوادره ، وقوله « حجج » أراد به حجتي ، فأبدل من ياء المتكلم الساكنة جيا ، والشاحج : المراد به البغل أو الحمار ، والشحيج الصوت ، تقول : شحج البغل والحمار والغراب

قال : « وَابْدَالُ تَاءِ التَّائِيثِ الْأَسْمِيَّةِ هَاءٌ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَتَشْبِيهِ تَاءِ هَيْهَاتَ بِهِ قَلِيلٌ ، وَفِي الضَّارِبَاتِ ضَعِيفٌ ، وَعِرْقَاتٌ إِنْ فُتِحَتْ تَأْوُهُ فِي النَّصْبِ فَبِالْهَاءِ ، وَإِلَّا فَبِالتَّاءِ ، وَأَمَّا ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ فَيَمْنُ حَرَكٌ فَلِأَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ لَمَّا وَصَلَ ، بِخِلَافِ أَلَمْ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَمَّا وَصَلَ التَّقَى سَاكِنًا . »

أقول : لاخلاف في تاء التائيث الفعلية أنها في الوقف تاء ، وفي أن أصلها تاء أيضا ، وأما الأسمية فاختلف في أصلها ؛ فذهب سيوييه والقراء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل ، كما في الفعل ، لكنها تقاب في الوقف هاء ليكون فرقا بين التائين : الأسمية ، والفعلية ، أو بين الأسمية التي للتائيث كعَفْرِية<sup>(١)</sup> والتي لغيره كما في عَفْرِيت وَعَفْكَبُوت ، وإنما قلبت هاء لأن في الهاء همسا

يشجع شجيجا وشحاجا : أي صوت ، ويروى في مكانه شائح ، والأقصر : الأَيْضُ ، والنهات : النهاق ، والنهيت والنهيق واحد ، و « يج » يريد : يبي ، وينزى : يحرك ، و « وفرج » يريد به وفرتي ، فأبدل الياء جيما ، والوفرة - بفتح فسكون - : الشعر إلى شحمة الأذن . والاستشهاد باليت على أنه قلب الياء الخفيفة جيما ، كما يظهر مما ذكرناه

قال سيوييه ( ٢٨٨ ص ٢٠ ) ما نصه : « وأما ناس من بني سعد فأنهم يدلول الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيفة فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تيمج ، يريدون تيمى ، وهذا عليج ، يريدون على ، وسمعت بعضهم يقول : عربايج ، يريد عرباني ، وحدثني من سمعهم يقولون : خَالِي عَوْيَفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ الْمُطْعِمَانِ الشُّحْمَ بِالْعَشِيجِ »

وَالْعَدَاةُ فَلَقَ الْبَرَّيَجِ

يريد بالعشى والبرني ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اهـ

(١) أنظر في كلمة عفرية ( ١٠ ص ٢٥٦ . ١٥ ) وأنظر في كلمة

عفرية ( ١٠ ص ٢٥٥ )

ولينا أكثر مما في التاء ، فهو بحال الوقف الذى هو موضع الاستراحة أولى ،  
ولذلك تراد الهاء في الوقف فيما ليس فيه — أعنى هاء السكت — نحو : أنه ،  
وهؤلاء ، وإنما تصرف في الاسمى بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمى ؛ لأنها  
لاحقة بما هي علامة تأنيثه ، بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث  
فاعله ، والتغيير بما هو الأصل أولى ؛ لتمكنه .

وقال ثعلب : إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت تاء في الوصل  
إذ لو خليت بحالها هاء لقليل : رأيت شَجَرًا ، بالتنوين ، وكان التنوين يُقلب في  
الوقف ألفا كما في « زَيْدًا » فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث ، فقلبت في الودمل تاء  
لذلك ، ثم لما جرى إلى الوقف رجعت إلى أصلها ، وهو الهاء  
وإنما لم يقلب التنوين عند سيبويه ألفا بعد قاب التاء هاء خوفا من اللبس  
أيضا ، كما قلنا

وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يفتنون على الاسمى أيضا [ بالتاء ] قال :  
٩١ — اللَّهُ تَجَاكَ بِكَفَى مُسَلَّمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا <sup>(١)</sup>

(١) هذه الآيات من الرجز المشطور ، ولم تقف لها على قائل ، ومسامت  
— بفتح الميم واللام — : اسم شخص ، وأصله مسامة ، و « ما » في قوله « من بعد  
ما » يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون كافة مسوغة لبعد أن يليها الفعل ؛  
لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد ، لا إلى الجمل ، والفعل على الوجهين هو قوله  
« صارت » وما عطف عليه . وقد كرر « بعدما » ثلاث مرات لقصد التحويل  
وتعظيم الحال ، وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة تأكيداً الأولى من  
توكيد المفرد بالمفرد ، ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل  
المذكور ، وعلى هذا الوجه الثاني يجوز أن يكون الفعل المذكور مضافاً إليه  
الأول أو الثانى أو الثالث ، كقوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ تَيْنَ ذِرَاعَى وَجِبَّةِ الْأَسَدِ



صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وَكَادَتْ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمْتُ  
والظاهر أن هؤلاء لا يقولون في النصب « رأيت أمتاً » كزيداً بألف ، بل  
« رأيت أمت » كما في قوله « وكادت الحرّة أن تدعى أمت » وذلك لجله على  
« أمة » بالهاء ؛ فإنه هو الأصل في الوقف  
قوله « وتشبيه تاء هيات به قليل » قد ذكرنا حكمه في أسماء الأفعال (١)

وكقولهم : قطع الله يد ورجل من قاطها ، ومثل ما قالوه في نحو : ياتيم تيم  
عدى . والغلصمة : رأس الخلقوم . يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا  
الرجل المسمى مسلمة بعدما كاد يتعسر عليك الافلات وكادت النساء الحرائر  
يسبن فيصرن إماء . والاستشهاد باليت على أن الألف قلبت تاء في قوله  
« وبعدمت » .

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ٢ ص ٦٩ ) : « ومن أسماء  
الأفعال التي بمعنى الخبر « هيات » وفي تأنيها الحركات الثلاث ، وقد تبدل هاؤها  
الأولى همزة مع تثلث التاء أيضاً ، وقد تتون في هذه اللغات الست : وقد  
تسكن التاء في الوصل أيضاً ، لاجرائه فيه مجراه في الوقف ، وقد تحذف التاء  
نحو هيا ، وأياها ، وقد تلحق هذه الاربعة عشر كاف الخطاب ، نحو أيهاك ، وقد  
تتون أيضاً نحو أيها ، وقد يقال أيهان - بهمزة ونون مفتوحين ، وقال صاحب  
المغني ( وليس هو ابن هشام ) : بنون مكسورة ، وقال بعض النحاة : إن  
مفتوحة التاء مفردة وأصلها هية - كزلزلة ، نحو قوقة ، قلبت الياء الأخيرة  
ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث ، فالوقف عليها إذن بالهاء ، وأما  
مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس  
هيات ، كما تقول : قويات ، في جمع قوقة ، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها  
غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذي في المثنى ، والمضمومة التاء تحتل  
الافراد والجمع ؛ فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، وهذا كله توهم وتخمين ، بل  
لا منع أن تقول : التاء والألف فيها زائدتان ، فهي مثل كوكب ، ولا منع  
أيضاً من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، وأصلها هية ،

وأن بعض النحاة قال : إنك إذا كسرت تاءه فهو في التقدير جمع هَيْئِيَّة وأصله هَيْئِيَّاتٌ فحذف الياء شاذاً لكونه غير متمكن ، كما حذفت في اللّذَّان ، والقياس اللّذَّيان ، وإذا ضمنت تاءه أو فتحها جاز أن يكون مفرداً وأصله هَيْئِيَّة ، فيوقف عليه بالهاء ، وأن يكون مجموعاً فيوقف عليه بالتاء ، وقد ذكرنا هناك أنه يجوز أن يكون أصله هَيْئِيَّة سواء كان مضموم التاء أو مفتوحاً أو مكسوراً ، لكنه إنما قل الوقف عليها بالهاء لالتحاقه بالأفعال ؛ لكونه اسم فعل ، فكان تأوّه كناية قامت وقعدت ، وذكرنا أيضاً أنه يجوز أن يكون الألف والتاء زائدتين ، وتركيبه من هَيْئِيَّ ككوكب ، وأما تجويز قلب تائه هاء على هذا فلتشبيهه لفظاً بنحو قَوْقَاة<sup>(١)</sup> ودَوْدَاة<sup>(٢)</sup>

قوله « وفي الضاربات ضعيف » يعني أن بعضهم يقلب تاء الجمع أيضاً في الوقف

ونقول : فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً ، وكسرت للساكنين ، لأن أصل البناء السكون ، وأما الضم فلتثنيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه ، إذ معناه ما أبعد ، كما ذكرنا ، وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير — أعني أن أصله هَيْئِيَّة في الأحوال — أن لا يوقف عليه إلا بالهاء ، وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر تنبيهاً على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى ، فكان تأوّه مثل تاء قامت ، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول ، وأيضاً من جعل الألف والتاء زائدتين ، لأن باب قلقال أكثر من باب سلس وبير هـ

(١) قوقاة : مصدر قولك : قوقت الدجاجة : إذا صوتت عند البيض ، وأصلها قوقية — كدحرجة ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونقول : ثاقت الدجاجة ، أيضاً

(٢) الدوداة : الجلبة ، والأرجوحة ، وعلى الأول هي مصدر لقولك : دوديت : أي صوت ، وعلى الثاني هي من أسماء الأجناس غير المصادر ، ويجوز أن تكون مقبولة من المصدر

هاء السكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع ، فيشبه بقاء المفرد ، حكى  
قُطْرُب « كيف البُنُون والتَبَنَاء » والأكثر أن لا تقلب هاء ؛ لأنها لم تتخلص  
التأنيث ، بل فيها معنى الجمعية ، فلا تقلب هاء ، وأما تاء نحو « أخت » فلا خلاف  
في أنها يوقف عليها تاء ؛ لأنها وإن كان فيها رائحة التأنيث لاختصاص هذا البدل  
بالمؤنث إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، وبكونها  
كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها ، بخلاف تاء الجمع ؛ فإن ما قبلها ألف ،  
فكان ما قبلها مفتوح كتاء المفرد ، وليست بدلا من اللام ، بل هي زائدة محضة  
كتاء المفرد ، فلهذا يجوز بعضهم إجراءها مجراها

قوله « وعِرْقَات <sup>(١)</sup> » إن فتحت تاءه في النصب فبالهاء ، لأنه يكون مفردا  
كما ذكرنا في شرح الكافية ، ويكون ملحقا بدرهم كـمِزَى ، وإن كسرت  
تاءه في النصب دل على أنه جمع عرق ؛ إذ قد يؤنث جمع المذكر بالالف والتاء  
مع مجيء التكسير فيه : أى العروق ، كما قيل البُؤَانَات مع البُؤُون في البُؤَان ،  
على ما مر في شرح الكافية في باب الجمع ؛ فالأولى الوقف عليه بالتاء كفى مسلمات

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ٢٠ ص ١٧٥ ) : « وجاء في بعض  
اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب ، قالوا : سمعت لغاتهم ،  
وجاء في الشاذ ( انقروا ثباتاً ) ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من  
اللام ، كالتاء في الواحد ، وكالواو والنون في « كرون ، و « ثبون » وقال أبو علي :  
بل هو تاء الواحد ، والألف قبلها اللام المردودة ؛ فعني سمعت لغاتهم : أى لغتهم ،  
قال : وذلك لأن سيويه قال : إن تاء الجمع لا تفتح في موضع ، وفيما قال نظر ،  
إذ المعنى في سمعت لغاتهم ، وقوله ( انقروا ثباتاً ) الجمع ، وحكي الكوفيون  
في غير محذوف اللام : استأصل الله عرقاتهم - بفتح التاء ، وكسرهما أشهر ؛  
فأما أن يقال : إنه مفرد والألف للحاق بدرهم ، أو يقال : إنه جمع فتح تاءه  
شاذاً ، فالعرق إذن كالـبؤان مذكر له جمع مكسر ، وهو العروق ، جمع بالألف  
والتاء مثله هـ اهـ

قوله « وأما ثلاثه أربعة » هذا اعتراض على قوله « وإبدال تاء التانيث الاسمية هاء » يعني أنك قلت : إن التاء تبدل هاء في الوقف ، و « ثلاثة » في قولك « ثَلَاثَةٌ » ليس موقوفا عليه ؛ لكونه موصولا بأربعة ، وإلا لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء ، فأجاب بأن الوصل أجرى مجرى الوقف ، وذلك أنه وصل ثلاثة بأربعة ، ومع ذلك قلب تاء هاء ، قال : وأما ( أَلَمْ اللهُ ) فلا يجوز أن يكون فتحة الميم فيه منقولة إليها من همزة أل كما في ثَلَاثَةٌ لأن هذه الكلمات - أعني أسماء حروف التهجى - عند المصنف ليس موقوفا عليها ، بخلاف ثَلَاثَةٌ ؛ فإن ثلاثة موصولة مُجَرَّاة مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء ، فإذا لم يكن أَلَمْ موقوفا عليه ولا موصولا مجرى مجراه ، بل كان موصولا بالله ، فلا بد من سقوط ألف الله في الدرج ، والهمزة إذا سقطت في الدرج سقطت مع حركتها ، ولا ينقل حركتها إلى ما قبلها إلا على الشذوذ ، كما روى الكسائي في ( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ) بفتح ميم الرحيم فإذا سقطت همزة الوصل مع حركتها التقى ساكنان : ميم أَلَمْ ، ولام الله ، فحرك الميم بالفتح للساكنين ، وإنما فتحت إبقاء على تقويم الله تعالى وفرار من الكسرة بعد الياء والكسرة ، كما مر في بابه ، وهذا من المصنف عجيب ، وذلك لأن أَلَمْ كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة ، لا فرق بينهما ، وقد ثبت رعاية حكم الوقف في كل واحدة من كلمات أَلْفاظ العدد ، بدليل قلب تائها هاء وإثبات همزة الوصل في اثنان ، وذلك لعدم الاتصال المعنوي بين الكلمات ، وإن اتصلت لفظا ، فلا كان نحو أَلَمْ أيضا هكذا ؟ ولو كان في أسماء حروف التهجى همزات الوصل في الأوائل وتاءات التانيث في الأواخر لثبتت تلك واقلبت هذه وجوبا كما في أَلْفاظ العدد ، وكذلك إذا عَدَدْتَ نحو رجل امرأة ناقة بغلة ، فإنك تثبت همزة الوصل وتقلب التاء هاء ، وهما من دلائل كون كل كلمة كالوقوف عليه ، لكن قلب التاء هاء لازم ، وحذف همزة الوصل مع نقل حركتها إلى ما قبلها مختار ، كما مر في التقاء الساكنين ، فلما ثبت أن كل كلمة

من أسماء حروف الهجاء في حكم الموقوف عليه قلنا : ثبت همزة الوصل في الله إذ هو في حكم المبتدأ به ، ثم لما وصلها لفظاً بيمين نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركة همزة القطع في ثلاثة أربعة

« قوله ثلاثة أربعة فيمن حرك » يعني من لم يحرك الماء وقال ثلاثة أربعة فإن ثلاثة موقوف عليه غير موصول بأربعة ؛ فلا اعتراض عليه بأنه كيف قنب التاء هاء في الوصل ، وهو أيضاً وهم ؛ لأن من لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء أيضاً لا يسكت على الماء . بل يصله بأربعة مع إسكان الماء ، وليس كل إسكان وقفاً ؛ لأنه لا بد للوقف من سكتة بعد الإسكان ولو كانت خفيفة ، وإلا لم يعد المسكن واقفاً ؛ لأنك إذا قلت « مَنْ أَنْتَ » ووصلت من بأنت لا تسمى واقفاً مع إسكانك نون من ، فعلى هذا يجب في الأسماء للعدودة - سواء كانت من أسماء العدد أو أسماء حروف الهجاء أو غيرها - أن يرامى فيها أحكام الأسماء الموقوف عليها ، مع أنك لا تقف على كل منها .

قال : « وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ فِي أَنَا ، وَمِنْ ثُمَّ وَقَفَ عَلَى لِكِنَّا هُوَ اللَّهُ بِالْأَلِفِ ، وَمَنْ وَأَنَّهُ قَلِيلٌ »

أقول : قال سيبويه : إنهم كما يبينون حركة البناء بهاء السكت يبينونها في حرفين فقط بالالف ، وهما أنا وحَيَّيْلًا .

قلت : أما « حَيَّيْلًا » فيجوز أن يكون الألف فيه بدلا من التنوين في حَيَّيْلًا ، لأن كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة وإب لم يكن تنوين تمكن فإنها تقلب في الوقف ألها ، كما في أَضْرِبَنَّ ، وقد بينا في باب المضمرات أن الألف في « أَنَا » عند الكوفيين من نفس الكلمة ، وبعض طيء يقف عليه بالماء مكان الألف ، فيقول : أَنَّهُ ، وهو قليل ، قال حاتم : هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ <sup>(١)</sup> ، وبعض

(١) الذي في جمع الأمثال للبيداني ( ٢ ص ٢٩٣ ) : « هَكَذَا فَصَدِي »

قيل : إن أول من تكلم به كعب بن مامة وذلك أنه كان أسيرا في عزة فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحرها فلامته على نحره إياها ، فقال : هَكَذَا فَصَدِي ،

العرب يصل أنا بالالف في الوصل أيضا في السعة ، والأكثر أنهم لا يصلونه بها في الوصل ، إلا ضرورة ، قال :

٩٢ — أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا <sup>(١)</sup>

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة ، دون المكسورة ودون غير الهمزة من الحروف ، وقال أبو علي : لا أعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكر قوله « ومن ثم وقف » أي : من جهة زيادة الألف في آخر « أنا » وقفاً وقف على (لكننا) بالالف ؛ لأنه « أنا » في الأصل جاءت بعد « لكن » ثم قلت حركة همزة أنا إلى النون وحذفت ، كما في نحو (قَدْ أَفْلَحَ) ، ثم أدغمت النون في النون ، وابن عامر يثبت الألف في (لكننا هو الله) وصلاً أيضاً ليؤذن من أول الأمر بأنه ليس لكن المشددة : بل أصله لكن أنا

قوله « مَهْ وَأَنْتَ قَلِيلٌ » أما أنا فقد مر أن بعض طيء يقفون عليها بالهاء مكان الألف ، وأما « مَهْ » فيريد أن الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجرورة

يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام : اهـ

ولم نجد في هذا الكتاب ولا في غيره من كتب اللغة والأمثال نسبة هذا المثل إلى حاتم ، ولا روايته بهذا اللفظ . وانظر في معنى القصيدة (ح ١ ص ٤٣) (١) هذا البيت لحيد بن حريث بن بحدل الكلبي ، وقوله « حميدا » منصوب على أنه بدل من الياء في « فأعرفوني » أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص أو المدح ؛ هذا كله إن رويته « حميدا » بالتصغير ، على أنه علم ، فإن رويته « حميدا » - بفتح الحاء - على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال ، وإن كان اسماً غير صفة جاز فيه ما جاز في المصغر ، وقد اختلف في اسم الشاعر على وجهين ؛ قيل : هو مصغر ، وقيل : مكبر . و « تذریت » : علوت ، وأصله من بلوغ الذروة وهي أعلى الشيء ، والسنام للبعير معروف ، وأراد هنا أعلى المجد والرفعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أنا » حيث جاء بالالف مع الوصل ، وهو من ضرائر الشعر

قليل ، وأما إذا كان مجرورة فيجىء حكمها بميد ، فنقول : إنه أجاز بعضهم حذف ألف ما ، والوقف عليه بالهاء ، وإن لم يكن مجرورا ، كقضى حديث أبي ذؤيب : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحبيج أهلوا بالإحرام ، قلت : مه ، قليل : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنك إذا حذف الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا ، نحو رة واغزة وليرمه ، فيلحق بها هاء السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها ، أعنى على ما الاستفهامية غير المجرورة ، ومذهب الزنجشري أن الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجرورة في نحو : مثل مه ومجى مه ، أولى ، أعنى جعله هاء السكت جىء بها بعد حذف الألف كالموض منه

قال : « وإلحاق هاء السكت لأزم في نحو رة وقه ومجى مه ومثل مه [ في مجىء م جنت ، ومثل م أنت ] <sup>(١)</sup> ، وجائز في مثل لم يمشه ولم يقره ولم يرمه وغلاميه [ وعلى مه ] <sup>(٢)</sup> وحنامه وإلانة مما حر كته غير إغرابية ولا مشبهة بها ، كالماضى وباب يازيد ولا رجل ، وفي نحو هناه وهؤلاء »

أقول : قد ذكرنا أحكام هاء السكت في آخر شرح الكافية ، ونذكر

هنا ما ينحل به لفظه

قوله « في نحو رة وقه » أى : فيما بقى بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء مما قبله ، لا يلزم الهاء إلا ههنا ، وإنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجىء بالهاء لسهولة السكوت عليه ، و « مه » في قولك « مثل مه » [ و « مجىء مه » مثل ] <sup>(١)</sup> رة وقه من وجه ؛ لأن الكلمة

(١) هذه العبارة ساقطة من جميع النسخ المطبوعة

التي قبل ما مستقلة لكونها اسما ، بخلاف الجار في حَتَّام ، وليس مثلها من وجه آخر ، وذلك لأن المضاف إليه كالجاء من المضاف ، لكن سقوط الألف بلا علة ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت ، ألا ترى أنه لم يلزم مع الكاف والياء في نحو غَلَامِي وَغَلَامِكَ وَإِنْ كَانَا أَيْضًا عَلَى حَرْفٍ ، لما لم يحذف منهما شيء ، وأما عِلَامَتُهُ وَإِلَامُهُ وَحَتَّامُهُ فَمَا فِيهَا أَشَدُّ اتِّصَالًا بِمَا قَبْلَهَا مِنْهَا بِالْمُضَافِ فِي نَحْوِ مِثْلٍ مَتَّهٍ ، لأن ما قبلها حروف ، فلا تستقل بوجه ، فيجوز لك الوقف عليها بالهاء كما ذكر ، وبسكون الميم أيضًا ؛ لكون عِلَامٌ متلا كغلام ، قال :

٩٣ — يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَّيْتَنِي لِهَيُّومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٍ<sup>(١)</sup>

فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وبعض العرب لا يحذف الألف من « ما » الاستفهامية المجرورة ، كقوله

٩٤ — عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَثِيمٌ كَخِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قائلًا ، ولا وقفنا له على سابق ولا لاحق ، والطارقات : جمع طارقة ، وهي مؤنث طارق ، وهو الذي يأتي ليلاً ، والذكر - بكسر الدال وفتح الكاف - : جمع ذكرة ، والمعروف ذكرى بألف التانيث ، تقول : ذكرته بلساني وبقلي ذكرًا وذكرى - بكسر فسكون فيهما ، والاستشهاد بالبيت على أنه قال « لم » بالسكون في حال الوصل إجراء له مجرى الوقف (٢) هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه يقوله في رفيع بن

صيفي بن عابد وكان قد قتل يوم بدر كافرًا ، وبعد البيت قوله

فَلَمْ أَتُفَكِّ أَهْجُو عَابِدِيًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا نَادَى الْمُنَادِي

وَقَدْ سَارَتْ قَوَافٍ بَاقِيَاتٍ تَنَاشَدَهَا الرُّوَاهُ بِكُلِّ وَادِي

فَقُبِّحَ عَابِدٌ وَبَنِي أَبِيهِ فَإِنَّ مَعَادَهُمْ شَرُّ الْمَعَادِ

وبيت الشاهد يروي على غير الوجه الذي أنشده المؤلف وغيره من النحاة ،

في الديوان ( ص ٥٥ طبع ليدن )



فهذا لا يقول « علامه » وقفا ، بل يقف بالالف التي كانت في الوصل ،  
والأولى حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة ، لما ذكرنا في الموصولات  
وكل ما لحقه هاء السكت على سبيل الجواز فان كان محذوفاً منه شيء نحو  
لم يَحْشَ ولم يَنْزُ ولم يَرْمِ وَعَلَامَ وَالْأَمَ وَحَتَّامَ فالهاء به أولى منها بما لحقته ولم  
يحذف منه شيء ، نحو غَلَامِيهِ وَضَرَبْتُكَ وَإِنَّهُ ، وهي بما حذف منه حرفان نحو إن  
تَعْرِ أُمُّهُ أولى منها بما حذف منه حرف نحو اخْشَهُ واغْزُهُ ، وأما ما صار بالحذف  
إلى حرف واحد فالهاء له لازم إن لم يتصل بما قبله اتصالاً تاماً كما اتصل في عَلَامَ  
وَالْأَمَ وفيم ، وذلك نحو رَءَوْهُ وَمِثْلُ مِهُ وَجِئْتُ مَهُ ، على ما مر ، وإن لم يحذف  
منه شيء فانه بما قبل آخره ساكن نحو إِنَّهُ وليته وكيفه أولى منه بما قبل آخره  
متحرك ، نحو هُوَ وَهِيَهِ وَغَلَامِيهِ وَضَرَبْتُكَ ؛ لأنك إن لم تلحقه في القسم  
الأول سكنت المتحرك الأخير فيلتقي ساكنان ، وعدم التقائهما أولى ، وإن كان  
ذلك منتزعا في الوقف .

قوله « لم يحشه ولم يرمه ولم ينزه » أمثلة المحذوف اللام  
وحكى أبو الخطاب عن ناس من العرب : ادعِهِ واغْزِهِ من دَعَوْتُ وَغَزَوْتُ ،  
كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف ، توها منهم أنهم لم  
يحذفوا شيئا للوقف كما قلنا في « لم أَبْلِهِ » في الجزم ، قال :  
٩٥ — قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَيْتُنَا دَقِيقًا <sup>(١)</sup>

فَقِيمَ تَقُولُ : يَشْتَمُنِي لَيْسَ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ ؟  
وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت . والاستشهاد بما رواه المؤلف على أن  
من العرب من يثبت ألف « ما » الاستفهامية المجرورة غير مبال بالالباس ، وقد قريء  
قوله تعالى « عم يتساءلون » بالالف . قال ابن جني : وإثبات الألف أضعف اللغتين  
(١) وهذا بيت من الرجز المشطور ينسب للعذافر الكندي ، وبمده قوله :  
\* وَهَاتِ خُبَرَ الْبَرِّ أَوْ سَوِيَقًا \*

وقال الآخر في الجزم :

٩٦ — وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ \* وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَاكِ وَعَادِ<sup>(١)</sup>

ثم ألحقوا هاء السكت ، لكون العين في تقدير الحركة ، ثم كسروا أول الساكنين<sup>(٢)</sup> كما هو حقه على ما ذكرنا في « لم أبلة »

قوله « حَتَامَهُ وَإِلَامَهُ » مثال للمحذوف الآخر ، لا للجزم

والاستشهاد بالبيت في قوله « اشتر » حيث سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسر ، وكأن الراجز توهم أنها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب ، ومفردات البيت ومعناه لا تحتاج إلى شرح

(١) لم تقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ، وقد أشده صاحب الصحاح (أوب) و (وقي) وقد ذكرناه فيما مضى (انظر ص ٢٤٠ من هذا الجزء) . والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افعل ، من الأوب ، وقول : آب يؤوب أوبا ؛ إذا رجع ، والغادى : اسم فاعل من غدا يغدو إذا جاء في الغداة ، يريد أن تقوى الله تسهل للانسان رزقه ويسر عليه أسبابه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ومن يتق » حيث سكن القاف وهي عين الفعل ، وسلط الجازم عليها ، وقياسها الكسر على ما مر في البيت السابق

(٢) وهذا مخالف لما ذكره سيويه في الكتاب ؛ إذ قال (ج ٢ ص ٢٧٨) : « وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادعه ، من دعوت ، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة ؛ إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، كما قالوا : رد يافتي ، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط كما قال زهير :

بَدَأَ لِي أُنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا » اهـ

فكلام سيويه يقتضى ان كسر العين من « ادعه » لالتقاء ساكنة مع الدال وكلام الرضي يقتضى أن كسر العين لالتقاء ساكنة مع هاء السكت ، فعلى كلام سيويه لا يحتاج عند إلحاق هاء السكت إلى ملاحظة أن العين في تقدير الحركة ، وعلى كلام الرضي يحتاج إلى ذلك ؛ لأن هاء السكت لا تلحق إلا المتحرك .

قوله « غَلَامِيَّة » مثال لغير المحذوف الآخر  
 قوله « كَالْمَاضِي » مثال لما حركته مشابهة للإعرابية ؛ لأنه إنما بنى الماضى على  
 الحركة ، وحق البناء السكون لمشابهة العرب ، إذ معنى « زيد ضرب » زيد  
 ضارب ، ومعنى « إن ضربتَ ضربتُ » إن تضرب أضرب  
 قوله « وباب يازيد » لأن الضمة تحدث بمحدث حرف النداء ، وتزول  
 بزواله ، كحذوثة الإعراب بمحدث العامل وزواله بزواله ، وكذا باب « لارجل »  
 قوله « وفي نحو هناه وهؤلاء » يعنى كل حرف أو اسم عريق فى البناء آخره  
 ألف مثل ذا وما ، يجوز إلحاق هاء السكت به وقفا ، ولا يجب ، وذلك ليتبين  
 الألف فى الوقف إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشئ ، كما مر ، وأما نحو فتى  
 وحُبلى فإنك لاتبين ألفاتها فى الوقف بالماء كما مر فى آخر شرح الكافية  
 قال : « وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ الْقَاضِي وَغُلَامِي حُرُّ كَتْ أَوْ سَكَنْتَ ، وَإِثْبَاتُهَا  
 أَكْثَرُ ، عَكْسَ قَاضٍ ، وَإِثْبَاتُهَا فِي نَحْوِ يَأْمُرِي أَتَّفَاقٌ »  
 أقول : اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون ، كرأيت القاضى وَجَوَارِي ،  
 لا كلام فى أنه لا يجوز حذف يائه ، بل يجب إسكانه ، وكذا فى غُلَامِي  
 وغُلَامَايَ وغُلَامِيَّ وَإِنِّي ، بفتح الياء فيها ، بل إنما تسكن ياؤها أو تلحقها هاء  
 السكت كما مر ، قال سيبويه : إنما لم تحذف الياءات لأنها إذا تحركت قويت  
 كالحروف الصحيحة

وأما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه فى الوقف ؛ إذ المطلوب  
 وجود الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، وبعض العرب يحذف الياء  
 فى الوقف : لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيل ، ومن حذف الياء فى  
 الوصل نحو (الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ سَوَاءٌ مِنْكُمْ) أوجب حذفها وقفا بإسكان ما قبلها  
 وأما ياء المتكلم الساكنة فإن كانت فى الفعل فالحذف حسن ؛ لأن قبلها  
 نون عماد مشعرا بها ، كقوله تعالى (رَبِّى أَكْرَمُنْ) (رَبِّى أَهَانُنْ) وإن كانت

في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان ،  
نحو « غلامٌ » كما جاز في المنقوص ؛ حذرا من الالتباس ، وأجازه سيبويه اعتماداً  
في إزالة اللبس على حال انوصل ، فعلى هذا قول المصنف « حُرِّكت أو سكنت »  
وَهُمْ ؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف ، بل بالإسكان كما نص عليه  
سيبويه وغيره

وإذا كان المنقوص منادى مفرداً نحو « يا قاضي » فاختار الخليل والمبرد إثباتَ  
الياء ، كما في « جاءني القاضي » سواء ؛ لأنه لا مدخل للتنوين فيها حتى يحذف  
الياء انتديره كما حذف في « جاءني قاضٍ » وقما ، واختار يونس وقَوَّاه سيبويه  
حذف الياء ؛ لأن المنادى موضع التخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم وقلبهم الياء  
ألقا في نحو « يا غلاماً » ؛ وحذفهم الياء في نحو « يا غلامٍ » أكثر من حذفهم  
إياها في غير النداء ، وأجمعوا كلهم على امتناع حذفها في نحو « يا مَرِي » ؛ لأنهم  
حذفوا الهمزة ، فلو حذفوا الياء أيضاً لأجفوا بالكلمة بحذف بعد حذف بلا علة  
موجبة ، وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين — أعني في حالتي الرفع والجر —  
فالأكثر حذف الياء ؛ لأن حذف التنوين عارض ، فكأنه ثابت ، وتقديره هنا  
أولى ؛ لثلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل ، وحكي أبو الخطاب ويونس  
عن الموثوق بعريبتهم رد الياء اعتداداً بزوال التنوين

وأما حال النصب نحو « رأيت قاضياً » فالواجب قلب تنوينه للوقف ألقا إلا  
على لغة ربيعة كما مر

قال : « وإثباتُ الواوِ والياءِ وحذفُهُما في الفواصلِ والقوافي فصيحٌ ،  
وحذفُهُما فيهِما في نحو لَمْ يَغْزُوا وَلَمْ تَرْمِي وَصَنَعُوا قَلِيلٌ »

أقول : قال سيبويه : جميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ترك الحذف  
يجوز حذفه في الفواصل والقوافي ، يعني بالكلام ما لا وقف فيه ، وبالفواصل

رد من الآي ومقاطع الكلام ، يعنى أن الواو والياء الساكنين فى الفعل الناقص نحو يَفْزُو وَيَرْمِي لا يحذفان وقفا ، لأنه لم يثبت حذفهما فى الوصل ؛ لئلا يلتبس بالجزوم ، إلا للضرورة أو شاذاً ، كقولهم « لا أَدْرِ » ، وقوله تعالى ( مَا كُنَّا نَبْغِرُ ) و ( يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ ) ولا يقوان « لا أرم » وهذا كما قالوا « لم يك زيد » ولم يقولوا « لم به » بمعنى يَهْنُ ، فاذا وقع الواو والياء المذكوران فى القواصل وصلها جاز حذفهما والاجتزاء بحركة ما قبلهما ، كقوله تعالى ( وَالْقَلِيلِ إِذَا يَمْسِرُ ) وذلك لمراعاة التجانس والازدواج ، فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقعت على تلك القواصل المحذوفة اللامات فى الوصل ، وكذا القوافى يحذف فيها كثيراً مثل ذلك ؛ للازدواج ، لا للوقف ، وإلا حذف الوقف فى غير القوافى أيضاً ؛ فثبت أنه يحذف فيهما ما لا يحذف فى غيرهما ، قال :

٩٧ — وَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَنَ خُسُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْزُ (١)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سلمى المزنى يمدح فيها هرم بن سنان ، وقد ذكروا أن أولها :

لَمِنَ الدِّيَارِ بِقَنْةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرِ  
ويقال : بل مطلعها قوله :

دَعْ ذَا وَعَدِّ الْقَوَا، فى هَرَمِ خَيْرِ الْبُدَاةِ وَمَسِيدِ الْخَضِرِ  
والقنة : أعلى الشيء ، والحجر : اسم مكان بعينه ، وأقوين : خلون وأصبحن ولا أنيس بهن ، وقوله « مذحجج » يروى فى مكانه « من حجج » والحجج : السنون . و « تقرى ما خلقت » ضربه مثلاً لعزمه ، وتقول : فرى فلان الأديم يفرى به ، إذا قطعه على وجهه الاصلاح ، ويقال : أفراه ، إذا قطعه على وجهه الفساد ، وكأن الهزمة فيه للسلب ، و « تخلق » بمعنى تقدر . والمراد أنك إذا تهيأت لأمر وقدرت له أسبابه أمضيته ، وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن إنفاذه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يفر » على أن أصله يفرى ؛ فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف ، وهم لا يبالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره

هكذا أنشد باسكان الراء وتقييد القافية

قوله « وما يختار فيه ترك الحذف » يعنى الاسم المنقوص نحو « القاضى » ؛  
فانه قد يحذف ياؤه فى غير الفواصل والقوافى فى الوصل قليلا ، كقوله تعالى (يَوْمَ  
التَّنَادِ يَوْمَ تُوَلَّوْنَ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى (وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ)  
وذلك لعدم التباسه بالمجزوم ؛ وأما فى الفواصل فى الوصل فحذف لامه أحسن من  
حذف ياء [ نحو ] « يرمى » فيها ؛ لأن لام نحو « الرامى » يحذف فى الوصل فى غير  
الفواصل من غير شذوذ ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) ولا يحذف  
ياء نحو « يرمى » فى مثله إلا شاذ ، كما ذكرنا ، فاذا وقف على الاسم المنقوص  
[ المحذوف اللام ] وجب حذف اللام فى الوقف ، فاذا وقفت على الفعل الناقص  
والاسم المنقوص [ الثابت لامهما فى الوصل فحذف لامهما جائز ، لا واجب ، قال  
سيبويه : إثبات الواوات والياءات فى مثله أقبس الكلامين  
هذا ، وأما الألف فلا يحذف : لا فى الفواصل ، ولا فى القوافى ، إلا للضرورة  
كما قال :

\* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ \*

وذلك لخفة الألف وثقل الواو والياء ، قال سيبويه ما معناه : إنك تحذف  
فى القوافى الواو والياء الأصليتين تبعاً للواو والياء الزائدتين التابعتين للضمة والكسرة  
المشابهتين للواو والياء فى وقف أزد السراة ، يعنى أنك تحذف الياء من « يَفْرِى »  
تبعاً لحذف الياء فى البيت الذى قبله ، وهو

٩٨ — وَلَآنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ

دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ (١)

(١) هكذا وقع هذا البيت فى كل النسخ ، وهو كذلك فى كثير من كتب  
النحاة وفى صحاح الجوهري ، والحقيقة أن البيت ملق من بيتين : أحدهما

فلما جَوَزَ حذف ياء « الذعر » لأنه مثل وقف أزد السراة نحو « مررت بعمري » تبعه في حذف الياء الأصلي ؛ إذ القوافي يجب جريها على نمط واحد ، وكذا في الواو ، نحو قوله :

٩٩ — وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سَيْنٍ ثَمَانِيَا عَلَى صِيرٍ أَمْرٍ مَا يَمُرُّ وَمَا يَحُلُّ (١)  
وإنما جَوَزَتْ ههنا حذف الواو — وإن كان أصلا — لأنك حذف الواو الزائد الناشئ عن الإطلاق في « الثقل » قبل هذا البيت لما قصدت التقييد في قوله :  
١٠٠ — صَحَا أَتَقَابُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو

وَأَقْفَرُ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيْقُ وَالثَّقْلُ (٢)

---

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيْتُ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

وهو لزهير بن أبي سلمى من قصيدة الشاهد السابق ، والبيت الثاني هو :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذَا يَقَعُ الصَّرَاخُ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

وهو للمسيب بن علس . وأسامة : علم للأسد ، ونزال : اسم فعل أمر بمعنى انزل ، وقد قصد هنا لفظها ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، والذعر : الفزع ، ولجأ الناس فيه معناه تتابعهم فيه أو اشتداده بهم ، والاستشهاد بالبيت في قوله « الذعر » حيث حذف الياء التي تنشأ من كسرة الراء إذا كانت القافية مطلقة ؛ والفرق بين هذا والذي قبله أن الياء المحذوفة من السابق لام الكلمة ، وهي هنا حرف زائد للروى

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له مطلعها الشاهد الآتي بعد هذا ، وقوله « على صير أمر » أي : على مشاركة أمر ، ويمر ويحلو : أي يصير مرا وحلوا ، يريد أنه من محبوبة على حال لا تعد وصلا ولا هجرانا ؛ ولو أنها هجرته لئس ، ولو واصلته لنعم ، فهو غير يائس منها ولا ناعم في هواها . والاستشهاد بالبيت في قوله « يحل » حيث حذف الواو التي هي لام الكلمة ثم سكن ما قبلها

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى المزني التي منها الشاهد

وإنما حذف هذا الواو الزائد شبيهاً له بالواو الزائد في لغة أزد السراة في  
« جاءني زيد »

وأما الألف فلا تحذف في القوافي نحو قوله :

١٠١ — دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونُ تَقْضَى

فَمَطَلْتُ نَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا (١)

لأن الألف الموقوف عليه لا يحذف في الأشهر في محو « زيدا » كما يحذف  
جمهور العرب الواو والياء الحادثتين في الوقف في لغة أزد السراة ، قال سيديويه :  
وقد دعاهم حذف ياء نحو « يقضى » وواو محو « يدعو » في القوافي إلى أن حذف  
ناس كثير من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما ضميران ، ولم يكثر حذفهما كثرة حذف  
نحو ياء « يرمى » وواو « يدعو » لأنهما كلمتان وليستا حرفين ، وينشد :

السابق ، وأقفر : خلا ، والتعانيق والثقل : موضعان ، ومعنى البيت قد أفاق  
قلبي عن اللجاج في هوى سامي وما كاد يفيق . والاستشهاد بالبيت في قوله  
« والثقل » حيث حذف الواو التي تكون للإشباع إذا كانت القصيدة مطلقة ، ثم سكن  
ما قبلها ليجرى على سنن واحد مع الشاهد السابق ، وقد علمت أنهم لا يبالون  
إذا وقفوا بأن يختل وزن البيت ، والفرق بين هذا والبيت السابق أن الواو  
المحذوفة من هذا الشاهد واو الإشباع ، والواو المحذوفة من الشاهد السابق  
لام الكلمة

(١) هذا الشاهد من الرجز المنظور لرؤنة بن العجاج ، وأروى : اسم امرأة ،  
وقوله « والديون تقضى » جملة حالية ، يريد أنه أسلف هذه المرأة حجة وودادا  
واتظر أن تجزيه بهما حجة وودادا مثلها لأن الديون يقضيها المدينون ، ولكنها  
أدت إليه بعض هذا الدين ولوته في بعضه الآخر . والاستشهاد بالبيت في قوله  
« تقضى » ، و« بعضا » حيث أثبت الألف في الموضعين ولم يحذفها كما تحذف الواو والياء.  
من قبل أن الألف ليس حكمها كحكمهما ، وألف تقضى لام الكلمة ، وألف . . .  
لف الإطلاق التي تنشأ من إشباع الفتحة



١٠٢ — لَا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَ كُتُبُهُمْ

لَمْ أَذِرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعَ <sup>(١)</sup>

محذف الواو وإسكان المين ، وأنشد أيضا :

١٠٣ — يَا دَارَ عُبَلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَسْكَلُّمٌ وَعِيمِي صَبَاحًا دَارَ عُبَلَةٍ وَأَسْلَمٌ <sup>(٢)</sup>

باسكان الليم ، ولا يحذف ألف الضمير في نحو قوله

١٠٤ — خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْ قَمًا <sup>(٣)</sup>

لما ذكرنا قبيل

قوله « وحذفهما فيهما قليل » أى حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي :

(١) هذا البيت من قصيدة لقيم بن أبي بن مقبل ، وقبلة قوله :

نَاطَ الْفَوَادَ مَنَاطًا لَا يَلَامُهُ حَيَّانٍ : دَاعٍ لِإِصْعَادٍ ، وَمُنْدَفِعٍ

وناط : علق ، والمناط : مصدر ميمي منه ، ويلائمه : يوافق ، والأصعاد :

الارتقاء ، تقول : أصعد فلان إذا ارتقى شرقا أو نحو ، والاندفاع : الهبوط

والانحدار ، والبين : الفراق ، والاستشهاد بالبيت في قوله « صنع » وأصلها صنعوا

لحذف واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو ، ويا يقطى ويرى ، غير مباليين

باختلال الوزن

(٢) هذا مطلع قصيدة طويلة لعنترة بن شداد العبسي ، وتعتبر عند بعضهم من

المعلقات ، وعجلة : اسم امرأة وهي محبوبته ، والجواء - بكسر الجيم مدودا - : اسم موضع ،

وعيمى : مقطوع من انعمى أو أمر من وعم يعم - كوعد يعد . والاستشهاد بالبيت

في قوله « تكلم » و « اسلم » حيث حذف ياء الضمير منهما ، وأصلها تكلمى واسلمى

لحذف الياء كما حذف الشاعر الذى قبله الواو في قوله « صنع »

(٣) هذا نصف بيت من الطويل لم نعثر له على تنمة ولا على نسبة إلى قائله ،

والاستشهاد به في قوله « قما » حيث لم يحذف الألف التى هي ضمير الاثنين كما حذف

الياء التى هي ضمير الواحدة المخاطبة في بيت عنتره ، وكما حذف واو جماعة المذكورين

في بيت تميم السابق

وأنا لا أعرف حذف واو الضمير في شيء من الفواصل كما كان في القوافي ، وحذف  
ياء الضمير في الفواصل ، نحو : ( فَيَأَيَّ فَاَعْبُدُونِ )

قال : « وَحَذَفُ الْوَائِ فِي ضَرْبِهِ وَضَرَبَهُمْ فِيمَنْ أُلْحِقَ »

أقول : قد بينا في باب المضمرات أن غائب الضمير المتصل منصوب به أو  
مجرور به مختصراً من غائب الرفع المنفصل بحذف حركة واو هو ، لكنهم لما  
قصدوا التخفيف في المتصل لكونه كجزء الكلمة المتقدمة نظروا

فإن كان قبل الهاء سا كن نحو منه وعليه لم يأتوا في الوصل بالواو والياء  
الساكنين ، فلا يقولون على الأكثر : منهو ، وعليه ؛ لتقل الواو والياء ،  
ولكون الهاء خلفاً كالسدم ، فكأنه يلتقي ساكنان إن قالوا ذلك ، ولم  
يحذفوا من عليهما ومنها — وإن كان كاجتماع ساكنين أيضاً — خلفه الألف ،  
فهذا نظير تركهم في الأكثر قلب التنوين في الرفع والمجرور حرف لين في  
الوقف وقلبه له ألفاً في المنصوب ، وقد اختار سيبويه إثبات الصلة بعد الهاء  
إذا كان الساكن الذي قبلها حرفاً صحيحاً نحو منهو وأصابتهو ، وحذفها إذا كان  
الساكن حرف علة ، نحو ذو وقوه وعصاه ولديته وفيه ، ولم يفرق المبرد بين  
الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء ، وهو الحق ؛ إذ شبه التقاء  
الساكنين في الكل حاصل ، وعليه جمهور القراء ، نحو ( منه آيات ) و ( فيه  
آيات ) ولو عكس سيبويه لكان أنسب ؛ لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما  
أيناً أهون منه إذا كان أولهما صحيحاً ،

وإن كان قبل الهاء متحركاً نحو به وغلामه فلا بد من الصلة ، إلا أن يضطر  
شاعر فيحذفها ، كقوله :

١٠٥ — وَأَيَّقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ

يَكُنْ لِقَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آيِرُ (١)

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله حنظلة بن فاتك ، ولم يتعرض له البغدادى

وقال المتنبي :

١٠٦      تَعَثَّرْتُ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ السَّنَنُ  
وَالْبُرْدُ فِي الطَّرْقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ (١)  
حذف الصلة في مثله كحذف الألف في قوله

« زَهَطُ مَرَجُومٍ وَزَهَطُ ابْنِ الْمُعَلِّ »

وذهب الزجاج إلى أن الصلة بعد الهاء ليست من أصل الكلمة ، وهو ظاهر

في شرح شواهد شرح الشافية ، وهو من شواهد سيويه أورده في باب « ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام » ( ح ١ ص ١١ ) وقد قال الأسلم في شرح هذا الشاهد من كتابه شرح شواهد سيويه : « أراد بدهو ، لحذف الواو ضروره ، والبيت يتأول على معنيين : أحدهما - وهو الأصح - أن يكون وصف جباناً ، فيقول : أيقن أنه إن التت به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره فكسح ( أى : جبن ) وانهمز ، والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعاً ، فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تعير الدنيا بعده وبقي من أهله من يخلفه في حرمه وماله ، فثبت ولم يبال بالموت ، ومسيل النخل : صغاره ، واحدته فسيلة ، والآبر : المصلح له القائم عليه ، والآبار : تلقح النخل » اهـ (١) هذا البيت من قصيدة المتنبي كما قال المؤلف يرثى فيها خولة أخت سيف الدولة بعد عودته من مصر ، والمتنبي ليس ممن يحج شعره ، ولكن المؤلف قد جرى في هذا الكتاب وفي شرح الكافية على أن يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبي وشعر أبي تمام والبحتري ، ولعله متأثر في ذلك بنجار الله الزعزعي فإنه يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء ، وكأنه كما قال عز أبي تمام - وقد استشهد بدت له في الكشف - : أجعل ما يتوله بمنزلة ما يرويه . والشاهد في بيت المتنبي قوله « به » حيث حذف صلة الضمير المجرور المكسور ما قبله ، وهى الباء . وأصله « سى » والضمير في به يعود إلى الخبر الذى ذكره في بيت قبله وهو قوله :

طَمَى الْجَزِيرَةَ حَتَّى جَاءَنِي خَبْرُهُ      فَرَعَمْتُ فِيهِ بِأَمَالِي إِلَى الْكَذِبِ

فهو ل : لقد كان من حول هذا الخبر وقد احسنه أن عثرت الألسن في الأفواه فلم تطلع الكلام ، وعثرت الرد في الطارق وعثرت الأقلام في الكتب . والبرد : جمع مريد ، وأصله برد - مصححين - تخفف كما تخفف سبق

مذهب سيبويه ، واستدل الزجاج عليه بحذفها في الوقف ، ولبس بقوى ؛ لأن ما هو من نفس الكلمة من حروف اللين قد يحذف كما في القَاضِي . وأما وجوب حذف الصلة في الوقف دون ياء القاضى فلكونها مما له حظ في السقوط في حال الوصل ، نحو منه وفيه

هذا الذى ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكور في الوصل ؛ فإذا وقعت عليه فلا بد من ترك الصلة ، سواء كانت ثابتة في الوصل ، نحو بهي وهو ، اتفاقا ، ومنهو وعليه عند بعضهم ، أولا ، نحو منه وعليه عند الآخرين ، وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل ، نحو ضربني وغلاني ، فالتزموا حذف هذا الحرف الذى ثبت حذفه في الوصل كثيرا ، نحو عليه ومنه ، ولا بد من إسكان الهاء في الوقف سكن ماقبله أو تحرك قوله « وضربهم فيمن ألحق » أى : فيمن ألحق الواو في ميم الجمع ، أو الياء في الوصل ، كما بينا في المضمرات من أن بعضهم يقول : عليكمم أقسكم ، وعليهمى مال ، فن لم يلحق الصلة في ميم الجمع وصلا فلا كلام في الوقف عليها بالإسكان ، ومن ألحقها وصلا أوجب حذفها في الوقف أيضا ؛ لأن ما كثر حذفه في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف ، نحو منه وعليه

قال : « وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي تِهٍ وَهَذِهِ »

أقول : اعلم أن الهاء في « هذه » و « ته » بدل من الياء في هذى ونى ، كما تقدم ، والياء بعد الهاء في الأغلب لأجل تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ماقبلها ، نحو بهي وغلاني ، كما تبين قبل ، إلا أن هاء الضمير قد يوصل — عند أهل الحجاز مع كون ماقبلها مكسورا أو ياء — بالواو ، نحو بهو وعليهوه ، وذلك لكون الضمير الجرور في الأصل هو المرفوع المنفصل ، كما سرى بابه ، ولا يوصل هاء « ذى » و « تى » بواو أصلا . وبعض العرب يبقونها على سكونها كيم الجمع ؛ فلا يأتى بالصلة ، وهو الأصل ، ولكنه قليل الاستعمال ، يقول : هَذِهِ

وصلا ووقفا ، وبعضهم يحذف الياء منها في الوصل ، ويبقى كسرتها ، فاذا وقعت عليها فلا خلاف في إسكان الهاء وترك الصلة كما ذكرنا في منه ولديه

واعلم أن بعض الناس مَنَعَ من الرَّوْم والإشمام في هاء الضمير ، إذا كان قبله ضم أو كسر ، نحو يَعلُّهُ وبنُلَامِيهِ ، وكذا إذا كان قبله واو أو ياء ، نحو عَقَلُوهُ وبَابِيهِ ، وذلك لأن الهاء الساكنة في غاية الخفة حتى صارت كالعلم ؛ فاذا كانت في الوقف بعد الضمة والواو فكأنك ضمت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جئت في الآخر بواو ، إذ الهاء كالعلم للعضاء ، فلورمت عقيبها بلا فصل : أى أتيت ببعض الضمة ، أو أشمت : أى ضمت الشفتين ، لم يتبين ؛ إذ يحسب السامع والناظر أن ذلك البعض من تمام الضم الأول ، وضمَّ شفتيك للإشمام من تمام الضم الأول ، إذ الشئ لا يتبين عقيب مثله ، كما يتبين عقيب مخالفه ، وكذلك الكلام في الرَّوْم بعد الهاء المكسور ما قبلها أو الهاء التي قبلها ياء ، وإيضافُ الرَّوْم والإشمام لبيان حركة الهاء ، وعلى التقديرات المذكورة لا يحتاج إلى ذلك البيان ؛ لأن الهاء التي قبلها ضمة أو واو لا تكون إلا مضومة ، والتي قبلها كسرة أو ياء لا تكون إلا مكسورة في الأغلب ، وأما إذا كانت الهاء المضومة بعد الفتحة نحو إن غَلَامَهُ أو بعد الساكن الصحيح نحو مِنهُ فإنه يجوز الرَّوْم والإشمام بلا خلاف ، وبعضهم أجازها بعد هاء الضمير مطلقا ، سواء كان بعد واو أو ياء أو غيرها من الحروف ، وسواء كان بعد فتح أو ضم أو كسر وإن لم يتبين حق التبين كما مر .

قال : « وَابْدَالُ الْهَمْزَةِ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا عِنْدَ قَوَمٍ ، مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ وَالْخَبُوءُ وَالْبَطُوءُ وَالرَّدُّوءُ ، وَرَأَيْتُ الْكَلَامَ وَالْخَبَا وَالْبَطَا وَالرَّدَا ، وَمَرَرْتُ بِالْكَلَى وَالْخَبَى وَالْبَطَى وَالرَّدَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هَذَا الرَّدَى وَمِنْ الْبَطُوءِ فَيُنْبَسِعُ » .

أقول : اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف وأخفاها ؛ لأنها من أقصى الحلق ، فإذا وقفوا عليها — وبالوقف يصير الجرف الموقوف عليه أخفى مما كان في الوصل ، وذلك لأن الحرف أو الحركة التي تلى الحرف تبين جرسه ، ولذلك يقلب بعضهم الألف في الوقف واوا أو ياء ، لأنهما أبين منها — احتاجوا إلى بيانها فنقول : الهمزة للموقوف عليها إما أن تتخفها بالقلب ، أو الحذف ، كما هو مذهب أهل الحجاز على ما يحيى ، أو تتخفها كما هو مذهب غيرهم ، والحققة تحتاج إلى ما يبينها ؛ لأنها تبقى فتخفى ، بخلاف الخففة ، فالحققة لا تخلو من أن يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فإن ساكن ما قبلها وقفت عليها بحذف حركتها في الرفع والجر ، كما تقف على نحو تمرو وبكر ، فيجرى فيها مع الاسكان الروم والإشمام ، لا التضعيف ، كما يحيى .

وناس كثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذي قبلها أكثر مما يلقون الحركة في غير الهمزة ، وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت أخفى ؛ لأن الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف ، فإذا حركت ما قبلها كان أبين لها ، فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لقرط خفائها ألقوا حركاتها على ما قبلها ، فتحة كانت أو ضمة أو كسرة ، ولم ينقلوا في غير الهمزة الفتحة إلى ما قبل الحرف ، كما يحيى ، وأيضاً ألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها في الثلاثي المكسور الفاء ، نحو هذا الرُّدءُ ، وكسرها إلى ما قبلها في الثلاثي المضموم الفاء نحو من البُطِيءُ ، وإن انتقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن مرفوض ، ولم يبالوا بذلك لمروض ذلك الوزن في الوقف وكونه غير موضوع عليه الكلمة ، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة ، فلم يقولوا : هَذَا عِدْلٌ ، ولا من البُسْرِ ، كل ذلك لكرَاههم كون الهمزة ساكنة ساكننا ما قبلها ، ولا يحيى في المنقول إعراسها إلى ما قبلها الروم والإشمام ؛ لأنها لبيان الحركة ، وقده حصل ذلك بالنقل

وبعض بنى تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين في الهمزة أيضا مع عروضهما ، فيترك ثقل الحركة فيما يؤدي إليهما : أى الثلاثى للكسور القاء والمصومها ، بل يتبع العين فيهما القاء في الأحوال الثلاث ، فيقول : هذا البَطُّ ، ورأيت البَطُّ ، ومررت بالبَطُّ ، وهذا الرَدِّ ، ومررت بالرَدِّ ، ورأيت الرَدِّ ، وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدي النفل في البَطِّ في حال الجر وفي الرَدِّ في حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتت العين القاء في حال الجر في البَطِّ وفي حال الرفع في الرَدِّ ؛ فتساوى الرفع والجر فيهما ، فكرهوا مخالفة النصب إياها ، فأتبعوا العين القاء في الأحوال الثلاث ، فيجرب في هذين التبع عيُهما فاءُهما في الإسكان الروم والإشمام لأنهما ابیان حركة الآخر وهى نقلت إلى ما قبله لكنها أزيلت بإتباع العين للقاء فاحتيج إلى بيانها

وبعض العرب لا يفتح من بيان الهمزة عما ذكرناه ، بل يطلب أكثر من ذلك ، وهم على ضربين : بعضهم يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها ، ثم يقلب الهمزة إلى حرف علة يجانس حركة الهمزة ، فيقول : هذا الوَثُّ<sup>(١)</sup> والبَطُّ والرَدُّ ، ومررت بالوَثِّ<sup>(١)</sup> والبَطِّ والرَدِّ ، بسكون العين في الجميع ، وأما في حالة النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف ؛ إذ الألف لا تجيء إلا بعد فتحة ، فيقول : رأيت الوَثَّ<sup>(١)</sup> والبَطَّ والرَدَّ ، بالنقل والقلب ، فهنا بين الهمزة قبلها ألفا كما بين بعضهم الألف في نحو حبلى قبلها همزة ؛ لأن الألف للفتوح ما قبلها ههنا آئِن من الهمزة الساكن ما قبلها ، كما أن الهمزة المتحرك ما قبلها كانت آين من الألف هناك

وبعضهم ينقل الحركات إلى العين في الجميع ، ثم يدبر الهمزة في القلب بحركة ما قبلها ، فيقول : هَذَا البَطُّ: والوَثُّ والرَدُّ ، ومررت بالبَطِّ والوَثِّ والرَدِّ .

(١) الوث: توضع في العظم بغير كسر ، وبابه فرح

ورأيت البُطَّا والوُثَا والرَّدَا ، وليس هذا القلب تخفيفا للهزة كما في يِرٍ ورَّاسٍ  
ومُومِنٍ ، لأنهم ليسوا من أهل التخفيف ، بل هذا القلب للحرص على بيان  
الحرف الموقوف عليه

ثم إن الذين تقادوا مع الهزة من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين  
للحركة يتفادون من ذلك مع قلب الهزة أيضا ، فيقولون : هذا البُطُو ، ومررت  
بالبُطُو ، ورأيت البُطُو ، وهذا الرَّدِي ، ومررت بالرَّدِي ، ورأيت الرَّدِي ،  
فألزموا الواو في الأول والياء في الثاني ، وفي هذا القلوب لأمه حرف لين لا يكون  
رَوْم ولا إثمَام ، لأن الحركة كانت على الهزة لاعلى حرف اللين ، كما مر في  
تاء التأنيث .

هذا كله إذا كان ما قبل الهزة ساكنا ، فإن كان متحركا ، نحو الرِّشَاءُ  
وأَكْمُوْ وأَهْنِيْ ، فإنك تقف عليه كما تقف على الجَمَلِ والرَّجُلِ والسَّكْبَدِ من  
غير قلب الهزة ، لأن حركة ما قبلها تبينها ، فيجري فيه جميع وجوه الوقف ،  
إلا التضعيف كما يحى ، وإلا النقل لتحرك ما قبلها

وبعض العرب - أعنى من أهل التحقيق - يدبرون المفتوح ما قبلها بحركة  
نفسها ، حرصا على البيان اعدم الفتحة خلفتها كالمعلم ، فلا تقوم بالبيان حق القيام ،  
فيقولون : هذا الكَلَوُ ، ورأيت الكَلَا . ومررت بالكَلَى ، يقبلون المضمومة  
واوا ، والمفتوحة ألفا ، والكسورة ياء ، لأن الفتحة لا يستقل بعدها حروف العلة  
ساكنة ، وأما المضموم ما قبلها والكسورة ، نحو أَكْمُوْ وأَهْنِيْ ، فلا يمكن  
تدويرها بحركة أنفسهما ، لأن الألف لا تحى بعد الضمة والكسرة ، والياء  
الساكنة لا تحى بعد الضم ، ولا الواو الساكنة بعد الكسر ، وأيضا فالضمة  
والكسرة تقومان بالبيان حق القيام ، فبقوا المميزين على حاله ، ولم يفسدوها  
كما قلبوا المفتوح ما قبلها

هذا كله على مذهب الذين مذهبهم تحقيق الهزة ، فأما من التخفيف فإنهم



يخففونها كما هو حق التخفيف ؛ فإن كان ما قبلها ساكنا نقلوا حركتها إلى ما قبلها وحذفوها ، ثم حذفوا الحركة للوقف ، نحو النَّحْبِ والرَّدِّ والبُطْ ، فيجئ فيه الإسكان والروم والإشمام والتضعيف ، وفي المنصوب المنون يقلب التنوين ألفا لا غير ، نحو رأيت بُطًا وردًا وخَبًا : وإن كان ما قبلها متحركا دبرت بحركة ما قبلها ، فالخطأ ألف في الأحوال الثلاث ، وأكثوا ، وأهنيء ، فلا يكون فيها إلا الإسكان دون الروم والإشمام كما قلنا في تاء التأنيث ، ولا يمكن فيها التضعيف ؛ لأنه لا يكون إلا في الصحيح كما يجيء ، ويجيء تمام البحث على مذهب أهل التخفيف في باب تخفيف الهمة

فنعول : قول المصنف « إبدال الهمة حرفا من جنس حركتها نحو هذا الكَلَوُ » هذه هي المفتوح ما قبلها ، وكذا في بالكَلَى ورأيت الكَلَا

قوله : « الخبو والبطو والردو والخبو والبطا والردا والخبى والبطى والردى » هذه أمثلة الهمة المدبرة بحركة ما قبلها المنقولة من الهمة إليه

قوله « ومنهم من يقول هذا الردى ومن البطو فيتبع » الإتيان في الأحوال الثلاث كما ذكرنا ، لا في الرفع والجر فقط

وكل ما ذكر في هذا الفصل فهو وقف غير أهل التخفيف

قال : « وَالتَّضْعِيفُ فِي الْمُتَحَرِّكِ الصَّحِيحِ غَيْرِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ جَمْعَرٍ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَنَحْوُ الْقَصَبِ شَادَّ ضُرُورَةً »

أقول : اعلم أن المقصود بالروم والإشمام والتضعيف ثلاثيها شيء واحد ، وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركا في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية ، فالذي أشمَّ نَبَّ عليه بهيئة الحركة ، والذي رام نَبَّ عليه بصوِّيت ضعيف ، فهو أقوى في التنبية على تحريك الحرف من الإشمام ، والذي ضعف فهو أقوى تبينا لتحريك الحرف في الوصل ممن رام ، لأنه نَبَّ عليه بالحرف ، وذلك ببعض الحركة ، وإنما قلنا إنه نَبَّ بتضعيف الحرف على كونه متحركا في الوصل

لأن الحرف المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركاً ؛ إذ لا يجمع بين ساكنين ، هذا ما قيل ، والذي أرى أن الروم أشد تبيناً ؛ لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وبالروم على الحركة وخصوصها ، وأيضاً فإن الروم الذي هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذي يلزم الحركة في حال دون حال : أى في حال الوصل دون حال الوقف ، والتضعيف أقل استعمالاً من الروم والاشتمال ؛ لأنه إتيان بالحرف في موضع يحذف فيه الحركة ، فهو تثقيل في موضع التخفيف ، وعلامة التضعيف الشين على الحرف ، وهو أول [ حرف ] « شديد »

وشرط التضعيف أن يكون الحرف المضعف متحركاً في الوصل ؛ لأن التضعيف كما تقدم لبيان ذلك ، وأن يكون صحيحاً ؛ إذ يستثقل تضعيف حرف العلة ، وأن لا يكون همزة ، إذ هي وحدها مستقلة ، حتى إن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردة إذا كانت غير أول كما يحىء في باب تخفيف الهمزة ، وإذا ضعفتها صار النطق بها كالتهموع ، وإنما اشترط أن يتحرك ما قبل الآخر لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركاً في الوصل ، وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متحركاً في الوصل لثلاث يلتقى ساكنان ، فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك فان قيل : أليس الأسماء الممدودة التي قبل آخرها حرف لين كلام ميم زيد اثنان يجوز فيها التقاء الساكنين في الوصل لجريه مجرى الوقف ؟ فهلانه في نحو « جاءني زيد » و « أتاني اثنان » بالتضعيف على أنه ليس من تلك الأسماء الساكنة وأواخرها في الوصل بل هي متحركة الأواخر فيه

قلت : تلك الأسماء لا تكون مركبة مع عاملها ، وزيد في قوله « جاءني زيد » مركب مع عامله ، فلا يلتبس بها

وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وعمود ، نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده ، ويدفعه السماع والقياس ، والتضعيف يكون في المرفوع والمجرور مطلقاً ، وأما المنصوب فإن كان منونا

فليس فيه إلا قلب التنوين ألفا إلا على لغة ربيعة ؛ فاهم يجوزون حذف التنوين فلا منع إذن عندهم من التضعيف ؛ وإن لم يكن منونا ، نحو رأيت الرجل ، ولن نجمل ، ورأيت أحمد ، فلا كلام في جواز تضعيفه كما في الرفع والجر

قوله « ونحو القصبة شاذ ضرورة » اعلم أن حق التضعيف أن يلحق الرفع والمضموم والجرور والمكسور والمنصوب غير المنون ، كما ذكرنا ، والمفتوح ، وأما المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين ألفا ، وينبغي أن يكون الحرف المضعف ساكنا ؛ لأنك إنما تضعفه لبيان حركة الوصل ؛ فإذا صار متحركا فانت مستعن عن الدلالة على الحركة ، إذ هي محسوسة ، لكنهم جوزوا في القوافي خاصة بمد تضعيف الحرف الساكن أن يجر كوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لأن الشعر موضع التزعم والغناء وترجيع الصوت ، ولا سيما في أواخر الأبيات ، وحروف الإطلاق : أى الألف والواو والياء هي المتعينة من بين الحروف للتزديد والترجيع الصالحة لها ، فمن ثم تلحق في الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها في غير الشعر نحو قوله :

١٠٧ — \* قِفَا تَبْلِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي <sup>(١)</sup> \*

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرئ القيس ، وعجزه قوله :

\* يَسْقُطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ \*

وقفا : أمر بالوقوف مؤكدا بالنون الخفيفة ، أو مسندا إلى ألف الاثنين ، والسقط : مثلث السين ، والقاف فيه ساكنة ، وهو منقطع الرمل ، واللوى : ما تراكم منه ، والمراد هنا مكان بعينه ، والدخول وحومل : موضعان ، وقد كان الأصمعي يعيب امرأ القيس في قوله « بين الدخول والحومل » وذلك لأن من شروط « بين » أن تضاف إلى متعدد نحو جلست بين العلماء أو متعاطفين بالواو نحو جلست بين زيد وعمرو ، والعلماء يقولون في الاعتذار عن ذلك : إن المراد بالدخول أما كن متعددة كل واحد منها يسمى بذلك ، وكأنه قال : بين أما كن الدخول ، فهو كالمثال الأول ؛ والاستشهاد بالبيت هنا على أنه ألحق حرف الإطلاق في الوقف ، وذلك بما يختص بالشعر ولا يجوز في الكلام لأنهم قد يتغنون بالشعر فهم في حاجة إلى مد الصوت به

ولا تقول « مررت بعمري » إلا على لغة أزد السراة ، ونحو قوله

١٠٨ — \* آذَنْتَنَّا بَيْنِنَهَا أَسْمَاءُ و (١) \*

ولا تقول « جاءتنى أسماءُ » وتقول في الشعر : الرَّجُلُ ، وَالرَّجُلِي ، وَالرَّجُلَاءُ ،

ولا يجوز ذلك في غير الشعر في شيء من اللغات ، وكذا قوله :

١٠٩ — وَمُسْتَلْتِمٍ كَشَفْتُ بِالرُّمَحِ ذَيْلَهُ

أَقَمْتُ بِعَضْبٍ ذِي شَقَاشِقٍ مَيْلَهُ (٢)

جاء بالصلة بعد هاء الضمير ، ولا يجوز ذلك إذا وقعت عليه في غير الشعر ،

نحو « جاءني غلامه » فلما جاز لهم في الشعر أن يحركوا لأجل المجيء بحرف الإطلاق

ما حقه في غير الشعر السكون جوزوا تحريك اللام المضعف في نحو قوله

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة الحارث بن حلزة البشكري ، وعجزه قوله :

\* رَبُّ نَارٍ يَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ \*

وبعده قوله :

آذَنْتَنَّا بَيْنِنَهَا ثُمَّ وَلَّتْ لَيْتَ شِعْرِي مَتَى يَكُونُ اللَّقَاءُ

آذنتنا : أعلتنا ، والين : الفراق ، والثاوي : المقيم ، والثواء : مصدره ، وولت :

أعرضت ، وخبر ليت في قوله « ليت شعري » عذوف ناب الاستفهام منه . يقول :

إن هذه الفتاة قد أعلتنا بأنها على وشك الرحيل ثم أعرضت عنا ، وأعرض بين

الكلام بقوله « رب نار يمل منه الثواء » يريد رب مقيم مملول غير مرغوب في إقامته .

والاستشهاد بالبيت في قوله « أسماء » حيث زادوا الواو في الوقف كما زادوا في

بيت امرئ القيس الياء ، وهذا ما يختص بالشعر على ما قدمنا

(٢) المستلتم : الذي يلبس اللامة ، وهي الدرع ، تقول : استلتم الرجل ،

إذا لبسها ، وكشفت : طعنت ، والتشديد فيه للبالغة ، والعضب : السيف الفاطح ،

والشقاشق : جمع شقشقة ، وهي ما يخرج البعير من فيه إذا هاج . والاستشهاد بالبيت

في قوله « ذيله » وقو « ميله » حيث زاد الواو في الوقف ، والوجه فيه ما ذكرناه

من قبل في الشاهدين السابقين .

١١٠ — \* بِيَاذِلٍ وَجَنَاءُ أَوْ عَيْهَلٌ <sup>(١)</sup> \*

مع أن حقه السكون لأجل حرف الإطلاق . وكذا الباء المضعف في قوله

١١١ — \* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا <sup>(٢)</sup> \*

أصله السكون فحرك لأجل حرف الإطلاق ، كما أن حق نون الأندريين في قوله :

١١٢ — \* وَلَا تُبْقَى خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا <sup>(٣)</sup> \*

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو المنظورين مرثد الأسدي ، وهو من شواهد سيويه . والاستشهاد به في قوله « عيهل » حيث ضعف لامه وحركه وحقه السكون في غير الشعر ، وقد أخطأ المؤلف في قوله « وليس في كلام سيويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة » فأن عبارة سيويه فيها ما يدل على أنه ضرورة . قال ( ح ٢ ص ٢٨٢ ) : « وأما التضعيف فقولك : هذا خالد ، وهو يجعل ، وهذا فرج . حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي : سبباً يريد السبب ، وعيهل يريد العيهل ، لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك ، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام ، وأجروا الألف مجراها ، لآها شريكتهما في القوافي ويمد بها في غير موضع التوين ويلحقونها في غير التوين فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام ، وجعلت سبب كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقعت « اه » قوله في الشعر في القوافي دليل على أنه لا يجيء مثله في الكلام ، وهذا معنى الضرورة ، وقد صرح الأعلام بذلك حيث قال : « الشاهد فيه تشديد عيهل في الوصل ضرورة وإنما يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل » اه والعيهل : السريع ، والوجناء : الغليظة الشديدة ، والبازل : المسنة الغليظة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن المعجاج وسيأتي قريباً في أثناء آيات رواها المؤلف وسنشره هناك

(٣) هذا عجز بيت لعمر بن كلثوم التغلبي ، وهو مطلع معلقته ، وصدره قوله :

\* أَلَا هُبْنِي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا \*

السكون ، كما في قولك « مررت بالمسلمين » والقوافي كلها موقوف عليها وإن لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات ، ولهذا قلما تجد في الشعر القديم نحو الشجرتي بالتاء وبعدها الصلة ، بل لا يجيء إلا بالهاء الساكنة ، وإنما كثر ذلك في اشعار المولدين ؛ فلي هذا التقرير ليس قوله « الْقَصَبَاتُ » بشاذ ضرورة كما ليس تحريك نون « الأندرينا » وتحريك الراء في قوله :

١١٣ — لَسِبَ الرِّيحُ جِهَاً وَغَيْرَهَا      بَعْدِي سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ<sup>(١)</sup>

لأجل حرف الاطلاق بشاذين اتفاقا ، مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا في الشعر ، ولعدم كونه شاذاً ترى تحريك المضعف للاطلاق في كلامهم كثيرا ، قال رؤبة :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدًّا      فِي عَامِنَا ذَا بَعْدِ أَنْ أُخْصَبَا<sup>(٢)</sup>

وآلا : حرف يفتح به الكلام ، ويقصد به تنبيه المخاطب لما يأتي بعده ، وهي : فعل أمر من الهبوب ، وهو الانتباه من النوم ، واصبحنا : فعل أمر من صبح القوم يصبحهم - من باب نفع - أى : سقاهم الصوج وهو شرب الغداة ، ويقابله الغبوق ، والأندرين : قرية بالشام مشهورة بالخمر ، ويقال : إن اسم القرية أندر ، وإنما جمعها يريدونها وما حولها . والاستشهاد بالبيت في قوله « الأندرينا » حيث ألحق بها ألف الاطلاق ، وحقها السكون لولا الاضطرار

(١) هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني ، وقد مضى قريبا ذكر شاهدين منها ، وذكرنا هناك مطلعها مشروحا ، والضمير في قوله « بها » يعود إلى الديار ، والسوافي : جمع سافية ، اسم فاعل من قولك : سفت الريح التراب تسفيه إذا ذرته ، والمور - بضم الميم - : الغبار ، والقطر : المطر ، وكان أبو عبيد يقول : ليس للقطر سوافي ، ولكنه أشركه في الجر - يريد تغيرت هذه الديار بما أثارته الرياح عليها من الغبار ، وبما تتابع عليها من المطر - والاستشهاد بالبيت في قوله « والقطر » حيث حرك الراء بالكسر لأجل حرف الاطلاق وهو الياء

(٢) هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، و« جدبا » : يريد الجذب

إِنَّ الدَّبَّاءَ فَوْقَ الْمُتُونِ ذُبًّا وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُجُورٍ هَبًّا  
تَتْرُكُ مَا أَتَى الدَّبَّاءَ سَبَبًا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَا  
أَوْ الْخَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا وَالتَّبَنَ وَالْخُلْفَاءُ فَأَلْتَهَبَا

وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله تناذا أو ضرورة ، بل إنما لم  
يكثر مثله غاية الكثرة لقلة تضعيفهم في الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف  
لا التثقل ؛ فقلة مثل القصبا وعيمل مثل قلة نحو جاءني جعفر ويحمل ، وكان  
الواجب أن لا يباحق التضعيف المصوب المنون في نحو قوله :  
\* تَتْرُكُ مَا أَتَى الدَّبَّاءَ سَبَبًا \*

لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في الوقف ويقاب تنوينه ألفا لا غير ،  
ومع تحرك حرف الإعراب في الوقف ، للأجل الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لا يضعف ،  
لا يمكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجرح واسه عليهما كما في لغة ربيعة

واعلم أن النحاة قالوا : إن الشاعر في نحو قوله عيمل والقصبا أجرى الوصل  
بجري الوقف ، يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه ، إذ لا يؤتى به إلا  
لوقف عليه ، فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ماقبله موقفاً عليه ، بل في  
درج الكلام ، وهذا إجراء الوصل بجري الوقف ، هذا ، وقال سيبويه : حدثني من  
أثق به أنه سمع أعرابيا يقول : أعطني أبيخنة ، يريد أبيخنة ، والهاء للسكت ، وهو

فقال حركة الباء إلى الدال الساكنة ثم ضعف الباء ، والباء : الجراد ، والمور : الغبار  
والسبب - بزة جعفر - : الفقر والمفاضة ، وتشديد الباء فيه ضرورة كما سيقول  
المؤلف ، واسلحب : امتد ، والقصبا : يريد القصب فتشدد الباء ، والتهبا كذلك ،  
والإشهاد بهذه الألفاظ في قوله « جدبا ، والقصبا ، والتهبا ، وأخصبا ، وسببا »  
حيث ضعف أو أحرما للوقف ، ثم حركها ضرورة

أقبح الشذوذ ؛ لأن ماء السكت لا يلحق إلا ما حركته غير إعرابية ، وأيضاً حرك  
المضعف لا لأجل حرف الإطلاق كما ذكرنا

قال : « وَتَقُلُّ الْحَرَكَتَ فِيمَا قَبْلَهُ سَا كِنْ صَحِيحٌ إِلَّا الْفَتْحَةَ إِلَّا فِي  
الْهَمْزَةِ ، وَهُوَ أَيْضًا قَلِيلٌ ، مِثْلُ هَذَا بَكَرٌ وَخَبُوٌ ، وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ  
وَخَبِيٍّ ، وَرَأَيْتُ اثْلَبًا ، وَلَا يُقَالُ رَأَيْتُ الْبَكْرَ ، وَلَا هَذَا حَبْرٌ ، وَلَا  
مِنْ قُلٍّ ، وَيُقَالُ : هَذَا الرَّدُّوُ وَمِنْ الْبُطْيِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْرَأُ فَيَقْبَعُ »

أقول : قوله « وتقل الحركة » هذا وجه آخر من وجوه الوقف ، وهو قليل  
كقلة التضعيف ، إلا في الهمزة كما ذكرنا ، وذلك لفرض لم يذكرناه في قل  
حركة الهمزة ، وإنما قل هذا لتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكنة  
مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر ، وإن كانت الحركات عارضة ، وأيضاً  
لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط ، وإنما  
سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضم بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى ،  
ولو ثبت ذلك في نحو مُنْذُ من المبنيات فالمسهل الفرار من الساكنين فقط ،  
وهذا النقل ثابت في الرفع والجر اتفاقاً ، وأما في النصب : فإن كان الاسم منوناً  
فلا يثبت إلا في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً ، وإن لم يكن منوناً فقد منعه  
سيبويه ، وقال : لا يقال رأيت ألبكرَ ، بناء على أن اللام عارضة ، والأصل  
التنوين ، فالمعرف باللام في حكم المنون ، وغير سيبويه جوزوه ؛ لكونه مثل  
المرفوع والجرور سواء في وجوب إسكان اللام ، وأما إن كان المنصوب غير المنون  
مهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقاً ، لما ذكرنا قبل من خفاء الهمزة ساكنة  
بعد الساكن ، ولكراهم ذلك في الهمزة جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن  
المرفوض ، نحو هذا الرَّدُّوُ وَمِنْ الْبُطْيِ ، ولم يجوزوا ذلك في غيرها ؛ فلم يقولوا :  
هَذَا عِدْلٌ وَلَا مِنْ قُلٍّ ، بل من كان ينقل في نحو بكر إذا اتفق له مثل عدل وقيل



أتبع العين القاء في الرفع والنصب والجرف ، فيقول : هذا العِدْل والقُفْل ، ورأيت العِدْل والقُفْل ومررت بالعِدْل والقُفْل ؛ لأنه لما لزمه تسوية الرفع والجرف فيهما لثلاث يؤدي إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب وجعل الأحوال الثلاث متساوية قوله « ومنهم من يفر فيتابع » يعني في المموز في الأحوال الثلاث ، وكذا غير المموز ، وإن لم يذكره المصنف ، والفرق بين المموز وغيره أن المموز يقتصر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع ، وأما غير المموز فلا يجوز فيه إلا الاتباع

ولم يذكر المصنف في هذا الفصل أيضا وقف أهل الحجاز هذا ، وقد ذكرنا قبل أن هاء الضمير كالمهمز في الخفاء ، فإذا سكن ما قبلها وهو صحيح جاز نقل ضميتها لبيانها إلى ذلك الساكن ، نحو مِنْهُ وَعَنْهُ ، قال :  
 ١١٤ — عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَزَيِّ سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبُهُ <sup>(١)</sup>  
 وبعض بني عدى من بني تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر

(١) هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم - وهو من شواهد سيويه ( ص ٢٨٧ ) . العزى : نسبة إلى عنزة وهي قبيلة من ربيعة بن نزار ، وهي عنزة بن أسد ابن ربيعة ، وزياد الأعجم قائل هذا البيت أحد بني عبد القين . والاستشهاد بالبيت في قوله « لم أضربه » حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون آيين لها في الوقف ، وذلك من قبيل أن الهاء الساكنة خفية ، فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها ، قال أبو سعيد السيرافي : « إنما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكنا لأنهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء ، وما قبلها ساكن ، فيجتمع ساكنان . والهاء خفية ، ولا تين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالقاء حركتها على ما قبلها ، وبعضهم - وهم بنو عدى - لما اجتمع الساكنان في الوقف وأرادوا أن يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا : لم يقر الرجل ، وذهبت الهندات ، اه

فيقولون: ضَرَبْتَهُ وَقَالَتْهُ ، والأول هو الأكثر ، ولا ينتقل الحركة إلى الساكن إذا كان مدغماً لثلاثا يلزم انفكاك الإدغام ، نحو الرَّدُّ والشَّدُّ

قوله « صحيح » وإنما اشترط ذلك لأن حرف العلة لا تنقل الحركة إليه لتقلها عليه ، وذلك نحو زَيْدٌ وَخَوْضٌ

واعلم أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة فيوصل بهمزة بعدها ألف ، وقد يقتصر على الألف ، قال :

١١٥ — بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا      وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ<sup>(١)</sup>  
أى : إن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء ، ويروى « فَا » و « تَأْ »  
كانه زيد على الألف ألف آخر كإشباع الفتحة ، ثم حركت الأولى للساكنين  
فقلبت همزة كما ذكرنا في دأبة

(١) هذا بيت من الرجز لم نعث له على قائل ، وقد استشهد به سيويه ( ح ٢ ص ٦٢ ) والشاهد فيه قوله « فَا » وقوله « تَأْ » يريد فشر ، وتشاء ، فاقصر على الفاء وهي أول الكلمة الأولى ، وعلى التاء وهي أول الثانية ، ولما لفظ بهما وفصلهما بما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عوضا من الهاء التي يوقف عليها ، وذلك كما وقفوا على « أنا » و « حيلا » بالألف ، قال أبو سعيد السيراني : « إذا سميت رجلا بالباء من ضرب فذهب الاختفش أن يزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من الأسماء المعربة ، وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم ، وأولى ما ترده إليه ما كان في الكلمة ، فترد الضاد فتقول : ضرب ، وقال المازني : أرد أقرب الحروف إليه وهو الراء فأقول : رب ، وقال أبو العباس : أرد الحروف كلها فأقول : ضرب » اهـ . قال سيويه : « وسمعت من العرب من يقول : ألا تَأْ ، بلى فَا ، فأتما أرادوا « ألا تفعل » و « بلى فافعل » ولكنه قطع كما كان قاطعا بالالف في أنا ، وشركت الالف الهاء كشركتها في قوله : أنا ، بينوها بالألف كيأهم بالهاء في « مى » ر « هن » و « بغلتيه » قال الراجز : \* بالخير خيرات ... البيت \*  
بد إن شرا فشر ، ولا يريد الشر إلا أن تشاء » اهـ

وقد مجرى الوصل مجرى الوقف والغالب منه في الشعر للضرورة الداعية إليه ، قال :

١١٦ — لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَتْفٍ فَالطَّجَعُ<sup>(١)</sup>  
وربما جاء في غير الشعر نحو ثلاثه أربعة ، وكذا جميع الأسماء الممددة تمديداً كما ذكرنا ، وذلك واجب فيها كما مر ، وقوله تعالى : ( اٰكِنَّا هُمْ اللّٰهُ رَبِّى ) في قراءة ابن عامر ، وقوله تعالى ( كِتَابِيَّةٌ ) و ( حِسَابِيَّةٌ ) وصلاً كما في بعض القراءات ، وقوله تعالى : ( اَنَا اُخِي وَ اُمِيْتُ ) بإثبات ألف « أنا »

قال : « المقصور : ما آخره أَيْفٌ مُفْرَدَةٌ كَالْمَقْسَا وَالرَّحَى ، والممدود ما كان بعدهما فيه همزة كالْكِسَاء ، وَالرَّذَاء ؛ وَالْقِيَّاسِيُّ مِنَ الْمَقْصُورِ ، مَا يَكُونُ قَبْلَ آخِرِ تَطْيِيرِهِ مِنَ السَّحِيحِ فَتَحَةً ، وَمِنَ الْمَمْدُودِ مَا يَكُونُ ، مَا قَبْلَهُ أَلِفًا ؛ فَلَمْ تَلْهُنَّ اللَّامُ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَفَاعِيلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ مَقْصُورٌ ، كَمُطْئَى وَمُشْتَرَى ؛

المقصور  
والممدود

(١) هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي ، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الرعمشري وابن جني وابن هشام والمرادي ، وقوله :

يَارُبُّ أَبَازٍ مِنَ الْعَفْرِ صَدَعٌ تَقْبِضُ الدُّنْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ  
والأباز : العداء ، وفعله أبز من باب ضرب ، تقول : أبز الظبي بأبز ، إذا عدا .  
والعفر : جمع أعفر ، وهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض . والصدع : الخفيف اللحم . وتقبض : أنزوى وانضم . والدعة : خفض العيش ، والتاء فيه بدل من الفاء الذاهبة في أوله . والأرطاة واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل .  
والحقف - بكسر الحاء وسكون القاف - : التل المعوج . والطجع : أصله اضطجع ، فأبدل الضاد لاما ، ويروى « فاطجع » بإبدال الضاد طاء ، ويروى « فاضجع » بإبدال الطاء ضاداً ، ويروى « فاضطجع » على الأصل . والاستشهاد بالبيت في قوله « الأدعه » حيث أبدل التاء هاء في الوصل لإجراء له مجرى الوقف .

لأنَّ نَظَائِرَهُمَا مُكْرَمٌ وَمُشْتَرَكٌ، وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ مِثْلًا قِيَاسُهُ  
مَفْعَلٌ وَمُفَعَّلٌ كَمَغْزَى وَمُلْهَى، لأنَّ نَظَائِرَهُمَا مَقْتَلٌ وَخُرْجٌ، وَالْمَصْدَرِ مِنْ  
فَعِلَ فَهَوَ أَفْعَلُ أَوْ فَعْلَانُ أَوْ فَعِلَ كَالْمَشَى وَالطَّوَى وَالصَّدَى؛ لأنَّ نَظَائِرَهُمَا  
الْحَوْلُ وَالْعَطَشُ وَالْفَزَعُ، وَالْغَرَاءُ شَاذٌ، وَالْأَضْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ، وَجَمْعُ فُعْلَةٍ  
وَفُعْلَةٍ كَمَرَى وَجَزَى لأنَّ نَظَائِرَهُمَا قُرْبٌ وَقَرَبٌ «

أقول: قوله « ألف مفردة » احتراز عن الممدودة؛ لأنها في الأصل ألفان  
قلبت الثانية همزة، ولا حاجة إلى هذا؛ فإن آخر قولك كساء وحراء ليس ألفاً، بل  
قد كان ذلك في الأصل، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعسا مقصوراً.  
قوله « بعدها فيه » أى: بعد الألف في الآخر، فتخلو الصلة عن العائد  
إلى الموصول، وإن قلنا إن الضمير في « فيه » لما؛ فسد الحد بنحو جاء وجائية،  
والأولى أن يقال: الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة لأن نحو ماء وشاء  
لا يسمى في الاصطلاح ممدوداً

والمقصود القياسي: مقصور يكون له وزن قياسي، كما تقول مثلاً: إن كل  
اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مُفَعَّلٍ، فهذا وزن قياسي، فإذا كان  
اللام حرف علة — أعنى الواو والياء — اقلبت ألفاً  
قوله « ومن الممدود » يعنى أن القياسي من الممدود أن يكون ما قبله: أى  
ما قبل آخر نظيره من الصحيح؛ ألفاً، والأولى أن يقال: الممدود القياسي ممدود  
يكون له وزن قياسي، فإذا عرفنا المقصور والممدود أو لا كفى في حد المقصور  
والممدود القياسيين أن تقول: هما مقصور وممدود لهما وزن قياسي

والحدان اللذان ذكرهما المصنف لا يدخل فيهما نحو الكُبْرَى تأنيث  
الأكبر، وحراء تأنيث الأحمر، مع أنها قياسيان؛ لأن كل مؤنث لأفضل  
التفضيل مقصور، وكل مؤنث لأفضل الذى للألوان والحلّى ممدود

والأولى في تسمية المقصور مقصوراً أنه لكونه لا مد في آخره ، وذلك لأنه في مقابلة الممدود ، يقال : يجوز في الشعر قصر الممدود : أى الإتيان بالآلف فقط ، وقال بعضهم : سمي مقصوراً لكونه محبوساً ممنوعاً من الحركات ، من قولهم : « قصرته » أى حبسته ، ولا يسمى بالمقصور والممدود في الاصطلاح إلا الاسم المتكسب ، فلا يقال : إن إذا ومتى وما ولا مقصورة ، وأما قولهم : هؤلاء مقصوراً أو ممدوداً ؛ فتَجَوَّز وقصد للفرق بين لنتى هذه اللفظة

قوله « من غير الثلاثي المجرد » فمن أَفْعَلَ نحو مُعْطَى ، ومن فَعَّلَ نحو مُسَمَّى ، ومن فاعل نحو مُرَامَى ، ومن افتعل نحو مُشْتَرَى ، ومن انفعَلَ نحو مُنْجَلَى عنه ، ومن استفعل نحو مُسْتَدْعَى ، ومن تَفَعَّلَ نحو مُتَسَلَّى عَنْهُ ، ومن تفاعل نحو مُتَقَاصَى منه ، ومن أَفْعَلَ وَاَفْعَالَ مُرْعَوَى عنه ونَحْوَ أَوَى له ، ومن فَعَّلَ مُقَوَّى فيه ، وكذا كل موضع وزمان من فَعَّلَى وَاَفْعَلَى كَسَلَقَى <sup>(١)</sup> وَاغْرَنَدَى <sup>(٢)</sup> قوله « وأسماء الزمان والمكان والمصدر » يعنى من المعتل اللام ، وكذا كل ما يذكّر بعده من قياسات المقصور والممدود ، فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثي المجرد مَفْعَل بفتح العين ، سواء كان من يَفْعَلُ أو يَفْعِلُ أو يَفْعُلُ ، كما مر في أسماء الزمان والمكان ، وأما من غير الثلاثي المجرد فالثلاثة على وزن مفعوله كما مضى في الباب المذكور ، سواء كان المفعول مُفْعَلًا أو مُفْتَعَلًا أو مُسْتَفْعَلًا أو غير ذلك ، ولم يذكّر المصنف إلا مُفْعَلًا

قوله « والمصدر من فَعَلَ » أى المصدر المعتل اللام ، وليس كل مصدر من فَعَلَ الناقص الذى نعتة على أحد الثلاثة الأوجه بمقصور ، ألا ترى إلى قولهم خَزَى يَخْزَى فهو خَزِيَانٌ وَرَوَى يَرْوَى رِيًّا فهو رِيَّانٌ ، بل يجب أن

(١) أنظر ( ١ ص ٥٥ و ٦٨ )

(٢) أنظر ( ١ ص ١١٣ )

يكون مقصورا إذا كان مفتوح الفاء والعين ، وإما شرط أن يكون التمت من المصدر المقصور على الأوزان المذكورة احترازا عن نحو قَنِيَّ يَفْنَى فَنَاء

قوله « والغراء شاذ » حكى سيبويه غَرَى يَغْرِى <sup>(١)</sup> غَرَاء ، وَظَمَى يَظْمَى ظَاء ، وقال الأصمعي : هو غَرَى ، على القياس

قوله : « جمع فُعْلَةٌ وَفِعْلَةٌ » أى : إذا كان معتل اللام ، وذلك لما ذكرنا أن جمع فُعْلَةٌ فُعُلٌ وجمع فِعْلَةٌ فِعَلٌ .

ومن المقصور القياسى : كل مؤنث لأفضل التفضيل ، وكل مؤنث بغير هاء لفعْلَانِ الصفة ، وكل جمع لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفة ، وكل مذكر لفعْلَاءِ المتل لأمه من الألوان والحلى والخلق ، كأُخْوَى وَحَوَاء ، وكل مؤنث بالألف من أنواع المشى كالتَهَقَّرَى <sup>(٢)</sup> ، وَالتَّخَوَزَلَى <sup>(٣)</sup> ، وَالبَشَكَى <sup>(٤)</sup> ، وَالمَرَطَى <sup>(٥)</sup> ، وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه المشدد عينه ،

(١) تقول : غرى بالشيء يغرى - كفرح يفرح - غرى وغراء ، إذا أولع به ، كما تقول : أغرى به ، بالبناء للجهول ، والذي ذهب إليه المصنف من أن الغراء - بالفتح والمد - مصدر غرى هو ظاهر عبارة سيبويه ، وهو ما حكاه ابن عصفور وغيره ، وقد جزم صاحب الصحاح بأنه اسم مصدر وليس بمصدر ، وعلى هذا يكون من الممدود السماعى كالغراء - بالكسر والمد - الذى يلحق به الشيء .

(٢) القهقرى : الرجوع إلى خلف ، ومثله القهقرة بالتاء

(٣) الخوزلى : مشية فيها تناقل وتبخر كالخيزل والخيزلى ، قال المتنبي :

أَلَا كُلُّ مَاشِيَةٍ الْهَيْدَبَا فِدَا كُلِّ مَاشِيَةٍ الْخَوَزَلَى

(٤) البشكى : خفة المشى ، يقال : ناقة بشكى ، إذا كانت خفيفة المشى ، وكانت

من الوصف بالمصدر

(٥) المرطى : الاسراع فى المشى ، يقال : مرط يمرط - كنصر ينصر - مرطا

ومروطا ومرطى ، إذا أسرع

كَلَرَمِيًّا<sup>(١)</sup> ، وَالْخَلِيقِ<sup>(٢)</sup> ، وَرَوَى الْكَ.أ.أ. فِي الْخَصِيصِ<sup>(٣)</sup> ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ

وَمَا الْغَالِبُ فِيهِ الْقَصْرُ كُلُّ مُفْرَدٍ مَعْتَلٍ اللَّامُ يَجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ : كَنَدَى وَأَنْدَاءَ ، وَقَفَاً وَأَقْفَاءَ ، وَجَاءَ غُثَاءً<sup>(٤)</sup> وَأَغْثَاءً ؛ وَرَوَى قَفَاءَ بِالْمَدِّ مَعَ أَنْ يَجْمَعَهُ أَقْفَاءَ

قَالَ : « وَنَحْوُ الْإِعْطَاءِ ، وَالرِّمَاءِ ، وَالِاشْتِرَاءِ ، وَالْأَحْبِنَاطِ ؛ مَمْدُودٌ ؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهَا الْإِكْرَامُ وَالطَّلَابُ وَالِافْتِتَاحُ وَالْإِحْرَاجُ ، وَأَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ الْمَضْمُومِ أَوَّلُهَا ، كَالْعَوَاءِ وَالْغُثَاءِ<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا التَّبَاحُ وَالصَّرَاحُ ، وَمُفْرَدٌ أَفْعَلَةٌ ، نَحْوُ كِسَاءٍ وَقَبَاءِ<sup>(٦)</sup> ، لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا حِمَارٌ وَقَذَالٌ ، وَأَنْدِيَةٌ شَاذٌ ، وَالسَّمَاعِيُّ نَحْوُ : الْمَصَا وَالرَّحَى وَالْخَفَاءَ وَالْأَبَاءَ<sup>(٧)</sup> مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ »

(١) الرِّمَاءُ : انظر ( ١ ص ١٦٨ )

(٢) الْخَلِيقُ : انظر ( ١ ص ١٦٨ )

(٣) الْخَصِيصُ : مصدر خصه بالشئ، يخصه خصاً وخصوصاً وخصوصية وخصوصية - بفتح الخاء أو ضمها - وخصيصي ، إذا أفرد به دون غيره . وانظر ( ١ ص ١٦٨ )

(٤) الْغُثَاءُ : ما يحمله السيل من الزبد والوسخ وغيره ، والغثاء بالتشديد - مثله ، وهما أيضاً المالك البالي من ورق الشجر ، وفي التنزيل ( وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى )

(٥) الْعَوَاءُ : صوت الكلب والذئب . والغناء : صوت الغنم والظباء

(٦) الْقَبَاءُ - بالفتح والمد - : نوع من الثياب

(٧) الْإِنَاءُ - بفتح الهمزة - : اسم جنس جمعي ، واحده إناءة - كعباءة - وهو القصب . وقد وقع في بعض النسخ « الْإِنَاءُ » بالنون ، في مكان الْإِنَاءِ ، وهو خطأ فان الْإِنَاءَ بمدود قياسي ، لأن جمعه آنية - كقذال وأقذلة - فيكون نظير كساء وأكسية وقباء وأقيبة

أقول : قوله « ونحو الإعطاء والرماء » يعنى كل مصدر لأفعل وفاعل ناقص غير مُصدر بيم زائدة ، احترازاً عن نحو الْمُعْطَى والمُرَامَى ، وكل مصدر لافتعل واقعل واستفعل وافعل وافعال ناقص فهو ممدود ، كالإعطاء والرماء والاشتراء والانجلاء والاستلقاء والارتواء والاحتواء ، وكذا كل مصدر معتل اللام لفعل على غير فَعْلَةٍ ، نحو : قَوِيَ قِيَاءٌ ، وكل مصدر لافتعل كاحتبطني ، وكذا كل صوت معتل اللام مضموم القاء ، احترازاً عن نحو الدَوَى ، وقد ذكرنا في المصادر أن الأصوات على فُعال أو فَعِيل ، وكذا كل مفرد لأفْعلة معتل اللام مفتوح القاء والمين ، احترازاً عن نحو نَدَى وأندية ، وشذ رحى وأرجية ، وقها المقصور وأقنية ، وأما قفاء بالمد وأقنية قياس ، وشذ أيضاً نَدَى وأندية ، قال :

١١٧ — فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةٍ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَاتِهَا الطُّنْبَا (١)

(١) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لمرة بن محكان وهو من شعراء الحماسة ، وقد اختار أبو تمام منها أياتاً في باب الأضياف والمديح ، وقبل البيت الشاهد قوله :

يَارَبَّةَ الْبَيْتِ قَوْمِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضُمِّي إِلَيْكَ رِحَالُ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا  
وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله

لَا يَنْبَهُ الْكَلْبُ فِيهَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَلْفَ عَلَى خُرْطُومِهِ الذَّنْبَا

ربة البيت : المراد منها امرأته ، وقوله « غير صاغرة » أراد غير مستهان بك ، وذلك لأن إكرام الضيف عنده من أقدم الواجبات ، والرحال : جمع رحل يريد به متاع الضيفان . والقرب : جمع قراب مثل كتاب وكتب ، وهو جفن السيف ، وإنما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه ، وقوله « في ليلة من جمادى » أراد في ليلة من ليالى الشتاء ، وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجذب والحاجة ، والأندية : جمع ندى ، والندى : البلل ، وقيل ماسقط آخر الليل ، والطنب : الحبل الذى تشد به الخيمة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أندية »



وكذا كل مؤنث بغير التاء لأفضل الذى للألوان والحلى كأحمر وحمراء  
قوله « مما ليس له نظير » أى : من ناقص ليس له نظير من الصحيح ،  
والحق أن يقال : مما ليس له ضابط ؛ ليدخل فيه نحو القَرْنَبِي (١)  
والسُكْمَرَى والسَّيْرَاء (٢) والخُشَاء (٣) ونحوها

غرايلة قال : « ذو الزيادة : حُرُوفُهَا الْيَوْمَ تَنْسَاهُ ، أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا ، أَوْ السَّمَانَ  
هَوَيْتُ : أَيُّ الَّتِي لَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ وَالتَّضْعِيفِ إِلَّا مِنْهَا ،  
وَمَعْنَى الْإِلْحَاقِ أَنَّهَا إِنَّمَا زِيدَتْ لِعَرَضٍ جَعَلَ مِثَالِ قَلَى مِثَالِ أَزِيدَ مِنْهُ لِيُعَامَلَ  
مُعَامَلَتُهُ ، فَتَحُوْ قَرَدَدٍ مُلْحَقٌ ، وَتَحُوْ مُقْتَلٍ غَيْرُ مُلْحَقٍ لِمَا ثَبَتَ مِنْ  
قِيَاسِهَا لِغَيْرِهِ ، وَتَحُوْ أَفْعَلَ وَفَعَّلَ وَفَاعَلَ كَذَلِكَ ؛ لِذَلِكَ وَلِمَجِيءِ مَصَادِرِهَا  
مُخَالَفَةً ، وَلَا يَقَعُ الْأَلْفُ لِلْإِلْحَاقِ فِي الْأَسْمِ حَشْوًا ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِهَا »

حيث جمع ندى عليه ، وذلك شاذ ، لأن أفعلة جمع للممدود لا للمقصور ، ومن الناس  
من قال : الأندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى ؛ فيكون أندية جمع  
الجمع ، وحيث يكون قياسا

(١) القرني : دوية شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلا طويلة الرجل ، قال جرير :  
تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنَبِي إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَمَصَا الْمَلِيلِ  
وفي المثل « القرني في عين أمها حسنة » . والمليل : الخبز الذى يخبز في الملة وهى  
الرماد الحار ، ويريد من عصا المليل العصا التى يحرك بها الخبز

(٢) السيرا - بكسر السين وقمع الياء ممدودا ، ويقصر - : ضرب من البرود ،  
وصرب من الثبت ، والجريدة من جرائد النخل

(٣) الخشاء - بضم الخاء وتشديد الشين ممدودا ، والخششاء - بضم الخاء  
والشين الأولى - : العظم الدقيق العارى من الشعر الناقه خلف الأذن ، والخشاء  
- بفتح الخاء وتشديد الشين - الأرض التى فيها رمل ؛ فقول المؤلف « والخشاء »  
يحتمل أن يكون بضم الخاء وفتحها

أقول : قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال : سألتونها ؛ فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا ؛ فقال : ما سألتك إلا هذه النبوة ؛ فقال الشيخ : اليوم تنساه ؛ فقال : والله لا أنساه ؛ فقال : قد أجبتك يا أحق مرتين

وقيل : إن المبرد سأل المازني عنها فأشدد المازني :

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنِي وَقَدْ كُنْتُ قَدِمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا  
فقال : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر ؛ فقال : قد  
أجبتك مرتين ، وقد جمع ابن خروف منها ثيِّفاً وعشرين تركيباً محكياً وغير  
محكى ، قال : وأحسنها لفظاً ومعنى قوله

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنْ أَسْمِهَا

فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

وقيل : هم يتساءلون ، وما سألت يهون ، والتَّمَسَّنَ هواي ، وسألتهم هواي ،  
وغير ذلك

قوله « أى التى لا تكون الزيادة الخ » يعنى ليس معنى كوها حروف  
الزيادة أنها لا تكون إلا زائدة ؛ إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلاً فى كثير من  
المواضع ؛ بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيـد إلا من  
هذه الحروف ، إلا أن يكون المزيـد تـضعيفاً ، سواء كان التضعيف للإلحاق أو  
لغيره كقردد<sup>(١)</sup> ، وعبّز ، فإن الدال والباء ليستا منها ، فالحرف المضعف به - مع  
زيادته - يكون من جميع حروف الهجاء : من حروف الزيادة ككلم وجمع ، ومن  
غيرها كقطع وسرخ ، وقد يكون ذلك التضعيف الزائد للإلحاق كقردد<sup>(١)</sup>  
وجنّـب ، ولغيره ككلم ، والنزى للإلحاق لا للتضعيف لا يكون إلا من حروف

اليوم تنساه ، كَجَدَوَلٍ وَزُرْقُمٍ <sup>(١)</sup> وَعَنْسَلٍ <sup>(٢)</sup> فلا وجه لقول المصنف « لغير الإلحاق والتضعيف » فإنه يوم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف ، وكان يكفي أن يقول : لا تكون الزيادة بغير التضعيف إلا منها ، فأما الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره فقد تكون منها وقد لا تكون

قوله « ومعنى الإلحاق إلح » قد تقدم لنا في أبنية الخماسي بيان حقيقة الإلحاق والفرض منه

قوله « ونحو مقتل غير ملحق » قد ذكرنا هناك أن ما أطرده زيادته لمعنى لا يحمل زيادته للإلحاق ، ولو كان نحو مقتل للإلحاق لم يدغم نحو مرّدي ومشدّ كما لم يدغم نحو ألتدّد ومهدّد <sup>(٣)</sup>

قوله « لما ثبت من قياسها لغيره » أى : من قياس زيادة الميم في مثل هذه المواضع لغير الإلحاق

قوله « كذلك لنلك » أى : ليست للإلحاق لكون الزيادة لمعنى غير الإلحاق

قوله « ولجىء مصادرها غثاة » أما كون إفعال وفِعَال وفِعَال كدِخْرَاج فليس بدليل على الإلحاق ؛ لأن مخالفة الشيء للشيء في بعض التصرفات تكفى في الدلالة على عدم إلحاقه به ، ولأن قِلَلا في الرباعى ليس بمطرّد كما مر في باب المصادر ، ولو كان أَفْعَل وفَاعِل ملحقين بدَخْرَج لم يدغم نحو أعدّ وحادّ قوله « ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حشوا » إنما قال : في الاسم احترازا

(١) أنظر (ص ٢٥٢ و ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٢) أنظر ( ١٠ ص ٥٩ )

(٣) أنظر في كلمة « ألتدّد » ( ١٠ ص ٥٣ و ٢٥٢ ) وفي كلمة « مهدّد »

( ١٠ ص ١٤ )

عن تفاعل فانه عنده ملحق بفعل كما ذكرنا ؛ لكون  
الزيادة مطردة في معنى ، أعنى لكون الفعل بين أكثر من واحد ، وثبوت  
الإدغام في نحو تسارًا وتعادًا

قوله « لما يلزم من تحريكها » مضى شرحه في أول الكتاب <sup>(١)</sup>

قال : « وَيُعْرَفُ الزَّائِدُ بِالِاشْتِقَاقِ وَعَدَمِ النَّظِيرِ ، وَغَلَبَةِ الزِّيَادَةِ فِيهِ ،  
وَالْتَرَجُّحِ عِنْدَ التَّعَارُضِ ، وَالِاشْتِقَاقِ الْحَقِّقِ مُقَدَّمٌ ، فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِثَلَاثِيَّةِ <sup>الريادة</sup>  
عَنْسَلٍ وَشَامَلٍ وَشَمَّالٍ وَنِثْدَلٍ وَرَعَشِنٍ وَفِرْسِنٍ وَبِلَغْنٍ وَخُطَّاطٍ وَدَلَامِصٍ  
وَقِمَارِصٍ وَهَرْمَاسٍ وَزُرْقُمٍ وَقِنْعَاسٍ وَفِرْتَأَسٍ وَتَرْتَمُوتٍ »

أقول : العَنْسَلُ : الناقة السريعة ، مشتق من العَسَلَان وهو السرعة ، وقال  
بعضهم : هو كَزَيْدَل من العَنْس ، وهو بعيد ؛ لخالفه معنى عنسل معنى عَنَس ،  
وهي الناقة الصلبة ، ولقلة زيادة اللام

الشَّامَلُ والشَّمَلُ والشَّمَالُ بمعنى الشمال ، يقال : شَمَلَتِ الرِّيحُ : أى هبت  
شمالاً .

النِّثْدَلُ — بكسر النون والذال وسكون الهمز — والنِّثْدَلَان بفتحهما مع  
الياء ، والنِّثْدَلَان بضم العين : الكابوس ، من النَّدَل ، وهو الاختلاس ، كأنه  
يندل الشخص : أى يختلسه ويأخذه بقتة ، والهمزة في نِثْدَل زائدة ؛ لكونه  
بمعنى النِّثْدَلَان ، والياء فيه زائدة ، لكونها مع ثلاثة أصول

الرَّعَشِنُ كجفَر : بمعنى المرتعش

الْفِرْسِنُ : مقدم خف البعير ؛ لأنه يفرس : أى يندق

البِلَغْنُ : البلاغة .

الخُطَّاطُ : الصغير ، كأنه حط عن مرتبة العظيم

الدَّلاص : الفرع البراقة اللينة ، بمعنى الدَّالِيس والدَّلاص ، وقد دَلَّصَتْ  
الفرع : أى لانت

القَمَارِص : بمعنى القارص

الهِرْمَاس والهِرْناس : الأسد الشديد ، من الهَرَس والهِرَس

الزرقم : الأزرق

القِنَمَاسُ : البعير العظيم ، من القَمَس ، وهو الثبات ، يقال : عزة قَمَسَاء :  
أى ثابتة ؛ لأن العظيم يثبت ويقل يَمَاحه ، والقَمُوس : الشيخ الكبير الهرم  
الترنموت : ترنم القوس عند النزاع ، قال :

١١٨ — تَجَاوِبُ الْقَوْسِ بِتَرْنَمُوتِهَا <sup>(١)</sup>

قد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق المحقق : أى الظاهر القريب ، على  
ما ذكرنا فى كل واحد ، ونعنى بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من  
الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ، ولم يعرف زيادتها بغلبة

الاشتقاق  
من أمثلة  
الزيادة

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مع بيتين آخرين

شِرْيَانَةٌ تَرْزِمُ مِنْ عُنُقُوتِهَا تَجَاوِبُ الْقَوْسِ بِتَرْنَمُوتِهَا

\* تَسْتَخْرِجُ الْحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا \*

والشِرْيَانَةُ - بكسر الشين فتحها - : شجر تتخذ منه القسي ، وهو من جيد العيدان  
يصوت أن عوده لا يكاد يعوج . وترزم : مضارع من قولك : أرزمت الناقة  
لإرزاما إذا أنت وصوتت من غير أن تفتح فاهها ، والعنوت : الحز فى القوس ، وتجاوب  
مصدر تشيبيى نصب على أنه مفعول مطلق ، ويروى « تجاوب » بصيغة المضارع ،  
والترنموت : الترنم ، والمراد من الحبة سويداء القلب ، وجعل القلب تابوتها كما  
قيل : القلب تابوت الحكمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ترنموتها » ومعناه الترنم ،  
وهذا الاشتقاق يدل على زيادة التاء فى آخرها كما يستدل على زيادة التاء فى ملكوت  
وجبروت ورهبوت ورحموت وطاغوت بالملك والجبر والرهبة والرحمة والطغيان .

الزيادة ؛ لأنها ليست من الغوالب في مواضعها المذكورة ، على ما يجيء ، ولا بعدم النظر ؛ لأن تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، فلما ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظر وحكمنا بالاشتقاق

قال : « وَكَانَ أَلْتَدَدُ أَفْتَعَلًا ، وَمَعَدُّ فَعَلًا لِمَجِيءِ تَعَدَّدَ ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِتَمَسْكَنَ وَتَمَدَّرَعَ وَتَمَنَدَلَ لَوْضُوحِ شُدُودِهِ ، وَمَرَّاجِلُ فَعَالٍ لِقَوْلِهِمْ : ثَوْبٌ مُمَرَّجَلٌ ، وَضَهِيٌّ فَعَلًا لِمَجِيءِ ضَهِيَاءَ ، وَفَيْنَانٌ فَيْعَالًا لِمَجِيءِ فَنَ ، وَجُرَائِضُ فَعَالًا لِمَجِيءِ جِرَوَائِضَ ، وَمِعْزَى فَعَلٍ لِقَوْلِهِمْ مَعَزَ ، وَسَنَبَتَةٌ فَعَلَتْ لِقَوْلِهِمْ سَنَبَ ، وَبُلْهَنِيَّةٌ فَعْلَنِيَّةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ عَيْشٌ أَبْلَهُ ، وَالْعَرَضْنَةُ فَعْلَنَةٌ لِأَنَّهُ مِنَ الْاِغْتِرَاضِ ، وَأَوَّلُ أَفْعَلٍ لِمَجِيءِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ وَوَلَّ ، لَا مِنْ وَالَ ، وَلَا مِنْ أَوَّلَ ، وَإِنَّمَا قُلَّ إِنْفَعَلًا لِأَنَّهُ مِنْ فَعِلَ : أَيْ يَيْسَ ، وَأَفْعُوَانُ أَفْعَلَانَا لِمَجِيءِ أَفْعَى ، وَإِضْحِيَانُ إِفْعِلَانٍ مِنَ الضَّحَى ، وَخَنْفَقِيْقٌ فَعْلَعِيلًا مِنْ خَفَقَ ، وَعَمَرَنِي فَعْلَنِي مِنَ الْعَمَرِ »

أقول : إنما كان ألتدد أفتملا لأن ألتددا ويلتددا بمعنى الألد ، وهن مشتقات من اللدد ، وهو شدة الحصومة ، ولولا ذلك قلنا : إن فيه ثلاثة أحرف غالبية زيادتها في مواضعها : الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول ، والنون الثالثة الساكنة ، والتضعيف ، قلنا أن نحكم بزيادة اثنين منها : إما الهمزة والنون فهو من لدد ، وإما النون وأحد الدالين فهو من ألد ، وإما الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند ؛ لكننا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح

قوله « مَعَدُّ فَعَلًا » هذا مذهب سيبويه ، واستدل بقول عمر رضى الله تعالى عنه : اخشَوْشِنُوا وَتَعَدَّدُوا : أى تشبهوا بمعد ، وهو معد بن عدنان

أبو العرب : أى دعوا التنعم وزى العجم ، كما ورد فى حديث آخر « عليكم باللبسة للمدينة » وقيل : معناه كونوا غلاظا فى أنفسكم بحيث لا يطمع أحد فيكم ، قال

١١٩ — \* رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا <sup>(١)</sup> \*

أى : غلظ

قال سيبويه : لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعدد تمفعّل ، ولم يجزىء فى كلامهم وخواف سيبويه قليل : معد مفعّل ؛ لأنه كثير وفعل فى غاية القلة كالشربة فى اسم موضع ، والهبى الصغير ، والجربة العانة من الحبر ، وأما قوله تمفعّل لم يثبت فمعنوع ؛ لقولهم : تَمَسْكَنَّ وَتَمْنَدِلْ وَتَمْدَرَعْ وَتَمَغْفَرْ ، وهى تمفعّل بلا خلاف ، فكما توهما فى مسكين ومنديل أنهما فعليل وفى مدرعة أنها فعلة وفى مغفور أنه فعول للزوم الميم فى أوائلها كذلك توهما فى معد أنه فعل ، قليل : تمندل ، وتمسكن ، وتدرع ، وتمغفر [ وتمعدد ] على أنها تمفعّل كتدحرج ، وهذا كما توهما أصالة ميم مسيل فجمعه على مُسْلَانٍ كما جمع قفيز على قُفْزَانٍ ، ولو سلم أنهم لم يتوهما ذلك وبناو تدرع وأخواته على أنها تمفعّل قلنا : فعّل غريب غرابة تمفعّل

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للمعاج ، وسعده :

وَآضَ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدًا      كَانَ جَزَائِي بِأَمْعَا أَنْ أَجْلَدًا

وتعدد : أراد اشتد وقوى . وآض : صار . والنهد : العالى المرتفع . والأجرد :

القصير الشعر .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « تمعددا » إذ هو على وزان تمفعّل لقلة تمفعّل فتكون الميم أصلا ، وإذا كان كذلك كان معد فعلا . قال ابن جنى : « تمعدد من لفظ معد بن عدنان ، وإنما كان منه لأن معنى تمعدد تكلم بكلام معد : أى كبر وخطب ، هكذا قال أبو على ، ومنه قول عمر « اخشوشنوا وتمعددوا » وقال أحمد ابن يحيى : تمعددوا : أى كونوا على خلق معد » اهـ

فبجعل مَعْدَرَةً فَعَلًا يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجعله مَفْعَلًا ارتكاب تمفعل الغريب ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ؛ فالأولى تجوز الأمرين ، واسيويه أن يرجح كونه فَعَلًا بكون تَمْدَرِع وتَسْكُن وتمنل وتمغفر قليلة الاستعمال رديئة ، والمشهور الفصيح تَدْرَع وتَسْكُن وتمنل وتمغفر ، بخلاف شَرَبَةٍ وَجَرَبَةٍ وَهَبَيٍّ ؛ فانها لَيْسَتْ بِرَدِيئَةٍ

قوله « وَمَرَّاجِلُ فَعَالٍ » كان ينبغي نظرا إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم ؛ لكونه في الأول وبعده ثلاثة أصول ، لكن سيبويه حكم بأصالتها لقول المعجَّاج

١٢٠ — \* بِشِيَةِ كَشِيَةِ الْمَرَجَلِ (١) \*

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للمعجَّاج يمدح فيها يزيد ابن معاوية ، وأولها :

مَا بَالُ جَارِي دَمْعِكَ الْمُهْلَلِ وَالشُّوقُ شَاجٍ لِلْعُيُونِ الْخَذَلِ  
وقبل بيت الشاهد قوله :

نَبَذْتُ عَيْنَ النَّعَاجِ الْخَذَلِ وَكُلَّ بَرَاقِ السُّوَى مُسَرَّوَلِ

وانظر أراجيز المعجَّاج ( ص ٥٥ طبع ليرج ) . والاستشهاد بالبيت على أن ميم المرجل أصلية ، وهو مفعول ، فالميم الأولى زائدة للدلالة على المفعول ، والميم الثانية فاء الكلمة ؛ لأنها لو كانت زائدة لكان وزن مرجل مفعلا ، وهو مما لا وجود له في كلامهم ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وذهب غيره إلى أن المرجل مفعول وميمه زاءتان ، ولم يبال بعدم النظر ؛ محتجا بأهما كذلك في نحو تَمْدَرِع فقد قالوا : تَمْدَرَعَتِ الجارية ، إذا لبست المدرع ، وهو ضرب من الثياب كالدرع ، ولكن لما كثرت استعمال المدرع والمدرعة ظن أن ميمهما أصلية ، فاشتقوا منه على ذلك ، هذا . ومذهب سيبويه أولى أن يؤخذ به ، لأن مفعلا كثير ، ومفعلا لا وجود له إلا في الشذوذ .



والمرجل : الثوب الذى فيه نقوش على صور المرآجل ، كالمُرَجَّلِ : أى الذى فيه كصور الرجال ، قال

١٢١ — \* طَلَى إِثْرَنَا أَذْيَالَ مِرْطٍ مُرَجَّلٍ <sup>(١)</sup> \*

ولا يبعد أن يقال : إن المرَجَّلَ مِفْعَل <sup>(٢)</sup> ولزوم الميم أوهم أصلها كما فى مسكين ، قليل : مُرَجَّلٌ ، كما قيل : مُمَسَّكَنٌ ، وأيضاً إنما قال ممرجل خوف اللبس ؛ إذ لو قال مرجل لم يعرف اشتقاقه من المرَجَّل

قوله « ضَمِيّاً فَعَلّاً » هذا مذهب سيبويه ، وقال الزجاج : هو قَعِيلٌ لافِعَلٌ ، من قولهم : ضاهأت ، بمعنى ضاهيت ، وقرئ ( يَضَاهِيُونَ ) <sup>(٣)</sup> و ( يَضَاهُونَ )

(١) هذا عجز بيت لامرئ القيس من قصيدته المعلقة ، وصدره قوله :

\* قَعَمْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا \*

والرواية المشهورة فى عجز البيت على غير ما ذكر المؤلف ، فى رواية الزوزنى والأعلم :

\* طَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلٍ \*

وذكر النربزى الروایتين جميعاً

وصدر البيت الذى أنشدناه بما يستشهد به النحاة على تعدد الحال لمتعدد . والمرط — بكسر الميم وسكون الراء — : الأزار المعلم من الخز ، والمرحل — بالحاء المهملة — : الذى فيه صور الرجال ، والاستشاد بالبيت فى كلام المؤلف هنا على أن المرجل - بالجيم - الذى فيه صور كصور الرجال ، وذلك يدل على أنه مفعول كعظم ومكرم ، فالميم زائدة ، وأصول الكلمة ( ر ج ل )

(٢) المرجل — كمنبر — : المشط ، والمعدر من الحجارة والنحاس ، وقيل : من النحاس خاصة ، وقيل : كل ما يطبخ فيه

(٣) هذه كلمة من آية كريمة فى سورة التوبة ، وهى قوله تعالى : ( وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ )

قال : ولم يجيء في الكلام فعيل إلا هذا ، وقولهم ضَهيدٌ <sup>(١)</sup> مصنوع ، والضَّهْيَا : التي لا تحيض فانها تضاهي الرجال ، وكذلك قيل للرملة التي لا تنبت ، وفَعْلًا وفَعِيلًا كلاهما نادران ، لكن يترجح مذهب سيوييه لشيئين : أحدهما أن ضاهيت بالياء أشهر من ضاهأت ، والثاني أن ضهياً بمعنى ضهياء : وهو فعلاء بلاخلاف ؛ لكونه غير منصرف ؛ فالهمزة فيه زائدة ، وكذا الأول الذي بمعناه

قوله « فينان » يقال : رجل فينانٌ : أى حسن الشعر طويله ، وهو منصرف ، وفيه غالبان في الزيادة غير الألف ؛ فانه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره في زيادته : أحدهما النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون الألف والنون في الآخر مع ثلاثة أصول ، والثاني الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ؛ لأن الفنن الغصن والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فَعْلَانٌ من الفَيْنِ <sup>(٢)</sup> ، وهو مدفوع بما ذكرناه

قوله « جُرَّائِضٌ » لو عملنا بالغلبة أو عدم النظير لم نحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن الهمزة غير أول ؛ فلاتكون زيادته غالبية ، وفُعَالٌ موجود كمَلَابِطٌ ، لكن جِرَّوَاضًا بمعنى جُرَّائِضٌ وهو المظلم الضخم من الإبل ، وليس في جرواض همز ، فيكون أيضاً همز جرائض زائداً وهما من تركيب جِرَّضٌ بريقه : أى غَصٌّ [ به ] ؛ لأن الغَصَصَ مما ينتفخ له

#### (١) الضهيد : الصلب الشديد

(٢) قال الجوهري : « ورجل فينان الشعر : أى حسن الشعر طويله ، وهو فَعْلَانٌ » اهـ . وقال في اللسان : « وإن أخذت قولهم : شعر فينان ، من الفنن - وهو الغصن - صرفته في حالي السكره والمعرفة ، وإن أخذته من الفينة — وهو الوقت من الزمان — ألحقته بباب فَعْلَانٌ وفَعْلَانَةٌ فصرفته في النكرة ولم تصرفه في المرفة ، ورجل فينان : حسن الشعر طويله ، وهو فَعْلَانٌ ، وأنشد ابن بري للعجاج :

\* إِذْ أَنَا فَيْنَانٌ أَنَاغِي الْكُفْبَا \* اهـ

وكذلك يترزى فيه غالبان ؛ لأن الألف مع ثلاثة أصول والميم كذلك ، ولو حكتنا بدم النظر لم نحكم بزيادة واحد منهما ؛ لكونه بوزن درهم ، لكنه ثبت مَرَزَ بمعناه ، فثبت زيادة الألف دون الميم

وكذا سَنَبَتَة — وهى حين من الدهر — يقال : مضى سَنَبَتٌ من الدهر وسنبة وسنبتة ، ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة ؛ لأن السبب أيضا هو الحين من الدهر

قوله « بِلَهْنِيَّة » لولا الاشتقاق وغلبة الزيادة لم نحكم بزيادة الياء ، ولولا الاشتقاق لم نحكم بزيادة النون ، ولكان ملحقا بِمُجْبَعَتَيْنِ<sup>(١)</sup> بزيادة الياء ، فقط ، لكنه مشتق من قولهم : عيش أبله : أى غافل عن الرزايا ، كالرجل الأبله ؛ فإنه غافل عن المصائب ولا يبالي بها ، فيعفو عيشه : وبِلَهْنِيَّة العيش : خَفَضَهُ

قوله « الْمِرْضَنَةُ » الْمِرْضَنَةُ وَالْمِرْضَنِي : مشية فى اعتراض : أى أخذ على عرض الطريق من النشاط ، ولولا الاشتقاق لكان كَقِيَّطَرٍ من غير زيادة قوله « وَأَوَّلُ أَفْعَلٍ » ؛ لأن تصريعه على أَوَّلٍ وأول دليل على أنه أفعل التفضيل ، وليس بفعل كما قال الكوفيون ، والصحيح أنه أفعل من تركيب « وَوَلَّ » وإن لم يستعمل فى غير هذا اللفظ ، لامن « أَوَّلَ » ولا من « وَآلَ » اثلا يازم قلب الهمزة شاذ كما ذكرنا فى أفعل التفضيل<sup>(٢)</sup>

(١) الخنثى : الرجل الضخم الشديد ، والأسد ، والاعم البدن ، ومثله الخنثى

(٢) الذى ذكره المؤلف فى أفعل التفضيل هو قوله فى شرح الكافية

( ج ٢ ص ٢٠٢ ) : « أما أول فذهب البصريين أنه أفعل ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : جمهورهم على أنه من تركيب وول — كددن — ولم يعمل هذا التركيب إلا فى أول ومتصرفاته ؛ وقال بعضهم أصله « أو آل » من وآل : أى نجا ؛ لأن العجاء فى السق ، وقيل : أصله « أول » من آل : أى رجع ؛ لأن كل شئ يرجع إلى أوله ، فهو أفعل بمعنى المفعول ، كأشهر وأحمد ، فقلبت فى الوجهين الهمزة واوآ

قوله « إِنْتَقَلَ » هو الشيخ القَعْل : أى اليابس ، وهو إِنْتَقَلَ ، ولولا الاشتقاق لكان كَجَرٍ دَخَلَ ؛ لأن النون فيه ليس من الغوالب ، والهمزة فى أول  
الرابعى أصل كاصطبل  
قوله « وَأَفْعُوْا نَافِعْلَانَّ »<sup>(١)</sup> إِمَّا ذَلِكَ لِحِجَى مَفْعُوَّةِ السَّم ، وَأَرْضِ مَفْعُوَّةٍ ، وَلَوْلَا

قَبْلًا شَاذًا ، رَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هو فَعْلٌ مِنْ « وَأَل » قَلَبْتَ الْهَمْزَةَ إِلَى مَوْضِعِ  
الْفَاءِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : فَعْلٌ مِنْ تَرْكِيبِ « وَوَل » قَلَبْتَ الْوَاوَ الْأَوَّلَى هَمْزَةً .  
وَتَصْرِيفُهُ كَتَصْرِيفِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ وَاسْتِعْمَالِهِ بِمَنْ مِثْلَانِ لِكُونِهِ فَوْعَلًا ، وَأَمَّا  
قَوْلُهُمْ : أَوَّلَةٌ ، وَأَوَّلَتَانِ ؛ فَمِنْ كَلَامِ الْعَوَامِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ، وَإِنَّمَا لَزِمَ قَلْبَ وَاوٍ  
« أَوَّلَى » هَمْزَةً عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ كَمَا لَزِمَ فِي نَحْوِ « وَأَصْلٌ عَلَى مَا يَجِئُ فِي  
التَّصْرِيفِ ، وَعِنْدَ مَنْ قَالَ هُوَ مِنْ « وَأَل » أَصْلُ « أَوَّلَى وَوَلَى » ، قَلَبْتَ الْوَاوَ هَمْزَةً  
كَأَنَّ فِي أَجْوِهِ ، ثُمَّ قَلَبْتَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ السَّاكِنَةَ وَاوًا كَمَا فِي « أَوْمَنَ » ، وَلِهَذَا رَجَعَ إِلَى  
أَصْلِ الْهَمْزَةِ فِي قِرَاءَةِ قَالُونَ (عَارَ لُؤْلَى) لِأَنَّهُ حُذِفَتِ الْأَوَّلَى وَحُرِكَتْ لِأَمِ التَّعْرِيفِ  
بِحُرْكَتِهَا فَوَالِ اجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ ، فَأُولَ كَأَسْبَقَ مَعْنَى وَتَصْرِيفًا وَاسْتِعْمَالًا ، تَقُولُ  
فِي تَصْرِيفِهِ : الْأَوَّلُ ، الْأَوَّلَانِ ، الْأَوَّلُونَ ، الْأَوَائِلُ ، الْأَوَّلَى ، الْأَوَّلِيَّاتُ ،  
الْأَوَّلِيَّاتُ ، الْأَوَّلُ . وَتَقُولُ فِي الْاسْتِعْمَالِ : زَيْدٌ أَوَّلٌ مِنْ غَيْرِهِ ، وَهُوَ أَوَّلُهُمْ ، وَهُوَ  
الْأَوَّلُ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَرْفٌ أَوَّلٌ مُشْتَقًّا مِنْ شَيْءٍ مُسْتَعْمَلٍ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ لَمَّا اسْتَعْمَلَ  
مِنْهُ فَعْلٌ كَأَحْسَنَ ، وَلَمَّا اسْتَعْمَلَ مِنْهُ اسْمٌ كَأَحْنَكُ — خَفِيَ فِيهِ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ ؛ إِذْ هِيَ إِنَّمَا  
تُظْهِرُ بِاعْتِبَارِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ وَاتِّصَافِ ذَلِكَ الْمَشْتَقِّ بِهِ ، كَأَعْلَمَ : أَيْ ذُو عِلْمٍ أَكْثَرَ مِنْ عِلْمِ  
غَيْرِهِ ، وَأَحْنَكُ : أَيْ ذُو حَنْكٍ أَشَدَّ مِنْ حَنْكِ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا تُظْهِرُ وَصْفِيَّةَ أَوَّلٍ بِسَبَبِ  
تَأْوِيلِهِ بِالْمَشْتَقِّ وَهُوَ أَسْبَقُ ، فَصَارَ مِثْلُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدَ : أَيْ جَرَى . فَلَا جَرَمَ لَمْ تُعْتَبَرِ  
وَصْفِيَّتُهُ إِلَّا مَعَ ذِكْرِ الْمَوْصُوفِ قَلْبُهُ ظَاهِرًا ، نَحْوُ يَوْمًا أَوَّلٌ ، أَوْ ذَكَرَ مِنَ التَّفْضِيلِيَّةِ  
بَعْدَهُ ظَاهِرًا ؛ إِذْ هِيَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَفْعَلَ لَيْسَ اسْمًا صَرِيحًا كَأَفْكَلٍ وَأَيْدَعُ ، فَانْخَلَا  
مِنْهُمَا مَعًا وَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّامِ وَالْإِضَافَةِ دَخَلَ فِيهِ التَّنْوِينُ مَعَ الْجَرِّ ؛ لِحِفَاةِ وَصْفِيَّتِهِ  
كَأَمَرَ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَحْمَدُهُ أَوَّلًا بِأَدْنَا ، وَيُقَالُ : مَا تَرَكْتُ  
لَهُ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا اهـ

(١) الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ مِجْمَعِ « فَعُوَّة » بِتَقْدِيمِ الْعَيْنِ عَلَى الْوَاوِ غَيْرِ صَحِيحٍ

ذلك لجاز أن يكون فَعْلُوَان كَمَنْفُوَان ؛ لأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف ، فانه لا كلام في زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيره : النون مع ثلاثة أصول ، وكذا الواو ، والمهمزة ، فإن حكمت بزيادة المهمزة مع الواو فهو أَفْعُوَال ، ولم يأت في الأوزان ، وإن حكمت بزيادة المهمزة مع النون فهو أَفْعُلَان كَأَسْتَقَان <sup>(١)</sup> وَأَفْعُوَان <sup>(٢)</sup> وَأَسْعُوَان <sup>(٣)</sup> وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو فَعْلُوَاب كَمَنْفُوَان ، فقد تردد بين الأفعلان والفعلوان فحكمنا بأنه أفعلان ؛ لشهادة الفعوة

والذى جاء هو « فوعة » بتقديم الواو ، وأفى مما حدث فيه قلب مكانى : وكذا الأفعوان ، وأصل أفى أفوع ، وأصل أفعوان أفوعان ، قال أبو العلاء : زعم سيويه أن أكثر ما يستعمل أفى اسما ، فيجب على هذا أن تكون أفى ، والناس يقولونه بغير تنوين ، وكلا الوجهين حسن ، ويدل على أنه عندهم كالأسم لا الوصف قولهم فى الجمع : الأفاعى ، ولو كان الوصف غالبا عليه لقالوا : فعو ، فى الجمع ، كما قالوا : أفى وقتو ، وإنما هو مقلوب كأنه أفوع من فوعة السم ، وهو حدثه وسورته قلب كما قالوا : عاشوعنا ، وتفعى الرجل إذا تنكر للقوم كأنه صار كالأفى ، قال :

رَأَتْهُ عَلَى فَوْتِ الشَّبَابِ وَإِنَّهُ تَفَعَّى لَهَا إِخْوَانُهَا وَنَصِيرُهَا هـ

وقال فى اللسان : « وفوعة السم : حدثه وحرارته . قال ابن سيده : وقد قيل : الأفعوان منه ، فوزنه على هذا أفعنان هـ والذى غر ابن الحناجب والرضى أن سيويه قال : إن وزن أفى أفع ، وإن وزن أفعوان أفعلان ( انظر الكتاب ٢ ص ٣١٧ ، ٣٤٥ ) وقد ذكر مثل ذلك الجوهري فى الصحاح

(١) الاستقان بضم المهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة - كذا وقع فى جميع الأصول ، وقد بحثنا عن هذه الكلمة فى كتب اللغة والصرف التى بأيدينا فلم نعثر عليها ، ولعلها عرقة عن الأثيبان ، وهو الوجه الفخم فى حسن وبياض ووزنه أفعلان

(٢) الأفعوان : نبت طيب الريح حواله ورق أبيض ووسطه أصفر ، وجمعه أفاق ، وتصغيره أفيحان

(٣) الأسحوان : الجميل الطويل ، والكثير الأكل

والنقطة ، ولا دليل في أفعى سواء صرفته أولا على أنه أفعَل ؛ إذ يجوز أن يكون  
المنون ملحقا بجعفر كَمَلَّتْ وغير المنون بنحو سَلَّى ، قوله « لحيء أفعى »  
فيه نظر

قوله « إضحِيان » يقال : يوم إضحِيان : أى مضى ، وليلة إضحِيانة ، من  
« ضَحِيَّ » أى : ظهر وبرز ، ولولا الاشتقاق هنا أيضا لعرفنا بعدم النظر أنه  
إفْعِلَان. كإسْحِمَان لجبل ، وإزْيِيَان لنوع من السمك معروف بالرويان ؛ لأن  
فِعْلِيَان وإفْعِلَال لم يثبتا

قوله « خَنَفَقِيْق » هو الداهيةُ ، من الخَفَقَ ، وهو الاضطراب ؛ لأن فيها  
اضطرابا وقلقا لمن وقع فيها ، وهى أيضا مضطربة متزلزلة ، ولولا الاشتقاق لجاز  
أن يكون التضعيف هو الزائد فقط ؛ لكونه غالبا في الزيادة ، وتكون النون أصلية ؛  
لأنها ليست من الغوالب ؛ فيكون خنفقيق ملحقا بسلسيل بزيادة النون  
والتضعيف

قوله « عَفَرَتْنِي » هو الأسد القوي للمفر لفريسته ، والعَفَرُ [ بالتحريك ]  
التراب ، ولولا الاشتقاق لم نحكم إلا بزيادة الألف ؛ لأن النون ليست من  
الغوالب في موضعها ، وهو ملحق بسفرجل ، ويقال للناقة : عَفَرْنَاة

قال : « فَإِنْ رَجَعَ إِلَى اشْتِقَاقَيْنِ وَاضِحَيْنِ كَأَرْضَى وَأَوَّلَى حَيْثُ قِيلَ :  
بَعِيرٌ أَرْضٌ وَرَاطٍ ، وَأَدِيمٌ مَارُوطٌ وَمَرَطِيٌّ ، وَرَجُلٌ مَأْلُوقٌ وَمَوْلُوقٌ جَازَ  
الْأَمْرَانِ ، وَكَحَسَّانٍ وَحِمَارٍ قَبْلَانِ حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ »

أقول : يجوز أن يكون أَرْضِيٌّ فَعْلِيٌّ ؛ لاشتقاق أَرْضٍ ومأروطمته ، والألف  
للاخلاق ؛ لقولهم أُرطاة ، وأن يكون أَفْعَلٌ ، بدليل رَاطٍ وَمَرَطِيٌّ ، والأَرْضِيٌّ :  
من شجر البرِّ يذبح بورقه ، والأولق : الجنون ، يجوز أن يكون فوعلا ، بدليل  
مألوق ، وأن يكون أَفْعَلٌ بدليل مولوق

وقوله « جاز الأمران » أى : زيادة أول الحرفين وأصالة الأخير ، والعكس

قوله « وكحسان وحمار قَبَّان <sup>(١)</sup> » فإن الأول يرجع إلى الحسن أو إلى الحسن ، وهما اشتقاقان واضحيان ، لجواز صرفه ومنع صرفه ، وكذا الثاني يرجع إلى القَبِّب ، وهو الخُمُور ، أو إلى القَبِّب ، وهو الذهاب في الأرض ، وهما أيضاً فيه واضحيان ؛ لجواز صرفه ومنع صرفه ؛ فجواز صرف الكلمتين وترك صرفهما دليل على رجوعهما إلى اشتقاقين واضحين

قال : « وَإِلَّا فَالْأَكْثَرُ التَّرْجِيحُ كَمَلَّاكٍ ، قِيلَ : مَفْعَلٌ مِنَ الْأَلْوَكَةِ ، ابْنُ كَيْسَانَ : فَسَأَلَ مِنَ الْمَلِكِ ، أَبُو عُبَيْدَةَ : مَفْعَلٌ مِنَ لَأَكٍ : أَيْ أُرْسَلَ ، وَمُوسَى مُفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتٍ : أَيْ حَلَقْتُ ، وَالْكُوفِيُّونَ فُعْلَى مِنْ مَاسٍ : وَإِنْسَانٌ فِعْلَانٌ مِنَ الْإِنْسِ ، وَقِيلَ : إِفْعَانٌ مِنْ نَسِيٍّ ؛ كَجِيءِ أَنْبَسِيَّانٍ ، وَتَرَبُّوتٌ فَعْلُوتٌ مِنْ الْأَرَابِ عِنْدَ سَبْيُوئِهِ ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُولُ ، وَقَالَ فِي سُبُوتٍ : فُعْلُولُ ، وَقِيلَ : مِنْ السَّبْرِ ، وَقَالَ فِي تَنْبَالَةٍ : فِعْلَالَةٌ ، وَقِيلَ : مِنَ النَّبْلِ لِلصَّغَارِ ؛ لِأَنَّهُ الْقَصِيرُ ، وَسُرِّيَّةٌ قِيلَ : مِنَ السَّرِّ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّرَاةِ ؛ وَمَثُونَةٌ قِيلَ : مِنْ مَانَ يَمُونُ ، وَقِيلَ : مِنَ الْأَوْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا قُلٌّ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : مِنَ الْأَيْنِ ، وَأَمَّا مَنْجَنِيْقٌ فَإِنْ اعْتُدَّ بِمَجْنَقُونَا فَمَنْفَعِيلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ اعْتُدَّ بِمَجَانِيْقٍ فَمَعْلَلِيلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ اعْتُدَّ بِسَلْسَبِيلٍ عَلَى الْأَكْثَرِ فَمَعْلَلِيلٌ ، وَإِلَّا فَمَعْلَلِيلٌ ، وَمَجَانِيْقٌ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ ، وَمَنْجَنُونٌ مِثْلُهُ ، لَجِيءُ مَنْجَنَيْنِ ، إِلَّا فِي مَنْفَعِيلٍ ، وَلَوْلَا مَنْجَنَيْنٌ لَكَانَ فَعْلُولًا كَمَضْرُوطٍ ، وَخَنْدَرِيْسٌ كَمَنْجَنَيْنِ »

أقول ل : قوله « وإلا » أى : إن لم يكن فى الكلمة اشتقاق واضح ، بل فيها اشتقاق غير واضح ، كما فى تَنْبَالَةٍ وَتَرَبُّوتٍ وَسُبُوتٍ ، أو فيها اشتقاقان

أحدهما أوضح من الآخر ، كما في مَلَكٌ ومُوسَى وسُرِّيَّةٌ ، فالأكثر أن في كلا الموضوعين الترجيح

ففي الأول : أى الذى فيه اشتقاق واحد غير واضح ، يرجح بعضهم غلبة الزيادة أو عدم النظر على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما ، وبعضهم يعكس ، ولا منع من تمييز الأمرين ، وإن لم يعارضه أحدهما فاعتباره أولى ؛ فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقلة النظر تنبألة ، قال سيبويه : هو فعلالة ، فان فعلالاً كثير كسر داح<sup>(١)</sup> ، وتفعأل قليل كتلقأه وتهوآء ، كما ذكرنا في المصادر ، ورجح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال : هو تفعالة من النبَل ، وهو الصغار ؛ لأن القصير صغير ، وكذا في سُبُرُوت<sup>(٢)</sup> ، رجح سيبويه عدم النظر على الاشتقاق ، فقال هو فُعلُول كعصفور ، وليس بفعلوت لندرته ، والأولى هنا كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتا ملحقا بعصفور — وإن بدر — بشهادة الاشتقاق الظاهر ، لأن السبروت الدليل الحاذق الذى سبَرَ الطرق وخبرها ، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره ، ولم يحضرني مثال تعارض الاشتقاق البعيد وغلبة الزيادة ، ومثال مالا تعارض لشيء منهما لا لعدم

---

(١) وقع في جميع أصول الكتاب « كسرواح » بالواو قبل الألف ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه . والسرداح ومثله السرتاح : الناقة الكريمة  
(٢) قال في اللسان (س ب ر ت) : « السبروت : الشيء القليل ، مال سبروت قليل ، والسبروت أيضا : المفلس ، وقال أبو زيد : رجل سبروت وسبريت ، وامرأة سبروتة وسبريتة ، إذا كانا فقيرين . والسبروت : الأرض الصنف ، وفي الصحاح الأرض القفر ، والسبروت الطويل » اه بتصرف . وقال أيضا : في مادة (س ب ر) : « والسبرور : الفقير كالسبروت ، حكاه أبو علي وأنشد

تُطِمْ الْمُعْتَمِنِينَ مِمَّا لَدَيْهَا مِنْ جَنَاهَا وَالْعَائِلِ السُّبُرُورَا

قال ابن سيده : فإذا صح هذا فقام سبروت زائدة « اه ، ولم نعرفها بين يدينا من كتب اللغة على أن السبروت بمعنى الدليل الحاذق كما قال المؤلف



النظير ولا للقلبة تَرَبُّوت ، فسيبويه اعتبر القلبة والاشتقاق البعيد ، وقال : هو من التراب ، لأن التَرَبُّوت المذكور ، وفي التراب معنى الدلة ؛ قال تعالى ( أَوْ مَشْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ) وقال بعضهم : التاء بدل من الدال ؛ وهو من الدربة ، وهو قريب لو ثبت الإبدال ، ولو ترك اعتبار الاشتقاق أيضاً لم يكن فَعَلُوا كَقَرَبُوس<sup>(١)</sup> ؛ لأن التاء من الغوالب

وفي الثاني : أى الذى فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر. الأ كثر ترجيح الأوضح ، وجوز بعضهم الأمرين ، وذلك نحو مَلَكٍ وأصله مَلَأَ بدليل قوله :  
١٢١ - فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَأَكِ

تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ<sup>(٢)</sup>

(١) القربوس : مقدم السرج الممخى

(٢) نسب البغدادى هذا البيت لعلقة بن عبدة المعروف بعلقة الفحل ، وعلقة قصيدة على هذا الوزن والروى ، ومطلعها قوله :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ  
يُكَلِّفُنِي كَلِيلاً وَقَدْ شَطَّ وَلِيهَا وَعَادَتْ عَوَادِ يَنْدَنَا وَخُطُوبُ

ولم يروى بيت الشاهد في هذه القصيدة أحد من جمع ديوان علقة ولا من شرحه ، ولكن بعض الناشرين لديوان علقة مع شرح الأعم زعم أن المفضل زاد في هذه القصيدة آياتاً منها بيت الشاهد ، وقد رجعنا إلى المفضليات وإلى شرحها لأن الأتبارى فلم نثر على هذا البيت فيما رواه أحدهما ، وقال ابن برى - كما في اللسان - : البيت لرجل من عبد الميس يمدح النعمان ، وقيل : هو لائق وجزء يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : هو لعلقة . والانسى : واحد الانس ، ويروى في مكانه « لجنى » وهو واحد الجن ، وقوله « ولكن الملاك » روى في مكانه صاحب اللسان « ولكن ملاكا » وخبر لكن على هذا محذوف : أى ولكن ملاكا أنت ، وقد يكون ملاكا على هذه الرواية معمول خبر لكن وقد حذف اسمها وخبرها جميعاً ، والأصل ولكنك تشبه ملاكا ، أو نحو ذلك ، وجو السماء : هو الهواء الذى بينها وبين الأرض ، وبصوب : ينزل ، يريد إن أفعالك لا تشبه أفعال الانس

وأیضا بدلیل قولهم فی الجمع مَلَائِكَة أَلْزَمُوا الواحد التَّخْفِيفَ لكثرة استعماله ، كما أَلْزَمُوا يَرْى وأرى ، فقال الكسائي : هو مَفْعَلٌ مِنَ الْأَلْوَكَةِ ، وهى الرسالة ، فالملك رسولٌ من قبله تعالى إلى العباد ، وكذا ينبغي أن يقول فى قولهم « أَلِكْنِي إِلَيْهِ » أى كن رسولى إليه : إن أصله أَلَلِكْنِي ثم التَّسْكِنُ ثم خفف بالنقل والحذف لزوما ، وقال أبو عبيدة : مَلَائِكٌ مَفْعَلٌ مِنْ لَأَكَهْ أى أَرْسَلَهُ ، فكأنه مَفْعَلٌ بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ؛ لأن المصادر كثيرا ما تجعل بمعنى المفعول ؛ قال

١٢٢ — \* دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ وَمِنْ هَؤُلَاءِ كَأَنَّ \* (١)

أى : مَهْوِيَّكَ ، و « أَلِكْنِي » عنده ليس بمقلوب ، ومَلَأَكَ عند الكسائي بمعنى الصفة المشبهة ، ومذهب أبى عبيدة أولى ؛ لسلامته من ارتكاب القلب ، وقال ابن كيسان : هو فَعَالٌ مِنَ الْمَلِكِ ؛ لأنه مَالِكٌ للأُمُور التى جعلها الله إليه ، وهو اشتقاق بعيد ، وفَعَالٌ قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق ، كما فى شمال قوله : « مَوْسَى » موسى التى هى موسى الحديد عند البصريين من « أَوْسَيْت » أى حلقت ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وهو مؤنث سماعى كالقَدْرِ والنار والدار ، قال :

فلست بولد إنسان إنما أنت ملائكة ، أفعاله عظيمة لا يقدر عليها أحد . والاستشهاد بالبيت فى قوله « مَلَائِكٌ » حيث يدل على أن أصل الملك مَلَائِكٌ نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة ، وذلك كما يقولون فى مسألة مسألة ، ولكنهم ألزموا هذا التخفيف فى ملك كما ألزموه فى ذرية ونبي على المشهور من كلام النحاة ، وسيأتى فى باب تخفيف الهمزة

(١) هذا بيت من مشطو الرجز ، وقوله :

\* هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى يَبْرَا كَأَنَّ \*

وتبراك : موضع يبلاد بنى قعس ، والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله « هواكا » حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق فى قوله تعالى : ( هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ )

١٢٣ — فَإِنْ تَكَرَّرَ الْمُؤَمَّى جَرَتْ فَوْقَ بَطْرِهَا  
فَمَا خُتِنَتْ إِلَّا وَمَضَانُ قَاعِدُ (١)

وهي منصرفة قبل العملية غير منصرفة معها كمقرب ، ثم تنصرف بعد التنكير ، وقال أبو سعيد الأموي : هو مذكر لكونه مُفْعَلًا ، قال أبو عبيدة : لم يسم التذكير فيه إلا من الأموي ، وجوز السيرافي اشتقاقه من « أسوت الجرح » أي أصلحته ، فأصله ، مؤسّي بهمز القاء ، وقال الفراء : هي فُعْلَى ؛ فلا تنصرف في كل حال ؛ لكونه كالنحري ، وهو عنده من الميس ، لأن المزين يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، قلبت عنده الياء واوًا لانضمام ما قبلها ، على ما هو مذهب الأخفش (٢) في مثله ، كما يجي ، في باب الاعلال

وأما مؤمى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء : هو أيضا مُفْعَلٌ ؛ بدليل إنصرافه بعد التنكير ، وفُعْلَى لا ينصرف على كل حال ، وقال أيضا : إن مُفْعَلًا أكثر من فُعْلَى ؛ فحمل الأعجمي على الأكثر أولى وهو ممنوع ؛ لأن فُعْلَى يجيء مؤنثا لكل أفعال تفضيل ، ومُفْعَلٌ لا يجيء إلا من باب أَفْعَلْ يُفْعِلُ ؛ فهو عنده لا ينصرف [علما ؛ للعجبة والعلمية ، وينصرف (٣)] بعد التنكير كميسى ، وقال الكسائي :

(١) هذا البيت لأعشى همدان من كلمة له أولها :

أَعْمَرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَسَائِلُ أَبْظَرَاءُ أَمْ مَخْتُونَةٌ أَمْ خَالِدٍ

وبعد البيت الشاهد ، وبعده قوله :

تَرَى سَوَاةً مِنْ حَيْثُ أَطْلَعَ رَأْسَهُ تَمَرُّ عَلَيْهَا مُرْهَفَاتُ الْحَدَائِدِ

وفي بيت الشاهد الأقواء ، وهو اختلاف حركة الحرف الذي يليه روى الفصيدة . والبيت في هجاء خالد القسري . والمصان : الحجام . لأننا يمس الدماء ؛ ويقال : المراد بالمصان ابنها خالد ، من قولهم : ياماص بظار أمه ، وعلى الأول يهجوه بأن أمه متبذلة قليلة الحياء . فكفى عن ذلك بأنه قد خنتها رجل ، وعلى الثاني يهجوه بأنها لم تخن حتى كبر ابنها (٢) ليس هذا مذهب الأخفش وحده ؛ بل مذهب جميع النحاة (٣) هذه الزيادة — قطرة من جمع النسخ المطبوعة وقد أثبتناها وفقا للخطات

هو فُعْلَى فينبغي أن يكون ألفه للالحاق بِمَجْذَبٍ، وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير

قوله « إنسان » الأولى أن يقال : فَعْلَان ، وَأَنِيسِيَان شاذ كعُشِيَّيَان ، على ما مر في التصغير ، فهو مشتق من الأَنَس ؛ لأنه يَأْنَس ، بخلاف الوحش ، وقيل : هومن الإيناس : أى الإِبصار ، كقوله تعالى : ( أَنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ) لأنه يُونَس : أى يُبْصِر ولا يَجْتِن ، بخلاف الجن ، وقيل : إنسيان كإِضْحِيَّان ، من النسيان ، إذ أصل الإنسان آدم ، وقد قال تعالى فيه : ( فَنَعِيَ كَاِضْحِيَّانَ لَهُ عَزْمًا ) ويقويه تصغيره على أنيسيان ، والاشتقاق من النسيان في غاية البعد ، وارتكاب شذوذ التصغير كما في لَيْلِيَّة أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق

قوله « وَسُرِّيَّة » الظاهر أنها مشتقة من السَّر ، وضم السين من تغيرات النسب الشاذة ، كدُهْرِيٍّ وَسُهْلِيٍّ ، وهو إما من السَّر بمعنى الخفية ، لأنها أمة تُخْفَى من الحرة ، وهذا قول أبى بكر بن السَّرِيِّ ، وإما من السَّرِّ بمعنى الجماع ؛ لأنها لذلك ، لا للخدمة ، وهذا قول السيرافى ، يقال : تَسَرَّرَتْ جارية ، وَتَسَرَّرَتْ كتظنيت ، وقال الأخفش : هى من السرور ؛ لأنه يسر بها ، وقيل : هو من السَّرِيِّ : أى المختار ؛ لأنها مختارة على سائر الجوارى ، وقيل : من السَّرَاة ، وهى أعلى الشئ ؛ لأنها تركب سراتها ، فهى على هذين القولين فَعِيلَةٌ كَمُرِّيْق ، وهو المَصْفُور ، وهذا وزن نادر ، وأيضاً قولهم : « تَسَرَّرَتْ » براءين - ينعهما ، وإن كان تَسَرَّرَتْ يوافقهما

قوله « وَمَثُونَةٌ » يقال : هو [ من ] « مَانَةٌ يَمُونُهُ » إذا احتمل مَثُونَتَهُ وقام بكفائته ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وأصله مَوْوَنَةٌ بالواو ، قلبت الواو المضمومة همزة ، وقيل : هو من الأَوْن ، وهو أحد المدَّلين ؛ لأن المَثُونَةَ ثقل ؛ فهمزته أصلية ؛ وأصله مَأْوَنَةٌ

كَمْ كَرُمَةٌ ، وهو أبعد من الاشتقاق الأول ؛ لأن الثقل لازم الثبوت في الأغلب ،  
وقال القراء : هو من الأئين ، وهو الإعياء ، وهو أبعد من الاشتقاق الثاني ، وأصله  
مَأْيَنَةٌ ، نقلت الضمة إلى ما قبلها ، وقلبت الياء واوا ، على ما هو أصل الأخفش  
قوله « فَإِنْ اعْتَدَ بِجَنْقُونَا » حكى القراء « جَنْقُنَاكُمْ » وزعم أن المنجنيق  
مَوْلَانَةٌ : أى أعجمية ، وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه ؛ لأنه ليس من  
كلامهم ، فقولهم « جنقونا » وقول الأعرابي « كانت بيننا حروب عُونٌ » ،  
تقاً فيها الميون ، مرة مُجْنَقٌ ، وأخرى نُرْشَقٌ <sup>(١)</sup> من معنى منجنيق ، لا من  
لفظه ، كَدَمِثٍ وَدِمِثِرٍ <sup>(٢)</sup> ، وَثَرَّةٌ وَثَرَنَارٌ ، وإنما تجنبوا من كونه من تركيب  
جَنْقٍ لأن زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم ،  
وذلك كما تقتل ، وكون منجنيق منفعيلاً لشبهة جَنْقُونَا مذهب المتقدمين

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بِجَنْقُونَا كما ذكرنا ، فإن اعتد بمجانيق  
فهو فَعْلِيلٌ ؛ لأن سقوط النون في الجمع دليل زيادته ، فإذا ثبت زيادة النون فالجمع  
أصل ؛ لئلا يلزم زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بمجانيق ، فيه نظر ، وذلك لأنه جمع  
منجنيق عند عامة العرب ، فكيف لا يعتد به ؟ وفي الجمع لا يحذف من حروف

---

(١) هذا من كلام أعرابي وقد سئل : كيف كانت حروبكم ؟ قاله ، والعون :  
جمع عون ، وهى الحرب التى تقدمتها حرب أخرى ، ونجق : نرمى بالمجانيق ، ونرشق :  
نرمى بالسهم ، والمجانيق : جمع منجنيق - بفتح الميم وكسرهما - ومثله المنجنون ،  
وهى القذافة التى ترمى بها الحجارة ، وهو أعجمى معرب . وهى وثرة ؛ قال زفر بن الحرث :

لَقَدْ تَرَكَتْنِي مَنَجْنِيقُ ابْنِ بَحْدَلٍ أَحِيدٌ عَنِ الْمُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ

(٢) الدمث : السهل الخلق ، وبابه فرح ، ودماثة أيضا ، وأصل ذلك من  
الدمث بمعنى الأرض السهلة اللينة التى لا يشق السير عليها ، والدمثر - كسبطر ، وعليط  
وجعفر - مناه

مفردة الأصول إلا الخامس منها ، فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها ، وليس مجانيق كجَنَقُونَا حتى لا يمتدَّ به ، لأن ذلك حكاية عن بعض الأعراب ، ومجانيق متفق عليه ، وكونه فعليلاً مذهب سيويوه ، وإنما حكم بذلك لأنه ثبت له بجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم كما ذكرنا ، ولم يحكم بزيادة النون الثانية أيضاً لوجهين : أحدهما نُدُور فنَعْنِيل ، بخلاف فنَعْلِيل كمنتريس ، وهى الناقصة الشديدة ، من العُتْرَسَة وهى الشدة ، والثانى أن الأصل أصالة الحروف ، إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر

قوله « فان اعتدَّ بسلسبيل على الأكثر » يعنى إن ثبت فى كلامهم قَلَّيل بزيادة الياء فقط ، وذلك أن أكثر النحاة على أن سلسبيلاً فعليل ، وقال الفراء : بل هو فعليل ، وكذا قال فى دَرْدَيس ، وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلى مع توسط حرف [ أصلى ] بينهما ، كامر ، وفى قول المصنف هذا أيضاً نظر ، وذلك لأن فعلليلاً ثابت ، وإن لم يثبت أن سلسبيلاً فعليل ، وذلك بنحو بَرَقَمِيد لقصة فى ديار ربيعة ، وَعَلَطَمِيس<sup>(١)</sup> للشابة . ولولم يجمع منجنيق على مجانيق لكان فعلليلاً ، سواء ثبت بنحو بَرَقَمِيد فعليل أولاً ، وذلك لأن جَنَقُونَا كما قلنا غير معتد به ، والأصل أن لانحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه : إما بالاشتقاق ، أو بعدم النظير ، أو بغلبة الزيادة

فان قيل : إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزنٌ غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن [ آخر ] غريب ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول

١ قلت : ذاك إن لم يكن فى اللفظ زائد متفق عليه ، والياء فى نحو منجنيق

---

(١) فى القاموس : العلطميس - كرنجيل - من النوق الشديدة الغالية ، والهامة الضخمة الصلحاء ، والجارية الثارة الحسنة القوام ، والكثير الأكل الشديد البلع

مقطوع بزيادته ، فمثل هذا البناء على أى تقدير كان من ذوات الزوائد ، فلم  
يثبت مجانيق لكنا نجتمع منجنيقا على مناجن بمحذف الحرف الأخير كسفارج  
قوله « وإلا ففعلنيل » يعنى إن لم يثبت أن سلسيلا قَلَّيل ، بل كان  
فمفليلا كما قال القراء فمنجنيق فعلنيل ، وفى هذا كما تقدم نظر ؛ لأنه وإن لم يثبت  
كون سلسبيل فمفليلا بنحو برّ قعيد وعَلَطَميس فهو وزن ثابت على كل حال  
قوله « ففعلنيل » لأن الوجوه العقلية المحتملة سبعة ، وذلك لأن الميم إما  
أصلية أو زائدة ، فإن كانت أصلية فإن كان النونان أيضا كذلك فهو فعلليل ،  
وإن كانا زائدين فهو ففعلنيل من مَجَقَ ، وإن كان الأول أصلا دون الثانى فهو  
فَمَلْنِيل من مَنَجَقَ ، وإن كان المكس فهو ففعلنيل من مَجَقَ ، وإن كان الميم  
زائدا فإن كان النونان أصليين فهو مَفْعَلِيل من نَجَقَ ، وإن كان الأول أصلا  
دون الثانى فهو مفعنيل من نَجَقَ ، وإن كان المكس فهو مفعنيل من جَقَ ، ومع  
زيادة الميم لا يجوز أن يكون اننونان أيضا زائدين لبقاء السكامة على أصليين وهما  
الجم والقف ، والياء زائدة على كل تقدير ؛ إذ أمكن اعتبار ثلاثة أصول دونها ،  
فمن هذه السبعة الأوجه لا يثبت فعلليل إن لم يثبت سلسبيل على الأكثر على  
ما ادعى الصنف ، وقد ذكرنا ما عليه ، ومنفعيل بعيد لاجتماع الزيادتين فى أول  
الاسم غير الجارى ، وكذا مفعايل ؛ إذ لا يزداد الميم فى الأول مع أربعة أصول  
بعدها كما يحىء إلا فى الجارى على الفعل ، مع عراية الوزنين ، أعنى مفعيلا  
ومفعليلا ، فيبقى بعد الثلاثة : ففعلنيل ، وفعلنيل ، ومفعنيل ، وفعلنيل ، والكل  
نادر ، إلا ففعليل كمنتريس

قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مَفْعَلِيل لا غير ،  
وإن كانت أصلية فهو إما فمالييل أو فمانييل<sup>(١)</sup> ، والثانى لم يثبت ، فهو إما مفعايل

(١) أنت تعلم أن ابن الحاجب رحمه الله قد بنى كلامه فى منجنيق على وجهين : الأول  
أن يعتد بقولهم : جنة ونا ، والثانى أن لا يعتد به ، وأنه حكم على منجنيق على الوجه الأول

على ما اختاره بعضهم في منجنيق أنه من جنق ، وإما فعائل على ما اختار  
سيمويه في منجنيق ، وأظن أن هذا اللفظ — أعني « ومجانيق يحتمل الثلاثة » —  
ليس من المتن ، إذ لا فائدة فيه لأن الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ويتبعه في  
أصالة الحروف وعدم أصالتها ، ولا يكون له حكم برأسه ، ولم يتعرض المصنف  
في الشرح لهذا اللفظ ، ولو كان من المتن اشرحه

قوله « ومنجنون مثله » [ أى مثل ] منجنيق في احتمال الأوجه المذكورة ،  
وذلك لكون منجنين ، وهو لغة في منجنون ، يحتمل الأوجه المذكورة ؛ لكونه  
كنجنيق ، إلا أن إحدى اللامين فيه لابد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة  
الميم والنون الأولى معاً أو بأصالة إحداهما ؛ لأن التضعيف لا يكون أصلاً مع ثلاثة  
أصول دونه أو أربعة ، كما مر في أول الكتاب ، ويسقط من الأوجه السبعة  
ففعنيل وفعنيل ومفعنيل ، ويحذف ففليل وفنعليل ومفعنيل ومفعنيل ، ويستبعد  
منفعيل كما ذكرنا في منجنيق ، ولم يحذف جن في منجنين كما جاء جنق في  
منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد ، ومفعنيل غريب ، وففليل ثابت

بأنه على زنة « منفعيل » فأصوله الجيم والنون التي بعدها والقاف ، والميم والنون  
الواقعتان في أول الكلمة زائدتان ، وعلى الوجه الثاني بأنه يحتمل « فعنيل » فالميم  
والجيم والنون الثانية والقاف أصول ، والنون الأولى والياء زائدتان ، ويحتمل  
« فعنيل » فالزائد الياء ويحتمل « فعنيل » فالنون الثانية والياء زائدتان ، وعلى  
هذا يكون قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » إشارة إلى الأوزان المذكورة بعد عدم  
الاعتداد بنقوننا ، وعلى هذا يكون « مجانيق » إما على زنة « فعنيل » إن كان مفردة  
« فعنيل » أو « فعنيل » إن كان مفردة « فعنيل » ، أو يكون على زنة « فعنيل »  
إن كان مفردة « فعنيل » ومن هذا كله يتبين لك أن قول الرضى « أو فعنيل »  
خطأ ، والصواب أن يقول « إما فعنيل أو فعنيل أو فعنيل » ، وقوله « لأنه إن  
كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لا غير » لا يدخل في شرح هذه العبارة من كلام المصنف  
ولكنه من تمة الفروض في هذه الكلمة



كَبَرَقَعِيد ، فنجنين إما فَعْلَالِيل ملحق بـرَقَعِيد بتكرير اللام والنون الأولى أصلية فيكون كَمَرَطَلِيل ، وَالتَّرَطَّل والتَّرَطَّلِيل : الطويل ، وإما فَعْلَلِيل ملحق به أيضا بزيادة النون وتكرير اللام ، فهو كَخَنَشَلِيل<sup>(١)</sup> وقد ذكر سيبويه في منجنون أيضا مثل هذين الوجهين ، فقال مرة : هو ملحق بَمَضَرَفُوط<sup>(٢)</sup> بتكرير النون ، فيكون رباعيا ملحقا بالخماسي : وقال مرة : إنه ملحق بعضرفوط بزيادة النون الأولى وإحدى النونين الآخرين ، فهو إذن ثلاثي ملحق بـخَمَاسِي ، والأولى الحكم عليه بفعْلُول وعلى منجنين بفعْلَلِيل ؛ لعدم الدليل على زيادة النون الأولى ، والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع ، وأما إحدى النونين الآخرين فالغلبة دالة على زيادتها ، وجمع مَنَجَنُون ومنجنين على مناجين ، كذا يجمعهما عامة العرب ، سواء كان فَعْلُولًا أو فَعْلُولًا ؛ لأن حذف إحدى النونين الآخرين لكونها طرفًا أو قريبة من الطرف أولى من حذف النون التي بعد الميم ، والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثاني كما يجيء ، إذ لو كان الأول لجاز مَنَاجِن ومناجين ، بالتعويض من المحذوف وترك التعويض<sup>(٣)</sup> ، كما في سفارج وسفاريج ،

(١) الخنشليل : المسن ، ويقال : عجوز خنشايل ، إذا كانت مسنة وفيها بقية

(٢) العضر فوط : دوية ( انظر ج ١ ص ٩ ، ٥١ )

(٣) اعلم أن منجنونا إما أن يكون « فَعْلُولًا » وإما أن يكون « فَعْلُولًا » ومعنى هذا أن الميم في أولها أصل والواو بين النونين الآخرين زائدة ، والنون التي بعد الميم زائدة على الأول أصلية على الثاني ، وإحدى النونين الآخرين زائدة على الخلاف الآتي ذكره في كلام المؤلف ، ثم اعلم أن مناجين الذي سمع في جمعه لا يقطع بالدلالة على زيادة أولى النونين الآخرين ، كما لا يقطع بزيادة ثانيتهما ، ويان ذلك أنك إن فرضت زيادة أولاهما وأردت جمعه وجب أن تقول : مناجين ، بحذف هذه النون الزائدة وقلب الواو ياء لأنها مد قبل الآخر الأصلي ، وإن فرضت زيادة الثانية جازاك أن تقول في الجمع : مناجين ، فتحذف النون الأخيرة والواو التي قبلها ثم تعوض عن المحذوف ياء قبل الآخر ، فالفرق بين الحالين أن

قوله « ولولا منجنين لكان فعلولا » يعنى منجنين كمنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان ؛ فإذلك يحتمل منجنون ما احتمله منجنين ، ولولا منجنين لكان منجنون كعَضَرَفُوط ، وهذا قول فيه مافيه ؛ وذلك أنايينا أن منجنينا لا يحتمل إلا قَمَلِيلًا على الصحيح ، وفنعليلًا على زيادة النون الأولى كما أجاز سيبويه ، وقد ضمهناه ، وكذ منجنون قَمَلُول على الصحيح ، وفنعلول على ما أجاز سيبويه ، وعلى كلا التقديرين هو ملحق بعَضَرَفُوط ؛ فما معنى قوله « ولولا منجنين لكان فعلولا » وهو مع وجوده فعلول أيضا ؟

قوله « وخندريس <sup>(١)</sup> كمنجنين » لاشك في زيادة إحدى النونين الأخيرين في منجنين ، وإيس ذلك في خندريس ، ونون خندريس أصل على الصحيح ؛ لعدم قيام الدليل على زيادتها ؛ ومن قال في منجنين إنه فننعليل كعندريس لم يمتنع أن يقوله في خندريس أيضا

هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق

وتقسيمه أن يقال : إن كان في الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولا ، والواحد إما ظاهر أولا ، والذي فوق الواحد إما أن يكون الجميع ظاهراً ، أو الجميع غير ظاهر ، أو بعضه ظاهراً دون الآخر

فالواحد الظاهر يحكم به كما في رَغَشْنٍ <sup>(٢)</sup> وبلنن

إليه على الأول واجبة ، وهى منقلبة عن الواو ، وعلى اثنائى جائزة ، وهى زائدة للعوض ، ومن هنا تعلم أن كلام المؤلف فاسد ؛ لأنه عاى الحكم بزيادة الثانية بالتزامهم مناجين ، ووجه فساده أن هذا الالتزام لا يتطع بأحد الوجهين وإنما يكون مرجحاً ، ثم هو يرجح الذى نفاه المؤلف وهو أن الأولى هى الزائدة ؛ وهذا بعينه يجرى فى منجنين

(١) الخندريس : القديم من الحنطة ومن الخمر ؛ قال ابن دريد : « أحسبه عرباً »

(٢) انظر ( ١ ص ٥٩ ) وانظر أيضا ( ص ٣٣٣ من هذا الجزء )

والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الكلمة عن الأصول اختلف فيه : هل يحكم به أو بالمرجح [الآخر] ؟ وإن لم يمارضه فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحروف ؟ فيه تردد

وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملها كأولقي ، وإن كان أحدهما ظاهراً دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما في مؤونة وسرّية ، وإن كانا خفيين وفيه مرجح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجح الآخر ؟ فيه التردد المذكور ؛ فإن حكم بهما : فإن استويا احتملها ، وإن كان أحدهما أظهر حكم به ، وإن لم يكن فيه مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور

وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة وعدم النظر وكون الأصل أصالة الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب ، أو اتصالهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب ، وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا تحيد عنه ، بخلاف الخروج عن الأوزان ؛ فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ، ولا تخرج في نفس الأمر ؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن ، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى مستحيل ، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر ، وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة

نم إن قدنا الاشتقاق ظاهراً أو خفياً نظرنا : فإن كان حرف الكلمة الذي هو من حروف « سألتموها » من الغوالب في الزيادة كما سيجي ، أو كان أخم بأصالة ذلك الحرف يزيد بناء في أبنية الرامى أو الخماسى الأصول ، أعنى المجردة عن الزائد ؛ أى الأمرين كان حكمنا بزيادة ذلك الحرف ، ولا نقول : إن الأصل أصالة الحرف ؛ لأن الأمرين المذكورين مانعان من ذلك الأصل

ولو تعارض الغلبة وعدم النظير ربَّحنا الغلبة ، كما لو كان الحكم بزيادة الغالب يؤدي إلى وزن مجهول والحكم بأصله لا يؤدي إلى ذلك ، حكمنا بزيادة الغالب ، كما نقول في سَلْخِيَّة<sup>(١)</sup> فَعَلِّيَّة ، وهو وزن غريب ، وفُعَلَّة كَقَدْعِمَلَة غير<sup>(٢)</sup> غريب ، وذلك لأننا نقول إذن : هذا الغريب ملحق بسبب هذه الزيادة بذلك الذي هو غير غريب

فنقول : إن كان الحكم بأصالة الغالب يؤدي إلى وزن غريب في الرباعي أو الخماسي المجردين عن الزائد ، والحكم بزيادته يؤدي إلى غريب آخر في ذي الزيادة كَتَتَفَل<sup>(٣)</sup> ؛ فَإِنْ فَعَلًّا بضم اللام وتَفَعَّلًا نادراً ، وكَذَا قُنْفَخَر<sup>(٤)</sup> فَإِنْ فُعَلًّا وَفُنْعَلًّا غريبان ، حكمنا بزيادة الغالب ؛ لأن الأوزان المزيد فيها أكثر من المجرد ، إلا المزيد فيه من الخماسي ؛ فإنه لا يزيد زيادةً بيّنة على المجرد من أبنية الخماسي ، كما تبين قبل ، لكن المزيد فيه منه لا يلتبس بالمجرد من الزيادة ؛ إذ الاسم المجرد لم يأت فوق الخماسي

وإن كان الحَكَمَان لا يزيد واحد منهما بناءً غريباً ، فالحكم بزيادة الغالب واجب ؛ لبقاء مرجح الغلبة سليماً من المعارض

(١) انظر ( ١ > ص ٢٦١ ٣٨ )

(٢) انظر ( ١ > ص ٥١ )

(٣) التفل - بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء ، أو بضميتين بينهما سكون ، أو بكسر أوله وفتح ثالثة ، أو بفتح الأول والثالث ، أو بكسرهما — : الثعلب ، وقيل : ولده

(٤) القنفخر — بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الحاء ، وبكسر أوله أيضاً — : الفائق في نوعه ، والتار الناعم ، وأصل البردى ؛ ولم يحك في القاموس إلا مكسور الأول — كجرد حل ؛ ومثله القفاخر — كعلا بط ، والقفاخرى بزيادة ياء مشددة

وإن كان الحكم بأصلته يزيد بناء نادرا دون الحكم بزيادته تعيين الحكم بالزيادة أيضاً ؛ لتطابق المرجحين على شيء واحد

وإن كان الأمر بالعكس : أى الحكم بزيادته يؤدى إلى زيادة بناء غريب دون الحكم بأصلته ؛ حكم بزيادة الغالب للإلحاق ، كما ذكرنا فى سلفية ، لأنه كأنه قُفِّلَ ؛ لكونه ملحقا به

وإن كان الحكم بأصالة الغالب والحكم بزيادته يزيد كل واحد منهما وزناً نادراً فى ذى الزيادة لا فى الجرد عنها حكمنا بزيادة الغالب أيضا ، لثبوت المرجح بلا معارض

فإن كان الحسبان لا يزيد شيء منهما بناء غريباً فى الزيد فيه ، أو يزيد فيه أحدهما دون الآخر ؛ حكمنا بزيادة الغالب ؛ لما ذكرنا الآن سواء وأمثلة التقديرات المذكورة لم تحضرنى فى حال التحرير

فعلى ما ذكرنا إذا تعارض الغلبة وعدم النظير يرحح الغلبة ، كما يجىء فى سلفية ، فى تقديم المصنف عدم النظير كما يجىء من كلامه على الغلبة نظر هذا ، وإن كان الحرف من حروف « سألتموها » ليس من النوالب ، ولا يؤدى أصلته إلى عدم النظير ؛ فلا بد من الحكم بأصلته ، بلا خلاف ، كما حكمت بأصالة الماء والميم من درهم ولام سقر جل وميم غلطيس وسينه ، وهذا الذى ذكرنا كله إذا لم يتعدد الغالب ؛ فإن تعدد فيجىء حكمه

قال : « فَإِنْ قُدِّ قَبِخْرُوجِهَا عَنِ الْأُصُولِ ، كَتَاءُ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ وَنُونٍ كُنْتَالٍ وَكَنْهَيْلٍ ، بِخِلَافِ كَنْهَوْرٍ وَنُونٍ خُنْفَسَاءُ وَقُنْفَخْرٍ ، أَوْ يَخْرُوجُ زِنَةٌ أُخْرَى لَهَا : كَتَاءُ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ مَعَ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ ، وَنُونٍ قُنْفَخْرٍ وَخُنْفَسَاءَ مَعَ قُنْفَخْرٍ وَخُنْفَسَاءَ ، وَهَمْزَةُ النَّجَجِ مَعَ النَّجُوجِ »

المخرج  
عن  
الأوزان  
المعروفة  
من أدلة  
الزيادة

أقول : التتفل ولد انشاب ، يقال : أمر ترتب : أى راتب ثابت من رتب

رتوبا : أى ثبت ، وما كان له أن يعمد فى المفقود اشتقاقه ؛ إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا ، الكُنْتَال بالهمز : القصير ، الكَنْهَبُلُ : من أشجار البادية ، الكَنْهَوْر : العظيم من السحاب ، الكَنْفَخَر : الفائق فى نوعه ، الأَلَنْجَجُ والأَلَنْجُوجُ<sup>(١)</sup> واليَلَنْجُوج : العود

قوله « فإن قد » أى : الاشتقاق الظاهر والخفى

قوله « فبخرجها عن الأصول » أى : يعرف زيادة الحرف بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف ، لا بتقدير زيادته عن الأصول : أى الأوزان المشهورة المعروفة ، هذا ، وليس مراده بالأصول أوزان الرباعى والخامس المجردة عن الزوائد ، بدليل عده أَلَنْجُوجًا وخُنْفَسَاءً — بفتح الفاء — فى الأوزان الأصول ، وهذه الكلمات التى ذكرها لم يعارض عدم النظر فيها بالغلبة ، لأن الحروف المذكورة ليس شئ منها من العوالب ، إلا همزة النجوج ، ولا تعارض فى النجوج بين الغلبة وعدم النظر ؛ لأن عدم النظر لا يرجح إذا كان يلزم بكلا التقديرين زيادة وزن فى الزيد فيه ؛ إذ لا يمكن التخلص من عدم النظر أيضاً فى الزيد فيه : حكمت بزيادة الحرف أو بأصالته ؛ فالترجيح فى هذه الكلمات بعدم النظر على كون الأصل أصالة الحرف

(١) قال فى اللسان : « والألنجج ، والينجج : عود الطيب ، وقيل : هو شجر غيره يتخربه ، قال ابن جنى : إن قيل لك إذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للالحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى « النجج » وبالياء فى « ينجج » والدليل على صحة الالحاق ظهور التضعيف ، قيل : قد علم أنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر فذلك جاز الالحاق بالهمزة وبالياء فى « النجج » و« ينجج » لما انضم إلى الهمزة وبالياء النون ، والألنجوج والينجوج كالألنجج والينجج : عود يتخربه به ، وهو يفعل وأفعل ، وقال اللحيانى : عود ينجوج وألنجوج وأنجج ، فوصف بجميع ذلك ، وهو عود طيب الريح » اهـ

وكان ينبغي أن لا يذكر المصنف ههنا إلا ما يخرج عن الأصول بأحد التقديرين دون الآخر ؛ لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأصول بالتقديرين معاً ، وهو قوله « فإن خرجتا معاً » ، وتَقْفُلُ وتَرْتُبُ ، يخرج عن الأصول بكلا التقديرين ؛ إذ ليس في الأوزان الاسمية تَقْعُلُ وفَعْلُلُ ، وكذا كُنْتَأَلُ ؛ لأن فُعْلَلًا وفُعْلَلًا وفُعْلَلًا نوادر ، وكذا كَنَهَبُلُ ؛ لأن فَعْلَلًا وفَعْمَلَلًا نادران ، وكذا خُنْفَسَاءُ ؛ لأن فُعْلَلَاءَ وفُعْمَلَاءَ غريبان ، وكذا أَلَنْجُوجُ ؛ لأن فَعْمَلُولًا وأفْعَمُولًا شاذان

قوله « بخلاف كَنَهَوْرٍ » يعنى لو جعلنا نون كُنْتَأَلُ أصلاً لكان فُعْلَلًا وهو نادر بخلاف نون كَنَهَوْرٍ ، فإننا إذا جعلناه أصلاً كان فَعْمَلُولًا ملحقا - بزيادة الواو - بسفرجل فلا يكون نادرا ، فلذا جعلنا نونه أصلاً دون نون كُنْتَأَلُ

قوله « أو بخروج زنة أخرى لها » أى : إذا كان في كلمة لثنتان وبتقدير أصالة حرف من حروف سألتيونها في إحدى الزنتين لا تخرج تلك الزنة عن الأصول لكن الزنة الأخرى التي لتلك الزنة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف حكمنا بزيادة ذلك الحرف في الزنتين معاً ، فإن تَقْفُلًا بضم التاء الأولى كان يجوز أن يكون كبرثن فلا يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء ، لكن لما خرجت تَقْفُلُ بفتح التاء عن الأصول بتقدير أصالتها حكمنا بزيادة التاء في تَقْفُلُ - بضم التاء أيضاً تبعاً للحكم بزيادتها في تَقْفُلُ - بفتحها ، وكذا تاء تَرْتُبُ ، وكذا نون قِنْفَخْرٍ - بكسر القاف ، وإن كان يجوز أن يكون فَعْلَلًا كجرحل ، وكذا نون خُنْفَسَاءَ - بضم الفاء ، وإن لم يمتنع لولا اللغة الأخرى أن يكون كَقَرُفُصَاءَ ، وكذا همزة النَّجَجِ وإن جاز أن يكون فَعْمَلَلًا ؛ حكمنا بزيادة الحروف المذكورة لثبوت زيادتها في اللغات الأخرى ، والحق الحكم بأصالة نون خُنْفَسَاءَ في اللغتين ؛ لأن وزن الكلمة على التقديرين من أبنية المزيد فيه ؛ إذ الألف

والهمزة من الزيادات اتفاقا ، وقد تقدم أن عدم النظير في أبنية المزيد فيه بالتقديرين معا ليس بمرجح ؛ فعلى هذا لم يعرف زيادة همزة النَجْوَج بعدم النظير ؛ لأنه مزيد فيه بالاتفاق ؛ إذ الواو فيه زائد من غير تردد ، بل عرفنا زيادة همزته وهمزة النَجَج بشبهة الاشتقاق والغلبة ؛ إذ فيهما ثلاثة غوالب : الهمزة ، والنون ، والتضعيف ، ولا يجوز الحكم بزيادتهما ؛ لثلاثي الكامة على حرفين ، فحكمنا بزيادة اثنين منها ، ولا يجوز الحكم بزيادة النون والتضعيف ، ولا بزيادة الهمزة والتضعيف ؛ لأنَّ الَجَّ وَلَنَجَّ مهملان ، فحكمنا بزيادة الهمزة والنون ؛ فهو من لَجَّ ، كأنه يلج في نشر الراءثة ، والنَجَج : ملحق بسفرجل بزيادة الهمزة والنون

قال : « فَإِنْ خَرَجَتْ مَعَا فَرَائِدٌ أَيْضًا ، كَنُونٍ نَزَجِيٍّ وَحِنْطَاوٍ ، وَنُونٍ جُنْدَبٍ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ جُنْدَبٌ ، إِلَّا أَنْ تَشَدَّ الزِّيَادَةُ ، كَكِيمٍ مَرَزَنْجُوشٍ دُونَ نُونِهَا ، إِذْ لَمْ تَزِدِ الْيَمِيمُ أَوْ لَا خَامِسَةً ، وَنُونٍ بَرْنَسَاءَ . وَأَمَّا كُنَائِيلُ فَمِثْلُ خَزْعِيلِ »

أقول : الحِنْطَاوُ : العظيم البطن ، والْبَرْنَسَاءُ والْبَرْنَسَاءُ : الإنسان ، يقال : ما أدرى أى البرنساء هو ، والجُنْدَبُ : ضرب من الجراد ، وهو من الجذب ، واشتقاقه ظاهر ؛ فلم يكن لإيراده فيما لا اشتقاق فيه وجه ، والجُنْدَبُ : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكنائيل : أرض معروفة ، وهو غير منصرف

قوله : « فَإِنْ خَرَجَتْ مَعَا » أى : خرجت الزنتان معا بتقدير أصالة الحرف وزيادته عن الأوزان الأصول حكمنا بالزيادة أيضا ؛ لما قلنا من كثرة المزيد فيها وقلة الجرد عن الزائد ؛ فنقول فى نزجس : قَعْلٌ ، وإن لم يأت فى الأسماء قَعْلٌ كما لم يأت قَعْلٌ - بكسر اللام - وأما حِنْطَاوُ فقال السيرافى : الأولى أن يحكم



بأصالة جميع حروفه فيكون كَجِرْ دَخَلْ ، ومثله كِنْتَأَوْ <sup>(١)</sup> ، وسِنْدَأَوْ <sup>(٢)</sup> ،  
وَقِنْدَأَوْ <sup>(٣)</sup> ، وقال الفراء في مثلها : الزائد إما النون وَحَدَّهَا فهو فَنَعَلْ <sup>(٤)</sup> ، وإما النون  
مع الواو فهو فَنَعَلَوْ ، وإما النون مع الهمزة فهو فَنَعَالْ ، وجَعَلَ النون زائدة  
على كل حال ، وقال سيبويه : الواو مع ثلاثة أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها ،  
وكل واحدة من النون والهمزة رَسِيلَتَهَا <sup>(٥)</sup> في الأمثلة المذكورة ؛ فيجزل حكمُ  
إحداها في الزيادة حكم الواو ، وإن لم يكونا من الغوالب ، والحكم بزيادة النون  
أولى من الحكم بزيادة الهمزة ؛ لكون زيادة النون في الوسط أكثر من  
زيادة الهمزة ؛ قال : وإما لزم الواو الزائدة في الأمثلة المذكورة بعد الهمزة لأن  
الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهرها ، فوزنه عند سيبويه فَنَعَلَوْ ، وإليه ذهب  
المصنف ؛ إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أصالة الواو ، لم يكن يزيد  
في الأبنية المجردة وزنٌ بتقدير أصالة النون ؛ إذ يصير فعلاً كَجِرْ دَخَلْ ؛ فعلى  
ما ذهب إليه ليس عدم النظر بمرجح في هذا الوزن ؛ لأنه من ذوات الزوائد  
بالتقدير ين كما قلنا في التَّجُوجِ وَخُنْفُسَاءِ

قوله «نون جُنْدَب إذا لم يثبت جُعْدَب» يعني إذا ثبت جُعْدَب - بفتح الدال  
- فلا يخرج جندب بأصالة النون عن الأصول ، والأولى أن جُنْدَباً فُتْعَل  
ثبت جندب أولاً ؛ للاشتقاق ؛ لأن الجراد يكون سبب الجُندَب ، ولهذا سمي  
جراداً جَرْدِهِ وجه الأرض من النبات

(١) قال في القاموس : « والكتأو - كسندأو : الجمل الشديد والعظيم اللحية  
الكتها ، أو الحسنها » اهـ

(٢) السندأو : الخفيف ، وقيل : هو الجريء المقدم ، وقيل : هو القصير ، وقيل :  
هو الرقيق الجسم مع عرض رأس ، والسندأو من الأبل : الفسيح في مشيه  
(٣) القندأو : السىء الخلق ، والقصير من الرجال ، والصغير العنق الشديد  
الرأس ، والجريء المقدم (٤) يريد أن كلا من الهمزة والنون تبع للواو في الحكم

قوله « إلا أن تشذ الزيادة » يعنى لو أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة لم نحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصالته عن الأوزان أيضا ، فلا يحكم بزيادة ميم مَرَزْنَجُوش<sup>(١)</sup> ؛ لأن الميم تشذ زيادتها في أول اسم غير جارٍ إذا كان بعده أربعة أحرف أصول ، أما في الجارى كمدَّخَرَج فتأب

قوله « دون نونها » أى : التون لا تشذ زيادتها فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة التون ؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخامس فى فَعَلْتُلُولُ

قوله « ونون بَرَنَاساء » أى : أن وزنه فَعَنَلاء وإن كان غريبا غرابة فَعَلَلاء ؛ إذ عدم النظير لا يرجح في اللزيد فيه بالتقديرين ، كما مر في ختفاسه ونحوه .

وما يوجد في النسخ « وأما كُنْأَيْيل<sup>(٢)</sup> فثل خَزُعَيْيل<sup>(٣)</sup> » الظن أنه وهم : إما من المصنف ، أو من الناسخ ؛ لأن كُنْأَيْيل بالالف لا بالهمزة ، والالف في الوسط عنده لا يكون للالحاق كما تقدم

قال : « فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فَبِالْعَلْبَةِ كَالْتَضْعِيفِ فِي مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ مَعَ <sup>الطبعة من أدلة</sup> ثَلَاثَةِ أَصُولٍ لِلِلَّحَاقِ وَغَيْرِهِ كَقَرَدَدٍ وَمَرَمَرِيسٍ وَعَصْبُصَبٍ وَهَمَرِشٍ ، وَعِنْدَ <sup>الريادة</sup> »

(١) قال في اللسان : المرزجوش : نبت ، وزنه فعللول ، بوزن عضر فوط والمرزنجوش لغة فيه اه

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان : « كُنْأَيْيل بالضم ، وبعد الألف باء موحدة ثم ياء مشاة من تحت ، ولام - : موضع ، عن الخارزنجي وغيره وقال الطرماح بن حكيم ، وقيل : ابن مقبل .

دَعَقْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنْأَيْيلَ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَاثِعُ وهو من أبنية الكتاب اه

(٣) الخزعيل والخزعبل - باسقاط الياء - : الباطل ، والفكامة والمزاح ، ومن أسماء العجب ، وقال ابن دريد : الخزعيل الاحاديث المستظرفة

الْأَخْشَ أَصْلُهُ هَنْمَرِشٌ كَجَحْمَرِشٍ ؛ لِمَدَمِ فَعْلَلٍ ، قَالَ : وَلِذَلِكَ  
لَمْ يُظْهِرُوا »

أقول : اعلم أنهم [ إما ] حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم  
اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها ؛ فحمل ما جهل  
اشتقاقه على ما علم فيه ذلك ؛ إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب ، وقد ذكرنا  
الكلام على تقديم المصنف المعرفة بعدم النظير على المعرفة بغلبة الزيادة ،  
فلا نعيد

الْقَرْدَدُ : الأرض المستوية ، الممريس : الداهية ، وهو من الممارسة ، لأنها  
ت مارس الرجال ، ففيه معنى الاشتقاق وإن كان خفياً ، والمَرَمَرِيسُ أيضاً :  
الأملس ، والمَصْبَصَبُ : الشديد ، وفيه اشتقاق ظاهر ؛ لأنه بمعنى عصيب ،  
والهَمْزِشُ : المجوز المسنة ، وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بِجَحْمَرِشٍ بتضعيف  
الميم ، وقال الأخفش : بل هو قَعْلَلٌ ، والأصل هَنْمَرِشٌ ، وليس فيه حرف زائد ،  
قال : التون الساكنة إنما وجب إدغامها في الميم إذا كانتا في كلمتين نحو من  
مالك ، وأما في كلمة واحدة نحو أنملة فلا تدغم ، وكذا لو بنيت من عَمِلَ مثل  
قِرْطَبٍ بزيادة التون قبل الميم قلت : عَمِلٌ ، بالإظهار ؛ لئلا يلتبس بِفِعْلٍ  
لكنه أدغم في هَنْمَرِشٍ ؛ لأنه لا يلتبس بِفِعْلٍ ؛ لأن فَعْلَالاً لم يثبت في كلامهم ،  
قال : والدليل على أنه ليس مضمف العين للالحاق أنا لم يجد من بنات الأربعة  
شيئاً ملحقاً بِجَحْمَرِشٍ ، قال السيرافي : بل جاء في كلامهم جرو نَحْوَرِشٍ <sup>(١)</sup> :  
أى يخرش ؛ لكونه قد كبر

(١) تقول : جرو نَحْوَرِشٍ - كجَحْمَرِشٍ - إذا تحرك وخذش ، ويقال : هو  
الخبث المقاتل ، ذكره في القاموس مادة ( ن خ ر ش ) فيدل على أن التون أصلية  
وذكره مرة أخرى في مادة ( ن خ ر ش ) فقال : « كلب نَحْوَرِشٍ كنفوعل - وهو  
من أبنية أغفلها سيبويه - : كثير الخرش » اه والقول بزيادة التون هو ما ذهب

وأما هَمْقِعٌ <sup>(١)</sup> فلم يختلف فيه أنه مضعف العين لا هَمْقِعٌ لعدم فَعْلَلٍ ،  
فإذا صغرت هَمْشاً عند الأخفش قلت : هُنَيْمِرٌ ، وعند سيبويه : هُمَيْرِشٌ .

قوله « لعدم فَعْلَلٍ » الأخفش لا يخص فَعْلَلًا ، بل يقول : لم يلحق من  
الرباعي بجحمرش شيء ، لا على فَعْلَلٍ ولا على غيره .

قوله « ولذلك لم يظهروا » أى : لعدم التباسه بفعل إذ لم يوجد .

قال : « وَالزَّائِدُ فِي نَحْوِ كَرَّمَ الثَّانِي ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْأَوَّلُ ، وَجَوَزَ  
سَيْبَوِيَّةُ الْأَمْرَيْنِ » .

تعيين  
الرائد  
من حرف  
التصنيف

أقول : قال سيبويه : سألت الخليل عن الزائد في نحو هَمْشٌ ، فقال : الأول  
لأن الواو والياء والألف يَقَعْنَ زوائد ثانية كَفَوَعْلَ وَقَاعِلَ وَقِيْعِلَ ، وكذا قال  
في نحو جَلَبَبَ وَخَدَبَ ، لوقوع الواو والياء والألف زائدة الثالثة كَجَدَوَلٍ وَعَثِيرٍ  
وشِمَالٍ ، وكذا في نحو عَدَبَسَ <sup>(٢)</sup> لكونه كَفَدَوُكَسَ <sup>(٣)</sup> وَعَمِيْثَلُ <sup>(٤)</sup> ، وكذا  
قَفَعَدَدُ <sup>(٥)</sup> لكونه كَكَنَهَوَرُ <sup>(٦)</sup> ، وغير الخليل جعل الزوائد هي الأخيرة في

إليه ابن سيدة ، وتبعه أبو الفتح محمد بن عيسى العطار ، وقالوا : ليس في الكلام  
نفوعل غيره ، والاشتقاق يؤيد ما ذهبوا إليه . فان الخرش هو الخدش  
(١) الهمقع - بضم الهاء وتشديد الميم مفتوحة بعدها قاف مكسورة فعين  
مهملة - : الأحمق ، وأثاء همقة ، وهو أيضاً ثمر التضب ، ولا نظير له في الوزن  
إلا زملق ، ويقال : همقع - كعلبط ، والزملق : من يقضى شهوته قل أن يقضى إلى  
المرأة ، ويقال فيه : زملق : وزمالق - كعلبط وعلابط

(٢) العدبس - كعملس - : الشديد الموثق الخلق من الأبل وغيرها ،  
والشرس الخلق ، والضخم الغليظ ، وكنوا أبا العدبس

(٣) القدوكس - كسفرجل - : الأسد ، والرجل الشديد ، وجد الأخطل التغلي

(٤) عميثل - كسفرجل - : الطيء ، والضخم الشديد ، والجلد النشيط

(٥) القفعدد - كسفرجل - : القصير ، مثل به سيبويه وفسره السيراني

(٦) أنظر ( ١ ص ٥٦ )

المضعف ، فجعل السلم كجذول <sup>(١)</sup> وعثر ، ونحو مهتد <sup>(٢)</sup> ككتري <sup>(٣)</sup>  
 وخديبا <sup>(٤)</sup> كخلفنة <sup>(٥)</sup> وقعددا كحبركي <sup>(٦)</sup> ، وقوشبا <sup>(٧)</sup> كقندأور <sup>(٨)</sup>  
 وصوب سيبويه كلا الوجهين ، وقال المصنف : لما ثبت في نحو قرود <sup>(٩)</sup>  
 أن الزائد هو الثاني لأنه جل في مقابلة لام جفر ، وأما الأول فقد كان في مقابلة  
 العين ، فلم يحتاج إلى الزيادة لها ، وحكم سائر المضعفات حكم المكرر لللاحق —  
 حكنا في الكل أن الزائد هو الثاني ، وفيه نظر ، لأن سائر المكررات لا يشارك  
 المكرر لللاحق في كون الزيد في مقابلة الأصل حتى تجعل مثله في كون الزائد هو  
 الثاني ، فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر لللاحق ، والحكم بزيادة أحدهما  
 لا على التعيين في غيره ، وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعي كما رأيت .  
 قال : « وَلَا تَضَاعَفُ الْفَاءُ وَحَدَّهَا ، وَنَحْوُ زَلَزَلَ وَصِصِيصِيَّةٍ وَقَوَّقِيْتُ  
 وَضَوْضِيْتُ رَبَاعِيٌّ وَلَيْسَ بِتَكْرِيرٍ لِفَاءٍ وَلَا عَيْنٍ لِلْفَصْلِ ، وَلَا بَدْيَ زِيَادَةٍ لِأَحَدٍ  
 حَرْفِي لَيْنٍ لِدَفْعِ التَّحْكَمِ ، وَكَذَلِكَ سَلَسِيلٌ خَتَامِيٌّ عَلَى الْكَثَرِ . وَقَالَ  
 الكوفيون : زَلَزَلَ مِنْ زَلٍّ وَصَرَصَرَ مِنْ صَرٍّ وَدَمَدَمَ مِنْ دَمٍّ لَا تَتَقَايَ  
 الْمَعْنَى » .

بان  
ماضعف  
ومالا  
يضف  
الاصول

(١) الشير - كدرهم - : الغبار

(٢) أنظر ( ١٠ ص ١٤ )

(٣) أنظر ( ١٠ ص ١٩٥ )

(٤) أنظر ( ١٠ ص ٥٩ )

(٥) يقال : في خلقه خلقته : وخلفنات : أى خلاف

(٦) الحبركي : القراء الطويل الظهر القصير الرجلين

(٧) أنظر ( ١٠ ص ٦١ )

(٨) القندأور - كجردحل - : السمي الخاق ، وقيل : الجريء المقدم ( انظر

ص ٣٦٢ من هذا الجزء )

(٩) أنظر ( ١٠ ص ١٣ )

أقول : قوله « ولا تضاعف الفاء وحدها » أى : لا يقال مثلاً فى ضرب : ضَضْرَبَ ، وذلك لعلمهم أنه لا يدغم ، لامتناع الابتداء بالساكن ، فيبقى الابتداء بالمستقل ، ولهذا قلَّ الفاء والمين مثلين نحو تَبَرَّ ودَكَن <sup>(١)</sup> ، ويقل الكراهة شيئاً إذا حصل هناك موجب الإدغام كما فى أوَّل ، أو فصل بينهما بحرف زائد نحو كَوَّ كَبَّ وقَيَّبان <sup>(٢)</sup> ، [و] ليس أحد المثلين فيه زائداً ، بل هما أصلان ، وقد أجاز بعضهم تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرف أصلى ، كما يجيىء ، بل يضاعف الفاء والمين معا كما فى مَرَمَرِيس <sup>(٣)</sup> كما مر فى أول الكتاب .

وقال الكوفيون فى نحو زَزَل <sup>(٤)</sup> وَصَرَّصَرَّ <sup>(٥)</sup> مما فهم للمعنى بسقوط ثائته : إنه مكرر الفاء وحدها ، بشهادة الاشتقاق ، وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلى ، واستدل المصنف على أنه ليس بتكرير الفاء بأنه لا يفصل بين الحرف وما كرر منه بحرف أصلى ، وهذا استدلال بعين ما ينازع فيه الخصم ، فيكون مصادرةً ؛ لأن معنى قول الخصم إن زلزل من زل أنه فصل بين الحرف ومكرره الزائد بحرف أصلى ، ولم يقل أحد : إن المـ مكرراً مزيداً فى نحو زلزل وصيصية <sup>(٦)</sup> ، لكن المصنف أراد ذكر دلائل يبطل به ما قيل من تكرير الفاء وحدها ، وماله [يقال] فى تكرير المين وحدها ، وبعض النحاة يجوز تكرير الفاء وحدها ، سواء كان المين مكرراً كما فى زَلَزَل وصيصية ، أو لم يكن كما فى

(١) البر : ضرب من السباع شبيه بالنمر ، وانظر ( ١ ص ٣٤ )

(٢) القيقان : خشب تتخذ منه السروج ، ويطلق على السرج نفسه

(٣) أنظر ( ١ ص ٦٣ )

(٤) أنظر ( ١ ص ١٥ )

(٥) أنظر ( ١ ص ٦٢ )

(٦) الصيصية - بكسر الصادين وسكون الياء ، والياء الثانية مخففة - شوكة الحائلك التى يسوى بها السداة واللحمة ، وصيصية القرة : قرنها ، وكل شئ امتنع به وتحصن فهو صيصية ، وهى أيضاً الوتد الذى يقطع به التمر

سلسيل<sup>(١)</sup> ، إذا فصل بين المثلين حرف أصلى ، ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف أصلى بين المثلين .

هذا ، وإن كان ثانى الكلمة ياء والثالث والرابع كالأول والثانى نحو صيصية لم يُقل : إن إحدى الياءين من الغالبة ، وتكون زائدة ؛ لأن معها ثلاثة أصول ، وذلك لأن هذا القول يؤدي إلى التحكم ؛ إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى ، وأيضا لو قلنا إن الأولى زائدة لكان الكلمة من باب يين<sup>(٢)</sup> ويير ، ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب قلق ، وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معا ؛ لثلاثى الكلمة على حرفين ، وكذا لانحكم فى نحو قَوَيْت بزيادة إحدى حرفي العلة ؛ لدفع التحكم ، وكذا فى عاعيت<sup>(٣)</sup>

(١) انظر ( ١ ص ٥٠ ، ٩ )

(٢) بين - بفتح الياء الأولى وسكون الثانية - : عين بواد يقال له : حورتان . قاله الؤمخسرى ، وقال غيره بين : اسم واد بين ضاحك وضويحك ، وهما جبلان أسفل القرش ، ذكره ابن جنى ، وقال نصر : بين : ناحية من أعراض المدينة على بريد منها ، وهى منازل أسلم بن خزاعة ، وقال ابن هرمة :

أَدَارَ سَلِيمِي ، يِّنَ يِّنَ فَمَمْعَرٍ أَيْبِي فَمَا اسْتَخْبَرْتُ إِلَّا لَتُخْبِرِي

ويقال : بين بئر بواى عبائر ، قال علقمة بن عبدة :

وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا ذِكْرُهُ رَبْعِيَّةٌ تَحُلُّ بَيْنِي أَوْ بِأَكْثَافٍ شُرْبُ

(٣) قال فى القاموس : « وفى كتب التصريف : عاعيت عياء ، ولم يفسروه ، وقال الأختف : لا نظير لها سوى حاجيت وهاميت » اهـ ، وتقول : عاعى ، إذا دعا ضأنه بقوله « عا » . و « عا » اسم صوت ، وقال الراجز :

يَا عَزْرُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِيَاءُ

قال فى اللسان : « وقال الليث : عا مقصورة زجر للضئين ، وربما قالوا : عو ، وعاء ، وعاعى ، كل ذلك يقال ، والفعل منه عاعى يعاعى معاعة وعاعة ، ويقال أيضا : عوعى يعوعى عوعاة ، وعيعى يعيعى عيعاة وعيعاء ، وأنشد :

وَإِنَّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابٍ مُحَرَّقٍ وَأَمْ اسْتَعَرَهَا مِنْ مُعَاعٍ وَنَاعِقٍ » اهـ

وحاحيت <sup>(١)</sup> ، والأولى أن يقال في ياء قوقيت : إنها كانت واوا قلبت ياء كما في  
أَغَزَيْتَ وَغَازَيْتَ ، على ما يجيء في باب الإعلال ، فيكون في قوقيت في الأصل  
واوان ، كما أن في صيصية ياءين .

وقال الخليل : أصل دَهَدَيْتَ دَهَدَهْتَ <sup>(٢)</sup> ؛ لاستعمالهم دهدت بمعناه ،  
ولامنع أن يقال : ياء نحو قوقيت أصلية ، وإنها ليست تبدل من الواو ، وأما نحو  
حَاحَى يُحَاحِي فهو عند سيبويه فَعْلَلٌ يَفْعَلَلُ ؛ بدليل أن مصدره حَاحَاةٌ وَحِيتَاءُ  
كزلزلة وززال ؛ وقال بعضهم : هو فَاعَلٌ يَفَاعِلُ ، بدليل قولهم : محاحاة ومعااة ، وقال  
سيبويه : بل هو مُفَعَّلَةٌ للمرة كَزَزَلْ يَزْزِلُ مُزْزَلَةٌ ، والأصل مُحَاحِيَةٌ ، قلبت  
الياء ألفاً ، والألف الأولى عند البصريين في حَاحَى وَعَاحَى ياء قلبت ألفاً ، وإن  
كانت ساكنة ، لاقتحاح ما قبلها كما قالوا في يئأس ويوجل : يَأَسُ وَيَاجِلُ ، قالوا :  
وإنما أطرِد قلب الياء الأولى ألفاً مع شذوذ ذلك في ياءس وطائى لأنه استكره

(١) حاحى : دعا معزاه بقوله : حا ، ويقال : حاحيت حياها ومحاحاة ، إذا  
صحت ، قال أبو زيد : حاح بضأنك وبغنمك : أى ادعها ، وقال :

أَلْجَانِي الْقَرْءُ إِلَيَّ سَهَوَاتٍ فِيهَا وَقَدْ حَاحَيْتُ بِاللَّدَوَاتِ

قال الجوهري : « حا : زجر للأبل ، بنى على الكسر لالتقاء الساكنين ، وقد  
يقصر ، فإن أردت التكثير نونت ، قال سيبويه : أبدلوا الألف بالياء لتشبهها بها ،  
لأن قولك : حاحيت ، إنما هو صوت بيت منه فعلا ، كما أن رجلا لو أكثر من  
قوله « لا » لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت : لا ، وبذلك على أنها ليست  
فاعلت قولهم : الحياها والعياء بالفتح ، كما قالوا : الحاحاة والمهااة ، فأجرى  
حاحيت وعاعيت وهاميت مجرى دعدعت ؛ إذ كُنَّ للتصويت « اه من  
اللسان بتصرف

(٢) دهدت الحجر ودهديته : إذا دحرجته ، فدهده وتدهدى ، كرهوا التضعيف  
فأبدلوا ثاني التلين ياء ، كما قالوا : تظنيت في تظننت ، وتريت في تربيت ، وهذا  
عندهم مقصور على السماع على ما يجيء في باب الأبدال



اجتماع ياءين بعد مثلين لوقيل : عَيَّيْتُ ، وأما في نحو صِيصِيَّة فاحتمل فيه ذلك لكونه اسماً ، وهو أخف من الفعل ، كما يجيء في باب الإعلال ، وإنما جاز يجيء الواو بين بعد المثليين في قَوَّيْتُ وَضَوَّيْتُ لوجوب قلب الثانية ياء ، كما في أَغَزَيْتُ ، وإنما قالوا في ذَهَدَتْ الحِجْر : ذَهَدَيْتَ ، تشبيهاً للهاء لرخاوتها بالياء ، وأما نحو صَكَّصْتُ وَزَلَّزْتُ فجاز ذلك لأن الثاني حرف صحيح ، وهم لاجتماع حروف العلة المتماثلة أكره ، وإن كانت أخف من الحروف الصحيحة .

وقال بعضهم : الألفان في حَاحَى وَعَاعَى وهَايَ <sup>(١)</sup> أصلان ، وليساً بمنقلبين لا عن واو ولا عن ياء ، لأن الأصل في جميعها الصوت الذي لا أصل لألفاته قلبت الألف الثانية ياء بعد اتصال ضمير الفاعل المتحرك كما قلبت في حُبَايَان ، وذلك للقياس على سائر الألفات المنقلبة الرابعة في نحو أَغَزَيْتُ وَاسْتَغَزَيْتُ ، وألف الإلحاق نحو سَلَقَيْتُ <sup>(٢)</sup> ، لأن ضمير الفاعل ، أعنى النون والتاء ، لا يلي الألف في الماضي في نحو رَمَيْتُ وَدَعَوْتُ ، لأن بقاءها ألفاً دليل على كونها في تقدير الحركة ، إذ الواو والياء قلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وما قبل الضمائر في الماضي يلزم سكونها ، فردت ألفاً أَغَزَيْتُ واستغزيت إلى الأصل ، أعنى الواو ، ثم قلبت الواو ياء لاستقلالها رابعة فصاعداً مفتوحاً ما قبلها ، كما يجيء في باب الإعلال ، وقد جاء في بعض اللغات نحو أَعْطَاتُهُ وَأَرْضَاتُهُ بالألف في معنى أعطيته وأرضيته ومنه قراءة الحسن ( وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ <sup>(٣)</sup> )

(١) قال في اللسان : « وهاء زجر الأبل ، ودعاء لها ، وهو مبنى على الكسر إذا مددت ، وقد يقصر ، وتقول : ها هيت بالأبل ، إذا دعوتها » اهـ

(٢) انظر ( ١ ص ٥٥ ، ٦٨ )

(٣) هذه قطعة من آية كريمة من سورة يونس ونصها الكريم ( قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَأَكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ )

قوله « قوقيت » من قوقى الديك قوقاةً : أى صاح ، وضوضيت من الضوضاء وهو الجلبة والصياح ، ومن صرف النوغاء <sup>(١)</sup> فهو مثل القمقام <sup>(٢)</sup> ، ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما فى العوزاء ، والألف فى الفيغاة <sup>(٣)</sup> زائدة لقولهم : فيف

تَعْتَلُونَ ) . قال القاضى البيضاوى : وقرئ ( وَلَا أَدْرَأُكُمْ وَلَا أَدْرَأُكُمْ ) بالهمز فيها : على لغة من يقلب الألف الممدلة من الياء همزة ، أو على أنه من الدرء معنى الدفع . اه قال العلامة الشهاب : هذه قراءة الحسن وابن عباس رضى الله تعالى عنهما بهمزة ساكنة ، فقيل : إنها مائلة من ألف مقبله عن ماء ، وهى لغة عقيل كما حكاه قطرب ، فقولون فى أعطاك : أعطاك ، وقيل : لغة بالحرف ، وقيل : الهمزة أبدلت من الياء ابتداء كما يقال فى ليت لأت ، وهذا على كونها غـ أصلية ، وقد قرئ بالألف أيضا . اه والمتأثر من عبارة المؤلف أن قراءة الحسن بالألف مع تاء المتكلم ، وأصلها أدريتكم : أى أعلمتكم ، فلما وقعت الياء ساكنة مفتوحا ما قبلها قلبت هذه الياء ألفا على لغة عقيل الذين يقولون فى عليك ولديك وإليك : علاك ولداك وإلاك ، وعلى هذا جاء قول راجزهم :

طَارُوا عَلَاهُنْ فِطْرٌ عَلَاهَا نَاجِيَةٌ وَنَاجِيًا أَبَاهَا

يريد طاروا عليهم فطر عليها ، ولكن فى كلام الشهاب المتقدم النص على أن قراءة الحسن بالهمز ، نعم قد قرئ بالألف ، لكن هذه القراءة ليست قراءة الحسن ثم إنه قد يكون ما فى كلام المؤلف منسوبا إلى الحسن بالهمز على ما هو المشهور من قراءته ، ويكون انقلاب الهمز عن الألف المقلدة عن الياء ، فيصح الاستشهاد بقراءة الحسن على قلب الياء ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا نظرا إلى أصل الهمزة القريب

(١) انظر ( ١٠ ص ١٩٥ )

(٢) القمقام : السبد الكثير الخير الواسع الفضل ، والماء الكثير ، وصغار القردان ، وضرب من القمل شديد التشبث بأصول الشعر

(٣) الفيغاة : المفازة لا ماء فيها ، ومثلها الفيغ ، وبالعيف استدل سيوبه على أن ألف فيغاة زائدة

بمعناه ، وكذلك الزيزاء<sup>(١)</sup> والصيصاء<sup>(٢)</sup> : إذ ليس في الكلام فيلال إلا مصدرا كزلال ، وقولهم المروراة<sup>(٣)</sup> والشجوجاة<sup>(٤)</sup> نحو صمصح<sup>(٥)</sup> وبهرهه<sup>(٦)</sup> ، وليس كعشوثل<sup>(٧)</sup> ، لأن الأول أكثر .

قال : « وَكَالْهَمْزَةِ أَوْلاً مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَقَطْ ، فَأَفْكَلٌ أَفْلٌ ، وَالْمُخَالَفُ مُخْطِئٌ ، وَإِضْطَبِلٌ فَمَلٌّ كَقَرِطَعِبٍ ، وَالْيَمِيمُ كَذَلِكَ ، وَمُطَرِدَةٌ فِي الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ؛ وَالْيَاءُ زِيدَتْ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَصَاعِدًا إِلَّا فِي أَوَّلِ الرَّبَاعِيِّ إِلَّا فِيمَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ يَسْتَعْمَرُ كَعَضْرَفُوطٍ ، وَسُلْخَنِيَّةٍ فَعَلِيَّةٍ ، وَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ زِيدَتَا مَعَ ثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا ، إِلَّا فِي الْأَوَّلِ ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ »

أقول : لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولا إذا كان بعدها ثلاثة أصول في نحو أحمَرَّ وأصْفَرَّ وأَعْلَمَ رددنا إليه ما لم نعلم منه ذلك بالاشتقاق ،

(١) الزيزاء - بالكسر وبالفتح ، ومثله الزيزى ، والزازية ، والزيزاء ، والزيزاء - بكسر الأخيرتين - : ما غاظ من الأرض ، والآكة الصغيرة ، والريش أو أطرافه ،

(٢) الصيصاء : الحشف من التمر ، وهو أيضا حب الحنظل الذي ليس في جوفه لب

(٣) المروراة : الأرض أو المقازة التي لا شيء فيها ، ووزنها فعللة لانفعلة وهي واحدة المروري . قال سيويه ( ٢٨٦ ص ٢٠ ) « هو بمنزلة صمصح وليس بمنزلة عشوثل ؛ لأن باب صمصح أكثر من باب عشوثل » اهـ

(٤) يقال : ربيع شجوجى ، وشجوجاة ، إذا كانت دائمة المهبوب ، والشجوجى والشجوجاة أيضا : العقق ، وهو طائر

(٥) انظر ( ١٠ ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ )

(٦) انظر ( ١٠ ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ )

(٧) انظر ( ١٠ ص ٦٠ )

كَأَرْزَبٍ وَأَيْدَعٍ<sup>(١)</sup> ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعض المتقدمين خالفوا ذلك ، وقالوا : ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته  
المصدره حكنا بأصالتها ، فقالوا : أَفْكَلٌ<sup>(٢)</sup> كَجَعْفَرٍ ، ورد عليهم سيويوه بوجوب  
ترك صرف أَفْكَلٍ لو سمي به ، ولو كان فَعْلًا لصرف ، وأيضاً لو كان فَعْلًا لجاء  
في باب فَعْلٍ يفعل فَعْلًا ما أوله همزة

قوله « أَصْطَبِلَ فَعْلًا » لأن بعده أربعة أصول ، ولم يثبت بالاشتقاق غلبة  
زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه

قوله « والميم كذلك » أى : يغلب زيادتها في الأول مع ثلاثة أصول بعدها  
ولا تزداد مع أربعة فصاعداً ؛ فمنبج<sup>(٣)</sup> محمول في الزيادة على نحو مَقْتَلٍ وَمَضْرِبٍ  
مُحْمَلٍ المجهول على المعلوم ، وأما مَعْدٌ وَمِعْزَى فقد مضى حكمهما ، ومخالفتهما لهذا

(١) الأيدع : صبغ أحمر ، وقيل : هو الإغفران ، وقيل : هو صبغ أحمر  
يجلب من سقطرى تداوى به الجراحات ، وطائر أيضاً

(٢) الأفكل : رعدة تعلق الإنسان من برد أو خوف ، ولا فعل له ، واسم  
الافوه الأودى الشاعر ، سمي بذلك لرعدة كانت فيه

(٣) منبج - بالفتح ثم السكون وباء موحدة مكسورة وجيم - قال ياقوت :  
« هو بلد قديم ، وما أظنه إلا روميا ، إلا أن اشتقاقه في العربية يجوز أن يكون من  
أشياء : يقال : نبج الرجل ( كضرب ) إذا قعد في النجدة ( كالشجرة ) وهى  
الأكمة ، والموضع منبج ، ويقال : نبج الكلب ينبج ( من باب ضرب )  
بمعنى نبج ينبج ، والموضع منبج ، ويجوز أن يكون من النبج ( كالضرب ) وهو  
طعام كانت العرب تتخذه في المجاعة : يخاض الوبر في اللبن فيجده ويؤكل ،  
ويجوز أن يكون من النبج ، وهو الضراط ، فأما الأول وهو الأكمة فلا يجوز  
أن يسمى به ، لأنه على بساط من الأرض لا أكمة فيه ، فلم يبق إلا الوجوه  
الثلاثة ، فليختر مختار منها ما أراد .... وهى مدينة كبيرة من مدن الشام ، بينها  
وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ » اه بتصرف .

الأصل ، فاذا تقدم على أربعة أصول فصاعدا كما في مَرَزَزْ نَجُوش <sup>(١)</sup> حكم بأصلها ، إلا إذا كان ما هي في أوله من الأسماء المتصلة بالأفعال كالمُدْخِرِج اسم فاعل من دَخَرَجَ والمُدْخِرِج اسم مفعول ومكاناً وزماناً ومصدراً ، وكذا الهمزة الزائدة يكون بعدها أربعة أصول في الاسم المتصل بالفعل وهي همزة وصل نحو اقشِعرَّارٍ واحرَّ نِجَام ، والهمزة والميم غير الأولين لا يحكم بزيادتهما إلا بدليل ظاهر ، كَشَمَّالٍ ودُّلَا مِص <sup>(٢)</sup> وَضَهَيَّا <sup>(٣)</sup> وَزُرْقُم <sup>(٤)</sup> ، بلى غلب زيادة الهمزة آخرها بعد الألف الزائدة إذا كان معها ثلاثة أصول فصاعداً ، كَعِلْبَاء <sup>(٥)</sup> وَسَوْدَاء وَحِرْبَاء <sup>(٦)</sup> وَحَمْرَاء ، وأصلها الألف كما تقدم ، ولو قال في موضع «الجاري على الفعل » : المتصل بالفعل ، لكان أعم ؛ إذ لا يقال للموضع والزمان هما جاريان على الفعل .

قوله « والياء زيدت مع ثلاثة » أى : إذا ثبت ثلاثة أصول غير الياء فالياء زائدة ، سواء كانت في الأول كَيْلِمَج <sup>(٧)</sup> وَيَضْرِب ، أو في الوسط كَرَجِيمٍ وَفُلَيْقٍ <sup>(٨)</sup> أو في الآخر كَالْيَالِي ، وكذا إذا كانت الياء غير المصدرة مع أربعة

وقال في اللسان : « ومنبج : موضع ، قال سيويه : الميم في منج . زائدة بمنزلة الألف ؛ لأنها إنما كثرت مزيدة أولاً ، فوضع زيادتها كموضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة » اهـ

(١) انظر ( ص ٣٦٣ من هذا الجزء )

(٢) انظر ( ص ٣٣٤ من هذا الجزء )

(٣) انظر ( ص ٣٣٩ من هذا الجزء )

(٤) انظر ( ص ٣٥٢ ، ٣٣٤ من هذا الجزء )

(٥) انظر ( ص ٥٥ من هذا الجزء )

(٦) انظر ( ص ٥٥ من هذا الجزء )

(٧) انظر ( ص ١ ص ٥٩ )

(٨) يجوز أن تقرأ هذه الكلمة بفتح الفاء وكسر اللام كرجيم ، وهو

أصول فصاعدا كَخَيْتَعُورُ<sup>(١)</sup> وَسَلَسَبِيلَ وَسُلْغَضِيَّةٍ ، وأما إذا كانت مصدرة مع أربعة أصول بعدها : فإن كانت الكلمة فصلا كَيَدْحَرَجُ فهي زائدة أيضا ، وإلا فهي أصل كَيْسْتَعُور ، وهو الباطل ، يقال : ذهب في الَيْسْتَعُور ، وهو أيضا بلد بالحجاز

قوله «إلا فيما يجرى على الفعل» وهم حقه إلا في الفعل كيدحرج ، لأن الاسم الجارى على الفعل لا يوجد في أوله ياء ، والواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعدا لا يكونان إلا زائدين في غير الأول ، فالواو نحو عَرُوض وَعُصْفُور وقرطَبُوس<sup>(٢)</sup> وَحِنْطَاوٍ<sup>(٣)</sup> ، والألف كحمار وَمِيرْدَاح<sup>(٤)</sup> وَأَرْطَى<sup>(٥)</sup> وَقَبْعَتَرَى<sup>(٦)</sup> ، وأما في الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزاد فيه مطلقا ، ولذلك كان وَرَنْتَلُ<sup>(٧)</sup> كبحنفل ، يقال : وقع الناس في وَرَنْتَل : أى في شر ، والجهنفل : العظيم الجحفة<sup>(٨)</sup> .

باطن عنق البعير في موضع الحلقوم ، ويجوز أن تقرأ بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة ، وهو ضرب من الخوخ يتعلق عن نواه ( انظر ١ ص ٢٥٠ )

(١) الخيتعور : السراب ، ودوية سوداء تكون على وجه الماء لانتك في موضع لا ريثما تطرف ، والداهية ، وتقول : هذه امرأة خيتعور ، إذا كان ودها لا يدوم ، وكل شيء يتلون ولا يدوم على حال فهو خيتعور ، قال الشاعر :

كُلُّ أَثْنَى وَإِنْ بَدَا لَكَ مِنْهَا آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

(٢) انظر ( ١ ص ٥١ ، ٢٦٤ )

(٣) انظر ( ١ ص ٢٥٦ )

(٤) انظر ( ١ ص ٥٧ )

(٥) انظر ( ١ ص ٥٧ )

(٦) انظر ( ١ ص ٩ )

(٧) انظر ( ١ ص ٣٣ )

(٨) الجحفة : الشفة الغليظة

قال : « وَالتَّوْنُ كَثُرَتْ بَعْدَ الْأَلِفِ آخِرًا ، وَثَلَاثَةُ سَاكِنَةٍ نَحْوُ شَرَنْبَثٍ  
وَعُرْنَدٍ ، وَأُطْرِدَتْ فِي الْمُضَارِعِ وَالْمُطَاوِعِ ، وَالتَّاءُ فِي التَّغْيِيلِ وَنَحْوِهِ ، وَفِي  
نَحْوِ رَغْبُوتٍ ، وَالسَّيْنُ أُطْرِدَتْ فِي اسْتَفْعَلَ ، وَشَدَّتْ فِي أَسْطَاعٍ ، قَالَ سِيبَوِيهٌ :  
هُوَ أَطَاعَ فَمُضَارِعُهُ يُسْطِيعُ بِالضَّمِّ ، وَقَالَ الْقَرَاءُ : الشَّاذُّ فَتَحُ الْهَمْزَةُ وَحَذَفُ  
التَّاءِ ، فَمُضَارِعُهُ بِالْفَتْحِ ؛ وَعَدُّ السَّيْنِ الْكَسَكَةَ غَلَطًا لِاسْتِزَامِهِ  
شَيْنَ الْبَكْشَكَةِ . »

أقول : أى أن التون كثرت زيادتها إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة ، وقد  
حصل من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسكران وتذمان وزعفران ،  
أما فَيَتَّانُ <sup>(١)</sup> فبالاشتقاق علمنا أنه لم يحصل في الكلمة دونها ثلاثة أصول  
إذ هو من الفن ، وكذا قولم حَسَّانَ وحمار قَبَّانَ <sup>(٢)</sup> منصرفين ، فبالصرف  
عرفنا أن التون أحد الأصول الثلاثة

قوله « وَأُطْرِدَتْ فِي الْمُضَارِعِ » يعنى نَفَعَلْ

قوله « وَالْمُطَاوِعِ » يعنى أَفَعَلْ وَأَفَعَّلْ وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع ؛  
وعندى أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مَبْنِيٍّ <sup>(٣)</sup> كتنوئى الثانية والجمع

(١) انظر ( ص ٣٣٩ من هذا الجزء )

(٢) انظر ( ص ٢٤٨ من هذا الجزء )

(٣) يريد المؤلف هذا أن يعترض على ابن الحاجب في عده التون الواقعة في  
أول المضارع من حروف الزيادة ، وحاصل الاعتراض أن حروف المضارعة  
حروف معان كالنوين ، وسيأتى لابن الحاجب نفسه عدم عد التوين من حروف  
الزيادة معللا ذلك بأنه حرف معنى ، فلا وجه لعه نون المضارعة من حروف الزيادة  
ولكننا لو نظرنا لوجدنا أن المؤلف قد سلم لابن الحاجب عد السين في الاستفعال من  
حروف الزيادة مع أنها دالة على معنى ، وكذلك سلم له عد التون في الفعل المطاوع  
من حروف الزيادة ، مع أنها دالة على معنى ، ولا يستطيع المؤلف ولا غيره أن  
يسر أن الهمزة في أفعل من حروف الزيادة ، وكذا الألف في فاعل وتفاعل ، والتاء

والتنوين ؛ على ما تقدم في أول شرح الكافية

قوله « وثالثة ساكنة » كان ينبغي أن يضم إليه قيماً آخر ، بأن يقول : ويكون بعد النون حرفان ، كَشَرَنْبِثْ<sup>(١)</sup> وَقَلَنْسُوءَ<sup>(٢)</sup>

في فعل وما أشبه ذلك من الحروف الدالة على المعاني في الأفعال المزيد فيها ، وكذا الألف في اسم الفاعل من الثلاثي والميم في اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي ؛ وحيث لا وجه لانسكاره أن تكون حروف المضارعة من حروف الزيادة محتجاجة لدالتها على معنى ، بقى أن يقال : كيف يوفق بين عدم عدم التنوين وباء الجر ولام الجر وهاء السكت من حروف الزيادة لأنها دالة على معنى وبين عد حروف المضارعة وغيرها من الحروف الداخلة في الأفعال والأسماء المتصلة بها بما ذكرنا مع أنها دالة على معان في الكلمات الداخلة فيها ، والجواب : أن الحرف الدال على معنى إن كان مما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة ؛ بل قد جعل أبو الحسن الأشعري دلالة الحرف على معنى من جملة أدلة زيادته فقال في باب التصريف عند قول ابن مالك :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتَذَى

« تاسعها دلالة الحرف على معنى ، كحروف المضارعة ، وألف اسم الفاعل » اهـ  
(١) الشرنبث - كسفرجل ، والشرابث - كعلابط - : القبيح الشديد ، وقيل : هو الغليظ الكفين والرجلين ، والشرنبت أيضا : الأسد . قال سيويه : النون والألف يتعاوران الاسم في معنى ، نحو شرنبث وشرابث

(٢) قال في اللسان : « والقلنسوة ( بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه ) والقلساء ( بفتح أوله وسكون ثانيه ) والقلنسوة ( بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه ) والقلنسية ( بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه ) والقلنساء ( بفتح أوله وسكون ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه ) والقلنسية ( بفتح أوله وسكون ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه ) من ملابس الرأس - معروف ، والواو في قلنسوة للزيادة غير اللاحق وغير المعنى أما اللاحق فليس في الأسماء مثل فعلة ( بفتح أوله وسكون ثانيه ، وثالثه مشدد مضموم ) وأما المعنى فليس في قلنسوة أكثر مما في قلنساء . وجمع القلنسوة والقلنسية



وَحَبَنْطَى<sup>(١)</sup> ، أو أكثر من حرفين كَحَبَنْطَار<sup>(٢)</sup> وأما ما ذكر من « عُرْنَدِ<sup>(٣)</sup> » فليس النون فيه من الغوالب بل إما عرفنا زيادته بالاشتقاق ، لأنه بمعنى العُرْنَدِ والعُرْدِ ؛ أى الصلب ، وأيضاً بأننا لو جعلنا النون في عُرْنَدِ أصلية لزم زيادة بناء في أبنية الرابعى المجرد ، وأما زيادة النون في عُنْسَلِ<sup>(٤)</sup> وَرَعَشَن<sup>(٥)</sup> فلم يعرف بالغلبة ، بل بالاشتقاق ، وكذا دُرْنُوح في معنى دُرُوح<sup>(٦)</sup>

الشربث : الغليظ الكفين والرجلين ، ومثله الشَّرَابُث - بضم الشين قوله « والتاء في التفعيل وَنَحْوِهِ » يعنى بنحوه التَّفَعُّل والتَّغَعُّل والتَّغَاعُل والتَّغَعُّل والافتعال والاستفعال ، وفروعهن

واعلم أن المصنف كثيراً ما يورد في هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق ؛ فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل « فَإِنْ قَدْ » أى : الاشتقاق ؛ فهو غلط ، وإن

والقلنساء قلانس وقلانس وقلنس « اه ، وعده الأخير جمعا على طريقة علماء اللغة ، لأنهم قد لا يفهمون بين الجمع واسم الجنس الجمعى واسم الجمع ، من قل أنهم يريدون بالجمع كل ما يدل على الكثير ، وأما على طريقة النحاة فهو اسم جنس جمعى لا جمع ؛ لأنه ليس على وزن من أوزان المجموع

(١) انظر ( ١٠ ص ٥٤ ، ٢٥٥ )

(٢) قال : رجل جعنظر - كسفرجل ، وجعنظار ؛ إذا كان قصير الرجلين غليظ الجسم ، وإذا كان أكلوا قويا عظيما جسيما أيضا

(٣) العرند ، والورد - كعتل - : الشديد من كل شيء ؛ قال في اللسان : « وون العريد بدل من الدال » اه يريد أنها بدل من الدال في الورد

(٤) انظر ( ١٠ ص ٥٩ ) وكذا ( ص ٣٣٣ من هذا الجزء )

(٥) انظر ( ١٠ ص ٥٩ ) وكذا ( ص ٣٣٣ من هذا الجزء )

(٦) الذرنوح ، والذروح - كمصفور - والذرحرح - بضم أوله وفتح ثانيه ورابعه وسكون ثالثه - . الذرحرح - بضم أوله وثانيه ورابعه وسكون ثالثه - : دوية أعظم قليلا من الذباب

قصد ترك ذلك ، وبيان الثواب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظير ؛ فصحيح

قوله « وفي نحو رَغَبُوت » يعنى إذا كانت التاء فى آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلها ثلاثة أصول فصاعدا ، وسيبويه لم يجعل ذلك من الثواب ؛ فلماذا قال فى سُبُوت<sup>(١)</sup> ، فَمُتْلُ ، بل جعل الزيادة فى مثله إنما تعرف بالاشتقاق كما فى جَبْرُوت ومَلَكُوت ، لأنهما من الجبر والملاكة ، وكذا الرغبوت والرحوت والرهبت ، وكذا لم يجعل سيبويه التاء فى الآخر بعد الياء - إذا كان قبلها ثلاثة أصول كعَفْرِيت<sup>(٢)</sup> - من الثواب ، فعفريت عنده عرف زيادة تائه باشتقاقه من العِفْرِ - بكسر الميم - وهو الخبيث الداهى ، فهو كما عرفت زيادة التاء فى التَّحْلِى<sup>(٣)</sup> باشتقاقه من حَلَّاتُ ، وفى التَّثْقُلِ<sup>(٤)</sup> بالخروج من الأوزان ، وأما تاء التأنيث فحرف مَعْنَى لا حرف مبنى

قوله « والسين اطردت » أى : فى باب استفعل كاستكره واستحجر قوله « وشذت فى أَسْطَاعَ » اعلم أنه قد جاء فى كلامهم أَسْطَاعَ - بفتح الهمزة وقطعها - واختلفوا فى توجيهه : فقال سيبويه : هو من باب الإفعال ، وأصله أَطْوَعَ كَأَقوم ، أعلت الواو وقلت ألفاً بعد قل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جعل السين عوضاً من تحرك الميم الذى فاته ، كما جعل الهاء فى أَهْرَاقَ - بسكون الهاء - عوضاً من مثل ذلك ، كما يجىء ، ولا شك أن تحرك الميم فات بسبب تحرك التاء بحركته ، ومع هذا كله فإن التعويض بالسين والهاء شاذان ؛ فمضارع

(١) انظر (ص ٣٤٥ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١٥ ، ٢٥٦)

(٣) التحلى : القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر ، يقال : - لا الجلد يحلوه

حلاً ، إذا قشره

(٤) انظر (ص ٣٥٧ من هذا الجزء)

أسطاع عند سيبويه يُسَطِّيع - بالضم - ورد ذلك المبرد ، ظنا منه أن سيبويه يقول : السين عوض من الحركة ، فقال : كيف يعوض من الشيء والعوض منه باق ؟ يعنى الفتحة المنقولة إلى القاء ، وليس مراد سيبويه ما ظنه ، بل مراده أنه عوض من تحرك العين ، ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك القاء بحركته ، وقال القراء : أصل أسطاع استطاع من باب استفعل ؛ فحذفت التاء لما يجىء فى باب الإدغام <sup>(١)</sup> ، فبقى إسطاع - بكسر الهمزة - ففتحت وقطعت شاذا ، فالضارع عنده يَسَطِّيع بفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهمزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى (فَمَا اسطَاعُوا)

قوله « وعدسين الكسكسة غلط » رد على جار الله ؛ فإنه عله من حروف الزيادة ، وقال المصنف : هو حرف معنى لا حرف مبنى ، وأيضا لو عدل لزم شين

(١) لم يذكر المؤلف شيئا عن حذف التاء فى « أسطاع » فى باب الادغام ، وإنما ذكره فى باب الحذف فقال : « وإسطاع يسطيع - بكسر الهمزة فى الماضى وفتح حرف المضارعة - وأصله استطاع يستطيع ، وهى أشهر اللغات : أعنى ترك حذف شيء منه وترك الادغام ، وبعدها إسطاع يسطيع - بكسر الهمزة فى الماضى وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذر الادغام مع اجتماع المتقارين ، وإنما تعذر الادغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحرك السين التى لاحظ لها فى الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان كما فى قراءة حمزة (قراءة حمزة «فما اسطاعوا» بابدال التاء طاء وإدغامها فى الطاء مع بقاء سكون السين) فلما كثر استعمال هذه اللفظة ، بخلاف استدان ، وقصد التخفيف وتعذر الادغام ، حذف الأول ، كما فى ظلت وأحست ، والحذف هنا أولى ، لأن الأول وهو التاء زائد ، قال تعالى (فما اسطاعوا أن يظهروه) . وأما من قال : يسطيع - بضم حرف المضارعة - فقاضيه أسطاع بفتح همزة القطع - وهو من باب الأفعال كما مر فى باب ذى الزيادة ، اهـ

الكشكشة<sup>(١)</sup> إذ لا فرق بينهما فيلزم كون الشين من حروف الزيادة ، وليس منها بالاتفاق

قال : « وأما اللامُ فَقَلِيلَةٌ كَزَيْدٍ وَعَبْدَلٍ ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي فَيْشَلَةٍ : فَيْعَلَةٌ ، مَعَ فَيْشَةٍ ، وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ لِلْكَثِيرِ ، وَفِي فَحَجَلٍ - كَجَعْفَرٍ - مَعَ أَفْصَحَ »

أقول : اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يرد عليه لام البعد في نحو ذَلِكَ وَهَذَاكَ ؛ لكونه حرف معنى كالتنوين ، فذهب إلى أن فَيْشَلَةٌ<sup>(٢)</sup> وَهَيْقَلًا وَطَيْسَلًا فَيْعَلٌ ، والهيقل : الذكر من النعام ، ومثله الهَيْقَمُ ، والهَيْقُ والهَيْقُلُ : الفتي من النعام ، والأُتَى هَيْقَلَةٌ ، وقال : إنه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنهما متلاقيان اشتقاقاً للتقارب في اللفظ ويكون كل واحد من

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ٢ ص ٣٨١ ) : « وأما سين الكسكة - وهي في لغة بكر بن وائل - فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف ؛ إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف فلتبس بكاف المذكر ، وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر ، فيقولون : أكر متكس ، فإذا وصلوا لم يأتوا بها ، لأن حركة الكاف إذن كافية في الفصل بين الكافين ، وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فإذا وصلوا حذفوا ، وغرضهم ما مر في إلحاق السين » اهـ ، وقد نسب صاحب القاموس الكسكة لتعيم لالبكر ، فقال : « والكسكة تميم لالبكر : إلحاقهم بكاف المؤنث سينا عند الوقف ، يقال : أكر متكس وبكس » اهـ وقد نسب في القاموس الكشكشة لبني أسد أورية ، وعرفها بأوسع مما عرف المؤلف ، فقال : « والكشكشة الحرب ، وكشيش الأفعى ، وقد كشكشت ، وفي بني أسد أورية إبدال الشين من كاف الخطاب المؤنث ، كعليش في عليك ، أو زيادة شين بعد الكاف المجرورة ، تقول : عليكش ولا تقول : عليكش بالنصب ، وقد حكى كذا كش بالنصب » اهـ (٢) الفيش ، والفيشلة : رأس الذكر ، قال في اللسان : « وقال بعضهم : لامها زائدة كزيادتها في زيدل وعبدل وأولى لك ، وقد يمكن أن تكون « فيشلة »

تركيب آخر ، كما في ثَرَّة وثرثار ، ودَمْثِر ودمْثِر<sup>(١)</sup> ، كما يجيء ، وكذا يقول في فَحَجَل : إنه فعلَّل كجعفر ، وهو بمعنى الأُفْحَج : أى الذى يتدانى صدرا قدميه ويتباعد عَقبَاهما ، والطيسل والطيس : الكثير من كل شيء ، وكل ذلك تكلف منه ، والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك ؛ فإن زيادتها نابتة مع قلتها ، كما في زَيْدَل وعَبْدَل ، بمعنى زيد وعبد ، وليس كذا نحو دَمْثِر ودمْثِر ؛ إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصلاتها

قال : « وَأَمَّا الْهَاءُ فَكَانَ الْمُبَرَّدُ لَا يَمْدُّهَا وَلَا يَلْزَمُهُ نَحْوُ أَحَشَّةٍ فَإِنَّهَا حَرْفٌ مَعْنَى كَالْتَنوينِ وَبَاءُ الْجَرِّ وَلَا مِدَّ وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ [نحو] أُمّهَاتٍ وَنَحْوُ \* أُمّهِي خَنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي<sup>(٢)</sup> \* وَأَمْ فُلٌ بِدَلِيلِ الْأُمُومَةِ ، وَأُجِيبَ بِمَجَوَّازِ

من غير لفظ « فيشة » فتكون الياء في « فيشة » زائدة ، ويكون وزنها فيعلة ، لأن زيادة الياء ثابته أكثر من زيادة اللام ، وتكون الياء في فيشة عينا فيكون اللفظان مقترنين والاصلان مختلفين ، ونظير هذا قولهم : رجل ضياط (بفتح أوله وتشديد ثانيه) وضيطار (بفتح أوله) « اهلامه . والضياط : التمايل في مشيته ، وقيل الضخم الجنين العظيم الاست ، والضيطار بمعناه ، ووزن ضياط فعال ، من ضاط الرجل يضيط ضيطا ، والضيطار فعال من ضطر ، فالاصلان مختلفان والمعنى واحد (١) انظر ( ص ٣٥٠ من هذا الجزء )

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وهو لقصى بن كلاب جد النبي صلى الله عليه

وسلم وقوله :

إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَخِيٌّ اللَّبَبِ عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِ  
\* مُعَزِّمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ \*

والرخی : المرتضى . واللَّب : ما يشد على ظهر الدابة لينع السرج والرحل من الآخر ، وارتخاء اللب إنما يكون من كثرة جرى الدابة ، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران . وهال : اسم فعل تزجر به الخيل . وهب : اسم فعل تدعى به الخيل ، والصولة : من قولهم : صال المعجل صولة ؛ إذا وثب على الابل يقاقلها ،

أَصَالَتَهَا ، بِدَلِيلٍ تَأَمَّهَتْ ، فَتَكُونُ أُمَّهُةً فَعْلَةً كَأُثْمَةٍ ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَاءُ ،  
أَوْ هُمَا أَصْلَانِ كَدُمْتُ وَدِمْنِي وَثَرْتَارُ وَلَوْلُو وَ لَاشِلٍ وَيَلْزَمُهُ نَحْوُ أَهْرَاقِ  
إِهْرَاقَةٍ ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : هَجَرَ عَ الطَّوِيلِ مِنَ الْجَرَعِ لِلْمَكَانِ السَّهْلِ  
وَهَبْلَعٌ لِلْأَكُولِ مِنَ الْبَلْعِ ، وَخُولِفَ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْهَرُ كَوَلَةٌ لِلضَّخْمَةِ  
هَفْعَوَلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَرُ كُلُّ فِي مَشْيِهَا ، وَخُولِفَ »

أقول : « والياس أبى » يريد « إلياس » فوصل المهمة المقطوعة ضرورة ،  
قالوا : الأغلب استعمال الأُمَّاتِ فى البهائم والأمهات فى الإنسان ، وقد يحىء  
العكس ؛ قال :

١٢٤ — إِذَا الْأُمَّاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوهَ فَرَجَتْ الظَّلَامَ بِأُمَاتِكَ <sup>(١)</sup>  
وقال :

١٢٥ — قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ عَقَارٍ مَثْنَى أُمَّاتِ الرَّبَاعِ <sup>(٢)</sup>

وخندف - بكسر الخاء المعجمة والبدال بينهما نون ساكنة - ام مدركة بن إلياس بن  
مضر ؛ ففى جدة قضى ، وكذا إلياس بن مضر جده ؛ فيكون قد نزل الجدة منزلة  
الأم ونزل الجد منزلة الأب فسيماها أُمًّا وَأَبَاً والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهتى »  
حيث زاد الهاء على أم التى هى بوزن فعل بدليل الأمومة

(١) البيت لمروان بن الحكم ، و « قبحن الوجوه » بمعنى أخزيناها وأدللنا ،  
من قولهم : قبحه يقبحه - بفتح العين فى الماضى والمضارع - إذا أخزاه . و « فرجت  
الظلام » بمعنى كشفته ، لغة فى فرجه تفرجها : يعنى كشفه ؛ يريد أن أمهات المخاطب  
نقيات الأعراض لم يتدنس عرضهن بالفجور إذا ما تدنس عرض أمهات الناس  
بالفجور فأخزين أولادهن بذلك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أماتك » حيث  
استعمل الأمات فى الإنسان ، على خلاف الغالب ؛ إذ الغالب استعمال الأمهات فى  
الإنسان والأمات فى البهائم

(٢) البيت من قصيدة للسفاح بن بكير اليربوعى رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب  
مصعب بن الزبير ، وقوله :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطِئِ الْبَيْتِ رَحِيبِ الدَّرَاعِ

حكى صاحب كتاب العين «تَأَمَّهْتُ فَلَانَةً» : أى اتخذتها أمًا ، والمشهور :  
تَأَمَّهْتُهَا بِالْمِمْ ، أشار المصنف بقوله « أجيب بجواز أصلتها » إلى أن أصل الأم  
يجوز أن يكون أُمَّةً فُحِذَ الماء التى هى لام وقد تاء التأنيث ، كما فى قَدِرٍ  
ونار ، ولا يتمشى مثل هذا العذر فى لفظ الأمومة ، إذ هو فُعُولَةٌ بلا خلاف ،  
ولا يجوز أن يكون فُعُوَّةً ؛ بحذف الماء التى هى لام ، والأصل أُمُومَةٌ ؛ إذ  
فُعُوَّةٌ غير موجود ؛ فهذا الجواب منه غير تام ؛ بلى قوله « أوها أصلان »  
جواب آخر أقرب من الأول مع بعده ؛ لأن يحو دَمَثٍ وِدِمَثٍ ولوؤو ولائِل من  
الشاذ النادر ، والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ ؛ فالأولى القول بزيادة الماء  
فى الأمية والأمهات ، والدِّمِث والدِّمَثَر : المكان اللين ذو الرمل وعين ثَرَّة  
وثرثرة : أى كثيرة الماء ، وعند الكوفيين التاء الثانية فى « ثرثرة » زيادة ،  
كما قلنا فى زلزل وصَّرَصَرَّ وِدَمَدَمَ ؛ فثرة وثرثرة على قولهم من أصل واحد  
قوله « ويلزمه نحو أهرَّاق » ليس هاهنا شىء آخر حتى يقول المصنف  
نحو أهرَّاق

اعلم أن اللغة المشهورة أَرَّاق يُرِيق ، وفيها ائتان أخريان : هَرَّاق بإبدال  
الهزة هاء ، يَهَرِيقُ — ببقاء الماء مفتوحة ؛ لأن الأصل يُؤَرِيق : حذف  
الهزة لاجتماع الهزتين فى الحكاية عن النفس ؛ فلما أبدلت الهزة هاء لم يجتمع  
الهزتان ؛ فقلت : يَهَرِيقُ مُهَرِيقٌ مُهَرَّاق ، والمصدر هَرَّاقَةٌ ؛ هَرَّقَ ، لَأَهَرَّقَ ،

---

وقوله «موطأ البيت» - وما بعده ، صفات لسيد ؛ فهى بجرورة وقوله «عقار»  
مبالغة فى عاقر ، من العقرة ، وهو ضرب قوائم الابل بالسيف ، والرابع - بكسر  
الراء - : جمع ربع - بضم ففتح - وهو ما يولد من الابل فى الربيع ، يريد أن المرئى  
لا يقول إلا فعل ، ولا يعد إلا وفى ، وأنه كريم ينحر أطايب الابل واحدة بعد  
أخرى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهات » حيث استعمله فى البهائم على خلاف  
الغالب فى الاستعمال

الماء في كلها متحركة ، وقد جاء أَهْرَاق — بالهمزة ثم بالماء الساكنة — وكذا  
يَهْرِيْقُ إِهْرَاقَةً ، مُهْرِيْقٌ ، مُهْرَاقٌ ، أَهْرِيْقٌ ، لا تُهْرَقُ — بسكون الماء في كلها —  
قال سيبويه : الماء الساكنة عوض من تحريك السين الذي فاتها كما قلنا في  
أسطاع ، وللمبرد أن يقول : بل هذه الماء الساكنة هي التي كانت بدلا من  
الهمزة ، ولما تغير صورة الهمزة — واللغة من باب أَفْعَلْ ، وهذا الباب يلزم أوله  
الهمزة — استنكروا خلو أوله من الهمزة ، فأدخلوها ذهولا عن كون الماء بدلا  
من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الماء  
فصار أَهْرَاقٌ ، وتوهَّماتُ العرب غيرُ عزيزة ، كما قالوا في مصيبة : مصائب  
— بالهمزة — وفي مَسِيلٍ : مُسَلَّانُ<sup>(١)</sup>

الجِرْعَ — بفتح الراء — : المكان السهل المنقاد ، وهو يناسب معنى الطول ،  
ولاشك أن هذا اشتقاق خفي ، وهبِّلَعُ الاكول من البلع أظهر اشتقاقا ، وكذا  
سَلَّهَبٌ بمعنى السَّيْبِ ، وهما بمعنى الطويل  
والهَرِ كَوَلَةٌ : الضخمة الأوراك ، وجاء في الهَرِ كَوَلَةٌ الهَرِ كَلَّةٌ — بكسر  
الماء وضمها ، وتشديد الراء ، سكون الكاف — والضخامة تناسب الركل  
لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشي مشيا خفيفا ؛ بل تركل الأرض برجلها  
وأكثر الناس على ما قال ابن جنى ، وهو أن الهَجْرَعَ وَالْهَبْلَعَ فِعْلَلٌ ،  
وَهَرِ كَوَلَةٌ فِعْلَوْلَةٌ ؛ لقلة زيادة الماء

(١) يريد أن مصيبة « متعلة » وأصلها مصونة : من صاب بصوب ؛ إذا نزل  
نقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها فقلت الواو ياء ، والقياس في جمعها  
أن يقال : مصاوب بتصحیح العين ، إلا أنهم توهّموا زيادتها في المفرد فقالوا في الجمع :  
مصائب بالهمزة ومسيل أصله مسيل على مفعول من سال يسيل ، فنقلوا كسرة الياء  
إلى السين الساكنة قبلها ، توهّموا فيه أنه على فاعل — كفهيز — فجمعوه على مسلان ،  
كففران ، والقياس أن يقال في جمعه : مسايل ؛ لأن مفعلا لا يجمع على فعلا نقياسا  
( ٢٤ — ٢٥ )



قال : « فَإِنْ تَمَدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَوْ فِيهِمَا كَعَبَّنَطَى ؛ فَإِنْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّحَ بِخُرُوجِهَا كَمِيمَ مَرِيَمَ وَمَدِينَ وَهَمْزَةَ أَيْدَعْ ، وَيَاءَ تَيْجَانِ ، وَتَاءَ عَزْوَيْتِ ، وَطَاءَ قَطْلَوَطَى وَلَا مَ اذَلَوَلَى ، دُونَ أَلْهِمَا لَوْجُودِ فَعَوَّلَ وَافْعَوَّلَ ، وَعَدَمَ افْعَوَّلَى وَافْعَوَّلَى ، وَوَاوَحَوَلَايَا دُونَ يَائِهَا ، وَأَوَّلَ يَهْيَزَ وَالتَّضْعِيفِ دُونَ الثَّانِيَةِ ، وَهَمْزَةَ أَرْوَنَانَ دُونَ وَوَاوِهَا وَإِنْ لَمْ يَأْتِ إِلَّا أَنْبَجَانُ ، فَإِنْ خَرَجَتْ رُجِّحَ بِأَكْثَرِهَا كَالْتَضْعِيفِ فِي تَنْفَانِ ، وَالْوَاوِ فِي كَوَالِلِ ، وَثَوْنِ حِنْطَاوٍ وَوَاوِهَا ، فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فِيهِمَا رُجِّحَ بِالْإِظْهَارِ الشَّاذِّ ، وَقِيلَ : بِشِبْهِهِ الْأَشْتِقَاقِ ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ فِي تَأْجِجِ وَمَأْجِجِ ، وَنَحْوِ مَحْبَبٍ عَلَمًا يُقَوَّى الضَّعِيفُ ، وَأَجِيبَ بِيُضْوِجِ اشْتِقَاقِهِ ، فَإِنْ ثَبَّتَ فِيهِمَا فَبِالْإِظْهَارِ اتِّفَاقًا ، كَدَالٍ مَهْدَدَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِظْهَارٌ فَبِشِبْهِهِ الْأَشْتِقَاقِ كَمِمْ مَوْظَبَ وَمَعْلَى ، وَفِي تَفْدِيمِ أَغْلِبِيهَا عَلَيْنَا نَظَرٌ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ رُمَانٌ فُعَالٌ ؛ لِغَلَبَتِهَا فِي نَحْوِهِ ، فَإِنْ ثَبَّتَ فِيهِمَا رُجِّحَ بِأَغْلَبِ التَّوْزِينِ ، وَقِيلَ : بِأَقْيَسِيهَا ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ فِي مَوَرَقٍ دُونَ حَوْمَانِ ، فَإِنْ نَدَّرَا اخْتَمَلَهُمَا كَأَرْجَوَانِ ، فَإِنْ فَقِدَتْ شِبْهُهُ الْأَشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالْأَغْلَبِ كَهَمْزَةِ أَفْصَى ، وَأَوْتَسَكَانَ ، وَمِمَّ إِمَّةَ ، فَإِنْ نَدَّرَا اخْتَمَلَهُمَا كَأَسْطَلُوَانَةٍ إِنْ ثَبَّتَتْ أَفْصَالُهُ ، وَإِلَّا فَعُمْلُوَانَةُ ، لَا أَفْصَالُهُ ، كَجِيءِ أَسَاطِينِ »

أقول : اعلم أن الحرف الغالب زيادته إذا تعدد مع عدم الاشتقاق : فإما أن يمكن الحكم بزيادة الجميع ، وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أصول فصاعداً ، أو لا يمكن ؛ فإن أمكن حكم بزيادة الجميع : اثنين كانا كَعَبَّنَطَى ، أو أكثر كَقَيْقَبَانِ ، وهو شجر ، وإن لم يمكن الحكم بزيادة الجميع لبقاء الكلمة بعدها على أقل من ثلاثة ، فإما أن لا يخرج وزن الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادة شيء من تلك النواصب ، أو يخرج عنها بتقدير زيادة كل واحد منها ، أو

يخرج بزيادة بعض دون الآخر ، فإن لم يخرج بتقدير زيادة منها : فإما أن يكون في الكلمة إظهار شاذ بتقدير زيادة بعضها ، أو لا يكون ، فإن كان فإما أن يعارضه شبهة الاشتقاق أولا ، وأعنى بالمعارضة أن الاجتناب عن الإظهار الشاذ يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر ، كما في **يَأْجَجْ** و**مَأْجَجْ** ، فإن التجنب عن الإظهار الشاذ يقتضى أن يكون **فَعْلًا** ؛ فيكون التضعيف للإلحاق ، فيكون الإظهار قياسا كما في **قَرَدَد** ، ولو كانا **يَفْعَلْ** و**مَفْعَلًا** وجب الإدغام ؛ لأن هذين الوزنين لا يكونان للإلحاق ؛ لما ذكرنا أن اليم والياء مطرد زيادتهما في أول الكلام لمعنى ، وما اطرده زيادته لمعنى لم يكن الإلحاق ، وشبهة الاشتقاق تقتضى أن يكونا **يَفْعَلْ** و**مَفْعَلًا** ، لأن **يَأْجَجْ** و**مَأْجَجْ** مهملان في تراكيب كلام العرب ، بخلاف **أَجَجْ** <sup>(١)</sup>

فنقول : إن عارضت الإظهار الشاذ شبهة الاشتقاق كما في المثال المذكور قيل : إن الترجيح للإظهار الشاذ ، فنحكم بأن **يَأْجَجْ** **فَعْلًا** حتى لا يكون الإظهار شاذًا ، وقيل : الترجيح لشبهة الاشتقاق ، فنحكم بأنه **يَفْعَلْ** ، وهو الأقوى عندى ؛ لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ؛ إذ الشاذ كثير ، ولا سيما في الأعلام ؛ فإن مخالفة القياس فيها غير عزيزة ، **كَمَوَزَقٍ** و**مَحَبَّبٍ** و**حَيَوَةٍ** ، وإن لم تعارضه شبهة الاشتقاق — وذلك بأن تكون الشبهة فيهما معا ك**هَدَدٍ** ، فإن **مَهْدًا** و**هَدَدًا** مستعملان . أو لا تكون في شيء منهما ، أو تكون [ وتكون ] حاكمة بزيادة عين ما يحكم بزيادته الإظهار الشاذ لو اتفق هذان التقديران في كلامهم — حكم بالإظهار الشاذ اتفاقا ، وإن لم يكن في الكلمة

(١) يقال : أج في سيره يشع ويؤج أحأ وأجيجا إذا أسرع ، ويقال : أجت النار تتج وتؤج أجيجا ، إذا احتدمت وسمع صوت لهيها ، ويقال للباء المملح الشديد الملوحة : أجاج - كدخان ، فمننا كله يشهد لما قال المؤلف من استعمال « أ ج ج »

إظهار شاذ: فإما أن تثبت في أحد الوزنين شبهة الاشتقاق دون الآخر، أو فيهما معا، أو لا تثبت في شيء منهما؛ فإن ثبتت في أحدهما، فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أولا، فإن عارضها بمعنى أن أغلبها يقتضى زيادة أحدهما وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر؛ فالأولى الحكم بالشبهة، لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب، وقيل: الأولى الحكم بأغلب الوزنين، وذلك كافى رُمان، قال الأخفش: هو فعْلان، وإن كان تركيب (ر م ن) مهمل<sup>(١)</sup>، لأن فعْلا أكثر من فعْلان، وإن لم يعارضها — وذلك بتساوى الوزنين إن اتفق ذلك، أو بكون الأغلبية مساعدة للشبهة في الحكم بزيادة حرف كَوَظَبَ ومَعْلَى فإن مَعْلَى أكثر من قَوَعْلٍ وفَعْلَى وبجملتهما قَوَعْلًا وفَعْلَى يلزم إثبات تركيب مهمل — حكم بشبهة الاشتقاق اتفاقا، فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فيهما: فإما أن يكون أحدهما أغلب الوزنين، أولا، فإن تساوى احتملهما، كأَرْجَوَان<sup>(٢)</sup>، فإن أفعْلان في القلة كأَسْخُوَانٍ وأَقْحُوَانٍ<sup>(٣)</sup> مثل فَعْلُوَانٍ كَعَنْفُوَانٍ<sup>(٤)</sup> وعَنْظُوَانٍ<sup>(٥)</sup>، وإن كان أحدهما أغلب فإما أن يعارضه أقيس الوزنين، أولا، فإن عارضه اختلف كما في مَوَزَقٍ، وترجيح الأغلب أولى، وخاصة في الأعلام؛ لأن خلاف الأقيسة

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن تركيب (ر م ن) مهمل هو الموافق لما فى كتب اللغة، لكن نقل الجار بردى عن ابن الحاجب فى شرح المفصل أنه يَحْتَمِل أن يكون رمان من «رمم» أو من «رمن» بمعنى أقام، وعلى ذلك فلا تعارض بين الغلبة وشبهة الاشتقاق فى رمان

(٢) الأرجوان: الأحمر الشديد الحمر، وقال الزجاج: الأرجوان صبغ أحمر شديد الحمر

(٣) انظر (ص ٣٤٢ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥١ من الجزء الأول)

(٥) العظوان - بعزم أوله، والعنطيان - بكسر أوله - : الفاحش من الرجال،

والأثنى عنظوانة وعنظيانية

فيها كثير ، وإن لم يمارضه رُجِّحَ بأغلبهما ، كما في حَوَّمان ، فان فَلَّانَ أَكْثَرُ من قَوْعَالٍ ، كَتَوْرَابٍ <sup>(١)</sup> ؛ فَإِنْ قَدَّتْ شَبْهَةُ الْاِشْتِقَاقِ فِيهِمَا ، فان كان أحدهما أَغْلَبَ الْوِزْنَ رَجَّحَ بِهِ ، كَيْمٍ إِمَّعَةٍ ، فان فَعَّلَةً ، كَدَنْبَةٍ وَقِنِيَّةٍ <sup>(٢)</sup> أَكْثَرُ من إِفْعَلَةٍ كِلَازَةٍ ، وإن تساويا في القلة احتملها ، كَأَسْطَوَانَةٍ <sup>(٣)</sup> وإن خرجت عن الأوزانِ بِتَقْدِيرِ زِيَادَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، ولا يكون إِذَنْ في الكلمة إِظْهَارُ شَاذٍ بِأَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَغْلَبِ إِذَا كَانَ شَاذًا بِأَحَدِهَا قِيَاسِيًّا بِالْآخِرِ لِكُونِهِ مَلْحَقًا بِوِزْنٍ ثَابِتٍ ، وَفَرَضْنَا أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْأَوْزَانِ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ؛ بَلَى قَدْ جَاءَنَا الْإِظْهَارُ شَاذًا فِي كِلَيْهِمَا ، فِي بَعْضِ ذَلِكَ : رَوَى الرَّوَاةُ يَأْجِجَ - بِكَسْرِ الْجِيمِ - فَيَكُونُ الْإِظْهَارُ فِي فَعَّلٍ شَاذًا أَيْضًا ، كَمَا هُوَ شَاذٌ فِي يَفْعِلَ ؛ إِذْ لَمْ يَجِئْ مِثْلُ جَعْفَرٍ - بِكَسْرِ الْقَاءِ - حَتَّى يَكُونَ يَأْجِجٌ مَلْحَقًا بِهِ .

وَقَالَ سَيَبَوِيه : نَحْوُ قُعْدَدٍ وَدُخْلٍ - بَفَتْحٍ لَامَهُمَا الْأُولَى - مَلْحَقٌ بِجُنْدَبٍ ، وَإِنْ كَانَ جُنْدَبٌ عِنْدَهُ فُعْمَلًا ؛ لِأَنَّهُ جَمَلُ النَّوْنِ كَالْأَصْلِ كَمَا يَجِئُ ، فِي الْمَضَاعِفِ لِقَلَّةِ زِيَادَتِهِ بَيْنَ الْقَاءِ وَالْعَيْنِ .

فَإِذَا خَرَجَتْ الْكَلِمَةُ عَنِ الْأَوْزَانِ بِتَقْدِيرِ زِيَادَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْغَوَالِبِ - وَلَمْ يَكُنْ فِي الْكَلِمَةِ إِظْهَارُ شَاذٍ - نَظَرُ : فَإِنْ ثَبَّتَتْ فِي أَحَدِهَا شَبْهَةَ الْاِشْتِقَاقِ دُونَ الْآخَرِ رَجَّحَ بِهَا ، كَتَيْفَانٍ ؛ لِأَنَّ الْأَفَّ <sup>(٤)</sup> مُسْتَعْمَلٌ دُونَ تَأْفٍ ، وَإِنْ

(١) التوراب ، والتيراب ، والتورب ، والتيرب : التراب

(٢) الدبّة ، والدنابة ، والدنب : القصير ، والقنبه : واحدة القنب ، وهو العبد

الآبق ، وضرب من الكتان

(٣) الاسطوانة : السارية ، وقوائم الدابة ، وهو فارسي معرب استون

(٤) الأف : القلة ، ومثله آلاف - بضم الهمزة ، والآف أيضا : الوسخ الذي

حول الظفر ، وقيل : هو وسخ الأذن

لم تثبت في شيء منها كما في كَوَالِلٍ ، أو ثبتت فيهما إن اتفق ذلك كالسَّيْرِ<sup>(١)</sup> — بكسر السين — مثلا ، فإن كانت إحدى الزياتين أغلب رجح بها ، كحَوَالِيَا ، فإن قَوْعَالًا وَقَلَالِيَا خارجان عن الأوزان المشهورة ، إلا أن زيادة الواو الساكنة أغلب من زيادة الياء المتحركة ، وإلا احتملها ، فإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة بعض دون البعض الآخر — ولا يمكن أيضا أن يكون فيه إظهار شاذ باعتبار الوزن الذي لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتى يتعارض هو والخروج عن الأوزان ؛ إذ لو كان باعتباره الإظهار شاذًا لكان باعتبار الوزن الذي يخرج به عنها قياسيا : أي للإلحاق كتَلَبِّبٍ<sup>(٢)</sup> مثلا ، وكيف يلحق بما لم يثبت ؟ — فينظر : هل عارضت الخروج عن الأوزان شبهة الاشتقاق أولا ؟ فإن عارضته — وذلك بأن تكون في الوزن الذي يخرج به عن الأوزان شبهة الاشتقاق ، ولا تكون فيما لا يخرج به عنها ، نحو مَسْيَكٍ<sup>(٣)</sup> ، فإنك إن جعلته فعلاً كان الوزن معدوماً ، لكن التركيب أعنى ( م س ك ) موجود ، وإن جعلته متعلاً فالوزن موجود ، لكن تركيب ( س ي ك ) مهمل — فهنا يحتمل الوجهين ؛ إذ يلزم من كل واحد منهما محذور ، ولا يجوز أن يقال : لا نحكم بزيادة أحدهما فيكون فعلاً ؛ إذ داعى الغلبة يستحق أن

---

(١) هكذا هو في جميع النسخ ، ولا يظهر له وجه ؛ لأن الكلام فيما تعددت فيه الزيادة الغالبة ، وليس فيه زيادة ما ، فضلا عن زيادة متعددة ، ولعل الصواب « سيروان » بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، وهو اسم بلد .  
(٢) لم نجد في القاموس ولا في اللسان « تلبيا » بفتح الـادغام ، والذي فيهما تلب - كفلز ، وهو اسم رجل .

(٣) كلام المؤلف صريح في أنه بفتح الميم وسكون السين وفتح الياء ، ولم نجد له معنى في كتب اللغة ، وإنما الذي فيها مسيك - كبخيل - وزنا ومعنى ، ومسيك - كسكير - بمعنى بخيل أيضا ، وسقاء مسيك ؛ إذا كان يحبس الماء فلا ينضح

يجاب ، ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولاً تركيب مهمل أيضاً ، فإن لم يعارض شبهة الاشتقاق بالخروج عن الأوزان: بأن تكون شبهة الاشتقاق فيهما معاً كما في مدّين<sup>(١)</sup> أو في الوزن الثابت كمریم<sup>(٢)</sup> ؛ رجح بالخروج اتفاقاً ؛ فيقال : هما على وزن مفعّل .

قوله « بالزيادة فيها » أى : فى النوالب ، كما فى قَيْقَبَان<sup>(٣)</sup> وَسَيْسَبَان<sup>(٤)</sup> قوله « أو فيهما » أى : الغالبين ، كما فى حَبَنْطَى ، وقد عرفت زيادة النون والألف فيه بالاشتقاق أيضاً ؛ لأنه العظیم البطن ، من حَبِطَتِ الماشية حَبْطًا ، وهو أن ينتنخ بطنها من أكل الذرَقِ<sup>(٥)</sup>

قوله « فإن تعين أحدهما » أى : تعين أحدهما للزيادة ولم يميز الحكم بزيادتهما معاً ؛ لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف

قوله « رُجِّح بخروجها » القمل مسند إلى الجار والمجرور : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بخروج الزنة عن الأوزان المشهورة ، بتقدير زيادته ؛ فيحكم بزيادة مالا يُخْرِجُ الزنة عن الأوزان المشهورة إذا قُدِّرَ زائداً كميم مريم ؛ فإنك لو حكمت بزيادتها بقى الزنة مفعلاً ، وليست بخارجة عن الأوزان ، ولو قدرت الياء زائداً

(١) مدین : اسم قرية شعيب على نينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، يجوز أن يكون اشتقاقه من مدن بالمكان إذا أقام به ، ويجوز أن يكون من دان ، إذا خضع ، أو من دانه دينا ، إذا جازه

(٢) قال فى اللسان : « ومريم : مفعّل من رام يريم : أى برح ، يقال : مايريم يفعل ذلك : أى مايرح » اه تصرف ، وهو صريح فى أن زيادة ميم مريم معلومة بالاشتقاق ، لا بالخروج عن الابنية الأصول على تقدير أصالتها

(٤) السيسبان : شجر

(٥) الذرق - كصرد - : بقلة

بقيت الزنة فَعَمِلًا ، وهى خارجة عن الأوزان <sup>(١)</sup>

قوله « وهمزة أيدع » ليس بوجه ؛ لأن فيعلا — بفتح العين — ليس بخارج  
عن الأوزان فى الصحيح العين ، كصيرف وضينم ؛ بلى ذلك خارج فى المعتل العين ؛  
لم يحىء ، إلا عَيْنٌ ، قال :

\* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ <sup>(٢)</sup> \*

وفعلٌ — بكسر العين — كثيرٌ فيه ، كسَيِّدٌ ومَيِّتٌ وبَيْنٌ ، مفقودٌ فى  
الصحيح العين

قوله « ويا تَيَّحَان » هو بفتح الياء كما قال سيديويه ، وقال ابن يعيش :  
يجوز كسر الياء فى تَيَّحَان <sup>(٣)</sup> وهَيَّيَان <sup>(٤)</sup> ؛ فتَعَمَّلَانُ غير موجود ، وَعَمَّلَانُ موجودٌ ،  
كَهَيَّيَان ؛ فلذا حكمنا بزيادة ياء تَيَّحَان ، وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر ،  
وعُرفت الزيادة به ؛ إذ يقال فى معناه : مَتَيَّحٌ وتَيَّاحٌ ؛ ويجوز أن يكون تَيَّحَانُ  
وتَيَّهَانُ وهَيَّيَانُ فَيَعْلَانُ لا فَعْلَانُ ، كَقِيَّةَبَّكَانَ وَسَيَّسَبَّانَ  
قوله « وتاء عزريت » ليس التاء فى نحو عَفْرِيتٍ من الغوالب كما ذكرنا ؛

(١) قال فى اللسان : « العثير ( بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ) : العجاج  
الساطع . . . ولا تقل فى العثير التراب ؛ عثرا ؛ لأنه ليس فى الكلام فعيل بفتح  
التاء ، إلا ضيهد ، وهو مصنوع ، ومعناه الصلب الشديد . . . والعثر والعثير ( كجعفر ) :  
الأثر الخفى ، مثال الغيب ، وفى المثل « ماله أثر ولا عثير » ويقال : ولا عثر ؛ مثال  
فعل : أى لا يعرف رجلا فيتين أثره ، ولا فارسا فيثير الغبار فرسه » اه ؛ قد  
أثبت العثير وهو فعيل ، فقول المؤلف وصاحب اللسان إن فيعلا خارج عن الأوزان  
ولا يوجد فى الكلام غير مسلم ، إلا أن يقال : إن عثرا مقلوب عثر وهو فعيل

(٢) انظر ( ١ ص ١٥٠ )

(٣) التيجان : الذى يعرض فى كل شئ ويدخل فيما لا يعنيه ، والطويل أيضا

(٤) الهيان : : الذى يخاف الناس

فلم يكن للمصنف عدها منها ؛ فنحن إنما عرفنا زيادة تاء عزويت <sup>(١)</sup> دون واوه.  
بثبوت فعلية كعزيت ، دون فعويل

قوله « وطاء قَطَوَطَى » لأن قَوَّعَلًا موجود كعشول ، وهو المسترخى ، ونحن  
قد عرفنا زياد طاء قَطَوَطَى بالاشتقاق ، لأنه بمعنى الْقَطَوَانِ : أى الذى يتبختر  
فى مشيه ؛ وكذا اذْ لَوَّلى افعول ، كاعشوشب ، وقَوَّلى وَاَفَّوْلى غير موجودين  
قوله « وواو حَوَّلايا دون يائها » قد ذكرنا أن قَوَّعَلًا وَقَمَلَايَا لم يثبتا ،  
إلا أن الحكم بزيادة الواو أولى ، لكون زيادة الواو الساكنة أكثر من زيادة الياء  
المتحركة ، وأيضاً قَوَّعَلٌ كَتَوَرَّاب ثابت ، وإن لم يثبت قَوَّعَلًا بالألف ، وأما  
قَمَلَايَا فلم يثبتا

قوله « وأول يَهَيَّرٌ والتضعيفُ » فى يهيد ثلاثة غوالب : التضعيفُ ، والياءان ؛  
فهو إما يَفْعَلُ ، أو فَعِيلٌ ، أو يَفْعِلُ ، والثلاثة نوادر ، فى عد المصنف له فيما  
يخرج بأحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر ، بلى إنه يقبله سيبويه ، فإنه لم يبال  
بتشديد الراء وجعله كالخفف اللام ، وقال : يَفْعَلُ موجود كبير مع وَيَقْعُ <sup>(٢)</sup>  
وَفَعِيلٌ معدوم ، والحق أن يقال : إنه يَفْعَلُ من الأوزان الثلاثة المذكورة ؛ إذ  
لو جعلناه فَعِيلًا لم يكن فيه شبهة الاشتقاق ، إذ تركيب (ى ه ر) غير مستعمل ،  
فهو إما يَفْعَلُ من الهَيْرِ ، أو يَفْعِلُ من الكَهَرِ ، والتضعيفُ فى الأسماء أغلب زيادة  
من الياء المتحركة فى الأول ، وأيضاً يَفْعَلُ قريب من الوزن الموجود وهو يَرْمَعُ  
ويلمع ، وأيضاً فإن يَفْعَلُ ثابت وإن كان فى الأفعال ، كيجمرُ ، بخلاف يَفْعِلُ  
قوله « وهمزة أَرْوَنَان » لأن أَفْعَلَانَ جاء ولو لم يكن إلا أَنْبَجَان ، وقَوَّلان  
لم يثبت

(١) العزويت : قيل هو القصير ، وقال ابن دريد : هو اسم موضع

(٢) انظر فى يلمع (ص ٥٩ من الجزء الأول) واليرمع : الحذروف الذى يلمع

به الصيان ، وهو أيضاً حجارة رخوة إذا فتت انفتت



قوله « كوال » فيه غائبان : الواو والتضعيف ، فعلناهما زائدين ؛ فوزنه قَوَعَلٌ ، ملحق بسَفَرَجَلٍ ، وايسست الهمزة غالبية ، ففي عدها من التوالب نظر ، وفي حِنَطَاوٍ غالب واحد وهو الواو ، وأما النون والهمزة فايستا بغالبتين ، إلا أن النون مساو للهمزة في مثل هذا المثال ، نحو كِنِيتَاوٍ <sup>(١)</sup> وَسِنْدَاوٍ ؛ فجعل كالتعالب

قوله « فان لم تخرج الزنة في التقديرين » أى : في تقدير زيادة كل واحد من الغالبين رجح بالإظهار الشاذ : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بمحصل الإظهار الشاذ بزيادته ، ويحكم بزيادة ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذ ؛ فيحكم في مَهْدَدَ بزيادة الدال ؛ فيكون ملحقا بمجمر ؛ فلا يكون الإظهار شاذا ، ولو جعلته مفعلا من هَدَدَ لكان الإظهار شاذا ؛ لأن مفعلا لا يكون ملحقا كما ذكرنا

، بشبهة الاشتقاق « قليل : يَأَجِجُ وَمَأَجِجُ يَفْعَلُ وَمَفْعَلٌ ؛ لأن في هذين الورتين شبهة الاشتقاق ، لأن ( أ ج ) مستعمل في كلامهم ، وقيل : هما فَعَلٌ ؛ لئلا يلزم إظهار شاذ ، وقد روى الرواة يَأَجِجُ - بكسر الجيم - فان صحت فانه مما يخرج بأحدهما دون الآخر ؛ إذ فَعَلٌ - بكسر اللام - لم يثبت ، والمشهورُ الفتح في يَأَجِجُ ، وَمَأَجِجُ وَيَأَجِجُ غير منصرفين : إما للوزن والعلمية والتأنيث ، وإما للعلمية والتأنيث ، وهى اسم أرض

قوله « ونحو مَحَبَّبٍ يقوى الوجه الضعيف » يعنى أن محببا من الحب مع أن فيه إظهارا شاذا

قوله « وأجيب بوضوح اشتقاقه » وللخصم أيضا أن يقول : يَأَجِجُ أيضا واضح الاشتقاق ، من أ ج مثل مَحَبَّبٍ من حَبٍّ

قوله « وفي تقديم أعليهما عليها » أى ترجيح أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق

فإن مَوْظَبَ وَمَعْلَى إن جعلتهما مَفْعَلًا ففيهما شبهة الاشتقاق ، وإن جعلتهما فوعلا لم تكن فيهما ؛ فشبهة الاشتقاق وأغلب الوزنين يرجحان زيادة الليم ، وأما رمان فإن جعلته فَعْلَانً ففيه شبهة الاشتقاق ، لكن ليس أغلب الوزنين ؛ وإن جعلته فُعْلًا فليس فيه شبهة الاشتقاق ؛ إذ ( ر م ن ) غير مستعمل ورمٌ مستعمل ، لكنه أغلب الوزنين

قوله « لعلبها في نحوه » أى لعلبة زنة فَعْلَالٍ في نحو معنى رُمَان ، وهو ما ينبت من الأرض كالقُلَامِ <sup>(١)</sup> والجُمَارِ <sup>(٢)</sup> والكُرَّاثِ <sup>(٣)</sup> والسَّلَاءِ <sup>(٤)</sup> والقُرَاصِ <sup>(٥)</sup> وفُعْلَانٌ قليل في مثل هذا المعنى

قوله « فإن ثبتت فيهما » أى : ثبتت شبهة الاشتقاق في الوزنين  
قوله « مَوْزَقٌ » إن جعلته فوعلا فليس بأغلب الوزنين ، لكنه لا يستلزم مخالفة القياس ، وإن جعلته مَفْعَلًا فهو أغلب الوزنين لكن فيه مخالفة القياس ؛ لأن المثال الواوى لا يجىء إلا مَفْعَلًا — بكسر العين — كالمَوْعِدِ ، أما حومان فليس فيه خلاف الأقيسة ، وفُعْلَانٌ أكثر من فَوْعَالٍ ؛ فجعله من ( ح و م ) أولى  
قوله « فإن نَدَرَا » أى : الوزنان « احتملها » : أى احتمل اللفظ ذينك الوزنين وفى قوله ندرا نظر ، أما أولا فلا أنه فى أقسام ما لا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة ، فكيف يندران ؟ وأما ثانيا فلا أن أفعْلَانٌ قد جاء فيه أُسْحَمَانٌ وهو جبل ، وأَلْعُبَانٌ فى اللَّعَابِ ، وكذا أَفْعُوَانٌ ، بدليل قولك : دواء مَقْحُوٌّ ، وَأَفْعُوَانٌ يقوله مَقْعَاةٌ ، وقَوْءُ السم <sup>(٥)</sup> ، وفُعْلُوَانٌ جاء فيه عُنْفُوَانٌ وعُنْظُوَانٌ <sup>(٦)</sup> ، ولعله

(١) القلام : ضرب من الحمض يذكر ويؤنث . قال الشاعر :

أَتَوْنِي بِقِلَامٍ وَقَالُوا تَمَشُّهُ وَهَلْ يَأْكُلُ الْقِلَامَ إِلَّا الْأَبَاعِرُ

(٢) الجمار : شحم النخل كأنه قطعة سنام يؤكل بالعسل

(٣) السلاء : شوك النخل

(٤) القراص : نبات له زهر أصفر وحرارة كحرارة الجرجير ، وحب أحمر صغير

(٥) انظر ( ص ٣٤١ من هذا الجزء ) (٦) انظر ( ص ٣٨٨ من هذا الجزء )

أراد كون الوزنين لهما في حدّ الدّرة ؛ وفي أَرْجُوَانٍ ثلاثة غوالب : النونُ ،  
والهمزة ، والواو ؛ فيحكم بزيادة اثنين منها ، فهو إما أَفْهَلَانُ كَأَسْخَمَانِ ، أو  
فَعْلُوَانُ كَمَنْفُوَانٍ أو أَفْهَوَالٍ ، ولم يثبت ، فبقى الأولان ، واحتملها ، وفيهما  
أيضا شبهة الاشتقاق

قوله « وهمزة أفعَى » إذا جعلته أفعَلَ ففيه الاشتقاق الظاهر فضلا عن  
شبهته ؛ لقولهم : فعوة السم وأرض مفعاة ، فكيف أورده فيما ليس في وزنيه شبهة  
الاشتقاق ؟

قوله « وأوتكان » الألف والنون لا كلام في زيادتهما ، بقي التعارض  
بين الواو والهمزة ، ووتك وأتك مهملان ، وأفعلان ثابت وإن كان قليلا ،  
كأنبجان ، وفهعلان غير موجود ؛ فكان يجب أن يورد هذا المثال فيما تعين  
فيه أحدهما

قوله « وميم إمعة » لأن أَمَعَ وَتَمَعَ مُهْمَلَانِ ، لكن فَعْلَةُ أكثر كدنية  
للقصير والقنينة والإمرة ، زافملة كأوزة قليل ، وكأنه كلمة مركبة من حروف  
كلمتين ، وهما « أنا مملك » كما أن الإمرة مركبة من « أنا مأمورك »  
قوله « فان ندرا احتملها » الكلام فيه كالكلام في قوله قبل « فان ندرا »  
والعذر كالعذر

قوله « إن ثبتت أفعوالة » يعني إن ثبت ذلك احتمل أسطوالة الوزنين :  
أفعوالة ، وفعلوالة ؛ وهما الوزنان اللذان لاشبهة اشتقاق في الكلمة باعتبارهما ، وإنما  
قلنا : إن هذين الوزنين هما المحتملان لا أفعلانة كأَسْخَمَانٍ مع أن فيه شبهة  
الاشتقاق لتبوت السطو ؛ لأن جمعه على أساطين يمنع ؛ إذ لو كان أفعلانة فالطاء  
عين الكلمة والواو لاءها ، وفي الجمع لا يحذف لام الثلاثي ؛ فلا يجوز إذن أن  
يقال : حذف الواو وقاب الألف ياء حتى يكون وزن أساطين أفامين ، ولا يجوز أن  
يقال : حذف الألف وقاب الواو التي هي لام ياء ؛ فوزنه أفاعلن ؛ إذ هو وزن مفعود

في الجمع والأفراد ؛ فلم يبق إلا أن يقال : هو فعَالَيْنُ ، من تركيب ( أ س ط )  
المهمل ؛ فأسْطَوَانَةٌ فُعْلُوَانَةٌ كَمُنْفَوَانٍ ، من اعتَقَنَتُ الشيءَ : أى استأنفته ،  
أو هو أفاعيل من تركيب سَطَنَ المهمل أيضا ، فهي أفعُوَالَةٌ ؛ لكن أفعُوَالَةٌ لم تثبت ،  
فلم يبق إلا أن يكون فُعْلُوَانَةٌ ، وأساطينُ فعَالَيْنِ

الحبْنَطَى : العظيم البطن ، يهمز ولا يهمز . القَطَوَطَى والقَطَوَان : المتبختر .  
إذلولى : انطلق في استخفاء . حَوْلَايَا : اسم رجل . التَّيْهَرُ والتَّيْهَرَى : السراب  
والباطل . يومَ أَرْوَنَ : أى شديد ، ويقال : ليلة أَرْوَانَةٌ . عَجِينُ أَنْبَجَانٍ : أى سقى  
ماء كثيرا وأحكم عجنه وبقى زمانا ، فارسى من النَّبْجِ وهو الجُدَرِيٌّ وكل ما  
مَا يَنْفَعُ ذَلِكَ ويمتلىء ماء ، يقال : جاء على تَنْفَانٍ ذَلِكَ وَتَنْفَتِهِ وَنَفْتُهُ أى أوله ، الكوَالِلُ :  
القصير ، الحَنْطَاو : القصير ، وقيل : العظيم البطن . يَأْجَجُ وَمَأْجَجُ : موضعان ،  
وأصحاب الحديد يروون يَأْجَجَ بكسر الحيم ، وقد تقدم ذلك . محببُ : اسم رجل .  
مَهْدَدُ : اسم امرأة . مَوْظَبُ : اسم أرض : وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث  
مَعْلَى : اسم رجل ، وكذا مَوْزَقُ . الحَوْمَانُ : الأرض الغليظة . الإمعة : الذى  
بكون مع كل أحد

قد تم بمون الله تعالى . وحسن توفيقه - مراجعة الجزء الثاني من كتاب  
«شرح شافية ابن الحاجب» للعلامة رضى الدين الأسترايادى ، وتحقيقه والتعليق  
عليه ، فى خمسة أشهر آخرها الثامن من شهر المحرم الحرام مستهل شهر عام ١٣٥٨  
ثمان وخسين وثلاثمائة وألف ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ،  
ومفتتحه باب « الإمامة » . نسأل الله جلّت قدرته أن يمين على إكمالہ بمنه  
وفضله ، حسن تيسيره . آمين